هذه رسالة الطالب عسالاعلى البارالتي توقيعت في ١٨/١٨ ع ١٤٠٤ وقد أُجرى لمطالب التوميرة المطونة اعضا الخياة ع.د. اعدُهی ابق ج. د. عبدا لرحمه سيرم احد فيالإستالام وأثرهاعلى لنشاط للفط رها وكلى المبرويس المار باشراف ٩.د. جِسَينَ مَا مَرْمِسَانَ وَ ١.د. بَوْرُارُعِيْ بِسِرِي لَاحْمُرُ ببعث مقدم للحصول على درجة الدكتوراء من قسم الفقه وأصوله - شعبة الإقتصاد الأسسالاى بجامعة أم المقرى ع ١٩٨٤ هـ - ١٩٨٤م



للخص البحسيث

موضوع هذا البحث هو ملكية الموارد الطبيعية في نظام الاسلام الا فتصادي والفاية منه هي استقصاء الأحكام المتعلقة بملكية هذه الموارد لمعرفة شكسل الملكية التي أعماها الاسلام لكل منها ، وتأثير ذلك طي المصالح الا فتصادية بشكل عام ، وطي الناحية الانتاجية بشكل خاص ،

وستكون دراسة هذا الموضوع من خلال تتبع الآرا الفقهية في المذاهـب الأربعة حول هذه الأحكام ، مع بسط أدلتها والترجيح بينها ، مع استنساج الآثار الاقتصادية التي تترتب طي تطبيقها ، بالاضافة الى دراسة موجسسزة للأحكام نفسها في التقنينات المربية ، والأنظمة الاقتصادية الوضعية ، مسع دراسة تطبيقية لملكية هذه الموارد في المملكة المربية السمودية من خسسلال الأنظمة واللوائح والأوامر الحكومية .

وستكون دراسة الموضوع من خلال أربعة أبواب ، الأول منها تمهيه المدور وستكون دراسة الموضوع من خلال أربعة أبواب ، الأوتصادية بشكل وسلما وأقسامها ،

الباب الأول ويتفقن دراسة سطح الأرض كمورد طبيعي ويشتمل على مصلين ، الأول في دراسة ملكية سطح الأرض بالفتوح الاسلامية ومافي حكمها ويشتمل طي أربعة ماحث ، الأول في ملكية الأراضي المفتتحة عنوة ، والثانسي في ملكية الأراضي المفتتحة على عنها في ملكية الأراضي التي جلي عنها أهلها ، والرابع في ملكية الأراض التي أسلم أهلها عليها ،

أما الفصل الثانى فسيكون مخصصا لدراسة ملكية سطح الأرض بخير الفتسح الاسلامية ، وشتمل على ثلاثة مهاحث الأول في طكية الأراضي الموات بالاحيساء والثاني في ملكية الأرض بالاقطاع ، والثالث في الحس الاسلامي ، وأثره فسسى النشاطات الانتاجية القائمة على استفلال الموارد الطبيعية ،

الباب الثاني وسيخصص لدراسة طكية الموارد الممدنية •

الباب الثالث وسيخصص لدراسة طكية الموارد المائية والنباتية والحيوانية ويشتط على فصلين ، الأول في طكية الموارد المائية ، والثاني في طكيسسة الموارد النباتية والحيوانية ،

وسيختتم الهمث بخاتمة تشتمل على أهم نتائجه ، والتوصيات المنية عليه ، وستلحق به قائمة مرتبة بأهم مراجعه ، وطحق عن الجوانب التنموية في أحكام طكية الحيوان والنبات في الاسلام ،

الحمد لله الذي بشكره تزيد النعم ، وبكفره تحلّ النقم ، أحمده وأشكره تماك طي ماتفضّل وتكرم وأنعم ، حمد اطبيا كثيرا مباركا ، لا أحص ثنيساً عليه هو سبحانه وتعالى كما أثنى على نفسيه ،

وأتوجب اليه تمالى ضارعا مخلصا أن يجزى عنى والدى الكريم خير مايجزى والد عن ولده ، لما أولانى ومازال أمد الله في عمره ميوليني رعايته تعليمها وتأديبا ، وعطفا وشفقة وسرا .

كما أسأله تمالى أن يجزى عنى خير الجزا" الأستاذين الفاضلين إصاحب الفضيلة الأستاذ الدكتور / حسين هامد حسان وصاحب السعادة الأسسستاذ الدكتور / عبد الرحمن يسرى أحمد ، اللذين توليا الاشراف على هذا البحث ، وكان لهما عظيم الأثر في اتمامه ، فلهما من الله حسن الجزا" ومنى خالسست الشكر والدعا" على حسن توجيههما ورعايتهما واخلاصهما .

كما أسأله تمالى أن يجزى عنى خير الجزا "كل من مد لن يد المسسون والمساعدة فن انجاز هذا الممل جمعا وتحصيلاً ، ومراجعة وتصحيحاً ، وحفزا وتشجيعاً .

وأكرر شكرى لسيدى ومولاى سبحانه وتعالى طن أن سخرنى لهذا العمل وذلله لن ، وأعانني طيه ، فله تعالى الحمد والشكر في البد والسنتهي .

مه ره مدّ البحث ۸) دم عبد الله على عبد روس البسار

الشامس من جمال الأولى ١٠٤ إهـ الموافق السادس من فبرايــــر ١٤٨٤ إم

محتويا تالبحث

الــمــوضــوع	الصفحة
ملخص البحث	۲
تقد یم	٤
مقد مة البحث	17
البابالتمسهيدي	
تعريف الملكيــة والموارد واقسامهما	
(المبحث الأبل) تعريف الملكية	1.4
الملكية لغة .	1 A
الملكية في اصطلاح الفقها ً	19
الملكية عند شراح القوانين الوضعية	* T
(المبحث الثاني)اقسام الطكية	70
اقسام الطكية عند الفقهاء	۳ ۰
اقسام المكية عند شراح القوانين الوضعية	70
(المبحث الثالث) تعريف الموارد الاقتصادية واقسامها	11
تصنيف الموارد الاقتصادية	17
الموارد البشرية	1.4
الموارد الرأسمالية	٧.
(المبحث الرابع) تعريف الموارد الطبيعية واقسامها	٠
الاعتبارات التي تصنف على اساسها الموارد الطبيعية	۸۳
الموارد الطبيعية في القرآن الكريم	٨٥
البابالاول	
ملكية سيسطيح الارض	
(مبحث تمهيدى) اقسام الاراضي عند الفقها ً وفي النظم المختا	للفة .
الارض لمفة	1
اقسام الاراضي والاعتبارا تالموحية لاختلا غبها	1 + 1

1 • ٢	تقسيم الاراضي عند أبى عبيد
1 - 8	تقسيم الاراضي عند الماوردى
1 • A	تقسيم الاراضي عند ابن رجب
111	اقسام الاراضي من خلال قانون الاراضي العثمانى
118	اقسام الاراضي من خلال النظم واللوائح المنظمة لشئون الاراضــــي
	في المملكة العربية السعوديـة •
110	اقسام الاراضي في التقنين المصري
117	التقسيم المحتار لدراسة ملكية سطح الارض
	الفيصلي الاول
	لمكية سطح الارض بسبب الفتوح الاسلامية
11.	(المبحث الاول) ملكية الاراضي المفتتحة عنوة
111	"الفرع الأول" مذاهب الفقها" في حكم طكية اراضي العنوة
140	ادلة القائلين بوجوب قسمة اراضي العنوة ومناقشتها
1 T V	ادلة القائلين بوقفية اراضي العنوة ومناقشتها
120	ادلة القائلين بتخيير الامام في اراضي المنوة
101	ادلة الحنفية على تخيير الامام بين القسمة أو ابقائها طكا لاربابها
۱٥٣	ادلة الحنابلة على تحيير الامام بين قسمتها او وقفها طي عموم المسلمين
101	الراى الراجع في حكم ملكية الاراضي المفتتحة عنوة طبيعة الملكية العامةلارض العنوة والخراج الموضوع طيها " الفرع الثاني " مذا عب الفقها على ارض العنوة والمصالح الاقتصادية
101	طبيعة الطلاية العامة لارض العنوة والخراج الموضوع عليها "الفاء الثاني" و ورس و ورس المرضوع عليها
171	
177	مسئوليا تالدولة الدينية والمالية والسياسية
171	صفات الاراضي المفتتحة عنوة
178	الحالة الطبيعية لأراضي العنوة والنشاط الاقتصادى المناسب للها
) V (مساحة الاراضي المفتتحة عنوة
) Y o	الحالة الاجتماعية والاقتصادية لأهل بلاد السنوة
PVI	مقدار الغنائم المنقولة من الفتوح وعدد الفاتحين
۱۸۳	نصيب الفرد من الغنائم المنقولة
١٨٧	موازنة الآراء الفقهية في ارض العنوة في ظل المصالح الاقتصادية
	وأساليب استغلال الارض.
19.	الاستغلال الماشر للارض

191	استغلال الارض عن طريق الايجارة	
۲	استغلال الارضعن طريق المزارعة	
Y + 3"	النظام الأمثل لاستغلال الاراضي المفتدعة عنوة	
عنوة ٢٠٦	الرأى الفقهي الذي يتنبا سبمعالنظام الامثل لاستغلال ارضالا	
7 • 9	(المبحث الثاني) ملكية الاراضي التي صولح اهلها عليها	
111	(المحث الثالث) طكية الاراضي التي جلى عنها اهلها	
110	(المبحث الرابع) ملكية الاراضي التي اسلم أهلها طيها	
	السفسسل الثاني	
* 1 %	ملكية سملح الارض بغير الفتوح الاسلامية	
የነ ዓ	(المبحث الأول) لمكيسة الأراضي المنوا تبالاحنياء	
	" الفرع الأول " الأرض السموا تعند الفقها وشروط تطكها	
* * 1	الموا تلغة	
* * *	الموات في إصطلاح الفقهاء	
4 7 7	شروط تطك المواتبالاحيا	
* * •	الشروط المتعلقة بصفة الارض	
7 2 1	الشروط المتعلقة بعبفة المحيى	
7 6 0	الشروط المتعلقة بكيفية الاحياء	
737	الاحياء عند الحنفية	
7 £ Y	الاحياء عند المالكية	
7 E A	الاحيا" عند الشافعية	
7	الاحياء عند المنابلة	
Y 0 •	ضابط الاحياء عند الفقهاء	
700	التصبير والحقوق المكتسبة به	
700	التحجيرلغة	
107	التحجير في اصطلاح الفقها"	
7 o 9	الحقوق المكتسبة بالتحجير	
7 7 7	التّنتراط اذن الامام لصحة الاحيا "ومذاهب الفقها" فيه	

Y Y 0	طبيعة وقوة الطكية المكتسبة بالاحياء
YAY	" الفرع الثاني " موازنة الآراء الفقهية في الاحياء في ظل المصالــح
	الاقتصاديـة •
* * * * * * * * * * * * * * * * * * * *	" الفرع الثالث" طكية الارض، المسوات في المطكة العربية السعودية
۳ • ۸	" الفرع الرابح " ملكية الارض السموات في التقنينات العربية
T 1 0	" الفرع الخاص " ملكية المواتبين الفقه والانظمة واثر ذلك عسلسي
	الانتـــاج ٠
	(المبحث الثاني) ملكية الارغر، بالاقطاع
** *	*
***	الاقطاع لغة
770	" الفرع الأول " اقطاع الأرض في التشريع الأسلامي
777	اقسام الاقطاع
٣ ٣.	مشروعية الاغطاع
Ψ٣X	صفة الاراضي التى يجوز اقطاعها
***	الاراضي الموات
٣٤.	الاراضي المسامرة
777	صفة من تقطع لهم الارض،
44.	قوة الطكية والحقوق المكتسبة بالاقطاع
۳ ۲ ۰	الحقوق المكتسبة باقطاع الاراضي العامرة
r o Y	الحقوق المكتسبة باقطاع الاراضي الموات
۳۷۸	" الفرع الثاني " الاقطاع في الاسلام والمصالح الاقتصادية منه
۳ ለ۳ ኒ	" الفرع الثالث " موازنة بين الاقطاع في الاسلام والاقطاع الذي ساد اوري
	في القرون الوسطى •
۳۹٦	" الغرع الرابع " الاقطاع في المطكة السربية السعودية
1.3	(المبحث الثالث) الحمى في الاسلام والمصالح الاقتصادية منه
£ • Y	الحمى لغة

عني اصطلاح القفيها"	الحمو
ية الحمى	مشروع
وشروط الحمي	ا⊸کام
الحسمى	لزوم اا
لارض التي يحميها الامام	صِفة ا
الحمى والمواشى التي ترعاه	شروط
يح الاقتصاديَّة من الحمى	- المصال
السيسابالشاش	
ة المحوارد المحدثية	طكي
بحث الأول) المعدن لغة وفي أصطلاح الفقها المعدن لغة وفي أصطلاح الفقها	(الم
ن لغة	المعد
ن عند الحنفية	المعد
ن عند الجِمهور	المعد
المعادن عند الفقهاء ٢٧	اقسام
حث الثاني) تطور استغلال المعاد ن وانواعها وخصائـصها	(الم
الاقتصاديــة ٠	
ستغلال المعادن ٩٠	تطور ا
لمعادن ۳.	انواع ا
ئص الاقتصادية للمعادن	الخصا
حث الثالث) ملكية المعادن عند الفقها م	(الص
أوجِد في الأراضي المطوكة من معاد ن	طكية ما
اوجِد في الأراضي غير المطوكة من معاد ن ٦٥	طكية ما
الراجح في ملكية المعادن ٩٥	الرأى ا
بالع المعادن 17	حکم اتم
حث الرابع) المصالح الاقتصادية من احكام ملكية المعادن في ٦٧	(الي
الشريعة الاسلاميسة •	

FA.	/ المبحث الحاصر) طلية المعاد ن في النظم والقوانين الوصعية
£ Y A	(المبحث السادس) ملكية الموارد المعدنية في المملكة العربيــة
	السعودية واساليب استغلالها
ኒ ለ •	طكية المعادن غير البتروليةفي المطكة
£ & Y	ملكية الدولة للمعاد ن
£ ለየ	الحقوق التي تضمنها نظام التعدين في المطكة
£	حقوق ملَّاك الاراضي
٤ ٨ ٦	الجوانب المتعلقة بمصلحة المواطنين في نظام التعدين السعودي
£ ል ል	سلامة العمال المشتغلين بالنشاط التعديني في المطكة
የ ለ 3	الموازنة بين الحاجة الضرورية لحامل صك امتياز التعدين وحقو ق
	الآخـــريـن ٠
E9 1	استغلال المعادن في المطكة العربية السعودية
193	اشكال مشروعات استغلال المعادن
१९४	استغلال المعادن في المملكة عن طريق موسسة بترومين
દ૧૧	استغلال المعادن في المطكة عن طريق الافراد والموسساتذات
	الشخصية الاعتباريـة •
٥ + •	الامتيازات التي تمنحها الدولة بموجب نظام التعدين
0 • 0	الاحكام العامة لنظام التعدين
018	طكية البترول في المطكة العربية السعودية وسبل استغلاله
T10	التكييف الشرعى للمقود البترولية
ــى ٥٢٢م	اتفاقيا تاستغلال البترول في المطكقود ورالدولة في تحقيق السيطرة ط
	الموارد البترولية ٠
	السيساب السثاليث
۰۳٠	طكية الموارد المائية والنباتية والحيوانية
	القصل اللاول
١٣٥	طكية المامون الفقياء

۱۳۰	انواع المياه بالنظر الى مصدرها ودخول عمل الانسان عليها	
٥٣٣	مذاهب الفقهاء في طكية المياه	
٥٣٣	طكية المياه المحرزة	
ع ۳ ه	ممادر المياه المباحة وتنظيم الالتفاع بها	
۲۳٥	تنظيم انتفاع الناس بمصادر المياه ذا تالوفرة المحدودة	
۸۳٥	تنظيم انتفاع الناس بالسماع للشرب	
०٣९	تنظيم انتفاع الناس بالما الريّ المزروعات	
0 & 1	طكية المصادر المائية في الاراضى المطوكة	
F 3 0	الحقوق المتعلقة بالمياه المطوكة بالحيازة او المطوكة المصادر	
૦ દ ૧	انواع الحقوق المتعلقة بالمياه	
०११	حقوق الانسان والحيوان في الشرب من مصادر المياه المطوكة	
૦ ધ ૧	حق المضطرفي الماء	
001	حقوق الآخرين في الما ^م في غير حالة الضرورة	
300	مراعاة حقوق مالك الما عند انتفاع الآخرين به	
000	المصالح الاقتصادية من طكية المياه في الشريعة الاسلامية	
	الفصيل الشياني	
110	ملكية الموارد الحيوانية والنباتي ة	
۳۲ ه	حماية الموارد الحيوانية والنباتية وتنظيم الانتفاع بها	
۰٦Υ	خاتمة لبحث	
٥٧٥	ملحق عن بعض الجوانب التنموية في احكام ملكية الحيوان والنبا ت فـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
	الاسلام •	
٥٨٤	قاشمة مراجع البحث	
٥٨٥	مراجع التفسير	
٥٨٥	مراجع السنة النبوية وشروحها	
٥٩٠	مراجح الفقه الحنفي	
69٤	مراجح الفقه المالكي	
٥٩٦	مراجح الفقه الشافعي	

مراجح الفقه الحنبلي	oqγ
مراجع عامة في الفقه والاقتصاد الاسلامي	1 - 1
مراجع الاقتصاد السياسي والجغرافيا الاقتصادية	٦٠٨
مراجع قانونية	118
مراجع تاريخية	110
الرسائل الجامعية	111
الانظمة والموسوعات	111
المعاجم اللغوية	117
معاجم الاماكن والاشخاص و السمصطليجات	119

" بسم الله الرحمن الرحيم " وسه نستعــــين

مقد مصحة البحص

الحمد لله نحمده ونستمينه ، ونستففره ونتوب اليه ، ونعوذ باللـــــه من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهد الله فلا مضلّله ، ومن يضـــلل فلا هادى له ، وأشهد أن لا اله الا الله وحده لاشريك له ، وأشهد أن محمد ا عبده ورسوله ، صلى الله طيه وطي آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا ، أما بحــد :

فان موضوع طكية الموارد الطبيعية من المواضيع التى لها خطرها مسسن الناحيتين الفقهية ، والاقتصادية ، ومن دلائل أهمية هذا الموضوع مسلل الناحية الفقهية إتساع دائرة الخلاف بين الفقها في بعض جوانبه ، بسلل وظهور الخلاف مبكرا في بعضها ، كإعتلاف الصحابة رضوان الله طيهم فسس طكية الأراض المفتتحة عنوة ، وما إسنتهمه من إختلاف في إجتهاد الفقها المعدهم .

أما أهمية هذا الموضوع من الناحية الاقتصادية فمنطلقة من إعتبار الموارد الطبيعية المحور الذي تتجمع حوله عناصر الانتاج ولذلك نجد فلاسفة الفكر الاقتصادي قد إختلفوا منذ القدم في ملكية الموارد الطبيعية ، واستمر هذا الاختلاف بين الانظمة الاقتصادية الوضعية إلى يومنا هذا ، حتى فدت النظرة إلى ملكية الموارد الطبيعية واحدة من أهم السمات التي تميزبين المذهبسين الرأسمالي والاشتراكي .

وقد والت الشموب ولا تزال تعانى من آثار هذا الإختلاف حول ملكيسسة الموارد الطبيعية ، وذلك لعدم إستقرار نظام ملكيتها في بعض دول العالسم

فنجدها تأخذ بالمذهب الرأسمال الذى يسمح بتملك الأفراد للمسسوارد الطبيعية ويطلق يدهم فى إستغلالها تارة ، ثم تتحول إلى الأخذ بالمذهب أو النظام الاشتراكي الذى يحرم تملك الأفراد للموارد الطبيعية وإستغلالها .

وتنمكس آثار هذا التذبذ بفي طأية الموارد الطبيعية وإستفلالها طلبي المجتمع من عدة نواح ، فيتأثر الأفراد بالخسارة الناتجة من تأميم مايطكون من مشاريع قائمة طي أساس السماح لهم بتطك الموارد الطبيعية ، واستغلالها وذلك بعد تحول الدولة الى النظام الاشتراكي ، كما أن مجموع الأمة يتأشسر من جرا التحول من نظام إلى نظام آغر ومايستتبعه من سلبيات اقتصادية ،

وإذا ما أضفنا إلى ذلك إحتياج بعض المشاريع القائمة على إستفسسلال الموارد الطبيعية إلى رؤوس أموال ضخمة ، تبينت لنا أهمية إستقرار نظسسام ملكية الموارد الطبيعية ومايستتيع ذلك من أشكال استفلالها ، فالخوف مسنت تغير نظام الملكية ومايستتبعه من أشكال الاستفلال سيؤدى حتما إلى إحجمام رووس الأموال عن الاستثمار في المشاريع القائمة على استفلال الموارد الطبيعية ومايترتب على ذلك من آثار اقتصادية سيئة ،

وللموارد الطبيعية أهميتها على المستوى العالمى ، وذلك لاعتسداد الأنشطة الاقتصادية الصناعية عليها ، كمواد خام أو طاقة محركة للآلات الصناعية والى حدد مايمكننا القول إن ثروة الدولة تتحدد بماتحويه أرآضيها سن مسوارد طبيعية ، وهذا مايجعلها مطمعاً للدول القوية ، وقد كانت الموارد الطبيعية خلف حركة الاستعمار التى سادت المائم عقب الثورة الصناعية ،

ولا يزال الصراع قائما بين الدول الصناعية على الموارد الطبيعية ، خاصية تلك التي في المناطق غير المأهولة ، كقد بي الكرة الأرضية ، صحف أجزا البحار صاحد ا بالمنظمات الدولية للسمى إلى عقد إتفاقات بين الدول تُنظم إستفلال تلك الموارد و ولا يُستبعد أن تضرب الدول الصناعية بتلك الا تفاقيات مسرض الحائط تحت الضفط المتزايد للحاجة إلى المواد الخام و والطاقة و خاصسة وأن معظم هذه الا تفاقيات تُمتبر مؤقته وفير دائمة وأن بعض بنودها محسل لِتَبْرُم البعض .

وقد نال موضوع الملكية بشكل عام ونها ملكية الموارد الطبيعية م إهتسام الهاحثين فوضعوا فيه عدة مصنفات ، ولكِنّ جُلَّ إهتمامهم بالملكية كان منصبساطي النواحي الحقوقية فيها .

وسيكون هدف هذا البحث دراسة تأثير الجوانب الحقوقية في ملكيـــــة الموارد الطبيعية على النواحي الاقتدادية ، وخاصة على الجانب الانتاجي منها ، أما منهج البحث فسيكون بدراسة وتحقيق وإستقصاء الآراء الفقهيـــة في ملكية الموارد الطبيعية ، مع ذكر أدلتها ومناقشتها والترجيح بينها مـــن الناحية الفقهية ، وهذا يمثل الجانب الفقهي في البحث .

أما الجانب الا قتصادى في البحث فيتمثل في محاولة بيان تأثير هسده الآراء على النشاط الانتاجي في حالة الأخذ بها والوصول إلى الرأى الأكسثر جدوى من الناحية الا قتصادية بشكل عام، ومن زاوية الانتاج بشكل خاص •

وستكون دراسة هذا الموضوع من خلال باب تمهيدى ، وثلاثة أبسسواب

وسيخصص الباب التمهيدى لبيان الطاهيم العامة للملكية ، والمسوارد . والا قتصادية بشكل خاص باعتبارها محورالبحث ،

أما الأبواب الرئيسية في البحث فسبكون الأول منها مخصصا لدراسية ملكية سطح الأرض كمورد طبيعي مجرد عن بقية الموارد الأخرى • وسيخصص الباب الثاني لدراسة الموارد المعدنيية •

أما الباب الثالث فقد خصص لدرا سة الموارد المائية والحيوانية والنبا تيـــــة وذلك للا رتباط الوثيق بين هذه الموارد في الناحية التنموية من جانب ، وفـــــى الاحكام الشرعية من الجانب الآخير ٠

وقد حاولت جهدى في استقصائ وجمع الهادة العلمية لهذا الموضوع ، وعرضها وترتيبها وتوثيقها ، واستميح الناظر في هذا البحث صذرا ،لمجيئه على هــــذا الحجم الكبير نسبيا ، ولكن موضوع طكية الموارد العلبيعية موضوع كبير متعدد المباحث والفروع ، وكل نوع من انواع الموارد الطبيعية يتسع لائن يكون موضوعا لبحث رسا لــة جامعية مستقلة .

واذا ما اضفنا الى ذلك تناول البحث للناحيتين الفقهية والاقتصادية ،تضاعيف الجهد اللازم لتحقيق ذلك ،وقد استعنت بالله وحاولت جمع شتات هذا الموضوع على اتساعه ،ضيفا الى دراسة الجانبين الفقهى والاقتصادى ،دراسة اغلب جوانب الموضوع من خلال التقنينات الحربية ،بالانهافة الى دراسة تطبيقية عنها في المطكة العربية السعودية باعتباره بلدا اسلاميا يطبق شرع الله في كافة مجالات الحياة واني اذ أُقدّمُ هذا الجهد المتواضع أسأل الله تعالى أن يجعله عملا صالحا

البابالتمهيدي

ويشتمل على المباحث الآتية:

- ﴿ المبحث الأول) تعريف الطكية عند الفقها وشراح القوانين الوضعية
 - (المبحث الثاني) اقسام الطكيسة •
 - (المبحث الثالث) تعريف الموارد الاقتصادية واقسامها
 - (المبحث الرابع) تعريف الموارد الطبيعية واقسامها •

(المبحث الاول)

تمريف المكيـــةواقسامها

الملكيسة لفسة:

الملكية مصدر صناعي صيغ من المصدر منسوبا الى الملك ، والملك فيي اللهة : "احتوا الشي والقدرة على الاستبداد بسه .

(المؤسسة العربية للطباعة والنشر) ، ٣٣٠/٣ ، النيسسدى ، معمد مرتضى ، تاج العروس من جواهر القاموس ، الطبعة الأولسي (مصر: المطبعة الخيرية ، ٢٠٦ه (ه) ، ١٨٠/٧ ، ابن منظور ، جمال الدين معمد بن مكرم الأنصارى (١٣٠٠ ـ ١١٧هـ) ، لسان العرب ، (مصر: مطابع كوستا توماس ، طبعة مصورة عن طبعة بولاق الناشر المؤسسة المصرية للتأليف ، والترجمة والنشر ، ٢٨٢/١٢ ، الناشر المؤسسة المصرية للتأليف ، والترجمة والنشر ، ٢٨٢/١٢ ، ابن دريد ، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدى البصرى (٣٣١) جمهرة اللغة ، الطبعة الأولى ، (حيدر أباد : مطبعة دائرة المحسارف ... العثمانية ، ٥٤٣ (هـ) ٣١٦/١٢ ، الجوهرى ، اسماعيل بن حسساد المشمانية ، ٥٤٣ (هـ) ٣١٠ (، الجوهرى ، اسماعيل بن حسساد ، المحاح ، تحقيق : أحمد عبد الفقور عطار ، (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٣٥١ (هـ) ١٦٠١ (، رضا ، أحمد ، معجم متن اللغة

⁽١) الفيروز أبادى ، مجد الدين محمد بن يعقبوب ، القاموس المحيسط

^{، (}بيروت: دارمكتبة الحياة ، ١٣٨٠هـ ١٩٦٠هـ) ، ٣٤٧/٥٠ والبيروت: دارمكتبة الحياة ، ٣٤٧/٥ ما ١٩٦٠ والكسر والضم يقال : طلك الشي طكا "مثلثة الميم مأد: يجوز فيها الفتح والكسر والضم وطكة ، وصلكة ، وتملكا اذا احتواه قادرا على الاستبداد به ، قال ابن منظور في لسان المرب ٤/٢٤ : يقال : "استبد بالأمر يستبد بــــه استبداد اذا انفرد به دون غيره .

وقال أيضا في لسان العرب ٢٢٧/١، " حوى الشيَّ يحويه حيا وحواية واحتواه ، واحتوى طيه ؛ جمعه وأحرزه " .

وعليه فالمك في اللفة : جمع الشي واحرازه مع القدرة على الانفراد بسبه دون الآخرين

المكية عند الفقهاء:

استعمل الفقها ولفظ الطف ، والمفردات المستقة منه ، كالمالكيية والملكية ، والتملك ، والمتصفح لكتب الفقه يجد كثيرا من هذه المبارات والمتعلقة بالأموال ، وقد عرف الفقها والمك بتعريفات كثيرة متشابهة في معناها وان اختلفت في عبارتها ، ونذكر فيما يأتي بمدى هذه التعريفات :

(أولا) عرف القرافي الطك بأنه: (حكم شرعي مقدر في العين أو المنفسة

وقال: ابن منظور في لسان المرب ٣٨٤/١٢: "المك مك وانميا ضموا الميم تغضيما له ".

والملك في اصطلاح المتكلمين حالة تعرض للشي بسبب ما يحيط به وينتقلل بانتقاله كالتعمم والتقمين فان كلا منهما حالة لشي ينسب احاطة العمامية برأسه والقبيس ببدنه ، انظر : الجرجاني ، على بن محمد الشوف ، التعريفات ، (بيروت : مكتبة لبنان ، ١٩٦٩م) ص ٢٤٦٠

(۱) القرافي : هو أحمد بن ادريس بن عبد الرحمن بن عبد الله المنهاجين . نسبته الى قبلة صنهاجة (من برابرة المفرب) والى القرافة (المحلية المجاورة لقبر الا عام الشافعي) ولد سنة ٢٦٦هـ وتوفي سنة ١٨٦هـ وهيدو مصرى المولد والمنشأ والوفاة .

له مصنفات جليلة في الفقه والأصول منها: الأحكام في تميز الفتاوي عـــن =

وقال أبن دريد في جمهرة اللفة ١٦٩/٣: "والمك اسم لجميع مايحويه الطك وسمى المك طكا بذلك ، والملك مايحويه الانسان من ماله فكان المك دون المك وكل مك مك وليس كل مك مكا".

يقتضى تمكن من يضاف آليه من انتفاعه بالمطوك والعوض عنه من حيست من هو كذلك) .

وقد شرح القرافي نفسه تعريفه هذا بقوله: "أما قرلنا: (حكسم شرعي) فبالا جماع ولأنه يتبع الأسباب الشرمية ، وأما أنه مقدر فلانه يرجسن الى تعلق اذن الشرع ، والتعلق عدمي ليس وصفا حقيقيا بل يقدر فسسى المين والمنفعة عند تحقق الأسباب المفيدة للملك .

القرافى ، شهاب الدين أبو العباس ، أعمد بن الدريس الصنها جسي ، الفروق ٣٠٨/٣ ، وقد عرف تاج الدين بن السبك من الشافعيسة =

الاحكام / مطبوع ، والذخيرة في فقه المالكية ست مجلدات / طبيع بعضها ، واليواقيت في أحكام المواقيت وشرح تنقيح الفصول في أصول الفقه ، ومختصر تنقيح الفصول ، رفيرها ، انظر :

البغدادي ، اسماعيل باشا ، هدية العارفين أسما المؤلفين وآثار البغدادي ، استانبول : وكانة المعارف ، (١٩٥١) ه ١٩٥/ ، الزركلي ، خير الدين ، الأطلع ، الطبعة الرابعة ، (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٥/ ،) (١٥٥٠ .

⁽۱) وقد قال قبل أن يذكر هذا التربيف: "اعلم أن الطك أشكسل فبطه على كثير من الفقها فانه الم يترتب على أسباب مختلفسة: البيع ، والهبة ، والصدقة ، والارث ، وغير ذلك ، فهو غيرها فسلا يمكن أن يقال ؛ هو التصرف لأن المحجور عليه يملك ولا يتصرف فهسو حينئذ غير التصرف فالتصرف والملك كل واحد منهما أعم من الاخسس من وجه وأخير من وجه فقيد يوجد التصرف بدون الملك كالوسسى، والوكيل ، والحاكم ، وغيرهم يتصرفون ولا ملك لهم ، ويوجد الطسك بدون التصرف كالصبيان ، والمجانون ، وغيرهم يطكون ولا يتصرفون ويجتمع التصرف والملك في حق البائفين الرشيدين النافذين للكلمسة ويجتمع التصرف وهذا هو حقيقة الأعم من وجه والأخير، من وجسه أن يجتمعا في صورة وينفرد كل واحد منهما بنفسه في صسورة كالحيوان والأبيض " ، انظر ؛

وقطنا (في العين والمنفعة) فان الأعيان تملك كالبيع ، والمنافع كالا جارة وقلنا : (يقتض انتفاعه بالمطوك) ليخ التصرف بالوصية ، والوكالة ، وتصوف القضاة في أموال الفائيين والمجانين فان هذه الطواف لهم التصرف بفير طف وقولنا : (والموضعنه) ليخي عنه الا باحات في الضيافات فان الضيافة مأذ ون فيها وليست مطوكة على الصحيح ، ويخسين أيضا الاختصاصات بالصاحد والربط ، والخوانق ، ومواضع المطسياف ،

الطن بهذا التصريف انظر: السيوطى ، جلال الدين عبد الرحمن ، الأشباه والنظائر، الطبعة الأخيرة (مصر: مطبعة مصطفى البابى الحلبى ، ١٦٥٨ه) ٣١٦٥٠٠

⁽۱) اختلف الفقبا في طكية المنافع فذهب الحنيفة والمالكية الى أنها تباح ولا تملك ، وخلافهم هذا يظهر جليا من اختلافهم في المارية على يمل يملك المعار منفعتها أم انها تباح له ، انظر : المرفنانوسي أبو المسن على بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشد اني ، البدايوة من بداية المبتدى ، الطبعة الأخيرة ، (مصر : مطبعة مصطفى الهابي الحلبي) ٤/٠٢٠ ، السرخسي ، أبو بكر محمد بن أحصد بن أبي سهل (٤٠٤هـ) المبسوط ، الطبعة الثانية (بيروت : دار المعرفة) المبسوط ، الطبعة الثانية (بيروت : دار المعرفة) (١٣٣/١ ، الحطاب ، أبوعد الله محمد بن محمسد بن عبد الرحمن الطرابلسي (٤٥٥هـ) مواهب الجليل لشرح مختصر بن عبد الرحمن الطرابلسي (٤٥٥هـ) مواهب الجليل لشرح مختصر ليبيا) ، (بيروت : دار الكتاب اللبناني ، الناشر : مكتبة النجار ليبيا) ماموت : دار الفكر المعرفة مع حواشيها) (بيروت : دار الفكر) المحتاج بشرح المنهاج (مطبوعة مع حواشيها) (بيروت : دار الفكر) مامور ، تشاف إلقناع عن فتن الاقناع ، تعليق مار معلم من معروب ، تعليق المعلمي ، (الرياش ، مكتبة النصر الحديثة) ٢٦٨٠ .

(٢)
وقد تعقب ابن الشاط القرافي في هذا التمريف بقوله : "قلت هذا الحد فلسد من وجوه (أحدها) أن الملك من أوصاف المالك لكنه وصف متعلقه .

- (وثانيهما) انه ليس مقتضيا للتمكين من الانتفاع بل المقتضى لذلك كـ لام الشامع .
 - (وثالثهما) أنه لا يقتض الانتفاع بالمطوف صالعوض بل بأحدهما .
- (المحلوك شتق من الطك فلايموف الابعد معرفته فيلزم (٣) الدور " .

⁽١) الفروق للقرافي ، ٣٠١/٣ ، مرجع سبق ذكره .

⁽٣) ابن الشاط؛ هو قاسم بن عبد الله بن محمد الأنصارى السبتى سراج الدين أبو القاسم الأندلسى المعروف بابن الشاط، والشاط هـــو لقب لجده عرف به لأنه كان طوالا ، ولد سنة ٣٤٣ هـ وتوفى سنــة ٣٣٤ من تصانيفه أنوار البروق في تعقيب سائل القواعد والفسروق غنية الرائض في علم الفرائض ، الاشراف على أعلى الشرف في التعريــف برجال البخارى من طريق أبي على بن أبي الشرف ، (انظر الأعــلام للزكلي ١٧٧/٥ ، مدية العارفين ٥/٨٢٨) ، مرجع سبق ذكـره . للنركلي الشاط ، أبو القاسم قاسم بن عبد الله الأنصارى ، حاشمة إدراد

⁽٣) ابن الشاط ، أبو القاسم قاسم بن عبد الله الأنصارى ، حاشية ادرار الشروق على انواء الفروق ، الطبعة الأولى (مصر : مطبعة دار - المبعة ١٩٤٣ (هـ) ٣٠٩/٣ .

ثم ذكر ابن الشاط تمريفه للمك بقوله: "والصحيح في حسسه الملك انه تمكن الانسان شرعا بنفسه أو بنيابه من الانتفاع بالمين أو المنفسة ومن أخذ العوض عن المين أو المنفسة وهذا ان ظنا ان الضيافة ونحوها لا يملكها من سوفت له وان ظنا أنه يملكها زدنا في المد فظنا وانسست تمكن الانسان شرعا بنفسه أو بنيابة من الانتفاع بالمين أو المنفعة وسسن (1)

(ثانيا) نقل الكاساني تمريف للطائ يرويه عن زفر والشافعي رحمهسيم الله وهو: "انه عبارة عن القدرة الشرعية على التصرفات الحسيمة (٣)

وقد ناق الكاساني هذا التعريف بقطه : "وأما قطه ؛ ان المك هو القدرة الشرعية على التصرفات الحسية والشرعية ، فمنسوع أن الملك هو القدرة بل هو (اختصاس المالك بالمطوك) فطلك المعين هو اختصاص المالك بالمين وكونه أحق من غيره ثم قسيد يظهر أثره في حواز التصرفات وقد لا يظهر مع قيامه في نفسيه لقيام حق الخير في المحل حقا محترما كالمرهون والستأجر ".

⁽١) المرجع نفسه ٣٠٩/٣٠

⁽۲) الكاساني : هو أبو بكربن مسمود أحمد الكاساني أو الكاشانتي يُروى بكرين مسمود أحمد الكاساني أو الكاشانتي يُروى بكرين فقيه حنفي من أهل حلب ، توفي بها سنة ۸۸٥ هـ له بدائع الصنائح في ترتيب الشرائع شرح تحفة الفقها ولا ستاذه السموقندي السلطان السبين في أصول الدين (انظر هدية المارفين ٥/٥٣٥ ، مرجع سبق ذكره ، الأعلام للزركلي ٢٣٥/٥) مرجع سبق ذكره ،

⁽٣) الكاساني ، علا الدين أبي بكربن مسمود ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (مصر : مطبعة الامام ٢٩٢٢/ ٣١٣ ، وقد نقل الكاساني هــذا التمريف في معرض النقاش حول تحرير المكاتب عن كفارة اليمين .

⁽٤) بدائع الصنائع ٢٩٣٣/٦ ، مرجع سبق ذكره .

- (رأبها) وغرَّفه ابن تيمية رحمه الله بأنه: "القدرة الشرعية على التصرف (٢) في الرقبة ". في الرقبة ". (٣)
- (سادسا) عرفت مجلة الأحكام العديلة الملك في المادة (١٢٥) بأنه: (٥) ما ملكه الانسان سوا كان أعيانا أو منافع "وشرح صاحب در

الحكام هذا التعريف بقطه : "أى أنه هو الشي الذي يكرون (٦) مطوكا للانسان بحيث يمكنه التصرف به على وجه الاختصاص ".

(١) ابن الهمام ، كمال الدين محمد عبد الواحد ، شيئ فتئ القديـــر

الطبعة الأولى (المطبعة الأميرية ، ١٦ (هـ) ٧٤/٥ .

(٢) ابن تيمية ، أبو المباس ، فتاوى ابن تيمية (الفتاوى) ، الطبعة الأولى ، ١١٨٠٠ (هـ) ٢١٨٠٠ .

- (٣) الجرجانى : هوطى بن السيد محمد بن طى الجرجانى أبو الدسن الشهير بالسيد الشريف العلامة المحقق الحنفى ولد بجرجان سنية (٣١٠ه م) له عدة مؤلفات بالعربية والفارسية منها شرح مواقف الا يجى ، ومقاليد الملوم ، وتحقيلي الكليات ، وشرح السراجية فى الفرائش ، ورسالة فى تقسيم الملسوم ورسالة فى فن أصول الحديث ، وشرح التذكرة للطوسى ، وحاشية طى الكشاف ، انظر : هدية العارفين ٥/٨٧ ، مرجع سبق ذكره ، الأعلام للزركلى ٥/٧ ، مرجع سبق ذكره ،
 - (٤) الجرجاني ، على بن معمد الشريف ، التصريفات ، (بيروت : مكتبة لبنان ، ١٦٩٥م) ص ٢٣٩٠٠
 - (٥) مجلة الأحكام العدلية ، الطبعة الخاصة (مطبعة شعاركو
 - (٦) حيدر ، على ، درر الحكام بشرع مجلة الأحكام ، تعريب ؛ فهمسي العسيني ، (بيروت بفداد ؛ مكتبة النهضة) ١٠٠/١ .

والنظر في التعريفات السابقة نجدها تصف المك بأحد وصفين : ()) " الأول ": انه اختصاص على ماورد في تعريف الكاسائي .

"الثانى": انه حكم شرعى ، أو مكنة شرعية أو اتصال شرعى على ماجساً في تصريف الشافعي وزفر وابن الهمام وابن تيمة ، والقرافيي

أما ماجا وفي مجلة الاحكام المدلية فالمراد به تعريف الشي الملوف فان الملك يطلق عندهم يراد منه الشي المطوف والمال والمالمال والمال والمالمال والمال والمالمال والمال والمالمال والمال والمال والمال والمال والمال والمال والمال والمال والم

وفي بيان أسباب اختلاف الفقها في تعبيرهم عن الملك به . الألفاظ يقول الشيخ على الخفيف :

" ويلاحظ أيضا أن الطك في الأعيان يستلزم ماليتها فك ويلاحظ أيضا أن الطك في الأعيان مطوك كالمباح أما المنافسي عين مطوكة تعد مالا وليس كل مال من الأعيان مطوك كالمباح أما المنافع المطوكة مايكمة مالا ومنها مالا يُعسبة مالا يكسبة مالا كالحقوق اذ أنها من المنافع ، وفي بيان ذلك اختلف الفقها " : فمنهسم من نظر الى واقع هذا المعنى ومنشئه ، ومنهم من نظر اليه وصفها أو حكما

⁽۱) ونقل ابن نجيم تعرف المقدس للمك حيث عرفه بأنه " الاختصاص الحاجز "انظر: ابن نجيم ، زين العابدين بن ابراهيم (١٩٧٠ هـ) ، الأشباه والنظائر على مذهب أبي عنيفة النعمان ، تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل (مصر: مطابع سجل العرب ، ١٣٨٧ هـ) عبد العزيز محمد الوكيل (مصر: مطابع سجل العرب ، ١٢٨٣ هـ) مقارنتها بالقوانين الوضعية ، و محاضرات ألقاها على طلبة قسم مقارنتها بالقوانين الوضعية ، و محاضرات ألقاها على طلبة قسل البحوث والدراسات القانونية ، ١٦٥١ م ، جامعة الدول العربية : معهل البحوث والدراسات العربية ، ١٦٥١ م ، ١٥٠٢ ٠

أقرة الشارع ورتب طبه آثارا ونتائجا تلزمه ولا تتخلف عنه وجمل له مسيخ ذلك صفة الالزام فكان على الناس أن يسلموا به والا يقفوا منسبه موقسف المحارضة ، وذلك ما استوجب له الا قرار من الشارع أو الوجود فسي نظير الشارع فضلا عن وجوده في الواقع .

وذلك ما يُعَدُّ نقصا في التعريف بالطك ، اذ قد اتفقت كلمة الفقها على أن الاباحة خلاف الطك ولا يسمى المباح له مالكا ، ولا يمد الاختصاص بالمنفعة طكا الا إذا ثبت بسبب من الأسباب التي تفيد الطك

ر ثم ذكر أن فساد التعريف من ناحية أخرى اذ أنه لا يتناول الملك في اللازم ، كالمك الثابت بالاعارة فانه ملك لا يتحقق فيه الا غتصاص الحاجز اذ لا يستطيع الستعير منع المعير من أن يتدخل بانتفاع أو بانها المنفعة وطبى ذلك لا يعد الستعير مالكا ويعد عقد المارية سبباً لتملك المنفعة ، رئيس ببعيد أن من ذهب من الفقها ، كالكرخي من الحنفية وفسيرة من الشافعية والحنابلة إلى أن عقد المارية لا يفيد ملكا وانما يفيسسد (۱)

ثم قال أيضا في بيان نظرة من عرف المك بأنه حكم شرى أو قسدرة أن شرية أو مكة شرعية و من أن مرالحقسوق شرعة أو مكة شرعية و من الطكية أو المك حقوق شرعية أثبتها الشارع لا ربابهسا، أو أقرها لهم وليس يترتب عليها من الآثار الا مارتبه الشارع عليها و " أو أقرها لهم وليس يترتب عليها من الآثار الا مارتبه الشارع عليها و " أو أقرها لهم وليس يترتب عليها من الآثار الا مارتبه الشارع عليها و " أو أقرها لهم وليس يترتب عليها من الآثار الا مارتبه الشارع عليها و "

وقال أيضا: "وفي وصف الملك بهذه الصفات المتقدمة (صفيية مرعية عكم شروي عقرة شرعية) مايجمله صالحا ومهيئا لأن يقييد بما يقتضيه بماتقض به الأحكام والدلائل الشرعية من القيود ، فيقيد بما يقتضيه الاستحسان والقياس والعرف والمصلحة ، لأنه اذا كان منحة أو حقيا مصدره الشارع كان اليه تحديده وتوجيهه الوجهة التي قصد اليهاسيا الشارع من شرقه مصلحة للناس ، ومصدرا لمعيشة راضية يتمتعون بخيراتها وينعمون بثيراتها أغيرا رأى الباحسيشين

⁽١) الطكية في الشريعة الاسلامية لعلى الخفيف س ٢١، ٢٢، مرجع سبق ذكره.

⁽٢) المصدر نفسه عن ٣٣ ، وانظر في هذا المعنى الشيخ محمد أبو زهرة في كتابه الملكية ونظرية العقد عن ٢١ ، مرجع سبق ذكره .

الاجتماعيين والاقتصاديين/هذا المصر من أنه وظيفة اجتماعية يقسيوم بها أحد أفراد المجتمع ، لاحقا ذاتيا لصاحبه له التصرف المطلق والانتفاع (١)

وقد أبدى الشيخ طي الخفيف للاحظات قيمة على التماريف السابقية نذكر بعضاً منها على النحو الآتي ب

- (أولا) جا" في تعريف القرافي وابن الشاط النصطي العين والمنفعية دون ذكر الحقوق الأخرى ، وهناك حقوق أخرى لا تُمت سين منافع الأعيان كحق الحضائة ، وحيق الولاية ، وهذا مالا يتناطيه التحريف لأن المنفعة المذكورة فيهما/كمايظهر مايطلب من الأعيان ، وهذا النوع من الحقوق لا يُحدّ من منافع الأعيان ، كما لا يُميت في بعض الحالات منفعة لصاحبه ، بل هو الى الواجب اليييناول والتكليف له أقرب منه الى المنفعة ، وتعريف الملك لا بد أن يتناول الحقوق جميعها دون تفرقية .
- (ثانيا) تعريف الطف بأنه القدرة على التصرف بيخرج منه جميع المقوق التى لا يرى لصاحبها القدرة على التصرف فيها ويقصره علي مايجوز فيه التصرف بن عين أن من المقوق مايختس بصاحبه وليس له التصرف بنيه بي ويمبر الفقها في جانبه بأنسه مطوك بمراعاة لذلك الاختصاص بولما فيه من القدرة عليسي الانتفاع كمق الشفعة وحق الخيار .
- (ثالثا) تعريف المك بأنه يقتض الانتفاع بالمطوك والمعاوضة عنسسه ، لا يتناول بعض الحقوق عثل حق الاستمتاع بالزوجة وحق الشفعة .

⁽١) الملكية في الشريعة الاسلامية للشيخ طي الخفيف ص ٢٤ ، مرجـــع سبق ذكره .

⁽٢) المصدرنفسة ص ٢٤ ومابعدها ،

(رابعا) تعريف الملك بأنه اختصاص ، يعم الأعيان والمنافع والحقوق اذا ماثبت فيها هذا الاختصاص .

وطن مامض فان تعريف الملك بأنه اختصاص أعم وأشملك وأقرب أن يبكون متسقا مع استعمال الفقها لاسم الملك في والمراد الله المسلك الله منافقة الأحكام الفقهية ،

وما ذكره الشيخ على الخفيف رحمه الله من ملاحظات قيمية على تمريفات الفقها على عمريفات الفقها المحسد شين يُعرِّفُون الطك بأنه اختصاص فقد مرّفه هو نفسه في كتابه مختصر أحكام المعاملات الشرعية بأنه "اختصاص يُمكِّنُ صاحبه شرعا مين أن يستبد بالتصرف والانتفاع عند عدم المانع الشرعي ".

(٣) وعُرِّفه محمد أبو زهرة بأنه "الاختصاص بالأشياء الماجسين للفير عنها شرعا الذي تكون به القدرة طبى التصرف في الأشياء ابتداء الالمانع يتعلق بأهلية الشخص ".

وصابلا حظ على تعريف أبو زهرة السابق أنه قد قصر المانيع على مايتعلق بأهلية الشخص فقط مع أن المانع قد يكون ، تعلق حقوق الآخرين كالمدين بدين مستفرق لأ مواله اذا حجر طيسه الحاكم بنا على طلب الدائنين ، فانه صنوع من التصرف لتعلق حقوق الآخرين بماله مع أنه يملكه .

⁽١) الملكية في الشريمة الاسلامية لعلى الخفيف ١٦٥٠ ، مرجع سبق ذكره .

⁽٢) الحفيف ، على ، موجز أحكام المماملات الشرعية ، الطبعة الرابع...ة

⁽ القاهرة : مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٧١ هـ - ٢٥٦ (م) ص ٩ .

⁽٣) أبو زهرة ، محسد ، الملكية ونظرية المقد في الشريمة الاسلاميسة ،

⁽ بدار الفكر العربين) ص ۲۱ ٠

وعُرْف مصطفى أحمد الزرقابانه " اختصاص حاجز شرعا _يُخوّلُ _ صاحبه التصرف الا المائم".

وعُرْفَهُ محمد فهم عدلى السرجاني بأنه: " اختصاص الانسان بالشيئ على وجه يمنع الخير منه ، ويُمكّن صاحبه من التصرف فيه ابتدا الا لمانسيع شرعي يمنّع ذُلكُ " ،

من استمراض ماسبق من تمريفات وطلاحظات يتضح أن مراد الفقهــــاء من الملك واحد وقد عبر بعضهم عن هذا المراد في تعريفه للملك بحسب تصوره لحقيقته ، وفي بيان اتحاد معنى الطك عند الفقها مع اختيلك عباراتهم في التعبير من هذا المعنى يقول الأستاذ معمد أبو زهرة "بمسد أن ذكر بعض تمريفات الفقها وللمك و

⁽١) الزرقا ، مصطفى أحمد ، الفقه الاسلام في ثوبه الجديد الطهمة التاسعة ، (دمشق : مطابع ألف با " _ الأديب _ ، ١٦٦٧ - ١٦٦٨م) 7 () () 7

⁽٢) لمل كلمة يُخوَّلُ أو مافي ممناها سقطة بن الطبعة التاسعة التي رجمتُ اليها فقد ورد في هذه الطبعة "اختصاص حاجز شرعا صاحبه التصرف الا لمانع "بدون كُلمة يُخطُّلُ (الفقه الاسلامي في ثهه الجديد للزرقا (/ ٣٤١ الطبعة التاسعة) مرجع سبق ذكره .

⁽٣) السرجان ، محمد فهم عدلى ، الطكية ونظرية العقد ، الطبعية الأولى (مصر: المكتبة التوفيقية ، ١٣٩٧ هـ - ٩٧٧ (م) ٥٦٢ ، وتجدر الاشارة الى أن هذا التصريف يشابه تمريف الشيخ محمد أسسو زهرة مع اختلاف طفيف في الألفاظ ، وهو كذلك تمريف الشيخ على السايس انظر ؛ ملكية الأفراد للأرض ومنافسها في الاسلام ، بحث مقدم للمؤ تمـــــــر

الأول لمجمع البحوث الاسلامية (١٣٨٣هـ - ١٦٩١٦) ص ١٦٩٠٠

^(}) الطكية ونظرية العقد لأبن زهرة ص ٧١ ، ٧٢ ، مرجع سبق ذكره .

" وهذه التعريفات مهما تختلف عارتها كلها ترسى الى معنى واحب وهوان الملك أو الملكية هو العلاقة التى أقرها الشارع بين الانسان والمال وجعله مختصاً به بحيث يتمكن من الانتفاع به بكل الطرق السائفة له شرعبا ، وفي الحدود التي بينها الشارع الحكيم " .

التمريف المختسار

وبالنظر فيما عبر به الفقها "من ألفاظ مختلفة عن حقيقة الطكية ، وماد ار حولها من نقاش ، يتض أن تمريف الشيخ طي الخفيف هواظ تلك التمريفات تمرضا للنقد ، وأن الانتقاد الذي يمكن أن يوجه اليه أنه لا يخرج التصرف بالوكالة في مال غيره ، فانه وأن طك التصرف الله الدي يتصرف فيه ، ولذلك ينبض أن يضاف الى التمريف لفظ "ابتدا" "كقيد على التصرف وطيه يكون التعريف كمايأتي : "ألطك أختصاص شرعي يكسن صاحبه ابتدا" من أن يستبد بالتصرف والانتفاع عند عدم المائم الشريق ".

وقد سبق بيان ممنى كونه (اختصاصا) ، وأن الاختصاص يفي وقد دخول الأعيان والمنافع وجميع الحقوق ، ووصف الاختصاص بأنه (شرعي) يفيد خروج كل اختصاص أو علاقة بين الانسان والمال تتم طل وجه في المسروع كملاقة السارق بالمسروق ، والفاصب بالمفصوب ، كمايشير الي أن الملك انما يثبت باثبات الشارع له ، وانه غير ناتج من طبائع الأشيا وذواتها ، ولا من اصطلاح الناس وتعارفهم طيه ، وان الملكية مقيدة بماتقض به الأحكام والدلائل الشرعية من قيود لأنها انما ثبتت باثبات الشارع لها .

وقوله: (من أن يستبد) لفظ الاستبداد فيه تأكيد على معنى الاختصاص الذي يقض تصرفه فيه منفردا دون غيره .

وقوله: (بالتصرف) يدخل جميع أنواع التصرفات بشكل عام ٠

وقوله: (وألا نتفاع) يدخل جميع صور الانتفاع سوا ماكان منها مصحوسا

بالقدرة على التصرف كحق ملكية الأعيان ، أو ماكان منها خاليا عن القدرة على التصرف ، كحق الشفعة وحق الخيار ،

وقوله: (بالتصرف والانتفاع) لا يلزم منه تحقق الملكية بهما معسا بل يكف لنبوتها حصول أحدهما ، والانتفاع بحناه المام يشمل جميسح أنواعه من استعمال واستغلال ويشمل كذلك التصرف ، لأنه لا يمد و أن يكون ضربا من الانتفاع ، ولذلك يكون النص على الانتفاع وحده كافيا في يكون ضربا من الانتفاع ، وكذلك ثبوت التصرف يستلزم في المالب ثبوت الانتفاع ، فكسل التعريف ، وكذلك ثبوت التصرف يستلزم في المالب ثبوت الانتفاع ، فكسل ما يجوز التصرف فيه يكون محلا للانتفاع فالبا ، وقد جمع التعريف بين التصرف والانتفاع لا خراج أو ال خال بعض الصور المذكورة سابقا .

وقوله: (عند عدم المائح الشرعي) لا دخال الحالات التي يطيل الدال (1)
الانسان فيها المين مع عدم تمكنه من التصرف فيها لوجود مائع شرعي يمنس من ذلك ، كالمحجور عليهم لسفه أو جنون وفير ذلك ولذلك كان تعريب في الشيخ على الخفيف هو التعريف المختار مع اضافة لفظ "ابتدا" "اليه عليا النحو المذكور سابقا .

الطكيسة في القوانين الوضميسة:

يستعمل شراح القوانين الوضعية كلمة ملك أو ملكية ويحنون بهيا المالية حسيق الملكية الذي يعتبر عندهم حقا منيا متعلقا بالأعيان المالية المعينة ، أما المنافع والحقوق فلاتصلح محلا له عندهم ، خلافا لفقها الشريمة الاسلامية الذين يرون أن الملك يتعلق بالأعيان والمنافع والحقوق .

⁽۱) وقعد ذكر القرافى أوجه الفرق بين الطك والتصرف . انظر : الفرَّق ٣٠٨/٣ ، مرجع سبق ذكره .

⁽٢) الطكية في الشريعة الاسلامية لعلى الخفيف ص ٣٠٠.

ويستخلص شراح القانون المصرى تعريف هق الطكية من نص المسيدة (٨٠٢) من القانون المدنى هيث تنصطى أن : "لمالك الشي وعسده (١) في حدود القانون ، هق استعماله واستغلاله والتصرف فيه " .

وتطابق المادة (٢٦٨) من التقنين المدنى السورى ، والمادة (٢١٨) من التقنين المدنى المصيرى من التقنين المدنى المصيرى السابقة الذكر والنقى استخلص منها شراح القانون التعريف الآتى لحسسق الملكية : "حق ملكية الشيّ هو حق الاستئثار باستعماله هاستغلاله هالتصرف (٣)

- (۱) القانون المدنى المصرى ، (مصر : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٦٦م ، ص ١٣٤ ، السنهورى ، عبد الرزاق ، الوسيط في شرح القانون المدنى ، (مصر : دار النهضة العربية عجم ، مصر : المدنى ، (مصر : دار النهضة العربية عجم ، ١٩٦٧م) ٨ ص ١٩٦٢ .
- (٣) وقد كان التقنين المدنى المصرى السابق يعرف حق الملكية فى المادة المحرم السابق يعرف حق الملكية فى المادة (٢٧/١ على النحو الآتى : "الملكية هى الحق للمالك فى الانتفاع بمايملكه والتصرف فيه بطريقة مطلقة ٠٠٠ "، وجا القانون الجديب فقيد التصرف وجعله فى حدود القانون ، وقد كان المشروع التمهيب ك لنحى المادة (٢٠٨) ينتى صراحة على أن لحق الملكية وظيفة اجتماعية ، وعند ما عرض المشروع على لجنة الشيوخ حذفت اللجنة المبارة التى تنب على أن لحق الملكية وظيفة اجتماعية لأسباب منها أشكال ايضاحها (انظر الوسيط ٨/٢٤) مرجع سبق ذكره ، وقد تقدم فى بحث الملكية عنب للقماء أن وصف الملك بأنه اختصاص شعرى ومعنى ذلك أن مصد رهال الشرع ولا تثبت الا باثباته ، ولذلك فهى مقيدة بمايقضى به من أحكام ، وهذا يتشى مع التمبير عن الملكية بأنها وظيفة اجتماعية وانها ليسلست مطلقة عند الفقياء .

وتصف المادة (١٠٤٨) من التقنين المدنى العراق الطف السمام بما يأتى : "الطف التاء من شأنه أن يتصرف به المالف تصرفا مطلقيا فيما يطكمه ، عينا واستخلالا ، فينتفع بالعين المطوكة وبغلتها وثمارهما ونتاجها ويتصرف في عينها بجميع التصرفات الجائزة " ،

ويعرف قانون الطكية العقارية اللبناني في المادة (١١) الملكيسية العقارية بأنها : "حق استعمال عقار والتحج والتصرف به ضمن حسيد ود القوانين والقرارات والأنظمة موهدا الحق لا يجرى الاطبي المقارات الملك"، (١) وقيد تُوقف تعزيفا نُحق الملكية السابقة الذكر بما يأتي :

- (أولا) أن هذا التعريف يبرز سلطات المالك التي هي موضوع الملك أكثر ما يبرز سلطات المالك التي هي موضوع الملك أكثر ما يبرز حقيقة الملك ، لأن حق الاستئثار بالتصرف والاستمسال والاستغلال فرع وجود الملكة وثبوتها .
- (ثانيا) أن التعريف المذكور خلاعن ذكر المانع الذي قد يحول بين التعريف المذكورة ، فقد يمك الشخص العين دون التصرف المالك والسلطات المذكورة ، فقد يمك الشخص العين دون التصرف ويضع من مارسة التصرف لقيام مانع كالجنون والصفر والحجيسر وغير ذلك .

⁽۱) العبّادى ، عبد السلام داود ، الملكة في الشريعة الاسلاميــة طبيعتها ووظيفتها وقيودها ، الطبعة الأولى ، (عمان : مطابع وزارة الأوقاف الاسلامية ، ١٤٤ عمل ١ / ١٥٣ م ١ ، الشال ، يوسف عبد الهادى ، المعدن والركازفي الشريعة الاسلامية ، رسالـة يوسف عبد الهادى ، المعدن والركازفي الشريعة الاسلامية ، رسالـة دكتوراه ، كلية الشريعة ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، ص ٠ .

اقسام الطكية عند الفقها وشراح القوانين الوضعية

أقسام الملكية عند الفقها":

تنقسم الطكية الى حدة أقسام بالنظر الى عدة اعتبارات ، فتنقسم بالنظر الى معليها أى ماتتعلق به الى قسمين ، طكية تامة ، وطكية ناقصــــة، وتنقسم بالنظر الى المالك الى ثلاثة أقسام ؛ طكية خاصة ، وطكية عامـــة، وطكية بيت مال المسلمين أو طكية الدولة ، وتنقسم بالنظر الى صورتها الـــى قسمين ؛ طكية متميزة ، وطكية شائمــة .

وسنتحدث فيما يأتي بالجازعن التقسيمات السابقة للملكية.

(١) أقسام الطكية بالنظر الى معلما :

تنقسم الطكية بالنظر الى معلما الى قسمين هما طكية تامة ، وطكيـــة ناقصة ونتحدث فيما يأتى عن كل قسم من القسمين السابقين :

(أ) الطكية التاسبة:

هي أن يطك الشخص المين ومنفعتها ويتمكن من التصرف فيها التصرف

⁽۱) انظر أقسام الطكية فيما يأتى: الطكية في الشريعة الاسلامية لمليق الخفيف ١٣٥٠ مرجع سبق ذكره م موجز أحكام المعاملات الشرعية لملي الخفيف عن ٩ مرجع سبق ذكره م الطكية ونظرية العقلية ونظريات الشرعية لأبي زهرة ص٤٧ ومابعدها م مرجع سبق ذكره م الطكية ونظريات السعد المعتد للسرجاني ص٤٢ م مرجع سبق ذكره م وبحث الشيخ طليلية والأرش ومنافعها في الاسلام عن ١٩٨ م

⁽ من بحوث المؤتمر الأول لمجمع البحوث الاسلاميسة) المدخل الفقهى المام لمصطفى الزرقا ٢٥٧/١ ، مرجع سبق ذكسره ، الملكية في الشريعة الاسلامية للعبّادى (/٢٣٠ ، ومابعدها ، مرجع سبق ذكره .

الكامل عند عدم المانع ، وقد استمعل الفقها ولفظ الطف التام في التمهير عن هذا الممنى عند كلامهم عن شروط الطف الذي تجب بي التمهير عن هذا الممنى عند كلامهم عن شروط الطف الذي تجب بي الزكاة ، ويتفن مرأد الفقها من الطف التام أو الكامل ، والطف الناقيين من اختلافهم في ايجاب الزكاة في مال العبد ، فمن رأى منهم أن طيليا العبد للمال غيرتام أو ناقل وأن السيد هو المالف ذهب الى أن الزكاة تجب على السيد ، وهو مذهب الحنفية والشافعية ، وذهب فريق الي أن الزكام الطف التام لا يثبت في طك المال لا للسيد ولا للمبد أما السيد فلأن/المبد على المال لا يسده ، وأما العبد فلأن للسيد انتزاعه منه ، وهو قبول

⁽٣) فتح القدير ١/ ٤٨١ ، مرجع سبق ذكره ، بدائع الصنائع ٨١ ٢/٣ ، مرجع سبق ذكره ، تحف مرجع سبق ذكره ، تحف مرجع سبق ذكره ، تحف المحتاج ٣٢٨/٣ ، مرجع سبق ذكره .

()

ابن عمر وجابر من الصحابة ، ومالك وأحمد وأبو مبيد من الفقها ، وسبب عدم ثبوت الملك التام لهما قالوا ، لا تجب الزكاة في مال المبد أصلل ومن رأى منهم أن البد على المال توجب الزكاة فيه لتصرفها فيه تشبيه المراب بيد الحرب قال : تجب الزكاة على المبد لتصرفه في المال ، وهو مسروى من الهن عمر من المصحابة وعطا من التابعين وأبو شور من الفقها .

وقد شرح بعض الفقها ممنى الملك التام على النحو الآتى :-

أولا : شن ابن عابدين الملك التام بقوله : "المراد بالملك التاليام (٣) المطوك رقبة ويدا " .

ثانيا : وأوضى المهوي في شرح المنتهى مصنى تمام الملك بقوله ممنى معنى تمام الملك أن لا يتملق به حق غيره بحيث يكون له المتصرف فيسبه

⁽۱) مواهب الجليل ۲٬۲۰۳ ، مرجع سبق ذكره ، ابن رشد ، أبولوليد محمد بن أحمد ، بد اية المجتهد ونهاية المقتصد ، (مصر : مطبعة مصطفى اليابى الحلبى ، ۲۳۲۱هـ) ۲٬۹/۱ ، ابن جزى ، محمد بن أحمد ، قوانين الأحكام الشرعية وصائل الفروع الفقهية ، (بسيروت : مطابع د ار الملم للملايين) ص ۱۱، ۱۱۲ ، كشاف القناع ۲۸/۲ ، مطابع د ار الملم للملايين) ص منتهى الاراد ات ۲۲۲ ، وللمنابلة روايدة مرجع سبق ذكره ، شرح منتهى الاراد ات ۲۲۷ ، وللمنابلة روايد أخرى ؛ ان زكاته تجب على سيده ، انظر ؛ ابن قد امة ، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قد امة (۱۲۵ هـ) ، الممنى عليد مختصر الخرق ، (تحقيق ؛ محمود عبد الوهاب فايد ، وعبد القادر أحمد عظا ، الطبعة الأولى (مطابع سجل العرب ، ۱۳۸۹ هـ)

⁽٢) بداية المجتهد ٢٠٩/١، مرجع سبق ذكره، المفنى لابن قد استة ٢/٤/١، مرجع سبق ذكره.

⁽٣) حاشية ابن عابدين ٢/١٥٥٠ ، مرجع سبق ذكره .

(۱) . " حسب اختياره ، وفوائيده عائدة الهيه . "

ثالثا و نقل المواق في التاج والا كليل قول ابن شاس في بيان اسياب ضعف الطلاعة ونقصانه حيث قال في "وأسياب الضعف عيمنى ضعف الطك علائة و امتناع التصرف كمن غضبت ملشيته في أو تسليط فيره على طكه كأموال العبيد و أو عدم قراره كالمفنيسة ".

(ب) الملكية الناقصة:

سبق القول أن الطكية لا تكون تامة الا بطك العين ومنفعتها ، وثهوت حق التصرف فيها ، أما اذا طك الانسان بعض هذه الأمور دون بعسين ، كأن يطك العين دون المنفعة ، أو يطك المنفعة دون العين ، أو يطك العين والمنفعة مما ولا يطك التصرف فيهما لمانع ، فان طكه يكون ناقصا . العين والمنفعة مما ولا يطك التصرف فيهما لمانع ، فان طكه يكون ناقصا . (٣)

⁽۱) شئ منتهى الارادات ۳٦٢/۱ ، مرجع سبق ذكره ، كشاف القناع . ۱۲۰/۲ ، مرجع سبق ذكره .

⁽١) حاشية الدسوق على الشرح الكبير ٢٩٧/١ ، مرجع سبق ذكره .

⁽٣) ذكر السيوطى وابن نجيم أن المك يكون اما للمين والمنفعة معسسا وهو الفالب ، أو للمين فقط ، أو للمنفعة ، انظر : (الأشباه والنظائر لا بسن نجيم للسيوطى ص ٣٦٦ ، مرجع سبق ذكره ، الأشباه والنظائر لا بسن نجيم ص ١٥٥ ، مرجع سبق ذكره ، وقد قسم بعض الفقها المحدثين الملسك الناقتى الى نوعين هما مك المين فقط أو طك المنفعة فقط ، انظر موجزا أحكام المعاملات الشرعية لعلى الخفيف ص (، مرجع سبق ذكروه ، ملكية الأفراد للأرض ومنافعها في الاسلام لعلى السايس / بحث مقسدم للمؤتمر الأول لمجمع البحوث الاسلامية ص ١٩١٨ ، مرجع سبق ذكره ، المدخل الفقهي المام لمصطفى الزرقا (/١٥٨ ، مرجع سبق ذكره ، الملكية ونظرية المقد لأبي زهرة ص ٢٥ ، مرجع سبق ذكره ، حسسين ، الطكية ونظرية المقد لأبي زهرة ص ٢٥ ، مرجع سبق ذكره ، حسسين ، أحمد فراج ، الطكية ونظرية المقد ألين زهرة ص ٢٥ ، مرجع سبق ذكره ، حسسين ، الطبع فراج ، الطكية ونظرية المقد ألين زهرة ص ٢٥ ، مرجع سبق ذكره ، حسسين ، الطبع فراج ، الطكية ونظرية المقد ألين المناعة الفنية المتحدة) ع ١٨٥ . . .

- (١) طكية العين دون المنفعة .
 - (٣) طكية المنفعة دون العين .
- (٣) طكية المين والمنفعة دون طك التصرف فيهما •

وسنتناول فيما يأتى كل قسم من الأقسام السابقة بشي من الايضاح :

و و هب بمضهم الى اضافة قسم ثالث هو ألا نتفاع العينى (حق الارتفاق) وهو كما عبروا عنه ؛ حق ثابت لمقارطى عقار آخر مالكه غير مسلك المقار الأول ، فيرفع من قيمة المقار الذى له حق الارتفاق ، ويخف من قيمة المقار الذى له حق الارتفاق ، ويخف من قيمة المقار الآخر ، انظر ؛ بدران ، بدؤان أبو العنين ، الشريعية الاسلامية تاريخها ونظرية الملكية والمقود ، (الأسكندرية؛ مؤسسة

شباب الجامعة ، مطبعة كرموز ص ٣١٧ ، الملكية ونظرية العقد لمحمسه السرجاني ص ٤٤ ، مرجع سبق ذكره ، وأضاف عبد السلام المبادى قسمها يمنع منه انظر الطكية في الشريحة الاسلامية لمبد السلام العبيسادي ١/ ٢٣٥ ، مرجع سبق ذكره ، وهي زيادة وجيهة ومتفقة مع مقصيد الفقها عن الطك التام ، فقد اشترطوا لتمام المك أن يمك التصيرف في المين والمنفعة وذكروا من أسباب ضعف الملك امتناع التصيرف في المطوك انظر: كشاف القناع ١٧٠/٣ ، مرجع سبق ذكره ، شرح منتهى الارادات ٢٣٧/١ ، مرجع سبق ذكره ، حاشية الدسوق على الشرح الكبير ، ٣١٧/١ ، مرجع سبق ذكره ، وماذكره المبادى ينبغس تقيده بحيث لا يشمل تصرف غير المؤهلين كالصبيان والمجانين لأنهسهم يطكون وأن منصوا من التصوف ، كما نقلنا فيما سبق عن القرافي ، وكما اوضـــ ذلك الشيخ على الخفيف فيما نظناه عنه ، وذلك لا أن المنع من التصرف في هذه الحالة يعود الى نقص في صفات المالك ، وليس بسبب خلل في علا قته بالمملوك ويصدق التمثيل على الملك الناقص بسبب منع التصرف في المملوك ، بمنع المحجور عليه بدين مستخرق التعلق حقوق الدائنين بماله احيثان المنع هنا يعود الى علاقة المالك بالمملوك ؛ التي ضعفت بسبب تعلق حقوق الآخرين بالمملوك •

" أولا " ملكية العين دون منفعتها:

الأصل في الأعيان أنها لا تطلق الا لقصد الانتفاع بها ، وان من طلق عينا ملك الانتفاع بها ، وهذه هي صورة الملك التام وهي أكثر صور الملكية شيوعا ، وقد أجاز الشارع الحكيم في بعسين الحالات تشجيعا على أعمال البر والصلة أن تكون العين مطوكة لشخص ، ومنفعتها مطوكة لشخص تخر ، وتتمثل هذه الحالية في صورتين من صور الوصية هما :

الصورة الأولى: أن يُوصِ المالك بمنفعة عين يملكها لشخص بعد موسب لمدة معلومة ، أو مدة حياة المُوصَى له بالمنفعة فاذا مات المُوصِى ، وقبل المُوصَى له الوصية ، كانت منفعة العين المُوصَى بها ملكسا للمُوصَى له مدة الوصية ، وكانت ملكية العين لورثة المُوصِى ، فساذا انتهت مدة الوصية عادت منفعة العين الورثة المُوصِى ، فساذا انتهت مدة الوصية عادت منفعة العين الى الورثة .

⁽۱) الملكية في الشريمة الاسلامية لعلى الخفيف ص ٦٦ ، مرجع سبب ت ذكره ، الملكية في الشريمة الاسلامية لعبد السلام العبادي (/٣٥ / ٢٥ مرجع ، مرجع سبق ذكره ، الملكية ونظرية العقد لأبي زهرة ص ٢٥ ، مرجع سبق سبق ذكره ، الملكية ونظرية العقد لا حمد فراج ص٤٨ ، مرجع سببق سبق ذكره ، الملكية ونظرية العقد لا حمد فراج ص٤٨ ، مرجع سببق ذكره ، مختصر أحكام المعاملات الشرعية لعلى الخفيف ص ١٠ ، مرجع سبق نكره ، المدخل الفقيل العام لمصطفى الزرقا (//٢٦ ، مرجع سبق ندره ، المدخل الفقيل العام لمصطفى الزرقا (//٢٦ ، مرجع سبق ذكره ، الشريعة الاسلامية تاريخها وتظرية الملكية والعقب وليدران أبو العنين ص ٢١ ، مرجع سبق ذكره .

الصورة الثانية ، أن يوس المالك برقية الحين لشخص ، وملفعتها الاغير ، فلندا مات المُوص وقبل كل منهما الموصية ، فأن المُوص له بالرقب عدد يكون مالكا لها الى انتها عسدة يكون مالكا لها الى انتها عسدة الوصية ان كانت محددة المدة ، أو الى موت المُوص له بالمنفعة ، شمم تصود ملكية المنفعة الى المُوص له بالرقبة .

" ثانيا " طكية المنفعة دون طك الرقبة :

ومن أمثلتها تملك المُوصَى له بالمنفعة في المثال السابق وينقسم ملك المنفعة بالنظر الى تقيدها وعدسه الى قسمين :

(أ) طكيسة منفعية مطلقية:

والمراك بهذا القسم أن يملك الانسان الانتفاع بالعين بكل وجهوه الانتفاع المشروعة ، كن ملك منفعة دار مطلقا له أن يسكتها أو يؤجرها أو يستخدمها مخزنا ، ونحو ذلك مناهو متعارف طيه من وجوه الانتفاع مالم يضر بالعين أو يخرجها من حدود الانتفاع بها عرفا ، ومسلسل ذلك من استأجر دابة أو عربة آلية (سيارة) فله ركهها واركاب غييره والحمل طيها مالم يمنع من ذلك اشتراط المالك ، ومثله من أوصيلسي

(ب) طكية منفعة طيدة :

ويقصد بها الأحوال التي يشترط فيها مالك العين على مالك المنفسية نوعا معينا من الانتفاع ، أو يمنعه من نوع معين من الانتفاع كألا يحمل على الدابة أو ألا يؤجر الدار ، ونحو ذلك .

كماتنقهم المنفعة المطوكة الى قسمين :

(أ) منفعة أصليسة ؛

ونقصد بهذا القسم الانتفاع الذي يُحَمَّلُهُ مالك المنفعة مسين المين نفسها ، كسكن الدار ، وزراعة الأرض .

(ب) منفعة تابعية :

ونقصد بها المنافع المتحققة لا من العين نفسها وانما من غيرها تبعا لها كالا نتفاع بالمجرى والحسيل والمرور في أرض الغير والسقسس (1) معين أم فمن استأجر برارا كان له الا نتفاع بالمرور في أرض الغير اذا كان هذا الحق ثابتا للمالك أو طستأجر أرض الا نتفاع بالسقسس من ما معين أو مجرى أو سيل معين أذا كان هذا الحق ثابتا للمؤجر مالك العين أو مجرى أو سيل معين اذا كان هذا الحق ثابتا للمؤجر الكالك العين أو مجرى أو سيل معين اذا كان هذا الحق ثابتا للمؤجر الكالك العين أو مجرى أو سيل معين الا نتفاع بالمين نفسها مالم يشارط

⁽۱) قال الشيخ طي الخفيف: "وقد سي قدري باشا (صاحب مرشيد الحيران) هذه الحقوق بحقوق الارتفاق ، وعرف حق الارتفاق بأنب حق مقرر على عقار لمنفصة عقار آخر مطوك لمن الانبطاك العقيديار الأول ، وهذا تعريف لم يسبقه حنفي به فيما أعلم ، وأظن أنيييت قيد أخذ عن رجال القانون ، ثم قلده فيه كثير مين كتب بصده فييي الفقه الاسلامي ، انظر : مختصر أحكام المعاملات الشرعية / لعلى الخفيف ص ١٦ ، مرجع سبق ذكره ،

"ثالثا" ملكية المين والمنفعة مع مدم التمكن من التصرف بها لتعلق مقوق

اقتصر معظم الفقها المحدثين على تقسيم الملكية الناقصية الى قسمين : ملكية العين دون منفعتها ، وملكية المنفعة دون العين ، وقد يعتبر الفقها من أسباب عدم تمام الملكية منسيع المالك من التصرف في العين لتعلق حقوق الآخرين بها حييث أن مقصود الفقها بالملكية التامة كل ملكية يتمتع فيها المالك بعناصر الملك الثلاثة : ملك العين ، وملك المنفعة ، وملك التصرفيات المالك في العين المملوكة ، فاذا افتقييات المالك في العين المملوكة ، فاذا افتقييات المالك التسرفيات المالك التسرفيات المالك الشارع للمالك في العين المملوكة ، فاذا افتقييات المالك التسرفيات المالك التسميات المالك التسميات المالك المناصر السابقة ، اعتبرت ملكيته ناقصية ،

ويتضح نقصان الملك بسبب عدم امكان التصرف في الحين المطوكة (١) بسبب تعلق حقوق الآخرين بها من بعثن عبارات الفقها ، ونذكر فيما يأتى بعضا منها على سبيل المثال ؛

قال البهوس : "معنى تمام الملك : ان لا يتعلق به حق في بيره ، (٢) بحيث يكون له التصرف فيه حسب اختياره ، وفوائده عائدة اليه " ،

⁽۱) وقد اعتبر عبدالسلام العبّادى مطلق المنع من النصرف من أسبساب نقص الطكية والأولى حمله طبي تعلق حقوق الآخرين بالعين فقط لاطبي اطلاقه ، أنظر: الطكية في الشريعة الاسلامية لعبد السسسلام العبادى ١/ ٢٣٥ ، مرجع سبق ذكره) وقد سبق بيان سببذلك وا نه العبادى السابالمنع المتعلقة بصق المالك ، او الملكية ، راجع الى التميز بين اساب المنع المتعلقة بصق المالك ، او الملكية ، (٢) شرح منتهى الارادات ١/ ٢٧٠ ، مرجع سبق ذكره ، كشاف القنساع ٢/ ٢٠٠ ، مرجع سبق ذكره ، كشاف القنساع

ونقل المواق قبول ابن شاس في بيان أسباب ضعف الطك ؛ "وأسباب الضمف ثلاثة أ امتناع التصرف كين غصبت ماشيته ، أو تسليط غيره على طكه كأسبوال العبيد ، أوعدم قراره كالفنيمة " .

يتضح معاسبق أن من ملك رقبة العين ومنافعها ، ولم يشكن من التصوف فيها لتملق حقوق الآخرين بها ، تعتبر ملكيته ناقصة غير تامة ، وذليل كالمحجور غليهم بدين مستفرق لما يمثلكون من أموال ، فأنهم مع ملكيتهللم

ومثال ذُلك أيضا منع الراهن من التصرف في المين المرهونة ، لتعلسية حق المرتبن بها ، ولا يعتبر من ذلك من منع من التصرف في الملك لسبب لا يتعلق بالملكية ذاتها بل بصفة المالك ، كالمحجور طيهم لسفه ، والصيفار والمجانين .

(٢) أقسام الطكية بالنظر الل المالك :

(٢) تنقسم الملكية بالنظر الى المالك الى ثلاثة أنواع : ملكية عامة ، وطكيية فردية ، وطكية الدولية ،

فاذا كان الانتفاع بآثار الملكية لمجموع الأمة ، أو لجماعة منها علي أن يكون انتفاع الفرد بها قائما على أنه فرد من الأمة ، أو من الجماعة دون أن يكون له بالملوك اختصاص سميت الملكية عامة أو جماعية .

أما اذا كان الانتفاع بآثار الطكية لشخص من الأشخاص على وجه الاختصاص

⁽١) حاشية الدسوق على الشرح الكبير ٣٩٧/١.

⁽۲) الطكية في الشريعة الاسلامية لعبد السلام العبادى (/۲۶۳ ، مرجمع سبق ذكره .

أما ملكية بيت المال أو الدولة ، فتتمثل في موارد بيت المال المعروفة وهي الزكاة والخراج والجزية وصدقات الزروع والعشور ومايستحقه مسمسان الفنائم والفي والمعادن ، وكذلك التركات التي لا وارث لها ، ويضلف الفنائم والفي والمعادن ، وكذلك التركات التي لا وارث لها ، ويضلف الني الفنائم والفي والمعادن ، وكذلك التركات التي لا وارث لها ، ويضلف الني ذلك الضرائب التي يرى الا مام فرضها للحاجة ويختص بيت المال عسوسا بكل مال يستحقه السلمون ولم يتعين مالكه منهم ، فاذا قبض صار بالقسيف مضافا الى حقوق بيت المال ،

الملكية العامة وملكية بيت مال المسلمين :

⁽١) الطكية في الشريعة الاسلامية لعلى الخفيف ١٨٠٠ مرجع سبق ذكره .

⁽۲) الماوردي ، أبو الحسن على بن محمد بن حبيب (٥٠٥هـ) ، الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، الطبعة الثانية ، (مصر: مطبعة مصطفى البابى الحلبى ، ٢٨٦هـ) عن ٢١٣ ، أبويعلى ، محسد بن الحسن الفرا ، (٨٥٥هـ) ، الأحكام السلطانية ، تعليسة : محمد حامد فقى ، الطبعة الثانية ، (مصر: مطبعة مصطفى البابسي الحلبى ، ١٨٦ه م) عن ٢٥١ ،

⁽٣) هن الأرش المفتوحة عنوة ، وسيأتن بيان مذاهب الفقها عنى حكسم ملكيتها عند الكلام على طكية سطح الأرض .

أما القسم الأول وهو ما اختص بالصحارى والفلوات فكمنازل الأسفار وحلول المياه وذلك ضربان :

(أحدهما) أن يكون لاجتياز السابلة واستراحة السافرين فيه و فلانظرر للسلطان فيه لبعده عنده وضرورة السابلة اليه والذي يختر السلطان له من ذلك اصلاح عورته وحفظ مياهه والتخلية برين الناس وين نزوله ويكون السابق الى المنزل أحق بحلول فيه من السبوق حتى يرتحل عنه لقول النبي صلى الله طيب وسلم: منى مناخ من سبق اليها و

فأن وردوه على سوا وتنازعوا فيه نظر في التعديل بينهـــم (1) بمايزيل تنازعهـــم "

وقال في بيان (القسم الثاني) : "وأما القسم الثاني وهو ما يختص بأفنية الدور والأملاك فان كان مضرا بأربابها منع المرتفقون منها الا أن يأذ نسوا بد غول الضرر عليهم فيمكوا ، وأن كان غير مضر بهم ففي أباحة ارتفاقهم بد غول أذن قولان :

⁽١) الأحكام السلطانية للماوردي ص١٨٧، ١٨٨، مرجع سبق ذكره.

- (أحدهما) أن لهم ارتفاق بها وان لم يأذن الهابها ، لأن الحريسسم منف منف ساواهم الناس فيما عداه .

وفى بيان القسم الثالث يقول الماوردى : " وأما القسم الثالث وهو ما اختص بأفنية الشوارع والطرق فهو موقوف طبى نظر السلطان وفق حكم نظره وجبهان :

- (أحدهما) أن نظره فيه مقصور على كَفْيِم عن التعدى ومنعبهم من الأضرار والاصلاح بينهم عند التشاجر ، وليس له أن يقيم جالسا ولا أن يقدم مؤخرا ويكون السابق الى المكان أحق به من المسبوق .
- (وثانيهما) أن نظره فيه نظر مجتهد فيمايراه صلاحا في اجلاس مينول يجلسه ومنع من يمنعه وتقديم من يقدمه كمايجتهد في أصبحوال (())

أما انتفاع جماعة المسلمين بمايطكونه طكية عامة ، بطريقة غيير ماشرة فيتمثل في انتفاعهم بطكيتهم للأرض الموقوفة طيلسسي عموم المسلمين ، حيث لايتم انتفاعهم مباشرة بالأرض نفسهلسا وانما بمافرض عليها من خراج .

أما ملكية بيت مال المسلمين أو ملكية الدولة فتختلف طبيعتها عن الطكية المفيدة لتحتع المالك بالمسلوك ، لأن ملكية بيت المال أو الله يغلب طبيها طابع التكليف لا الانتفاع ، أن أن الدولية بموجب هذه الملكية تكلف بدور الوكيل تارة حيث تقوم باستيفا بعض الأموال المخصصة لفئة من الأمة ، وايصالها اليهم ، وتقوم كذلك باستيفا الأموال المخصصة للمصالح العامة من جهاتها ، وصرفها طي علك المصالح .

⁽¹⁾ الأحكام السلطنية للماوردي ص ١٨٧ ، ١٨٨ ، مرجع سبق ذكره .

(۱) وفي بيان ذلك يقول الماوردى:

" وأما القسم الرابع فيما يختى بيت المال من دخل وخرج ، فهـــو أن كل مال استحق السلمون ولم يتمين مالكه منهم فهو من حقوق بيت المال ، فاذا قبض صار بالقبض مضافا الى حقوق بيت المال سوا الدخــل الى حرزه أولم يدخل لأن بيت المال عبارة عن الجهة لاعن المكان .

وكل عق وجب صرفه فى مصالح المسلمين فهو عق على بيت المسال ، فاذا صرف فى جهته صار مضافا الى الخراج من بيت المال سواء خسسرج من عرزه أولم يخرج لأن ماصار الى عمال المسلمين أو خرج من أيديهسم فحكم بيت المال جار طيه فى دخله وخرجه .

واذا كان كذلك فالأموال التي يستحقها السلمون تنقسم ثلاثة أقسام:

فأما الفي فمن حقوق بيت المال ، لأن مصرفه موقوف على رأى الامام واجتهاده ، وأما الفنيمة فليست من حقوق بيت المال لأنها مستعقبة للفانمين الذين تعينوا بحضور الواقعة لا يختلف مصرفها برأى الا ملل ولا اجتهاد له في منصهم فلم تصر من حقوق بيت المال _ وهذا عليل مذهب الشافهية وسيأتي بيان مذاهب الفقها في هذا الأمر _ .

وأما خمس الفي والخنيمة فتنقسم ثلاثة أقسام : ثم منه مايكون مسسن حقوق بيت المال وهو سهم النبي صلى الله طيه وسلم المصروف في المصالح العامة لوقوف مصرفه طي رأى الامام واجتهاده .

⁽١) الأحكام السلطانية للمواردى ص ٢١٣، ١٤٤، (مرجع سبق ذكره) .

وقسم منه لا يكون من حقوق بيت المال وهو سهم ذوى القربى ، لأنسه مستحق لجماعتهم فتعين مالكوه وخرج عن حقوق بيت المال لخروجه عسن اجتهاد الامام ورأيه ،

وقسم منه يكون بيت المال فيه حافظا له على جهاته وهو سهم اليتاسى والمساكين وابن السبيل أن وجدوا دفع اليهم وأن فقد وا أحرز لهم .

وأما الصدقة فضربان : صدقة مال باطن فلا يكون من حقوق بيست المال لجواز أن ينفرد أربابه باخراج زكاته في أهلها .

وتعدت الماوردى عن المُستعقِ طى بيت المال فقال: "وأما المُستَعق طى بيت المال فقال: "وأما المُستَعق طى بيت المال فيه حرزا فاستحقاقه معتبر بالوجود، فان كان المال موجودا فيه كان صرفه فى جمساتسه ستحقا وعدمه مسقط لاستحقاقه .

والضرب الثانى أن يكون بيت المال له ستحقا فهو طى ضربين : أحدهما : أن يكون مصرفه ستحقا طى وجه البدل كأرزاق الجند وأثمان الكراع والسلاح فاستحقاقه غير معتبر بالوجود وهو من الحقوق اللازمة مع الوجود والعدم ، فان كان موجود ا عجل دفعـــه

⁽١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٦٣ ، ٢١٤ ، (مرجع سبق ذكره) ٠

كالديون مع اليسار ، وان كان معدوما فيه طي الأنظار كالديون مسمع

والضرب الثاني : أن يكون مصرفه مستحقا على وجه المصلحة والارفاق دون البدل فاستحقاقه معتبر بالوجود دون المدم ، فان كان موجود في بيت المأل وجب فيه وسقط فرضه عن المسلمين ، وان كان معدوسا سقط وجهه عن بيت المأل ، وكان لن عم ضرره من فروض الكفاية على كافسية المسلمين حتى يقوم به منهم من فيه كفاية كالجهاد ، وان كان صالا يعسم ضرره كوعور طريق قريب يجد الناس طريقا غيره يحيدا أو انقطاع شهرب يجد الناس فيره فوجهه عن بيت المال بالمدم سقط وجهه عن بيت المال بالمدم سقط وجهه عن الكافة لوجود البدل .

فلو اجتمع على بيت المال حقان ضاق عنهما واتسع لأحدهما صيرف فيما يصير منهما دينا فيه ، فلوضاق عن كل واحد منهما جازلوالى الأسر اذا خاف الفساد أن يقترض على بيت المال مايصرفه في الديسيون دون الارتفاق وكان من حدث بعده من الولاة مأخوذ بقضائه اذا اتسع ليسيد بيت المال .

واذا فضلت حقوق بيت المال عن مصرفها فقد اختلف الفقها فسين فاضله ، فذهب أبو عنيفة الى أنه يدخر في بيت المال لماينوب المسلمين من حادث .

وذوب الشافص إلى أنه يقفيطى أموال منسهم به صلاح السلمين ... ولا يدخر لأن النوائب تعين فرضها طيهم اذا حدثت " .

⁽۱) الأحكام السلطانية للماوردى ص ٢١٤ ، مرجع سبق ذكيره ، الأحكام السلطانية لأبن يعلن ص ٢٥٢ ، ٣٥٣ ، مرجع سبق ذكره .

(٣) أقسام الطكية بالنظر الى صورتها:

تنقسم الملكية بالنظر الى صورتها الى طكية متمزة ، وطكية شائعسية وسنتحدث عن كل منهما بايجازعلى النحو الاتى .

المكبة المتميزة :

هى ماكان موضوعها أو محلها عينا معددة غير مختلطة بطك الفسير، ()) واختص بها مالك واحد كلكية الانسان لأرض معددة ، أو دار بأكلها . ب الطكية الشائعية :

هى طكية الفرد لجز نسبى فير معين من عين معينة ، نتيجة اشـــتراك فيره معه في طكيتها دون افراز ، فكأن كل جز من العين مطوك لكــــــل شريك بحسب نسبة طكيته في العين ، وذلك كطكية الانسان لنصــــــف دار (٢)

وهذا مايسس عند الفقها الحصة الشائعة في المطوف ، وذلك لشيدوع هذا الجز النسبي وانتشاره في جميع أجزا المين المطوكة ، وينقسم الطيك المشاع الى قسمين :

⁽۱) الطكية في الشريعة الاسلامية لعلى الخفيف ص ٨١ م مرجع سبق ذكره ، المدخل الفقهي العام لمصطفى الزرقا (/٣٦٣ ، مرجع سبق ذكـــره ،

⁽٣) الشريعة الاسلامية تاريخها ونظرية الملكية والعقود لبدران أبو المينين ص ٣٥١ ، مرجع سبق ذكره ، المدخل الفقهى للزرقا ٢٦٢/١ ، مرجع سبق ذكره .

- (۱) مشاع قابل للقسمة : وهو مايمكن أن ينتفع به بعد القسمة الانتفاع الذي كان مقصود ا منه قبل القسمة ، وذلك كلكية نسبة معينة مسلن أباع مشروع استثماري ، وطكية حصة من أرش زواعية .
- (٢) حشاع فير قابل للقسمة : وهو الذي لا يمكن أن ينتفع به بعد القسية الا نتفاع للذي كان مقصود ا منه قبلها ح وذلك كلكة نعف عربية أو ربع مصنع لا يمكن استفلاله منفرد اجللانتاج .

أقستام الملكية في القوانين الوضعية :

تنقسم الملكية عند شراع القولنين الوضعية الى عدة أقسام بالنظر السي عدة اعتبارات فتنقسم بالنظر الى محلها الى طكية تامة ، وطكية ناقصية ، وتنقسم بالنظر الى ، طكية فردية ، وطكية جماعية وطكية عاصية ، وطكية خاصة بالدولة ، وتنقسم بالنظر الى صورتها الى طكية شاعمة ، وطكية متعيزة ، وسنبين كل قسم من الأقسام السابقة بايجاز طي النحو الاتى :

أقسام الطكية بالنظر الى معلها:

يمكن استخلاص تقسيم الطكية بالنظر الى محلها في القوانين الوضعية (١) (٢) من القانون المدنيي (١٠ / ٨٠٢) ، (٣٦ / ٨٠٢ - الفقرة الأولى) من القانون المدنيي المصرى ، ومايقابلها في التقنينات العربية الأخرى ، عيث نصت المالة الشيء وحده في حدود القانون حق استعماليه واستخلاله والتصرف فيه " .

⁽١) سبق أن ذكرنا المواد المقابلة لهذه المادة في التقنينات المربيــــة الأخرى عند المديث عن تمريف الطكية في القوانين الوضعية لنظرط ٣٣٠٠

⁽٣) يقابلها المادة (٧٨/ (من القانون المدنى السورى موالمادة ١/٨٣٥ من التقنيين موالمادة ١/٨٣٥ و ٣/٣ من التقنيين المواتى الله المراقى الطر الوسيط ٨٠٠/٨ مرجع سبق ذكره .

وقعت المادة (١/٨٢٦) على أن : "كل شريك في الشيوع يط__ك حصته طكلة تاما ، وله أن يتصرف فيها وأن يستخلها بحيث لا يلذه ق النمر بحقوق سائر الشركا " .

فقى المادة الأولى حدد القانون سلطات المالك على المطوك وهـــــك حق الانتفاع به استعمالا واستغلالا ، وحق التصرف الذي هو فرع طــــك المرقة ، وشرحت المادة الثانية الملكة التامة للشرباك في حصته بتمكر من التصرف الذي هو فرع طك المرقبة ، الذي يشمل الانتفاع الماشر وفـــر الماشر كتأجيرها والانتفاع بأجرتها ، فعلم صاحبق أن المراد بالملكيـــة التامة عند شراع القوادين الوضعية هو طك الرقبة ومنقعتها ، والتصـــرف فيها .

وللمالك في القوانين الوضعية أن يتصرف في المنفعة ، بنقله السي شخص آخر ، ويبقى له طلك الرقبة دون المنفعة ، وتوصف طلكته في هسسن هذا الحالة بأنها ناقصة ، فاذا استرد المنفعة عادة طلكته كاطة ، وفي بيان هذا المعنى يقول المنهوري :

أما التصرف في عنصر من عناصر الملكية ، فانه لا ينقل الملكية من المالك الى غيره ، بل يستبقى المالك ملكه ، وهو في الكثرة الضالبة يسترد العنصر المذي تصرف فيه ، بلا سبب جديد ، بل بمجرد انقضاء عق الذير .

فالمالك اذا رتب على العين المطوكة له حق انتفاع أو حق استعمال أو حق سكنى أو حق رهن ، يسترد المنصر الذى نقه الى المنتفع أو صاحب حسسق

الاستعمال أو صاحب عق السكنى ، بموت هؤلا "أو بانقضا "أجل حقوقهـــم ، صحرد العنصر الذي نظه الى الدائن المرتبين بوفا "الدين .

وهو في غير حاجة لسبب جديد لاسترداد العنصر الذي نظه بالتصرف •

أما حق الارتفاق فقد يكون دائما دوام الطكية فلايسترده المالك ، وقد ()) يكون مؤقتا بأجل فيزول بانتضاء الأجل وتعود للمالك طكيته كالمة " .

والمراد من ايراد هذا النص هوبيان انفصال الحقوق التى ترد علين المال مند القانونين وانتفاع شخص غير المالك بها ، وان عدم تمتع المالينية بأحد هذه الحقوق يجعل ملكيته ناقصة في اصطلاحهم .

والفرق بين الفقها وشراح القوانين الوضعية بعد اتفاقهم على أن الطكية التامة هي طكة العين ومنافعها ، وأن الطكية الناقصة هي طك أعدهما ، وشراح ون الآخر ، أن الفقها يسمون تمتع غير المالك بالمطوك طك منفعة ، وشراح القوانين يسمون ذلك حق الانتفاع ، وفي بيان نقصان الطكية بانتفاع في المالك بالمطوك عقا عينيا ، فانه المالك بالمطوك يقول السنهورى : " واذا كان حق الانتفاع حقا عينيا ، فانه حق عيني يتميز عن حق الطكية ، بل هو يثقل حق الطكية وينقي منها ،

وقد قدمنا أن حق الطكية يشتمل طى عناصر ثلاثة ، حق الاستحسال وحق الاستخلال وحق التصرف ، فحق الانتفاع ويشتمل على حق الاستحسال وعق الاستفلال ، يجرد حق الطكية من هذين الحقين ولا يبقى لها الا المنصر الثالث وهو حق التصرف ، ومن ثم تصبح الطكية مثقة بحق الانتفاع طكيسة فير كاطة وتسمى بطكية الرقبة ،

ويتجمع في المال الواحد حقان عينيان ، حق الرقبة للمالك ويسمى مالك الرقبة وحق الانتفاع للمنتفع " • الرقبة وحق الانتفاع للمنتفع " •

⁽١) الوسيط في شرح القانون المدني ٨/ ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، مرجع سبق ذكره ٠

⁽٢) الوسيط ، ١٢٠٢/٠ .

ويتمثل عق الانتفاع في القوانين الوضمية في صورتين:

الأولس : يكون فيها المنتفع شخصا ويمبروا عنه بحق الانتفاع ، ومسسن أسباب أكتسابه عندهم الوصية والمقد والشفعة ، وهو يقابسل النوع الأول من أنواع لمكية الرقية يون المنفعة عند الفقها والدى مبروا عنه بملكية منفعة يكون معها حق الانتفاع شخصيا .

أما الثانية: فهى التى يكون فيها المنتفع عقارا ، ويسمى عندهم حسست الارتفاق ، وقد عرفت المادة (١٠١٥) من القانبون المدنسي المصرى على أن : "الارتفاق حق يحد من منفعة عقار لفائستدة (١)

ومن أسباب كسب هذا النوع من الحقوق في القانون المقسد (ح) والوصية ، وغيرهما ، ويقابل هذا القسم عند فقها الشيسريمية الاسلامية ، القسم الثاني من أقسام طكية المنفعة (المنفعية التابعة) .

⁽۱) ويقابل هذه المادة ، المادة (۱۲۲۱) من القانون المدنسي المعراق ، ويوافقها في المعنى المادة (۲۰۱۰) من القانون المدنسي السورى ، والمادة (۱۰۱۸) من التقنين المدنى الليبي ، والمادة (۲۰۱۸) من قانون الطكية المقارية اللبناني عمانظر ؛ الوسيسسط للسنهوري ۱۲۷۹/۱۵ مرجع سبق ذكره ،

⁽٣) نصت المادة (١٠١٦) من القانون المدنى المصرى طي أن "حسسق الارتفاق يكتسب بعمل قانوني أو بالميراث " • ويقابل هذه المادة المواد (٩٦١) من القانون المدنى السورى ، والمادة (٩٦٢) من القانون المدنى الموادة (٩٦١) من القانون المدنى المراقى ، والمادة (٩٥ - ٨٥) من قانون الملكية ، المقارية اللبناني م : انظر: الوسيط ٩/٠٠٠١ ، مرجع سبق ذكره •

أضام الملكية بالنظر الى المالك:

تنقسم الطكية عند شراح القوانين الوضعية بالنظر الى المالك الى أربعسة أقسام طكية فردية ، وطكية جماعية ، وطكية عامة ، وطكية الدولة ، وسنتكلسم عن كل قسم من هذه الأقسام فيما يأتى بايجاز :

"أولا" المكية الفرديسة:

هى الملكية التى يكون فيما المالك فردا ، طوكان هذا الفرد شخصيها (()) المتعاربة ، التاس متعتمة بالشخصية الاعتبارية ،

"ثانيا" الطكية الجماعية:

هى الطكية التى يكون فيها المالك جماعة من الناس دون أن تتمسيح (٢) هذه الجماعة بالشخصية الاعتبارية •

⁽١) الوسيدل ٧٦٧/٧ ، مرجع سيق ذكره ٠

⁽٢) الأشخاص الاعتبارية هي كمانصت المادة (٢٥) من القانون المدنييين المصرى ":

١ الدولة وكذلك المديريات والمدن والقرى بالشروط التى يحددها القانون والادارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة السستى يمنحها القانون شخصية اعتبارية .

٢ ـ الهيئات والطوائف الدينية التي تعترف لها الدولة بشخصية اعتبارية ٠
 ٣ ـ الله وقاف ٠

٤ _ الشركات التجارية والمدنيسة -

هـ الجمعيات والمؤسسات المنشأة وفقا للأحكام التي ستأتى فيها بعد .

٦ كل مجموعة من الأشخاص أو الأموال تثبت لها الشخصية الاعتباريــة
 بمقتضى ناص في القانون ٠ "

" ثالثا" الطكية المامة:

(1)

ويقصد بها طكية الأشياء العامة وهي العقارات والمنقولات التي تكون مخصصة للمنفعة العامة ، كالطرق ، والأنهار والعصون ، والمساجد ونحسو نلك ، وهو مايطلق طيه في اصطلاح شراح القوانين الوضعية اسم (الدوسين العام) ، وتسمية طكية هذا النوع من الأشياء طكية عامة منطلقة مسن البراي القاعل بطكية الأشياء العامة لمجموع الأمة ، ولا تتفق مع الرأى القاعل بطكيتها للدولة .

وقد اختلف شراح القوانين الوضعية في تعيين مالك هذا النوع سين الأشياء ، فذهب فريق الى القول بأنها مطوكة للأمة وأنها في يد الدولية . (٣) بوصفها حارسة عليه لا بوصفها حالكة له .

وذهب فريق آخر الى القول بأن حق الدولة فى الدومين العام أكسيبر من أن يكون مجرد اشراف ورقابة ، وأنه حق طكية ، وهذا الرأى الذى استقر

⁽۱) نصت المادة (۸۲) من القانون المدنى المصرى (المعدلة بالقانسون رقم ۳۳۱ لسنة ۱۹۵۶) على مايأتى : " إلى تعتبر أموالا عامسية المعقارات والمنقولات التى للدولة أو الأشخاص الاعتبارية المامة ، والسلق فكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو قرار جمهورى أو قرار من الوزير المختص " . انظر الوسيط ۱/۸ مرجع سبق ذكره .

⁽٣) انظر الوسيط ١٢٨/٨ - ١٤٢ ، مرجع سبق ذكره .

طيه شراح ، القانون في فرنسا بعد خلاف طويل ، أما في مصر فلم يقط والتخالف من مطوكية الشي المام وترك ذلك للفقه والقضا ، ولا يرال (١) هناك اختلاف بين شراح القانون .

"رابعا "ملكية الدولية:

ويقصد بها طكية الأشيا المطوكة طكية خاصة للدولة أو الأشخاص المعنوية الأخرى ، والأشيا التى تطكها الدولة طكية خاصة هى ؛ الدومين الخاص ، وهو ؛ العقارات ، والمنقولات الغير مخصصة للمنفعة العامة ، والدوسيين العام ، طلى رأى من يرى أن الدولة تطف الدومين العام ، والتركيات التي لا وارث لها ، والأراضى غير المزروعة التي لا مالك لها ، وأموال المشروع العام .

أضام الطكية بالنظر الى صورتها:

تنقسم الطكية عند شراع القوانين الوضعية بالنظر الى صورتها الى طكيمة شائعة ، وطكية مفرزة ، ويستفاد هذا التقسيم من نص المادة (٨٣٥) سن التقنين المدنى المصرى ، حيث عرفت هذه المادة الطكية الشائعة بمايأتى :

⁽١) المرجع نفسه ١٣٧/٨ . ١٤٢٠

⁽٣) وهو اما مؤسسة أو شركة عامة تخضع للدولة بعد أن كانت متروكة لنشاط الأفراد ، ويأخذ المشروع العام عادة شكل المؤسسة العامة أو الهيئة عند ماتقوم الدولة بنشاط صناع أو تجارى أو زراع أو مالى ، ويأخسذ شكل الشركة المساهمة عندما تقوم الدولة بتأميم البنوك وشركات التأسين، والشركات التي كانت تابعة من قبل للقطاع الخاص ، كشركات الملاحسة والنقل والمتاجر ، والمصانع والفنادق انظر الوسيط ١٥٩/٨ ، مرجع سبق ذكره ،

واذا كانت الطكية الشائعة هي اشتراك اثنين أو أكثر في طكية عـــين واحدة ، فالطكية المفرزة هي اختصاص شخص واحد بعين محـــد، قدون ـ اشتراك غيره معده في طكيتها .

والمكية الشائعة تُعدُّ ضربا من المكية الفردية عند شرائ القائسون ولا تُعدُّ مكية جماعية وفي هذا يقول السنهوري:

" واذا كان صحيحا أن الملكية الشائعة هي وسط بين الملكية المفسرزة والملكية الجماعية ، فانه يبقى أن نعرف هل طبيعة الملكية الشائعة هسسي من طبيعة الملكية الجماعية ؟ يجب بادئ ذي بدء أن نبرز الفرق واضحا بين طبيعة الملكية الشائعة وطبيعة الملكية الجماعيسة .

فالطكية الجماعية هي طكية مشتركة لا طكية فردية ، لأن المالك فيه و المحد هو كما قد منا جماعة من الناس لا يطك أي واحد منهم بمفرده لا الشي المطروك ولا أية حصة فيه ، بل الكل يطكون مجتمعين دون أن تكون لهم شخصيدة معنوية ـ كل الشي المطوك .

⁽۱) ويطابق هذا النص المادة (۲۸۰) من التقنين المدنى السورى ، والمادة (۲۸۰) من التقنين المدنى اللهيي ، وتوافقها في الممسنى المسادة (۲۲۱) من التقنين المدنى المراقى ، والمادتان (۲۲۱) من مرجح سبق ذكره .

أما الطكية الشائعة فهى طكية فردية لاطكية مشتركة ، لأن كل شريبك في الشيوع يطك طكية فردية حصته في المال الشائع ، وينصب حقه مباشرة (١)

ومن استعراض أقسام الطكية عند فقها الشريعة الاسلامية ، وعنسسيه شراح القوانين الوضعية ، نجد أن كلا من الفريقين متفقين على تقسيم الطكية حسب الاعتبارات المذكورة سابقا ، كما أنهم متفقيون بشكل عام علي مفهوم معظم تلك الأقسام .

كمايتض أن الاختلاف بينهم ينحصر في أمور ثلاثة :

الأول: في تسمية بعض أقسام الملكية ، كماني تسمية انتفاع غير المسالية بالحين ، فالفقها يسمون ذلك ملك منفعة ، وشراح القوانين الوضعيسية يسمونه حق الانتفاع ، وسبب هذا الاختلاف في التسمية راجع الى أن الفقها يرون أن الأعيان والمنافع وسائر الحقوق تصلح أن تكون معلا للملك ، بينسا يرى شراح القوانين الوضعية أن حق الملكية لا يكون الا في الأعيان ، أسسا المنافع وبقية الحقوق فلاتصلح معلا له .

الأمر الثانى : يتمثل فى تمين مالك الأموال المخصصة للمنفعة المامسة ، والتى يطلق طيها شراح القوانين الوضيعية ايم (الدومين المام) فهذه الأموال فى نظر الفقها طلك عموم المسلمين ، ودور الدولة هو تسهيل انتفاعهم بها وحمايتها .

أما عند شراح القوانين الوضعية فمختلف في تعين مالكها ، فهي عنسيد فريق مطوكة للدولة تتصرف فيها كماتتصوف في الأشياء المطوكة لها طكية خاصة .

⁽١) المصدر نفسه ، ٧٩٩/٨.

⁽٢) الملكية في الشريعة الاسلامية لعلى الخفيف ص ٣٠، مرجع سبق ذكره .

الأمر الثالث: يتمثل فيما تملكه الدولة ملكية خاصة ، وكيفية تصرفها فيه ، وماتطكه الدولة عند شراح القوانين الوضعية هو الدومين الخساس ، والدومين العام على الخلاف المذكور فيمن يملكه ، والتركات التي لا وارث لها والأراض الغير مزوعة التي لا مالك لها ، وأموال المشروع العام .

وماتطكه الدولة عند الفقها "هو الأموال المخصصة لبيت المال وهــــى الزكاة والخراج والجزية وصدقات الزروع والعشور ومايستحقه بيت المال ســن الغنائم والفي والمعادن ، وكذلك التركات التي لا وارث لها ، يضاف الــي كل ذلك الضرائب التي يرى الامام فرضها للحاجة ، وشكل عام كل مــــال يستحقه المسلمون ولم يتمين مالكه منهم ، مماسبق يتضح أن ماتطكه الدولــة في القوانين الوضعية يختلف عماتطك الدولة أو بيت المال في الفقه الاسلامي في أظب مكوناته وان اتفيق في بعضها .

أما تصرف الدولة فيما تملك في القوانين الوضعية فمقيد بكثير من القوانين واللوائح ، واذا لم يوجد قيد في قانون أو لا عمة فقواعد القانون المدنسية هي التي تسرى في تصرف الدولة في هذه الأشياء ، وأما تصرف الدولسية في أموال بيت المال عند الفقها وقد سبق بيان كيفيته على النحو السدى (٢)

⁽١) انظر الوسيط للسنهوري ، ١٦٦/٨ - ١٨٠ ، مرجع سبق ذكره .

⁽٢) انظر فيما سبق أضام الطكية بالنظر الى المالك عند الفقها ، ومسيد.

(المبحث الثالث) الموارد الاقتصادية وانواعها

تمريف الموارد الاقتصادية

تعتبر الموارد الطبيعية أحد فروع الموارد الاقتصادية ، لذلك لابسسد من الوقوف على معنى الموارد الاقتصادية ، ومعرفة أنواعها قبل التحسسد عن مفهوم الموارد الطبيعيسة ،

وقد تناول الباحثون تعريف الموارد الاقتصادية بعبارات مختلفة ، نورد فيما يأتى بعضا منها :

- "ثانيا" مُرَّت بأنها : "عوامل الانتاج التي تستخدم في النشاط الاقتصادي (٢) أو في مؤسسة ما ، لانتاج وتوزيع السلع والخدمات" .
- "ثالثا" عُرُفْت بأنها: "الوسائل المستخدمة في صنع السلع التي تشسسيع " (٣) الرغات الانسانية المختلفة " •

⁽۱) بيرنينز ۽ آرثراد وارد ، (بالاشتراك مع ؛ الفردنيل ، د ، س ، واطون)
طم الاقتصاد الحديث ، تمريب ؛ برهان الدجاني ، وعصام عاشور ،

⁽٢) هيكل : عبد العزيز فهس ، المصطلحات الاقتصادية والاحصائي....ة (بيروت : دار النهضة العربية ، ١٨٨٠م) ٥ ٢٢٧٠

⁽٣) عمر ، حسين ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية ، الطبعة الثانيــــة ، (٣) مطبعة لجنة البيان العربي ، ١٦٧٩ مربي ، ٢٦٥ موميد فتحي ، الانسان والثروات المعدنية ، ص ٢٢٥٠ .

"رابما " عُرِّفت بأنها : " الوظيفة التى تؤديها الموارد الطبيعية عند استغلالها ، وهى بذلك نتيجة للتفاعل بين المنصر البشدى ، وماتوافرت لديه من خبرات ومعرفة ، وين موارد البيئة الطبيعية التى يحيث فيها مستمينا في ذلك بماتوفر لديه مسنن رؤوس ())

"خاصا" وُعرَّفت بأنها كل الهبات أو الطيبات أو المنح التي يمكسسن أن تتحول بواسطة المجهود البشرى من مجرد مكنون شسسروة (٣) الى ثروة لها سعر في صورة سلمة أو خدمة " •

"سادسا" ذكر أريك زيمرمان تعصر في دراسة الأسيور أن مجال البحث في الموارد ينحصر في دراسة الأسيور (٣)

⁽۱) شبائة ، محمود (بالاشتراك مع : محمد يوسف السركن ، المشرى حسين درويش ، عبد النبى الطوخى) الموارد الاقتصادية (القاهرة ، عبد النبى الطوخى) الموارد الاقتصادية (القاهرة ، ١٦٧٦ - ١٦٧٦ معمد السيد ، مبادئ الجغرافيا الاقتصادية (مصر : مكتبة الانجلو) ص ١٠٠٠

⁽٢) نصر ۽ السيد نصر ۽ الموارد الاقتصادية (مصر ۽ ١٦٥) ٥٠ ١٦ ٠

- أ ـ دراسة المواد والقوى الموجودة في الطبيعة .
 - ب ـ دراسة الانسان والحيوان •
- جـ دراسة الحضارات البشرية التي أثرت وتؤثر على النواحي الانتاجيسة سوا كانت اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو علية .
 - و دراسة الملاقة بين الطبيعة والانسان والعضارات ،

ونا على المفاهيم السابقة عرف البعض علم الموارد الاقتصادية بأنب :
" العلم الذي يبحث ويدرس العلاقة بين الانسان من ناحية ، ويئت ...
الطبيعية والاجتماعية من الناحية الأخرى من زوايا نشاطه المنصرف السي الطبيعية والاجتماعية من الناحية عتى يؤني تحقيق أو زيادة المنفحة " .

وبالنظر في التعريفات السابقة للموارد الاقتصادية يتضح مايأتي :
"أولا" أن التعريفات الأول ، والثاني ، والثالث ، متفقة طي أن كسل مايستخدم في انتاج السلم والخدمات من عوامل منظورة كالطبيعة والعمل ورؤوس الأموال ، وغير منظورة كالخبرات والمهارات المكسبة، يعتبر من الموارد الاقتصادية .

"ثانيا" تتجه التعريفات الرابع ، والخامس ، والسادس الى اعتبار الموارد الطبيعية جوهر الموارد الاقتصادية ، ومن ثم المحور الذي تتجمع عليه عناصر الانتاج الأخرى من عمل ورأسمال لاتمام العمليييية الانتاجية .

⁽۱) الموارد الاقتصادية / محمد عبد المريز عجمية ص ۲۱-۲۱ ، صرجمع سبق ذكره .

"ثالثا" اختلاف الباعثين في مفهوم الموارد الاقتصادية ، حيث ذهب البعض الي حصرها فيما هو مستخدم فعلا في النشاط الانتاجي وذهب آخرون الي توسيع عفهومها بحيث تشمل ماهو مستخدم ، ومايمكن استخدامه منها وان لم يستخدم فعلا ، ويمثل الرأى القائل ؛ بأن الموارد هي ماهو مستخدم بالفعل التمريف التأثي ، والثالث ، والرابع) ، ومن أوائل من نادى بهذا الرأى ، الاقتصادي المعروف ايريك زيمرمان في كتابه " مساوارد المالم والصناعات" حيث ذهب الي أن عناصر البيئة الطبيعية المالم والصناعات" حيث ذهب الي أن عناصر البيئة الطبيعية المالم واردا اقتصادية مالم يستخلها الانسان فعلا وينتفسح بها ال

بينما نجد أن التمريف الأول يتجه الى توسيح مفهوم الموارد بحيث يشمل كل ماهو موجود في محيط الانسان صايخدم النسق الانتاجي ، وهذا يتضمّن ماهو مستخدم من الموارد فعلا ومايمكن استخدامه .

⁽۱) انظر: رفله ، فيليب ، الجغرافيا الاقتصادية (القاهرة : مكتبة مكتبة الانجلو ، ۱۰۲۹م) ص ۱۰۶ ، الزوكة ، محمد خمسيس ، المدخل الى الجغرافيا الاقتصادية (مصر: دار الجامعات المصرية ، ۱۷۷۸م) ص ۱۰

من استمراض الملاحظات السابقة يتضح أنه ليس هناك صيفة متفسق عليها لتمريف الموارد الاقتصادية .

كمايتض أن البعض لا يزال يتسك بالعفهوم الفيق للموارد الا قتصادية ويحصرها فيما هو مستخدم من العناصر فقط ، وهو رأى قديم ينسب الي زيمرمان كماذ كرنا سابقا ، ويخالف هذا الرأى الدراسات العديث المهتمة بحصر أنواع الموارد الا قتصادية ، والتى تذهب الى توسيع فعوم الموارد الا قتصادية بحيث تشمل ماهو مستخدم فعلا في الانتهاج ، أو غير مستخدم ، ومايمكن اعداده للاستخدام .

الاقتصادية لمحمد عبد المنزيز عجمية ١٩٠٠ مرجع سبق ذكره .

⁽١) ومعظم هذه الدراسات في مجال التخطيط للتنمية ، حيث تبيداً هذه الدراسات عادة بحصر عوامل الانتساج سيوا ماكان منهيا سىتخدما Emmployed ، وساهوفسير مستشار Unemployed ومايمكن اعداده بحبيث يصبح نهائيا عنصر انتاجي Potential (سن توجيهات الدكتور عبد الرحمن يسر أحمد المشرف على الرسالينة) انظر : أحمد ، عبد الرحمن يسرى (بالاشتراك مع صبحي قريصة) مقدمية في طم الاقتصاد (الأسكندرية: دار الجانمات المصرية ، ١٩٨٠م) ٥٠٥-٥٠٥ ، بتلمايم ، شارل ، التخطيط والتنمية ، تعريب : اسماعيل صبرى عبدالله (القاهرة ، ١٦٠ ١م) ص ١٧٥ - ١٨٠ . انظر أيضا في أهمية حصر الموارد عند التخطيط: عبد الحكيم ، محمد صبحى (بالاشتراك مع يوسف خليل يوسف ، وهليم ابراهيم جريسس ، واجلال السباعي) ، الموارد الاقتصادية ، الطبعة الثانية (مصر : دار القلم ، ١٦٦٦م) ٣٠٠ ، الشاس ، صلاح الدين على ، الجفرافيا دعامة التخطيط (الأسكندرية : منشأة المعارف) ص ٥٦ ، الموارد

ولا يضاح مفهوم الموارد الاقتصادية يمكننا القول: ان الموارد الاقتصادية هي كل مايمكن أن يستخدم أو يُعَدُّ للاستخدام اقتصاديا من أجل اشباع الحاجات البشرية حالا أو ستقل بطريق مباشر أو غير مباشر ويشمسل ذلك :

الكائنات الحية بمافيها الانسان ، والنباتات والأشجار ، وكسسل ماتحويه الأرض في باطنها أو طبي سطحها أو في غلافها الجوى سسسن عناصر ، وكذلك ماصنع الانسان من سلم انتاجية أو أي تجهيزات ، مضافا الى كل ذلك الطروف الاجتماعية والعلمية والسياسية والصحية المساعدة على اتمام العطية الانتاجية .

تصنيف الموارد الاقتصادية:

ر () . تصنفُ الموارد الاقتصادية الى ثلاث مجموعات هي :

⁽۱) انظر: عجمية ، محمد عبد المزيز (بالاشتراك مع محمد فاتح عقيل)، الموارد الاقتصادية (مصر: دار الجامعات المصرية ، ١٦٦ (م) عن مده فاتح ، جغرافية الموارد والانتاج ، الطبعة الأولى (الأسكندرية: دار الثقافة ، ١٦٦ (م) ١٨٦ ، الموارد الاقتصادية / محمد صبحى عبد الحكيم وآخرون ١٣٠ ، مرجمه مبق ذكره .

وقد ذهب بعض الباحثين الى تسمية القسم الثانى : (المسوارد الحضارية) ، وقد أطلقنا عليه اسم (الموارد الرأسمالية) لأنسبه أكثر انسجاما مع مايحتويه هذا القسم الذي يحتبر عنوانا على مجموسة العناصر الرأسمالية ، وذهب محمد فاتى عقيل في كتابه جغرافيسة الموارد والانتاج ص ٦٨٠ ، ٦٩ الى تسمية هذا القسم (المسسوارد الثقافيسة) ،

- ١ ــ الموارد البشرية ٠
- ٣ ـ الموارد الرأسمالية •
- ٣ ـ الموارد الطبيعيـة -

و ها البعض الى تقسيمها الى مجموعتين فقط هما:

- ١ ـ الموارد البشرية .
- ۴ ـ الموارد الطبيمية ٠

ومن ثم قسم الموارد البشرية الى قسمين الأول منهما ؛ عنصر المصل ، والثانى ويشمل معرفة الانسان وتنظيماته وآلاته وأدواته الانتاجية ، وكذلك ابتكاراته في مجالات الانتاج المختلفية .

وسنأخذ بالتقسيم الأول لأنه الأكثر شيوعا عند الباحثين .

الموارد البشرية:

وتنقسم ألى قسمين همسا:

1 - عنصر العمل : والمراد به العمل الذي يشارك به الانسان فـــــــــــن (٢)
العملية الانتاجية سوا في ذلك الجهود العضلية أو الذهنيــــة، والجهود العضلية لا تحتاج الى توضي حيث تعتبر السمة الغالبـــة على عنصر العمل في العملية الانتاجية ، أما الجهود الذهنيـــــة فمثالها مايبذله بعني العمال من جهود ذهنية كالمهندســـين والفنيين .

⁽۱) انظر: الجفرافيا الاقتصادية / فيليب رفلة ١٠٣٥ ، مرجسيم سبق ذكره ، المدخل الى الجفرافيا الاقتصادية / محمد خليسيل الزوكة س ٤٦ ، مرجع سبق ذكره ٠

⁽٣) انظر: المدخل الى الجفرافيا الاقتصادية / محمد غميس الزوكة صدي عليه المدخل الى الجفرافيا الاقتصادية / محمد غميس الزوكة

٢ - عنصر التنظيم: ويتمثل في المعرفة التنظيمية وماييذله كل مسلسن
 يتحمل مخاطرة المشروع من أجل جمع عناصر الانتاج وتنسيق استفد امها ،
 ثم اثمام العطية الانتاجية الى نهايتها .

ويعتبر الانسان أهم المناصر الانتاجية من الناحية الاقتصادي.....ة ، لذلك ينبغى للدول الحريصة على توجيه اقتصادها التوجيه السليم أن تعمل على تطوير مواردها البشرية بشتى الأساليب من تعليم ، وتدريب مهنى ، وتوجيه وظيفى ، ورعاية صحية ، وأن تعمل على توفير المناليا النظرير ، والمادى الملائم لهذا التطوير ،

وكذلك تحتاج الموارد التنظيمية الى المناخ الاجتماعى والاقتصادى الملائم ، حتى تساهم بنشاط فى العطيات الانتاجية ، ويتراوح تحسيت المهارات التنظيمية على الانتاج بين خفض الضرائب ، ووضع القوانين الملائمة لأصحاب الأعمال الخاصة فى المجتمعات الرأسمالية الى منح المكافئات ، والتشجيع الأدبى فى المجتمعات الاشتراكية .

وهلى الرغم من أصبية الانسان في العملية الانتاجية الا أنه لم يأخين القدر الكافي من العناية في كثير صين بليدان العيالم ، يقول جوت رنر (George T. Renner) : أن الموارد البشيرينة في معظم دول العالم حتى المتقدمة مازالت تعانى من الدخول المنخفضية ،

⁽۱) انظر: الموارد الاقتصادية / محمد عبد العزيز عجمية ص ٣٤ ، مرجع سبق ذكره .

والبطالة ، والأمراض ، والحوادث ، ووفيات الأطفال ، وقلة العناييية (١) الصحية ، والأمراض الممدية ، والجهل ، ومشاكل الأظيات ،

الموارد الرأسماليسة:

وتشمل كل ماصنصه الانسان من الوسائل والأجهزة التى اهتدى اليها بطريق الكشف أو الاختراع ، وبذل الجهد ؛ كالأدوات والآلات والمسلسات والانتاجية التى تساعده في اشباع حاجاته الماجلة والآجلة ، كماتشسلسالموارد الرأسمالية أيضا المظاهر العضارية العمرانية كالمساكن والمسلسد ارس والمعاهد العلمية والفنية ، وطرق النقل والمواصلات ، والموانى ، وقنوات الري والمرف والسدود والخزانات ومعطات تطيد الكهريا والهيئات التجارية والاد ارية والاجتماعية التى تنظم الانتاج .

ويذهب بعض الا قتصاديين الى تقسيم رأس المال القوس الى ثلاث....ة (٢) أقسام رئيسية هي :

⁽١) ذكر ذلك جورج رنر في كتابه "حماية الموارد القومية "

Conversation of National Resources

⁽ نقلا عن الموارد الاقتصادية لمحمد عبد العزيز عجمية ، ومحمد فاتـــح عقيل) س ٥٠ ، مرجع سبق ذكره .

⁽٢) انظر: دراسات في التنمية الاقتصادية / عبد الرحمن يسرى أحسيد الرحمن يسرى أحسيد الرحمن عليه المادية / عبد الرحمن عليه المادية المادية / عبد الرحمن عليه المادية الما

- ١ رأس المال الانتاجى ، ويتضمن كافة الأدوات والآلات والمعدات التى تستخدم فى عطيات الانتاج لاشباع الحاجات الاستهلاكية أو الانتاجية بشكل مباشر .
- Infarstructure ويشمل الطرق والكبارى والخزانات والسدود ، والمدارس والمستشفيات ، وكل مايمكن أن يساعد في اتمام العمليات الانتاجية ورفع كفائتها . بطريق غير مباشر ،
- ٣ رأس المال المغزون ، ويشمل كافة السلح والمواد الأولية من المخزون ،

ولا يُنْكِرُ الا قتصاديون دور الموامل غير المادية التي تؤثر بشكيل (١)
ماشر أوغير مباشر في كفاق استخدام الأصول المادية ، ولكتهم يختلفون في درجة أهميتها وفي تصنيفها علميا ، وامكانية قياسها ، ومثال هيله الموامل غير المادية ، درجة العلم والدراية الفنية ، والمهارات المكتسبة .

وتؤكد معظم الدراسات الاقتصادية الحديثة على الأهمية البالفية للموامل غير المادية بالنسبة للنشاط الانتاجي سوا ً في الأجل القصيير أو في الأجل الطويل .

⁽۱) زهران ، حمدية ، شكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البيلاد المتخلفة (مصر: دار النهضة المربية ، (۲۲ م) ۵ ۸ ۸ ۰

ويميل البعض الى معاملة العوامل غير المادية على أنها عناصر ستقلة ينبغى تقدير أثرها على النشاط الانتاجى بصفة ستقلة رغم مافى ذلك سن صعيبات جمة .

ويميل البعث الآخر الى معاطة قياس أثر العوامل غير المادية مسين (١) علال معايير كفائة رأس المال المادى أو رأس المال البشرى .

G.Meier , Leading Issuse in Economic (۱)

Development (3rd edition)

Oxford University , press 1976 pp. 528-531, 548-550

وكذلك: عجمية مصد عبد الصريز (بالاشتراك مع عبد الرحمن يسرى أحمد) التنمية الاقتصادية (مصر: دار الجامعات المصرية ، ١٨١ (م) ص

(المبحث الرابع) الموارد الطبيعية وانواعها

تمريف الموارد الطبيعية:

تطور منهوم الأرض (الطبيعة) ، كمامل من عوامل الانتاج عنيد الاقتصاديين عبر العصور ، تبما لدرجة استفلالها .

وكان الاقتصاديون الى فترة ليست ببعيدة يعنون بالأرض المساحات الزراعية ، وظل هذا المفهوم سائدا الى القرن التاسع عشر ، حيث ظلت المعرفة الفنية في استفلال الأراض نعدودة الى ذلك الحين ، وظلت الأرض الزراعية هي أهم أشكال الثروة الطبيعية .

ومع نمو التصنيع ، وتطور المعرفة الفنية في استغلال الأراض ، اتسع الررض الررض عيث أصبح يشمل الأراض الزراعية ، وغيرها من أنواع الأراض غير الزراعية الستعطة في النشاطات الاقتصاديية الأخرى ، كالأراض الصالعة للسكن ، والأراض الصالحة لمارسات النشاطات التعدينية ، والصناعية ، وغير ذلك ، كماشمل جميع الثروات الموجودة على سطح الأرض أو في باطنها أو غلافها الجوى ممايمكن استغلاله أو اعد اده للاستغلال في النشاط الاقتصادي .

⁽۱) انظر: دراسات في التنمية الاقتصادية / عبد الرحمن يسرى أحميد ثر ۲۶ ، مرجع سبق ذكره ، جغرافية الموارد والانتاج / محمد فاتح عقيل ص ۲۵ ، ۲۰ ، مرجع سبق ذكره ، الموارد الاقتصادية / محمد عبد المعزيز عجمية ص ۲۶ ، مرجع سبق ذكره ، طم الاقتصاد الحديث / عبد المعزيز عجمية ص ۲۶ ، مرجع سبق ذكره ، الاقتصاد المحديث / آرثو أد وارد بيرينز ، وآخرون (/ ۸۲ ، مرجع سبق ذكره ، الاقتصاد المحديد الاسلاس مدخلا ومنهاجا / عيسى عبده ص ۱۱۸ ، الطبعية ألا وليس السلاس مدخلا ومنهاجا / عيسى عبده ص ۱۱۸ ، الطبعية ألا وليس المتعر : دار نبهضة مصر ، ۱۳۹۱هـ ، ۱۳۹۵ م) ، وافي ، علي عبد الواحد ، الاقتصاد السياسي ، الطبعة الخاصة (مصر : دار احيا ، عبد الواحد ، الاقتصاد السياسي ، الطبعة الخاصة (مصر : دار احيا ، والكتب المربية ، ۱۳۷۱هـ) ص ۲۲ ،

صاسبق يتض أن المفهوم الاقتصادى المديث للأرضيشمل كافسية أشكال الموارد الطبيعية ، وهذا يتض أيضاً من بمنى التمريفات المديثة للموارد الطبيعية التى نذكر منها مايأتى ؛

- "أولا" غُرَّفت الموارد الطبيعية بأنها: "هبات الطبيعة التي منحها الله للانسان ليستغلبا وستعين بها في أشباع عاجاته الضرورية، ورفع ستوى معيشته، وتضم الظاهرات الطبيعية المختلف ولفروات كظأهرات المناخ والسطح والموقع، وعلاقة اليابعة بالما والثروات المعدنية والنباتية والحيوانية ".
- "ثانيا" أنها: "ماتنحه الطبيعة (الله) في بقعة من بقاع الأرخى بأشكال مختلفة ، نباتية أو حيوانية ، أو معدنية ، أو طاقة ، ويمكروني (٢) أن يستخدمه الانسان وستغله".
- "ثالثا" أنها: "الموارد التي ليس للانسان دخل في وجودها، وهي من مصفة عامة تدخل في تكوين الأرض أو يتألف منها غطاؤها النباتي، أو ترتبط بالكائنات الحيوانية التي تميش على سطمها، وهير هبات الطبيمة التي أودعها الله أرضه، والتي يمكن أن تتحول

⁽۱) جفرافیة الموارد والانتاج / محمد فاتح عقیل س ۱۸ ، سرجمع سبق ذکره .

⁽٢) صغى الدين واسعد (بالاشتراك مع: محمد صبحى عبد الحكيم و ويوسف عبد المجيد فايد ، ومحمد محمد سطيحة) الموارد الاقتصادية ، ومحمد محمد سطيحة) الموارد الاقتصادية ، (مصر: دار النهضة العربية ، ١٧٦ (م) ص (٢ ، عبادئ الجفرافيا الاقتصادية / محمد غلاب ، ص ٨ ، مرجع سبق ذكره .

الى ثروة اقتصادية إذا امتدت اليها بد الانسان وتناطبها بالاستفلال والاستثمار لفائدة البشرية ".

صاسبق يتضح أن أهم الصفات التي تُعيز الموارد الطبيمية عـــــن غيرها هي :

- (أ) أنها مخلوقات الله تعالى التى ليس للانسان دخل في وجسودها ، وهذا يعنى خروج الموارد الرأسالية ، لأن عمل الانسان قسيد دخل طيها ، وأخرجها عن الوضع الأول الذي خلقها الله عليه.
- (ب) أن الانسان لا يعتبر أحد مكونات الموارد الطبيعية ، لأن التعريفات السابقة لها قد حصرتها في الحيوانات والنباتات والمعادن .
- (ج) لم تُقيد التعريفات السابقة مفهوم الموارد الطبيعية بالاستخصيدام أوعدمه ، وهذا يعنى أن استخدام الموارد الطبيعية لتلبيسية الحاجات الانسانية ، أو تعطيل تلك الموارد للجهل بمنفعتها أو لعدم اعتلاك الامكانات اللازمة لاستخدامها ، أو لطروف أخسرى تحول دون ذلك ، لا يؤثر في اعتبارها موارد الطبيعية .

ومثال ذلك النفط قبل استخدامه في تسيير الآلات ، واليوراني وم

⁽۱) الموارد الاقتصادية / محمد صفى الدين وآخرون ص ٢٤ ، مرجع سبق ذكره ، متولى ، محمد (بالاشتراك مع محمود أبو العلا) مهادئ الجفرافيا الاقتصادية (مصر : مكتبة الانجلومصرية ، ١٦٧ م) ص ١١٠

قبل معرفة كيفية استخدامها كمصدر للطاقة ، كمايدل على ذلك وجمهود بعض الموارد الطبيعية المعطلة في بعض الدول المتخلفة لعدم امتملك علك الدول الامكانات اللازمة لاستخدامها .

ويلاحظ تأثر النظرة السابقة برؤية طماء الجفرافيا الاقتصاديدة والعديد من رجال الاقتصاد يرون أن المورد الطبيعي لا يمتبر مسوردا اقتصاديا الا تبعا لندرته النسبية في أي ندرته بالنسبة للحاجة اليب فاذا كأن المورد الطبيعي مجهولا أو مجهول الاستخدام فانه لا يدخسل في دائرة أهتمام الدراسة الاقتصادية وكذلك فأن الأهمية الاقتصاديد لأي مورد طبيعي تتوقف على درجة ندرته النسبية وأهمية النفسيط الاقتصادية بمورد طبيعي تتوقف على درجة ندرته النسبية وأهمية النفسيط الاقتصادية بالاقتصادية المورد المبيعي تتوقف على درجة ندرته النسبية وأهمية النفسيط الاقتصادية بمدد استخدامه في تسيير الآلات أصبحت أكبر منها فسي

⁽۱) ذهب ايريك زيمرمان تعاسمه والصناعات "الى أن عناصر البيئة الطبيعية كتابه "الموارد العالمية والصناعات "الى أن عناصر البيئة الطبيعية لا تعتبر موارد اقتصادية عالم يستغلها الانسان بالفعل ويحولهــا الى موارد نافعة (انظر: الجغرافيا الاقتصادية / فيليب رفلــه ص ١٠٤ ، وجع سبق ذكره ، المدخل الى الجغرافيا الاقتصاديـة محمد خليل الزوكة ص ١٤١ ، وجع سبق ذكره ،

وانطلاقا من هذا المفهوم فقد ذهب بعض الباحثين الى اطـــلاق لفظ (المصادر الطبيعية) على الموارد الطبيعية التى لم تستفل وأطلق لفظ (الموارد الطبيعية) على عاهو مستفل بالفعل ســـن الموارد الطبيعية (انظر : الجفرافيا دعامة التخطيط / صــلاح الدين على الشامى ص ه ه م مرجع سبق ذكره ،

أقسام الموارد الطبيعية :

بعد اتضاح مفهوم الموارد الطبيعية ، نتناول في هذا المحث بيان أقسامها ، والأساليب المتبعة في تصنيفها ،

يهتم عدد بن العلوم بدراسة الموارد الطبيمية ، كملم ألا قتصاد ، والجيولوجيا ، وعلم الموارد الاقتصادية أو الجفرافية الاقتصادية .

ويتناول الا قتصاديون دراسة الموارد الطبيعية بوصفها أحد عوامسل (١) النقع في دائرة اهتمام هذا العلم الموارد التي تتميز بندرتها

⁽١) اختلف الاقتصاديون وفلاسفة الفكر الاقتصادى في تحديد عناصلير

١ دهب البعض الى أن العمل هو الذي يمكن عَدّ ه عنصرا منتجما ، أما الأرض (الطبيعية) فتعد شرطا للعمل ويعد رأس المال أداة من أدوات الانتاج ، انظر : الاقتصاد السياسسيس / على عبد الواحد وافي ص ٢٧ .

٢ ـ نهب البعض الى حصر عوامل الانتاج فى العمل والأرض (انظر علم الاقتصاد العديث / آرنر ادوارد بيرنز وآخرون ٢٣/١٠ على ١٨٨) .

٣ ـ وذهب البعض الى اضافة عنصر ثالث فصارت عناصر الانتساح :
الأرض ، والعمل ، ورأس المال ، أنظر ، أصول الاقتصادى / جلال
أحمد أبو اسماعيل عن ٢٥٠ ، مبادئ التطليل الاقتصادى / جلال
أحمد أمين ص ٢٠٠ ، الاقتصاد السياسى / أحمد السمان عن ٢٣٤
 ، جغرافية الموارد والانتاج / محمد فاتح عقيل عن ٢٠ ـ ٤٠) .

والعمل ، ورأس المال ، والتنظيم ، انظر ، دراسات فـــــى والعمل ، ورأس المال ، والتنظيم ، انظر ، دراسات فـــــى التنمية الاقتصادية / عبد الرحمن يسرى أحمد ص ٣٩ ومابعدها ، أصول علم الاقتصاد / أحمد جلال أبو الذهب ص ٥٥ ، مهاحث علم الاقتصاد / ابراهيم فهمى ص ٢١ ، الاقتصاد الاسلامـــــى مدخلا ومنهاجا / عيمى عبده ص ٨٤ ، مجموعة المصطلحـــات العلمية التى أقرها مجمع اللغة العربية بدشق (/ ١١١) .

ه ـ وأضاف البعض عاملا خاصا الى عوامل الانتاج السابقة هــــو المستوى التكلووجي انظر: محاضرات في الاشتراكيـــة / مصطفى كامل السعيد وآخرون ص ١٤٦٠٠٠

النسبية ، أي ندرتها بالنسبة للاحتياجات الاقتصادية منها ، أما اذا توفر المورد بالنسبة للاحتياجات القائمة طبه فانه لا يدخل في الدراسية الاقتصادية .

وُمِنْفُ الاقتصاديون الموارد الطبيعية وفقا لاستخداماته الاقتصادى الاقتصادية المكتة ، فالمورد الواحد قد يتعدد استخدامه الاقتصادى فيقال في الأرض مثلا ؛ أرض زراعية أى صالحة لمارسة النشاط الزراعيين ، طيها ، وأرض منتجة للنفط ، وأرض صالحة للرعى ، وأرض صالحة للسكين ، طما بأن الاستخدام الاقتصادى الأمثل في كل حالة يتوقف على عدد سن المواطل الاقتصادية والفنية ،

وتدخل الموارد الطبيعية ، وخاصة المعادن والمياء في نطبيباق المتمام طم الجيولوجيا ، ويُقتّم الجيولوجيون تاريخ الأرض الى أحقيباب متميزة لمعرفة تاريخ التكوين ، كما يقتّموا المعادن الى أنواع حسب تكوينها ،

⁽۱) يُعَسَّمُ الجيولوجيون تاريخ الأرض الى أربعة أحقاب من ؛ الحقب الباليوزى الأركن القديم (، ، ، ، ، ، ، ،) طيون سنة ، والحقب الباليوزى (الحياة القديمة) ، (، ، ، ، ،) طيون سنة ، الحقب الميزوزوى (الحياة المتوسطة) ، (، ، ، ، ،) طيون سنية ، والحقب السنيوزوى (الحياة الحديثة من (، ،) طيون سنيية والحقب السنيوزوى (الحياة الحديثة من (، ،) طيون سنيية الى الآن ، انظر ؛ عوض الله ، محمد فتحى ، الانسان والشروات

ونوع الصفور التي توجد فيها ۽ وسيأتي بيان هذه الا قسام في سميث ملكية المعادن ،

و متبرطم الجفرافية الاقتصادية أكثر العلوم اهتماما بالموارد الاقتصادية ، والموارد الطبيعية يوجه خاص ، حيث يهتم هذا العلم بأنواع المسوارد الطبيعية المختلفة من حيث توزيعها المكانى طي سطح الأرض ونشسساط الانسان الوارد طيها أنتاجا وتبادلا واستبلاكا ،

⁽۱) علم الجفرافيا الاقتصادية: "هو العلم الذي يدرس التفايسسر الاقيمي والسكاني لسطح الأرض فيما يتعلق بأوجه نشاط الانسسان المتصل بانتاج وتبادل واستهلاك الثروة " •

وقد كانت بداية هذا العلم في القرنين السابع مشر والثامن عشمسر عندما بدأ طماء الجفرافيا يركزون اهتمامهم على الفوائد العطيسة لعلم الجفرافيا ، وتسبى هذه العرجلة من مراحل تطور هذا العلم بالمرحلة النفعية ، ثم ظهر على أثر هذا الاهتمام علم الجفرافيسا التجارية ، الذي كان اهتمام على انتاج وتجارة السلم علسي المستوى العالمي .

وفي عام (١٨٨٢م) ألف الجفرافي الألماني "جوتز Fotz" أول كتاب يحمل اسم" الجفرافيا الاقتصادية ، ثم تتابع التأليسف في هذا العلم ، انظر ؛ الموارد الاقتصادية / محمد صبحسس عبد الحكيم وآخرون ص ١٠ ، ١١ ، مرجع سبق ذكره

وتنقسم الموارد الطبيعية عند علما الجفرافية الاقتصادية الل خمس مجموعات هي :

(١) الموارد المائيسة:

ويطلق هذا الاصطلاح على الما نفسه كمورد طبيعى ، وطلس ما وطلس ما وجد فيه من موارد فيشمل ماه البحار والأنهار والآبار والينابيل كمصدر للشرب أولرى المزروعات ، أو كمادة مستخدمة في العطيات الانتاجية المختلفة ، كمايشمل الما كمصدر من مصادر توليد الطاقة كساقط المياه ، وحركة المد والجزر ، كمايشمل ما يوجد في المسا من حيوانات كالأسماك والاسفنج ، وما يوجد فيه من نباتات ، ومعادن ،

(٣) الموارد النباتيــة:

ويقد بها النباتات التى تنمو انموا طبيعيا دون تدخل سن الانسان على سطح الأرض ، ويخرج من مفهومها النباتات المائيسة ميث تندرج تحت الموارد المائية ،

وتتمثل الموارد النباتية في صورة الفابات والمراعي ، والنباتات بأنواعها .

وتعتبر النابات أهم الموارد النباتية الطبيعية بالنسبة للانسسان ، حيث يعتمد عليها في تليية حاجته الى الأخشاب ، وتنقسم الغابات السبي قسمين حسب صلابة الأخشاب التي تُنتِجُها ؛ الغابات اللينة ، والغابات الصلبة أو الجاعدة ، كماتقسم الغابات حسب المناخ الذي تنموا فيه السبي :

⁽۱) انظر: الموارد الاقتصادية / محمد صبحى عبد الحكيم وآخرون س ٣١، مرجع سبق ذكره .

الفلبات المدارية (وفاهات المناطق المعتدلة ، وفايات المناطق الباردة ، وسيار كل قسم بنوع معين من الأشجار ،

(٣) الموارد الحيوانية:

وتشمل جميع أنواع الحيوانات التي تميش على الأرض و و و من على علما و الأحياء وتصنيف الحيوان الى فصائل ومجموعات لا يتسبح المقام للكرها و وتختلف الأهمية الاقتصادية للحيوان حسب ادراك للانسان لكيفية الاستفادة منه وقد تطور استغلال الانسان للحيوان حتى بلغ مرحلة الاستفادة من الكائنات الدقيقة في تحضير الأحصال والأدويسة و

وتجدر الاشارة الى أن الأهمية الاقتصادية للحيوان كوسيلسسة للنقل وحمل الأثقال ، وكمصدر للطاقة المحركة قد انخفضت انخفاضا كبيرا بمد أن هدى الله الانسان الى اختراع الآلة ، فلم يمسسد الحيوان يستخدم لهذه الأغراض الافي أماكن معدودة وظيلة فسسى بمض أجزا * المالم المتخلف .

(٤) الموارد المعدنية:

ويقصد بها أنواع المعادن المختلفة الموجودة في باطن الأرض أو على سطحها ، وتقع المعادن بأنواعها في دائرة اهتمام على حالية الجيولوجيا كماسيق أن ذكرنا ، كمايهتم بها علم الاقتصاد في حالية ندرتها كما على من عوامل الانتاج في الصناعات التي تقوم عليه السيا

⁽١) انظر: الموارد الاقتصادية / محمد صبحى عبد الحكيم وآخرون ص ٤٨ - ١٥٠

وتنضم الممادن الى ضمين همان

- (أ) الممادن الفلزية وتشمل للفلزات فير الحديدية مثل النحاس والزنك ، وفلزات السبائك الحديدية كالحديد ، والمنجنيز ، والنيك الحديدة والفلزات النسيدية كالذهب والفضة والبلاتين ، والفلزات النسيسادرة كاليوانيوم والزئيق والتيتانيوم والزينة ،
- (ب) المعادن اللافلزية وتشمل مواد الحرف كالطفل والفلسبار ، وسواد البناء كالرمل والعصل ، ، أو ومعادن التسميد كالبوتاس والنسبترات ، ومعادن الريئة أو الأحجاب ومعادن الزيئة أو الأحجاب الكريمة كالماس والياقوت، ومواد الوقود كالنفط والفحم والفاز الطبيعى والتى تعتبر من مصادر الطاقة المهمة ،

وتحتل الطاقة (القوة المحركة) منزلة مهمة في المياة الاقتصادية. حيث أصبحت الحياة الصناعية تعتمد بشكل أساس طي الطاقة في تحريك الآلات ، بالاضافة الني الاستخدامات الأخرى التي تعتمد طي الطاقنية وسائل النقل والمواصلات ، واد أرة الآلات الأخرى التي تحقق نوعا مسسن الرفاه للانسانية كالآلات الكهربائية المستخدمة في شتى أنواع الاستخدام المفيد .

ونظرا لما للطاقة من أهمية ، فقد حظيت اهتمام العلما ، وتُقسَّسمُ موارد الطاقة القديمة) مسلل موارد الطاقة القديمة) مسلل استخدام الرياح في ادارة الطوحين وتحريك السفن ، وكذلك الحيوان فسسي تحريك بمن الآلات ،

والقدم الثانى من مصادر الطاقة هو (المصادر الحديثة) وتتمشل في أشكال الطاقة التي اكتشفها الانسان في القرنين الآخيرين مسلسلا الفحم الحجرى ، والنفط ، والمساقط المائية والطاقة الذرية ، والطاقسة (١)

الاعتبارات الأخرى لتصنيف الموارد الطبيعية:

بعد معرفة المجموعات الرئيسية التى تندج تحتها جسع المسوارد الطبيعية نشير فيما يأتى الى بعض الاعتبارات التى ذهب طما الجفرافيا (٢) الاقتصادية الى تقسيم الموارد الطبيعية بالنظر اليها على النحو الاتى :

⁽۱) انظر: الانسان والثروات المحدنية / محمد فتحى موض اللـــــــه ص ۱۸۵ - ۱۸۵ •

⁽٢) انظر هذه التقسيمات فيما يأتى ؛ العشرى ؛ حسين درويسش ، ٢) الطوارد الاقتصادية (بيروت ؛ دار النبضة العربية ، ١٩٧٥م)

س به بالموارد الاقتصادية / محمد عبد المنيز عجمية س ٢٨ ـ ٣٣ ، مرجع سبق ذكره ، الموارد الاقتصادية / صلاح الدين على الشاسى ، فؤاد محمد العمقار ص ٢٦ ، الموارد الاقتصادية / محمد صلل المساورد الدين وآخرون س ٢٤ ومابعدها ، مرجع سبق ذكره ، المللوارد الاقتصادية / محمد عبد العزيز عجمية ، ومحمد فاتح عقيل ص ٤٤ الاقتصادية / ٢٤ ، مرجع سبق ذكره ، المدخل الى الجفرافيا الاقتصادياة / محمد خليل الزوكة ص ٥٥ ـ ٢٧ ، مرجع سبق ذكره ، الجفرافيا الاقتصاديا

" أولا " تصنيف ألموارد بالنظر الى تكوينها :

وتنقسم الموارد بالنُّظر الى هذا الاعتبار الى:

- ١ ـ موارد عضوية التكوين مثل الحيوانات والنباتات والفحم ، والنفط ،
- ٢ موارد غير عضوية التكوين كالمعادن الفلزية بأنواعها عثل الذهب ،
 والفضة والحديد ، والنحاس ، والما والفازات الموجيودة في
 الهوا .

ويعتبر هذا التقسيم من التقسيمات الجيولوجية للمعادن أيضا

" ثانيا " أنواع الموارد حسب أماكن وجودها:

وتنصم الموارد بالنظر الى هذا الاعتبار الى:

- الموارد موجودة في كل مكان (طن سطح الأرض) مسلسل
 الأوكسجين في الهواء .
- ٢ موارد موجودة في أماكن متعددة ، وتختلف قيمتها مسسن مكان الى آخر حسب قوانين العرض والطلب مسسل الأرض الزراعية .
- ٣ ـ موارد موجودة في أماكن ظيلة من المالم مثل القصدير المذي
 يوجد في ماليزيا ، وبولينيا وتاليند ، وأند ونسيا ، ونيجيريا .
 - عادن مركزة في مكان وأحد مثل النيكل الذي كان معظــــم
 المنتثج منه في العالم حتى عام (١٩٣٨) من منطقـــة
 (سدبري Sudbery) في كندا .

"ثالثا" تصنيف الموارد بالنظر الن تجديدها وعدمه:

وتنقسم بالنظر الى هذا الامتبار الى :

- إ موارد فير متجددة مثل المحادن بأنواعها ، وهي بالتالي
 تمتبر قابلة للنفاذ (النسبي وليس النفاذ المطلق ، وأيضا
 وصفها بأنها فير متجددة ليس على اطلاقه لأنها تتجدد _
 ببط شديد) .
- ٣ ـ موارد متجددة كالحيوانات ، والنباتات ، وتجدر الاشارة هنا الى أن سو استفلال الانسان قد يؤدى الى فنسا (٢)
 بعض أنواع الموارد المتجددة كماحدث لبعض أنواع الأسماك .

الموارد الطبيصية في القرآن الكريم:

يعتمد بقا الانسان ، ورفاهيته طى الموارد الطبيمية ، حيـــــث يستمد منها الانسان فذا م وشرابه ، وسكنه ، وطبسه وهى الحاجات الضرورية لحياة الانسان ، والى جانب ذلك لاسبيل للانسان فى حصولــه طى الحاجات الكمالية سوى الموارد الطبيعية غالبا .

⁽١) انظر: الانسان والثروات المعدنية / معمد فتحى عوض اللــــه «ن ٢٧ ، مرجح سبق ذكره ،

⁽٢) انظر: المدخل الى الجغرافية الاقتصادية / محمد خليل الزوكسية و ٢) محمد خليل الزوكسية و ٢٥ مرجع سبق ذكره .

ولقد كرم الله بنى آدم ، وفضلهم على سائر المخلوقات ، وسخمممر لهم سائر أنواع الموارد لينتفعوا بها قال تعالى :

" ولقد كرمنا بنى آدم وعطناهم فى البر والبحر ورزقناهم من الطبييات (١) وفضلناهم على كثير من خلقنا تفضيلا ".

وفى الآية الكريمة بالاضافة الى ماذكر اشارة الى ماسفر اللسسسة تمالى للانسان من موارد طبيعية تلبى حاجته الى الانتقال فى البر والبحر ويدخل فى مفهوم هذه الآية ماهدى الله اليه الانسان من صنسسع

ولقد سغر الله تعالى للانسان موارد الأرض قال تعالى : (٢) * والأرض وضمها للأنام " وقال تعالى " هو الذي خلق لكم مافي الأرض جميما " .

ت والأرض هي المكان الذي اختاره الله تعالى لحياة الانسان ووفسير له سبل الميش فيها قال تعالى:

()) . " ولقد مكتاكم في الأرض وجعلناكم فيها محايث " .

⁽١) سورة الاسراء آية (٧٠) .

⁽٢) سورة الرحمن آية (١٠) .

⁽٣) سورة البقرة آيـة (٣) .

⁽٤) سورة الأعراف آية (١٠) ٠

وتسخير الموارد لخدمة الانسان ليس محصورا على الموارد الموجسودة في الأرض فقط بل كل مايمكن للانسان استغلاله والانتفاع به سواء كان فسي الأرض أو السماء قال تعالى :

(ألم تروا أن الله سخر لكم مافي السموات ومافي الأرض) وقسسال (٢) تمالي : (وسخر لكم مافي السموات ومافين الأرض جميما منه) •

وفى تعميم مكان الموارد التى ينتفع بها الانسان ، وعدم مصرهـــا فى الأرض جانب من جوانب اعجاز القرآن ، وكأن فى ذلك اشارة الــــل ستقبل استفلال الموارد حيث يصل الى خارج حدود الأرض ويشمسل الكواكب السماوية الأخرى ، وقد بدأ الانسان فى عصرنا أول الطريق الـــى ذلك بالوصول ألى القمر ، ومحاطته تحسين استفلال الأشعة الشمسية كمورد للطاقة .

ونذكر فيمايأت بعض الموارد الطبيعية التي جاء ذكرها في القـــران الكريم ؛

"أولا" الموارد الحيوانية: وقد جا ذكرها في عدد من الآيات نذكرر من المثال مايأتي:

قوله تعالى : (والأنعام خلقها لكم فيها دف ومنافع ومنها تأكلون ولكم فيها جمال حين تريحون وحين تسرحون وتحمل أثقالكم السبى بلد لم تكونوا بالخبه الا بشق الأنفس ان ربكم لروؤ ف رحيم والخيسل والبنال والحمير لتركبوها وزينة ويخلق مالا تعلمون) .

⁽١) سورة لقمان آية (٢٠) .

⁽٢) سورة الجانية آية (١٢) .

⁽٣) سورة النحل آية (٥ ـ ٨) .

وقال تعالى: (والله جعل لكم من بيوتكم سكنا وجعل لكم من جليود الأنعام بيوتا تستخفونها يوم ظعنكم ويوم اقامتكم ومن أصوافهيا وأهارها وأشعارها أثاثا ومتاعا الى حين).

وقال تعالى: (ومن الأنعام حمولة وفرشا) وقال تعالى: (وان لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم سافي بطونها من بين فرث ودم لبنا خالصا سائقا للشاربين)، وقال تعالى: (وهو الذي سخر لكم البحر لتأكلوا منه لحما طريا) .

وقال تعالى : (أولم يروأنا خلقنا لهم معاملت أيدينا أنعاما فنهـم فنها مالكون وذللناها لهم فنها ركوبهم ومنها يأكلون ولهم فيها منافسيع ومشارب أفلا يشكرون) .

وقوله تعالى : (الله الذي جعل لكم الأنهام لتركبوا منها ومنهـــا تأكلون ولكم فيها منافع ولتبلخوا طيها حاجة في صدوركم وطيها وطي الفلك (٦) تحملون) .

⁽١) سورة النحل آية (٨٠) .

⁽٢) سورة الأنصام آية (٢) .

⁽٣) سورة النحل آية (٦٦) .

⁽١٤) سورة النمل آية (١٤) .

⁽ه) سورة يس آية (۲۲ ـ ۲۲) .

⁽٦) سورة فافر آية (٢٠ ـ ٨٠) .

وقوله تعالى: (والذى خلق الأزواج كلها وجعل لكم من الفلك والأنمام (١) ماتركبون) .

وبتدبر الآيات السابقة نجدها قد عددت صورا من الثروة الحيوانية ، كانكرت أوجه الانتفاع بها من اتخاذها مصدرا للغذا وكوسيلة للنقسل وحمل الأثقال ، أو مصدرا ليعض المواد الأولية المستخدمة في صنع الملابس والأثاث ، بل وشطت بعض الآيات صورا من الانتفاع المعنوى كقوله تعالسي : (لتركبوها (ولكم فيها جمال حين تريحون وحين تسرحون) وقوله تعالى : (لتركبوها وزينة) ، وعمت بعض الآيات الانتفاع ولم تجعل له حدا معينا كقوله تعالى (ولكم فيها منافع) ، وكأن في ذلك اشارة الى مايستجد من أوجه الانتفاع بالحيوان مستقبلا .

وض الموارد المائية واستخدامها قال تعالى: (وهو الذي مسئر الأرض وجمل فيها رواس وأنهاراً) وقال تعالى: (وهو الذي سخسر البحر لتأكلوا منه لحما طريا وتستخرجوا منه حلية تلبسونها، وترى الفسلك مواخر فيه، طِبْبِتَمُوا من فضله طِملكم تشكرون وألتى في الأرض رواسي أن تميد بكم وأنهارا وسبلا لعلكم تهتدون)، وقال تعالى: (الله الذي سخر لكم البحر لتجرى الفلك فيه بأمره طِبْبتَمُوا من فضله طِملكم تشكرون).

⁽١) سورة الزخرف أية (١٢) .

⁽٢) سورة الرعد آية (٤) .

⁽٣) سورة النحل آية (١٤ ـ ١٥) .

⁽٤) سورة الجاثية آية (١٢) .

وقال تعالى: (وأنزلنا من السماع ما فأسكناه في الأرش وانا طيعين (١) . ذهاب به لقادرون) .

وقال تعالى : (ألم تر أن الله أنزل من السما ما فسلكه ينابي في في الأرض ثم يخرج به زرعا مختلفا ألوانه ثم يهي فتراه مصفرا ثم يجعله حطاما ان في ذلك لذكري للها (٢٠)

وقوله تمالی : (هو الذی أنزل من السما ما کم منه شراب ومنسه (۳) شجر فیه تسیمون) .

وبتدبر الآيات السابقة نجدها قد ذكرت المصادر المائية بمختلف أنواعها من بحار وأنهار ومياه جوفية وبنابيع ، كمابينت أوجه الانتفاع بهسنده الأنواع المختلفة .

أما الموارد النباتية فذكرت في عدد من الآيات نذكر منها على سلبيل المثال قوله تعالى :

(هو الذي أنزل من السماء ماء لكم منه شراب ومنه شجر فيه تسيمسون ينبت لكم به الزرع والزيتون والنخيل والأعناب ومن كل الثمرات ان في نببت لكم به الزرع والزيتون والنخيل والأعناب ومن كل الثمرات ان في نببت لكم به لقوم يتفكرون) .

⁽١) سورة المؤمنون آية (١٨) .

⁽٢) سورة الزمر آينة (٢) .

⁽٣) سورة النحل آية (١٠) ٠

⁽٤) سورة النحل آية (١٠ ـ ١١) .

وقال تعالى ؛ (الذى جعل لكم الأرض مهدا وسلك لكم فيها سهدا وأنزل من السما ما وأخرجنا به أزواجا من نبات شتى كلوا وأرعوا أنصامكم ان في ذلك لآيات لأوليس (())

وقال تعالى : (أمّن خلق السموات والأرض وأنزل لكم من السمام مسامً فأنبتنا به حدائق ذات بهجة ماكان لكم أن تنبت وا مرام (٢) مجرها أله مع الله بل هم قوم يعدلون) .

وقال تعالى: (فلينظر الانسان الى طمامه أنا صببنا الما عبا شبا شما شما شما ما معالى فيها حبا وعنبا وقضيها وقضيها وزيتونا ونخلا وحد ائق ظبا وفاكهة وأبا متاعا لكسم ولانعامكم) .

وقال تمالى : (وهو الذى أنشأ جنات معروشات وفير معروشات والنخل والزرع مختلفا أكله والزيتون والرمان متشابها وغسير متشابه كلوا من ثمره اذا أثمر وآتو حقه يوم حصياده ولا تسرفوا انه لا يحب المعرفين) .

⁽١) سورة طه آية (٥٣ – ٥٤) .

⁽٢) سورة النص آية (٥٥) .

⁽٣) سورة عبس آية (٢٤ - ٣٣) .

⁽٤) سورة الأنصام آية (٢٤٢) .

وقوله تعالى : (أفر يتم النار التى تورون وأنتم أنشأتم شجرتهـــا
أم نحن المنشئون نحن جعلناها تذكرة ومتـاعــا
(1)
للمقوين) •

وقوله تمالى: (الذى جعل لكم من الشجر الأعضر نارا ف___اذا (٢) أنتم منه توقد ون) .

وقوله تعالى: (أفريتم ماتحرثون "أنتم تزرعونه أم نحن الزارعـــون (٣) لونشا لجعلناه حطاما فظلتم تفكهون) •

وبتدبر الآيات السابقة نجدها قد عددت صورا من المصادر الطبيعية النباتية ، ذلك أن واقع جميع النباتات هو كونها بفعل الله تعالى وضعها في شكلها الطبيعي ، أما استنبات الانسان لها فقد أتى بعد معرفته لمنافعها .

كمانجد قوله تمالى: (كلوا من ثمره اذا أثمر أوأتو حقه يوم حصاده ولا تسرفوا انه لا يحب المسرفين) .

يضع ضابط الانتفاع بهذه الموارد وهو عدم الاسراف ، وأيتا ما ما من وكاة . من زكاة .

⁽١) سورة الواقعة آية (٧١ - ٧٣) ٠

⁽۲) سورة مَبس آيـة (۸۰) ٠

⁽٣) سورة الواقعة آية (٦٣ - ١٥) •

وورد ذكر المعادن في عدد من الآيات نذكر منها طي سبيل المسال قطه تعالى ، (وأخرجت الأرض أثقالها) .

(٢) قال بعض المفسرين المقصود بأثقالها كنوزها وهو نظير قوله صلى الله (٢) عليه وسلم و "تقى" الأرض أفلاذ كيدها أمثال الاسطوان من الذهب والفضية

⁽١) سورة الزلزلة آية (٣) .

⁽٣) انظر: القرطبي ، أبوعبد الله محمد بن أحمد الأنصاري ، الجامسع لأحكام القرآن (القاهرة : دار الكاتب العربي للطباعة والنشسسر ، المحكام القرآن (القاهرة : دار الكاتب العربي للطباعة والنشسسر ، ١٣٨٧ هـ ١٩٦٠ م) ٢٧/٣٠ (، ابن كثير ، أبو الفدا السماعيل ، تفسير القرآن الكريم ، الطبعة الأولى (بيروت : دار الفكر والنشسسر ،

^{· 08 · /8 (=&}gt;) 8 · ·

⁽۳) النيسابورى ، أبو الحسن مسلم بن الحجاج ، الجامع الصحيح (مصر : مطبعة دار الطباعة العامرة ، ۳۳۱ (ه) ۳/ ۸۲ /

⁽٤) سورة فاظر آية (٢٧) ٠

الجيولوجي السطمي بهذه الألوان في الكشاف المعادن .

ولما كان الحديد على درجة كبيرة من الأهمية في هياة الانسان فقيد علم الله صاده وسائل استغلاله على يد بعض أنبيائه قال تمالى :

(ولقد آتينا داود فضلا منا ياجبال أوس معه والطير وألنا له الحديد ان أعمل سابضات وقدر في السرد وأعطوا صالحا اني بماتعطيون خبير ولسليمان الربح غُد وها شهر ورواحها شهر وأسلنا له عين القطر ومن الجن من يعمل بين يديه باذن ربه ومن يزغ منهم عين أمرنا نذقه من عذاب السعير يعملون له مايشاء من محاريب وتماثيل وجفان كالجواب وقد ور راسيات اعلوا آل داود شكرا وقليل من عبادى (3)

⁽۱) انظر ؛ الانسان والثروات المعدنية / محمد فتحى عوض الله ص ۱٦٧ ، ومن ذلك معرفة خام الحديد باللون الأحمر ، ولون الليمونايت يميل الى الصفرة ، ويتراح لون الكروم بين البنى الضامق والأسود

⁽٢) سورة الحديد آية (٢٥) .

⁽٣) الانسان والثروات المعدنية / محمد فتحس عوض الله ص ١١٠٠ مرجسع سبق ذكره .

⁽٤) سورة سبأ ، الآيات (١٠ ـ ٣٣) .

والى جانب تناول الآيات لمعدن الحديد ، فقد تناولت أيضيها معدن النحاس (القطر) واستخداماته المختلفة في صنع الأوانيسيس والمباني ، أما ماورد من صنع التماثيل فهو أمر كان جائزا في شريمتهم وهو محرم في شرعنا .

وقال تعالى في بيان عموم الانتفاع الحاصل من تعليمه تعالى لداود استفلال الحديد في صنع آلة الوقاية في الحرب (الدروع): (وطمناه (۱) صنعة لبوس لكم لتحصنكم من بأسكم فهل أنتم شاكرون) .

وتجدر الاشارة الى أن صناعة الحصون والدروع بالرغم من تطمورهمما الا أنها لا تزال تمتمد على الحديد أو السبائك الحديدية مثل النيكممال والكروم وغيرها .

وأشار تعالى الى أنواع المعادن التى ينتفع بها الناس بالصهــــــر والسبك بقوله تعالى: (أنزل من السماء ماء فسالت أودية بقدرها فأحتمل السيل نهدا رابيا وسايوقد ون عليه في النار ابتفاء حلية أو متاع نهد مثلـــه فأما النهد فيذهب جفاء وأما ماينفع الناس فيمكث في الأرض كذلك يضــــرب (٢)

 ⁽١) سورة الأنبيا "آية (٨٠)

⁽٢) سورة الرعد آية (١٧) .

ويشير تعالى الى الانتفاع بالحديد والنحاس فى البنا واقامة السدود بما قصه طينا فى سورة الكهف حكاية عن ذى القرنين قال تعالى :

(حتى اذا بلخ بين السدين وجد من دونهما قوما لا يكادون يفقه ولا قولا قالوا ياذا القرنين ان يأجوج ومأجوع خسدون فى الأرض فهل نجعل لله خرجا على أن تجعل بيننا وبينهم سدا قال مامكنى فيه ربى خسير فأعينونى بقوة أجعل بينكم وبينهم ردما "اتونى زير الحديد حسستى اذا ساوى بين الصدفين قال انفخوا حتى اذا جعله نارا قال "اتونسين أفرغ طيه قطرا) .

وجا دكر عدد من المعادن المائية التى تتخذ طية للزينة فى عدد (٢) من الآيات منها قطه تمالى : (يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان) ، وقطه تمالى : (ومن كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها) ، وقطه وقطه تمالى : (وهو الذى سخر البحر لتأكلوا منه لحما طريا وتستخرجوا (٤))

ولقد تدرج استغلال الانسان للموارد الطبيمية ، وتطور تطرورا كبيرا عبر الأزمنة الماضية الى يومنا هذا ، وذلك تبما لا زدياد معرفـــة

⁽١) سورة الكهف آية (٩٣ ـ ٢٦) ·

⁽٢) سورة الرحمن آية (٢٣) ٠

⁽٣) سورة فاطرأية (١٢) ٠

⁽٤) سورة النحل آية (١٤) .

الانسان بالكون واسراره ، ولقد اثنى الله تعالى على المتفكرين فسسسي آياته في خلق السفوات والارفر قال تعالى: (ان في خلق السمسوات والارض واختلاف الليل والنهار لايات لاولى الالباب الذين يذكسرون الله قياما وقعود اوعلى جنوبهم ويتفكرون في خلق السماوات والارض ربنا ما خلقت هذا باطلا سبحانك فقنا عذاب النار)

ومعظم الایات التی ورد فیها ذکر بعض الموارد الطبیعیة نجد ها تنتهــــی (۲) بقوله تعالی : (۱ن فی ذلك لآیة لقوم یتفکرون) •

ود وام التفكر في مخلوقات الله يقف الانسان على معرفة المزيد من المسوارد. الطبيعية وسبل الانتفاع بها •

ويما أن الخرض من تقسيم الموارد الطبيعية هو تصنيفها بحيث تسمُلُ دراستها فاننا سنتخذ لها تقسيما يتناسب معدراستنا للكيتها على النحو الاتي:

(١) سطح الارض ونعنى به السطح الخارجي للارض مجرد ا عن الموارد الطبيعية

الاخرى ،حيث ان سطح الارض على هذة الصفة يعتبر مورد اطبيعيا اقتصاديا ،من حيث اتخاذه كمكان تُزاول عليه الانشطة الاقتصادية المختلفة (٣) كالنشاط الزراعي ،ولصناعي ،وغيرهما ،

⁽۱) سورة آل عمران آية (۱۹۰، ۱۹۱،) ۰

⁽٢) سورة الرعد آية (٤) ، سورة النحل آية (١٠ هـ ١٨) ، سورة الجاثية آية (١٢ ، ١٢) •

⁽٣) وسنتناول بحث ملكية سطح الارض من خلال الباب الاول ،حيث نتناول ملكية سطح الارض بالفتوح الاسلامية في الفصل الاول منه ، ونتناول فسي الفصل الثاني ملكية الارض بالاحياء والاقطاع والحمي .

- (٢) الموارد المعدنية بقسميها العضوى وغير العضوى
- (٣) المياه ، ونقصد بها المصادر الماسية المختلفة من بحار وانها ر
 - (٤) الموارد الحيوانية ، ونقصد بها الحيوانات الطبيعية غير المستأنسة سوا ً كأنت برية ام ما بية ام برمائية •
- (ه) الموارد النباتية ، ونقصد بها تلك النباتات التي لاد خل للاسان في وجود ها سواء كانت غابات ام مراعي ام نباتات مائيسة .

ولقد اخترنا التقسيم على النحو السابق حتى ينسنى لنا الفصل بين الموارد المختلفة في الحكم ، والجمع بين ما يتقارب او يتماثل حكمه منها ، وسنفرد كسل مجموعة متشابه ببحث مستقل •

وبالاضافة الى ماسبق فان دراستنا لهذة الموارد الى جانب اهتما مها بنوع وشكل ملكيتها ، فانها تتضمن بيان المصالح الاقتصادية المترتبة على شكل مليكة كل نوع منها ، والتقسيم على النحو المذكور يُستُّه لُ لنا بيان ذلك بشكل مليكة كل نوع منها ، والتقسيم على النحو المذكور يُستُّه لُ لنا بيان ذلك بشكل اكثر وضوحا من التقسيمات الاخرى .

⁽١) وسنتنا مل بحث ملكية الموارد المعدنية من خلال البابالثاني ،

الماشم وسنتنا ول بحث ملكية الموارد الرحيوانية والنباتية من خلال الباب الثالث وقد جمعنا بينهما في باب واحد لتشابه الاحكام المتعلقة بهسسا

(البيابالاول)

ملكية سطح الارض

ويشتمل على فصلين ومبحث تمهيدى:
مبحث تمهيدي عن الارفر، راتسام الاراضي •

- " الفصل الأول " ملكية سطح الارض بسبب الفتوح الاسلامية •
- "الفصل الثاني " ملكية سطح الارض بسبب الأحيا والاقطاع والحمى •

الاراضي وأقسامها عند الفقهاء وفسيي التقنينات المختلفة

الأرض لسغسة :

الارض لغة الكوكب الذي عليه الناس ، وهي موانث ، قال تعالى:
(والى الارض كيف سطحت) ، وهو اسم جنس بلا واحد ، وكان حق الواحدد (٢) منها ان يقال : أرضة ، ولكن ذلك لم يسمع ، وتجمع على ارضات ، واروض ، وارضون ،

(٢) قال المجهورى: والجمع ارضات لانهم قد يجمعون الموانث الذى ليست فيه ها التأنيث والالف والمتا كقولهم: عرسات عم قالوا: ارضون فجمعوا بالواو والنون الا ان يكون منقوصا كثب ـــة وظُنبة ـ الثبة: وسط الحوض الذى يأوى اليه الما عوالثبة ايضا ما اجتمع اليه الما في الوادى ، والظبة : طرف السيف انظر: لسان العرب اليه الما في الوادى ، والظبة : طرف السيف انظر: لسان العرب اليه الما في الوادى ، والظبة : طرف السيف ونظر: لسان العرب الله الما في الوادى ، والظبة عادن المنان العرب الله الما في الوادى ، والظبة عادن المنان العرب الله والناء ، وتركوا فتح الراء على حالها وربط سكنت ،

وفى جمعها على اروض قال ابوالبيدا : ما اكثر اروض بنى فلان ؟ • وفى جمعها على آراض قال الجوشرى : وزعم ابو الخطاب انهم يقولون : ارض وآراض الأطل وآهال •

وقال ابن بری: الصحیح عند المحققین فیما حکی عن ابن الخطاب (ارغی وآرافر) ، کاهل وآهال ، کا نه جمع ارضاة واهاله ، کما قالوا لیلة ولیال کانه جمع لیلاة بر وقال الجوهری: (فی جمعها علی اراضی) غیر قیاسی کانهم وقال ابن بری: صوابه ان یقول فی قیاس الجمع اراضی جمعوا ارضی مثل ارضی ، واما آرضا فقیاسه جمع اوراض ، انظر: لسان العرب ۱۷۹۱ مسلسل المرب ۱۷۹۱ مسلسل ، مرجع سابق ، تاج العروس ۳/۳ وما بعد ها ،مرجع سابست ، الرازی ، محمد بن ابی بکر ، مختار الصحاح (بیروت: دار الفکر العربی للطباعة والنشر ، ۱۲ ما ۱ه ها بعد ها ، وما بعد ها ، العرب المحد العربی للطباعة والنشر ، ۱۲ ما ۱ه ها بعد ها ، وما بعد و ب

⁽١) سورة ألغاشية آية (٢٠) ٠

وكل ماسفل فهو أرض ، ويتميز بالأنهافة نحو: أرض الانسان وهو ما ولى الارض منه وارض البعير أى قوائمه يقال: بعير شديد الأرض ، وارض الدابة قوائمها ، وارض النعال ما اصاب الارض منه ، والآراض البساط لا ته يلى الارض ، وتأرض فلان بالمكان إذا ثبت فيه غلم يبرح .

(١) قال حميد يصف فرسا:

ولم يُقلِّب أَرضها البِيَطارُ ××× ولالحبيلة بها حَبَارٌ

وقال سويد بن كراع:

وركبناها على مجهولها ××× بصلاب الارغر. فيهن شجع

وقال خفاف:

إذا مااستحمت ارضه من سمائه ×× ×جرى وهو مَوْد وعَ وواعد مَصْدَ قِ (٢) وقيل : الناُرضَ التأنى والانتظار ، وقيل التثاقل إلى الارض ، وتأرض الرجل قام على الأرض ، ويقال : أرضتُ الكلام ، اذا هيأته وسوت ــه ، وتأرض لى اى تضرع وتعرض ، وجأ فلان يتأرض لى اى يتصدى ويتعرض انظر : لسان العرب ١/ ٢٧٩ ـ ٢٨٣ ، تاج العروس ٥ /٣٠

اقسام الاراض والاعتبارات الموجبة لاختلامها:

قبل الشروع في بحث ملكية الارض يستدعى المقام الوقوف على أنواع الارض الخاضعة للملكية والاعتبارات الموجبة لاختلامها وبالتالي اختلاف انواع الملكية التي تجرى عليها وللوصول الي هذه الغاية نستعرض فيما ياتي بعض نماذج تقسيم الاراضي وتحليل الطريقة التي أتيعت في تنويع الاراضي على النحو الاتها:

" أولا " تقسيم الاراضي عند ابى عبيد : قال ابوعبيد : " وجدنا الآثــار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والخلفا "بعده قد جا " تفي افتتـــا ح الارضين بثلاة احكام :

أسارض اسلم عليها الملها فهى ملك ايمانهم وهى ارض عشر لاشى عليهم

۲- وارض افتتحت صلحا على خرج معلوم ، فهم على ماصولحوا عليه لايلزمهم
 اكثر منه •

⁽۱) ابوعبید: هو القاسم بن سلّام الهروی الازدی الخزاعی بالولا الخراسانی
البغدادی ،من کبار العلما بالحدیث والاد بوالفقه ،ولد سنة ۱۵ ه
وتوفی سنة ۲۲ ه من تصانیفه: اد بالقاضی ،وفضائل القرآن ،وفریب
الحدیث ،وهو اول من صنف فی هذا الفن ،والاجناس من کلام العرب
،وفیرها و قال الجاحظ: "لم یکتب الناس اصح من کتبه ولا اکثر سر
فائدة " و انظر: الاعلام للزرکلی ۱۲۲۱ ،مرجع سبق ذکر سره ،
هدیة العارفیسن ۱ / ۱۲۸ ،مرجع سا بق و من مصنفاته کتاب الاموال وهو من روایة علی بن عبد العزیز البغوی عن
ابی عبید ، وقد طبع المُصنّف المذکور عِدّ ق طبعات و الهرود من من عبید ، وقد طبع المُصنّف المذکور عِدّ ق طبعات و الله عبید ، وقد طبع المُصنّف المذکور عِدّ ق طبعات و الهرود من من المناب الاموال و المنابع المُصنّف المذکور عِدّ ق طبعات و الهرود من منابع المُصنّف المذکور عِدّ ق طبعات و الهرود من منابع المُصنّف المذکور عِدّ ق طبعات و المنابع المُصنّف المذکور عِدّ ق طبعات و العرب المُصنّف المذکور عِدّ ق طبعات و المنابع المُصنات و المنابع المُسْتِ المُسْتَلَّدِ المُسْتَلَّدِ الله المِسْتَلَّدِ المُسْتَلِّدُ المُسْتَلُّدُ المُسْتَلِّدُ المُسْتَلِّدُ المُسْتَلُّدِ المُسْتَلِّدُ المُسْتَلِّدُ المُسْتَلِّدُ المُسْتَلِّدُ المُسْتَلُّدُ المُسْتَلِّدُ المُسْتَلُّدُ المُسْتَلِّدُ المُسْتَلُّدُ المُسْتَلِّدُ المُسْتَلِّدُ المُسْتَلِّدُ المُسْتَلِّدُ المُسْتَلْ المُسْتَلِّدُ المُسْتَلْ المُسْتَلْ الم

٣- وارض اخذت عنوة فهي التي اختلف فيها المسلمون ٠٠٠ - م قال _ فاما الا رض التي يقطعها الامأم أقطاعا عاويستخرجها المسلمون بالاحياء الويحتجرها بعضعهم دون بعض بالحمى فليست من الفتوح ولها احسكسا م سوى **د لـــ**ـــك

مما سبق يتضح أن التقسيم الذي أتبعه أبوعبيد رحمه الله مبنى على التميييز بين مجموعتين من الاراضي هما اراضي الفتوح اى الاراضي الداخلة في الحوزة الاسلامية بالفتوح الاسلامية اومافي معناها عحيثان المقصود بالفتح غالبا عند اطلاقه ، الفتح المسلح ، وفي اعتبار ارض من اسلم على ارضه ، والاراضي التي صالح أهلها المسلمون من اراضي الفتوح شيء من التجوز •

اما المجموعة الثانية من الاراضي فهي الاراضي التي تدخل في الملكية بغيـــر الفتوح أي في احوال السلم سواء كان دخولها في ملكية الافراد أو الجماعة • ويندرج تحت المجموعتين السابقتين ستة انواع من الاراضي هي:

ا الاراضى التي اسلم عليها اهلها ٠

٢ - الاراضى المفتتحة صلحا

٣- الاارشي المفتتحة عنـــوة •
 ١- الاراني التي يقطعها الامام •

عد الاراضي المحياة (الاراضي الموات) •

الدالاراضي المحمية

⁽١) ابوعبيد ،القاسم بن سلّام ، الاعوال ، تحقيق : محمد خليل الهراس، (القاهرة ـ بيروت: دارالفكر، ١٣٩٥هـ م١٩٧٥م) ص ٦٩٠٠

(۱) "كَامَلِ" تَقْسِيم الاراضي عند الطوردي:

قال الماوردي ـ رحمه الله ـ : " بلاد الاسلام

تنقسمهالي فلافة اقسام حرم وحيجاز وما عدا هما أحمه " م

ثم بعد أن بين الاحكام المتعلقة بالحرم والحجاز ، شرع في بيان احكام القسم الثالث فقال: " وأما ماعدا الحرم والحجاز من سائر بلاد الاسلام فقد ذكرنسا انقسامها الى اربعة اقسام: قسم اسلم عليه اهله فيكون اربر عشر ، وقسم احيساه المسلمون فيكون معشورا بما احيوه ، وقسم احرزه الفانمون عنوة فيكون معشسورا وقسم صالح عليه اهله فيكون فيئا يوضع عليه الخراج ، وهذا القسم ينقسم السي قسمين : احد هما ما سولحوا على زوال ملكهم عنه ، ، ، ، والثاني ما صولحسوا على بقاء ملكهم عليه ، ، ، ، والثاني ما صولحسوا على بقاء ملكهم عليه ، ، ، . ،

يتضح مما سبق أن الماوردي يقسم الاراضي الى ثلاث مجموعات رئسية هي :

(أً) الحرم • (ب) الحجاز • (ج) ما عداهما •

وتنقسم المجموعة الثالثة وهي طعدا الحرم والحجازالي اربعة اقسام هي:

⁽۱) الماوردى: هو على بن محمد بن حبيب الماوردى نسبة الى بيع ما الورد اقضى القضاة ،من العلما الباحثين اصحاب التصانيف الكثيرة ،ولـــد في البصرة سنة ١٤ ٣٠ ،وليّ القضا في بلد ان كثيرة ثم جعل اقضى القضاة في البام القائم بامر الله العبّاسي ،من مصنفاته: اد ب الدنيا والدين ، وللحاوى في فقه الشافحية ــنيف وعشرون جزا ــ ،ونميحة الملوث ، ولا لا قناع ،وتسهيل النظر (في سياسة الحكومات) ،توفي سنة ، ٥٥ هـ في بغد اد ،انظر: هدية العارفين ١٨٣٧/٨٤ ،الاعلام ١٧/٤ ،مراجعسبقة ، بغد اد ،الاحكام السلطانية والولايات الدينية ،الطبعة الثانية (مصر مطبعة مصطفى البابي الحلي ، ١٨٣٨هـ) عد ١٥٧٠ ،

⁽٣) المصدر نفسه صـ ١٧٢٠

- ١- الاراضي التي احرزها الغانمون عنوة
 - ۲- الاراضي التي اسلم اهلها عليها
 - ٣- الاراضي التي صولح اهلها عليها
 - ٤- الاراضي التي احياسا المسلمون ٠

ويلاحظ ان الماوردي لم يذكر اراضي الحمى والارفاق والاقطاع في هذا (١) التقسيم ، غير انه ذكرها في ابواب اخرى مفردة ببحوث مستقلة ٠٠

كما نلاحظ انه عند ما بحث احكام الاقطاع ، نوع الاراضي بحسب ثلاث اعتبارات هى : نوع المال المفروض عليها ، حيث قسم الاقطاع الى اقطاع ارض عشر

وعند تقسيمه للارض المُقطَّعة اقطاع تمليك ، نظر الى طبيعة الارض من جيث امكانية استغلالها اقتصاديا ، نقسمها الى ارض عامرة وارض موات كان عامر اثم قسم الاراضي الموات ناظرا الى نوع مالكها عيث قسما الى موات كان عامر افخرب ، وموات لم يزل منذ قديم الدهر ، وقسم النوع الاول منهما الى : ماكان اسلاميا جرى عليه ملك المسلمين ثم خرب ، وما كان جاهليا ثم خرب ، اسلاميا جرى عليه ملك المسلمين ثم خرب ، وما كان جاهليا ثم خرب ، وما الاراضي العامرة فنظر في تقسيمها الى ملكيتها من حيث تعين المالك وعد مه ، فقسمها الى عامر تعين مالكه ، وعامر لم يتعين الكه ، وقسم النوع الثانى وهو الذى لم يتعين مالكك الى ثلاثة اقسام هي : ارض الخراج ، وما مسات وهو الذى لم يتعين مالكك الفتح ،

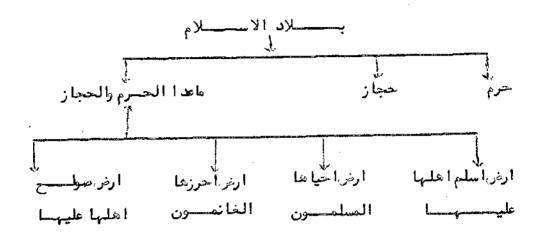
ثم قسم صوافي الفتح قسمين الظرا الى ،سبب د خوله في طكية بيت الطال ، هيا:

⁽١) الاحكام السلطانية للماوردي صـ ١٩٥ ـ ١٩٠ مرجع سابق •

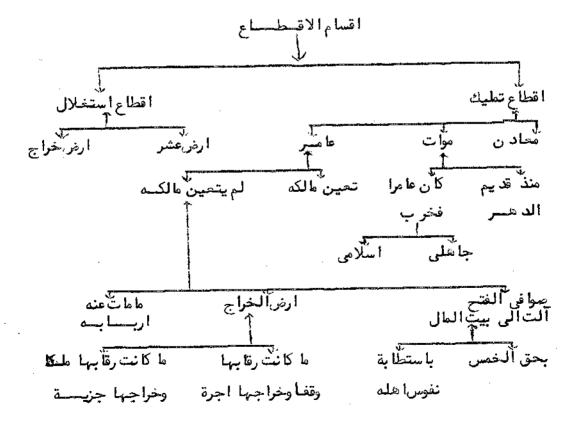
ما آل الى بيت المال بحق الخمس، وما آل اليه باستطابة نفوس الفانيين و على مذهب الشافعية (1) ، وقسم ارض الخراج الى قسمين آخذا فى الاعتبار نوع الملكية الجارية عليها ، بالاضافة الى نوع المال المفروض عليها ، هما : ما كان من ارض رقابها وقف وخراجها اجرة ـ على مايراه الشافعية ـ ، ويعنى بها الارض التى وقفت بعد استطابة تغوس الغانميسين ، والقسم الثانى ماكانت رقابها ملك وخراجها جزية ، ويعنى بها الارض التى صواح اعلها على ان تكون الارض للمسلمين ، ويبين الشكل الآتى منهج الما وردى فى تقسيماته للاراضيا .

⁽۱) صوافی الفتح: المقصود بها الاراضی التی یجعلها الامام لبیت المال من الاراضی المفتوحة عنوة ،وقد ورد ان عمر رضی الله عنه اصفی من ار ض السواد عشرة اصناف انظر: ابویوست ،یعقوب بن ابراهیسم (۱۸۱هد) السواد عشرة اصناف انظر: ابویوست ،یعقوب بن ابراهیسم (۱۸۱ه) الخراج (بیروت: دار المعرفة ،۱۳۹۹هـ ۱۳۹۹هـ ۱۹۷۹ه م) ص ۲۲، محمد شاکر (بیروت: دار المعرفة ،۱۳۹۹هـ ۱۳۹۹هـ ۱۹۷۹ه م) ص ۲۲، ابوعبید ،القاسم بن سلّام ،الاموال ،تحقیق: محمد خلیل هراس ،الطبعة الوعبید ،القاسم بن سلّام ،الاموال ،تحقیق: محمد خلیل هراس ،الطبعة الثانیة ، (بیروت: دار الفکر ،۱۳۹ههـ ۱۳۹۹ م) ص ۱۹۷۹ م) ص ۱۹۷۹ه می البلاذری ،ابوالحسن احمد بن یحی بن جابر بن داود البغداد ی البلاذری ،ابوالحسن احمد بن یحی بن جابر بن داود البغداد ی (۲۷۹هـ) ،فتوح البلدان (بیروت: دار الکتب العلمیة ،۱۳۹۸ هـ ۱۳۹۸ م) ص ۲۷۲ ، ابن رجب ، ابوالفرج عبد الرحمن (۱۹۷۹هـ) ،الاستخراج لاحکام الخراج ، (بیروت: دار المعرفة ،۱۳۹۹ هـ ۱۳۹۹ م) ص ۱۰۲۰ م

(المجموا عات الرئيسية للإاضى)



(اقسام اراسي الاقطاع عند الطوردي)



مط سبق يتضح أن الطوردى قد أتبع تقسيمات مختلفة للاراضي بالنظر السبى عدة اعتبارات هي :

- ۱ ــ باعتبار اصل حيازة الارض، عنت قسم ماعدا الحرم والحجاز ناظرا السي طريق د خول تلك الاراضي في الحوزة الاسلامية •
- ۲ باعتبار نوع المال المفروض على الارض ، ويظهر هذا من خلال تقسيم .
 لاقطاع الاستخلال ، وتقسيم العامر الذي لم يتعين مالكه .
- ۳ باعتبار طبیعة الارض وقابلیتها للنشاط الاقتصادی ، وعظهر ذلك مسدن
 تقسیمه لاقطاع التطیك الی عامر ، ومسوات •
- ٤- باعتبار نوع الملكية الجارية على رقبة الارض بالاضافة الى نوع المال المفروض عليها عليها ، ويظهر ذلك من تقسيم ارض الخراج الى ماكانت رقابها وقفا وخراجها الجرية ،
 اجرة ، وما كانت رقابها ملكا وخراجها جرية ،
 - ٥ باعتبار تَعَيَّنِ المالك وعد م تَعَيَّنه ، ويظهر ذلك من تقسيمه العامر المقطع الى عامر تَعَيَّنَ مالكه ، وعامر لم يَتَعَيَّنُ مالكه .

وتحدر الاشارة الى ان القاضى ابويعلى الفراء قد نحا نحو الماوردى في (٢) تقسيمه للراضي عنى كتابه الاحكام السلطانية ٠

"ثالثا" تقسيم الاراضي عند ابن رجب:

⁽۱) ابويعلى: هو محط بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء ، ابويعلى ، البغدادى الحنبلى ، ولد سنة ۳۸۰ هـ من مصنفاته: الكفاية ، والعدة فى اصول الفقه ، والمجرد فى الفقه على مذهب الامام احمد بن حنبل ، واحكام القرآن ، وعيون المسائل ، توفى سنة ۸۵ هـ بنيسا بور ۱۰ نظر: الاعبلام للزركلي ۱/۹۹، هدية العارفين ۲/۲۱ ، مراجع سابقة ،

⁽٢) انظر الاحكام السلطانية لابي يعلى صـ ١٨٧ ـ ٢٣٦ ، مرجع سابق ٠

اط أبن رجب فقد قسم الاراضي ابتداء الى قسمين باعتبار من تتبعه في الحوزة (٢) (٢) فقل أن تكون للمسلمين اوللكفار ".

ثم قسم ارض المسلمين باعتبار تَعَيَّنِ مالكها اوعد م تَعَيَّنهِ الى قسمين ،على نحو ماذكره الما وردى ، الا ان الما وردى ذكر في قسم ما تَعَيَّنَ مالكه اراضي المشركيات قبل فتحها ،اما ابن رجب فنظر الى تعين المالك وعد مه بالنظر الى الاراضيي الاسلامية لذلك قسم ارض المسلمين الى : ما تعين مالكه من المسلمين ، وماليات يتعين مالكه من المسلمين بل هي لهم جميعا .

ثم قسم ما تعين مالكه من المسلمين الى ثلاثة اقسام باعتبار سبب حيازتها هى :
١- ما احياه المسلمون •

١- ارش اسلم اهلها عليها ولم يُشَرّبُ عليها الخراج •
 ١- ارض طكها بعض المسلمين ابتداء ، كارض قُوتِل عليها الكفار ، وقسمها الامام بين الغانيمن بعد فتحها •

ثم قسم الاراضي التى ليسلها مالك معين من المسلمين الى قسمين بالنظر الى ابتداء تعلق حق مسلم معين بها اوعد مده، هما :

۱- ارض الفيء وهي التي لايتعلق بها حق مسلم معين ابتداء ٠

⁽۱) ابررجب: هو عبد الرحمن بن احمد بن رجب بن عبد الرحمن بن الحسين السّلامي البغدادي ثم الدمشقي ، ولد ببغداد سنة ۲۰۱ هونشاً ، وتوفيي بد مشق سنة ۹۷ هـ ، من مصنفاته: الاستخناء بالقرآن ، وجامح العلوم والحكم في شرح اربعين حديثا ، وتقرير القواعد وتحرير الفوائد في الفروع ، شرح الجامع الصحيح للسر مذي ، والذيل على طبقات الحنابلة لابي يعلى ، والقواعد الكبرى في الفروع ، انظر : الاعلام للزركلي ۲۹۰/۳ ، هدية العارفين ۵/۷۲ ،

⁽٢) أنظر: الاستخراج لاحكام الحراج لابن رجب صد ١١ سده ، مرجع سابق ٠

وقد ادخل ابن رجب تحت النوع الاول الذي لم يتعلق به حق مسلم معيدن ابتداء نوعين من الاراضي هما:

١- الاراضي التي هرب اهلها واستولى عليها المسلمون •

لأن أرض من مات من الكفار ولا وارث لنه •

وعند ما تناول ابن رجب بيان أحكام ارض العنوة قسمها الى خمسة اقسام هى : ١- المساكــن •

٢ - الارض ذا تالشجر (يقصف بها المرروعة فعلا) •

٣- الاراضي البيضاء ، القابلة للزراعة والتي بها ما السقى •

٤- ألاراضي التي لاما بها ، صمكن زراعتها في الجملة ،

٤ - الاراضي الموات •

واذا نظرنا في الاعتبار الذي بني ابن رجب عليه تقسيمه لارض العنوة علسسي النحو المشار اليه بعاليه ، نجده قد نظر الى طبيعة الارض من حيث قابليتها البزاعة هي البزاعة هي للنشاط الاقتصادي (الزاعسة)، حيث كانت النشاط الاقتصادي الفالسب على استخلال الاراضي ذلك الوقت

هذا ويمكن حصر الاعتبارات التي اخذ بها ابن رجب في تقسيمه للاراضيي

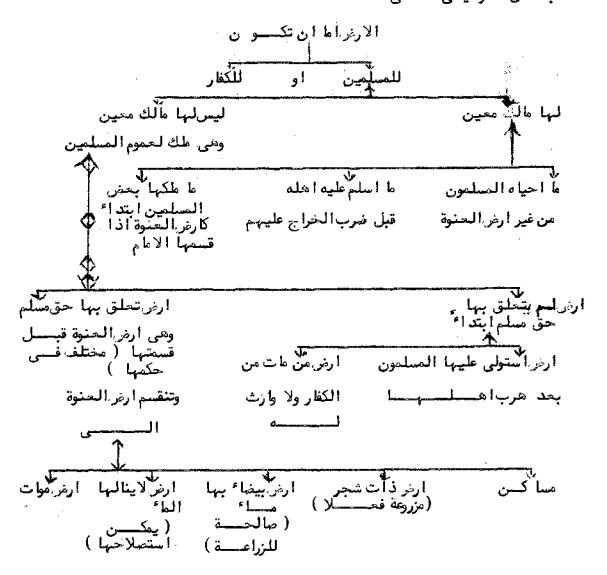
١ - اعتبار تبعية الارض من الناحية السياسية ، للمسلمين أو للكفار

٢- اعتبار تَعَيَّن المالك أوعد م تَعَيَّنه •

٣- اعتبار سبب دخول الارض في ملكية الملك ، هل هو الاحيا او الفتح عنوة او اسلام اهلها عليها ، او استيلا المسلمين عليها بعد هرب اهلها عنها ، حق
 ١- اعتبار تعلق افراد معينيين من المسلمين بالارض او عدم تعلق حق احد مسلما .

٥ ــ اعتبار حال الارغر، وطبيعتها من حيث امكا نية استخلالها بالسكن او الزراعة •

ويمكن توضيح اقسام الاراضي عند ابن رجب في كتابه الاستخراج لاحكام الخراج بالشكل التوضيحي الاتسى:



(1)

بعد استعراض النماذج السابقة لتقسيم الاراضي عند بعض الفقها 'انتناول فيما يأتى عرض بعض الامثلة لتقسيم الاراضي في التنظيمات الحديثة الحسيث سنستحرض تقسيم الاراضي في كل من القانون العثماني للأاضى الوارد من من لوائح ونظم صادرة بشا ن الاراضي الزراعية في المسلكة العربيسية السعودية الوفي القانون المدنى المصرى السعودية وفي القانون المدنى المصرى

تقسيم الاراضي في القانون العثماني:

نعنى به قانون الاراضى العثمانسي

الصادر في ١٢٧٤/٩/٧ هـ ، في عهد السلطان سليمان القانوني ،المأخوذ من المذهب الحنفي باعتباره المذهب الذي سارت عليه الدولة العثمانيــــة قبل اخذها بالقوانين الوضعية في عهد السلطان المذكور •

⁽۱) لقد تعمد نا اختیار النماذج السابقة لمن ذکروا من الفقها بالخصوص لا انتهم ممن عنی بتناول احکام الاراضی بانواعها بشکل مفصل فی ابوا ب مستقلة ،وهذا لایحنی عدم تناول غیرهم من الفقها و احکام الاراضی نوانما تناولوها بشکل متفرق فی ابواب مصنفا تهم ،ولیس فی ابواب مستقلصة مما یشکل صعوبة فی محاولة استقصا و منهجهم فی تقسیمها ،وقد یظهر احیانا تغیقهم بین بعض انواع الاراضی کتغیقهم بین الاراضی العشریة ولاراضی الخراجیة و انظر: الحصکفی ،محمد علا الدین ،الدر المختار شرح تنویر الابصار (مطبوع ضع حاشیة ردّ المحتار) ،الطبعة الثانیة ، شرح تنویر الابصار (مطبوع ضع حاشیة ردّ المحتار) ،الطبعة الثانیة ، الاحکام الفقهیة لابن جزی ص۷۷۱ ،مرجع سابق ،تحفة المحتاج وحواشیها الاحکام الفقهیة لابن جزی ص۷۷۱ ،مرجع سابق ،تحفة المحتاج وحواشیها ابو محمد عبد الله بن احمد بن محمد بن قدامة (۱۲۱۲ هـ) ،المقنصع فی فقه الامام احمد بن حنبل (المطبعة السلفیة ،۱۳۸۲ هـ) ،المقنصع فی فقه الامام احمد بن حنبل (المطبعة السلفیة ،۱۳۸۲ هـ) ،۱۱۸۵۰ فی فقه الامام احمد بن حنبل (المطبعة السلفیة ،۱۳۸۲ هـ) ،۱۱۸۵۰ فی فقه الامام احمد بن حنبل (المطبعة السلفیة ،۱۳۸۲ هـ) ،۱۱۸۵۰ فی فقه الامام احمد بن حنبل (المطبعة السلفیة ،۱۳۸۲ هـ) ،۱۱۸۵۰ فی فقه الامام احمد بن حنبل (المطبعة السلفیة ،۱۳۸۲ هـ) ،۱۱۸۵۰ فی فقه الامام احمد بن حنبل (المطبعة السلفیة ،۱۳۸۲ هـ) ،۱۱۸۵۰ فی فقه الامام احمد بن حنبل (المطبعة السلفیة ،۱۳۸۲ هـ) ،۱۰۰۰ فی فقه الامام احمد بن حنبل (المطبعة السلفیة ،۱۳۸۲ هـ) ،۱۰۰۰ فی فقه الامام احمد بن حنبل (الموابعة السلفیة ،۱۳۸۲ هـ) ،۱۰۰۰ فی فقه الامام احمد بن حنبل (الموابعة السلفیة ،۱۳۸۲ هـ) ،۱۰۰۰ فی الامام احمد بن حنبل (المحابد بن حنبل (المحابد بن حنبل (المحابد بن حنبل (المحابد بن حداد بن حد

ريُقسِّمُ القانون العثماني الاراضي الى خصمة اقسام على النحو الاتي:

ا ـ الاراضي المسلوكة : ويقصد بها ماد خل في الطكية الفردية من الاراضي

بسبب من اسباب الملك •

٢ - الاراضي الموقوسة :

وهى الاراضي التي وقفها اصحابها ، فمنعت

من التملك والتمليك ، والرهن ، ورُصِد ربعها لجهة مخصوصة •

٣- الاراضي الاميرية:
 ويقصد بها اراضي بيت المال التي آلت اليه بحسق
 الخمس ، او بعد انقراض اهلها.

الاراضي المتروكة: ويقصد بها الاراضي التي تترك حول القدري والمدن العامرة المصلحة الملها الكملقي القطامة الوالمرعي المحاطب المحاطب المحاطب المحاطب المحاطب وهي العراضي المحاطب وهي الاراضي التي ليست ملكا لاحد الولامت وكم الاراضي التي ليست ملكا لاحد الولامت وكم الاراضي التي ليست ملكا لاحد المحاطب الم

ويلاحظ ان الطابع العام على التقسيم السابق ، اعتبار نوع الطكية ، وينطبق ذلك ايضا على النوع الخامس ، حيث تميز بخلوه عن الطك ، اما النوع السرابع أون المتروكة) ، فيتعلق بها حق اختصاص العام بالانتفاع بها •

⁽۱) انظر: المدخل المقهى العام للزرقا ١٥/٣ ، مجلة الاحكام العدلية متنسيق ألمحابي خيب هي الطبعة الخاصة (مطبعة شعاركو ، السبق الخاصة (مطبعة شعاركو ، ١٣٨٨ هـ ١٩٦٨ م) ص ١٤٢ ، المادتان (١٢٧١، ١٢٧٠) حيث عرفت المادة الاولى ، الاراضى الموات باشتراط بعدها عن العام وخلوها عن الملك والاختصاص ، وعرفت المادة الثانية ، الاراضى المتروكة بانها الاراضى التى تترك للاهالى معى ومحتصدا ومحتطبا لقربها مسمى العمران ،

اقسام الاراضي في المملكة العربية السعودية:

يمكننا الوقوف على انواع الارائيي

في التنظيمات السعودية من خلال النظم واللوائح السادرة بشأن الاراضعي (١) الراضع المسار اليها الرراعية في المطكة ، وتتلخص السعاع الاراضي من خلال النظم المشار اليها السي ستة انوع سبى :

ا سی عدد احق احداق

ا ــ الاراضي المطوكـة : ويقصد بها ماد خل في الطكية الفردية من اراضي •

٢- مساييل الاملاك ومحارم الآبار الزراعية والاملاك: ويقصد بها الاراضيين

التعلقة بها حقوق ملاك الاراضي المطوكة ملكية فردية

"-اراضي المرافق الجناعية: ويقسد بها ماترك حول المدن والقرى مسن اراضي لانتفاع سكانها العام ، ويقابل هذا القسم ، القسم الرابع من اقسا م الاراضى في القانون العثماني •

٤- الاراسي المُقَطَّقة من ولى الامر : وقصد بها الاراضي التي يُقطِيعُهـا وقصد بها الاراضي التي يُقطِعُهـا ولى الامر تطيكا لبعض افراد الرعية ، وينفرد التنظيم السعود ي بهذا النوع عن بقية التنظيمات العربية ، وهو من اقسام الاراضي المعتبرة عند الفقهائمان بقية التنظيمات العربية ، وهو من اقسام الاراضي المعتبرة عند الفقهائمان بقية التنظيمات العربية ، وهو من اقسام الاراضي المعتبرة عند الفقهائمان بقية التنظيمات العربية ، وهو من اقسام الاراضي المعتبرة عند الفقهائمان بقية التنظيمات العربية ، وهو من اقسام الاراضي المعتبرة عند الفقهائمان بقية التنظيمات العربية ، وهو من اقسام الاراضي المعتبرة عند الفقهائمان بقية التنظيمات العربية ، وهو من اقسام الاراضي المعتبرة عند الفقهائمان بقية التنظيمات العربية ، وهو من اقسام الاراضي المعتبرة عند الفقهائم المعتبرة عند الفقهائم بقية المعتبرة عند الفقهائم بقية المعتبرة عند المعتبرة عند الفقهائم بقية المعتبرة عند الفقهائم بقية المعتبرة عند الفقهائم بقية المعتبرة عند المعتبرة المعتبرة عند المعتبرة عند المعتبرة المعتبرة عند المعتبرة عند المعتبرة المع

كما اتضح من النماذج السابقة •

ه اراضي الهجر: ويقصد بها الاراضي التي خصصتها الدولة التوطيسين (٢) البدوالرحل من قبائل الجزيرة •

⁽۱) انظر: النظم واللوائح الصادرة بشأن الاراضي الزراعية في المطكة ص ٢ مرجع سابق •

⁽٢) انتقر: النصدر نفسه ، التعليمات والأوامر النفاسة بالهجر ، صـ ٤١ •

آ-الاراضي البور : ويُقَصِّدُ بها الاراضي المنفكة عن حقوق الملكية والاختصاص أو هي الاراضي الموات حسب الاصطلاح الفقهي ، ويقابل هذا القسم ، القسم الخامس من القانون العثطني للاراضي (الاراضي الموات) .

اقسام الاراضي في القانون المدنى المصرى : تنقسم الاراضي في ظل القانون

المذكور الى خمسة اقسام شي على النحو الاتسى:

ا ـ الاراضي المطوكة ملكية فردية : سواء كان المالك فردا ، او جماعـة ، او

شخصية اعتباريــة

٢ - الاراضي المملوكة ملكية جماعية : ويقصد بها الاراضي المملوكة لجماعه - ويقصد بها الاراضي المملوكة لجماعه - من الناس د ون ان تكون لهم شخصية اعتباريه .

٣ــ الإراضي المطوكة ملكية خاصة للدولة:
 ويقصد بها الاراضي غير المخصصة
 (١)
 للمنفحة العامة ، كالاراضي غير المزروعة ، وارض من مات بلاوارث .

٤ ــ الارادي المطوكة طكية عامة للدولة : ويقصد بها الاراضي المخصصة للنفع

العام كالطرقات والحدائق العامة ونحو ذلك

٥ ــ الاراضي الموقوفة :
 وهى الاراضي التى توقف عينها عن المك والتملك ،

ويحبس ريعها على جهة معينة ، وقد نصقانون عام ١٩٥٢ م رقم (١٨٠)

⁽۱) انظر: الوسيط للسنهوري ۸/ ۹۱،۷۹۷، ۱۰۹ ـ ۱۲۸، ۱۱۰ - ۱۰۹ - ۱۰۹

على حلّ الوقف الاهلى في الاراضي الزراعية ، ويحدد القانون رقم (١٥٢) الصادر عام ١٩٥٧ م طرق استبدال الاراضي الموقوفة وقفا خيريا ،لتوزيعها (١٥) وفقاً لقانون الاصلاح الزراعي ،

التقسيم المختار للدراسة:

من استحراض الامثلة السابقة لتقسيم الاراضيي

يتضح أن هناك أكثر من اعتبار يمكن تقسيم الاراضي بالمنظر اليه •

ودراستنا لطكية الارض كعنصصر طبيعى ،تقتضى النظر الى الارض قبل دخولها في الطكية ، ومن ثم شكل الطكية التي ستقوم عليها والاسباب التي توثر في تحديد شكل هذه الطكية .

واذا نظرنا الى اسباب دخول الارض في الملكية ابتدا ً في ظل النظام الاسلامي وجدناها تتخذ احد الاشكال الاتيــة :

واذا نظرنا الى الاسباب السابقة ، وجدناها تتم فى حالتين متميزتين عن بعضهما اذ ان ملكية الارض بسبب الفتوح الاسلامية ، غالبا ما يتم فى ظروف الحرب ، سوا علنت الارض مما فتح عنوة او جلى عنها اهلها وتركوها للعطمين ، او اسلم اهلها عليها ، او سالحوا المسلمين عليها ، واعتبار القسمين الاخيريين من اراضى الفتوح

[&]quot; اولا " ابتداء الملكية بسبب الفتوح الاسلامية وما في حكمها •

[&]quot; ثالثا " ابتداء الملكية بسبب اقطاع الموات او العامر قبل الفتح

۱۱) المصدرنفسه ۱۷۳/۸

٢١) قد يكون الاقطاع سببا لنقل الملك ،كا قطاع ولى الامر شيئامن اراضي بيت المال ، ويكون الاقطاع ايضا سببا منشاء للملك ،كاقطاع ولى الامر شيئا من المن الاعداء قبل فتحما ، وستأتى تفاصيل ذلك في مبحث الاقطاع .

فيه شيء من التجوز لذلك قلنا: (الفتوح وما في حكمها) ، وسبب الحاق هذين القسمين باراضي الفتوح ، ان احتمال الفتح المسلح للاراضي المذكورة له تأثير في قرارا عل تلك الاراضي أذ انهم عند عقد الصلح معهم أو هربههم عن أرضهم وتركها للمسلمين ، لابد وأن يكون لاحتمال الفتح المسلح أثر فيهم كاحد الاحتمالات المفروضة .

ونلاحظ أيضا أن ابتدا الملكية بسبب الاحياء ، واغلب صور الاقطاع تتم في ظروف السلم ، والحياة العادية •

لذلك نستطيع التمييز بين اسباب تملك الارض ابتدا "بين حالتين هما حالة الحرب والفتوح ، وحالة السلم ، واذا نظرنا في نماذج تقسيم الاراضي السابقة ، وجد نا قول ابي عبيد ــرحمه اللهـ: " فاما الاراضي التي يقطعها الامام اقطاعا ، او يستخرجها المسلمون بالاحيا " ، او يحتجرها بعضهم دون بعض بالحمى فليست من الفتوح ولها احكام سوى ذلك " ،

لذلك يعتبر منهج ابى عبيد هو اكثر مناهج تقسيم الارض تناسبا معد راستنا وسنأخذ به مع شيء من التعديل على النحو الاتى :

تنقسم الاراضي الى مجموعتين بالنظر الى اسباب د خولها في الملكية ابتداء: " اولا " الاراضي الداخلة في الملكية ابتداء بسبب الفتوح ، وتشمل الاراضي

الاتيــة:

١ ـ الاراضي المفتوحة عنوة •

انتي ٢ــالاراضي/صالح اهلها المسلمين •

٣ــالاراضي التي جلي عنها احلها حتى خلصت للمسلمين •

⁽١) الاموال لاتي عبيد ص ٦٩ ، مصدر سابق

ع ـ الاراضي التي اسلم اهليها عليها •

" ثانية " الاراضي الداخلة في الطكية ابتدا " في ظروف السلم والاحوال العادية وتضم الانواع الاتية من الاراضي :

١-- الاراضي الموات الداخلة في الملكية ابتدا عسب الاحيا •
 ١-- الاراضي الداخلة في الملكية ابتدا عسبب الاقطاع •

٣- الاراضي المحمية •

وتجدر الاشارة الى ان معظم الاراضي السابقة تعتبر مواتا ،باستثناء ما يقطعه ولى الامر من ارض العدوقبل فتحها ، وما يقطعه من اراضي بيتالمال العامرة ويعتبر اقطاع ولى الامر شيئا من اراضي بيت المال مسن اسباب نقل الملكية ولا يعد سببا من اسباب ابتدائها ،الا اننا سنتناول هذه الانواع من الاقطاع الى جانب اقطاع الموات في مبحث واحد لائن ذلك ادعى لبيان المصلحسة الاعتصادية من الاقطاع الى جانب المصالح الاجتماعية والسياسية والحربيسة ولائن الفصل بين انواع الاقطاع قد يخفى بعض محاسنة كاسلوب اسلامسى متعيز في استخلال وتنمية الموارد الطبيعية .

كما نشير ايضا الى ان دراستنا لاحكام الحمى فى اطار هذه المجموعة ليسس المقصود منها بيان شكل ملكيته المميزة بقر ماهى ابراز له كنموذج اسلامسى فى استخدام الملكية كعنصر فحّال فى استخلال الموارد الطبيعية وتنميتها الى جانب تحقيق المصالح الاجتما هية ، والحربية •

(السفسل الأول) ملكية سطح الارض بسبب الفتوح الاسلامية

ويشتمل على المباحث والفروع الاتيـة:

" المبحث الاول " طكية الارانبي المفتحة عنوة ويشتمل على الفروع الاتية:

- ١- مذاهب الفقها عنوة ملكية الاراضي المفتتحة عنوة •
- ٢ ادلة الفقها على مذاهبهم في ملكية الاراضي المفتتحة
 عنوة •
- ٣- المصالح الاقتصادية ومذاهب الفقها عنى حكم ارض العنوة
 - " المبحث الثاني " ملكية الاراضي التي صالح اهلها المسلمين •
 - " المبحث الثالث " ملكية الاراضي التي جلى عنها اهلها حتى خلصست المسلمين
 - " المبحث الرابع " ملكية الاراضي التي اسلم اهلها عليها...

ملكية الاراني المفتتحة عنوة

(1)

المقصود بلرض المعنوة كل ارض افتتحها المسلمون بعد قتال اهلها عليها كأرض المسواد ومصر •

ا (۱) العنوة بفتح العين وتسكين النون وفتح الوا و لغة : القهر يقال : اخذته عنوة اى قسرا وقهرا من باباتيته عدوا ، قال ابن يسيده : ولا يَطرّدُ عند سيبويه .

قال ابن الاعرابي : عنا يعنواذا أخذ الشيء قهرا ، وعنا يعنو عنوة فيهما : اذا اخذ الشي * صلحا باكرام ورفق •

وقال الازهرى: قولهم (اخذت الشيء عنوة) يكون غلبة ويكون عن تسليم وطاعة ممن يوعد منه الشيء وانشد الفراء لكثير:

فما اخذ وها عنوة عن مودة xxx ولكن ضرب المشرفي استقالها

(انظر: لسان العرب ١٩/ ٣٣٥/ وما يعدها ، مرجع سابق)٠

وذكر ابو حاتم السجستانى فى اضداده ،ان لفظ (عنوة) من الاضداد التى تطلق ويراد بها معنيان متضادان ،وانه يطلق على اخذ الشى قوة وقسرا ،كما يطلق على اخذه عن رضا صاحبه وطاعته ،وعزا اطلاقه على اخذ الشى طاعة الى اهل الحجاز ،وانشد لهم قول كثير:

تجنبت ليلى عنوة ان تزورها ×× وانت اهرو في اهل ود ك تارك اما لفظ (عنوة) في اصطلاح الفقها واذا اقترن بفتح الارض افانه يراد منه القهر والقسر المقال هذه الارض فتحت عنوة اى قوة وقسرا بعد قتال اهلها ويقال: ارض فتحت صلحا اى اذا لم يقاتل اهلها الولكن صولحوا على خرج يوقد ونه عنها وانظر: السجستاني البوحاتم سهل بن محمد بن عثمان يود ونه عنها وانظر: السجستاني الاضداد للاسمعي وابن السكيت) البيروت: المطبعة الكاثوليكية للإا اليسوعيين ۱۲۱۲ م) عدا ١٢٦ فقرة " ١٨٥ " المطبعة الكاثوليكية للإا اليسوعيين ۱۲۱۲ م) عدا شية رد المحتار ١٣٨/٤ عرجع سابق والمناهدة والمحتار ١٣٨/٤ عرجع سابق والمناهدة والمحتار ١٣٨/٤ عرجع سابق والمحتار المحتار ١٣٨/٤ عربية والمحتار المحتار ١٣٨/٤ عربية والمحتار المحتار ١٣٨/٤ عربية والمحتار ١٣٨ عربية والمحتار المحتار المحتار المحتار المحتار المحتار عربية والمحتار المحتار الم

مذاهب الفقها عنى حكم الاراضي المفتتحة عنوة :

اختلف الفقسهاء في حكم

الاراضي المفتتحة عنوة على النحو الاتـــى:

(۱) " أولا " ذ هب الحنفية الى ان الامام مخير في ارض العنوة بين امرين هما:

١٠ ان يقسمها بين الغانعين ، كما تقسم الاموال المنقولة .

۱- ان يُقِر اهلها عليها ، ويضح الخراج عليها ، وعليهم الجزية ٠ واذا اقر الاهام الارض بيد اصحابها فانها تكون مطوكة لهم يتبايعونها ويتوارثونها ٠ واختيار الاهام عند هم مبنى على المصلحة فقد ذكروا ان التقسيم بين الغانمين اولى عند حاجتهم لذلك ، واقرار اهلها عليها اولى عند عدم الحاجة ، ليكسون (١)

⁽۱) انظر: الهداية ۱٤١/۲ ، فتح القدير ۳۰٤/۶ ،رد المحتار ۱۳۸/۶ ، النيلحى ،جمال الدين بن محمد عبد الله بنيوسف (۷۱۲هـ) ،تبييين الحقائق شرح كنز الدقائق ،الطبعة الاولى (مصر: المطبعة الكبييين الاحكام الاميرية ،۱۳۱۰هـ) ،۳۲۸/۳، وهو قول عند الملكية ،انظر: قوانين الاحكام الفقهية لابن جزى ص ۱۱۷ ،مرجع سابق ،

⁽٢) ذكر ابن عابدين ان هناك خيار ثالث للهام: وهو ان يخرج اهلها منها وينقل اليها قوما غيرهم الوخرب عليهم الجزية اذا لم يكونوا مسلمين انظر: حاشية رد المحتار ١٣٨/٤ ، مرجع سابق الم

⁽٣) انظر: الهداية ١٩٢/ ، تبيين الحقائق ٢٧٢/٣ ، حاشية رد المحتسار ١٧٧/٤ ، الخراج لابي يوسف ص ١٩ ، مراجع سابقة ، السرخسي ، شهـس الدين ، المبسوط ، الطبعة الثانية (بيروت: دار المعرفة) ، ١٤/١٠٠ . الظر: الهداية ١٤/١٠٠ ، تبيين الحقائق ٢٤٨/٣ ، الخراج لابي يوسف ص ١٩ ، مراجع سابقـة .

"ثانيا" ذهب المالكية الى ان الاراضي المفتوحة عنوة عتصير وقفا بمجسرد الاستيلا عليها عولايخير فيها ألاعام عويكون خراجها ان أقرّت بيد الهلها اواحد من المسلمين على بيت المال يصرفه ألامام في مصارفه باجتهاده .

(۱) انظر: خليل المخليل بن اسحاق بن موسى بن شعيب المعروف بالجند ى
(۱۷۷ه) المختصر خليل (بيروت: دار الفكر ۱۳۹۲ هـ ۱۹۷۲م)

ص ١٠١، الخرشي على خليل ۱۲۸/۳ احاشية الد سوقى على الشرح الكبير
۱۱۸/۳ مرجع سابق الباجى ابو الوليد القاضى سليمان بن خلف
(عصر: ۱۱۸۴ مرجع سابق المنتقى شرح موطأ ملك الطبعة الاولى (مصر: مطبعة السعادة ۱۳۳۱ه) المنتقى شرح موطأ ملك الطبعة الاولى (مصر: مطبعة السعادة ۱۳۳۱ه) ۱۳۲۲، ابن رشد ابو الوليد محمد بن احمد (۲۰ هـ) المقد مات لبيان ما اقتضته المد ونة من الاحكام من احمد (۲۰ هـ) المقد مات لبيان ما اقتضته المد ونة من الاحكام)

(مطبوع مع المد ونة) ، (بيروت: دار الفكر ۱۸ ۱۳۹هـ ۱۹۷۸م)

ولاكليل لمختصر خليل (مطبوع على هامش مواهب الجليل) ، (بيروت: ولاكليل لمختصر خليل (مطبوع على هامش مواهب الجليل) ، (بيروت: عطبعة دار الكتاب اللبناني) ۱۳۱۳ ، وذكر ابن رشد في بداية المجتهد مطبعة دار الكتاب اللبناني) ۱۳۱۳ ، وذكر ابن رشد في بداية المجتهد في وقت من الاوقات ،

وذكر أبن جزى فى قوانين الاحكام الفقهية ص ١٦٧ مرجع سابق ،: ان للامام الخيار بين القسمة او ابقائها بيد اهلها ووضع الخراج عليها والجزية عليهم ، كما ذكر قولا آخر مفاده ان الارض تقسم بين الخانين ، وما ذكره ابن رشد وابن جزى يعتبر مخالفا للمشهور عند المالكية ، انظر ايضا : القرطبي ، ابو عمر يون بن عبد الله بن عبد البر النمري ، الكافى فى فقه اهل المدين عبد المالكي ، تحقيق : محمد محمد احيد ولد ماديك المورتاني ، الطبعة الاولى ، (الرياض: مكتبة الرياض الحديثة ، ١٣٩٨ هـ ١٣٩٨ م) ، ١ / ١٨٤١ هـ المراد بوقفها عن معنى وقف الارض المفتتحة عنوة ، فذ هب معظم الفقها الى ان المراد بوقفها حبسها عن التملك والتمليك فلا يجوز بيعها

"ثالثا" ذهب الشافعية الى ان الارض المفتتحة عنوة تقسم بين الغانعين كما منفسم الغنائم المنقولة ، فيأخذ كل من الغانمين منها حسب سهمه بعد اخراج الخمس منها وتوجيهه الى مصارفه ، وليس للامام خيار فيه وليس للامام خيار فيه وليس لله ان يقفها الا بعد استطابة نفوس الغانمين عنها بعوض او بغيره فان طابت انفسهم بذلك ، والا فهم اولى بحقهم لا يُخَرِّجُ من ايد يهم الا برضاهم و الا برضاهم و الله و الله

 ولا شراواها ، وتكون المعاوضة عليها بالانتفاع ، وجواز التصرف ، لالثبوت الطك ، انظر: الاحكام السلطانية للماوردي ص ١٧٤ ، كشاف القناع ٣/ ١٥٨، ٩٤ ، شرح منتهى الارادات ١٤٤/٢ ، المغنى لابن قد امسة ١٢٥/٣ ، مراجع سابقة ، مفتى الطالكية ، محمد على بن حسين ، تهذيب الفروق والقواعد السنية في الاسرار الفقهية (مطبوع على ها مش الفروق للقرافي) الطبعة الأولى ، (مصر مطبعة دار احياء الكتب ، ١٣٤٤ هـ) ، ١١/٤٠ وذ هب من قال بان المراد بالوقف حبس العين عن التطك والتطيك ، السي صحة بيعها ، اذا حكم حاكم بصحته ، مراعاة للخلاف ، انظر: الفروق للقرافي ٤/٤ ، كشاف القناع ٩/٣ ه ١ ، المغنى لابن قدامة ٢٧/٣ ، مراجع سابقة ٠ وذهب بعض الفقها الى أن المراد بوقف الارض المفتتحة عنوة عانما هو تركها غير مقسومة ،وليسحبس العين التملك والتطيك ،وعلى ذلك يسح بيعهـــا وشراو علم انظر : ابن قيم الجوزية ،زاد المعاد في هدى خير العباد (مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٩٠٠ هـ) ٧٧/٢ البعلى ،علاء الدين ابو الحسن على بن محمد بن عباس (١٩٠٣هـ) الاختيارات الفقهية من فتا وي ابن تيمية ، تحقيق : محمد حامد الفقى (مصر: مكتبة السنة المحمدية) ، صد ١٢١، حاشية الدسوقي ١٦٨/٢ ، الاحكام السلطانية للماوردي صـ ١٧٤ ، مراجع سابقة • (١) الام للشافعي ١٩٨/٤، تحقة المحتاج ١٨١٨، نهاية المحتاج ١٧٧٨ ، وخالف في هذا أبو سعيد الاصطخري في جماعة من اصحاب الشافعي ،وذهبوا الى عدم قسمة الارض ، وقالوا تصير وقفا بمجرد الاستيلاء عليها ، انظر: الاحكام السلطانية للما وردى صد ١٧٤ ، مرجع سابق

(۱)

رابعا " ذهب الحنابلة في اصح الروايلت الى ان الاعام يخير في الاراضي

المفتتحة عنسوة تحضير مصلحة لاتشهى له بين قسمتهابهن الخانمين
او وقفها على المسلمين بلفظ يحصل به الوقسف •

ونشير الى ان للحنابلة فى حكم الاراضي المفتتحة عنوة ثلاث روايات غيير الرواية المذكورة بعاليه وهى كما ياتى:

ا - انه يتعين قسمتها بين الغانيين ، بعد اخراج الخمس منها ، وقسد المعتره فيه الرواية الخلال ، ورواها من رواية عبد الله عن احمد ، انظر الاستخراج لاحكام الخراج صـ ١٥ ، المقنع ١١١١ ، المحرر ١٧٩/٢ ، المغنى لابن قدامة ٢٣٢ ، مراجع سابقة ،

- اس انها تصير وقفا بمجرد الاستيلاء طيها عولاتجوز قسمتها بين الغانمين ولاخيار للامام فيها ،انظر : المحرر ١٧٨/٢ ، المقنع ١١١/١ ، العنى الاين قدامة ٢٣/٣ ، مراجع سابقة •
- ٣- ان الامام يخير فيها بين اربعة امور: ان يقفها على المسلمين ، او او يقسمها بين الغانمين ، او يُقر اهلها عليها مع فرض الجزية عليها والخراج عليها ، او يُجلى اهلها عنها ، وينقل اليها غيرهم للحمال فيها ، انظر: كشاف القناع ٣٥/٣ ، الاستخراج لاحكام الخراج صابقة ،

⁽۱) انظر: كشاف القناع ۹٤/۳ ، شرح منتهى الارادات ۱۱۸/۲ ، المغنى لابن قدامة ۳/۳٪ ، المقنع ۱/۰۱۰ ، المحرر ۱۷۸/۱ ، الاستخراج لاحكام المخراج صد ۱۱، ، مراجع سابقة .

(ادلة القائلين بوجوب قسمة الارض المفتتحة عنوة)

استدل القائلون بوجوب قسمة الارض المفتتحة عنوة بين الغانيمن بالكتاب والسنة على النحو الاتي :

اد لتهم من الكتاب:

استدلوا من الكتاب بالايات الاتيـــة :

"اولا" استدلوا بعموم قوله تعالى: (واعلموا انما غنمتم من شى فان للسه خمسه وللرسول ولذى القربي واليتامي والمساكين وابن السبيل ان كنتم آمنتم بالله وما انزلنا على عبد نا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان واللسه (١)

وجـــه الـد لالـة : قوله تعالى : (ماغنمتم) حيث اضاف الخنيمــة

الى الغائمين ، وقوله تعالى : (من شيء) يفيد العموم ، فيشمـــل (٢) الاموال المنقولة وغير المنقولة وهي الارض ٠

وقد ذكر تعالى فى هذه الاية مستحقى الخمس بقوله: (فان لله خمسه وللرسول ٠٠٠) الاية ، وسكت عن الاربعة الاخطاس الباقية ، فَعَلِمٌ كونها للفانمين ، وذلك نظير قوله تعالى : (فان لم يكن له ولد وورثه ابسوا ه (٢)

(٣)

⁽١) سورة الانفال آية (٤١) ٠

⁽۱) انظر : ابن حزم ، ابو محمد على بن احمد بن سعید (۱۹۱۵هـ) ، المحلّی (۱۱ القاهرة : دار الاتحاد الحربی للطباعة ،۱۳۸۷هـ ۱۹۱۷ م) ، ۱۹۱/۷ مالام للشافعی ۱۹۱/۱ ، الاستخراج لاحکام الخراج ص۱۷ ، مراجع سابقة ،

⁽٣) سورة النساء آية (٢١)

⁽٤)تفسير القرطبي ٥٧٨ ، مرجع سايق

ثم قالوا: والآية على عمومها لم يخصصها شي ، ولو جاز تخصيص حكم الارض (١) من الاية ، لجازان يدعى التخصيص في غير الارض فيبطل حكمها . وقد نوتش ألاستد لال السابق بها ياتسى :

(۱) منح العموم في قوله تعالى: (طغنمتم من شي *) ، وذلك لد خول التخصيص عليه في اشيا * منها : السلب مُخَصِصُ بالاجماع إذا نادى به الامام ، ولاسرى أمرهم الى الامام ، ولا مد خل لهم في التقسيم ، وكذلك الارض مخصوص في من العموم بادلة منها :

على تخصيص الارض من حكم الفنيمة ، لا أن الارض اذا قَيهَ وملكها الفانمون ظن يكون فيها درهم ولاقفيز ، على نحو ما اخبر صلى الله عليه وسلم • ويدل على تخصيصها قول عمر رضى الله عنه : " لولا آخر الناس ما فتحست ويدل على تخصيصها قول عمر رضى الله عنه : " لولا آخر الناس ما فتحست

قرية الا قسمتها كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلَّم خيبر " •

⁽۱)المصدرنقسه ۱/۳ ۰

⁽۲) صحیح مسلم ۱۷۰۸۸ ۱بوداود ،سلیمان بن خلف بن الاشعث السجستانی الازدی (۲۷ هـ) ۱۱۱/۳، و الناشر ، داراحیا السنة النبویة) ۱۱۱/۳،

الانوار المحمدية ١٢٨٦٠ هـ) ٢٤٦/٣ •

ووجه الدلالة في هذا الحديث ،هو تصريح عمر رضى الله عنه ،بعد م تقسيمه للقرى التي يفتتحها بين الغانمين ،مما يدل على تخصيص الارغر من آية تقسيم (١) الغنائم .

(۲) كما نوقش الاستد لال السابق ، بأن القول بقسمة الارض بين الفائمين (۲)

لايتناسب مع قوله تعالى : (والذين جاوا من بعد هم) بالعسطف (۳)
على قوله تعالى : (للفقراء والمهاجرين) ، فدلّ ذلك على ثبوت حق من يأتى بعد هم من الاجيال في الارض ، والقول بقسمتها بيسن (٤)

(٣) الاستدلال السابق ايضا ، بان الارض لاتدخل في حكم تقسيسم الغنائم ، لا أن الله تعالى لم يحلّ الغنائم لا أحد من الامم السابقة واحلّها للامة المحمدية قال صلى الله عليه وسلم : "وأُجِلّت لى الغنائم (٥)

⁽۱) انظر: الجصاص ، ابو بكر احمد بنعلى الرازى (۲۰هـ) ، احكام القرآن ، الطبعة الاولى ، (مطبعة الاوقاف الاسلامية ، ۱۳۳۵) ۴۳۱/۳ ، مرجع سابق ،

⁽٢) سورة الحشر آية (٩) ٠

⁽٣) سورة الحشر آية (٧)٠

⁽٤) أنظر تفسير القرطبي ٤/٨٠

⁽٥) صحیح البخاری ٨٦/١؛ صحیح مسلم ٦٣/٢؛ الدارمی ،ابو محمد عبدالله ابن عبد الرحمن بن بهرام (٥٥ ٢هـ) ،السنن (الناشر: دار احیا السنة النبویة) ٢٢٤/٢، ونص البخاری: "أعطیت خمسا لمیعطهن احد قبلی نصرت بالرعب مسیرة شهر ، وجُعلت لی الارض مسجد ا وطهورا فأیما رجل من احتی أدركته الصلاة فلیصل ، وأحلت لی الغنائم وام تحل لاحد قبلی ، وأعطیت الشفاعة وكان النبی یبعث الی قومه خاصة ، وبُعث الی الناس عبا مسبة " •

ولم تكن الامم السابقة تغنم شيئا من الاموال المنقولة ، بلكانوا يغنمون الارخر.

(۱)

يدلّ على ذلك قوله تعالى : (كذلك واورثناها بنى اسرائيل) ، وذلـــك

في اغتنام بنى اسرائل لاراضى فرعون وقومه ، ومنه قوله تعالى على لســان

موسى عليه وعلى نبينا افضل الصلاة والسلام : (ياقوم ادخلوا الارض المقدسة

(۲)

فلما أختصه الامم السابقة بغنيمة الارض ، أختص الامة المحمدية بغنيمة الاموال (٣) المنقولة دون الارض

قال ابن رجب: " • • وانما خُعْس الغانمون من هذه الامة بالمنقولات و و الارض لا أن قتالهم وجهاد هم لله عزّ وجلّ لا للغنيمة ، وانما الغنيمة رخصة من الله ورحمة بهم فَخُصّوا بما ليسله اصليبقي ، واما ماله اصل يبقى فانه يكون مشتركا بين المسلمين كلهم من وجد منهم ومن لم يوجد • • () وقد اجاب القائلون بوجوب قسمة الارض بين الغانمين على المناقشات السابقة بما ياتيني : اجابوا على الاستدلال بالتخصيص بقوله تعالى (والذيب عالى المناقل من بعد هم) ، بانه لايفيد تخصيص آية تقسيم الغنائم التي في سورة الانظل ، لا أن ما ورد في سورة الانظال بخصوص احكام الغنيمة ، وما ورد في الحشر بخصوص احكام الفنيمة ، وما ورد في التسليم بانهما في معنى واحد ، نقا ن

⁽١) سورة الشعرا أية (٩٩) ٠

⁽٢) سورة المائدة آية (٢١) •

⁽٣) انظر: زاد المعاد ٧٧/٢ ، نيل الاوطار المشوكاني ١٩/٨ ، مراجع سابقة ٠

⁽٤) الاستخراج لاحكام الخراج ص ٢٠٠

واجابوا على الاستد لال بقول عمر رضى الله عنه: "ما فتحت قرية الاقسمتها
كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر" • بانه لايفيد ذهابه الى عدم
القسمة ، وان تركه للقسمة انما كان باستطابة نفوس الغانمين ، وسياتى استد لالهم
على قولهم باستطابة نفوس الغانمين فيما بعد •

" ثانيا " استدلوا بقوله تعالى : (وانزل الذين ظاهروهم من اهل الكتاب من صياصيهم وقد ف في قلوبهم الرعب فريقا تقتلون وتا سرون فريقا واور شكم (٢) ارضهم وديارهم واموالهم وارضا لم تطوعها وكان الله على كل شيء قديرا)

وجهده الدلالية توله تعالى: (واورثكم ارضهم وديارهم واموالهم وارضا لم تطوّها) يقتضى دخول الارض في الغنيمة التي تقسم بين الغانمين لا تنه تعالى في هذه الاية سوّى بين كل ماصار الى المسلمين من اهل الحرب من مال وارض .

وقوله تعالى: (وارضا لم تطوّعا) وعدٌ منه بانه سيورثهم ارضا لم تطأهــا (٣) اقدامهم عفلا يصح منع الغانمين من حق جعله الله تعالى لهم في كتابه

⁽۱) تفسير القرطبي ۸/۵ · (۲۷،۲۱) · (۲۷،۲۱) ·

⁽٣) المحلّى لابن حزم ١٠/٨ ، احكام القرآن للجماص ١/٣٥ ، مراجع سابقة ٠

وقد ناقش الجصاص ـ رحمط الله ـ هذا الاستدلال بقوله: " • • • ولاد لالة فيه على ماذكروا لائن ظاهر قوله تعالى (واورثكم ارضهم) لا يختص با يجاب الملك دون الظهور والغلبة ، وثبوت اليد ومتى وجد احد هذه الاشياء فقد صحّ معنى اللفظ ، قال تعالى : (ثم اورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا) ولم يرد بذلك الملك •

وايضا فلوصّح ان المراد الملك كان ذلك في ارض بنى قريظة في قوله: (واورثكم ارضهم) • ، واما قوله: (وارضا لم تطوّها) فانه يقتضى ارضا واحدة لاجميع الارضين ، فان كان المراد خيبر فقد ملكها المسلمون ، وان كان المراد ارض فارس والروم فقد ملك المسلمون بعض ارض فارس والروم ، فقد وجد مقتضى الاية ، ولاد لالة فيه على ان سبيلهم ان يملكوها جميعها اذ ان قوله: (وارضا لم تطوّها) لم يتناول الا ارضا واحدة فلا د لالة فيه على قول المنالف " •

⁽١) سورة فاطرآية (٣٢)٠

⁽٢) احكام القرآن للجماص ١٣ ٥٧،٣٥٦ ، مرجع سابق

ادلة القائلين بوجوب قسمة الارض من السنة:

استدل القائلون بوجوب قسمة

الارض المفتتحة عنوة بين الغانمين كما تقسم الاموال المنقولة ، على مذهبهم بعدد من الاحاديث الشريفة على النحو الاتى :

" أولا " ما رواه سالم بن مطيع أنه سمع ا با هريرة رضى الله عنه يقول : "افتتحنا (١) . فيبر ولم نغنم ذهبا ولا فضة ،انم غنمنا البقر والابل والمتاع والحوائط ٠٠٠ "

وجه الد لالية: قوله: (أنها غنمنا البقر والابل والمتاع والحوائط) حيث صرح

باغتنامهم الحوائط وهي: الضياع والبساتين · ، واضا فها اليهم كالمغنيمية . (٢) يدلّ على انها تقسم بين الغانمين كما نصت آية قسمة الغنائم وتخميسها · ·

وقد نوقش الاستدلال السابق ، بان الحديث لايدل على اكثر من بيان انواع الفنائم م التى غنست من فتح خيبر ، الم ما يتعلق بقسمتها فيستفاد من نصوص اخرى •

⁽۱) صحيح البخارى ۱/۵ ، مرجع سابق ، البيهقى ، ابو بكر احمد بن الحسين أبن على (۵۸ ه.) ، السنن الكبرى ، الطبعة الأولى (حيد راباد: مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٥٤ ه.) ، ١٣٧/٩ .

 ⁽٢) أنظر: المحلى لابن حزم ١٠/٥ ، مرجع سابق ٠

⁽٣) انظر: الملكية في الشريعة الاسلامية لعبد السلام العبّادى ١/٥/١، مرجع سابق •

⁽٤) صحیح مسلم ٥/٠٥٠ ، سنن ابی داود ۱۹۱/۳ ، السنن الکبری للبیه قی ۱۳۹/۹ ، مراجع سابقة •

وجهة البدلالية "قوله صلى الله عليه وسلم: "وايط قرية عصت الله ورسوله فان خمسها لله ورسوله ثم هى لكم " • حيث جعل صلى الله عليه وسلم القرية العاصية ثله ورسوله للمسلمين بعد أخراج الخمس منها ، ولفظ القرية يشمسل الارض والد ور والمتاع ، فعلم أن الارض تخمس وتقسم من قوله: "لكم " •

وقد نوقش هذا الاستدلال بان قوله صلى الله عليه وسلم ثق ثم هى لكم "لايدلّ على انها طك للغانمين ،وذلك من وجوه:

" اولها " يحتمل ان يكون المراد منه اموال القرية المنقولة ، وليس الارش ، كما في قوله تعالى : (وكأين من قرية عتتعن امر ربها ورسله فحاسبناها حسابا شديد ا وعذ بناها عذا با نكرا) ، وقوله تعالى : (وضيرب حسابا شديد ا وعذ بناها عذا با نكرا) ، وقوله تعالى : (وضيرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يا تيها رزقها رغد ا من كل مكان ٠٠٠) وامثال ذلك وقوله تعالى : (واسأل القرية التي كنا فيها ٠٠٠) ، وامثال ذلك

من الایات ٢- التي جائفيها لفظ القریة للتعبیر عن غیر الارض • " ثانیها " انه لو كان المراد بالقریة في الحدیث الارض ، فهوید لُّ على جواز قسمتها ، الا ان عدم وجوب القسمة دلّت علیه ادلة اخرى •

" ثالثها " على فرض التسليم بان الحديث يدلُّ على ان المراد بالقرية الارض ،
وانها تكون للمسلمين بعد اخراج الخمس ، الا انا نقول هي لعموم
المسلمين ، وليس للغانمين خاصة ، لا أنه لواً راد جعلها للغانمين لقال :

⁽۱) سورة الطلاق آية (A)·

⁽٢) سورة النحل آية (١١٢) ٠

⁽٣) سورة يوسف آية (٨٢)٠

ثم هى لمن قاتل عليها • ، فلمّا قال : " هى لكم " ، اتضح انها لجميع المسلمين ،وذلك نظير قوله صلى الله عليه وسلم : " عادى الارض لله ورسوله (١) ثم هى لكم " • ،ولاخلاف انه على الاباحة يطكه عموم المسلمين •

"ثالثا" استدلوا ایضا بما رواه اسطههل بن ابی خالد عن قیسبن ابی حازم قال: "كانت بجیلة ربح الناسیوم القاد سیة فجعل لهم عمر ربح السلطات ومعه جریر فاخذ وه سنتین ،او ثلاثا ، فوفد عمار بن یاسر الی عمر بن الخطاب ومعه جریر بن عبد الله ، فقال عمر : یا جریر لولا انی قاسم مسئول لكنتم علی ما جعل للكم واری الناس قد كثروا ، فاری ان ترد ه علیهم • ففعل ذلك ، فقالت الم كرز البجلیة : یاامیر المو منین ،ان ابی هلك وسهمه ثابت فی السواد وانی لم اسلم ؟ فقال لها عمر : یا ام كرز ان قومك قد صنعوا ما قد علمت • فقالت : ان كانوا صنعوا ما صنعوا فانی لست اسلم حتی تحملنی علی ناقة ذلول علیها قطیفة حمسرا وتملا كفی ذهبا • ففعل ذلك عمر ، فكانت الذهب نحو ثمانین دینارا"

⁽۱) اخرجه الشافعى فى الام ، والبيهقى فى السنن انظر: العسقلانى ، ابو الفضل شهاب الدين احمد بن على بن محمد بن محمد (۵۲ه) ، تلخيص الحبير فى تخريج احاديث الرافعى الكبير (القاهرة: شركسة الطباعة الفنية المتحدة) ، ۱۲/۳۲ ،

⁽٢) انظر: الاستخراج لاحكام الخراج لابن رجيب ٣١،٣٠ ، مرجع سابق ٠

⁽٣) اخرجه: ابوعبيد في الاموال صـ ٧٨ ، وذكر قصة الم كرز منفصلة عن قصـة جرير ، واخرجه ايضا: البلاذي في فتوح البلد ان صـ ٢٦٧ ، وابن حزم في المحلى ١٩٨/٤ ، والبيهت في السنن ١٣٥/٩ ، والشافعي في الام ٢٩٨/٤ وفي روايته عن ام كرز قولها: " وعاضني عن حقى نيظ وثمانين دينارا" •

وجـه السد لا لبــة : قول الراوى : " فجعل لهم عمر ربح السواد " ، وقول عمر رضى الله عنه: "ارى الناس قد كثروا فارى ان تردّ م عليهم "، وموافقة عمر رضى الله عنه على بذل العوض لام كرز نظير تنازلها عن حصة أبيها ،كل ذلك يدلُّ على أن لجرير وقومه حق في ارض السواد يستوجب معا وضتهم عليه اذا اراد ولى الامر وقف الارض ، ولا يحمل هذا الحق الاعلى الملكية ، وهي لاتثبت في الارض المفتوحة الا بقسمتها بين الغانمين عمما يدلّ على ان عمر رضى الله عنه قد قسم أرض السواد بين الغانمين ، ثم وقفها بعد استطابية (١) انفسهم وطولم يفعل ذلك لط احتاج الى معاوضة الم كرزعن حق ابيها وقد ناقش الاستدلال بالحديث السابق عدد من الفقها على النحو الاتي: "اولا" أجاب الطحاوى على الاستدلال بالقصة السابقة ، بان ذلك يجوز حمله على أن عمر رضي ألله عنه ، قد قسم طائفة من ارخر السواد دون أخرى ، فكان ماقسمه منها هو المراد في القصة ، اما الطائفة التي لم يقسمها فوقفها على المسلمين عثم استطاب انفس البجليين عن الجزئ المقسوم واضافه الى الجزا الموقوف ، ولولا ذلك لكانت ارض السواد ارض (۲) عشر لاارض خراج ۰

"ثانيا" واجاب ابوعبيد رحمه الله على الاستدلال بالقصة السابقة ، بان ما جعله عمر رضى الله عنه لبجيلة انما كان نفلا نقلهم اياه قبل القتال ولم يكن بقسمة الارض بين الغانمين ، وروى بسنده عن عادر الشبسى

⁽۱) انظر: الام للشافعي ٢٩٨/٤ ،المحلّى الابن حزم ٥٦١/٧ ،مراجع سابقة ٠

⁽٢) انظر: شرح معانى الآثار للطحاوى ٢٤٩/٣ ، مرجع سابق •

: ان عمر كأن اول من وجه جرير بن عبد الله الى الكوفة بعد قتل ابى عبيد (١) (١) فقال : على الكوفة ، وانقلك الثلث بعد الخمس ؟ قال : نعم و فبعثه و (١) (٢) قال الوعبيد : "ولولم يكن نفلا ، ما خصّه وقومه خاصة دون الناس الا تراه

لم يقسم لاحد سواهم ، وانما استطاب انفسهم خاصة ، لا انهم قد كانوا احرزوا (٢) دلك وملكوه بالنفل " •

واستدل ابوعبيد ايضا على رأيه ،بما رواه بسنده عن قيسبن ابى حازم: ان عمر قال لجرير: "لولا انى قاسم مسئول لكنتم على ما جعل لكم " ،حيث عبّسر عن حقهم فى الارفر بانه جُعّل ،ولوكان ذلك لهم بالقسمة لحبر عنه بالحق او القسم ، فقال: "حقكم او قسمكم " ،وبقول عمر رضى الله عنه: " لولا اخر الناس ما فتحت قرية الا قسمتها ٠٠ " ، فعلم من ذلك ان عمر ترك القسمة وهو يرى ان ذلك من حقه شرعا والا لما تعدّى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى القسمة ذلك من حقه شرعا والا لما تعدّى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى القسمة

⁽۱) وقد اجابابن المنذر عن الاستد لال بهذا الحديث بانه منقطع ، ومتعارض مع الحديث المتصل المروى عن اسماعيل بن ابى خالد وفيه ان نصيب بجيلة كان الربع ولم يكن الثلث ، وقال : يجوز ان يكون عمر رضى الله عنه جعل لهم الثلث نفلا ، ثم اعظا هم الربع قسمة حيث كانوا ربع الناس ، انظر : الاستخراج لاحكام الخراج صـ ۲۸ ، وروى البلاذرى فى فتوح البلد ان صـ ۹۳ : ان عمر جسل لجرير وقومه ربع السواد قبل ان يبعثهم •

⁽٢) النقل: زيادة على سهم العنيمة يشرطها الاهام عند الحاجة لمن يفعل ها فيه نكاية زائدة على نكاية الجيش ، كد لالة على قلعة ، وتجسس ، وحفظ مكمن ، وللنفل قسم آخر: وهو ان يزيد الاهام من صدر منه اثر محمود في الحرب ، كبراز وحسن إقدام ، انظر: تحفة المحتاج ١٤٥/٧ ، مرجع سابق •

⁽٣) الاصوال لابي عبيد صـ ٧٩٠

⁽٤) انظر: المصدرنفسة صـ ١٠٤٧٩ •

ولو كان طاططاه لجرير وقومه بقسمة الارض بين الغانمين ، لما دعا على بلال واصحابه مفن عارضه في وقف الارض ، واسترضى جرير وقومه ، فدلّت معارضة بلا ل واصحابه للوقف ، واسترضا عرير وقومه على ان ط اعطاه بلالا وقومسه انما كان نفلا .

"غالثا" ورد ابن رجب الاستد لال بهذه القصة بقيله: " ويمكن الجواب عن حديث اسماعيل بن ابي خالد بجواب آخر غير ماذكره ابوعبيد ، وهو انا نسلم ان جريرا وقومه من بجيلة قسم لهم عمر رضى الله عنه ربح السواد لكونهم ربج المقاتلة ، فان الامام يجوز له ان يقسم الارض بين الخانمين وان لا يقسم كما سبق تقريره ، فلما قسم عمر لهم ذلك ملكوه بالقسمة شم رأى عمر ان ترك السواد كله فيا اصلح للمسلمين فاحتاج السبي استرضائهم وتحديث من لم يرض بترك حقه مما ملكه بغير عوض وهذا واضح لااشكال فيه على قول من يرى أن الامام مخير بين القسمة وتركها وانما يشكل على قول من يرى ان القسمة لا تجوز كمالك ومن وافقه ، ثم ان وانما يشكل على قول من يرى ان القسمة لا تجوز كمالك ومن وافقه ، ثم ان عمر رضى الله عنه لم يقسم بقية السواد بين الغانمين ، ولم يستطب نفوس بقية النامين ممن لم يقسم لهم ، فلو كانت الارض حقا ثابتا للغانميس جميعهم لاحتاج عمر رضى الله عنه الى استطابة نفوس الخانمين جميعهم من قسم لهم ومن لم يقسم ، فلما استطاب نفوس من قسم له خاصة د ل على من قسم له كان له حق له ثابت حتى يحتاج الى استطابة نفسه ، وان من لم يقسم له لاحق له ثابت حتى يحتاج الى استطابة نفسة ، وان

⁽١) انظر الاموال لابي عبيد صـ ٧٩ ٠ ٨٠٠

⁽٢) الاستخراج لاحكام الخراج لابن رجب ص ٢٩٠

ادلة القائلين بوقف الارض على المسلمين:

. قبل الشروع في عرض ادلة القائلين

بوجوب وقف الأرض المفتتحة عنوة على جميع المسلمين ، ولا خيار للامام في ذلك • لا بد لنا عـن الوقوف على معنى الغنيمة والفي ولغة ، وفي اصطلاح الفقها ولا وتحديد الفرق بينهما له اهمية في فهم استد لالهم ومناقشته •

وفيوءٌ •

وانما سمى الظلّ فيئا لرجوعه من جانب الى جانب ، وفا ً رجع ، يقال : فا ً الى ﴿ اللَّهُ اللَّهُ لَا اللَّهُ اللَّ (١) الامريفي ً وفا ً فيا ً وفيواً ، اذا رجع اليه •

اما (الغنيمة) لخة: فطخوذة من الغنم ، وهو الفوز بالشي من غير مشقة • (الغنيمة) و (٢) و الاغتنام انتهاز الغنم • والاغتنام انتهاز الغنم •

(٣) وقد يطلق اهل اللغة لفظ الفي على الغنيمة والخراج ، غير انهم عند مطابقتهم للمعنى اللغوى على المعنى الاصطلاحي الشرعي ، يغرقون بينهما في المعنى المعنى (٤) فيطلقون لفظ (الغنيمة) على ما اوجف عليه المسلمون بخيلهم وركابهم من

⁽١) لسان العرب ١/١١٩) ، تاج العروس ١/٩٩ ، الصحاح ١٣/١٠ •

⁽٢) لسان العرب ١٥ /٣٤٢ ٠

⁽٣) الصحاح صـ ٦٣ ، تاج العروس ١/ ٩٩ ، لسان العرب ١٢١/١٠

من اموال المشركين عصطلقون لفضظ الفي على ما افاعه الله من اموال الممشركين (١) على المسلمين من غير حرب ولا أيجاف •

بانه وقد علل البعض اشتراك الفي والغنيمة في المعنى التخصير كل منهما لمعنى الرجوع وانهما يطلقان على كل طل يو خذ من الكفار بقتال او بغير قتال الان الله تعالى خلق الدنيا ومافيها للمو منين للاستعانة على طاعته اوربما صارت هذه الاموال في ايدى الكفار واهل الباطل افاذا صارت في ايدى اهل الحق فقد عادت وجعتاليهم لا انها حقهم ورجعتاليهم لا انها حقهم و

وعلى ما مضى فالفى اعم من الغنيمة ،حيث يمت اطلاق لفظ الفى على كل مال اخذه المساحمون من الكفار ، اما لفظ الغنيمة فيختص بالماخوذ بالقتال كما سياتى بيانه فى اصطلاح الفقها .

الفى والغنيمة فى اصطلاح الفقها :

ذهب معظم الفقها والتفريق بيت الفي والغنيمة والمعنوا ما غنيه المسلمون من الكفار بعد القتال وايجاف الخيل فنيمة والركاب؟ وسموا ماصار الى المسلمين بغير محر ب فياً •

⁽١) انظر: تهذيب اللغة ٥١/٨٧٥ ، لسان العرب ٣٤٢/١٥ ، مراجع سابقة ٠

⁽٢) انظر: احكام القران لابن العربي ٢/٥٥٨ ، تحفة المحتاج ١٢٨/٧ ، وانظر ايضا: لسات العرب ١٢١/١ ، مراجع سابقة

وفي بيان حمل المعنى الاصطلاحي على المعنى اللفوى يقول القرطبي:

" واعلم ان الاتفاق حاصل على ان المراد بقوله تعالى: (٠٠٠ ماغنمتم مسن شيء) ، مال الكفار اذا ظفر به المسلمون على وجه الغلبة ، والقهر ، ولا تقتضى اللغة ذلك ، ولكن عُرف الشرع قيد اللفظ بهذا النوع ، وسمى الشرع الواصل الينا من اموال الكفار باسمين ، غنيمة وفيء ، ولزم هذا الاسم هذا المعنى حتى صار عُرفا ، والفيء مأخوذ من فاء يفيء اذا رجع ، وهو كل مال دخل على المسلمين من غير حرب ولا ايجاف ٠٠٠ " ،

ونشير في هذا المقام الى ان ماذكره القرطبي من تفريق الشارع بين الفي والغنيمة مستفاد من قوله تعالى: (واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وللرسول ولذى (٢)

وقوله تعالى : (وما افائ الله على رسوله منهم فما اوجفتم عليه من خيل ولاركاب ولكن الله يسلط رسله على من يشائ والله على كل شيئ قدير ما افائ الله على رسوله من اهل القرى فلله وللرسول ولذى القربي واليتامى والمساكين وابن السبيل كى لايكون (٢) دولة بين الافنيائ منكم ٠٠٠) الايات ٠

(٤)) فلما سمى ما اخذ من الكفار بغير قتال ولا ايجاف فياً ، عَلِمَ كون قوله تعالى : واعلموا ان ماغنمتم من شيء ٠٠) مراد ا به ما اخذ بقتال ٠

⁽۱) تفسير القرطبي ۱/۸ ، ۲٬ ۱/۸ مرجع سابق ٠

⁽٢) سورة الانفال آية (٤١) ٠

⁽٣) سورة الحشر الآيات (١٠_١) •

⁽٤) الايجاف بالخيل والركابغير مشروط لنفسه ، وانما هو كناية عن الحرب ظو حصل مال من الكفار بالحرب سواء كان المحاربين رجالا او ركبانا على ما يتخذ للركوب ، سمى ذلكِ المال غنيمة ، انظر: تحفة المحتاج ١٤١/٧٠

ولقد استدل القائلون بوجوب وقف الارض المفتتحة عنوة الجي جميع المسلميسن بقوله تعالى: (وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم عليه من خيل ولاركاب ولكن الله يسلط رسله على من يشاءُوالله على كل شيءٌ قد ير 🛪 🖟 فاءُ الله على رسوله من اهل القرى فلله وللرسول ولذى القربي واليتامي والمساكين وابــن السبيل كي لايكون دولة بين الاغنياء منكم وداآتاكم الرسول فخذوه وما نهاكهم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب ☀ للفقراء المهاجرين الذيبين اخرجوا من ديارهم واموالهم يبتخون فضلا من الله وضوانا وينصرون اللــــه ورسوله أوالئك هم الصاد قون * والذين تبرُّو الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولايجد ون في صد ورهم حاجة مط أوتوا ويواثرون على انفسهم ولو كان بهم خماصة ومن يوق شتّح نفسه فأواعك هم المفلحون * والذين جاءو من بعد علم يقولون ربنا اغفر لنا ولا حُواننا الذين سبقونا بالايمان ولاتجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا أنك روف رحيم) •

وجه الدلالة من الايات:

ان الله تعالى قد بين حكم ما أحْذ من الكفار من غير حرب وقتال ، وجعله لنبيه صلى الله عليه وسلم خاصة ، وكونها له صلى الله عليه وسلم مستفاد من اضافتها اليه في قوله تعالى : (وما افاء الله على رسوله

منهم فما المجفتم عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط رسله على من يشاء والله

والله على كل شيءٌ قدير) •

مروى كما يدل على ذلك/مالك بن اوسعن عمر رضى الله عنه انه قال: "كانت ا موال بني

⁽١) سورة الحشر الآيات (١٠_١) •

النضيوما أفاء الله على رسوله مما لم يوجف عليه المسلمون بخيل ولا ركاب ، فكانت

للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة ، فكان ينفق على اهله نفقة سنة ، وما بقسى (١) عجمله في الكراع والسلاح عدة في سبيل الله " ·

ثمّ بعد ان بين تعالى حكم ما ما خذ من الكفار بغير قتال ، شرع فى بيان حكم ما يو خذ منهم بقتال فى قوله تعالى : (وما افا الله على رسوله من اهل القرى فلله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين ٠٠) الى قوله تعالى : (والذين جا ومن بعد هم ٠٠) ٠

فبين تعالى ان مايو ً خذ من الكفار بقتال يكون لمن ذكر من الاصناف الستة المذكورة وللمهاجرين كما قال تعالى: (للفقرا ً المهاجرين ٠٠) ، وللانصار ،كما في قوله تعالى: (والذين تبو والدار والايمان من قبلهم ٠٠٠) ، ، ومن يأتيى بعد هم من المسلمين ،كما في قوله تعالى: (والذين جا ومن بعد هم ٠٠) ، ولا يمكن انتفاع من ذكروا جميعهم بالغنيمة وخاصة الارض ،الا بوقفها وفرض الخراج الدائم عليها ،حتى تلحق المنفعة الحاضرين منهم ،ومن يأتى من بعد هم ٠ .

⁽۲) انظر: ابن العربي ، ابو بكر محمد بن عبد الله ، احكام القرآن ، الطبعة الاولى ، تحقيق: محمد على البجاوى (بيروت: دار المعرفة للطباعـة والنشر)، ۱۷۷۳/۶، الباجي ، ابو الوليد القاضى سليمان بن خلف (مصر: (۳۰۱ـ ۱۹۶۵هـ) ، المنتقى شرح موطا طلك ، الطبعة الاولى (مصر: مطبعة السعادة ، ۱۳۳۱هـ) ، ۲۲۳/۳، مقد مات ابن رشد ۲۸۳/۱، مراجع سابقة ، تفسير القرطبي ۱۱۲/۱۸ ، مراجع سابقة ،

مناقشة الاستد لال السابق : مما تقدم يتضح أن استد لال القائلين بوجوب وقف

الارض ، آبایات سورة الحشر ، مبنی علی ان الایات تنهد منت حکم نوعین من المال الما خوذ من الکفار : الاول ما أُخِذَ بغیر قتال وحکمه انه یکون للنبی صلی الله علیه وسلم خاصة وذلك من قوله تعالی : (وما افاء الله علی رسوله منهم فمسا وجفتم علیه من خیلی ولا رکاب ۰۰) ، والثانی ما اُخِذَ من اموال الکفار بقتسال وحکمه کما قال تعالی فی الایة الثانیه : (ما افاء الله علی رسوله من اهل القری فلله ولارسول ۰۰) الی آخر الایات ، اما آیة سورة الانفال علی هذا الاعتبار فهی منسوخة بهذة الایة ، وقد نقل ذلك ابن العربی عن مالك ۰

وقبل مناقشة هذا الاستد لال نورد فيما ياتى اقوال العلما فى الاحكام المتعلقة بهذه الايات ، قال ابن العربى: "لاخلاف ان الاية الاولى لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة ، وهذه الاية ـ قوله تعالى: (ما اقا الله على رسوله من اهل القرى فلله ٠٠) الاية _ اختلف الناس فيها على اربعة اقوال:

"الاول" انها هذه القرى التي قوتلت ، فافا الله بطلها ، فهى لله وللرسول ولذى القربي واليتامي والمساكين ، وابن السبيل ، قاله عكرمة وغيره • شمّ

⁽١) انظر احكام القران لابن العربي ١٧٧٣/٤ ، مرجع سابق

⁽۲) ابن العربى: هو محمد بن عبد الله بن محمد المعافرى الاشبيلى المالكى ولد فى اشبيلية سنة ۱۸ه هـ ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، العواصم مـــن والحديث والاصول والفقة والاد بوالتاريخ ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، واحكام القرآن ، وعارضة الاحوذى فى شرح الترمذى ، والانصاف فى مسائل الخلاف ، والمحصول فى الاصول ، والقبس فى شرح موطا مالـــك والمسالك على موطا مالك ، والناسخ والمنسوخ ، وغيرها ، توفى سنة ٤٢ هـ وهوغير محى الدين ابن عربى ، انظر: الاعلام للزركلى ٢١ ، ٢٣٠ ، مرجسع سابق .

- نسخ ذلك في سورة الانفال
- " الثانى " هو ما غنمتم بصلح من غير ايجاف خيل ولا ركاب ، فيكون لمن سمّى الله فيه ، والاولى للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة ، اذا أُخذَ منه حاجته كان الباقي في مصالح المسلمين •
- " الثالث " قال معمر : الأولى للنبي صلى الله عليه وسلم ، والثانية في الجزية والخراج للاصناف المذكورة فيه عوالثالثة الخنيمة في سورة الانظل للفانمين •
- "الرابع " روى ابن القاسم وابنوهب في قوله تعالى: (فما اوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ٠٠) هي النضير الم يكن فيها خمس اولم يوجف عليها بخيل ولا ركاب ، كانت ما فية لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقسمها بين المهاجرين وثلاثة من الانصار: أبي دجانة سماك بسن خرشة ، وسهل بن حنيف ، والحارث بن الصمة • وقوله تعالى: (ما افاً الله على رسوله من أهل القرى) هي قريطة ، وكانت قريط ــة والخندق في يوم واحد "

مما مضى يتضح ان الآراء قد اختلفت في الجمع بين الآيات الثلاث ، وفي كون بعضها قد نسخ حكم الاخر ، وحمل الايات على ماذ هب اليه القائلون بوجوب وقف الارش ، يوجب نسخ آية الانقال بآيات سورة الحشر ، حيث دلت آية سورة الانظل المتقد مة على قسمة الغنائم ومنها الارض ، فاذا حملنا آية الحشر الثانية على انها في بيان حكم ما أُخذ من اموال الكفار بقتال ، كان حكمها مغايرا لحكم اية الانفال التي تفيد قسمة الغنيمة ، وبالتالي يسرى التغير على جميع احكام آية الانفال بحيث يقتضى عدم قسمة الاموال المنقولة ، ولم يقل بذلك احد • لذلك فحمل آية سورة الحشر الثانية على آية سورة الحشر الاولى اولى ، ويكونان في بيان حكم الفيَّ ، ويويِّد هذا _طسبق ان ذكرناه من فرق بين الفيَّ ، والخنيمة -

⁽١) أحكام القرآن لابن العربي ١٧٧٣/٤ ، مرجع سابق ٠ (١) انظر الام ١٤١٤، تفسير القرطبي ١٨/ ١١ ، مراجع سابقة

كما يرد استد لال القائلين بوجوب وقف الارش بآيات سورة الحشر ، ما ورد من اخبار دالة على انه صلى الله عليه وسلم قسم خيبر بعد فتحها ، وقد كان فتح خيبر بعد النضير بعامين حيث كانت النفير عام خمس وخيبر عام سبح ، وقسد روى عن عمر رضى الله عنه قوله: " لولا آخر الناس ما فتحت قرية الاقدمتها كما قسم رسول الله على الله عليه وسلم خيبر " •

⁽۱) انظر: البلاذرى ، ابوالحسن يحيى بن جابر بن داود البغدادى (۱) انظر: البلاذرى ، ابوالحسن يحيى بن جابر بن داود البغدادى (۲۷۹ هـ) ، فتوح البلدان (بيروت: دار الكتب العلمية ، ۱۳۹۸ هـ – ۱۳۹۸م) ، ص ۳۱٬۳۰۰ .

⁽۲) صحیح البخاری ۱۸۰/۵،سنن ابی داود ۱۱۲/۳ ، شرح معانی الاثار ۲۴۱/۳ ، مراجع سابقة ۰

ادلة القائلين بتخيير الامام في ارض العنوة :

سبق ان ذكرنا عند تقرير مذاهب

الفقها على حكم الارض المفتتحة عنوة ، ان الحنفية والحنابلة يذ هبون الى تخيير الامام في ارض العنوة ، على خلاف بينهم في الامور التي هي محل الاختيار . فذ هب الحنفية الى ان للامام ان يحتار بين قسمة الارض بين الغانمين أو اقرار اهلها عليها مع ضرب الجزية عليهم ، والخراج عليها .

وذ هب الحنابلة الى ان الامام مخير بين قسمتها بين الغانمين او وقفها على المسلمين بلفظ يحصل به الوقف •

وعلى ذلك فانهما متفقان على اعطاء الامام حق الاختيار ، وان قطعة الارضربين الغانمين هي من الخيارات المخولة له • اما محل الاختلاف بينهما فهـــو الخيار الآخر اذا لم يختر الامام القسمة •

لذلك سنتناول ادلتهم على مستويين الاول في ادلتهم على تخير الامام وهسو القدر المتفق عليه بينهما ، والثاني ادلة كل منهما على مذهبه في تحديد الخيار الثاني الممنوح للامام اذا لم يختر القسمة ،

ادلتهم على منح الامام حق الاختيار في ارض العنوة:
استدل الفريقان عليي

م ذهبا اليه بادلة منها:

" اولا " استدلوا بط روى سهل بنحثمة قال : " قسم رسول الله صلى الله عليه خيبر نصفين نصفا لنوائبه وحاجته ، ونصفا بينالمسلمين ، قسمها بينهـم (١) . . على ثمانية عشر سهما " ٠

⁽۱) سنن ایی داود ۱۰۹/۳ ، مرجع سابق

وما فعله صلى الله عليه وسلم حيث لم يقسم ارض مكة بعد فتحها عنوة علىسمى (١) مدهبهم ٠

"ثانيا" ويمكن الاستد لال لمذهبهم بما رواه ابويوسف عن غير واحد من اهل المدينة ، قالوا: "لما قدم على عمر بن الخطاب رضى الله عنه جيـش العراق من قبل سعد بن ابى وقاص رضى الله عنه ، شاور اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فى تدوين الدواوين ، ، ، ، ، وشاورهم فى قسمة الارضين التى افا الله على المسلمين من ارض السراق والشام فتكلم قوم فيها واراد وا ان يقسم لهم حقوقهم وما فتحوا ، فقال عمر رضى اللـــه عنه : فكيف بمن ياتى من المسلمين فيجد الارش بعلوجها قد ا قتسمت ورشهة من الآبا وحيزت ، ما هذا برآى ، فقال عبد الرحمن بن عــوف

صـ ۱۹٬۱۸ ، مراجع سابقة ٠

⁽١) اختلف العلماء في فتح خيبر هل كان عنوة في كل الارض ، ام كان بعضها صلحا وبعضها عنوة ،واحتلقوا كذلك في قسمتها ، هل كانت في عهدد النبي صلى الله عليه وسلم ،ام في عهد عمر ضي الله عنه ؟ فذ هب البعض. الى انها قسمت في عهده صلى الله عليه وسلم ، وذهب آخرون الى انهـــا قسمت في عهد عمر رضى الله عنه ، وقال آخرون لم تقسم في عهد ه صلى الله الله عليه وسلم ؛ وانما قسم غلتها ولم يقسم الارض ؛ وقال غيرهم انما قسم صلى صلى الله عليه وسلم بعضها دون البعض • وكذلك اختلفوا في فتح مكة هل كان عنوة ام صلحا ؟ • ، وخلا فهم فيما سبق الروايات واختلاف الاستنباط منها ، انظر : تحفة مبنی علی تعدد 🔑 المحتساج ٢١٣/٩ تفسير القرطبي ٢/٨ ، احكام القران للجماء ١٣/ ٤٣١ ، المنتقى للباجى ٢١٩/٣ ، الاحتفراج لاحكام الخراج صـ ٢٢ ، نيل الاوطار ٨/٨١، زاد المعاد ١٥٢/٢ ، الأموال لابي عبيد صد ٧١، مراجع سابقة ، الزيلعي ، جمال الدين ابي محمد عبد الله بن يوسف (١٩٢٧هـ) نصب الراية لاحاديث الهداية ،الطبعة الثانية (الناشر: المكتبة الاسلامية ۰ ۳۹۸/۳، (م ۱۹۷۳ م ۱۳۹۳، (٢) انظر: زاد المعاد ١٥٢/٢ ، نيل الاوطار ١٧/٨ ؛ اللغواج لاين يوسف

رضى الله عنه : فما الراى ، ما الارفر والعلوج الا مما أقاء الله عليهم • فقال عمر : ما هو الاكما تقول ولست ارى ذلك ، والله لا يُفتح بعدى بله فيكون فيه كبير نيل بل عسى ان يكون كلّا على المسلمين • فاذا قسمت ارفر العراق بعلوجها وارض الشام بعلوجها فما يُسدّ به الثغور وما يكون للذرية والارامل بهذا البله ويغيره من ارس الشام والعراق ؟ فاكثروا على عمر رضى الله عنه وقالوا : التقسف ما أفاء الله علينا باسيافنا على قوم لم يحضروا ولم يشهد وا ، ولا بناء القوم ولا بناء البنائهم ولم يحضروا ؟ فكان عمر رضى الله عنه لا يزيد على ان يقول : هذا رأى • ابنائهم ولم يحضروا ؟ فكان عمر رضى الله عنه لا يزيد على ان يقول : هذا رأى • والوا فا ستشر • قال : فاستشار المهاجرين الاولين ، فأختلفوا • فاما عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه فكان رأيه ان تقسم لهم حقوقهم ورآى عثمان وعلى وطلحه وابن عمو رضى الله عنه مراى عمر •

ظارسل الى غشرة من الانصار: خمسة من الاوس وخمسة من الخررج من كبرائهم واشرافهم ظما اجتمعوا عصد الله واثنى عليه بما هو اهله ثم قال: انى لـــم ازعجكم الا لائن تشتركوا في المانتى فيما حُمِّتُ من اموركم ، قانى واحد كاحدكم وانتم اليوم تقرون بالحق . خالفنى من خالفنى ووافقنى من وافقنى ، ولـــت اريد ان تتبعوا هــذا الذى هواى ، معكم من الله كتاب ينطق بالحق ، فوالله لئن نطقت بامر اريده ما اريد به الا الحق ، قالوا : قل نسمعيا امير الموامنيسن قال : قد سمعتم كلام هوالا الذين زعموا انى اظلمهم حقوقهم ، وانى اعوذ بالله ان اركب ظلما ، لئن كنت ظلمتهم شيئا هولهم واعطيته غيرهم لقد شقيت ، ولكن رأيت انه لم يبق شيء يفتت بعد ارش كسرى ، وقد غنمنا الموالهم وارضهم وعلوجهم رأيت انه لم يبق شيء يفتت بعد ارش كسرى ، وقد غنمنا الموالهم وارضهم وعلوجهم مقدمة ما غنموا من اموال بين اهله ، واخرجت الخمر فوجهته على وجهه وانا فـــى توجيهه ، وقد رأيت ان احبس الارضين بعلوجها واضع عليهم فيها الخراج وفـــى

رقابهم الجزية يو دونها فتكون في اللمسلمين: للمقاتلة والذّرية ولمن يأتى بعد هم المأيتم هذه الثغور لابد لها من رجال يلزمونها المأرأيتم هذه المدن العظام لابد لها ان تشحن بالجيوش اود رار العطاء عليهم فمن اين يعطى هو الا أذا قسمت الارضون والعلوج ؟ فقالوا جميعا: الرأى رأيك فسنعتم ما قلت وما رأيت ان لم تشحن هذه الثغور وهذه المدن والرجال وتجرى عليهم ما يتقوون به رجع اهل الكفر الى مدنهم و فقال: قد بان لى الامر ١٠٠٠ وحسم السد لالسة:

وحسمه السد لالسة:

واشرافهم فيما يفعله بالارض هل يقسمها بين الغانمين اويقفها على المسلميسين مما يدل على عدم وجوب القسمة وان الامام مخير في حكم الارض ولولم يكن لسه الاختيار والمشاورة لما عَبَرَ عن رأيه ، ولما احتاج الى بيان ما ينطوى عليه اختياره من المصالح ، ولولم يكن امر الارض الى اختيار الامام لما اجابه كبارالاوس والخزرج بقولهم نعم الرأى ، كما يَدُلُ على ذلك قول من خالفه: استشر ، فلو كانت القسمة واجبة او كان الحكم محد د الما طلبوا منه ان يستشير احداً ، ولطالبوه بتطبيق ذلك الحكم ، فدل ذلك على ان الحكم عند هم اختيارى ، وانما كان خلاهم فيما الماسي ينبغى اختيارها .

ويوايد ماذكرنا قول عمر رضى الله عنه: "لولا آخر الناس ما فتحت قرية الاقسمتها (٢) كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر " •

⁽۱) الخراج لابى يوسف ص ۲۱،۲۰ ، واخرج ابوعبيد والبلاذرى نحوه مختصرا وفيه : " فشاور عمر رضى الله عنه اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم " • انظر: الاموال لابى عبيد ص ٧٤ ، فتوح البلدان للبلازرى ص ٢٦٦ •

⁽۲) صحیح البخاری ۱۸۰/۰۰ منن ابی داود ۱۱۲/۳ مشرح معانی الاثار ۲۲/۳ مطانی الاثار ۲۲۱/۳ مالخراج لیحیی بن آد م صد ۷۲ مراجع سابقة ۰

ويوايده ايضا قول عمر لجرير بن عبد الله البجلى رضى الله عنهما : "ياجرير لولا انى قاسم مسئول لكنتم على ما جُعِلَ لكم ، وارى الناس قد كثروا فارى ان (١) تَرُدَّ هُ عليهم ٠٠ " •

حيث دلّ الحديث الأول على ان عمر رضى الله عنه ترك القسمة مع علمه بان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بها فى ارغر خبير ، فدل "ترك عمر لهسسا وعد وله الى الوقسف على ان كلا منهما جائز وان للامام اختيار الاصلح وقوله رضى الله عنه لجرير لولا: آنى قاسم مسئول لكنتم على ماجعل لكم ٠٠ يدل على ان عمر قد جعل لجرير شيئا من السواد وانه استرده ووقفه على المسلمين وفعله الامرين معا يعل على ان للامام ان ينتار بينهما مويتنم قوله: "لولا انى قاسم مسئول " ٠ ان اختيار الاصلح فى حكم ارض العنوة من مسئولية الامام ٠

⁽۱) سنن البيهقى ۹/۰ ۱۲ ، المحلّى لابن حزم ۱۱/۷ ، الام ۲۹۸/۱ ، الاموال لابى عبيد صد ۷۸ ، الخراج ليحيى بن آدم صد ٤٥ ، فتوح البلدان للبلارى صد ۲۱۷ ، مراجع سابقة ۰

ادلة الفريقين على ما ذهبا اليه اذا لم يحتر الامام القسمة :

سىق ان ذكرنسا

ان الحنفية والحنابلة اتفقوا على اعطاء الامام حق الاختيار في ارغر العنوة وانهم اتفقوا كذلك على ان للامام اختيار قسمة الارض بين الغانمين ، كما ذكرنا ادلتهم على ذلك •

ونتناول فيما ياتى عرض ادلتهم على ما اختلفوا فيه وهو الخيار الثانى للامسام اذا لم يختر القسمة ،وقد ذهب الحنفية الى انه ابقا الارض بيد اصحابهسا ملكا لهم مع فر في الخراج عليها والجزية عليهم ، وذهب الحنابلة الى ان الخيار الثانى للهام هو وقف الارض على جميع المسلمين ، ومن اسباب اختلافهم فى ذلك اختلافهم فى تفسير ابقا عمر رضى الله عنه لأمل السواد على ارضهم بعد فتحها هل كان تمليكا لهم ،ام كان مجرد ابقا للعمل فى الارض وزراعتها ، بالاضافة الى اختلاف بعض النصوص الواردة فى معاطة ارض السواد وغيرها من الاراضى التى اختلاف بعض النصوص الواردة فى معاطة ارض السواد وغيرها من الاراضى التى فتحت عنوة ، ونذكر ادلة كل فريق على ماذهب اليه على النحو الاتى :

⁽۱) السواد: سواد كل شي كورة ما حول القرى والراساتيق ، وسواد الكوفة والبصرة قراهما ، والسواد جماعة النخل والشجر لخضرته واسوداده ، وقيل انما ذلك لا من الخضرة تقارب السواد •

وجملة العراق سمى سواد الكثرة زرعه وشعره والخضرة ترى من البعد سواد ا وقد اعتنى الفقها عتحديد مساحة السواد لما يتعلق به من احكام ، ولاعتباره اصل فى احكام الارض المفتتحة عنوة يقلس عليه غيره ، انظر : تحفة المحتاج ١٩/ ٢٦١ ، حاشية رد المحتار ١٧٦/٤ ، فتح القدير ١٨٥ ٣ ، الاموال لابى عبيد ص ٩٢ ، فتوح البلد ان للبلارى ص ٢٩٧ ، الاحكام السلطانية للما وردى ص ١٧٣ ، المان العرب ١٠٩/٤ ، مراجع سابقة .

" اولا " ادلة الحنفية :

استدل الحنفية على مذهبهم بمجموع الاخبار الدالة على جواز شراء ارض الخراج من اصحابها الذين تُركوا عليها بعد فتحها ووجه استد لالهم ان الارض لولم تكن مملوكة لهم لط جازلهم التصرف فيها بالبيع ،ونذكر فيما ياتى بعض الاخبار التي استد لوا بها .

- ا ـ ما روى ابن ابى ليلى قال : اشترى الحسن بن على مُلحة او مُلحا ، واشترى الحسن بن على مُلحة او مُلحا ، واشترى الحسين سُويَد يُن من ارض الخراج .
- ۲ ماروی ابن مسعود رضی الله عنه ۱ انه اشتری من د هقان ارضا علی ان یکفیه
 ۲)
 خراجها •
- (٣) ٢- ما روى عن ابن سيرين: انه ورث من ابيه ارضا فكان يود ي الخراج عنها •
 - عـ واستدلوا ایضا باقرار النبی صلی الله علی^۵ وسلم اصل مکة علی ارضهـــم
 (1)
 واملاکهم بعد ان فتحها عنوة علی ماذ هبوا الیه ۰

⁽۱) الخراج ليحيى بن آدم صد ٥٧٠

⁽٢) المصدر ناسه صـ ٥٦ ، الاموال لابي عبيد صـ ١٠٠ ، مراجع سابقة •

⁽٣) الخراج ليحهي بن آدم صـ ٥٩ ٠

⁽٤) انظر: تبين الحقائق ٢٧٢/١، احكام القرآن للجساس ٤٣١/٣ ، واستدل الجساص لمذ هبهم بط رواه يحيى بن آد م عن تاريخ السواد ، وهوانه كان بيد النبط فظهر عليهم الفرس وتركوا الارش ملكا لهم ، ووضعوا عليها الخراج ، شمّ ظهر المسلمون على ارض السواد ، ولم يقاتلهم النبط اهل الارض بل قاتلهم الفرس ، لذلك كانت ارض النبط لهم لائنها في حكم ما صولحوا عليه ، لعدم قتالهم المسلمين ، ، انظر: احكام القرآن للجساص ٤٣٣/٣ ، الخراج ليحيى بن آدم ص ٥٠ ، مراجع سابقية ،

مناقشة ادلـة الحـنـفيـة : وقد نوقش استد لال الحنفية على تطيك ارض العنوة (١) (١) لا محابها ،بط فعله النبى صلى الله عليه وسلم من عدم التعرض لا هلـل فــكــة في اموالهم وارضهم وعدم اخذ شي عنها ،بما ياتــي :

(۱) اختلف العلما في فتح مكة هل كان صلحا ام عنوة فذ هب الحنفية والمالكية والحنابلة في احدى الررايتين الى انها فتحت عنوة ، ولم يقسم النبي صلى الله عليه وسلم ارضها ، واستد لوا على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم: " من دخل دار ابى سفيان فهو آمن ، ومن اغلق عليه بابه فهو آمن ، • " الحديث ، وقالوا لو كانت صلحا لامنوا كلهم بلا حاجة الى ذلك ، واستد لوا كذلائها ورد من ان ام هانى اجارت رجلاود فعت عليا عن قتله ، وبامره صلى الله عليه وسلم بقتلل ابن خطل بعد دخوله وهو متعلق باستار الكعبة ، ويقوله صلى الله عليه وسلم "ان الله حرم مكة يوم خلق السموات والارض لا يسفك بها دم • • • • الى قوله: قان احد ترخص بقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا له: ان الله اذن المراه ولم يأذن لكم " •

وذ هب الشافعية والحنابلة في الرواية الاخرى الى انها فتحت صلحا ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : (ولو قاتلكم الذين كفروا ٠٠) الاية ،على انها في اهل مكة عند فتحها ، واستدلوا كذلك بقوله تعالى : (وهو الذي كفّ ايديهم عنكم وايد يكم عنهم ببطن مكة) ، انظر : حاشية رد المحتار ٤/ ١٧٧ ، فتح القدير ٤/ ٢٠ ، المنتقى شرح الموطا للباجى ٣/٠١، تحفق المحتاج ١٨٢٨ المكام السلطانية لابي يعلى ص ١٨٧ زاد المعاد ٢٨/ ٢ ، نيل الاوطار ٨/٨١ ،ماجع سلبقة ٠

ان مكة اختصت بهذا الحكم ولايشابهها فيه غيرها ،كما أُختصت عـــن غيرها من البلدان باحكام خاصة ،قال ابو ببيد بعد ان ذكر عددا من الادلة على ان مكة مناخ لا تباع رباعها ولا تو عبر ولا تحل ضالتها الا لمنشــد به مناذا كانت مكة هذه سننها انها مناخ لمن سبق اليها ،وانها لا تباع رباعها ،ولا يصح كرا بيوتها ،وانها مسجد المسلمين و فكيف تكون غنيـمـة فتقسم بيعن قوم يحوزونها دون الناساو تكون فيئا فتصير ارض خراج ، وهـــى ارض العرب الاعيين الذين كان الحكم عليهم الاسلام او القتل فاذا اسلـــموا كانت ارضهم ارض عشر ، ولا تكون خراجا ابدا " .

اما استدلال الحنفية بالاخبار الدالة على جواز بيع ارض الخراج ، فَمُعَارَضُ بِما ياتي من أدلة على المنع من ذلك •

" ثانيا" ادلة الحنابلية على مذهبهم:

اما الحنابلة فاستدلوا على ان الخيار

الثاني للامام اذا لم يختر قسمة الارض هو وقفها على عموم المسلمين بما ياتي :

الله عامر قال: اشترى عتبة بن فرقد ارضا من الخراج ثم اتى عمر بسن الخطاب رضى الله عنه فاخبره فقال: من اشتريتها ؟ قال: من اهلها قال: هو لا العلما للمسلمين للمستموه شيئا ؟ قالوا: لا • قال: (٢)

⁽۱) الاموال لابی عبید صـ ۸۱ ،انظر كذلك : زاد المعاد ۸۷،۸۱/۲ ، المنتقی شرح الموطا ۲۲۰/۳ ،

⁽٢) الخراج ليحيى بنآدم ص٥٧ ،الاموال لابي عبيد ص١٩٠

٢ ماروى طارق بن شهاب قال: اسلمت امرأة من أهل نهر الملك ،قال:
 فقال عمر أو كتب عمر رضى الله عنه: ان اختارت ارضها وادت ماعلى ارضها
 ١)
 فخلوا بينها وبين ارضها ،والا فخلوا بين المسلمين وارضهم

٣ـ ماروى الزير بن عدى قال : اسلم د هقان من اهل السواد في عهـــد على على عليه السلام فقال على : ان اقمت في ارضك رفعت الجزية عـــنن (٢)

عد الله البهراني عن عمر بن عبد العزيز انه كتب: من اسلم مسن اهل الارض ظه ما اسلم عليه من اهل او مال اواما داره وارضه فانها الله الارض ظه ما اسلم عليه من اهل او مال اواما داره وارضه فانها الله على المسلمين .
 كائنة في في الله على المسلمين .

ه ـ ما روى تعلبة الحمّانى قال: دخلنا على علىّ رضى الله عنه بالرحبة ، فقال:
(١)
(١)
(١)
(١)
(١)
(١)

آل ماروى ابوعبيد عن عنترة قال : قال على رضى اللعنه : لقد هممت ان اقسم مال هذا السواد ، فيمر احد هم بالقرية فيتغذى فيها ، او يتعشى ويقول (٥)
 قصريتى ،

⁽۱) الخراج ليحيى بن آدم ص ٥٩٠

⁽٢) المصدرنفسة صـ ٦١ ، الأموال لابي عبيد صـ ١٠٣ ، ١١٢٢ .

⁽٣) الخراج ليحيى بن آدم ص ١٢٠

⁽٤) المصدرنفسة صا٤١٠

⁽٥) المصدر نفسه صد ٤٧ ، الاموال لابي عبيد ص ١٠٣٠.

وجـه الدلالـة من الاخبار السابقة : قول عمر في الدليل الأول : " هوالاً اهلها " يقصد بذلك المسلمين ، وقوله: " ابعتموه شيئه " ، والقصـــة بكاملتها تدل على ان الأرض مطوكة للمسلمين ، وقد استدل ابن قدامة بهسذا الخبر على اجماع الصحابة على ذلك قال: " وهذا قول عمر في المهاجريـــن والانصار بمحضر سادة الصخابة واعمتهم ، فلم يُنكَّر فكان اجماعا ، ولا سبيل السي وجود اجماع اقوى من شذا وشبهه ، أذ لا سبيل الى نقل قول جميع الصلحابة في مسألة ، ولا الى نقل قول العشرة ، ولا يُوجدُ الاجماع الا القول المنتشر • فا نقيل: قد خالفه أبن مسعود ٠٠٠ ، قلنا : لا نُسلَّم المخالفة ٠ ، وقولم ــم: اشترى • قلنا: المراد به اكترى ،كذلك قال ابوعبيد ، والدليل عليه قولـه: (۱) "على ان يكفيه جزيتها " • ولا يكون مشتريا لها وجزيتها على غيره ••• " • ووجه الد لالة في الحديث الثاني ، قول عمر رضي الله عنه: " والا فخلوا بيتن المسلمين وارضهم " ٠ ، وفي الدليل الثالث ، قول عليّ رضى الله عنه : " وان تحولت فنحن احق بها " • ، وفي الدليل الرابع قول عمر بن العزيز رحمه الله: " • • • وأما داره وارضه فانها كائنة في في الله على المسلمين " • ، وفسسي الدليل الخامس قول على رضى الله عنه: " • • • لقسمت هذا السواد بينكم " ، وهذا يدل على ان عليّ رضى الله عنه يرى جواز قسمت السواد بينهم ، ولو كانت الارخر، معلوكة لاصحابها لما جازت قسمتها بينهم فدل ذلك على انها معلوكة للمسلمين وانما امتنع عن قسمتها لخوفه من ان يوادي ذلك الى تنازع المسلمين عليها ، وذلك مستفاد من قوله: " لولا أن يضرب بعضكم وجوه بعض " • ، كما أن من أسبك ب ان امتناع عليّ رضي الله عنه عن قسمة السواد خوفه من إيوادي ذلك الى اختلال فسي

⁽۱) المغنى لابن قدامة ۲۱/۳ ،وذكر ابوعبيد في رواية ان الحديث المذكور بين عمر وعتبة بن فرقد رضى الله عنهما كان بمحضر من المهاجرين والانصار انظر: الأموال لابي عبيد صـ ۹۹ مرجع سابق م

توزيع الثروة بين افراد المجتمع ، ويظهر ذلك جليا من قوله : " فيمر احد هم بالقرية فيتغذى بها او يتعشى ، ويقول قصريستى " •

السرأى السراجيح في حكم ارض العنسوة

من استعراض ادلة الفقهاء في

حكم ملكية الاراضى المفتحة عنوة ، ومناقشتها على النحو المذكور سابقا يتضح ما ياتى :

أولا "أن استد لال القائلين بوجوب قسمة الارض بين الغانمين وهم الشافعية ومن وافقهم عقد اجيب عنه باجوية قوية عاهمها تخصيص الارض من آيـة قسمة الفنائم التي في سورة الانفال عبما ورد من ادلة على جواز ترك القسمة على لنحو المذكور سابقا •

"ثانيا" أن استد لال الطالكية ومن وافقهم على وجوب وقف الارض على عموم المسلمين عبايات سورة الحشر مبنى كما قد منا على حمل آية سورة الحشر الثانية على حكم آخر غير ما وردت فيه آية الحشر الاولى على الفيء وحملوا الاية الثانية على الفنيمة عوهذا يقتضى الاية الاولى على الفيء وحملوا الاية الثانية على الفنيمة عوهذا يقتضى نسخ حكم آية الانفال لائن الحكم المذكور فيها هو القسمة عبينما حكم آية الحشر الثانية عدمها عوان قالوا ان النسخ مختمر بالارض فقط الاان ذلك القول لا يعتضد بدليل يثبته عونى مقابله وردت بعض الاخبار الدالة على ثبوت قسمة الارض وان للاهام فعلها كما روينا عن عمر وعلى رضى اللهم

عنهما ، وكما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في ارض خيبر ، اكما ان ماذ هبوا الله عنهما ، وهو خلاف اصطلاح معظم الفقها ، • "ثالثا" ان ماذ هباليه الحنفية والحنابلة من انه يجوز للاما القسمة وتركب ها

هو ما تميل اليه النفس وتطمئن اليه ، الاعتمان الجمع بين الادلة المحتلفة بحيث يُعْمِلُها جميعها ولا يعطل شيئا منها ، ومثال ذلك انه يتضمن عدم نسخ آية الانفال ، والعمل بها في قسمة الارض اذا اختار الامام ذلك كما انه يتضمن العمل بآيات سورة الحشر وحملها على معنى مغاير لما جاء في آية سورة الانفال ، كما انه حد عم بما روى من اخبار تدل على جواز قسمة الارض وتركها ، لذلك كان القول بتخيير الامام تخيير مصلحة بين القسسمة وتركها ، هو الوجه المقبول للجمع بين الادلة وهو الراجح .

اما اختلاف الحنفية والحنابلة في الحيار الآخر الممنوح للهام عند عدم اختياره لقسمة الارض بين الغانمين ،هل هو اقرار اهلها عليها طكا لهم مع فرض الخراج عليها ،والجزية عليهم كما ذهب الحنفية ،او هو وقف الارغر على عموم المسلمين فيتضح بعد النظر بحيث تكون مملوكة لهم جميعا مع فرض الخراج عليها أثم ان ادلة الحنابلة على مذهبهم اقوى معا استدل به الحنابلة مروى عسن مذهبهم اقوى معا استدل به الحنفية ،لائن مما استدل به الحنابلة مروى عسن عمر رضى الله عنه صاحب القرار والاختيار كما انه مروى عن على رضى الله عنده والخلاف بين الحنفية والحنابلة ،ليس له اثر على انتفاع جميع المسلمين بخراج الارض المفتوحة ، حيث ان الخراج المفروض عليها ،والمقصود منه اجراء المنفصة الدائمة على المسلمين ،يوء خذ من الارض في كل حال ، وانما يظهر اثر اختلافهم في جواز بيع الارض وشرائها اى التصرف في رقبتها ،اما خراجها فينتقل الى المالك الجديد ،على فرض التسليم بجواز بيعها وانها مملوكة لا صحابها .

طبيعة الملكية العامة لارض العنوة ، والخراج الموضوع عليها :

اختلف الفقهية

فى تكييف ملكية جميع المسلمين لارض العنوة في حالة عدم قسمتها بين الغانمين فذ هب الحنابلة وبعض الدالكية والشافعية الى ان الارض تعتبر موقوفة على جميع المسلمين ، وتاخذ احكام الاعيان الموقوفة من حيث عدم جواز تملكها وتمليكها فلا يصح بيعها ولا شراوها ، وتكون المعاوضة عليها بالانتفاع ، وجواز التصرف (١)

وذهب بعض الشافعية ايضا منهم ابو الحباس بس سريج ، ويحض الحنا بلة منهم ابن قيم الجوزية ، وابن تيمية ، وبعض المالكية الى ان المراد بوقف الارض ليس المقصود به هو حبسها عن التملك والتمليك ، وانما هو تركها غير مقسومة ، وعلى ذلك يصح بيعها وشراوها ، وحق المسلمين فيها انما يتعلق بخراجها لا برقبتها ، اما الحنفية فلا مدخل لهم في هذا الخلاف لائن الارض عند هم مملوكة لاصحابها ، وسبب اختلاف العلماء في تكيف ملكية ارض العنوة هو اختلاف الاخبار الواردة في جواز بيعها ، فمن رجح الاخبار الدالة على جواز بيعها هي ان حق المسلمين أن حق المسلمين أن حق المسلمين أن عن الانتفاع بخراجها ، ومن رجح الاخبار الدالة على عدم جواز بيعها ان حق المسلمين أن حق المسلمين أن الله عند م جواز بيعها الموقوف عليهم بالمين أن حق المسلمين الموقوف عليهم بالمين الموقوف عليهم بالمين الموقوف عليهم بالمين

⁽۱) انظر: الاحكام السلطانية للماوردى صـ ۱۷٤ ، كشاف القناع ۲/ ۱۰۸،۹٤، شرح منتهى الارادات ۱٤٤/۲ ، المغنى لابنقدامة ۲/۵ ، تهذيب الفروق والقواعد السنية ۱۱/٤، مراجع سابقة ٠

⁽٢) الاحكام السلطانية للماوردي صـ ١٧٤ ، زاد المعاد ٢٧٧/١ الاختيارات الفقهية من فتاوي ابن تيمية صـ ١٢١ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١٦٨/٢ ، مراجع سابقة ٠

وذ هب من قال بان المراد بوقف الارض حبسها عن التملك والتمليك ،المسسى (١) تصحيح بيعها اذا حكم بصحته حاكم مراعاة للخلاف •

(ح) اما معنى الخراج الموضوع على الارض ، فكذلك اختلف فيه الفقها على الاقوال الاتية :

- ا ـ ذهب الحنفية ويعض الشافعية كابن سريج وابي اسحاق المروزي الى ان الخراج المفروض على ارض العنوة انط هو ثمن لها ، وهذا يتمشى مـــــع مذهبهم في القول بطكية ارض العنوة لاصحابها ، وكأن طكيتها انتقلت الى المسلمين بالفتح ، ثم اشتروها من المسلمين .
- ٢ وذهب المالكية ، ومعظم الشافعية ، وهو المشهور عند الحنابلة ، الله الخراج الموضوع على ارض العنوة ، انما هو اجرة لها ، وهذا يتمشى مسع القول بملكية الارض لعموم المسلمين .
- ٣ ــ ذ هب بعض الحنابلة الى ان الخراج الموضوع عليها ليس باجرة حقيقــة وانما هو في معنى الاجرة •
- ٤- ذهب ابن تيمية الى ان الخراج يعتبر معاملة قائمة بنفسها ذات شـــبه
 بالبيع والاجارة ، وليست ببيع ولا اجارة .

وسبب اختلاف الفقها عنى معنى الخراج او التكييف الشرعي له ، اختلا فسهسم.

⁽۱) انظر: الفروق للقرافي ٤/٤ ، المغنى لابن قدامة ٧٢/٣ ، كشاف القناع ١٥٩/٣

⁽۲) انظر اختلاف الفقها عنى تكييف الخراج : ﴿ ١٦/١٠ ا انتح القدير ٢٠٤/٤ الله ٢٩٥٢ تحفة المحتاج ٢٠٤/٩ الأموال لابى عبيد صـ ٢٢ ا الاحكام السلطانية للما وردى صـ ١٩٣ ا الاحكام السلطانية لابى يعلى صـ ٢٣١ ا مراجع سابقة وقد افاض ابن رجب واجاد في عرض مذاهب الفقها عنى معنى الحراج اوبسط ادلتهم اوماذكرناه هنا هو تلخيص لحرضه لمذاهب الفقها انظر : الاستخراج صـ ٤٠٤٣٩ امرجع سابق •

في ملكية ارض العنوة عمل هي للغانمين ام لحموم المسلمين علم لاصحاب الارض على النحو المذكور سابقا ٠

ومن اسباب اختلافهم ايضامشابهم الخراج لكل من البيع والاجارة ، في كونه عوض يُبذَّلُ في مقابل الانتافاع بالارض او مقابل تملك الارض •

ويفارق الخراج البيع في عدم تعينن مقدار الثمن ، ويفارق الاجارة في حدم تعينن المدة ،اذ أن تَعينن الثمن في البيع أو الاجرة في الايجارة شرط لصحتهما وكذلك تعينن المدة في عقد الاجارة ،وحول هذا التشابه والاختلاف كمان مدار استدلال الفقها ومناقشاتهم ،والراجح في ذلك ماذكره ابن تيمية من أن الحراج معاملة قائمة بنفسها وإن أشبهت غيرها ،وسياتي تفسيل ادلسة الفقها ومناقشاتهم في هذا الامر في مبحث اقطاع ارض الخراج في الفصل الثاني من هذا الله ،

(الفرع الثاني)

مذاهب الغقها في ملكية الاراضي المفتتحة عنوة والمصالح الاقتصادية :

نتناول في هذا المبحث الموازنة بين الآرا الفقهية في حكم ملكية الاراضي المفتتحة عنوة ، بالنظر الى ما تحققه هذه الآرا من ايجا بيات او سلبيات اقتصادية في حالة العمل بها في ظلّ الظروف الدينية والسياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية التي كانت سائدة في فترة الفتوح الاسلامية ، وخاصة فتح السواد الذي يعتبر اصلا عند الفقها في احكام ارض العنوة يقاس عليه غيره ، وللوصول الى هذا الهدف لابد لنا من الوقوف على بعض الحقائق المتعلقسة

بمتطلبات ومسئوليات الدولة الاسلامية في تلك الفترة ، وكذلك لابد لنا مسن الوقوف على بعض صفات الاراضى المفتتحة عنوة ، من حيث طبيعتها الاقتصادية

ونوع النشاط الاقتصادي المناسب لها •

كما يستلزم ذلك وقوفنا على الحالة الاجتماعية والاقتصادية لأ هل الاراضي و المفتحة ،وذلك لمعرفة امكانية الاستفادة منهم في استخلال تلك الاراضي و ويما ان محور الخلاف بين الفقها و هو قسمة الارض بين الغانمين ، اوعدم القسمة ، بل وقفها على عموم المسلمين ، فلا بد لنا من الوقوف على الحالسة المادية للفاتحين ، ومقد ار الغنائم المنقولة من تلك الفتوح ، ونصيب الفسسر د منها ، وهذا يسا عدنا على تحقيق مذهب من قال من الفقها و بتخيير الامام في الارض بين قسمتها بين الغانمين ، او وقفها على عموم المسلمين ، حسبما تقتضيه مصلحة الفاتحين ، والمسلمين ، وال

كذلك لابد لنا من معرفة النشاط الاقتصادى الذي يستطيع معظم الفاتحين ممارسته

على الارض في حالة الاحد بقول من يرى وجوب قسمة ألارض بين الغانميان وهل ما يحسنه الفانمون من عمل يتناسب مع النشاط الاقتصادى الذى تُطيه طبيعة الارض المفتتحة ، الى جانب الوقوف على مجموع مسئوليات الفاتحان التى يتعين عليهم القيام بها ، وهل تسمح لهم ظروفهم الجمع بين القيام بتلك المسئوليات ، الى جانب استغلال الارض ؟

وسنتناط بيان الجوانب السابقة من خلال بحث المواذبيح الاتية :

ثم سنوازن بين الآرا و الغقهية في ضور الحقائق السابقة وافضل اساليب معه و استخلال الارض في ظل تلك الظروف وشكل الملكية الذي يتناسب معه و

"اولا " مسئوليات الدولة الدينية والمالية والسياسية يعتبر الاستمرار في

الجهاد في سبيل الله تعالى ، ونشر الدعوة الاسلامية بين شعوب الارض في مقدمة مسئوليات الدولة الاسلامية ·

والاستمرار في الجهاد يعنى مواصلة تجهيز الجيوش وتمويلها ، حيث ان اعباء الحروب الصاحبة للدعوة تتوزع على الدولة والمجتمع الاسلاميي .

اما الاعباء الطقاة على عاتق الدولة فتنقسم الى قسمين : قسم تنظيمي ، وأخر عالى . اما التنظيمي فيتمثل في تجميع القوة البشرية اللازمة وتدريبها ، واعداد ها للقيام بهذه المهمة ، وتولية القواد ، واعداد الخطط اللازمة لنجاح المهمة .

واما الجانب المالى فيتمثل في تجهيز الجيوش بما تحتاجه من سلاح ومون ، ويقح معظم هذا العباء على الخزينة المامة للدولة او (بيت المال) ، وهذا بلا شك يوثر على النشاط الاقتصادي في الداخل ، حيث تضعف موارد بيت المال عن تميل المشا ربح الداخليسة ، وهذا بالتالى يوثر على افراد المجتمع من فيسر

[&]quot;اولا" مسئوليات الدولة الاسلامية الدينية ، والبياسية ، والمالية •

[&]quot;ثانيا" صفات الارض المفتتحة ، والحالة الاقتصادية والاجتماعية لأهلها •

[&]quot; ثالثا" مقدار العنائم المنقولة وعدد الفاتحين •

المقاتلين ، حيث تنخف نسبة الأموال المخصصة لرفاههم ، بسبب الأعباء الحربية التي يقوم بها بيت المال .

وتجدر الاشارة في هذا المقام الى أن موارد بيت المال لم تكن قوي قبل الفتون قوتها بعدها حيث زادت موارد بيت المال بعد الفتون الاسلامية من الفي والخراج والجزية بشكل كبير ، خاصة بعد افتتاح البلاد الفني كالسواد وصور ،

أما الأعبا التى يتعطب أفراد المجتمع السلم من غير المقاتلين فتتمسل في تأثرهم بنقى الأموال المخصصة لرفاهم كماذكرنا سابقا ، والاضافية الى تأثرهم بنقى المقاتلين يؤثر على المهاة الاقتصادية في داخل الدولية بصفتهم من أصحاب المناصر الانتاجية ، من العمال أو من أصحاب المعلس والمهن التى تقدم خدمات وسلح للمجتمع ، وغيابهم في الحرب يؤشير طيب بقية أفراد المجتمع .

أما العبّ الذي يتحطه أفراد المجتمع المقاتلين ، فيتمثل في تحمله مساق ومخاطر الجهاد بالاضافة الى أن انصرافهم للجهاد يُفوّتُ عليهم بعن فرص الكسب المتاحة لهم في ظروف السلم .

والاسلام لا ينظر الى الجهاد على أنه عطية انتاجية تشترك فيها عسدة عناصر بفرض الربح حكماهى نظرة بعض الاقتصاديين المعاصرين للأن الهدف الأساسى من الجهاد ليس العائد المادى طيس ذلك هو الدافع له م بسلسان الدافع للجهاد هو تكليف الشارع به حتى تعلوكمة الله وتنقشع طلمسات الباطل .

وينفى كون الدافع للجهاد هو طلب الربح عدة أمور هسى:

- "أولا": لوكان الدافعله هو الربح لما أقدم عليه الكثير من المسلمسين لأسباب نفسية ومادية وهي أن الجهاد يعنى الحرب ، والحسرب محفوفة بالمخاطر ، ولا يقدم كثير من الناس على المفامرة بحياتهم لطلب الربح وان احتاجوا الى المال بل ان البعض يفضل المسوت جوعا عن الموت قتلا في مضامرة نسبة احتمال الهلاك فيها أكسبر من نسبة احتمال الهلاك فيها أكسبر
- "ثانيا"؛ لوكان الدافع للجهاد هو الربح لما أقدم طيه بعض الأفسسواد المتصعين باليسار من أفراد المجتمع السلم كمثمان بن مغسان وعبد الرحمن بن عوف وفيرهم ـ رضى الله عنهم ، لأن أمثاله عنهم يجدون في ظروف السلم فرصا كبيرة للربح لما يتمتعون به من مهارات في الاستثمار ، وطلب الرزق .
- "ثالثا": لوكان الربح المادى ستهدفا في الجهاد لما احتاج السلمسون (())
 الى تقديم الدعوة الى الاسلام قبل القتال وخصوصا لفير السلمين الذين تكون احتمالات النصر طيهم شبه مؤكدة ، لأن ذلك يفسوت طيهم فرصة الربح في حالة قبول خصومهم بالاسلام حيث أن مسن

⁽۱) اختلف العلما عنى وجوب تقديم الدعوة قبل القتال طنى ثلاثة أقوال هن :
"أولا" نهب البعض الن وجوب تقديم الدعوة من غير فرق بين مستن بلغته الدعوة ومن لم تبلغه .

[&]quot;ثانيا" ذهب البمش الى عدم وجمه مطلقا

[&]quot;ثالثا" ذهب جمهور أهل العلم (أنه يجب لمن لم تبلغهم الدعسوة ، ويستعب لمن بلغته الدعوة ، وهو الصحيح الذي دلت طيسه الأحاديث ، انظر : الشوكاني ، محمد بن طي ، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ، الطبعة الأخيرة (مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي) ٢٦٢/٧ ،

أسلم ليس لأحد سبيل على ماله وال صلى الله عليه وسلم: "أمرت أن أقاتــل الناس عتى يقولوا لا اله الا الله فمن قال لا اله الا الله عصم منى ماله ونفسـه (١)

وقد كان من وصياه صلى الله عليه وسلم اذا سرّ أميرا على جيش أو سريـــة:

" اذا لقيت عدوك من المشركين فأدعهم الى احدى ثلاث خصال ، أو خـــلال فأيتها أجابوك اليها فأقبل منهم وكفّ عنهم الدعهم الى الاسلام ، فان أجابوك فأقبل منهم وكفّ عنهم الى التحول من دارهم الى دار المهاجرين فأقبل منهم وكفّ عنهم ، ثم ادعهم الى التحول من دارهم الى دار المهاجرين (وحكم التحول منسوخ بقوله صلى الله عليه وسلم لا هجرة بعد الفتن) وأعلمهم إن فعلوا ذلك أن لهم ما للمهاجريين وأن عليهم ماعلى المهاجرين ، فــان أبو واختاروا دارهم فأعلمهم أنهم يكونوا كأعراب السلمين يجرى عليهم حكـــم الله الذي يجرى على المؤمنين ، ولا يكون لهم في الفي والفنيمة نصيب الا أن يجاهدوا مع المسلمين ، فان هم أبوا فأدعهم الى اعطا "الهزية ، فان أجابوا بالمنهم وكفّ عنهم ، فان أبو فاستعن بالله وقاطهم " .

وتقديم الدعوة ، يعطى للكفار فرصة للاستعداد للقتال في حالة رفضهمم

⁽۲) سنن أبي داود ۳۲/۳ ، سنن الدارس ۲۱٦/۳ ، سنن ابن ماجسه ۲۵ ، مراجع سابقه ۰

"رابما" ومايؤيد عدم كون الدافع الى الجهاد هو الربح المادى مساورد في الشرع من حد على دعوة الناس الى الاسلام ، ووعد بجزيـــل الثواب لمن استطاع هداية ضال ، قال صلى الله طيه وسلم : " · · أن فو الله لأن يهدى الله بك رجلا واحد اخير لك من ايكون لك حمسر (())

النعم " · ، فالدافع الحقيقي للجهاد هو طلب الأجر والثواب عنسد الله بهداية الآخرين الى طريق الحق .

أما اذا امتنع غير المسلمين عن الاسلام ، أو دفع الجزيدية فلامناص حينئذ ا من الحرب والقتال .

وفى حالة خشوب القتال فان الاسلام لا يُحرّم أخذ الخنائسية كما كان معرما على الأمم الكتابية السابقة ، ويوجه الاسلام هسسنه الفنائم بشكل عادل يحقق المصلحة العامة ، فيوجه العنق والخراج ، وخمس الفنائم ، والجزية الى بيت المال نظير ماتحطه عن أمسسا مادية في تمول الجيوش ، حتى يتمكن من ممارسة نشاطه ، وتمويش ماتأخر عن القيام به من نشاطات نتيجة لا نخفاض محتواه بتمويسلل

ويصيب أفراد المجتمع جزاً من هذا الخير بشكل غير مهاشر حبيث أن الزيادة في موارد بيت المال من الفي والجزية والخراج وخصيس الفنائم ، سوف تنمكس آثارها في شكل توفير مزيد من الرفاه للمجتمع باستملال تلك الأموال في المشاريع الداخلية كبنا المدارس واصلل الطرق وفير ذلك .

أما المقاطين فان الاسلام الى جانب اثابته لهم في الآخرة علي

⁽١) صحيح البخارى ٧٧/٥ ، صحيح عسلم ١٣١/٧ ، مراجع سابقه ٠

من الفنائم يوزع طيهم طبق نظام معين يتوافق مع مقد ار مابذ لوه مسسن جهود في القتال وتضعية ، وهذا له أثره أيضا في ضمان استمرار الجهساد لاعلاء كلمة الله ، حيث أنه يدخل السرور الى ظوب المجاهدين ، ويموضهم عن فرعى الكسب التي فاتتهم في ظروف السلم ، كمايحت غيرهم طي المشاركة في هذا العمل الجليل ،

ويجب عند النظر في شكل طكية الأراضي المفتتحة عنوة و المناسب لاستفلالها الاستفلال الأمثل و أن نأخذ في الاعتبار مستطية الدولة الاسلامية في ذلك الوقت ومن حيث وجوب استمرار الجهاد والدعوة الى الله وتوطيد دعائه والدولة الاسلامية والذبّ عنها ومايستتبع ذلك من زيادة في الانفاق ولا سيما وأن كثيرا من الناسفي ذلك الوقت كانوا يتهضون بالاسلام ويحاطون الدخول اليه لتقويضه من أي ثفرة مكنة وأن شوكة الاسلام لم تقوّبعد وحسدود الدولة لم تثبت بعد و

صفات الأراض المفتتحة عنوة :

تتصف البلاد المفتوحة عنوة في زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنسسه وخاصة أرض السواد التي تمتبر أصلا يُقاسُ طيه غيره بالنسبة لأحكام الأرض للمفتحة عنوة ، بيمنى الصفات الاقتصادية المُميَزَة وذلك بالنسبة لطبيعسسة الأرض ونوع النشاط الاقتصادي الذي يتناسب ممها ، وحالة أهلها الاجتماعية والاقتصادية ، وصاحة تلك الأراضي حيث أن اتساع صاحة الأرض يتحكّسم في النشاط الذي يمارس طيها ولاسيما النشاط الزراعي في ذلك الوقست الذي لم تتطور فيه أساليب الزراعة طم تدخل المكنفة (الآلة الزراعية) فسي النشاط الزراعي بالشكل الذي يُحَفِّنُ عدد العمال اللازمين لاستثمارها طسي النصو الذي نعيشه هذا الزمن .

كل تلك الصفات يجب الوقوف طيها لمعرفة سبيل الاستثمار الأمثل لتلك الأراض ، وسنتحدث عن هذه الصفات بالقدر الذي تُسُعِفُنا به المسللار التاريخية ،

وهيث أن أرض السواد كماذ كرنا تعتبر أصلا يقاس طيه في معرفة أحكية الأرض المفتتعة عنوة لذلك سنركز على مجموع هذه الصفات فيها هذا من ناحية ومن الناحية الأخرى لأن معظم المؤرخين والمؤلفين من فقها وفيرهم منحيوا السواد من العناية والاهتمام مالم يمنحوه لفيرها من الأراض ، وهذا لا يقودنا الى الأعراض عن بقية الأراض المفتتعة عنوة ، ولكن سنأخذ من صفاتها بالقيدرالذي تُشَعِفُنا به مصادر التاريخ ،

يعتبر جز كبير من أراض السواد ، ومصر والشام صالحا لممارسة

[&]quot;أولا" طبيمة الأراضي المفتتحة عنوة:

⁽۱) انظر الأحكام السلطانية للماوردى ص ٧٢ ميث قال : "فانها أصل حكم الفقها" فيها بمايمتبر في نظائرها " ، مراجع سابقه ،

النشاط الزراعى ، وذلك لتمتع تلك الأراض ببعض الصفات الملائمة لمارسسة النشاط الزراعى حيث تتوفر في تلك الأراض مصادر طبيعية كبيرة للميسساه فبلاد العراق يشترقها نهرا دجلة والفرات ، وفي الشام نهر بردى والماصى والليطاني ، وفي مصر نهر النيل ،

وبالاضافة الى ذلك وجود السهول المنبسطة فى تلك الأراض وخلوه من الموائق بالاضافة الى خصوبة تربتها وبالذات فى أودية الأنهار المستى حطت الطبى المُخَيِّب للأرض على مدار سنين عديدة .

هالاضافة الى ماسبق تتمتع تلك الأرض بمناخ جيد يتناسب من النشسساط الزراع من حيث اختلاف درجات الحرارة وتَعَيَّزُ المواسم ، ومن حيث كميسات الأمطار المنتظمة ولكل ماذكرنا كانت تلك الأراض صالحة لممارسة النشسساط الزراع أو هي منزوعة بالفعل ، يدلُّ على ذلك حال تلك البلاد تبسسل الاسلام والطريقة التي أُستُتُمرت بها في ذلك الوقت ، فالبنسية لبلاد السواد كانت خاضعة لسيطرة دولة الفرس الساسانية ، وقد استثمرتها تلك الدولسة في المشاريع الزراعية ،

ذكر الماوردى أن السواد كان أول أيام الفرس جاريا على المقاسمة أى _ أيام كانوا يقاسمون الزُرَّاعَ أو أصحاب الأرص الزراعية محصولا تهم بنسب معينسة ثم سحه قباذين فيروز وضرب عليه الخراج بالمساحة أى بحسب مساحة الأرض المزروعة .

⁽۱) انظر الأحكام السلطانية للماوردى ص ۱۲۵ م الريس محمد ضياً الدين م المغراج والنظم المالية للدولة الاسلامية م الطبعة الرابعية م المعربة للداباعة م ۱۲۷ مصر: الشوكة المصربة للداباعة م ۱۲۷ م ۲۱ مصر: الشوكة المصربة للداباعة م ۱۲۷ م

وفي مصر التي كانت تخضع لسيطرة الدولة البيزنطية كانت هناك أنسواع (١)
كثيرة من الضرائب المفروضة على أهل مصر منها ضرائب مفروضة على المنتجات الزراعية فهناك ضربية الفلال وهي ضربية مفروضة على الأراضي التي تسلوع بالحبوب وكانت تجبى عينا أو نقد اعلى كل قيمة معينة من الناتج وقلد تجلي بكتا بكتا الطريقتين في آن واحد كما كان هناك ضربية مفروضة على الأراضي المزروعة بالكروم والثمار كالنخيل والتين والزيتون وكانت هذه الضربية نقدية .

ما تقدم يتضح لنا أن بلاد السواد ومصر كانت سُّتَفَلَة قبل الاسلام في النشاط الزراس ، ويدلُّ على ذلك أيضا طريقة وضع الخراج التى البعم المساهم بن الخطاب رضى الله عنه على تلك الأراضى ، حيث فرضه بشكل حصية من المنتجات الزراعية تفرض على قدر معين من الأرض ، أو قدرا محدد المسن المال يفرض على مساحة معينة .

فقد روى عن عمر رضى الله عنه أنه أمر بست السواد فبلغ ستة وثلاثــــين (٣) ألف ألف جريب مريب الــــزع درهمـــا

⁽١) انظر الخراج والنظم المالية للريس ص ٥٥ م ٧٧ م مراجع سابقه ٠

⁽٣) الخراج لأبن يوسف ص ٣٦ ، مرجع سبق ذكره ، الأموال لأبن عبيسه د ٢) الخراج لأبن عبيسه ذكره ، مرجع سبق ذكره ،

⁽٣) الجريب لفة: الوادى الكبير ثم أُستُهيرَ اسما لمساحة من الأرس، وهو أيضا وحدة كيل كبيرة مقد ارها أربعة أقفز، ومقد ار الجريب بالمساحية (٢٥٦) المرا مربعا، ومقد اره كيلا = (١٩٢) مدا أو (٢٥٦) رطلا أو (١٣١) لترا، وقد عُلِلَ الاشتراك بين المساحة والكيل في الجريب بأنه كان يطلق في الأصل على الكيل ثم أطلق على مقد ار من الأرس يستوعب ذلك القدر من الحبيب على ثن من الاعتبارين كان ممروفا في بلاد فارس والعراق على عهد كسرى أنوشروان قبل الاسلام، والجريب المساحة انظيريب المساحة انظيريب المساحة انظيريب المراخ والنظم المالية للريس من ٢٧٤ من ٢٩٣، ٢١٨، ٢١٨، ابن الرفعية

(7)

وتقيزا ، وعلى الكرم عشرة دراهم وعلى الرطبة خمسة دراهم ٠٠٠ "

وفى أمر مصر روى البلاذرى: أن عمر رضى الله عنه وضعطى كل جسريب وفى أمر مصر روى البلاذرى: أن عمر رضى الله عنه أرد أن عمر رفى البلادرى أيضا ذكر أن عمر رضى الله عنه ألزم كل ذى أرض مع الدينارين _ أى مع الجزية _ ثلاثـــــة أرادب حنطة ، وقسطى زيت ، وقسطى عسل ، وقسطى خل ، وهذا يدل بمالايــدع مجالا للشك على أن النشاط الزراعي كان ثابتا ومعروفا في هذه البلاد .

(٣) فتوح البلدان للبلاذرى ص ٢١٧ ، والرواية الثانية ص ٢١٦ ، مراجع سايقه ٠

(٤) فتوح البلدان ص٢١٦٠.

(٦) القسط ؛ وحدة كيل تسأوى نصف صاع ، وتساوى ٣٢٠ لتر ، انظر : الخراج والنظم المالية للريس ص ٣٢٠ ، وال لأبي عبيد ص ٣٢٠ ، مراجع سابقسه .

المكيال والمباس نجم الدين (٢١٠هـ) ، الايضاح والبيان في معرف قصل المكيال والميزان ، تحقيق ، محمد أحمد اسماعيل المظرف ، (مكسة المكرمة : جامعة أم القرى ، مركز البحث الملمى واحيا التراث الاسلامي المكرمة : جامعة أم القرى ، مركز البحث الملمى واحيا التراث الاسلامي

⁽۱) التقير: اسم مشترك يطلق ويراد به وهدة صاحة ويراد به كذلك وصدة كيل واذا اطلق مرادابه المساحة فهي تساوى عُشْرَ ساحة الجسسوييب = (١٣٦٦) مترا مهما ، واذا أطلق على الكيل فيقصد به مقد أريسن من المكايل أحدهما ضعف الأخرى فعلى المعنى الأول يبلغ مقد اره (١٢) صاعا أو (٦٢) رطلا أو (٣٣) لترا ، وعلى المعنى الثاني فهوضِقَفُ الكمية المذكورة أى (٢٢) صاعا أو (٨٢١) رطلا أو (٦٦) لترا ، والتغيز المقصود في فرض الخراج هوغير المضاعف كمارجمه المحققون ، انظر: الخراج والنظم الماليه للريس س ٢٢١ ، الايضاح والتبيان في حسألة الكيل والميزان ص ٢٢ ، مراجع سابقه ،

 ⁽٣) الدرهم وحدة نقد فضية وزنها ٥٧١ر٣ جرام، انظر التبيان في مسألسة
 الكيل والميزان ص ٦١ ، ٦٦ ، الخراج والنظم المالية ص ٥٥٣، مراجع سابقه ٠

⁽ه) الأردب: مكيال ضخم لأهل مصريعادل ٦٦ لتر من الما المقطر في درجة حرارة ٤٠٠ أو ١٤ رج ه كجم ، انظر: الخراج والنظم المالية للريس س ٣٢١، التبيان في أحكام المكيال والميزان س ٧١ ، مراجع سابقه .

"ثانيا" ساحة الأرس المفتتحة:

لابد من الأخذ بعين الاعتبار مقد ار مساحة الأراض المفتتحة عنوة عند النظر في أفضل شكل للاستخلال المكن لها ونوع المكيسة المناسبة لذلك دوكذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار أساليسب الزرامة التي كانت سائدة ذلك الوقت د واعتمادها طي عدد كسبير من الأيدى العاملة لاسيما اذا اتسمت مساعتها .

والنسبة لمساحة السواد فقد ذكر المأوردي أن طوله الاجمالي يبلغ مئتان وستون فرسخا ، وعرضه ثمانون فرسخا ، واذا علمنيا (٢) (٢) أن الفرسخ يساوى خمسة آلاف وخمسمائه وأربعون مترا تقريبا فان طول السواد يقدر بحوال ألف وأربعمائة وأربعين كيلو مسترا (٠٠٤) () ، وعرضه يساوى أبهمائه وثلاثة وأربعون ومئتين فسياوى أبهمائه وثلاثة وأربعون ومئتين فيساوى الألف (٠٠٠٠ر٣٤) كيلو مترا ، وعلى ذلك تكون مساحته مايساوى ستمائة وثمانية وثلاثون ومئتين وثمانية رشائية وثمانية وثلاثون ومئتين وثمانية وثمانية وثلاثون ومئتين وثمانية رشائية وثمانية وثلاثون ومئتين وثمانية رساعة مايساوى

وهذا الرقم يشير الى المساحة الاجمالية للسواد بما فيها الأراضى غير الزراعية ، أما الأراضى الزراعية في السواد ، والتي وضع طيها عمر رضى الله عنه الخراج فقد بلغت حوالى ست وثلاثون طيونا

⁽١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٢ (، مرجع سبق ذكره ·

⁽٢) انظر: الایضاح والتبیان معرفة المکیال والمیزان / لابن الرفعة تحقیسق محمد أحمد الخاروف ص ٢٧ ، مرجئ سبق ذکره ، وقد خالفه الریس فسس هذا التقدیر وقدره بن (٤٤٥٥) ، انظر الخراج والنظم المالیة للریسس ص ٣٠١ ، مرجع سبق ذکره ،

من الأجربة على حسى عثمان بن حنيف بتكليف من عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، واذا علمنا أن حساحة الجريب تساوى ألفا وثلاثمائة وستة وستون مسترا مربعا ، وأربعمائة وستة عشر في العشرة ألاف من المتر من المتر المربسيين (٢) ، (٢)) كانت ساحة الأراضي الزراعية تساوى تسعا وأربعمسيين ألفا ومئة وسبعة وسبعين كيلو مترا مربعا وأربعمائه وسبعة وتسمين في الألف من الكيلو متر المربع (٣)) كم ،

أما مساحة مصر الكلية المفتتحة في عهد عمر على يد عمروبن العساس رضى الله عنهما فلم تتوفر لنا معلومات تاريخية بشأنها ، وإنما جالت بعسف (٤)
الأخبار عن ساحة الأراض الزراعية فيها حيث ذكر المقريزي أن ساحتها كانت ثلاثين ألف ألف فد ان أي ثلاثين طيون فد ان واذ اطمنا أن الفسسد ان المصرى القديم الذي قدرت به هذه المساحة يساوى (٩٢٩ه) مترا مربعا الكلو مترات المربعة عوالى (٩٢٩ه) - كليو مترا مربعا .

⁽۱) انظر مقد از الجزا الذي وضع عليه الخراج في : الأموال لأبي عبيست من ۱۸ منظر مقد از الجزا الله الماوردي من ۱۲۵ مفتوح البلد ان للبلاذري من ۲۲۸ مراجع سابقه .

⁽٢) انظر الایضاح والتبیان / لابن الرفعة تحقیق محمد أحمد الخاروف ص ٨٦) مرجع سبق ذکره •

⁽٣) وهذا العدد نائج عن ضربعدد الأجربة في مساحة الجربب بالأ متسار المربعة وتحويلها الى كيلو مترات مربعة بالقسمة على مساحة الكيلو مستر المربع بالأمتار المربعة وهو (٠٠٠٠ر١٠٠٠) م على النحو الآتى : المساحة بالأمتار المربعة = ٢٦٦٠٠٠٠٠ × ٢١٤٠٠٦٢١ =

السياحة بالكيلومتر المربح = ١٠٠٠٠٠٠ (ر٤ + ١٠٠٠٠٠٠ = السياحة بالكيلومتر المربح = ١٠٠٠٠٠٠ (ر٤ + ١٠٠٠٠٠٠ =

⁽٤) ذكر المقريزى: أن هشام بن عبد الطك عند ما طِي الخراج عبيد الله =

وهذا التقدير الذي أورده القريزي لساحة الأراض الزراعية في مصر (١)
ذلك الوقت لم يقبله البمض ، وقد استند في رُدِّهِ إلى ١ الاحصائيات السبق تُقدِّرُ مساحة الأراض الزراعية في مصر بعد الاصلاح الزراعي في عام ٥٥٥ (المنتدر (٦)) بحوالي (٣٠٨٠٠ (٣)) من الأفدنة فقط وهي أقل معاذكره العريزي بكسثير (٣) وقد رجح الريس المساحة التي قدرها بعض مؤرخي مصر في العهد البيزنطسي وهي (٣٠٠٠٠٠٠) فدان ثلاثة علايين فدان فقط ، أي (٧٨٧) كلو مترا مربعا ، وعهد البيزنطين ليس ببعيد عن عهد الفتن الاسلامي بالقدر الذي تختلف فيه مساحة الأرض الزراعية اختلافا كبيرا ،

ماسبق يتضح لنا أن صاحة الأراض الزراعية في الأراض المغتتجة عنسوة تعتبر ساحة كبيرة لا يستهان بها وتحتاج الن نمط خاص من الاستنسار يتناسب مع عظم ساحتها ، وقية الظروف الأخرى التي تؤثر وتتحكم فللسن الاستثمار الأمثل لها ٠

ابن الحجاب غرج بنفسه ومسئ العامر من أراض مصر والفامر معايركب ما النيل فوجد قانون ذلك ثلاثين ألف ألف فد ان سوى ارتفاع الجسرف انظر:
ووسخ الأرض المالمقريزى ، تقى الدين أحمد بن طن بن عبد القادر بسن محمد ، الخطط القريزية المسحى (المواعظ والاعتبارات بذكر الخطسط

والآثار ١٧٦/١ بيروت ؛ مكتبة احيا طوم الدين) ، ١٧٦/١٠

⁽۱) أنظر الخراج والنظم المالية / للريس ص ٥٥ (، ١٥١ ، وقد يكسون ماذكره المقريزى فيه تصحيف بنهادة ألف فاذا حذفت تساوى المقدار سبع ماذكره بقية المؤرخين ٠

⁽٣) وساحة الفدان الحالق تختلف عن ساحة الفدان القديم في مصر حيث تبلخ مساحة الفدان الحالق عن ساحة الفدان الخسيراج والنظم المالية للريس ص ٢٩٧ ، ٢٧٦ ، مراجع سابقه ٠

⁽٣) المصدرنفسه ١٥٣٠٠

الحالة الاجتماعية والاقتصادية لأهل البلاد المفتوحة:

يتضح من المبعث السابق مدى اتساع رقعة الأراضى الزراعية المفتوصية عنوة في عهد عمر بن الخطاب ، ومن الطبيعي أن تكون تلك البلاد السيعي يُمارس طيها هذا النشاط الزراعي الواسع مأهولة بالسكان ، وأن يكون الطابع الخالب على مهنتهم هو الزراعة ،

وللوقوف طن الحالة الاجتماعية والاقتصادية لسكان البلاد المفتوحسسسة نأخذ مثلا طن ذلك حالة أهل أراض مصر والسواد قبل الفتح الاسلاس

كان سكان السواد يرزمون تحت ظلم وجور الدولة الساسانية الفارسية ، ولم يكونوا تحت رعاية دولة معلية ذات سيادة ستظة تسهر طى رفاهيته بل كانوا يخضعون لسيطرة تلك الدولة الستعمرة التي كانت ترهقهم بأمناف الضرائب ، فقد كان الفرس يقاسمون أهل الأرض معاصيلهم الزراعية بنسب تصل الى النصف ،

وبالاضافة الى ذلك كانت هناك ضريبة تفرض على الأشخاص ، السى جانب الضرائب الاستثنائية التى لاحد لها والتى تفرض فى حالة الحروب التى استرت فترة طويلة من الزمن بين الدولة الفارسية والدولة الرومية ، وفالبية هــــــنه الضرائب تفرض على الأقاليم الفنية التابعة للدولة ، وفي مقدمتها السواد .

يضاف الى ذلك ماكان يُلْزَم به أهل الأرض من هبات وهد ايا تقدم السبى الطك ، وأنواع الاتاوات التي كان رجال الدين يَعْطُونَ الأفراد طيها قسرا .

كل ذلك وفيره كان مثارالكراهية الدولة الساسانية والديانه المجوسية عنسد أهل تلك البلاد ماجعلهم يرعبون بالفتح الاسلاس ، وخاصة بعد طمهسم بما يشتمل طيه من مبادئ الرحمة والعدل ، ويعتبرون خلاصهم من عنت وجسور (١) الدولة الساسانية في استقبال الفاتحين ومساعد تهم ،

⁽١) انظر في الوضع الاجتماعي أله هل السواد قبل الفتح الاسلامي: الخراج والنظم المالية / للريس من ٧٠ ، مرجع سبق ذكره .

ويؤيد ماذكرناه من عدم مقاومة أهل السواد للمسلمين الفاتحين ، مارواه يحيى بن آدم عن الحسن عن عمر بن الخطاب رض الله عنه : "أنه أتـــاه رؤسا السواد وفيهم ابن الرفيل فقالوا : باأمير المؤمنين ، انا قوم من أهل السواد ، وكان أهل فارس قد ظهروا طينا وأضروا بنا ، ففعلوا وفعلـوا ، حتى ذكروا النسائد، فلما سمعنا بكم فرحنا بكم ، وأعجبنا ذلك ، فلـــم نرد كفكم عن شي ، حتى أخرجتموهم عنا ، فبلفنا أنكم تريدون أن تسترقونا فقال عمر : فالآن ان شئتم فالاسلام ، وان شئتم فالجزية ، فاختاروا الجزية " ،

أما حال أهل مصر التي كانت قبل فتحها تحت سيطرة الدولة الرومانيــة فقد كانت أشد سوالم مقد ار الضرائب التي فرضها الرومان على الأراض الزراعية فيها •

فقد كانت هناك ضريبة تفرض على الأراض الزراعية التى تزرع بالحبسوب تسمى (ضريبة الفلال) ، وكانت هذه الضريبة غير معددة وتختلف بحسب احتياجات الدولة البيزنطية الرومية للانفاق على ترف طوكها ، ومقابلة نفقسات (٢)

وكانت هناك ضربية مفروضة على الأراض المزروعة بالكروم والثمار ، تجسبى نقد ا ، وتبلغ في بعض الأحيان قدرا لا يتناسب مع مساحة الأرض المفروضيسية (٣)

⁽۱) الخراج ليحيى بن آدم ص٠٥ ، الطبرى ، أبو جعفر محمد بن جريسر تاريخ الأمم والطوك ، الطبعة الأولى (مصر: المطبعة الحسينية) ، م المربخ الأمم القرآن للجماري ٣٣/٣٤ ، الاموال لابي عبيد ص١٨٣٠.

⁽٢) الخراج والنظم المالية للريس عن ٢٤ ، مرجع سبق ذكره •

⁽٣) المصدرنفسه ١٠٤٧ •

والى جانب الضرائب المفروضة على الأراضى الزراعية ، كان هناك ضربيسة الرؤ وس التى كانت تجبى نقد ا ، وضرائب على الأنشطة الا قتصادية الأخسرة والسلح الرأسمالية ، وأنواع المهن ، والأراضى المشفطة بالبنا ، والنقسسل المفارجي والداخلي ، وضرائب لتموين جنود الا مبراطورية ، وأخرى لتقديسم القرابين للكيسة ،

وطى حدّ تمبير (٤٠٥٥)، جيبون ، فى وصفه للضرائسب التى كانت تفرض تباعا على الرعية : "كانت تتساقط كماصفة من البرد ، أو (٣) كأنما كانت ها " يجتاح الناس " .

صقول "أندريادس"؛ ان نظام الضرائب البيزنطى كان أشد ظلممسلا (٣) وأكثر تعسفا من أى نظام تعرفه اليوم "٠

⁽۱) عَدْدَ منها الريس في كتابه الخراج والنظم المالية س ٤٩، ٥٥ ثلاثة النواع هي والانونا والتي قال عنها المؤرخ جيبون والانت تبليخ عشرة أشال ماكان يستطيع المزارع أن يؤديه " وفريبة تسميسي (نويون) تفرض لتطهير القنوات وأخرى تسمى (جيوشريا) والى جانب فروض أخرى متنوعة و

⁽٢) ، (٣) ، (٤) ، : نقلا عن كتاب الخراج والنظم المالية للريس م ٢٤، ٢٠ ، (٣) ، رواجع سابقه ٠

ويصف "بتلر" حال الدولة اللبيزنه في مصر وحال رعاياها بقوله: "ان حكومة مصر (في العبد البيزنطي) لم يكن لها الا غرض واحد : وهو أن تبتز (١) الأموال من الرعية لتكون غنيمة للحاكمين ٢٠٠٠٠ .

أما الحالة الاقتصادية لسكان مصر في ذلك المهد فيعبر عنها "طسن" بقوله: "ان تاريخ مصر الاقتصادى من مهد "سفرس" الى "د قلياط" وهسو يعنى القرن الثالث للاييين الا أن أحوالها كانت تسير من سيى" الى أسوأ فان فد احة الضرائب كانت بحيث أن أعد ادا كبيرة من فلاحين مصر اضطسروا الى أن يهجروا أوطانهم ، وينضموا الو العصابات التى تعيش على السلب والنهب .

وتثبت احدى الوثائق أن بعض نواس "الفيوم " تحول سدس أراضيه الستى كانت تؤخذ منها الضرائب الى أرض بوره أوغير مسكونة ، وربما كان مسسن أسباب ذلك اهمال الحكومات تطهير القنوات ، ولكن المرجح : أن أهسسب أسباب ذلك هو أن الزراعة أصبحت لا يدكن أن يعتمد طيها الفرد ليكسبب (٢)

كل ماسبق يدلنا على الحالة التي كان يعانيها سكان تلك الأراض قبل الفتح الاسلاس من جور واضطهاد ، وابتزاز على يد الدول المستعمرة لها وذلك كماسبق أن ذكرنا جعلهم لايقامون الفتح الاسلاس بل استقبلوه استقبال المخلّى المنقذ .

⁽١) نقلًا عن كتاب الخراج والنظم المالية للريس س ٢٦ ، ٣٦ ، مرجع سبق ذكره .

⁽٣) المصدرنفسه ص ٣٦٠

مقد أر الفنائم المنقولة وهدد الفانمين:

في محاطتنا للوقوف على الاستثمار الأمثل للأرض المفتوحة عنوة ، خاصه أرض السواد التي يعتبرها الفقها أصلا يقاس طيه غيره ، وأرض مصر بافتهارها أغنى الأقاليم المفتوحة ، لابد لنا من معرفة مقد ار الفناعم المنقطة فسى ذلك الفتح ، وعدد الفانمين الذين شاركوا في هذا الفتح ، وذلك يفيدنا فسس عدة أمور منها معرفة مافيه معلجة الفاتحين وعموم المسلمين التي هي شهسرط لاختيار الامام عند الذين ذهبو الى تخييره فيما يفعل بالأرض ، ومن معرفتنا لمقد ار الفناعم المنقطة وعدد الفانمين نستطيع أن نحدد حصة كل مقاتسل من تلك الفناعم وهل هي مجزية بحيث يستفنى بنها من نصيبه في الأرض أم هي مكس ذلك .

كماتساعدنا معرفة عدد الفاتحين على مصرفة نصيب كل مقاتل من الأرض عند وجوب عند وجوب المراح كالشافعية أوبنا على اختيار الاسام عند عدم القسمة على مذهب الحنابلة ، كمايساعدنا ذلك على معرفة المقلد ار الكلى من الفنائم الذي يناله كل معارب عند قسمة الأرض ، وذلك باضافة حصته من الأرض الى حصته من الفنائم المنقولة ممايقنا على الحجم الحقيقى لثروته من الأرض الى حصته من الفنائم المنقولة ممايقنا على الحجم الحقيقى لثروته من الفائم المنقولة مايقنا على الحجم الحقيقى لثروته المام .

عدد الفاتحين:

ولنقف أولا على عدد الفانيين الذين شاركوا في فتح السواد ، وحسسين المعلومات التاريخية المتوفرة لدينا ، نجد البلاذرى يروى أن عدد السلمسين يوم القادسية كان مابين تسعة الى عشرة الاف ، وأن عربن الخطاب رض الله عنه كتب الى أبى موسى يأمره بامداد سعد ، فأمده بثمانمائة ويقال أرجمائه . (١)

⁽١) فتوح البلدان ص ١٥٦، مرجع سبق ذكره.

وطى ذلك يكون عدد المشاركين فى وقعة القادسية قرابة أحد عشر ألفـــا (١) وخمسمائة رجل (١٥٠٠) ، بعد اضافة المدد اليهم ٠

ويروى ابن الأثير والطبرى أن عدد الذين قسم سعد بينهم الفنائم بعـــد (٢) تغييسها كان ستون ألفا ،

(٣) وهدا الاختلاف في العدد ممكن ، وذلك لأن قسمة الفنائم كانت بالمدائن وهدا الاختلاف في العدد ممكن ، وذلك لأن قسمة الفنائم كانت بالمدائن بعد القادسية ، وتحتمل زيادة العدد بقدوم العدد من المسلمين ، ومشاركة من أسلم من أهل تلك البلاد مع المسلمين في اكمال الفتح ، وطي ذلك يكون الذين قسمت بينهم الفنائم ستون الفا ، باضافة من شارك في الفتح بعدد القادسية الى من شارك فيها .

أما عدد الفاتحين لمصر فيروى البلاذرى أن عدد من كان مع عمروبـــن الماس رضى الله عنه عندما توجه الى مصر كان ثلاثة آلاف وخسمائه ، تـــم جام النهير بن الموام وهو محاصر أهل الفسطاط في عشرة آلاف ويقال : فـــى اثنى عشر ألفا .

وطى ذلك يقدر عدد الفاتحين لمصر بحوالى خمسة عشر ألفا وخسمائسة (٥) (١٠٠٥) وقائلا ٢

مقدار الفنائم المنقولة:

ويساعدنا الوقوف على مقدارها في تعين نصيب الفرد منها ، وهل هسو مجز بحيث يفني عن قسمة الأرض أم لا ؟ .

⁽۱) و د اك بجمع ۲۰۰۰ + ۸۰۰ + ۲۰۰۰ = ۱۱۵۰۰ -

⁽۲) ابن الأثير ، على بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني ، الكامل في التاريخ ، (بيروت ، دار صادر ، ه ۱۳۸هـ - ۱۹۲۵م) ۱۸/۲ هـ ، تاريخ الأمم والطوك ۱۲۷/۶ ، مرجح سبق ذكره ،

⁽٣) تاريخ الأمم والطوك ١٧٧/٤٠

⁽٤) فتوح البلدان ص١١٤ ء الأحوال لأبن عبيد ص١١٠ ء مراجع سابقه ٠

⁽٥) وذلك بجمع: ٥٠٠٠ + ٢٠٠٠ = ١٢٠٠٠ •

والأحوال المنقولة التى فنمها السلمون من فتح السواد كانت كثيرة جسدا ولا غرابة فى كثرتها حيث كان النظام الاجتماعي والاقتصادى للدولة الفارسيسة الساسنية يؤدى الى تَجَمَّع الثروة فى أيدى ظيلة فهو نظام طبق اقطاعسس تُجمع فيه الثروة من سائر ستعمرات الدولة التى كانت تعتبر دولة فنيسسسة لسيطرتها على مساحات شاسمة من الأراض الزراعية فكانت الثروة تُحمسع من أصحاب الأراض في شكل أنواع من الضرائب كماسبق ذكره لتصب في يد طبقة معينة هي الملك وأقربائه وقواده ورجال الدين ، بهالتالي تصرف معظسم هذه الأموال على مظاهر الترف في شكل أموال مجمدة من الذهب والفضية أو تحف نفيسة مرصمة بأنواع الجواهر والدرر النادرة كمادلت على ذلك الروايات التاريخية .

وللوقوف على مقد ار الأموال المنقولة التى فنمها المسلمون من مد السن كسرى باعتبارها عاصمة الدولة الساسنية ، وبالتالى مكان تَكُدُس الأصوال لأن القامة معظم الطبقة المترفة كانت بها .

ونورد بعض الروايات التاريخية التى وصفت تلك الثروة على النحو الآتى :

(١) روى الطبرى بسنده عن حبيب بن صهبان قال : " دخلنا المد السن فأتينا على قباب تركيه مطؤه سلا لا مختمة بالرصاص فما حسبناها الاطماما

وقال حبيب : وقد رأيت الرجل يطوف ويقول من معه بينما "بصف وا" ، وأتينا كافوراكثيرا فما حسبناه الاطما فجملنا نعجن به حتى وجدنسا (٣) مرارته في الخبز " ٠

⁽۱) انظر الخراج والنظم المالية للريس م ٢٠ ومابعدها حيث تعدث طبق النظام الاجتماص الذي كان سائد افي عهد الدولة الساسنية الفارسية ٠ (٣) تاريخ الأمم والملوك ٢٠٥/٤ ، وقد ذكر البلاذري أمر الكافور انظير فتي البلدان ص ٢٦٣ ، مراجع سابقه ٠

- (٣) كمايروى الطبرى وابن الأثير مجموعة من الروايات عماغتمه المسلمون مسن تعف ونفائس وأسلحة ودروع وملابس محلاة بالذهب ونفائس الجوهر مسساكان لكسرى وقواده ٠
- (١) وروى أبو يوسف عن سعيد بن السيب رض الله عنه قال ؛ لما قسدم طي عمر رض الله عنه بأخماس فارس قال ؛ والله لا يُجِنَّبُها سقف دون ــ السما عتى أشيمها بين الناس ، قال ؛ فأمر بها فوضيعت بين صفسس المسجد ، وأمر عبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن أرقم فباتا طيها ، شم غدا عمر رض الله عنه بالناس طيه فأمر بالجلاليب فكشفت عنها ، فنظر عمر الى شي لم ترعيناه مثله من الجوهر واللؤلؤ والذهب والفضة فبكسس فقال له عبد الرحمن بن عوف ؛ هذا من مواقف الشكر ، فما يبكيك ؟ فقال : أجل ، ولكن الله لم يعط قوما هذا الا ألقى بينهم العد اوة والبخضا .

ثم قال ؛ أنحثوا لهم أم نكيل لهم بالصاع ؟ قال ؛ ثم أجمع رأيسه (٣) طي أن يحثوا لهم فحثا لهم قال ؛ وهذا قبل أن يدون الدواوين " •

⁽١) تاريخ الأمم والمولوك ١٧٣/٤ ، مرجع سبق ذكره ٠

⁽٣) الكَامَل في التاريخ لابن الأثير ٢/٦ (٥، ١١٥ ، تاريخ الأمــــم والطوك ٤/ ١٧٥ ، ١٧٦ ، مراجع سابقه ٠

⁽٣) الشراج لأبن يوسف ص ٢٤٠٠

(ه) أما ماكان في بيت مال كسرى (غزائة الدولة الساسانية) من الأسوال فقد ذكر الطبرى في احدى روايته : أن مقد ار المال الذي كان فيسه ولائة الاف ألف ألف (بدون تميزلنوع المعدود وجنسه) ، وذكسر أن () المسلمين استولوا طي مايتي من ذلك المقد ار من المال ٠

وفي رواية أغرى للطبرى وابن الأثير أن ماكان في بيت أموال كسرى من الأموال ثلاثة آلاف ألف ألف ثلاث مرات فبعثوا مع رستم بنصف ذلسك (٢) وأقروا نصفه في بيوت الأموال •

وطى هذه الرواية فقد استولى المسلمون طى نصف ذلك الملسسغ (٣) الكهير بدرجة لاتكاد تصدق ٠

نصيب الفرد من المنائم المنقطة:

أما مقد ار المال الذى ناله كل وأحد من الفانيين من الفنائم المنقولية فنجد الطبرى وابن الأثير اتفقاطى أن نصيب الفارس ، وكلهم كان فارسيا (٢) بلغ اثنا عشر ألفا (هكذا من غير تميز وسيأتي بيان ذلك) •

⁽¹⁾ تاريخ الأم والطوك ٤/ ١٧١ ، مرجع سبق ذكره ٠

⁽٢) الكامل في التاريخ ٢/١٦ه ، تاريخ الأمم والملوك ١٢١ ، مراجع

ساقه (۳) يرى الدكتور سعد ضيا الدين الريس أن هذا العدد خارج عن دالمره (۳) المقول وغير قابل للتعديق ، انظر ؛ الخراج والنظم المالية و ١٤٨٠ مرجع سبق ذكره ، والرأى أن ذلك متوقف على معرفة وعدات هـــــــذا النقد فان كانت من الوعدات الصغيرة جاز ذلك ،

النعد فان التاريخ ١٨/٢ه ، تاريخ الأمم والملوك ١٧٧/١ ، مراجع (٤) الكامل في التاريخ ٢٠/١ه ، تاريخ الأمم والملوك ١٧٧/١ ، مراجع الكامل في التاريخ ١٠٠١ه ، تاريخ الأمم والملوك ١٧٧/١ ، مراجع

(1)

واذا ماضرب هذا المدد في عدد من قسم بينهم سعد الفنائم بمستد تغميسها عرفنا مقدار أربعة أخماس الأموال السلئلة على النحو الآتى:

77... ۲۰۰۰ = ۲۰۰۰ - ۲۰۰۰ (من غير تميز لنوع المعدود وسيأتى بيان ذلك) ٠

واذا ما أضفنا خمس هذا المدد اليه علمنا مقدار الأموال السائلة الستى عندها السلمون على النحو الآتى:

مقد ار الخمس:

ي ۲۲۰۰۰۰۰۰ ب ع ياس ۱۸۰۰۰۰۰۰۰ (هكذا دون تعيز سيأتي بيان ذلك) .

وذلك لأن الذى قسم على الفائمين هو الأربعة أهماس فقط . اذا يكون مجموع ماغنمه المسلمون من أموال سائله

ي د د در د در ۲۲۰ + ۲۰۰ در ۱۸۰۰ ≈ ۲۰۰ در ۲۰۰۰ ۰

تسمنائه طيون ، وهو مخالف لماذكره العوَّ رخون سابقا عماوجد في بيسوت أموال كسرى ، وقد يكون ماذهبوا اليه صحيحا على أساس أنهم ذكروا ماكان في بيوت أموال كسرى قبل الحرب فنقص ذلك المدد بما أخذه الفرس مصهسسم عند هربهم .

ومقد ار الأموال المنقطة التي غنمها السلمون وكذلك معرفة نصيب الفارس لا يساعدنا طي معرفة حقيقية مقد ار ماحصل طبه الفارس وذلك لأن الروايسسات لم تحدد وعدة النقد ووزنه في الأعداد السابقة ألم

⁽١) وهم ستون ألفا على ماذكر ابن الأثير ، انظر الكامل في التاريخ ١٨/٢ه ، تاريخ الأمم والملوك ١٨/٢ ، مراجع سابقه .

والعملة التي كانت متد الطة في بلاد فارس هي الدراهم وهي مضروعة طين (١) ثلاثة أوزان مختلفة ، ولا نعلم الوحدة التي حصل بها الضائم على نصيبه ٠

لذلك سنتمرَّفُ على حالة الفانين المالية بعد قسمة الفناع عليهم مسن خلال بعض النصوص التاريخية على النحو الآتى:

* أولا " روى الطبرى وابن الأثير " أن المسلمين أصابوا يوم المدائن بسباط كسرى ثقل عليهم أن يذهبوا به وكانوا _ أى الفرس _ يمد ونه للشتا اذا هبت الرياحين فكانوا اذا أراد وا الشرب شربوا عليه فكأنهم فلسب رياض _ وهو _ بساط ستين في ستين _ ذراعا على ماجا " في روايات أخرى _ أرضه بذهب ووشيه بفصوص وثمره بجوهر وورقة بحرير وسللا الذهب وكانت المرب تسميه القطف فلما قسم سعد فيأهم فضللا

فجمع سعد المسلمين فقال ؛ ان الله قد ملاً أيديكم وقد صحير قسم هذا البساط ولا يقوى على شرائه أحد فأرى أن تطيبوا به نفساً لأمير المؤمنين يضعه هيث يشاء ففعلوا •

فلما قدم على عمر المدينة رأى رؤيا فجمع الناس فحمد الله وأشنى عليه وأستشارهم في البساط وأخبرهم خبره فمن بين شير بقبضه وآخسر

⁽۱) روی البلاذری عن الحسن بن صابح قال : "كانت الدراهم من ضحرب الأعاجم مختلفة كبارا وصفارا فكانوا يضربون منها مثقالا وهو وزن عشريست قيراطا ويضربون منها وزن اثنی عشر قيراطا ويضربون عشرة قراريط وهسسی انصاف المثاقيل ، انظر فتوح البلد أن للبلاذری ص (٥١ ، والا حكسام السلطانية للماوردی ص ٥٥ ، مراجع سابقه .

مُرَوِّق فقام طن حين رأى عبريابي حتى انتهى اليه فقال : لم تجمل طميك جهلا ويقينك شكا ؟ .

ليسلك من الدنيا الا ماأعطيت فأمضيت أولبست فأبليت أو أكلت فأفنيست على مد تتنى فقطمه فقسمه بين الناس فأصاب طيا قطمة فباعها بعشريسين (١) ألفا وماهي بأجود تلك القطع " .

من الرواية السابقة يتضح أن نصيب الفرد هن المقاتلين كان مقد اراً كهيراً من المال ، يدل على ذلك قول سعد رضى الله عنه : " ان الله قد مسللاً أيديكم "عندما طلب منهم التنازل عن حقوقهم في ذلك البساط ، وتنازله سم عنه أيضا يدلل على ذلك لأن أيديهم لولم تكن مطؤة كماذكر سعد لأعسلر البعض على رأى سعد لاسيما وأن البساط يعتبر ثروة ضخمة كماجا أن وصف المايدل على ذلك مقد ار الملغ الذي باعبه على رضى الله عنه قطعته مع أنها ليست بأجود القطع ، وصهما كان تميز ذلك الملغ فانه كبير ، لأن قول السواوى: "طيس بأجود ها. يدل على كبر ذلك الملغ فانه كبير ، لأن قول السواوى: "طيس بأجود ها. يدل على كبر ذلك الملغ فانه كبير ، لأن قول السواوى: "طيس بأجود ها. يدل على كبر ذلك الملغ فانه كبير ، لأن قول السواوى: "طيس بأجود ها. يدل على كبر ذلك الملغ فانه كبير ، لأن قول السواوى:

"ثانيا" الرواية الأولى ، التي سبق أن ذكرناها عند الحديث عن مقسدار الفنائم المنقولة ، حيث ورد فيها خبر السلال التي كانت سلسوة به بانية الذهب والفضة ، كماذكر أنها قيمت بين الفاتحين وقال حيب فيها ، وقد رأيت الرجل يطوف ويقول ، من معه بيضا معفرا " - أي من معه تنية فضة بآنية ذهب ، وهذا له دلالته على مقسدار ماأصابه كل واحد من الفاتحين من الفنائم المنقولة .

⁽١) انظر تاريخ الأمم والطوك ١٧٨/٤ ، الكامل في التاريخ ١٨/٢ ، ع مراجع سابقه ٠

⁽٣) تاريخ الأم والطوك ٤/ ١٧٥ ، مرجع سبق ذكره ٠

موازنة الاراء الفقهية في ملكية ارض العنوة في ظل المصالح الاقتصادية :

حاطنا فيما مضى الوقوف على مجموعة المتفيرات التى تؤثر فى اختيار السبيل الأمثل لاستفلال أراضى البلاد المفتوحة عنوة وخاصة أرض السلواد التى يعتبرها الفقها واصلا فى حكم البلاد التى تغتح عنوة يقاس طيها كلل أرض تفتح عنوة بمدها ، هالتالى شكل الطكية المناسب لذلك الاستفلل فى ظل هذه المتفيرات ،

وقد توصلنا الى مجموعة من الحقائق نلخصها قبل الشروع فى موانسسة الآراء الفقهية من حيث ماتحققه من مصالح اقتصادية للوقوف على السسرأى الفقهى الذي يَتَضَمَّنُ شكل الملكية التى تساعد على الاستفلال الأمثل لتلك الأراض في ظل هذه الحقائق وهي :

"أولا" ان الدولة الاسلامية في ذلك الوقت كانت تحتاج الى واردات ماليسة منتظمة تساعدها على حفظ ماحازته من أراضي جديدة وحمايتهسسا ، ويتجلى ذلك بشكل واضح من قول عمر بن الخطاب رض الله عنه عندما رفض قسمة الأرض :

وقوله رضي الله عنه:

"أريتم هذه الثغور لابد لها من رجال يلزمونها ۽ أريتم هذه السدن المظام لابد لها أن تشحن بالجيوش ۽ وادرار المطا عيهم فسنن (٢)

وقول عمر رضى الله عنه يدل على احتياجات الدولة الى مسورد مالى مستمر للانفاق على الحاجات الدفاعية للدولة وحمايتها من الأعداء ويدل طيه أيضا جواب الذين استشارهم عمر من الأوس والخزرج والمهاجرين

⁽١) ، (٢) ، الخراج لأبن يوسف ص ٢٦ ، ٢٦ ، مرجع سبق ذكره ٠

(1)

بقولهم: "انك أن لم تفعل ذلك رجع أهل الكهر الى مدنهم " •

وجانب الانفاق على الدفاع ، هناك أيضا الانفاق على الجيوش التى تجاهد في سبيل الله لابلاغ الدعوة على اعتبار أن الجهاد مطلب وواجب ديني علي المجتمع والدولة كما سبق أن بينا .

"ثانيا" الحقيقة الثانية التى وقفنا طيها فيما سبق تتعلق بصفات الأرض المفتوحة ، وقد تبينا أن تلك الأرض وخاصة السواد ، ومصر هلس المفتوحة ، وقد تبينا أن تلك الأرض وخاصة السواد ، ومصر هلسون أراضي زراعية خصبة والوجه الأمثل لاستثمارها يجب أن يكسون بالزراعة خاصة في ذلك الوقت عجيث كان الاستثمار الزراعي هو أفضل اساليب الاستثمار التي تُمارس على الارض والمناب الاستثمار التي تُمارس على الارض والمناب الاستثمار التي المناب المناب الاستثمار التي المناب المن

كما وصلنا الى أن مساحة السواد الكلية تقدر بحوالي (٦٣٨٢٠٨) كيلو مترا مربعا ، وساحة الأراض الزراعية منها تقدر بحوالــــــــــــ (٩١٤٢٠٢) كيلو مترا مربعا ،

وساحة الأراضى الزراعية في مصر في ذلك الوقت على التقريب تساوى (١٧٨٨٠) كيلو مترا مربعا ٠

"ثالثا" وتغنا على الحالة الاجتماعية والاقتصادية ألا هل البلاد المفتوحسة عنوة (السواد ومصر) في ظل الدولتين الستعمرتين الساسانيسة الفارسية في السواد والبيزنطية الرومية في مصر ، فوجدناهم صححت المشتغلين بالزراعة وأصحاب خبرة بها يحكم طبيعة أرضهم ووجدنا حالتهم الاقتصادية سيئة جدا لفداحة الضرائب التي كانت غروضة طيهم ، والتي جملت الزراعة عديمة الجدوي لهم الى جانب ماكانوا يمانونه من أنواع الاضطهاد الديني والاجتماعي ، صاجعله وسعتقلون السلمين الفاتحين استقبال المنقذ ، ولم بيذلوا مقاوسة تذكر تجاههم كماسبق أن أوضعنا ، بل كانوا على استعداد للتعاون

مهمها .

⁽١) الخراج لأبي يوسف ص ٢٥ ، ٢٦ ، مرجع سبق ذكره ،

"رابعا" فيما يتعلق بنسبة ساحة الأراض المفتتعة وعدد الفاتحين وجدنيا
أن اعدادهم تعتبر ظيلة اذا ماقورنت بساهة طك الأرض ، فعيد الذين قسم بينهم سعد رض الله عنه كمامر معنا كان ستون ألفيا وعدد الفاتحين لمصر مع عمرو بن العاص رضى الله عنهم كان خسبة عشر ألفا وخمسمائة بما لحقهم من مدد على أكبر تقدير ، وقييد

"خاسا" فيما يتملق بمقد ار الفنائم المنقولة من فتح مدائن كسرى وجدناها كتيرة وفيرة على ماوضحنا ، ونميب الفرد من الفاتحين منها كان مجزيا جدا على مابينا بحيث لا يضره التنازل عن بمضه كما مرا منسا في قصة بساط كسرى المسمى القِطَّف ، وهو بالتالي يَسُدُّ عاجـــة الفانمين الي الأرض .

وسنوازن فيما يأتى الآراء الفقهية في حكم الأرض المفتتحصة عنوة في ظل مجموعة الحقائق التى وقفنا طيها يم الى جسانسب الحقائق الا فتصادية التى يجب ملاحظتها في ذلك بم وستكسون ممالجتنا لهذا الأمر من خلال أساليب استثمار الأراض الزراعيسة حيث سنحاول تطبيق كل أسلوب منها على الأراض المفتتحصصة عنوة لنرى تأثير ذلك على الكفائة الانتاجية في ظل نوع الملكيسسة المطبقة طيها .

ونوع الملكية الجارية على الأرض تختلف كماسبق أن ذكرما باختلاف المذاهب الى ثلاثة أنواع هلى مدير

أ _ الملكية الفردية : بعد قستها أكما ذهب الشافعية م والحنفيسة والحنابلة اذا اختار الامام القسمة •

- ب ملكية عموم المسلمين : وذلك عند المالكية القاطين بوجوب وقف الأرض ، وعند الحنابلة عند عدم اختيار الامام للقسمة كما مرّمعنا .
- جـ ملكة أصحاب الأرض مع فرض الخراج الدائم عليها اذا لم يختر الا مسام قسمة الأرض ، وذلك عند الحنفية ·

أما أساليب استفلال الأرض الزراعية والتي سنقوم بالموازنة من خلالها فهن :

- أ_ الاستفلال الساشر : وهو الذي يقوم فيه مالك الأرض بساشرة الا نتساح بنفسه أو ستمينا بالآيدي الماطة ، أو يوكّل غيره في القيام بهذه العطية .
 ب_ الاستفلال عن طريق الايجارة : وهو الأسلوب الذي يقوم فيه المالك بتأجير الأرض بأجر معين لآخر يقوم باستثمارها .
 - جـ الاستفلال عن طريق المشاركة أو (المزارعة) ؛ وهو الأسلوب السسدى يشارك فيه مالك الأرض بتقديم الأرض وجز من رأس المال المرفيره حيث يقدوم الآخر بما شرة عطية الانتاج ويوزع الربح بينهما بالاتفاق •

وسنوازن فيما يأتى بين الآرا الفقهية بالطريقة التى قدمناها طلب

"أولا" الاستفلال المباشر للأرض:

وهو الأسلوب الذي يقوم فيه المالك باستفلال الأرض لحسبابه سواء بمباشرته الممل ، أو ستمينا بالأيدي المالمة ، أو يُنيع بُغيره في ادارة مشروع استثمارها مع استمرار تحطه مسئولية النشاط الزراعس القائم فيها .

⁽۱) انظر الاقتصاد السياس / أحمد السمان ۱/۲۵۳ ، جفرافية الموارد والانتاج / محمد فاتح عقيل وآخرون ص ٣٣ ومابعدها ، مراجع سابقه ،

والقاعدة في مجال الزراعة أن مهاشرة النشاط الزراعي من قبل المُلاَّك يؤدى الى المَعانة الستمانة الم المعالمة المتالة الستمانة الأستمانة الأستمانة الأستمانة الماطة ، أو تعيين مدير يتطى ادارة النشاط الزراعي .

والقاعدة المذكورة يرير عليها بعض التحفظات منها : أن يكون المُلاك ليس لديهم خبرة بالنشاط الزراع ، أو يكونوا متكاسلين عن صارسته لاستفنائهم

وأسلوب الاستفلال المهاشر للأرض بقيام المالك بكافة الأعمال بنفسسسه أو ستعينا بهمض أفراد أسرته أو ستعينا بالأبدى العاطة يحقق عائدا جيدا اذا كانت ساحة الأرض المستفلة متناسبة مع امكانياته وقدرته على الادارة والاشراف الذي يستلزم أخذ جزا كبير من وقته وجهده .

أما أسلوب استفلال الأرض بواسطة وكيل ينوب عن المالك في الرة النشاط الزراعي فانه غالبا مايؤدي الى انخفاض كفاية انتاج الأرض بسبب غياب حافسز الربح عند الوكيل ، وهو يخالف استفلال المالك نفسه للأرض اذ المالك أحرص على تحقيق أطي انتاجية ممكة حافزة على ذلك طلب الربح .

واذا ما حاولنا تطبيق أحد الطرق الثلاثة الماشرة في استفلال الأرض من المفتتحة عنوة فان ذلك لا يكون الا في حالة قسمة الأرض بين الفانيين كماتقسم الفنائم المنقطة ، على ماذ هب اليه الشافعية وجوبا ، أو اذا اختار الا مام ذلك على مذهب الحنفية والحنابلة ، فتصير الأرض بعد التقسيم مطوكة للفانيين طكية فرديسة .

واذا نظرنا الى نصيب الفرد من مساحة الأرض في السواد أو مصر ، وذلك بقسمة المساحة الكلية للأراض الزراعية فيها على عدد الفاتحين لهما بعد أخراج

(1)

الخمس لوجدنا نصيب الفرد من أرض السواد يقدر بحوالى : (١٩٦٢٥٠ ٨١ ٠٠) ثمانمائة وتسعة عشر ألفا وستمائه وخسة وعشرون في الطيون من الكيلو مستر المربع أي أكثر من أربعة أخماس الكيلو متر أما نصيب الفرد من الأراض الزراعية في مصر فيقدر بحوالي : (٢٦٩٥٦ عر () كيلو مترا مربعا أي أكثر مسن كيلو متر ونصف الكيلو متر المربع ٠

واذا نظرنا الى هذه الساحة الواسعة من الأرض الزراعية ، أدركسسا أن استغلال ثلث الأرض من قبل المالك نفسه بحيث يباشر كل العطية الانتاجية بعفرده أمر غير ممكن بالنسبة لأساليب الزراعة والآتها التي كانت سائدة ذلسك الوقت .

أما مباشرته لها بالاستمانة بالآيدى العاطة فانها محكة أذا توفيرت له الامكانيات التى تمكنه من متابعة الاشراف ، معايستلزم عضوره فى مكيان المشروع .

أما استفلالها بواسطة الوكلاء فَيَرِدُ طيه احتمال انخفاض انتاجية الأرض بسبب اهمال الوكيل لفياب حافز الربح من المشروع عنده .

⁽۱) وذلك بقيمة (٥ (٢٩ (٢٩)) كم وهو المساحة التي وصلنا اليهـــــا سابقا للأراضي الزراعية في السواد ، على (٦٠٠٠٠) ستين ألفـــا وهو عدد الفاتحين على أكبر الروايات على ماذكره الطبرى في تاريخ الأمم ١ (١ ٧ / ١ ، وابن الأثير في الكامل ١ / / ١ ه ، مراجع سابقه ٠

واذا ماأخذنا بمين الاعتبار في هذه المسألة ، وجوب استمرار عطيه الدعوة الى الله والجهاد في سبيله ، والعمل على حماية الدولة الاسلامية بحد ودها الجديدة ، وجدنا من المستحيل في ذلك الوقت على الفانميين مباشرة الانتاج بأنفسهم اذ عليهم مواصلة الجهاد والاستمرار فيه وحماية حدود الدولة ، وهذا العمل منوط بهم لا يصلح لسواهم اذهم القوة البشرية الوحيدة والمحدودة في ذلك الوقيت التي يمكنها القيام بذلك ، ولا يُتَصورُ اعراضها عن ذلك وانشفالها بمباشرة استثمار الأراضي الزراعية ،

حتى لو أمكن تصورٌ ذلك فانه لن يكون في مصلحة الانتاج ، وذلك لعسدم خبرة معظمهم بالزراعة اذ أن الفالبية منهم من سكان الجزيرة العربية السبق يشتفل معظم سكانها بالرعى ، ولا دراية لهم بالزراعة وظيل منهم من يشتفل بالتجارة ، وأقل القليل منهم من كان يشتفل بالزراعة ، وحتى هؤلا ولسبو باشروا الزراعة في طك الأراض لما كان ذلك في مصلحة الانتاج ، لاختسلاف طبيعة تلك الأراض عن أراضيهم واختلاف مناخها عن مناخ أرضهم واختسلاف أنواع المحاصيل الزراعية التي تزرع في طك الأرض والتي تحتاج الى مهسارة غاصة غير التي يجيد ونها ، وحتى لو تصورنا تغلبهم طي الشكلة بتعيين وكلا عاجويين لهم يقومون طي ادارة علك المساريع لما كان في مطحة كفاية الانتاج مأجويين يؤدى السي ذلك .

وظما يهتم الوكيل باصلاح الأرض وتحسينها واتخاذ كافة السبل التى تودى (١) الله وفع الكفاية الانتاجية ، أذ الفرق بين الوكيل والأصيل هو غياب حافز الربح •

⁽۱) انظر تاریخ أوربا الاقتصادی فی القرن التاسع عشر / حسین كامل سلیم ص ۱) و بالطور الاقتصادی دراسة تحلیلیة لتاریخ أوربا =

واذا أخذنا بمين الاعتبار الوضع المالى الجديد للفاتحين بحد قسمة الفنائم المنقولة طيهم وهو وضع جيد جدّا كماأشرنا من قبل ، وجدناه السب جانب عدم خبرتهم بالزراعة يتيح لهم الاقامة في المدن والتمتع برغد العيب ومن ثم لا يشجمهم على العناية بالزراعة التي تحتاج الى جهود متواصلسسة واشراف ستمر .

فالا هتمام بالزراعة في ظل هذه الظروف بعيد الاحتمال ، وخاصة مسين قوم أظبهم لم يعتد الاشتفال بها ، وهذا يمكن أن يعطل مساحات كبسيرة عن الانتاج ، وبالتالي انخفاض الناتج القوس ،

وخير دليل لنا على ذلك التجربة التى خاضتها انجلترا والمشهورة بحركة الاسيجة حيث عمدت الحكومة تحت ضفط الحاجة الى زيادة المحاصيل الزاعية لتطبية حاجة السكان الذين تزايد عدد هم للغذا ، وبنا على توصية الاقتصادين في ذلك الوقت وعلى رأسهم آدم سميت الاقتصادى المشهور ، الى اصدار عسدة قوانين عام ٢٦٠ أوحتى عام ٥٥٠ أأتهدف الى تشجيع الملكية الزراعية الكبيرة لفرض التوسع في حساحة الأرض الزراعية لتحقيق قدر أكبر من الحاصلات الزراعية وقد حققت هذه التجربة غرضها في بداية الأعر حيث زادت مساحة الأراضيي

⁼ وصدر المماصر ، (مصر : مكتبة عين شمس ، ١٩٨١ - ١٩٨٢ م) ، ال على وصد عبد المنيز ، التطور الاقتصادى فيأوربا والوطن العربي ، التطور الاقتصادى فيأوربا والوطن العربي ، (بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ م) ال ١٩٨٠ .

⁽۱) تاريخ أوربا الاقتصادي / حسين كامل سليم ص ۱۱۲، التطور الاقتصادي / طول لطفي ص ۲۲، مراجع سابقه ٠

الا أن هذا النجاح لم يدم طويلا حيث بدا الضملال الزراعة في انجلترا منذ عام ٥٠٨ (م) ولم يعد هذا النظام يحقق النتائج التي أنشأ من أجلها وعندما أدركت الحكومة عدم جدوى هذا النظام عمدت الى سن مجموعة مست القوانين لتقليم الملكيات الزراعية الكبيرة ، وتشجيع قيام الملكيات الزراعيسة الصفيرة كقانون المأ الوراثة الموقوفية العادر عام ١٨٨٢م ، وقانون الملكيسة الصفيرة الصادر عام ١٨٨٢م الذي يقضى بأن تقترض المديريات من الحكومة الأموال اللازمة لشرا الأرض من كبار الملاك ثم تقسيمها الى وحدات صفيرة وسيمها طي الناس بأثمان مقسطة ، وغير ذلك من الأساليب التي تشجع قيام الملكيات الزراعية الصفيرة .

والذى يهمنا من حركة الأسيجة بصرف النظر عن ايجابياتها وسلبياتها مو مايتملق بموضوعنا من أسباب فشلها ، وهو السبب الذى يتملق بفيها وهو مايتملق بموضوعنا من أسباب فشلها ، وهو السبب الذى يتملق بفيها والمالك عن مباشرة استثمار الأرض ، فقد ذكر الاقتصاديون أن من أسباب المالك عن مباشرة استثمار الأرض في ظل هذا النظام أن المالك الكبير أقل عناية بزراعة أرضه واستثمارها الى أقصى حد ، من المالك الصفير ، وخاصة اذا كان مقيما أرضه واستثمارها عن أملاكه ، ولا يضره أن يترك جانبا من أرضه بلا زراعة نظهرا

⁽۱) قانون الوراثة الموقوفة يقضى بمنع الوراث من انقاص التركة سوا "بالبيع أو التنازل وهو يساعد على بقا "الطكيات الكبيرة ، انظر : تاريخ أوربـــا الاقتصادى / حسين كامل سليم ص ١١٢، التطور الاقتصادى / علــى لطفى ص ٦٨، ، مراجع سابقه ،

⁽٢) تاريخ أوربا الاقتصادي / حسين كالل سليم ص ١٨، ، مرجع سبق ذكره .

⁽٣) تاريخ أوربا الاقتصادى / حسين سليم كانل ص ١٠٧، التطور الاقتصادى / على لطفي ص ٦١، التطور الاقتصادى /

لما ينعم به من ثروة طائلة ، ولا يتأثر دخله كثيرا ، اذا مازاد الانتاج أو نقى وقد كانت هذه حال اللوردات البريطانيين أصحاب الأراضى الزراعية في دلك الوقت .

())

كماذكروا أن من الأسباب التى أدت الى تحويل عدد من كبار المالكين في انجلترا قراهم وأراضيهم الزراعية الى مرق للرعى أو الصيد ، ارتفـــاع تكاليف انتاجها الزراعى عند الاعتماد على وكلا مأجورين كلم يهتمون باصلاح الأرض وتحسينها فينخفض الانتاج ،

ونا على مامضى فان ملكية الفانمين للأراض المفتتحة عنوة ملكيية فردية اذا ظنا بوجوب قسمة الأرضطى الفانمين ، لا تحقق كفاية انتاجية اذا ما أستثمرت الأرض طى طريقة الاستثمار الماشر فى ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية فى ذلك العهد .

هذا الى جانب المساوئ الاقتصادية الأخرى الناجمة عن قسمة الأرض والتى سنأتى على ذكرها .

"ثانيا" استفلال الأرشءن طريق الايجارة :

فى هذا النمط من الاستثمار يقوم المالك بتأجير الأرض طلسسى من يستثمرها مدة من الزمن بأجر مقطوع اما نقدا أو فى صورة حصلة من المنتجات الزرامية كواجبة الدفع فى كل حال •

وهذا النمط في الاستغلال يتناسب مع الطكية الجماعية للأرض كما يتناسب مع الطكية الفردية لها ، بمعنى أنه يمكن تطبيقه على الأرض المفتتحة عنوة في حال قسمتها على الفانمين وطكيتهم لها ملكية فردية كمايمكن تطبيقه في حالة وقف الأرض على عموم المسلمين أي طكيتهمم

⁽۱) الاقتصاد السياسي / أحمد السمان ٢/١٥٣١ مرجع سبق ذكره ٠

(1)

ولهذا الاسلوب من الاستثمار حسناته وسلياته من حسناته أنه يتيسست لمحترف الزراعة فرصة التصرف في أرض لا يستطيعون شرائها وتملكها ، ومسسن حسناته أيضا أنه يضمن للمالك دخلا من الأرض دون أن يعمل بالزراعة أو يكون له إلمام بها ، وهذا يتناسب مع وضع الفاتحين حيث أن معظمهم لا خبرة لسسه بالزراعة كماسبق أن بينا ،

ومن سلبيات هذا النمط في استفلال الأرض مايأتي:

"أولا" انهاك الأرض الزراعية واستنزافها ، حيث أن الستأجر بد افسسح الرغبة في الحصول على أكبر ربح مكن ، وعدم ضمانه لموافقة المالك على تجديد المقد وبالتالي عدم ضمان استمرار بقائه فيها ، يهطها ولذلك نرى المستأجر لا يعمل على الدخال التحسينات اللازمسسة لا حتفاظ التهة بخصوتها وخاصة التحسينات التي بظهر أثرها طلسي المدى الهعيد ، كما أنه لا يفامر بانشا والا دوات الرأسمالية كالحظائر والمهاني ووسائل الري والصرف ، وتنمكس آثار ذلك على انخفاض الانتاج في المدى الطويل .

وفى بيان هذه الحقيقة قال يُونغ " ملكوا الرجل صغرة صلدة يجملها عديقة ، وأجروه بستانا تسع سنوات يجمله صحرا" " •

"ثانيا" انباك الأرض هالتالى انخفاض انتاجها على المدى الطويل؟ نتيجة انقدام المجتمع الزراعي الى طبقات يعمل كل منها على تحقيق مصالحسه دون

⁽۱) الاقتصاد السياسي / أحمد السمان ٢٥٧/١، التطور الاقتصادي / على لطفي ص ٢٤٠، مراجع سابقه ٠

⁽٣) الموارد الاقتصادية / محمد فاتح عقيل ص ٣٤٤ ، الاقتصاد السياسيين أحمد السمان ٢٥٧/١ ، مراجع سابقه ٠

 ⁽٣) الاقتصاد السياسي / أحمد السمان (١/ ٣٥٦ ، مرجع سبق ذكره ٠

النظر الى تحسين الأرض وستوى الانتاج حيث ينقسم المجتمع الزراعي في ظلُّ هذا النمط من الاستفلال الى الطبقات الآثيه :

أ .. طبقة ملاك الأرض التي تعمل على الحصول على أكبر أجر ممكن للأرض .

ب علية المستأجرين التي هميًّا الحصول على أكبر ربح ممكن من استثمارها للأرض بأقل التكاليف لذلك لا تولى تكاليف تحسين التربه وحفظ خصوبتها على المدى الطويل حقها من المناية للأسباب التي سبق ذكرها .

جـ طبقة العمال الزراعيين ـ وهذه الطبقة توجد عندما لا يقوم المستأجسر بزراعة الأرض بنفسه لا تساع مساحتها كما هو الحال في الأرض المفتوحة عنوه وهذه الطبقة من العمال ميّالة بطبعها الى بذل أقلّ جهد مكن في مقابل الأجر المحدد الذي تأخذه على أي حال ، وهي بالتالي لا تجد مايد فعها الى الجد في العمل وتحسين الانتاج كما وكيفا ، ويؤيسسد هذا اخفاق التجربة الروسية في المزارع الحكومية عن تحقيق التقدم المرجو منها في الانتاج حيث عمدت الحكومة الى انشاء مزارع حكومية يعمل فيهسا العمال بأجر معين تحت اشراف مدير وموظفين تعينهم الدولة ويسمى هذا النوع من المزارع "سوفوكوز" أو "مصانح خيطة الدولة "، ورغم ما تملكه هسنده المزارع من وسائل فنيه وآلية الا أنها لم تُنفِل دخلا يعادل ماينفق عليها ، كماذكر ستالين عندما وجه نظر الدولة الى أوجه النقي في ادارتها وزيسادة تكاليف الانتاج فيها .

وهذا ماأدى الى نقر كبير في كميات الحبوب اللازمة للاستجلاك المحلي

⁽١) تاريخ أوربا الاقتصادى / حسين كامل سليم ص ١٩٦، مرجع سبق ذكره .

⁽٢) الاقتصاد السياسي / أحمد السمان ١/ ٣٨٤، مرجع سبق ذكره ٠

⁽٣) التطور الاقتصادي / على لطفي ص ١٦٠ ، مرجع سبق ذكره ،

فى روسيا ما المطرعة الى شراء كميات ضغمة من الدول الاخبرى وخاصة كتسدا والولايات المتعدة الأمريكية ولهذا لجأت الدولة الى اتخاذ التدابير لحل ذلك النوع من المزارع فأصدرت مجموعة من المراسيم منذ سنة ١٩٣٦ م الى ١٩٣٦ م الع تؤدى الى التظيل من هذا النوع من المزارع وحلّ معظمها •

واذا بحثنا عن السبب الأساسى فى عدم كفاية الانتاج حين استفسلال الأرض الزراعية بطريق الايجارة وجدناه ناتجا عن شعور المستأجر بعدم الاطمئنان على بقائه فى الأرض لعدم ضمانه قبول المالك لتجديد عقد الايجارة لذلك برججم المستأجر عن الانفاق على التحسينات الضرورية لحفظ خصوبة الأرض سدة طويلة .

وقد فطنت بعض الدول الأوربية التى يُتَبَعُ وَيها هذا النظام الى هــــذه (() العلّة ، وعطت على تلافيها باصدار القوانين التى تؤدى الى رفع عدم الاطمئنان عن الستأجر وتحفظ له حقوقه •

منها القانون الصادر في انجلترا عام ١٨٧٥ م القاضي بوجوب دفع المالك للمستأجر بدل الزيادة التي قد تطرأ على قيمة الأرض بسبب التحسينات الستي أدخلها عليها المستأجر في حالة رفض المالك تجديد عقد الجار الأرض •

ومنها مجموعة القوانين الصادرة في فرنسا منذ عام ١٩٤٣م معتى عام ١٩٤٦م ومنها مجموعة القوانين المستأجر من تعسف المالك وتحفظ حقوقه ، منسل

⁽۱) الاقتصاد السياسي / أحمد السمان ۱/۸۵ ، الموارد الاقتصاديــة / محمد فاتح عقيل ص ٣٥ ، تاريخ أوربا الاقتصادي / حسين كامل سلــيم ص ١١٤ ، ١٣٦ ، التطور الاقتصادي / على لطفي ص ٢٩ ، مراجع سابقه . (٣) الاقتصاد السياسي / أحمد السمان ١/٨٥ ، مرجح سبق ذكره . (٣) المصدر نفسه ١/٨٥ .

انشا " محاكم خاصة للنظر في الدعاوى بين المستأجرين والملاك ، ومنها تعيين أجور الأرض بالنظر الى أسعار بعض المنتجات الزراعية ، ومنها جمل حد أدنى لمدة الايجار تبلغ تسع سنوات ، وأجازت للمالك فسخ الايجارة ان أهمسسل المستأجر الأرض ولم ينفق طيها النفقة الضرورية ، وغير ذلك مما لا مجال لذكره ،

واذا ماطبقنا هذا النمط من الاستثمار على الأراضى المفتتحة عنوه سوا" منا بطكتها طكية خاصة للفانيين بعد القسمة أو ظنا هي طف لعموم المسلمين فعما لاشك فيه أن سلبيات وايجابيات هذا النظام ستكون بنفس الدرجة محسن التأثير على كفائة الانتاج ، ويجب أن نتذكر أن جوهر سلبيات هذا النظلمام هو عدم ضمان المستأجر لبقائه في الأرض ، وهذا سيساعدنا على فهم المصلحة الاقتصادية من ابقا الأرض بيد أصحابها طكا لهم يتوارثونها ويتبايمونها مع فرض الخراج الدائم طيها على ماذهب اليه الحنفية ،

"ثالثا" استفلال الأرض بطريق المزارعة :

في هذا النحط من استغلال الأرض الزراعية يقدّم المالك الأرض وقعد يقدّم معها البذور وعنى الآلات الزراعية الى شخعى آخر يقوم بزراعتها والعمل فيها وتقسم الأرباح بينهما في شكل حصة مست الحاصلات الزراعية أو ثمنها بعد بيعها ، يتغق الطرفان طيما وتختلف هذه الحصة زيادة ونقما تبعا لما يقدّمه المالك الى جسانب الأرض ، وهي كذلك تتحد حسب قانون العرض والطلب حيث يعيل المالك الى طلب حيث يعيل المالك الى طلب حيث يعيل المالك الى المرض والطلب عيث يعيل المالك الى المرض والطلب عيث يعيل المالك الى المرض والطلب عيث يعيل المالك الى المن المرض والطلب عيث يعيل المالك الى المن عند زيادة الطلب على الأرض من قبل المرفيون الزراعيين .

والذى يهمنا في هذا الاسلوب من الاستثمار هو معرفة كفاعمه من الناحية (١) الانتاجية عند تطبيقه طي الأراضي المفتتحه عنوه وبالخصوص أرض السواد في طل الطروف التي كانت سائدة ذلك العهد .

ومن الناحية الاقتصادية فان لهذا النمط من الاستفلال سلبياته واجابياته (٢)
فمن أيجابياته أنه يضمن للمالك حصة مضمونة من الربح في الظروف العاديسة ، كما أنه يعفى الفلاح من الخسارة المادية عند خسارة المشروع ، فهو شهدو في الربح وفي الخسارة يخسر جهده الذي بذله فقط .

كما أن هذا النمط من الاستفلال يتبئ للمالك فرصة الاشراف على العمل والتدخل للمصلحة بحكم كونه شريكا .

كما تتجلى فائدة هذا النمط أيام الأزمات الاقتصادية حيث يستوفى كــل منهما حصته في شكل منتجات ما يجنبهما تقبات الأسمار .

أما من ناحية تأثير هذا النمط من الاستفلال على كفاية الانتاج في يرى البعض أن هذا النمط لا يُدُخِلُ تحسينات جوهرية على الأرس لأن المزارع فالبا ما يكون فقيرا لا يستطيع الساهمة في نفقاتها ، كما أن هدفه الربح العاجال

⁽۱) وذلك لما سبق أن ذكرناه من أن أرض السواد عند الفقها " تعتبر أصلا يقاس طيه غيره في معرفة أحكام أرض العنوة ، ولأن معظم خلاف الفقهلات قائم على أحكامها ، ويتبادر الى الذهن في هذا المقام أرض خيير اللتي عامل النبي صلى الله طيه وسلم أهلها عليها بالشطر أي بنسبة ، ه ٪ مسن الناتج انظر : صحيح البخاري ١٨/٣ ، واختلاف الفقها " في صفيلة فتعها هل كان صلحا أم عنوة كماسبين أن قدّمنا ،

⁽٣) الاقتصاد السياسي / أحمد السمان ١/ ٣٦١ ، جفرافية الموارد والانتاج / ٣٦١ محمد فاتح عقيل ص ٣٥٤ ، مراجع سابقه .

لا الآجل ، ولأن المالك لا يتحطبها وحد ما دام المزارع يقاسمه الأرباح ، وهذا الرأى قابل للجدل وأبسط صورة للرتّ عليه القول : ان المزارعة خاضعة للتراضى واعكان المالك الاتفاق على مايرى فيه مصلحة الأرض على المدى الطويل .

ولو تصورنا تطبيق نظام المزارعة على الأرض المفتتحة عنوة وأثره على كهاية الانتاج في ظل الظروف الطبيعية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة ذلك الوقت لوجدنا هذا النمط من الاستغلال لايتناسب مع تلك الظروف فسس تحقيق الكهاية الانتاجية فالظروف الطبيعية ونخصٌ منها اتساع رقعة الأرض فسس مقابل عدد الملاك اذا ظنا بأنها طك للغانيين بعد القسمة طي رأى مسسن يرى القسمة وجوبا أو اختيارا من الفقها .

فاتساع الرقعة الزراعية لايساعد الملاك على متابعة عطية الانتاج الذين الشركون في ربحها وخسارتها مايتيج للزارعين التلاعب في الأرباح بادعاً خسارة المشروع .

ومن الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للملاك وهم اما الفاتحــون أو مجموع السلمين اذ ظنا بوقف الأرض وجوبا على مذهب المالكية ، أو اختيارا على مذهب المنابلة ، فان الحالة الاقتصادية المتمثلة في رفاه المانمين نتيجة حصولهم على حصصهم من المفناع المنقولة ، وهي حصص كبيرة لا تحفزهم علــي حصلهم على حصصهم من المفناع المنقولة ، وهي حصص كبيرة لا تحفزهم علــي تحمل أها الاشتراك في المعلية الانتاجية هذا بالاضافة الى الحالة الاجتماعية لفالبيتهم والمتمثلة في عدم خبرته بزراعة مثل طك الأراض التي تختلف في طبيعتها ومناخها وماصلاتها عن الأرض التي جاوا منها ، والحاط السياسي المتمثل في وجوب مشاركة كل القادرين على العمل من المسلمين في حماية الدولة بحدودها الجديدة الواسعة والعمل على استقرارها بمنم الكفار من العودة اليها الي جانب المديدة الواسعة والعمل على استقرارها بمنم الكفار من العودة اليها الي جانب المتمثل في استمرار الدعوة الى الله والجهـــاد

اذا فكل الظروف لا تساعد على تطبيق هذا النمط من الاستفلال عليسى الأرض المفتتحة عنوة سواء كان طكها للفاتحين أولمصوم السلمين ، واذا ماقد رنا مساعدة الظروف على ذلك ، فان هذا النمط يفتقر الى شمسسور المزارعين بطكية الأرض الذي يعتبر أهم الدوافع على تحسين الاستفلال ، ورفع كفاءة الانتاج .

النظام الأمثل لاستثمار الأراضي المنتحة منوة:

بعد وقوفنا على مجموعة الحقائق التي سبق بيانها عن طبيعة الأرض المفتتحة عنوة وخاصة أرض السواد عن حيث النشاط الاقتصادى الذى ليملك استثمارهــا بواسطته ، ومن حيث مقد ار مساحة الأراضي الزراعية فيها ، ومن خـــللا مناقشتنا للحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لأهل الأراضي المفتوهــة وكذلك الفاتحين ،

نستطيع أن نحدد ملامح النظام الأمثل لاستثمار هذه الأراض والسدى يجب أن يتناسب مع هذه الحقائق ، ويتشى مع المدالة في توزيع السيثروة الطبيعية ، وطيه يجب أن تتوفر فيه الشروط الآثية :

1 - أن يتناسب مع وضع الدولة الاسلامية السياسى باعتبارها دولة قائسة على أساس مقائدى يخالف المقيدة السائدة في الأراض المفتتحة عنسوة والتي فُمَّت الى حوزة الدولة الاسلامية ، وبالتالى توسعت حدود هسا وأصبحت في حاجة الى القوة البشرية للقيام بمهام حفظ حدود الدولسة وحمايتها ، والدفاع عنها ضد المستعمرين الذين أخرجوا منها ، والذين لا تؤ من عودتهم اليها اذا سنحت لهم الفرصة ،

كماينبفى لهذا النظام أن يساعد على تلبية المالب الدينى المنسوط بالدولة والمجتمع الاسلامي والمتمثل في استمرار الدعوة الى الله ، والجهاد

فى سبيله ، وهلى هذا فالدولة فى حاجة الى القوة البشرية ، والمادية ليسس للحفاظ على حدودها فقط ، بل ولتجهيز الجيوش للاستمرار فى الدعوة السبى الله والجهاد فى سبيله خارج الحدود الجديدة .

وماذ كرناه يتجلى في قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وهو رئيسسس الدولة وأدرى الناس بمتطلبات وضعها الجديد :

" أرأيتم هذه الثفور لابد لها من رجال يلزمونها ، أرأيتم هذه المدن المظام لابد لها أن تشحن بالجيوش ، وادرار المطاعطيهم قمن أين يمطى هؤلا أذا قسمت الأرضون والعلج ٢ " فأجابه مستشاروه من المهاجريسسن والأنصار بقولهم : " الرأى رأيك فنعم ماظت ومارأيت ، ان لم تشحن هسسنه الثغور وهذه المدن بالرجال وتجرى طيهم مايتقوون به رجع أهل الكور السي مدنهم " .

٣ - أن يساعد على الاستفادة من خبرة الطلاك السابقين الزراعية ومن الممالة الخبيرة بالنشاط الزراعي والمتوفرة في تلك الأراضي المتعلة في أهلها، لا سيما أن معظم الفاتحين كماسبق أن أشرنا ليسوا من ذوى الخبرة النسبية بالزراعة ، وهم منشخلون بواجبهم السياسي والديني السابق الذكر ما لا يساعدهم على ممارسة النشاط الزراعي بأنفسهم ، فوجب الاستفسادة من خبرة أهل الأرض بهذا النشاط ، لاسيما وقد عرفنا خبرتهم بالزاعية روحيهم بالفتح الاسلامي وعدم تصديهم ليم .

٣ ـ بما أن الأسباب قد توفرت للتأكيد على ضرورة الاستمائة بالأيدى العاطة من أهل هذه البلدان وأصحابها الأصليين لاستمرار النشاط الزراعى بها كان لابد لهذا النظام أن يستخدم كل الحوافز التي تعفزهم على رفح ستوى الانتاج كما وكيفا ، ومن المعروف أن كفاية الانتاج في الأراض الزراعيسة

⁽١) الشراج لأبي يوسف ص ٢٥ ، ٢٦ ، مرجع سبق ذكره ٠

مرتبطة بملاقة طردية مع شعور المزارع بانتمائه للأرض وتمتعه بطكيتهــــا لذلك لابد لهذا النمط من الاستفلال أن يستفيد من هذه الخاصيـــة بأكبر درجة مكتة .

ع ان يعمل على تحقيق العدالة في توزيع ربع هذه الأراضي على جميسيع أفراد المجتمع الاسلاس ولما كانت قسمة الأرض على الفانمين تتمارش مسع المصلحة العامة الاقتصادية والسياسية والدينية ، لذلك وجب مرافساة المحدالة في توزيع ماتدرة هذه الأراض من خراج ليشمل جميع أفسراد المجتمع وهذا يتجلّى لنا من قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه : " . . . فاذا قسمت أرض المراق بعلوجها ، وأرض الشام بعلوجها فما يسد بسائمور ومايكون للذرية والأرامل بهذا البلد هغيره . . . " . . وقوله رضي الله عنه : "لولا آخر الناس مافتحت قرية الا قسمتها كما قسم رسول اللسه ملى الله عنه : "لولا آخر الناس مافتحت قرية الا قسمتها كما قسم رسول اللسه ملى الله عليه وسلم خيبر " ، وقوله رض الله عنه : " فلو قسمت لم يبق لمن بعدكم شئ" ، ولئن بقيت لبيلفن الرّاس بمنما "نصيبه مسن هذا الفئ" ودمه في وجهه " .

ويتضح ذلك أيضا من قول معاذ رض الله عنه لمعربن الخطاب رضى الله عنه : "انك ان قسمتها _أى أرض السواد _ صار الربع المظيم ف___ى أيدى القوم ، ثم يبيدون ، فيصير ذلك الى الرجل الواحد أو المرأة " . وقول على بن أبى طالب رضى الله عنه : "لقد هممت أن أقسم مال هذا _ السواد ، فيمر أحدهم بالقرية فيتخذى فيها أو يتعشى فيها ، ويقول

⁽١) الخراج لأبن يوسف ص ٢٥ ، ٢٦ ، مرجع سبق ذكره ٠

⁽۲) صحیح البخاری ۸۰/۵ ، سنن أبی داود ۱۹۲/۳ ، الخراج لیحیی بسن آدم ص ۷۲ ، مراجع سابقیه .

⁽٣) الخراج لأبي يوسف ص ٢٢ ه مرجع سبق ذكره ٠

⁽٤) الأموال لأبن عبيد ص ٢٥ ، مرجع سبق ذكره .

قريتي " ، وقوله رضي الله منه : "لولا أن يضرب بعضكم وجوه بحث لقسميت هذا السواد بينكم " .

ويتضح من أقوالهم السابقة رضى الله عنهم مدى فهمهم للأضرار الناتجسة عن سو توزيع الثروة وتركزها في أيدى ظيلة ، وبُعَدُ نظر صر رضى الله عنيه وعد الته في التوزيع بحيث يشمل الأجيال القادمة كما يشمل الأجيال المعاصرة بمجموعها ٠

الرأى الفقهي الذي يتناسب مع هذا النظام:

اذا استعرضنا الآراء الفقهية في حكم الأرش المفتتحة عنوة ، وحاطنـــا معرفة أيها أكثر ملائمة مع الشروط السابقة الذكر لاستفلال الأراضي المفتتحة عنوة في ظل الظروف الخاصة بذلك العبد للمجتمع والدولة الاسلامية ، وحالة أهل الأراض المفتتحة الاقتصادية والاجتماعية ، وطبيعة الأرض المفتتحة على ضو الحقائق التي قدمناها فيما سبق •

يتضح لنا أن رأى الحنفية بابقاء الأرض بيد أهلها مع فرض الخراج الدائم عليها هو أكثر الآراء الفقهية تلائما مع تلك الشروط في ظلَّ تلك الظروف .

وذلك لأن هذا الرأى قد استفاد من وفرة الأيدى الماملة الخبيرة بالزراعة في تلك الأراضي ، كما استفاد من الحافز القوى على الانتاج ، وهو شعـــــور الفلاح بملكيته للأرض ، كما أنه أتاح للدولة والمجتمع المسلم دخلا مستمرا في شكل الخراج المضروب على الأرض ، وأعفاهم من تحمل الجهود اللازمة لاستثمار الأرش . كما تفرضها عليهم عقيدتهم •

⁽١) الأموال لأبي عبيد ص ١٠٣ م مرجع سبق ذكره ٠

كما أن هذا الرأى قد كفل العدالة في توزيع الثروة الطبيعية بـــين عميع أفراد المجتمع ، وهو لا يختلف عن رأى المالكية والمنابلة القائلين بوقف الأرض وجها عند المالكية ، وعند اختيار الامام عند المنابلة ، لأن المحدف من وقفها هو جريان المنفعة الدائمة منها على عموم المسلمين ، ورأى المنفية يكفل هذه الفاية أيضا ، ويمتاز عن الرأى الأول باعطاء الفلاحين حافزا قويسا على تحسين الانتاج كما وكيفا والمحافظة على الأرض ، وهو شعورهم بطكيتهم للأرض .

بينما القول بوقف الأرض في تلك الظروف يعنى طكية عموم المسلمين لهـا، مع استثمارها بواسطة أهلها أما على سببل الاجارة أو المزارعة أو باعتبارهـم وكلاء مأجورين ينهون عن الملاك في الاستثمار ، وهذا له سلبياته على كهايـة الانتاج كما سبق أن ذكرنا ،

وطى هذا فرأى الحنفية يَتضَنُّ مصلحة اقتصادية زائدة عن غيره سيسن الآراء بجعله طكية الأرض لأهلها لأنه يستفيد من مزايا الاستفلال المهاشير للأرض في ظل الطكية الصفيرة ، كما يتحاشى سلبيات استفلال الأراضيين الواسمة في ظل الطكية الفردية ، والتي سبق أن أشرنا اليها ، كمايتحاشي سلبيات استفلال الأرض بأسلوب الإجارة التي لابد من لجؤ الفانيين اليها في حالة تطكهم للأرض للظروف التي سبق ذكرها .

أما رأى الشافعية والحنفية والحنابلة القائل بقسمة الأرضيين الفانيين طل سبيل الوجوب عند الشافعية وحسب اختبار الامام عند الحنفية والحنابلسة ، فيمنى دخول تلك الأراض التى تعتبر ثروة طبيعية كبيرة في الملكية الخاصة للفانيين ، وهذا لا يتشى مع العدالة في توزيع الثروة ، وهو ما عرض عليسه الخليفة الراشد وغيره من الصحابة رضوان الله عليهم ، وهذا ما اتضح لنا جليا

من أقوالهم التى سبق ذكرها ، كما أنه من ناحية أخرى لا يتمشى مع المصلحة الا قتصادية ، ومع الشروط التى ذكرناها لا ستثمار الأرضى ذلك المهسسد ، لأن دخولها في طكهم يمنى دخول مساحة كبيرة من الأراضي الزراعية السبق يصعب طيهم استثمارها بأنفسهم لكبر مساحتها ، ولوجوب تفرغهم لمسؤليات الدعوة ، والجهاد ، وحماية حدود الدولة ، فلا سبيل أمامهم اذا الا استثمارها أو المنارعة ، وهذه الأساليب في ظل الطرف التى كانت سائدة في ذلك المهد أو المنارعة ، وهذه الأساليب في ظل الطرف التى كانت سائدة في ذلك المهد لا تمتبر أساليب جيدة لا ستثمار الأرض حيث تصعم محمومة من السلبيسسات المؤدية الى خفض كفاية الانتاج غير أن قول الحنفية والحنابلة بقسمسة الأرض بين المانيين اذا رأى الامام مصلحة في ذلك يَفْتَحُ الباب أمام اجتهاد الاسام في ظروف قد تأتي ويرى الامام المصلحة في القسمة كأن تفتح أرض في طسروف في طروف قد تأتي ويرى الامام المصلحة في القسمة كأن تفتح أرض في طسووف سياسية واجتماعية واقتصادية غير التي كانت سائدة في ذلك المعهد بحسيث يكون استثمار الأرض فيها بالطريقة المهاشرة في ظل الملكية الفودية أكسستر انتاجية من غيره من سبل استثمار الأرض في ظل الملكية الفودية أكسستر انتاجية من غيره من سبل استثمار الأرض في ظل أنواع الملكية الفودية أكسستر انتاجية من غيره من سبل استثمار الأرض في ظل أنواع الملكية الفودية أكسستر

(المحثالثاني)

ملكية الاراضي التي صولح اهلها عليها

يُقصد بهذا النوع من الاراضى ، كل ارض بيد الكفار ،اراد المسلمون فتحها فامتنع اهلها ، وقاتلوا المسلمين عليها فعلا او استعد والحربهم ، ثم انتها الامر بعقد صلح بين الطرفين يقتضى ترك القتال •

وتتحدد ملكية هذا النوع من الاراضى ، بصيخة الصلح المعقود بين الطرفيسن على النحو الاتسسى :

"أولا" أن يتم الصلح بين الطرفين على أن الارض للمسلمين ، وتبقى بيد أهلها بالخراج ، فأن حكم الارض في هذه الحالة عند معظم الفقها ، انهسا تصير وقفا على عموم المسلمين ، وليس لاهلها التصرف في رقابها ببيح وغيره مما يمتنع مع وقفيتها ، ويكون الخراج الموضوع على الارض في هذه الحالة (١)

وذ هب الحنابلة في رواية الى ان الامام يخير في حكم هذه الارض كمسل (٢) (٢) يخير في ارض العنوة ٠

"ثانيا" ان يتم لصلح بين الطرفين على ان تكون الارض لاصحابها ، وللمسلمين الخراج عليها ، فان الارض تكون ملكا لاهلها ، يتصرفون فيها تصرف المُللَّك

⁽۱) الاحكام السلطانية للما وردى صـ ۱٤۷ ، الاحكام السلطانية لابى يعلى صـ ۱۹۵ ، الاحكام السلطانية لابى يعلى صـ ۱۹۲ ، ، رد المحتار ۱۳۸/۶ ، المنتقى شرح الموطأ ۲۲۱ ، شرح الزبّانئ علـــى الموطأ ۲۰۰۳ ، الخرشى على خليل ۲۹/۰ ، المد ونة ۲۹۷۱ ، الام ۱۹۲/۶ تحققالحتا ج ۹/۰ ۲۹ ، المفنى لابن قدامة ۲۲٪ ، المحرر في الفقه الحبلي ۲۰ ۱۷۹۲ ، شرح منتهى الاراد ات ۱۹۱/۱ ، المقنع ۲/۱۲۱ ، كشاف القناع ۳/ ۹ ، الاستخراج لاحكام الخراج صـ ۳۱ ، مراجع سابقة ۰

⁽٢) انظر: شرح منتهى الأرادات ١٩١/٢٠

(۱)
ويبقى الخراج عليها عاد اموا كفارا ، فان اسلموا سقط عنهم الخراج عند الجمهور،
وذهب الحنفية ، والحنابلة في رواية ، الى عدم سقوط الخراج عنهم باسلامهم ، لا أن
(٢)

واستدلوا على مذهبهم بقولهم: ان عمر رضى الله عنه ،انما فرض الخراج على الارض حتى يعمّ نفعها ،وينال منه من يأت بعد هم من المسلمين ،وسقوط الخراج عـــن الارض باسلام اهلها ،يُفوّت هذا القصد •

ويمكن ان يجاب عن قولهم السابق ، بان ما وضعه عمر رضى الله عنه انما كان فسسى

⁽۱) انظر: الاحكام السلطانية للماوردى ص ۱٤٧ ،الكافى فى فقه اهل المدينة الملكى لابنعبد البر النمرى ٢٨٨١، حاشية الدسوقى على الشرح الكبيسر ١٨١/٢ المنتقى شرح الموطا ٣٢٣٣، الأم للشافعى ١٩٢/٤، تحفق المحتاج ٩/٥٩، كشاف المناع ٣/٢، مسرح منتهى الارادات ١٩١/٢ المغنى لابن قدامة ٣٤١، الاحكام السلطانية لابى يعلى ص ١٦٤، مرجع سابقة •

⁽۲) انظر: المبسوط للسرخسى ۱۰/۰، فتح القدير ١٥١/٤ الهداية ١٥٨/١ تيپن الحقائق ٢٧٤/٣ ، حاشية رد المحتار ١٩١/٤ المحررفي الفقه الحنبلي ١٥٨/٢ ، حاشية المقنع ، مجهولة الموالف ، وهي بخط عبد الله بن الشيخ محمد ابن عبد الوهاب (مطبوعة على هامش المقنع) الطبعة الثانية (مصر: المطبعة السلفية) ، ١٢/١٠ ٠

(المحثالثالث)

ملكية الاراضى التي جلى عنها اهلها حتى خلصت للمسلمين

المقصود بهذا النوع من الاراضى ، كل ارغر كانت للكفار ، فتركوها وهربوا خوفا من المسلمين ، وقد اختلف الفقها و في حكم ملكية هذا النوع من الاراضى على النحو الاتساسى :

" اولا " ذهب اكثر الفقها" الى ان هذا النوع من الاراضى تصير وقفا بمجر د (١) الاستيلاء عليها •

وقال البعض: لاتمير وقفا حتى يقفها الامام بلفظ يحصل به الوقف ويحد وقفها ،يضرب الامام عليها الخراج ، يو خذ ممن عومل عليها من مسلم او معاهد ،وذهب الجمهور الى انه يجمع فيها بين خراجها ،واعشار زروعها اوتمارها ،الا ان تكون تلك المثمار من نخل كانت فيها وقت الاستيلاء عليها فتكون تلك النخل وقفا مع الارض ،لايجب فيها العشر .

⁽۱) النظر المالاحكام السلطانية للمارودي صد ۱۳۷ الاحكام السلطانية لابي يعلى صد ۱۶۸ الاستخراج لاحكام الخراج صد ۱۳ و هذا هو القول الراجح عند الحنابلة ، انظر : كشاف القناع ۱۹۰۳ ، حاشية المقنع ۱۱۱۰ شرح منتهى الارادات ۱۹۱۲ ،المحررفي الفقه الحنبلي ۱۷۹۲ ، وهو مذهب الحنفية والمالكية في وقف هذا النوع من الاراضي ،انظر : المهداية مذهب الحنفية والمالكية في وقف هذا النوع من الاراضي ،انظر : المهداية ۱۲۵۰ ، مراجع سابقة ۰

⁽۲) وهو رواية عند الحنابلة ،انظر: الاحكام السلطانية لابي يعلى ص ١٤٨، والاحكام السلطانية للماوردي ص ١٢٧٠ والاحكام السلطانية للماوردي ص ١٢٧٠.

وذ هب أبو حنيفة رحمه الله ، الى عدم اجتماع العشر والخراج على هــــــذا النوع من الاراضى ، والى أن العشر يسقط بالخراج •

= ومما اخرجنا لكم من الارض ، سورة البقرة آية (٢٦٧) ، وقوله تعالى :

(وآتواحقه يوم حصاده) ، سورة الانعام آية (١٤١) ، وقالوا : اوجب الله تعالى الانفاق مما اخرجت الارض مطلقا ، د ون تمييز بين ارض خراجية او غيرها واستدلوا كذلك بقوله صلى الله عليه وسلم : " فيما سقت السماء العشمسر " وقالوا : ان العشر والخراج حقان مختلفان ، اذ العشر في الحارج من الارض والخراج في الذمة ، فهما مختلفان محلا ، وهما كذلك مختلفان سببا ، اذ ان سبب العشر ، الارض النامية به تقديرا ، كما انهما مختلفان في المصرف ، اذان مصرف الخراج غير مصرف العشر ، وقد تحقق سبب مختلفان في المصرف ، اذان مصرف الخراج غير مصرف العشر ، وقد تحقق سبب كل منها فوحب اداوء ه .

واحتج الحنفية لمذ هبهم بقوله صلى الله عليه وسلم: "لايجتمع عشر وخراج فى ارض مسلم " ، وقوله صلى الله عليه وسلم: " منعت الشام مديها ودينارها وعد تم من حيث بدأتم ، • • • الحديث ، وبما روى ان د هقان نهر الملسك لما اسلم قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه: "سلموا اليه الارض وخذ وا منه الخراج " ، وقالوا: ان عمل الولاة والائمة من لدن الصحابة الى يومنا هذا على عدم الجمع بين العشر والخراج ، ولم ينقل عن احد منهم انه جمع بينهسسا فكان ذلك اجماعا ،

وقد اجاب المجمهور عن ادلة الحنفية بهاياتى : استد لالهم بقوله صلى الله عليه وسلم: "لا يجتمع عشروخراج "الحديث · ضعيف السند لوجود يحيى بن عنبية فيه (انظر: الزيلعي ، جمال الدين بن محمد عبد الله بن يوسف (٧٦٢هـ) ، نصب الراية لاحاديث الهداية ، الطبعة الثانية ، (الناشر: المكتبة الاسلامية مسب الراية لاحاديث الهداية ، الطبعة الثانية ، (الناشر: المكتبة الاسلامية مسب ١٣٩٣هـ مسب ١٩٧٣ م) ، ٣٤٤٢/٣٠ .

أما استد لالهم بقوله صلى الله عليه وسلم: " منعت الشام مديها • • " الحديث • ليس فيه د ليل على عدم اجتماع العشر والخراج ، اذ هو اخبار عمّا يكون عليه حال =

" ثانيا " ذهب الشافعي رحمه الله الى ان هذا النوع من الاراضي يخمس ويصرف خمسها كما يصرف خمس الغنيمة ، وتوقف الاربعة الاخماس (١) الباقية ، وهو مذهبه في كل مال لم يوجف عليه ،

"ثالثا" ذهب الجنابلة في احدى الروايات الى ان حكم هذا النوع من الاراضى هو حكم ارض العنوة نفسه ، فيخير فيها الامام على نحو ما يخير فلم (٢)

ارض العنوة ، وقالوا اخذت حكم ارض العنوة لا انها اخذت بالخوف من القتال ، فكان القتال سببا في اخذها .

"رابعا " ذهب بعض المالكية الى التفصيل في حكم هذا النوع من الاراضي

على النحو الاتسلى: قالوا اذا جلى عنها اهلها قبل المقاتسة وبعد نزول الجيش تخمس ، واذا هرب اهلها قبل خروج الجيش من بلاد المسلمين ، او هرب اهلها بعد خروج الجيش من بلاد المسلمين وقبل نزوله بلد هم تكون فيئا .

⁼ المسلمين من ضعف آخر الزمان ، وتنفلّي غيرهم عليهم ، اما قصة الد معقا ن فغاية ما تدلى عليه ان الخراج لايسقط بالاسلام كما تسقط الجزية ، وانما لم يذكر عمر رضى الله عنه العشر ، لا أن وجوبه معلوم على كل مسلم مالك ، واما دعوى الاجماع فمرد ودة بما نقل ابن المنذر ، ان عمر بن عبد العزيز رحصه الله جمع بينهما ، انظر : الاحكام السلطانية للما وردى ص ١٣٧ ، تحفة المحتاج وحواشيها ٣/٢٤ ، كشاف القناع ١/٢١ ، مواهب الجليل ١/٢٧٨ ، مالـك ، الامام مالك بن انس ، المدونة الكبرى (بيروت : دار الفكر ، ١٩٩٨ هـ ١٩٧٨) ، الامام مالك بن انس ، المدونة الكبرى (بيروت : دار الفكر ، ١٩٩٨ هـ ١٩٧٨) ، مقارنة المذاهب الاسلامية لمحمود شلتوت وعلى السايس ص ١٥ ، مراجع سابقة ، (١) انظر : الام ١١٠٤ ، الاستخراج لاحكام الخراج ص ١٣ ، وقد ناقش ابن الهمام مذهب الشافعي في ذلك ، انظر : فتح القدير ١/١٥ ، الاستخراج لاحكام الخراج ص ١٣ ، وقد ناقش ابن الهمام مذهب الشافعي في ذلك ، انظر : فتح القدير ١/١٥ ، الاستخراج لاحكام الخراج ص ١٣ ، وقد ناقش ابن الهمام الخراج ص ١٣ ، كشاف القناع ٣ / ١٦ ، المقنع ١/١١ ، الاستخراج لاحكام الخراج ص ١٣ ، المناف القناع ٣ / ١٦ ، مراجع سابقة ، الخراج ص ١٣ ، كشاف القناع ٣ / ٢٦ ، مراجع سابقة ، الخراج ص ١٣ ، كشاف القناع ٣ / ٢٦ ، مراجع سابقة ، الخراج ص ١٣ ، كشاف القناع ٣ / ٢٦ ، مراجع سابقة ، الخراج ص ١٣ ، كشاف القناع ٣ / ٢٦ ، مراجع سابقة ، الخراج ص ١٣ ، كشاف القناع ٣ / ٢٦ ، مراجع سابقة ، الخراج ص ١٣ ، كشاف القناع ٣ / ٢٦ ، مراجع سابقة ، الخراج ص ١١ ، كشاف القناع ٣ / ٢٦ ، مراجع سابقة ، الخراج ص ١٩ ، كشاف القناع ٣ / ٢٦ ، مراجع سابقة ، الخراج ص ١١ ، كساب الجدر المياه المي

اما ما يفعله الامام بهذة الاراضى بعد وقفها ، فقد روى عن الحسن بن صالح قوله: " امرها الى الامام ان شاء اقام فيها من يعمرها ويؤدى الى بيست المال عنها شيئا ، ويكون له الفضلة ، وان شاء انفق عليها من بيت المال واستأجر من يقوم فيها ويكون فضلها للمسلمين ، وان شاء اقطعها رجسسلا من له غناءً عن المسلمين " •

⁽۱) انظر: الخراج ليحيى بن آدم القرشى عد ۲۲ ، الاستخراج لاحكام الخراج لابن رجب ص ۱۳ ، وسياتى في مبحث طكية الارض بالاقطاع بيان احكام اقطاع اراضى بيت المال •

(المحث الرابع)

طكية الارضالتي اسلم اهلها عليها

ذهب جمهور العلما الى ان من اسلم على ارضه فانها تبقى على ملكه يتصرف فيها تصرف الملاك بيما وهبة وغير ذلك ، ولا يجب عليه فيها شي سوى العشر وذلك بمنزلة الاراضى التى اسلم اهلها عليها كالمدينة والطائف ، والبحرين • وذهب ابو حنيفة رحمه الله الى ان من اسلم على ارض له فى دار الحرب ، فان ارضه تكون غنيمة للمسلمين اذا ظهروا عليها ، واحتج على ذلك ، بان الارض فى يد ه على الدار وسلطانها ، اذ هى من جملة دار الحرب ، فلم تكن فى يد ه حقيقة •

وقد خالفه في ذلك ابويوسف ومحمد رحمهما الله ،وذهبا الى ماذهب اليسه (٢) الجمهور ٠

وقد استدل الجمهور لمذهبهم بط ياتسى :

١- مارواه أبين مسسر رضى الله عنهما : أن رسول الله صلى الله عليسه

⁽۱) انظر: تحفة المحتاج ۲۰۰۹ ،الام ۲۸۳/۴ ،الاحكام السلطانيـة للماورد ى ص ۱۹۷، كشاف القناع ۹٤/۳ ،المغنى لابن قدامة ۲۲/۳ زاد المعاد ۲۷۲/۲ الاستخراج لاحكام الخراج ص ۱۱، الاحكام السلطانية لابي يعلى ص ۲۸۱،۲۳۲ ،الخراج لابي يوسف ص ۱۲ ،الخراج ليحيى بن آدم ص ۲۸ ،الاموال لابي عبيد ص ۱۹ ،مراجـع سابقة •

⁽۲) انظر: المبسوط للسرخسى ۱۰/ ۱۱، ۱۷ ، الهداية ۲۱۲۷ ، تبين الحقائق ۳/ ۲۷۱،۲۰۳ ، فتح القدير ۱۲۱۳،۴۰۳ ، حاشيـــــة ردّ المحتار ۱۲۵،۱۴۰۴ ، مراجع سبق ذكرهــا •

قال:"امرت ان اقاتل الناس حتى يشهد وا ان لااله الا الله وان محمداً رسول الله ، ويقيموا الصلاة ، ويواتوا الزكاة ، فاذا فعلوا ذلك عصموا منسى (١) د ما هم واموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله "

٢- كما استدلوا بما رواه صخر بن عيلة قال: ان قوما من بنى سُليم فروا عن ارضهم حين جاء الاسلام فأخذتها ، فاسلموا ، فخاصمونى الى النبى صلى الله عليه وسلم ، فرد ها عليهم ، وقال: " إذا اسلم الرجل فهو احق بارضه وماله" .

وفى رواية لابى داود ، والدارمى: "ياصخران القوم اذا اسلموا احرزوا (٣) امواليهم ود ما ً عدم " •

٣— مارواه زيد بن اسلم عن ابيه: ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه استعمل ويلي الحمى ويلي الحمى ويلي الحمى مولى له يدعى منيا فقال: "اهنى اضمم جناحك عن المسلمين واتق دعوة المظلوم ٠٠٠٠٠٠ ، وايم الله انهم ليرون انى قد ظلمتهم ،انها لبلاد هم قاتلوا عليها في الجاهلية ،واسلموا عليها في الاسلام ،والذى نفسى بيده لولا المال الذى احمل عليه في سبيل الله ما حميت عليهم من بلا دهم شبرا " •

⁽۱) صحیح البخاری ۱۱/۱ ، صحیح مسلم ۳۹/۱ ، سنن ابن ماجة ۴۹۰/۲ مسنن الدارمی ۲۱۸/۲ ، مراجع سابقة ۰

⁽٢) قال الشوكاني : قال الحافظ في بلوغ المرام "حديث صخر بن عيلة رجاله موثوقون " ، انظر : نيل الاوطار ١٣/٨ ، مرجع سابق •

⁽٣) سنن ابي داود ١٧١/٣ ،سنن الدارمي ١/٥/١ ، مراجع سابقة ٠

⁽٤) صحيح البخارى ٣٣/٤؛ طلك ،الامام عالك بن انس ،الموطأ ،تعليق : محمد فواد عبد الباقي (بيروت: داراحيا ً الكتب ٢٠٠٣/٢٠١ •

وجه الد لالة من الاثر السابيق قول عمر رضى الله عنه: "انها لبلاد هيم وجه الد لالة من الاثر السابم ، والذي نفسى بيده ٠٠٠ ما حميت عليهم من بلاد هم شبرا " ٠ حيث اضاف الارض الى اصحابها الذين اسلموا عليها وعلل حمايته لجزّ منها بالسبب المذكور في الاثر ، فدلّ ذلك على ابقاء ملكهم على ارضهم بعد اسلا مهم ٠

عَلَى واستدلوا بما رواه اسامة بن زيد رضى الله تعالى عنهما ،قال : قلت يارسول الله اين تنزل غدا؟ ،في حجته • قال : " وهل ترك لنا عقيل (١)

ووجه الاستد لال بهذا الحديث كما قال الشوكانى: "انه صلى الله عليه وسلم اقرّ عقيلا على تصرفه فيما كان لاخويه على وجعفر ،وللنبى صلى الله عليه وسلم من الدور والرباع بالبيع وغيره ، ولم يغير ذلك ولا انتزعها ممن هى في يده لما ظفر بمكة ، فكان ذلك دليلا على تقرير من بيده دار او ارفر اذا (٣)

ما سبق يترجع ما ذهب اليه الجمهور لاعتضاده بالادلة السابقة ، ولا أن ما ذهب اليه ابو حنيفة رحمه الله رأى لايقوى على معارضة النصوص •

⁽۱) صحیح البخاری ۳۳/۳، صحیح مسلم ۱۰۸/٤ ، سنن ابی داود ۳/۵ ۱۲۰

⁽٢) صحيح البغاري ٢/١٥٧) ،صحيح مسلم ١٠٨/٤ ،سنن ابن ماجة ٢/١١٢٠

⁽٣) نيل الاوطار للشوكاني ١٤/٨ ، مرجع سابق

(الفصل الثاني) ملكية سطح الأرض بغير الفتوح الاسلاميية

بحثنا في الفصل الأول من هذا الباب طكية سطح الأرض بالفت سلسح الاسلامية ، ومايتعلق بها من أحكام ، ومنتناول في هذا الفصل طكية سطسح الأرض بفير الفتوح الاسلامية أى في حالة السلم والظروف العادية ، ومنتناول هذا الموضوع من خلال المباحث الآتية :

- " المبحث الأول " طكيسة الأرض بالاحيا" •
- " المحمث الثاني " ملكيسة الأرض بالا قطاع .
- " المحث الثالث" الحمل وأثره على النشاط الاقتصادي •

وسنشير من خلال معالجتنا للمواضيع السابقة الى المصالح الا قتصاديـــة المترتبة على أحكام الطكية في كل نوع من الأنواع السابقة .

(المبحدث الأول) ملكيدة الارض بالاحداث

ويشتل على الفروع الآتية:

الفرع الأول: في بيان مفهوم المواتوشروط تطكه بالاحياء عند الفقهاء •

الفرع الثاني: في موازنة الآراء الفقهية في الاحياء في طلّ المصالح الاعتصادية •

الفرع الثالث: في ملكية الاراضي المواتفي المملكة العربية السعودية •

الفرع الرابع: في ملكية الاراضي بالاحياء في التقنينا تالصربية •

الفرع الخاصر: عن ملكية المواتبين الفقه . والقوانين ، وأســـر

ذلك على الانتاج •

(المحث الأول) المكية الأرض الموات بالاحيساء

لا تزال ساحات كبيرة من سطح الأرض في بعض الدول ، مواتا لم تمسيد اليها يد الانسان بالتعمير والبنا" •

وسا لاشك فيه أن احيا "أكبر جز" سكن من سطح الأرض سوف يعود طلسس أبنا " طك الدول وطن المجتمع الانسان بشكل عام بالخير الوفير .

فالأرض المواتراً عبيت بالزراعة أدى ذلك الى زيادة المحاصيل الزراعيسة وان احييت ببناء الساكن ساعد ذلك طى توفير السكن والمأوى لأكبر عسسد مكن من الناس ، وان أحييت باقامة المشاريع الانتاجية عليها ، ساعد ذلك طى اصلاح الحالة الاقتصادية للبلاد في شكل توفير المنتجات ، وفرص العمل .

وتغتلف القيمة الا قتصادية للأرض الموات بحسب الجدوى الا قتصادية مسن احيائه والتي تتحدد بشكل عام و بالمائد الصائل المتوقع منها .

فمثلا نجد الجدوى الاقتصادية من احيا الأرض بالزراعة ، تتحدد بمسدة عوامل ، منها خصوبة التربة ، وتوفّر مياه الرّى ، والمناخ المناسب ، والموقسع من حيث القرب والبعد عن أماكن تسويق المنتجات ، وتوفّر سبل المواصسلات البها ، ومقد ار الطلب على المحاصيل الممكن زراعتها ، وغير ذلك ،

وتتحدد القيمة الاقتصادية للأراض السكنية بيعدة عوامل منها الموقسع الجفرافي من حيث قربها أو بعدها عن الخدمات العامة بم والمرافق وأماكن التجمعات السكانية بم وينا على ذلك نجد الناس يتنافسون على احيا الأراض الأكثر جدوى من الناحية الاقتصادية بينما تقل رضتهم في احيا الأراض الحدية بم وتنعدم فيما دون ذلك .

ويقف نظام طكية الأراض بالاحياء أمام مشكلتين رئيسيتين هما:

أولا : ايجاد الحوافزطى استفلال أكبر جزا مكن من الأراض المسوات الأولان والمسوات الموتمع .

ثانيا : حلَّ مشكلة التنافسيين الرافيين في احيا الأراض المواتيما يحقق مطحة المجتمع ، وهذا يقتض معرفة ندوى الامكانيات الجادين فسس استثمار الأرض ، والتفرقة بينهم ، هين المتحايلين الذين يتخسذ ون من الاحيا وسيلة شكلية خالية من الجوهر لتملك الأرض حتى اذا مسا تمكوا من ذلك واطمأنوا الى دخول الأرض في ملكيتهم عطلوها عسس الانتاج ، وحالوا بالاحتيال دون فيرهم من استفلالها ، والتالسس سلبوا المجتمع المنافع التي يمكن أن تعود عليه من استفلال هسسسة الأراضي ،

وسنتناول في هذا المحث مفهوم الموات ، وشاكل الاحيا ، والحلول التي استنبطها الفقها الهذه الشاكل مع التمليق عليها من الناحيـــة الا تتصادية ،

الموات لفــــــة:

(١) • الموات بالضم الموت و والموت ضد الحياة ، يقال مات يموت ويمات فهو ميت

وقيل الموت في كلام المرب يطلق على السكون ، وكل ماسكن فقد مات ، يقال : ماتت الربح أي سكت ، وماتت النار موتا برد رمادها فلم بيق من الجمر شن •

⁽۱) النهاية في غريب الحديث ٤/ ٣٧١ ، مختار الصحاح ص ٦٣٩ ، مراجعة سابقة ،

انواع بحسب والموت بقيم طل أنواع الحياة ، فمنها ماهو بازا القوة النامية الموجــــودة والموت بقيم طل أنواع الحياة ، فمنها ماهو بازا القوة النامية الموجـــودة (١) في الحيوان والنبات كقوله تعالى : (والله أنزل من السما ما فأحيا بـــــه الأرض بعد موتها ان في ذلك لآية لقوم بسمعون) ، ومنها زوال القوة الحسيسة كقوله تعالى : (ياليتني متّ قبل هذا وكنت نسيا منسيا) ، وضها زوال القوة الماطة كقوله تعالى : (أو من كان ميتا فأحييناه) ، وقوله تعالى : (انسلك الماطة كقوله تعالى : (أو من كان ميتا فأحييناه) ، وقوله تعالى : (انسلك لا تسمع الموس ولا تسمع المرس الدعا الدا ولو مدبرين) ، ومنها العزن والخسوف المكتر للحياة كقوله تعالى : (ويأتيه الموت من كل مكان وماهو بحيت ومن ورائسه عذاب ظيظ) ، ومنها المنام كقوله تعالى : (والتي لم تمت في منامها) وقيل المنام الموت الخفيف ، والموت النوم الثقيل ، وقد يستعار الموت للأحـــــوال المنام المؤت والذل والمول والمعصية ،

والموات والموتان كله الموت ، والموتان من الأرض مالم يُستخرج ولا أُفْتُيستَ والأرض التي لم تُزرع ولم تُصر ولا جسرى والأرض التي لم تُزرع ولم تُصر ولا جسرى (٨)

⁽١) النحل آية (١٥) .

⁽۲) مريم آية (۲۳) ٠

⁽٣) الأنصام آية (٣٦١) .

⁽٤) النحل آية ((٨) .

⁽٥) ابراهيم آية (١٨) ٠

⁽٢) الزمر آية (٢٤) ٠

⁽٧) لسان المرب ٣٦٦/٣ ، النهاية في غريب الحديث ١٤ ٣٦٦ ، مراجسع سابقـة .

⁽ A) لسان العرب ٣٩٨/٢ ، النهاية في غريب العديث ٤/ ٣٧٠ ، مراجسع سابقة ،

(الفرع الأول) مفهوم الااضي الموات وشروط تطكها عند الفقها *

الأرض الموات عند الفقها :

اختلفت عبارات الفقها عنى تمريف الأرض الموات طي النحو الآتسى:
الأرض الموات عند الحنفية: "عرف الحنفية الأرض الموات بأنها: مالا يُنْتَفَسِعُ
به من الأراض لانقطاع الما عنه أو لملبة الما عليه أو ماأشهه ذلك ما يمنسسح
(١)

وض ظاهرة الرواية ليس بشرط حتى أن بحرا من البلدة لو جَرَرَ ماؤه أو أجمة عظيمة لم تكن ملكا لأحد تكون أرضا مواتا سوا كانت قريبا من العامر أو بعيد ا (٩) عنه ، وهذا ماذهب اليه محمد حيث اعتبر انقطاع ارتفاق أهل القرية حقيقة عنها (١١)

⁽١) الهداية ٤/٨ ، مرجع سابق •

⁽٢) الهداية ٩٨/٤ ، بدائع الصنائع ٨/ ٣٨٥١ ، تبين الحقائق ٦/ ٣٥ ، مراجع سابقسة ٠

⁽٣) بدائع الصنائع ٨/ ١٥٨ ، مرجع سابق •

⁽٤) تبين العقائق ٦ / ٣٤ ، مرجع سابق .

⁽ه) المصدرنفسه ٦/٣٢٠٠

⁽٦) حاشية رد الصعتار ٦/٣٢) ، مرجع سابق ٠

⁽Y) تبين الحقائق ٦/ ٣٥ ، حاشية رد المحتار ٦/ ٣٢ ، بدائع الصنائع (Y) بين الحقائق ١/ ٣٨ ، مراجع سابقة ٠

⁽٨) حاشية رد المحتار ٢/ ٣٣٤ . مرجع سابق ٠

⁽٩) بدائع الصنائع ٨/ ٢٥٨ ، مرجع سابق •

⁽١٠) الهداية ٤/٨٦ ، فتح القدير ٨/٢٦١ ، الدر المختار ٦/٢٣٦ ، -مراجع سابقة ٠

⁽١١) الدر المختار ٦/ ٤٣٢ ، مرجع سابق ٠

الأرض الموات عند المالكيـة:

(1)

ورُّف المالكية الأوض الموات "بأنها ماسلم من الاختصاص " .

والا ختصاص الذي يخرج الأرض من كونها مواتا عندهم أنواع هي:

- " أولا " الا ختصاص بالممارة ببنا "أو غرس أو تفجير ما " ونحو ذلك ،
- "ثانيا" الاختصاص بسبب كونها حريما لعامر فيختص بها صاحب العامر كمرصى ومحتطب وطرق البلدة ، وحريم البئر والنخلة وهو المقدار الذي يقسع بالاحيا فيه الضرر ، وكمطرح تراب ومصب ميزاب لدار .
- "ثالثا" الاختصاص بسبب اقطاع الامام فما أقطعه الامام من الأرض لشخس أصبح مختصا به ولا يعتبر مواتا .
- "رابعا" الاختصاص بسبب حس الامام فاذا حَسَ الامام أرضا معينة خرجت عن كونها مواتا ولم يجز احياؤها .
- "خا سها" الاختصاص بسبب خاص وذلك كاختصاص المسلمين باحيا" مسسوات (٢) أرض جزيرة العرب فلا يجوز لذمن أن يحيى مواتا بها •

⁽۱) مواهب الجليل للحطاب ٢/٦ ، عاشية الدسوق ١٠/٦ ، مختصسر خليل ص ٢٤٦ ، مراجع سابقة ،

⁽٣) مواهب الجليل ٣/٦ ، هاشية الدسوق على الشرع الكبير ١٠/٦ ، - مراجع سابقة ، وقد عرف بعض فقها المالكية الأرض الموات بتعاريف أخسرى منها : تمريف ابن جزى حيث عرفها بأنها : "الأرض التى لا عمارة فيها ولا يملكها أحد " ، انظر : قوانين الأحكام الشرعية ص٣٦٧ ، ورُوعَ عسن ابن غانم أن الأرض الموات هي : "الأرض التى لا نبات فيها " لقوله تعالى (وأنزلنا من السما ما عا فأحيينا به الأرض التى لا نبات فيها " لقوله تعالى الاحيا الافي البوار " ، انظر : مواهب الجليل ٢/٦ ، مرجع سابسق ويَردُّ على التمريف الأول د هول الأرض التي تتعلق بها اختصاصات فسير الملك وهي غير عامرة كمرافق البلدة وهي لا تمتبر مواتا ، ويَردُّ على التعريف الأول واضافة الى ذلك د خول ماكان عامرا سن الأرض بغير نبات كالبنا " مثلا لمضافة الى الاتفاق على اعتبار ذوات الشجر والنبات الطبيعي مواتا عند سلامته عن الملك والاختصاص •

الأرض الموات عند الشافعية:

عرَّفَ الماوردى الأرض الموات بأنها : "كل مالم يكن عامرا ولا حريما لمامسر (١) وان كان متصلا بمامر " ، وعرَّفَ النووى رحمه الله في المنهاج الأرض المستوات (٢) . الأرض التي لم تُعمر قط " ،

ِ وَلِلْ هَظُ عَلَى التَّمْرِيفُ الْأُولَ لَ هُولَ الْأُرْضُ التَّى تَطَكُّ بنَمُو بِيحَ وَهَبَةُ وَوَرَاتُـةً وَهَى لَيْسَتَ بَمَامَرُ وَلَا حَرِيما لَمَامَرُ مِعَ أَنْهَا لَا تُعْتَبَرُ مَوَاتًا •

ويَرِدُ طَى التعريف الثاني ماورَتْ طَى التعريف الأول ، اضافة الى دخسول المرافق غير العامرة فيه مع انها لا تعتبر مواتا .

وهذا ماجعل ابن حجر رحمه الله يضيف في شرحه للمنهاج : "طيست من (٣) عقوق عامر ولا من حقوق المسلمين " •

وفى بيان المراد بالموات قال الشافعى رحمه الله : "بلاد السلمين شيئان عامر وموات فالعامر لأهله وكل ماصلح به العامر من طريق وفنا وسيل ما وفسيره فهو كالعامر في أن لا يملك طي أهله الا باذنهم ، والموات شيئان موات ماقسد كان عامرا لأهله معروفا في الاسلام ثم ذهبت عمارته فصار مواتا فذلك كالعامسر لأهله لا يملك الا باذنهم .

والموات الثانى : مالا يطلكه أحد فى الاسلام يعرف ولا عمارة طك فى الجاهلية (٢) اذا لم يطك فذلك الموات الذى قال صلى الله طيه وسلم : "من أحيا مواتا فهو له " .

⁽١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٧٧ مرجع سابق ٠

⁽٣) انظر فتن المنهاج مطبوع مع تحفة المعتاج وحواشيها ١٠١/٦ ، مرجسة سابق ٠

⁽٣) المرجع نفسه ٥ ٢٠٢٠

⁽٤) الأم ١٢٦٨، ٢٣٠، مرجع سابق .

الأرض الموات مند الحنابلة :

الأرض الموات عند الحنابلة هي : " الأرض المنفكة عن الاختصاصات وطك (١) مصصوم " •

والا عتصاصات المغرجة للأرض عن كونها مواتا عند الحنابلة تشبه الا غتصاصات التي سبق ذكرها عند المالكية ، فقد قال البهوتي رحمه الله : "الا موات الحرم وعرفات فلا يطك بالأحيا الما فيه من التضييق في أدا المناسك ، واختصاصحه بمحل الناس فيه سوا ومنى ومزد لفة كما سهق فلا احيا "بهما " ، وقال أيضا : " ولا يطك بالاحيا " ماقرب عرفا من المامر وتعلق بمصالحه ، كطرقه وفنائسه ، ومجتمع ناديه ومسيل عيامه ومطرح قمامته ، وطبقي ترابه ، وآلاته التي لا نفسع بها ، ومرعاه ومعتطبه ، وحريم البئر ، وحريم النهر ، وحريم المين ، ومرتكف الخيل ، ومد افن الأموات ، ومناخ الابل ، والمنازل الممتادة للمسافريسين عول المياه ، والبقاع المعترة لصلاة العيدين ، والاستقسا " ، والجنائز ، ونحوه فكل علوك لا يجوز احيا " ماتعلق بمصالحه ،

التمريف المختسار:

و بالنظرة عن التمريفات السابقة للأرض الموات يتضى أن التمريف الذي ذكره المنابلة هو أكثر التمريفات اتفاقا مع مفهوم الفقها وللأرض الموات الذي يتنسب من طريقة تناطبهم لأحكامها ، وقد اخترنا تعريف الحنابلة لأنه قد حدد المعنى

⁽۱) شرح منتهى الارادات ۱۸۵/۱ ، كشاف القناع ۱۸۵/۱ ، الروض المربح صدم ۲۹۲ ، مراجع سابقة .

٠ (٣) كشاف القناع ١٨٧/٤ ، مرجع سابق ٠

⁽٣) المصدر نفسه ١٨٧/٤ ، انظر كذلك المفنى لابن قدامة ٥/٨١٠ ، -مراجع سابقة .

الاصطلاحي للأرض الموات بشكل منضبط يُخْرِجُ غيرها عنها ويَضُدُّ في طي جميد الاصطلاحي للأرض المسوات أنواعها ، حيث أن المعيار الذي يلجأ اليه الفقها ولى تحديد الأرض المسوات وتحيزها عن غيرها هو سلامتها عن الملك والاختصاص بصرف النظر عن الحالة الطبيعية لتلك الأرض من حيث كونها صالحة للزراعة أم لا ، وعن كونها عامسرة بالبنا وأم لا .

فقد تعتبر الأرض مواتا مع قيام الأبنية طيها ، وذلك كالأرض التى طيهـــا (١) أبنية جاهلية فانها تعتبر مواتا ، وذلك عند الشافعية الذين يُعتِّرُفُونَ المــوات (٢) بأنه "مالم يعمر قط" ، ولذلك ترجح عدم الأخذ بتعريف الشافعية للأرض الموات .

وأما تعريف الحنفية فقد تُنظِرَ فيه الى الأرضَ من حيث وضعها الطبيعسي الفالب الا أنه يَرِد طيه كما ذكرنا وجود بعض الأراض الصالحة للزراعة بكسل شروطها ومع ذلك لا تزال مواتا ، لأنه لم يتعلق بها طك أحد ولا اختصاص ، مثل الأراض الواقعة على ضفاف نهر النيل في السود ان وغيره .

أما تمريف المائكية فانه أقرب الى تمريف المنابلة الا أنه جمل المميار لممرفة الأرض الموات سلامتها عن الاختصاص فقط ، وهذا يصح عند من يرى أن الطيف نوع من أنواع الاختصاص الا أن هناك من الفقها عن يفرق بين الملك والاختصاص كما سبق أن ذكرنا ، وخروجا من الخلاف أخذنا بتمريف المنابلة الذي يشترط سلامة الأرض عن الملك وعن الاختصاص .

⁽١) انظر: تحفة المحتاج ٦/٥٠٦ ، مرجع سابق ٠

١٩ مراجع سابقة .
 ١٩ مراجع سابقة .

⁽٣) إنظر فيما سبق من هذه الرسالة مبحث تمريف الفقها للطكية ص٢٦٠

أدلة تملك الموات بالاحيا :

(1)

د هب جمهور الفقها الى أن الأرض الموات تمك بالاحيا طى خلاف بينهم في شروط الاحيا على النحو الذي سنبينه فيما بعد .

والأصل في تَطلُّكِ الأرض الموات بالاحيا ماروى عن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله طيه وسلم أنه قال : " من أعمر أرضا ليست لاحد فهو أحسسق (٢)

وماروى البخارى عن عمر رضى الله عنه أنه قال : "من أحيا أرضا مبتة فهمسى (٣)

ومارُوق عن جابر وهمر وابن عوف عن النبى صلى الله عليه وسلم: " في غسير (٤) عق مسلم وليس لمرق ظالم أحق " •

(٢) صحيح البخارى ٣/ ٧٠ ، وأخرجه أبوعبيد بلفظ (من أحيا) ، وكذلك أبو يوسف انظر الأموال لأبي عبيد ص ٣٦٣ ، الخراج لأبي يوسف ص ٦٤ ، مراجع سابقة .

⁽۱) انظر البداية ٤/٨٤ ، فتح القدير ١٣٦/ ، تبين المقائق ٢/٥٦ ، تكلة حاشية ابن عابدين ٢/٣٦ ، شرح ممانى الآثار للطحاوى ٢/٨٢ ، بدائع الصنائع ١/٣٥٨ ، المدونة للامام مالك ٤/٢٧٧ ، حاشــــية الدسوق طى الشرح الكبير ٤/٠٢ ، مواهب الجليل ٢/٢ ، المنتقــى للباجى ٢/٢٧ ، شرح الزرقاني طي الموطأ ٤/٤٢٤ ، قوانين الأحكام الشرعية لابن جزى ص ٢٢٣ ، الأم للشافعي ١/٩٢٨ ، تحفة المحتــاج وحواشيها ٢/ ٢٠١ ، كشاف القناع ٤/٥٨ (، شرح طتهي الارادات ــ وحواشيها ٢/ ٢٠١ ، كشاف القناع ٤/٥٨ (، شرح طتهي الارادات ــ ٢/٢٥) ، المقنع ٢/٢٨ ، المفنى لابن قدامة ٥/٢١ ، المحـــرر ٢٠١٠ ، مراجع سابقــة ،

⁽٣) صحيح البخارى ٧٠/٣ ، وأخرجه أبو داود مرفوعا الى النبى صلى الله عليه وسلم من رواية عروة عن أبيه انظر ؛ سنن أبي داود ١٨٢/٣ ، والترمذي في صحيحه ١٨٢/٣ ، وقال ؛ حسن صحيح ، مراجع سابقة ٠

⁽٤) صحيح البخارى ٣/ ٧٠ ، مرجع سابق ٠

وماروى هشام ابن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله طيه وسلم قلال ا (١) من أحيا أرضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق " •

ومارواه أبو د أود في سننه عن عروة رضى الله عنه قال: "أشهد أن رسول الله صلى الله طيه وسلم قضى أن الأرض أرض الله ، والعباد عباد الله ، ومسن أحيا مواتا فهو أحق به جا نا بهذا عن رسول الله صلى الله طيه وسلم الذيبن (٢)

والأحاديث السابقة تُدُلُّ على تمك المعيي لما أحياه من الأرض الموات •

وقد جعل الشارع الملكية حافزا على الاحيا " لتشوّفه اليه لما فيه مسسن المصالح من زيادة في توفير الحاجات الأساسية للمجتمع من غذا " ومسسأوى ، وزيادة في الناتج الكلي للمجتمع .

شروط تعلك الأرض الموات بالاحيا :

لا يعتبر الاحيا سببا في تمك الموات ، مالم تتوفر الشروط الشرعيــــة المفيدة لذلك .

وتختلف شروط صحة الاحيا ، فمنها مايمود الى صفة الأرض ، ومنها مايمود الى صفة الشخص الماشر لعطية الاحيا ومنها مايتعلق بالعمل الذى يتم به الاحيا .

وسنتناول في هذا المحث بيان الشروط المتعلقة بالصفات المذكورة ، عند الفقياء على النحو الآتي :

⁽۱) الموطأ ۲۲۳/۲ ، سنن أبي داود ۱۸۲/۳ ، الأموال لأبي صيد ص ۳۲۳ ، الخراج لأبي يوسف ص ۲۶ ، الخراج ليحيي بن آدم ص ۸٤ ، مراجع سابقة ،

" أولا " الشروط المتعلقة بصفة الموات:

ليست كل أرض موات من الناحية الطبيعية يجوز تطكّها بالاحياً ، بل يجب أن تكون الأرض مواتا بالمعيار الشرى ، والذى اجتهد الفقها و في تحديده بصفات معينة في الأرض .

وقد اتفق الفقها على وجوب توفّر بعض الصفات في الأرض لاعتبارها مواتا يجوز احياؤه ، واختلفوا في البعض الآخر ، وسنتناول في هدا المحث الصفات المذكورة ومذاهب الفقها " في اشتراطها على النحسو الآسيسي ؛

1 ... سلامة الأرضعن الطك والا ختصاص:

والمقصود. بذلك أن لا تكون الأرش مطوكة لمعين ، بسبب صحيت (١) لا يقبل الاسقاط بخلو الأرض من العمارة ،

وقد اتفق الفقها على وجوب توفر هذا الشرط في الأرض ، والدليل (٢) على وجوبه قوله صلى الله طيه وسلم : "في غير حق سلم " • وقوله صلى الله عليه وسلم في رواية أخرى " وليس لمرق ظالم حق " •

⁽١) وصفنا الطك المانح من احيا الموات بقطنا : بسبب صحيح لا يقبل الاسقاط بخلو الأرض من العمارة ، مراعاة لخلاف المالكية ، في القول بسقوط طكيسة الموات المستندة الى الاحيا ، باندثار عمارته وعودته مواتا ،

⁽٢) صحيح البخارى ٢٠/٣ ، مرجع سابق ٠

⁽٣) الموطأ ٧٤٣/٢ ، سنن أبي د اود ١٨٧/٣ ، الأعوال لأبي عبيد ص٣٦٣، الخراج لأبي عبيد ص٣٦٣، الخراج ليحيى بن آدم ص ٩١ ، مراجع سابقـة ٠

وذلك بعد قوليه صلى الله عليه وسلم: "من أحيا مواتا فهوله".

حيث وَرَد اشتراط تملك الأرض في المديث بالاحيا "بعدم كونه في حسق مسلم ، ووصف الاحيا " في أصل معلوك بأنه ظلم لا يُكُيبُ فاطه أي حق في الأرض .

وقد اعتبر الفقها عملق الاختصاصات بالأرض من الأسباب المانمسة سسب تطكها بالاحيا عود وذلك لحموم قوله صلى الله عليه وسلم "في غير حسق سلم " وتعلق اختصاص معين بالأرض يجعل له حقا طيها عوقد أشرنا عند بيسان الموات في اصطلاح الفقها الى بعض عباراتهم في عدم جواز احيا المرافسية من مرعى أو محتطب أو ملقى قمامة ما يختص بالانتفاع به أهل العامر عكما نظنا عبارات فقها المالكية والحنابلة في وصفه الاختصاصات التي تتعلق بالأرض وتمنع احيا ها .

(ب) بعد الأرض عن العمران:

ويرتبط هذا الشرط بتعلق الاختصاص بالأرض ، وهل سبر بُعُستُ الاُون وهل المرام بعد المرام المرام

وقد أخطف الفقها في اعتبار هذا الشرط على مايأتي :

ذهب أبويوسف ، والزيلمي والسرخس ، والطحاوى من الحنفية الى اشتراط بعد الأرض من الصران ، وهو ما اختاره صاحب الدرّ المختسار ، (١) وهو المنصوص طيه في مجلة الأحكام العدلية ،

⁽۱) انظر: الهداية ٤/٨٤، بدائع الصنائع ١/ ١٥٨، تبين المقائسة ٦/ ٢٥١ ، تبين المقائسة الدر المختار على رد المحتار ٢/ ٣٣٤، مجلة الأحكام العدلية المادة (١٢٧٠) ، ص ٤٤٢، مراجع سابقة ٠

وذهب محمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة ، وهو ظاهر الرواية عنيد الحنفية ، وهاطيه الفتوى الى أن البعد عن العامر ليس بشرط في صحة تطكب بالاحياء ، حتى لو أن بحرا من البلدة لوجزر ماؤه أو أجمة عظيمة لم تكسين ملكا لأحد تكون مواتا يجوز احياؤه سواء بعد أم قرب من العامر ، وهذا هيو مذهب الشافعية .

وللحنابلة في اشتراط البعد عن العامر روايتان أحداهما على أنه شهرط (٣) والأخرى ليسبشرط .

أما المالكية فقد جاء في المدونة قول مالك رحمه اللسه :

لا يكون له أن يُحْيِي ماقرب من العمران وانما تفسير الحديث من أحيـــا أرضا مواتا انما ذلك في الصحارى والبرراى ، وأما ماقرب من العمران وماينشاح (٣)

ونقل المواق عن ابن رشد في رسم الدور من سماع يحيى من كتاب السداد والله نهار مانصه :

" حكم احيا الموات يختلف باختلاف موضعه ، وهي على ثلاثة أوجه بميد من العمران وقريب منه لا ضرر على أحد في احيائه ، وقريب منه في احيائه ضرر على من يختص بالانتفاع به ، فأما البعيد من العمران فلا يحتاج في احيائه

⁽۱) انظر: بدائع الصنائع ۱/۸۰۱ ، الهداية ۱/۸۶ ، فتع القديسر ۱/۸ ، انظر: بدائع الصنائع ۱۳۲/۸ ، الأم ۱۳۲/۸ ، الأحكام السلطانية للماوردي ١٣٢/٠ ، المنهاج ٦/ ٢٠١ ، تحفة المحتاج ٦/ ٢٠١ ، مراجح سابقة ،

⁽٢) انظر: شرح منتهى الارادات ٢/ ٢٦٤ ، كشاف القناع ١٨٧/٤ ، المحرر ٢٦) انظر: شرح منتهى الارادات ٢/ ٢٦٤ ، كشاف القناع ٢/٢/١ ، مراجسيم ١٨٧/١ مالمقنع ٢/ ٢٨٦ ، المفنى لابن قدامة ٥/ ٢١٤ ، مراجسيم سابقية .

⁽٣) المدونة ٢٧٧/٤ م مرجع سابق ٠

الى استئذان الامام الاعلى طريق الاستحباب طى ماحكى ابن حبيب عسسن مطرف وابن الماجشون ، وأما القريب منه الذي لاضرر فى احيائه على أحسس فلا يحوز احياؤه الا باذن الامام على المشهور فى المذهب ، وقيل ان استئذان الامام فى ذلك ستحب وليس بواجب ، وأختك ان وقع بفير ساذنه طلسس القول بأنه لا يجوز الا باذنه قيل : يمضى مراعاة للخلاف وهو قول المفسيرة وأصبغ وأشهب ، وقيل : انه يُخَنَّ منه ويكون له قيمة بنيانه منقوضا وهو القياس ولو قيل انه يكون له قيمة بنيانه منقوضا وهو القياس منه الذي فى احيائه ضرر كالأفنية التى يكون أخذ شي منها ضررا بالطريسيق وشهه ذلك فلا يجوز احياؤه بحال ولا يُبيحُدُ الامام " ،

وسبب اختلاف الفقها "فى اشتراط بعد الأرض عن العمران هو حرصهم على عدم المساس بحقوق أصحاب العامر ، وعدم الاضرار بهم لأن قوله صلي (٣) الله عليه وسلم : "من أحيا أرضا ميتة فهى له " ليس على عمومه بل هو مُقبت لا بعدم التعدّى على حقوق الآخرين المستفاد من قوله صلى الله عليه وسلم ... (٤)

وما اختلاف الفقها وحمهم الله الا في تحقيق هذه الفاية ، فالبعسية منهم اشترط البعد عن العامر طي اعتبار أن معالح أهل العمران متعلقسية به في المستقبل ، والبعض لم يشترط البعد ، وانما اشترط الا تكون معالسح العامر متعلقة به في الحال بصرف النظر عن المستقبل ، وقد تحمكوا بظاهسر

⁽١) لم يذكر لفظ "بغيرٌ في النسخة المستعملة ولمعله سقط سهوا •

⁽٢) مواهب الجليل ٦/ (١ ، مرجع سابق ٠

⁽٣) صحيح البخاري ٧٠/٣ ، سنن أبي داود ١٨٧/٣ ، مراجع سابقة ٠

^(}) صحیح البخاری ۳/ ۲۰ ، مرجع سابق ۰

قوله صلى الله طيه وسلم : "من أحيا أرضا ميشة فهى له "حيث أن الحديث لم يحدد قُربا ولا بُعدا ، كما أن الحديث الآخر قيد بعدم التعلق بحسسق مسلم وهى فى الحال غير متعلقة به .

والراجح والله أعلم أن يعد الأرض عن المعران يجب أن يكون شرطا فسس اعتبار الأرض عواتا يصح احياؤه وذلك لتعلق مصالح أهل العمران بالأراضس الفضاء المجاورة للعمران حالا وستقبلا ، لاسيما في هذا العصر الذي نشاهد فيه ارتفاع نسبة زيادة عدد السكان في كثير من الدول الاسلامية ، وسرعسة نمو المدن بشكل لم يسبق له عثيل ،

والقول باشتراط بعد الأرض عن العمران لاعتبارها مواتا يجوز احياؤه . _ بساعد الدولة في السيطرة على ماحول المدن من أراضي بغرض اعداد هــــام لتلبية حاجات سكان المدن الحالية والمستقبلية ، سوا ً للسكن أ و لقيـــام المشاريع الاقتصادية ، والمرافق الحيوية .

كما يتيح ذلك للدولة التمكن من تخطيط اتجاهات النمو السكانى والا قتصادى وذلك بتخصيص بعض المناطق لا قامة المشروعات الا قتصادية وأخرى للمرافق العامة كمعطات تنقية المياه ، أو توليد الطاقة الكهربائية ، وأخرى للسكن ، بعسسد تخطيطها وتزويدها بالمرافق .

وتولّى الدولة لتخطيط اتجاهات النمو الاقتصادى والسكانى من حسيت التوزيع الجفرائى ، يساعد على توفير نسبة من الأموال المخصصة للانفاق علين المرافق المناهة ، حيث أن جمع الوحدات المتماثلة في احتياجها لمرافق معينة ، في مكان واحد يُحفِّفُ من الانفاق على تلك المرافق .

ولنا أن نتصور أن جماعة من الناس قاموا باحيا "بعض الأراض بفسسرض السكن في أماكن متفرقة ومتباعدة ، ثم طالبوا الدولة بتوفير المرافق العاسسة لهم من ما "وهاتف وكبريا" ، ومجموعة أخرى قامت باحيا "بعض الأراضي فسس المكان الذي خصصته الدولة لذلك الفرض ، لاشك أن تقديم الخدمسسات للمجموعة الثانية بتحقق بتكلفة أقل من المجموعة الأولى ، وماترفر من فرق فسي الا نفاق يُمكِنُ الدولة من استخلاله في مشاريع أخرى تساهم في تحقيق مصلحة المجموعة ، وعلى ماضي فالقول باشتراط البعد يحقق المصلحة من حيث عدم المجموع الأمة ، وهي مصلحة يطالب ولى الأمرال المامة ، التي هي لمجموع الأمة ، وهي مصلحة يطالب ولى الأمر بتحقيقها في تصرفه في أموال الرعية .

وبالاضافة الى ماسبق فان القول باشتراط البعد عن العمران بريساهسم بشكل كبير في حلّ مشكلة التنافس طي أحيا مأحول المدن من أراضي باعتبارها ألى كبير في حلّ مشكلة التنافس في المالب بروالتنافس في احيائها يؤدى/النشاح والمنازعة برون ثمّ اشفال القضا في حلّ هذا التنازع والمنع من احيائه يقطمه هذا التنازع وبتيح للقضا التفرغ لمسئولياته .

كما أن القول باشتراط البعد عن العمران ، يساعد على القضا على على بعض صور الانحراف في استفلال عطية الاحيا الصورى التي قد يُعارسها البعض طمعا في تحقيق الربح من مجرد اتخاذ الأرض سلمة للبيع والشمسرا ودون القيام بتحقيق مقصود الشارع من وضع الملكية ازا الاحيا .

فمقصود الشارع من تعليك الأرض بالاحيا "هو احيا "أكبر جز" مكن الأرض ، بعمارتها أو زراعتها أو استفلالها في المشروعات التي تعود على المجتمعي بالنفع ، وقد يلجأ البعض الى القيام بما يكسبهم طكية الأرض من الأعمال السبق لا تكك كتحويط الأرض بالأسوار ، الله المالية ، وذلك كتحويط الأرض بالأسوار ، الله

على اعتبار التعويط صلا يفيد الاحيا والطكية ، ثم يتركوا الأرض معطلة عسن الانتاج والاستغلال ، انتظارا لارتفاع الطلب طن الأراض تحت ضفط النسبو السكاني والاقتصادى ، ثم بيعبها بأسمار مرتفعة ،

والقول بعدم اشتراط البعد عن العامر يساعدهم على تحقيق ذلك ، لأن ما عول المدن والقرى من أراضى هو معل احتياج أهلها مستقلا بلا شك لاسيما اذ الموضعنا في الاعتبار سرعة النمو السكاني والاقتصادي الذي نعايشه ، يينسا القول باشتراط البعد عن العمران ، يعنع التحايل في تملك ماحول القسسوي بأعمال غير منتجة ، كما يعنع اتخاذ الأرض سلعة للاتجار ، وتعطيلها مسسن الانتاج ، وهذا هو مقصود الشارع من تطيك الأرض بالاحيا .

واذا نظرنا الى اجتهاد الفقها في تحديد البعد المشروط لصحة احيسا واذا نظرنا الى اجتهاد الفقها في تحديد البعد المشروط أمر اجتهادى و هدفهاد

with the control of the track of the track of the control of

وضعد للبعد الذى يكفى لتحقيق حاجة أهل العامر الى الأراض حسالا وضع حدّ للبعد بعض الفقها قد ذهبوا الى وضع بعض الأبعاد بعسا يتناسب مع تقديرهم لحاجة أهل العامر فى زمانهم الى الأراض التى حولهم مع الأخذ بعين الاعتبار ، معدل سرعة نعو السكان ، ونعو العدن فى زمانهم معيث كان معدل الزيادة فى السكان يسيرا هالتالى فصاحات الأراضى العطلهة للزراعة والسكن والرعى محدودة أيضا .

لذلك نجد بعض فقها الحنفية يحددون البعد بأن تكون الأرض في مكان بحيث لو وقف انسان جهورى الصوت في أقصى العامر فصاح بأطى صوته لسم (١)

⁽۱) بدائع الصنائع ۱/۸ ۳۸۰۱ ، هاشية رد المحتار ۲/۳۲) ، تبعين الحقائق ، ۲ ۲۰ ، مراجع سابقة ،

ونجد سحنون مِن المالكية يُحدد البحد بأنه ماكان على بعد يسوم سسن (١) (١) لعمران ، ومالا تدركه المواشى في فُد وَّها ورواهِها ، وقال الليث : حسسلًا (٢) (٢) البعد فَلُوة وهي خُمُّسُ الفرسخ ،

وهكذا نجد كل فقيه يجمل الحد بالقدر الذي يرى فيه مصلحة العامسر وهكذا نجد كل فقيه يجمل الحد بالقدر الذي يرى فيه مصلحة العامسر وأهله ، والراجح ماقاله ابن قدامة رحمه الله ، "ان التحديد لا يُعُسسترفُ الا بالتوقيف ، ولا يعرف بالرأى والتحكم ولم يرد شرع لذلك ، فوجب أن يُرجَسنَ (٣)

والذى يحقق المصلحة فى هذا الزمن الذى يمتاز بسرعة انتشار العمسران والذى يخضع فيه اتساع المدن الى تخطيط سبق ، هو أن تتولى الجهسسة المسئولة عن تخطيط المدن تحديد البعد الذى لا يضرّ بمصالح أهل العمران مستقلا ، وذلك بعد دراسة سرعة نمو السكان واتساع المدن ، وخطط التنمية والجهات التى يرى الخبرا ، توجيه النمو السكانى اليها ،

(ج) صفة الأرض من حيث دخولها في الحوزة الاسلامية:

واذا طمنا أن القول باشتراط البعد عن العمران ، يحقق المصلحة العامة الى جانب تحقيقه لمقصود الشارع من جعل الطكية أداة عافزة طلسس من العياء أكبر جزا ممكن الأرض بالعمل المنتج بيقى أن نشير الى أن جمهسسور الفقها عد ذهبوا الى القول بطكية الأرض بالاحياء في كل أنواع الأراض سلوا

⁽١) المنتق للباجن ٢٩/٦ ، مرجع سابق ٠

⁽۲) المفنى لابن قدامة ه/ ۱۹ والفرسخ يساوى (۱۹ هره) كيلوستر، ويقدر خسه بحوال كيلومتر واحد،

⁽٣) المصدر نفسه ٥/١) ۽ مرجع سابق ٠

كانت مواتا أسلم أهله طيه به أم مواتا جَلَى أهله عنه خوفا من المسلمين به أم ــ (١) كان مواتا من أرض العنوة •

وذهب الحنابلة في احدى الروايتين الى عدم صحة الاحيا في أرض العنوة ، لقول أحمد (ليس في أرض السواد مواتا) وقد حمله بعض الحنابلة على معسني أن أرض السواد عندما فتحت كانت عامرة كلها ولم يكن فيها شي من الموات ، وعلى احدى الروايتين عندهم لا يُملك العامر اذا عاد مواتا بالاحيا .

أما الشافعية فان مذهبهم في أرض المنوة أنها تُقْتَم بين الفاصحتكما قَدَّ منا وقد اخطفوا في حكم موات أرض العنوة طبي ثلاثة أقوال على النحو الآثن :

"أولا" أن موات أرض المنوة يجوز اسباؤه في حق الفائمين ، ولا يصح احيا" فيرهم فيه ، وذلك في أربعة أخماس الأرض المطوكة للفائمين ، أسللا الخمس الباق منها فان ماكان فيه من الموات يختص باحياته أهل الخمس دون فيرهم ، وقد رجح ابن قاسم المبادى هذا الرأى واعتبره أصلح الارا" الثلاثة ،

[&]quot;ثانيا" أن موات أرض المنوة يطلكه الغانمون كمايطكون عامره ، وذلك فيمسك ذلك فيمسك ذلك يتملق بنصيبهم في الأربعة الأخماس ، وطي /لا يصح أحياؤه .

[&]quot;ثالثا" أن موات أرض المنوة يجوز احياؤه لفير الفانيين كمايجوز احياؤه منهم لأنهم لا يستفيد ون حقا أو اختصاصا على الموات ، وانما حقهم يتملق (٣)

⁽۱) انظر ؛ الخراج لأبي يوسف ص ٦٣ ، مواهب الجليل ٣/٦ ، المنتقبين للباجي ٣/٦ ، المفتى لابن قدامة ٥/١٤ ، شرح منتهي الارادات ٢/٠٢ ، كشاف القناع ١٨٧/٤ ، الاستخراج لاحكام الخراج لابسن رجب ص ٥٥ ، مراجع سابقة ٠

⁽٢) كَشَافُ القَبَاعِ ٤/ ١٨٧ ، المفنى لابن قد أمة ٥/ ٢٠٤ ، الاستخسراج لابن رجب ص ٢٦ ، مراجع سابقة ٠

٣) حاشية ابن قاسم الميّادى على تحفة المحتاج ٢٠٣/٦ .

والغلاف بين الجمهور والشافعية في جواز احيا موات أرض المنسسوة ، يعود الى اغتلافهم في طكية أرض العنوة بعد فتحها هل تكون وقعا طسس عموم العسلمين أم انبها تُختّس وتُقسّم بين الفانمين مثل الأموال المنقسسولسة ، والذي تميل اليه النفس هو ماذهب اليه الجمهور من صحة الاحيا فيه ، وذلك لمموم قوله صلى الله عليه وسلم : "من أحيا مواتا "ولأن حقوق المانمين طسى التسليم بوجوب قسمة الأرض كما ذهب الشافعية ، انما تتملق بماموه دون مواته ولان القول بصحة الاحيا فيه أرث على السلمين من تركه معطلا ، كما أن ذلك يتيح الفرصة لأكبر عدد ممكن من الراغبين في الاحيا ، وهو أكثر تحقيقسسا للمعلحة من القول بتخصيص الاحيا فيه بالفائمين ، لاسيما وقد شهد عسوم النصلذك ،

أما صعة الاحياً في الأراض المفتتحة صلحا فتختلف باختلاف صيفة الصلح على النحو الآثي :

- إ ـ اذا تم الصلح على أن الأرض تكون للمسلمين فان الخلاف في صحة الاحيا و فيها يرجع الى الاختلاف في صحة الاحيا في أرش العنوة على النصيسو المذكور سابقا ، وعلى نحو ماذكرنا في الفصل الأول من الخلاف فسس طكية الأرض المفتتحة صلحا أذا تم الصلح على أن الأرض للمسلمين .
- ٦ اما اذاتم الصلح على أن الأرض تكون لأصحابها ، فقد اختلف الفقها في حمة احيائها ، فذهب الشافعية والحنابلة في احدى الروايتين ، الى عدم صحة أحيائها في هذه الحالة ، محتجين بقولهم ، لقد تم الصلح على بلدهم ، والموات من جملتها ، فكما لا تُملك عليهم البلد لا يُطلسك ()
 عليهم مواتها بالإحياء .

⁽۱) تحقية المحتاج وحواشيها ٢٠٣/٦ ، المضنى لابن قدامة ٥/١٤ ، كشاف القناع ١٨٧/٤ ، المحرر في الفقيه الحنبلي ٣٦٧/١ ، شرح منتهى الارادات ٢/٦/١ ، المقتع ٢/٦٨٦ ، مراجع سابقية ،

وذهب الحنفية والمالكية ، والحنابلة في الرواية الثانية التي رجحها ابسن رجب ، الى صحة الاحيا في هذه الحالة ، محتجين بقطهم : ان الصلح وقع على أملاكهم فلا تدخل فيه المهاحات بدون شرطها ، والموات منها فتُسلك (١)

والذى تميل اليه النفس هو صحة الاحيا عنيه ، لا ان الصلح انها يعقد لصيانـــة الانفس ، والاموال المحترمة ، ولا يُحَمَّلُ على المباح الا باشتراطه ، ولصحة القياس على سائر مباحات ارضهم التي يجوز للمسلم تُملُكُها •

⁽۱) الخراج لأبي يوسف ١٣٣٠ ، المنتقى للباجي ٢٧/٦ ، مواهب الجليبل ٢ ، ٣٢٦ ، المفنى لابن قدامة ٥/٦ ، الاستخراج لابن رجب ١٦٠ ، مراجع سابقة ،

"ثانيا" الشروط المتعلقة بصفة المُعْيى:

نتناول في هذا المبحث بيان صفة من يصح منه الاحيا ، وقد اتفق الفقها على أن المسلم أهل للتطك بالاحيا الافرق في ذلك بين كبير أو صفير أو رجل أو امرأة .

واختلفوا في أهلية الذين لاحيا "شي" من دار الاسلام طسيس

1 _ ذهب الحنفية والحنابلة الى أن الذبي أهل للتملُّك قسس دار الاسلام ، وحجتهم على ذلك عموم قوله صلى الله طيه وسلسم:
" من أحيا مواتا فهوله " .

كما استدلوا على ذلك بالقياس على جواز تملكه للأرض بسسبب فير الاحيا كالشرا ونحوه ، وبالقياس على تملكه مها حات دار للاسلام بالحيازة ، وقالوا ؛ والأرض من جملة المها حات فلا تختص بعدم التملك بغير دليسل .

٣ ـ وذهب المالكية الى أن الذيّ لا يصح تطّكه لما قرب من الماسر في دار الاسلام وذلك في غير الجزيرة العربية ، أما جزيسسرة العرب فلا يصح اعباوره ، وحجتهم على عدم تطكه ماقرب مسسسن العامر ، ان ماقرب من المامر في منزلة الفن ، والذيّ لا حسق

⁽٢) انظر: حاشية الدسوق طي الشرح الكبير ١٢/٤ ، التاج والاكليك (٢) انظر: حاشية الدسوق طي الشرح الكبير ١٢/٤ ، التاج والاكليكيك (٢) ١٢ ، وهو قول مطرف وابن الماجشون كما ذكر الباجي في المنتقلب ٢٩/٦ ، مراجع سابقة ،

له في الغيّ ، وقال السب سسا جسس المسلك . " وفي هذا القول نظر فانه ان كان ماقرب من الممران حكمه حكم الفيّ ، فانه لا يجوز تطك واقتسامه ولا بيمه ولاشراؤه لأن هذا حكم الفيّ من الأرض عند مالك ، ويلزمسه على هذا القول أن لا يصح احياؤه من العبد والمرأة لأ نهما ليسا من أهسل الفيّ ، وليوح من لم يفتتح ذلك البلد لأنه ليس من أهل ذلك الفيّ ، ولسو قال قائل أن حكمه في ذلك حكم المسلمين لم يَهمُد ، كما أن حكمهم حكسم المسلمين فيما بَمُّد .

وهذا يدلُّ طن موافقة الباجي للحنفية والحنابلة في جواز احيا الذسس ماقرب من العامر شأنه شأن المسلم في ذلك •

أما دليلهم على عدم جواز احيا "الذي لشي من جزيرة العرب فهو قولسه (٣)

صلى الله طيه وسلم: "لا يجتمع دينان في جزيرة العرب "، وفي السماح لهسم بالاحيا " في الجزيرة العربية اقرار لهم فيها مع مفايرة دينهم للاسلام فلايصب احياؤهم فيها علا بالحديث وتحقيقا لمقصوده .

⁽١) المنتقى للباجي ٦٩/٦ ، مرجع سابق ٠

⁽٢) المنتقى للباجي ٢٩/٢ ، مرجع سابق ٠

⁽٣) الموطأ ١٩٣/٢ ، مرجع سابق •

(٣) ندهب الشافعية الى عدم صحة احيا الذّي شيئا من دار الاسلام مطلقا ، واحتجوا طبي مذهبهم بقوله صلى الله طيه وسلم : "عادي الأرض للــــه طرسوله ثم لكم من بعد ، فمن أحيا شيئا من موتان الأرض فله رقبته ، وفي (١)

الرأى الراجـــــ :

والذى تبيل اليه النفس هو مذهب المنفية والمنابلة في صحة احيساً الذيّ وتَطُكُنهُ ولكن في غير جزيرة المرب ، وذلك مراعاته لقوله صلى الله عليه وسلم : "لا يجتمع دينان في جزيرة المرب" ، ولا نه قد نقل في الصحاح قولسه طلى الله عليه وسلم : "أخرجوا المشركين من جزيرة المرب" ، وهو يؤسسك اجياء مذهب المالكية في عدم صحة /الذي في جزيرة العرب ، لمفايرة دينه لديسن

⁽۱) أخرجه يحيى بن آدم فى الخراج ١٨٦٠ ، وأبو يوسف فى الخراج ١٥٠ ، ورواه الشافعى فى الأم ٢/٢) ، بلفظ : "من أحيا مواتا من الأرض فهيو له ، وعادى الأرض لله ورسوله ثم هى لكم منى " ، قال ابن حجر فى تلخيص الحبير : وفى بعض رولياته : "ثم هى لكم أيها المسلمون " ، وهى مدرجة ليس فى شئ من طرقه وقد استدل بها الرافعى والامام فى النهاية ، وهو متوقف على ثبوتها فى الخبر ، تلخيص الحبير ٢٢/٣ ، مراجح سابقة .

⁽٢) انظر: المهذب للشيرازى ١/ ٢٢٤ ، حاشية الشرواني طبي تحفة المحتاج ٢٠٢/٤ ، مراجع سابقة .

⁽٣) صحيح البخارى ١٣٧/٥ ، صحيح مسلم ٥٥/٥٥ ، نيل الأوطار ٨٣/٨ ، الأموال لأبي عبيد ص١٣٧ ، ونص البخارى فيما رواه هن ابن عباس رضسي =

ولا تميل النفس الى مذهب المالكية فى صعة الاحيا ً فى القريب من العامر ، وعدمها فى البعيد ، كما بيّن ذلك الرأى من تناقض ، كما بيّن ذلك الباجر فيما نظناه عنه ،

كما لا تميل النفس الى الأخذ بقول الشافعية بمنع صحة احيا الذبى مطلقا في دار الاسلام ، وذلك لأن مااستدلوا به من زيادة وهي قوله صلى الله عليه وسلم : "ثم هي لكم أيها المسلمون " ، لم تثبت في شي من طرق الحديست كما ذكر ذلك أبن حجر ... رحصه الله

الله عنه أنه قال : يوم الخميس ومايوم الخميس ، اشتد برسول الله صلحت الله عليه وسلم وَجحُمه فقال : "افتونى اكتب لكم كتابا لن تضلوا بمده أبدا "فتنازعوا ولا ينبغى عند نبى تنازع فقالوا : ما شأنه اهجرا ستفهموه ، فذهبوا يردون عليه فقال : "دعونى فالذى أنا فيه خير ماتدعونى اليه ، وأوصاهم بثلاث ، قال : "أخرجوا المشركين من جزيرة المرب ، وأجيزوا الوفد بنصو ماكت أجيزهم " ، وسكت عن الثالثة أو قال فنسيتها ،

" ثالثا" الشروط المتعلقة بكيفية الاحيا":

نتناول في هذا المجعث بيان الشروط التي ينبغي توفرهـــــا في عملية الاحيا المفيد للطكية ، فقد ذهب الفقها الى اشــــتراط صفة معينة في المعل الذي يمارسه على الأرض من يريد اكتســـاب (١)

وقبل الشروع في عرض آرا الفقها فيما يكون احيا أن صحيحها وما لا يكون كذلك ، تَحْسُنُ الاشارة الى أن النصوص الواردة فسسس ترتيب الملكية طي الاحيا برواياتها المتعددة ، لم تحدد كيفيسة الاحيا المفيد للمك بجمع صورها ، وانما وردت بعض الأحساديث والآثار في بيان بعض الصور منها مايأتي :

ا ـ قوله صلى الله طبيه وسلم ؛ "من أهاط هائطا على شنّ فهـــو (٢) له " •

يوسف ص ٦٥ ۽ مراجيع سابقية ٠

⁽۱) جا في لسان المرب ۲۲۰/۱۸ : "الحياة نقيل الموت ، " وفسس ص ۲۳۳ ، قال : " وفي الحديث من أحيا مواتا فهو أحق به ، الموات الأرض التي لم يجر طيها طك أحد واحياؤها ، مباشرتها بتأثير شسي فيها من احاطة أو زرع ، أو عمارة ونحو ذلك تشبيها باحيا "الميست" وقال التهانوي : "الاحيا " جعل الشبي "حيا أي ذا قوة احساسية أو نامية ، وفي عرف الشرع التصرف في أرض موات بالبنا "أو الفرس أو فيرهما "، انظر : التهانوي ، المولوي محمد أطي بن على ، كشاف اصطلاحات الفنون (الناشر : شركة خياط للكتب والنشر) ، ٢١٢/٢ ، الخراج الأبي

- مارُوِي أن أبا سفيان بن حرب قام بفنا داره فضرب برجله وقال: سنسام الأرض إن لها اسناما ، زعم ابن فرقد الأسلمى أنى لا أعرف حتى من حقسه (۱)
 لى بَياضُ المرُوة _ وله _ سوادُها ، ولى مابين كذا الى كذا ، فَبلَغَ ذلسك (۲)
 عمر بن الخطاب ، فقال: "ليسلا حد الا _ ما _ أحاطت طهه جدرانسه إن احيا الموات مايكون زرعا أو حفرا ، أو يُحاط بالجدران " .
- ٣ ـ ماروى عن عبر بن عبد الحزيز ـرحمه الله ـ أنه كتب : * من ظلّب الما * طـس (٤) شي فهوله * .
- عنه أيضا أنه كتب الى أحد عماله: "ان من أحيا أرضا ميتة ببنيان
 أو حرث ، مالم تكن من أموال قوم ابتاعوهامن أموالهم ، أو أحيوا بعضا
 (٥)
 فَأُجْر للقوم احياً هم الذي أحيوا ببنيان أو حرث " .

والنصوص السابقة كما ذكرنا من قبل لم تأت بكل صور ألا حيا" وانسسا أتت ببعض صوره ، لذلك نجد عبارات الفقها" قد اختلفت في التعبسير عن كيفية ألا حيا" ، ونورد فيما يأتي عبارات الفقها" في التعبير عن كيفيسة الاحيا" المعتبر ، ثم نطلها فيما بعد لمعرفة ضابط الاحيا" الصحيح :

الاحيا عند الحنفيسة:

يتبين مراد المنفية من الاحيا من تمريفهم للأرض الموات حيث عرفوها كما سبق أن ذكرنا بأنها و "مالا يُنتَفَعُهم من الأراض لانقطاع الما عنسسه

⁽١) في النسخة الستمطة بدون (الواو) •

⁽٢) في النسخة المستعطة بدون (ما) •

⁽٣) أخرجه الشافعي في الأم ٤٧/٤ ، مرجلج سابق ٠

⁽٤) الخراج ليحيى بن آدم ص ٩٢ ، مرجع سابق ٠

٥) المصدر نفسه صـ ٩٢، واخرجه ابوعبيد في الاموال مختصرا صـ ٣٦٩٠

أولفلبته عليه أو ماأشبه ذلك مايمنع الزراعة " ، فالتمريك هنا قد قيّد المسوات بقيد عدم الانتفاع للأسباب المذكورة وماشابهها ، وطيه يكون احياؤها عبسارة عن جملها مُنْتَفَماً بها .

(١) قال في المناية: "واحياؤه عبارة من جمله بحيث يُنْتَفَّمُه ". (٢) وجا" في الدرّ المختار: " واحياؤه ببنا "أو غرس أو كرب أو سقى ".

وجاً في المادة ((١٠٥١) من مجلة الأحكام المدلية : " الاحياً عسارة (٣)) عن التعمير وجمل الأرض صالحمة للزراعة " .

الاحياء عند المالكيسة:

رُوِي عن مالك رحمه الله قوله : "احيا" الأرض أن يَحَّفِرَ فيها بئرا أو يُجْسرِى عينا ، ومن الاحيا" غرس الشجر والبنيان والحرث فما فُمِلَ من ذلك فهـــو (٤)

وقال بذلك ابن القاسم ، وأشهب ، وقال عياض : "أَتُّقِقَ على سبعة تفجير الما واخراجه عن غامرها به ، والبنا والخرس والحرث ومثله تحريك الأرش بالحفر (٥)

⁽١) شرح المناية على الهداية ٨/ ١٣٦ ، مرجع سابق •

⁽٢) الدر المختار ٢/ ٤٣١ ، وكرب الأرخى في معنى حرثها ، واعتبار كـــرب الأرض وسقيها احيا وهو مذهب محمد ، وهو عند غيره من التحجير وليس احيا ، انظر ؛ نتائج الأفكار ١٣٩/٨ ، وحاشية الشلبي على تبسيبين الحقائق ١/ ٣٥/ ، وحاشية رد المحتار ٢/ ٤٣٢ ، مراجع سابقة ،

⁽٣) مجلة الأحكام المدلية مادة (١٠٥١) ص ٢٠٣ ، مرجع سابق ٠

⁽٤) المنتقى للباجي ٢٠/٦ ، مرجع سابق ٠

⁽٥) التاج والاكليل مطبوع على هامش مواهب الجليل ١٢/٦ ، انظر كذلسك الشرح الكبير للدردير ١٣/٤ ، مراجع سابقة •

ويلا عظ على القول الأخير وصفة للممل الذي يكون به الاحيا "بأنسه: "ما تَعْظُمُ مؤنته وتبق منفعته " .

الاحيا عند الشافمية:

⁽١) المنتقى للباجي ٣٠/٦ ، مرجع سابق ٠

 ⁽٣) في النسخة المستعملة لم يرد لفظ (قلو) •

⁽٣) الأم ٤/٢٤ ، مرجع سابق ٠

ويلاحظ أن الشافعي رحمه الله في قوله السابق عن الاحيا" ، انما إعتسبرت ما تعارف طيه الناس وماد كره من صوربعد ذلك انما هي للتشيل طن العُسبرت الذي كان سائدا في عصره ، ولذلك يقول ابن حجر البيتس في شرحه للمنهاج : "ويختلف الاحيا "بسبب الفرض منه وقد أطلقه الشرع ولاحد له لغة فوجسب الرجوع فيه للعرف كالحرز والقبض ، وضابطه أن يهيا كل شي لما يقصد منسبه (١)

وقال أبو اسعاق الشيرازى: "والاحيا" الذى يُطَلَّكُ به أَن يُعَصِّرَ الْأَرْسَ لما يريده ويرجع ذلك الى العرف لأن النبى صلى الله طبه وسلم أَظَلَق الاحيا" (٢)

وجا فى المجموع: " وضابطه تهيئة كل شى لما يقصد منه فالبسسا ، فيكون احيا الا رض يجعلها صالحة للزراعة ، وذلك بازالة السبب الذي جعلها غير صالحة ، فإن كان هذا السبب يرجع الى انقطاع الما عنها مثلاً عمل علس توصيل الما اليها ، وإن كان ذلك يعود الى غير الما لها عمل طي نسسن (٣)

الاحياء عند الحنابلـــة:

قال الحجاوى في الاقتاع في صفة الاحيا مانصه : "أن يحوزها بحائسط منيع يمنع ماورا ه ، ويكون البنا ماجرت به عادة البلد البنا به سوا أرادها لبنا أو زرع أو حظيرة فنم أو خشب ونحوهما ولا يعتبر في ذلك تسقيسف ، أو

⁽١) تحفة المحتاج وحواشيها ٦/١١/ ، مرجع سابق ٠

⁽٢) المهذب ١/٤٢١ ، مرجع سابق .

⁽٣) النووى ، معيى الدين أبى زكريا يحيى بن شرف ، المجموع شرح المهذب (المدينة المنورة : المكتبة السلفية) ٤٦٤/٤ ، الموسل

ونقل ابن قدامة أن في صفة الاحيا عند الحنابلة روايتين الأولى أنسب

والرواية الثانية ؛ أن الاحيا ماتمارته الناس احيا الأن الشرع ورد يتمليق الملك طي الاحيا ولم يبينه ولم يذكر كيفيته ، فيرجع فيه الى المرف كالقبيث والحرز ، ولا ن النبي صلى الله طيه وسلم لا يعلق حكما طي ماليس لمعرفتيت فلما لم يبينه تعين العرف طريقا الى معرفته ، وهذه الرواية توافيية وأي الشافعية .

ضابط الاحيا" عند الفقها":

ماسبق يتضح لنا أن تحديد كيفية الاحيا الم يأت النص بتحديد هــــا وانما تركها للاجتهاد يحددها بما يجرى به العرف والعادة ، وهذا يـــدل على مظمة التشريع الاسلاس ومرونته ، حيث أن عادات الناس في التحمير والبنا الم

⁽١) كشاف القناع ٤/ ١٩١ ، مرجع سابق ٠

⁽٢) المفنى لابن قدامة ٥/٧٧٤ ، مرجع سابق ٠

والزراعة تختلف من مكان الى آخر بحسب اختلاف طبيعة الأراض ، ووســرة المواد الخام اللازمة للبناء ، وعادات السكان ،

فبينما نشاهد الناسطى ضفاف الأنهار يحتاجون لاحيا الأرثى بالزراعسة الى شق القنوات نراهم فى الأراض التى لا أنهار بها يحتاجون الى حفسر الآبار ، كما نجدهم فى الأراض المفمورة بالما بحاجة الى نن الما عن الأرض كى يتمكنوا من زراعتها .

ونجد الناس في بعض الأماكن بينون بيوتهم بالطين والمدر ، وفي أخسوى بالحجارة والطين ، وفي غيرها بالخشب ، وفي أخرى يكتفون بمنازل من سعف النخل الى غير ذلك من الاختلاف في عادات الزراعة ، والبنا ،

كذلك يجب أن نلحظ تغير المادات والمرف في مكان واحد على مرّ الزمن فق كثير من الأماكن كان المزارع يكتفى بتحديد الأرض ليباشر زراعتها بحائسط ترابى صغير أو بحافظ من الأسلاك أو الخشب أو السعف ، بل كان البحسف لا يقيم على أرضه حافظا وانما يكتفى بوضع علامات عليها ، بينما نجد اليوم أن مادة اقامت الأسوار على المزارع انتشرت في أكثر البلدان ومرجع هذا الاختلاف الى توفر مواد البناء والأيدى العاطة ووجود رأس المال الكافى عند المزارعسين لا تمام عملية احاطة الأرض ، ويقاس على ذلك مايطرأ من تبدل على عاد ات الناس في انشاء المنازل ، وحظائر المواشى ، وفير ذلك من زمن الى آخر ،

ويعتبر عدم تحديد الشارع لكيفية الاحيا " نوعا من أنواع التيسير على النساس ، وعدم ايقامهم في الحرج ، ومراعاة لتغير العادات وتبدلها من زمان الى آخر ومذا السبب نفسه هو سبب اختلاف بعض الفقها " في الحكم على بعض الأعمال هل تعتبر احيا اللارض ؟ أم لا تعتبر كذلك .

واذا نظرنا فيما نظناه من الفقها عن تعبيرات من حقيقة الاحياء أو التمثيل عليه يتبين لنا مايأت بين :

- " أولا " أن الشافعية والحنابلة قد صرحوا باعتبار الحرف والمادة في الاحيا " وأنه يحتمل التفير من مكان الى آخر ومن زمان الى آخر ، وماذكروه هو الصواب لعدم ورود النص بتحديد الاحيا " .
- "ثانيا" أن معظم الأمثلة التى ذكرها الفقها" طن الاحيا" كانت عن الاحيسا"
 بمارسة الزراعة ، أوللسكنى ، أولحظائر المواشى ، وهذه الأمثلبة
 متفقة مع وضع استغلال الأرضى زمانهم ، وهذا لا يمنع القياس طيها
 من صور استغلال الأرض المستحدثة كاقامة المصانع ، والورش ونحوها ،
 كما أن حصر الأمثلة في صور معينة صطرق معينة يؤكد صحة الحقيقة
 الأولى وهي اختلاف العرف والعادة باختلاف الأزمنة ،
- "ثالثا" أن الفقها" قد اعتبروا لصحة الاحيا" أن يكون الممل الذي يمارس طي الأرض ماينين فيها ، ويُمكّن من الانتفاع بها وهذا يتجلى من قسول ابن حبيب من المالكية : ما تعظم مؤنتة وتبقى منفعته ، كما يتجلسس ذلك من عدم اعتبار الشافعية والحنابلة ، اقامة الخيام وبيوت الشعر من الاحيا" ، وامكان الانتفاع بالأرض ، أو تحويلها الى أرض قابلة للانتفاع بها يعد من أوضح سمات الاحيا" عند الفقها "يدل طي ذلك أنهم قد اعتبروا ازالة ما يمنع الانتفاع بالأرض من الاحيا " وان لم يُحمّد ت المحيى بنا أو غرساً ، وذلك كنن الما عنها ان كانت من الأراضس المفمورة أو كسر حجرها وقطع شجرها ما يمنع الانتفاع بها ، وقد صرح معظم الفقها " باعتهار ذلك من الاحيا" .

"رابعيا" اعتبار القصد في بعض الأعمال ، وقد صرع بعض الفقها" بأن تَوْفُرَ القصد في الاحيا" شرط لصحته ، ومن ذلك قول المالكية فيمسسن عفر بئرا يطكها أن قَصَدَ جعلهسا الله أو لشرب الماشية ، ومن ذلك أيضا قول ابن حجسر مسسن الشافعية : "ما لا يُفْمَلُ عادة الا للتطك كبتا" دار لا يشترط فيسه قصده ، وما يفْمَلُ له ولغيره كحفر بئر يتوقف طكه على قصد تطكه " . ماسيق يمكننا أن نحد د صفات الاحيا" المفيد للطكية عنسسد الفقها" وأول هذه الصفات هو أن يكون المقصود بالعمل تطف الأرش وثانيها أن يترك أثرا متمارفا طيه يجملها قابلة للانتفاع بها ، وهنا" طي هاتين الصفتين يمكننا وصف الاحيا" بأنه : كل عمل يَتْرُكُ علسي الأرض الراً يُمِكِّنُ من الانتفاع بها عرفاً بقصد تطكها .

وقولنا ؛ (كل عمل) عام يشمل البنا والزراعة وفيرها من أوجه استفلال الأرض ، كما يفيد عدم التقيد بأعمال معينة ، وذلك لمساطمنا من اختلاف أساليب استفلال الأرض باختلاف الأزمنة والأمكنة ، وقولنا ؛ (يُتُركُ على الأرض أثرا) قيدٌ لا خوالج بعض الأعمال التي تُمارس على الأرض ون أن تترك عليها أثرا ، كتصب الخيسام ويوت الشّمَر ، ونحو ذلك ،

وقولنا : (يُمكِّنُ أَالَا نتفاع بها) حيث أضفنا التمدين الى الأشرِ الشَّمدَتِ على الأرض ، وذلك لا خراج بعض الأعمال التي قد تُمارَّسُ

⁽١) الشيح الكبير للدردير ٦٣/٤ ، مرجع سابق ٠

⁽٢) تحفة المحتاج ٢/٢، مرجع سابق ٠

على الأرض وتترك طيما آثارا ، دون أن تُمكّن من الانتفاع بالأرض ، وذلك كالتحجير ، وكعفر بئر قبل الوصول الى الما ،

وقولنا ؛ (عرفا) حيث قيدنا الأثر الناتج عن العمل بالعرف ، وذلك مراعاة لاختلاف العادات في البنا والزراعة وغيرهما من الأنشطة من زمان الى آخر ومن مكان الى آخر ، فمثلا من عادة بعض الأعاكن بنا المنازل بالخشب ، وفي أخرى بالطين أو العجارة ، وهكذا يُراس اختلاف العرف والعادة حسب الأمكنة والأزمنة ،

وقولنا ؛ (بقصد تطكها) قيد لا غراج بمش الأعمال التى قد تُمارس طبى الأرض بالشروط المذكورة ، من غير أن يكون قصد فاطها تملك الأرض ، كحفسر الآبار للسابلة ، والماشية ، ونحو ذلك ،

التحجير والحقوق المكتسبة به:

سبق أن ذكرنا فيما تقدم أن الاحيا "هو عمل مقصود يؤدى الى التملّسن من الانتفاع بالأرض ، صعبارة أخرى هو تحويل الأرض من أرض معطلة فسسير صالحة للانتاج الى أرض منتجة أو قابلة للانتاج ، كماطمنا ممامض أن المُحسيى يكتسب طكية الأرض بعد احيائها .

ولا تُمكِّن من الانتفاع بالأرض ، وذلك كتحديد جوانب الأرض ، وتسيزها عسسن ولا تُمكِّن من الانتفاع بالأرض ، وذلك كتحديد جوانب الأرض ، وتسيزها عسسن عربغبته غيرها ، بنرش اعلام الآخرين رض احيائها ، فهل يكتسب من قام بعمل طسس الأرض طي نحو ماوصفنا حقا طيها أم لا ؟ ومانوع هذا الحق ؟ وماهي شسروط ثبوته ، .

هذا ماسنتناول بياته في هذا المحدولي النحو الآتسس:

التحجير لفة:

التحجير لفة مأخوذ من الحَجُرِ أى المنع ، وكل مامنعت منه فقد حجسرا ، عليه ، ومن ذلك سُمّى منع الحكام للسفها من التصرف في أموالهم حجسرا ، (١) ومنه سُمّى مايُحَوِّلهُ الناس للنزول فيه حُجْرَة ، ومنه أيضا سُمّى وضع الحجسارة (٢)

⁽١) لسان المرب ١٣٩/٥ ، مختار الصماح ١٢٣٥ ، مراجع سابقة ٠

⁽٣) انظر: الهداية ١٣٨/٨؛ عشرح المناية طبي الهداية ١٣٨/٨، مرجع سابقة عالمراج ليمين بن آدم ص ٩٠، عمرجع سابق، ٠

التحجير في اصطلاح الفقها":

جا ً فى تكلة فتح القدير: "التحجير ليس باحيا ً ليطكه لأن الاحبار الما هو العمارة ، والتعجير الاعلام سُمَّ به لأنهم كانوا يُعلَّمُونَه بُوضع الأحجار (١) موله لحجر غيرهم عن احيائه " .

وجا و في الدُّر المختار : "ومن حجَّر أرضا أي منع غيره منها بوضع علامــة (٢) من حجر أو غيره " .

وجا فى تيبن المقائق: "التحجير للأعلام مشتق من الحَجُر وهو المنسع للفير بوضع علامة من حجر أو بحصاد مافيها من الحشيش والشوك ونفيه عنهـــا (٣) وجعله عولها أو باحراق مافيها من الشوك وفيره ".

وقال في ردّ المحتار: "الاحتجاريحصل بوضع الحجر على الجوانسيب الأربعة ، وكذا بوضع الشوك والحشيش مع وضع التراب عليه من غير اتمام السناة ، وكذا اذا غرس حول الأرض أغصانا يابسة أو نَقَّ الأرض من الحشيش أو احسر ق (٤)

وجاً في المجموع شرح المهذب: "التحجير هو احاطة الأرض بالحجارة (٥) أو بحائط صفير أو بالتراب شروعا في احيائها ، وليس احيا تاما " .

⁽١) تكملة فتح القدير المسمى نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار ٨/١٣١، مرجح سابق ٠

⁽٢) الدر المختار ٦/٣٣٤ ، مرجع سابق ٠

⁽٣) تيين الحقائق ٦/ ٣٥ ، مرجع سابق ٠

⁽٤) رد المحتارطي الدر المختار ٢/٣٣/١ ، وقد عرفت مجلة الأحكام المدلية في المادة (١٠٥٢) التحجير بأنه : "وضع الأحجار وغيرها في أطـــراف الأرض من واحد لأجل أن لا يضع آخريد و طيبها " .

⁽٥) المجموع شرح المهذب للنووى ١ / ٢٢) ، مرجع سابق ٠

وجا في تحفة المحتاج: "ومن شرع في عمل احيا ولم يتمه كحفر الأسماس أو أَهُمَ طلى بقمة بنصب أحجار أو غَرزَ خشبا أو جَمَعَ تُرابا أو خط خطوط مسما (١) فمتحجر طيه أى مانع لفيره منه بما فعله " .

وجا في كشاف القتاع: "ومن تحجر مواتا أي شرع في احياته من فسسير أن يتمه بأن حفر بئرا ولم يصل الى مائها أو أدار حول الأرض ترابا أو أحجارا أو جدارا صفير لا يمنع ماورا أو أو سبق الى شجر مهاح كالزيتون والخرنوب ونحوهما فَشَفَاهُ أي قطع الأفصان الرديئة وأصلحه ولم يُرَكِّبُهُ وتحو ذلك بأن خَنْدَ قَ حسول الأرض أو حرثها أو أدار الشوك أو نحسوه ٢٠٠٠٠ . .

وبالنظر في تمبير الفقها عن حقيقة التحجير والتشيل طيه بمكننا أن نتعرف على أهم سماته وهي كالآتيني:

- ١ .. أن التحجير شروع في الاحياء ، وهذا يتضمن مفايرته له ٠
- ٢ _ أنه يتضمن اطلام الآخرين بنية فاطه في أحيا الأرض ، ومنع غيره من الحمل فيها .
- ٣ .. أنه تحديد لمعالم الأرض ، ولا يشترط فيه أن يكون بالأ حجار لما نظنا من أوال الفقها وفي أنه يتم بفيرها .
- ٤ ـ أن الصفة التى تميز التحجير عن الاحيا " هن أن الاحيا " يُمكّن من الانتفاع بالا رض ، وذلك صاتقه م في تحريف الاحيا " ، أما التحجير فلا يُمكّن مسن الانتفاع بالا رض ، وهذا مضمون قول الفقها "أن التحجير شروع في الاحيا " .
 كما أنه خفهوم الأمثلة التى ساقوها للتمثيل طيه ، وأوضحها حفر البئر قبل الوصول للما " .

⁽١) تحفة المحتاج لابن حجر ٦/٢/١ ، مرجع سابق .

⁽٢) كشاف القتاع للبهوش ٤٢٠/٤ ، ١٩٣ م المفنى لابن قد أمة ٥/٠٤ ، و ٢٠ مراجع سابقية .

ه .. أن التحجير علية مقصودة ، ويتضح هذا من قول الفقها "التحجير وضيح الأحجار حول الأرض لاعلام الآخرين ، كما أنه المفهوم اللفوى للتحجير ، عادى عنا على ماتقدم يمكننا أن نصف التحجير بأنه : تأثير/مقصود في جيرة من الأرض بفرض اعلام الآخرين عن رغبة فاعله في احيائه .

صن وقولنا: (تأثير مادى مقصود في جزاً الأرض) قيد لا خراج الأعسال غير المُو تُرَة في الأرض كالاعلان عن النية بالكلام فانه لا يتضمن تأثيرا على الأرض .

وقولنا: (مادى) لا خراج التأثير غير المادى كعمل الخرائط الهندسية ونحوها مالايؤثر ماديا في الأرض الا بعد تنفيذه .

وقولنا : (مقصود) لا خراج الأعمال التى تؤثر فى الأرض من غير أن يقترن عمل فاعلها بنية التعجير ، وذلك نحو وضع علامات على الأرض بفرض ممارسلسة بعض الألعاب طبها ، ونحو أن يُجرِّب أحدهم جرافته فَتُحَدِثُ فى الأرض آثارا تعدد أطرافها ،

وقولنا : (في جز من الأرض) اشارة الى التحديد الذي يتضمنه التحجير ، حيث أن قولنا : (جز ً) يقتضى افرازه وتمييزه عن بقية الأرض .

وقولنا: (بفرض اعلام الآخرين عن رغبة فاطه في احيائه) يتضمن بيان القصد من العمل ، الى جانب اخراجه للأعمال التي لاتكون كافية لاعلام الآخريسسن كممل من بعض العلامات غير الواضحة ، كمايتضمن التأكيد على معنى قولنا: (عمل مقصود) وبيان القصد منه ، كمايتضمن اخراج الاحيا" من مفهسسسوم التحجير ، وذلك من خلال وصفنا للعمل بأنه تعبير عن الرغبة في الاحيا" وهو يقابل قول الفقها" (الشروع في الاحيا") .

الحقوق المكتسبة بالتحجير:

(1)

اتفق الفقها على أن التحجير يُكُسِبُ فاطه حق الأولوية في أحيا الأُرضُ ، (٢) (توله صلى الله عليه وسلم : " من سبق الى مالم يسبق اليه عسلم فهوله " •

وهذا الحق الذي يكتسبه الانسان بالتحجير هو حق اختصاص ، يحسنى أنه أطى من غيره باحيا ثلك الأرض ، ولكن مامدى هذا الحق ؟ أهو حسسق دائم غير محدود بوقت ، وهل يترك كل من احتجر أرضا يمطلها عن الانتساج لا يعمرها ولا يترك غيره يعمل فيها متعللا بحق التحجير ؟ .

وما مقد ار الأرض التي يُسمح للفرد باحتجارها ؟ أهي متناسبة مع قدرتك على الانتاج واستطاعته على الاحياء ؟ أم هي غير محدودة بحد وان لككلانان أن يحتجرماشا من الأرض ؟ •

والجواب عن السؤال الأول هوأن الفقها قد اختلفوا في تحديد مسدة حق الاحتجار بشلاث (٣) مسئين ، وذهب الشافعية الى أن تقدير المدة يعود الى العرف وليس له عسد (٤)

⁽۱) انظر: البداية ١٩/٤، وتبين المقائق ١/٥٦ و نتائج الأفكال المهذب ١٣٩/٨ المنتقى للباجى ١/٠٣ والاكليل ١/٦١ والاكليل ١/٦١ والمهذب للشيرازي ١/٥٢) و تحفة المحتاج ١/٢/٦ وكشاف القناع ١/٣٢ وشرح منتهى الارادات ٢/٣/٤ و المحرر في الفقه الحنبلي ١/٨٢٣ و المقنع ٢/٨٨٢ و المفنى لابن قدامة ٥/١٤) و الأحوال لأبي عبيست ص٢٢٣ و الخراج ليحيى بن آدم ي و و و امراجليم سابقة و

⁽٢) سنن أبى داود ١٧٦/٣ ، وقال ابن حجر في تلخيص الحبير ٦٣/٣ : صححمه الضياء في المختار ، مراجع سابقة ٠

⁽٣) تبين المقائق ٦/ ٣٥ ، الهداية ٤/ ٩٩ ، كشاف القناع ١٩٣/٤ ، شرح منتهى الارادات ٢/ ٣٠٤ ، مراجع سابقية ٠

⁽٤) تعفة المعتاج وحواشيها ، المهذب للشيرازى ١/٥١١ ، مراجع سابقة ٠

وذهب المالكية الى أن المحتجريجب أن يباشر الاحيا ولا يُمهل الا أياما يسيرة حسب طبيعة العمل ووفرة الأيدى العالمة فيمهل اذا تأخر بسبب وعدورة (1) الأرض و وغلا الأجور ، وماشابه ذلك ٠

وقد استدل من ذهب الى تحديد مدة حق الا عتجار بثلاث سنين بمساورد عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه أنه حدد مدة التحجير بثلاث سنسين فقد روى عمر بهن شعيب أو غيره قال: أقتل عرسول الله صلى الله عليه وسلمانا سا من مزينة أو جهينة أرضا فعطلوها ، فجا قوم فأحيوها ، فقال عصر: لو كانت قطيمة منى أو من أبى بكر لردد تها ، ولكن من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال عمر ؛ من عطل أرضا ثلاث سنين لم يعمرها فجا عيره فعمرها فجا ، فيره فعمرها فجا ، فيره فعمرها فجى ،

وروى طاووس قال : قال رسول الله صلى الله طيه وسلم : "عادي الأرض لله وللرسول ثم لكم من بعد فمن أحيا أرضا ميتة فهى له ، وليس لمحتجــــر (٣) مق بعد ثلاث سنين " .

⁽۱) التاج والاكليل لمختصر خليل ١٢/٦ ، المنتقى للباجى ٣٠/٦ ، وسبب عدم امهال المتحجر عند المالكية هو قوم سحنون : "ظت لعبد الرحمن بن القاسم أرأيت مالكا هل كان يمرف هذا الذي يتحجر الأرض أنسب يترك ثلاث سنين فان أحياها والا فهي لمن أحياها (قال): ماسمعت من مالك في التحجير شيئا ، وانما الاحيا " عند مالك ما وصفت لك " انظر : المدونة ٢٧٢/٤ ، مرجع سابق .

⁽۲) الخراج ليحيى بن آدم ص (۱) ، وأخرج نحوه أبو صيد في الأموال ص - ٣٣٦ ، وليس فيه ذكر مدة التحجير ، مراجع سابقة ، واخرج حديث يحيى حميد بن زنجويه النائي في كابه الأموال ، انظر منظم بالراية ٢٩٠/٤ . (٣) الخراج لأبني يوسف ص ٢٥ ، مرجع سابق .

ومن ذهب الى تحديد المدة بالعرف قال : أن تقدير عبر رض الله عنسه انما كان متشيا مع العرف الذى كان فى زمانه ، ولأن المدة التى يحتاجهسا البناء تخطف عن المدة التى يحتاجها الزع والفرس ، وأما من ألزم المحتجسر بالاحياء دون امهال فالظاهر أن الخبر بتحديد المدة لم يبلغه أولم يثبت عنده ، بدل طى ذلك قول سحنون : ماسمعت من مالك فى التحجير شيئا " ،

والذى تطبئن اليه النفس هو تحديد المدة بما يقض به العرف بحيست يُمَّطَى المحتجر المدة الكافية لاحيا ما مجر من الأرض بحسب نوع النشاط الذى سيمارسه عليها فان حجّرها لاحيائها بالزراعة أعطى المدة اللازمة لتهيئسة الأرض لها كجلب الآلات وحرث الأرض ، والبد في حفر البئر ، وان كسان يريد احيا ها بالبنا أعطى المدة اللازمة لحفر المراس وأحقار مواد البنا .

وانما كان تحديد المدة بما يقتضيه العرف هو الراجح لأن أساليب الزراعة والبنا وتغيرت فالبنا الذي كان فيما مض من الزمان يحتاج الى على الانجازه أصبح في هذا الزمان ومساعدة آلات البنا يمكن بناؤه في شهرسر أو شهرين ، والأرض التي كانت تعرث وتُنقّ بواسطه الانسان والحيران في أيام أصبح ذلك ممكنا في ساعات بواسطة الآلات الزراعية .

وقد ساعد على اختصار الوقت اللازم للبنا والزراعة زيادة سرعة المواصلات وتوفر المواد الخام وتمدد الاختصاصات في الانتاج في هذا الزمان ، كسلات أن الأراضي تختلف فبعضها يحتاج الى مدّة أطول من غيره لاحيائه وذلك حسب اختلاف طبيعة الأراضي ،

⁽١) المدونة ٤/٧٧٤ م مرجع سابق ٠

واذا ظنا بتعديد المدة بما يقضى به العرف ، فانه بانقضا المدة يسقط حق المحتجر فيها ولفيره أن يقوم باحيائها ، والسلطان أن يُجبر المحتجسر على تركها ، فان طلب مهلة بعد انقضا المدة أمهلة السلطان المدة السبق تناسب عذره عرفها ،

ما مضى يتضح أن الحق الذى يكسبه التمجير للمحتجر هو حق الأوليسة في احياء الأرض ، وأنه حق محدد بمدة تختلف باختلاف العرف ، ولكسسن ماالحكم اذا مارس شخص طي الأرض عملا يكسبه حق الاحتجار ثم جاء شخسس آخر ومارس على الأرض نفسها عملا من أعمال الاحياء يكسبه ملكيتها ، وحبسارة اقتصادية ماالحكم اذا باشر الأول على الأرض عملا لايؤدى الى امكان الانتفاع من عين الأرض ثم جاء الثاني ومارس عليها عملا يجعلها صالحة للانتاج ،

وجواب ذلك أن الفقها و اختلفوا في هذه المسألة ، فذهب الحنفية في أكثر أقوالهم الى أن الثاني يمك الأرض بالاحيا و لا بسبب الطلك والملك أقوى من الاختصاص فلذلك يلفى اختصاص المحتجر بالأرض وقالوا ذلك (١) مع الكراهة قياسا على سوم الرجل على سوم أخيه ، وفي قول آخر لهم أنسسه (١)

⁽۱) الهداية ١٩/٤ ، تبين الحقائق ٢/٥٦ ، والأمر عند الحنفية مبنى على الخلاف عندهم في التعجير هل هو ملك محدود بمدة ثلاث سنوات أو هو اختصاص المحتجر بحق احيا الأرض ، والأصح أنه اختصاص على ماذهب اليه في المناية ، وعليه يملكها الثاني _انظر المناية شرح الهدايب

⁽٢) رد المحتار ٢/ ٣٣٤ ، العناية على الهداية ٨/٨ ، مراجع سابقة •

وذهب الشافعية أيضا الى أن الثانى يمك الأرض باحيائها مع الكراهـة ، (٢)
وذكر الشيرازى وجها آخر هو أنه لايمك لأن المحتجريد وأسبق الـس الأرض (٣)
وللحنابلة في هذه المسألة وجهين ، والراجع عندهم أنه لايمك متصكـين بأن المحتجرله حق على الأرض في المدة وقد قال صلى الله عليه وسلم : " من (٤)
أحيا أرضا في غير حق مسلم " ، والذي يظهر من رأى المالكية أن الثانـين يطكه لما سبق أن ذكرنا أنه لم يُروعن مالك رحمه الله شيئا في التحجير ، ولا نهم قد ألزموا المحتجر بمباشرة الاحيا ون امهال الالمدة يسيرة ،

والذى تطمئن اليه النفس هو عدم تملك الثانى فيما تحجره الأول قبيل مضى المدة المقررة له وذلك لأن للمتحجر على الأرض حقا وهو حق الأوليسة في الاحيا موهو يقتضى منع فيره من الاحيا قله في المدة المقررة عرفيلا المذكور سابقا .

وعق المعتجر قد ثبت بقوله صلى الله عليه وسلم: "وليس لمعتجر حسق بمد ثلاث سنين "، وهو يعنى أن حقه ثابت فيها ، وقد اتفق الفقها علس ثبوت الحق للمعتجر وان اختلفوا في المدة ، والاحيا "لايصح في حقوق الفير لقوله صلى الله عليه وسلم: "في فير حق مسلم " وقوله في رواية أخرى: "وليس لمرق ظالم حق "، فلذلك كان الاحيا " في الأرض المحجرة للفير تمديسا طي حق المحتجر في الاحيا " في المدة المقرة ،

⁽١) تحفة المحتاج وحواشيها ٢١٣/٦ ، المهذب ١/٥٢١ ، مراجع سابقة ٠

⁽٢) المهذب ١/٥/١ ، مرجع سابق ٠

⁽٣) المحرر في الفقه الحنيلي ٢٦٨/١ ، المقنع ٢/٢٨٦ ، مراجع سابقة ٠

⁽٤) كلماف القتاع ١٩٣/٤ ، شرح منتهي الارادات ٢/٤/٤ ، مراجع سابقة

ونجيب فيما يأتى عن السؤال الثانى ، وهو هل للانسان أن يتحجر ماشاً من الأرض بصرف النظر عن امكانياته وقدراته المالية والفنية طى الاحياء ، أم أن التحجير محدد بما يستطيع الانسان احيام من الأرش ٢٠

وللجواب عن ذلك نورد الخبر الآتى عن عور بن الخطاب رضى الله عنه ، وهو ماروى عبد الله بن أبن بكر رضى الله عنهما قال ؛ جا وبلال بن الحارث المزنى الن رسول الله على الله عليه وسلم ، فاستقطعت أرضا فأقطمها له طويلسسة عريضة ، فلما ولى عمر قال ؛ يابلال انك استقطعت رسول الله على الله طيه وسلم أرضا طويلة عريضة فقطعها لك ، وان رسول الله على الله عليه وسلم لسم يكن يمنع شيئا يُشأله ، وأنت لا تطيق مافي يدك ، فقال ؛ أجل ، فقال ؛ انظر ماقويت منها فأسكه ، ومالم تطق ، ومالم تقوطيه فادفعه الينا نقسمه بسين المسلمين ، فقال لا أفعل والله شيئا ، أقطعينه رسول الله على الله طيسه وسلم ، فقال عمر ؛ "والله لتفعلن "، فأخذ منه ماهجزعن عمارته ، فقسمسسه بن المسلمين ،

ويؤخذ من الحديث السابق تحديد الا قطاع بما يستطيع المقطع عمارته ع وجواز انتزاع ماعجز عن عمارته منه والتحجير يقاسطى الا قطاع بطريق أولى... وذلك لأن عمر رضى الله عنه راعى مصلحة العباد والبلاد فرد مالا يُطيقه المقطع الى باقى المسلمين عوادا كان هذا فيما أعطاه النبى صلى الله طبه وسلسم فهو فيما يحتجره الناس بدون اقطاع أولى عولان الأمر لو ترك للناس لا حتجسروا كثيرا من الأراضى التى لا يقدرون طيها عولادى ذلك الى تعطيل الأرض عسن الا نتاج وحصول الضرر على الأمة عوهذا ماعناه البهوتي من المنابلسة عسين

⁽۱) الخراج ليحيى بن آدم ص ٩٣ ، الأموال لأبي عبيد ص ٣٦٨ ، وفسا الوفا باخبار دار المصطفى ٣٦٨، ١ ، مراجسح سابقية •

قال : "لأن في اقطاعه ذلك سيمنى مالايقدرطى احيائه مستضييقاطى الناس (١) في حق شترك بينهم سالافائدة فيسه "٠

ماسبق يتبين لنا أن التحجير هو عطية يقصد بها الشروع في الاحباء ، وانها محددة بالزمن الذي يتم فيه الاحباء عرفا ، وأنه ليس لأحد أن يتحجسر الا مايستطيع احياء من الأرض .

وما لاشك فيه أن تحديد المدة والمساحة طي المحتجر، يدلان دلالـة واضحة طي حرص الشارع طي اتاحة فرص متكافئة أمام الجميع في مجال استشمار الأرض، ويدلّ كذلك طي حرص الشارع طي عدم تعطيل الأرض عن الانتاج .

⁽۱) كشاف القتاع ٤/ ١٩٥٥ ، انظر كذلك في هذا المعنى : المهذب ٢/ ٢٣٥ ، تحفة المحتاج ٢/ ٥١٥ ، كشاف القناع ٤/ ٥٥١ ، المفنى لابن قد أست محفة المحتاج ٤/ ٥١٥ ، وأجلب سابقية ٠

"رأيما" اشتراط اذن الامام أو نائبه:

عرفنا معامض معنى الموات ، وكيفية احيائه ، وحكه ، وينسسا أيضا بعض الشروط المتعلقة به ، ومنها اشتراط بُعدُ الأرض مست العمران وكل ماتتعلق به مصالحه من مرص ومحتطب وفيره ، واتضسخ لنا أن الراجح من أقوال الفقها عوصحة هذا الشرط ، كما اتضمح لنا أن الراجح هو أن البعد يتحدد حسب حاجة أهل العامسر حالا وستقبلا .

ونتناول في هذا المحث أمرا مهما يتعلق بالناحية التنظيمية للاحيا ، وهو اذن الامام أو الجهة التي يُوكِلُ اليها الامام هسسذا الأمر في احيا الأرض ، وتعبير آخر هل يجبطي من أراد احيسا أرض أن يستأذن الامام في ذلك حتى يصح احياؤه أم لا يجبطيسه ذلك بل يطلق الأرض بمجرد الاحيا وان لم يستأذن الامام ؟

وجواب ذلك أن الفقها "اختلفوا في هذا الأمرطي النحو الآتي : ذهب أبو حنيفة رحمه الله الي أن الأرص لا تملك بالاحيسا "الا باذن الامام أو نائبه ، وتابعه الطحاوي في ذلك .

وذهب الصاحبان الى أن الاحيا الايحتاج الى أذن الاسسام (١) متسكين بقوله صلى الله عليه وسلم: "من أحيا أرضا ميتة فهي لسه "

⁽۱) الهداية ۹۸/۶ ، رد المحتار ۲/۳۳/ ، تبين المقائق ۳۰/۳ ، بدائع الصنائع ۳۸۰۳/۸ ، فتح القدير ۱۳۲/۸ ، مراجع سابقــة ،

يحتمل أن يكون إذنا لقوم لا نَصْبا لشرع ، ولأن الأرض مغنومة لوصول بسلا الى أيدى المسلمين بايجلف الخيل والركاب فليس لأحد أن يختص بها دون -(٢) اذن الامام ٠

والاستدلال السابق ضعيف ، وذلك لاستناده الى الحديث المذكروه وهو عديث ضعيف لا يقوى على الاستدلال به في هذا المقام من ناحية السند والمعنى لأنه على فرض التسليم بصحته فان دلالته على المراد غير واضحالة وذلك لثبوت تملك المباحات من غير حاجة الى أذن الامام .

⁽۱) أخرجه الطبراني في الكبير والأوسط ، وهو من قوله صلى الله طيه وسلم لحبيب بن مسلمة : "ليس لك من سلب قتيلك الا ماطابت به نفس أماسك " قال الزيلمي فيه ضعف ، وذكره البيبق باسناد آخر منقطع بين مكسول ومن فوقه ، وراويه عن مكسول مجهول ، وهذا السند لا يحتج بسبه انظر : نصب الراية ١٠٠٤ ، ٢٩٠/ ١ ، ٢٠/٣ ، ١٣٤ ، عاشية بفيسسة الألمى في تخريج الزيلمي ٣٠٠/٣ ، مراجع سابقة ، هيث نقسل قول الهيئيس : وفيه عمر وبن واقد وهو متروك .

⁽٢) انظر المداية ٩٨/٤ ، تبين المقائق ٦/٣٦ ، فتع القديسر ١٣٦/٨ ، مراجع سابقية ٠

أَما قرابهم عسست قطه صلى الله عليه وسلم: "من أحيا مواتا فه ــو نه "يُحتل أن يكون اذ نا لقوم لا نصباً لشرع ، فانه استدلال مبنى على الاحتمال فلايصح الاستدلال به ، ولا ن الخالب من تصرفاته صلى الله عليه وسلم انهــا (١)

تكون لنصب الشرع عن طريق الفتيا والتبليسخ .

وأما قولهم ؛ لأن الأرض مفنومة ٠٠٠ ، فَيُجابُ عنه ليس كل الأرض مفنوسة عتى يُكِنُ التعميم ، فمنها ماهو مفنوم ومنها ماأسلم طيه أهله ، ومنها ماصولين أهله طيه ٠

وقد حاول أبويوسف رحمه الله شرح مراد أبى حنيفة رحمه الله مسلما اشتراط الاذن فقد قبل له : "ماينهفى لأبى حنيفة أن يكون قد قال هسسنا الا من شئ لأن الحديث قد جا عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : "من أحيا أرضا مواتا فهى له " فَبَيِّنُ لنا ذلك فانا نرجو أن تكون قد سمعت منسه في هذا شيئا يُحْتَجُ به " .

قال أبويوسف: "حجته في ذلك أن يقول: الاحيا الايكون الا باذن الا مام أرأيت رجلين أراد كل منهما أن يختار موضعا واحدا وكل واحد منهما منسح صاحبه ، أيهما أحق به ؟ أرأيت أن أراد رجل أن يحيي أرضا ميتة بفنا "رجل وهو مُقِرّ أن لا حق له فيها ، فقال: لا تحيها بفنائي وذلك يضُرّني ، فانها جعل أبو حنيفة اذن الا مام في ذلك هاهنا فصلا بين الناس ، فاذا أذن الا مسلم في ذلك لا نسام في ذلك المنه جائزا ، وكان ذلك الا ذن جائزا مستقيما ، واذا منع الا مام أحدا كان ذلك المنع جائزا ، ولم يكن بين الناس النشاح في الموضيح منع الا مام أحدا كان ذلك المنع جائزا ، ولم يكن بين الناس النشاح في الموضيح وأنم

⁽۱) قال القرافي في الفروق (۱/ ۲۰۸: " ۰۰ الفالب في تصرفه صلى الله ها عليه وسلم الفتيا والتبليغ ، والقاعدة أن الدائربين الفالب والنادر اضافته الى الفالب أطبى " ٠

أن يقول: وأن أحياها باذن الأمام فليست له م فأما من يقول: هن لــــه فهذا أتباع الأثر ولكن باذن الأمام ليكون أذنه فصلا فيما بينهم من خصوسات (١)

(٢)
والمختار في مذهب الحنفية هو ماذهب اليه أبو حنيفة من اشتراط الاذن
، وقد نقل ابن عابديين أن محل الخلاف : "اذا ترك الاستئذان جهيلا ،
(٣)
أما اذا تركه تهاونا بالامام كان له أن يَسْتَرَدّها زجرا ، أفاده المكن أى اتفاقا " •

وذهب المالكية الى أن اذن الا مام يكون شرطا فى بعض الحالات دون بعض ، وهوطى التفصيل الذى ذكرناه فى حسالة اشتراط البعد فسى الأرض الموات ، وهو أن اذن الا مام شرط فى احيا ما قرب من العمران ولا ضرر فسسى احياته على أحد ، وهو المشهور فى المذهب ، وقيل أن الاستئذ أن لسسيس بواجب .

أما البعيد عن العمران الذي لاضرر في اعيائه على أحد فيستحصب استئذان الامام في احيائه م وأما القريب الذي في احيائه ضرر فلايجصور (٤) احياؤه بحال ولايبحسه الامام ٠

أما الشافعية فعذ هبهم في استئذان الامام في الاحيا "أنه ليس شرطيا لتمانى الأرض . قال الشافعي رحمه الله : "قال رسول الله صلى الله طييه وسلم : "من أحيا مواتا فهوله " وعطيته صلى الله طيه وسلم عامة لمن أحيييا الموات أثبت من عطية من بعده السلطان وغيره سوا "كان ذلك الى جنب قريية عامرة أو نهر أو حيث كان " .

⁽١) الخراج لأبن يوسف س ٢٤ م مرجع سابق •

⁽٢) رد المحتار ٢/٣٣/ ، فتح القدير ١٣٦/٨ ، وأخذت به مجلة الأحكام ١٣٦/٨ ، مراجع سابقة ٠ الحدلية في المادة (١٣٢٢) ودرر الحكام ٢٩٦/٣ ، مراجع سابقة ٠

⁽٣) رد المحتار ٦/٣٣/ ، مرجع سابق ٠

⁽٤) مواهب الجليل ١١/٦ ، مرجع سابق ٠

 ⁽٥) الأم ٨/ ٢٣٠ ، انظر كفلك ٢٤٢/٧ ، مرجع سابق •

(7)

وطى هذا معظم الشافعية ، وقال في التحقية يستحب استئذان السلطان • (٣)
وتابع الحنابلة الشافعية في عدم اشتراط الاذن في احيا الموات ، وقيد استدل القائلون بعدم اشتراط الاذن بأن النصقد رتب المكية طي الاحيا المحيدا المنافعية على الاحيدا المنافعية المنافعية على الاحيدا المنافعية المنافعية

من غير قيــــــ •

وقد ردّ القرائى _رحمه الله _ اختلاف الفقها "فى وجوب اذن الا مام لصحبة الاحيا "، الى اختلافهم فى حمل وفهم قوله صلى الله طيه وسلم: "من أحيبا أرضا ميتة فهى له " هل هو تصرف بالفتوى فيجوز لكل أحد أن يحيي أين آ إلا مام فى ذلك أم لا ؟ ، وهو مذهب المالكية والشافعية والحنابلة ، كما ذكرنا أم هو تصرف منه صلى الله طيه وسلم بالا مامة ، فلا يجوز لأحد أن يحيى الا باذن الا مام وهو مذهب الحنفية .

ثم طل القرافى تفريق المالكية بين القريب والبعيد بقوله : "اما تفرقسة مالك بين ماقرب من العمارة فلا يُحْياً الا باذن الا مام وبين مابعد فيجوز بفسير اذنه فليس من هذا الذى نحن فيه بل من قاعدة أخرى ، وهى أن ماقسسر من العمران يؤدى الى التشاجر والفتن وادخال الضرر فلابد فيه من نظسسر الائمة دفعا لذلك المتوقع ، كماتقدم ، ومابعد من ذلك لا يتوقع فيه شيّ مسن ذلك فيجوز ، ومذهب مالك والشافعي في الاحيا " ببفير اذن أرجسح لأن الفالب في تصرفه صلى الله طيه وسلم الفتيا والتبليغ ، والقاعدة أن الدائسسر (١٤)

⁽۱) المهذب ۲۳/۶، الإحكام السلطانية للماوردى ١٧٧، مراجع

⁽٢) تحفة المحتاج ٢٠٢/٦ ، مرجع سابق ٠

⁽٣) شرع منتهى الارادات ٢٠/٦) ، المحرر ٣٦٧/١ ، المفنى لابسن قدامة ٥/ (٤٤) ، كشاف القناع ٤/ ١٨٦ ، مراجع سابقة ٠

⁽٤) الفروق للقراف ٢٠٧/١ ، ٢٠٨ ، مرجع سأبق ٠

والذى ثميل اليه في مسألة اشتراط اذن السلطان أو نائبه لاحيا الموات ، هو ماذهب اليه أبو حنيفة ـ رحمه الله ـ واختيارنا المذكور فير صادر عن قسوة مااستدل به الحنفية لهذا المذهب ، وانما استنادا الى ماذكره أبو يوسسف ـ رحمه الله ـ والقرافي ـ رحمه الله ـ من أهمية الاذن لقطع المشاجرة والتنازع في الاحيا ، وقطع المشاجرة والتنازع بين المسلمين من واجبات طي الأمسسر التي يستقيم بها أمر البلاد والعباد ، والقول بوجوب الاذن يساعد الامسلم على تحقيق هذا الواجب ، فهو بمثابة مالايتم الواجب الا به ، لذلك يَأْخُسنَدُ

والناظر في أحوال البلاد والعباد في زماننا يظهر له بوضوح الحاجسية الى الأخذ بمذهب أبي حنيفة في وجوب الاستئذان في الاحياء .

ومن الأسباب الداعية الى ذلك ازدياد حاجة المدن الى الأراض فيمسا عولمها لتلبية حاجة السكان الى المرافق الضرورية ، كمنشآت الكهربا والهاتف والما ، والحدائق وغيرها ، بالاضافة الى الحاجة الى الأرضلانشا المساكن لا ستيماب الأعداد المتزايدة من الناس ، والقول بمدم اشتراط اذن الامام فى الاحيا ، يؤدى الى سيطرة البمضطى الأراض ذات المائد المرتفع فيما حول المدن ، بمد احيائها وتملكها ، لالفرض مارسة الانشطة المُنتَتِجَةِ طيهسا والتى يمود نفعها طى الجميع ، وهو قصد الشارع من وضع الملكية جزا وطسس الاحيا ، ولكن لا تخاذ الأرض سلمة للإنجار بها ، مستعينين طى ذلك بسا وهبهم الله من ثرا عكتهم من تمويل عمليات الاحيا التى قصد منها ماذكرناه مما هو مخالف لقعد الشارع .

واضافة الى ذلك فان القول بعدم اشتراط الاذن يؤدى الى التشاجر فس اعياء الأراض المذكورة كما أنه يجعل علية الاحياء غير منتظمة ولامنضبطسة

بما تقض به المصلحة العامة من وجوب تخطيط عطية التوسع العمرانى والسكانى والصائن والسكانى والسكانى والسكانى والصناعى بحيث يتم توزيع كل نشاط فى المكان المخصص له حسبما تقتضيـــــه المصلحية .

6.

وقد تبين لنا أمن مذهب المالكية في القول بوجوب الاذن فيما قرب مسلسن المامر عمل أمن مذهب المالكية في الشافعية من استحباب اذن السلطان في الاحيا عبود عبود الله عبا عبود الله عبا عبود عبود الله عبا المام من أراض .

وكل ذلك يدل على مراعاتهم لمصالح وحقوق أهل المامر وعدم الاضمارا بها ، وهذا في زمانهم حيث كانت مصالح أهل المامر تتعلق بالمرى والمحتطب والطريق ، أما اليوم فحقوق أهل العامر قد اتسمت وحاجتهم للأرض زادت على نحو ماذكرنا ، وحاجتهم الى المرافق وأماكن النزهة ، وأراض البنساء مرسر المرافق وأماكن النزهة ، وأراض البنساء تنزل منزلة حاجة الاسلاف الى المرى والمحتطب ، فالأرض في ماضي صلى الزمان لم تكن مطلعة للحاجات السابقة على النحو الذي نعاصره ،

كما أن الأرضيد الاسلاف لم تعامل كسلمة للاتجار بها في معظم الأحيان الا ماندر كبيع معتاج أو مضطر أرضا عامرة ، كما أن الطلب على الأراضي لا نشائ الساكن لم يكن مرتفعا وذلك نتيجة لمحدودية اعداد السكان ، كما أن المصور السالفة لم تحتج الى التوسع في تخطيط الا تجاهات الجفرافية للنمو السكانسي والصناعي ، فلم يكن الا مام يحفل بمن يحيى في منطقة أو أخرى مالم يضرّ ذلك بالجماعة بينما نجد الأمور قد اختلفت الآن في جميح المتفيرات السابقية ، وأبسط صورة للتدليل على ذلك ، أن يقوم البعض باحيا الأرض للسكن فسسس منطقة مخصصة لا نشا المصانع ، أو لإقامة معطة لتوليد الكهربا ، أولتنقية المياه مع علم الدولة صبقا بتخصيص ذلك المكان لذلك الفرش ، فعلى القول بمسسدم علم الدولة صبقا بتخصيص ذلك المكان لذلك الفرش ، فعلى القول بمسلم مع علم الدولة صبقا بتخصيص ذلك المكان لذلك الفرش ، فعلى القول بمسلم

القول بوجوب الاذن لن يبادر أحد الى الاحبا قبل مراجعة ولى الأسسر أو نائبه وهى البلديات فى زماننا ، وبالتالى تنظر البلديات فى طلبه فساذا لم يكن متعارضا مع خطط التنمية العامة ، والمصالح الجماعية ، اذنت لسسه بالاحيا ، وأن لم يكن كذلك ، أرشدته الى مكان آخر مسموح فيه بالاحيسا ، لعدم تعارضه مع ماذكرنا ،

ومعظم معوقات تنمية المدن وتخطيطها ، وتنفيذ المشاريع الحيوية ، تأتى عن طريق عطيات الاحيا التي يقوم بها الأفراد من غير استئذان الدولة .

أما اقتضا الحاجة الى الإستئذان في احيا ما ما ما المران و فيتمسل في احتياج المجتمع لبعض على الأراض لا قامة بعض المناعات و أو لا نشاسا في احتياج المجتمع لبعض على الأراض لا قامة بعض المناعات و أو لا نشاء المرافق المصكرية و كالمناطق المخصصة لا جرا المناورات والتدريبات الحربيسة المسكرية و فالمصلحة تقضى باقامة المصانح والورش المناعية بعيدا عن المعران وذلك للحيلولة دون علوث اجوا المدن بما تخلف على المصانح من فسلارات وأبخرة سامة و كما تقضى المصلحة بانشا و بعض الصناعات قريبا من مسلار المواد الأولية التي تعتمد طيها و كاقامة مصانح الحديد قريبا من الأماكن التي تتوفر فيها خاماته الأولية ومثل ذلك صناعة الأسمنت و والآجُر وفيرذلك و وقعد يكون في نية الدولة انشا على الصناعات ستقلا في على الأماكن واشتراط اذن الدولة في احيا عامد عن المامر يُمثّنها من إعلام الآخرين بالمناطق التي يُمثّح فيها الاحيا فيه و

وفيما يتملق بتخصيص بمض المنا / البعيدة من الممران للنشاطات المسكرية وفيما يتملق بتخصيص بمض المنا / البعيدة من الممران للنشاطات المسكرية وقد يكون فيه شي من الخطورة ، اذا لم نقل بوجوب الاستئذان ، لأن استخدام بمنى الأسلحة قد يصل تأثيره السبي الى مناطق وساحات كبيرة ، ربما لــــم تعلم الدولة بأن أحدا قد أحياها ،

واذا ظهرت لنا الحاجة الى استئذان السلطان أونائهه فى الاحساء، ف فاننا نشير الى أن هذه السلطة المنوحة له انما يجب سارستها بما يحسقق المصلحة المامهة لاغير، أى انها سلطة مصلحة لا هوى وتحكم •

طبيعة وقوة الطكية المكتسبة بالاحيا :

تناطنا فيما مضى بيان معنى الموات ، كما ذكرنا شروط احيائه ، وذكرنسا أيضا أن الفقها متفقون على تطبّ الموات بالاحيا اذا توفرت فيه الشممروط اللازمة .

ونتناول في هذا المحتبيان طبيعة تطلّك الموات بالاحيا وصحدى توة هذه الطكية ، أو بمعنى آخر هل الطكية المكتسبة بالاحيا وهل الطكية المكتسبة بأسباب الطك الأخرى كالعقود بأنواعها ، وهل هي طكية ثابته تظلّ بيد المالك ، وان عُدم سببها وهو الاحيا ، وذلك بمودة الأرض مواتسا كما كانت قبل احيائها ، أم انها مرتبطة بسببها وهو الاحيا فقد وم بدوامه ، وتزول بزواله ، فلا يتمتع المُحيى بطكية الأرض الا اذا داوم طي حفظها على حساد وصيانتها ، وابقائها صالحة للانتاج ، فاذا ماتركها وأهطها عتى على الى ماكانت طيه قبل احيائها زالت ملكيته عنها وجازلفيره أن يحيها ويكسب ملكيتها ؟ .

وبالنظر في آرا الفقها في هذا الأمر وجدناهم مختلفين طي النحسيسو الآتسسي :

(۱) (۲) (۲) (۱)

أولا : ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة ، وسحنون من المالكية ، الس أن

⁽١) انظر: الهداية ٤/٩٩، شرح العناية طي الهداية ١٣٧/٨، ودّ المحتار ٣٣/٦، مراجع سابقة ٠

⁽٢) قال الشافعي رحمه الله في الأم ٤/٣٤: " • • الموات شيئان موات قد كان عامراً لأهل معروفين في الاسلام ثم ذهب عمارته فصار مواتا لاعسارة فيه فذلك لأهله كالمامر لا يملكه أحد أبدا الا من أهله • • • " •

⁽٣) كشاف القناع ١٨٦/٤ م شرح منتهى الارادات ١٨٩/٥ م المفسلى لابن قدامة ٥٩/٠ م مراجسع سابقة ٠

⁽٤) المنتق للباجي ٢٠/٦ ، الشرع الكبير للدردير ١٠/٤ ، مراجست سابقة ،

الطكية المكتسبة باحيا الموات تماثل الطكية المكتسبة بسائر أسبباب الطكية المكتسبة بسائر أسبباب الطك ، وان من أحيا مواتا لا يخرج عن طكه الا بسبب من الأسبباب الناظة للطك كالبيع ونحوه ، وان طكه باق طى الأرض وان عادت مواتبا كما كانت سابقا ولا يجوز لفيره احياؤها ، ولا يكتسب به طكا بل يُحسب .

(Y) ())

"ثانيا" ذهب المالكية ، ويمض المنفية منهم أبو القاسم البلخى ، السى أن الملكية المكتسبة بالاحيا" ، تدوم بدوامه وتزول بزواله ، وان مسسن أحيا مواتا ثم تركه حتى دثر وعاد مواتا ، جازلفيره احياؤه ، قال الامام مالك سرهمه الله عن "ولو أن رجلا أحيا أرضا مواتا ثم أسلمها بعد حتى تهدمت آبارها وهلك شجرها وطال زمانها حتى عفست بحال ماوصفت لك ، وصارت الى حالها الأول ثم أحياها آخسسر بعده كانت لمن أحياها بمنزلة الذي أحياها أول مرة " ،

واستدلّ القائلون بأن المك بالاحيا" كالمك بسائر الأسسباب الشرعية ، وانه لا يسقط بعود فدالاً رض الى حالها السابق ، بنفه بور (٤) (٤) قوله صلى الله عليه وسلم : "من أعير أرضا ليست لاحد فهى له " ، حيث أضاف صلى الله عليه وسلم الا رض الى المحيي بلام التطيك فسى قوله : "فهى له " ، فيثبت ملكه لها ولا يزول عنها بغير الاسسباب (٥)

⁽۱) انظر: مواهب الجليل ۳/٦ ، حاشية الدسوق ٢٠/٤ ، المنتقى للباجي ٢٠/٦ ، مراجع سابقة ٠

⁽٢) المناية شرح الهداية ١٣٧/٨ ، مرجع سابق ٠

⁽٣) المدونة الكبرى ٤/٧٧/ م مرجع سابق ٠

⁽٤) صحيح البخارى ٣/ ٧٠ ، الخراج لأبن يوسف ص ٢٤ ، الأموال لأبن عبيد صحيح البخاري ٣٦٣ ، مراجع سابقة ٠

⁽٥) انظر: شرح العناية طي اليهاية ١٣٧/٨ ، شرح منتهي الارادات ... ١٣٧/٨ ، مراجع سابقة .

وقالوا ؛ أن الملك بسبب الأحيا كالملك بسائر الأسباب الشرعية ، كالبيد والمهة ، فكذلك الأحيد والمهة ، فكذلك الأحيد الأسباب بالترك ، فكذلك الأحيد الاستقط ملكه بالترك ،

وقالوا أيضا : يقاس مدم سقوط ملك الأرض المحياة بالترك ، على تسلك اللقطة بالالتقاط ، فإن اللقطة لوضاعت من المنتقط وعادت الى حالها الأول لا يسقط ملكه عنها بعود تها الى حالها الأول ، وكذلك الأرض ،

وقد ناقش القرافي رحمه الله هذا الاستدلال بما يأتي :

- 1 أن الحديث يدل طن سقوط الطك بالترك ، لأنه قد رتب الحكم طن الوصف وهو الاحيا ، والقاعدة أن ترتيب الحكم طن الوصف يدل طن أن ذليك الوصف علّة للحكم ، ولما رتب الشارع الطك طن الاحيا كان الاحيا ، سبب وطّته ، والحكم ينتق لا نتقا علّته وسببه ، فييطل الطك ببطلان الاحيا ، وزواله ،
- ٣ ـ وأجاب عن قياس الطك بالاحيا على الطك بسائر الأسباب ، بعدم صحة القياس للفرق بين الاحيا وفيره من الأسباب ، ووجه الفرق عنده أن الاحيا سبب في قيل تطك به المباحات من الأرض ، وأسباب تطك المباحات الفملية ضعيفة لورودها على فير طك سابق ، بخلاف أسباب الطك القولية لا يبطسل الطك بها ببطلان أصواتها وانقطاعها لأنها تَرِدُ على مطوكي غالبال فاتأصل الطك قبلها قويت إفادتها للطك لاجتماع افادتها ع افسادة ما قبلها .

وكذلك اذا ورد البيع طى الاحيا الم ينتقض بمد ذلك ، وأن تركبا حتى عادت مواتا ، لتظاهر الأسباب ، فلذلك اذا تطك الصيد بالاصطياد ثم توحش بطل الطك فيه ، والسمك اذا أنفلت فى النهر يبطل طكه والما اذا حيز ثم اختلط بالنهر مثله ،

وأجاب عن قياس التمك بالاحيا على التمك بالالتقاط على النحو المذكبور سابقا ، بالفرق بينهما أذ الالتقاط يُرِدُ على ماتقدم فيه المك وتقرر فكان تأثير (١)

أما حجة القائلين بأن الطك بالاحيا " يسقط باهمال الأرض عتى تعسيود مواتا كما كانت في السابق ، فهي القياس ، فقد قالوا : " ان الأرض مهاج يَنْتَفِعُ به من سبق اليه فان تركه جازلفيره الانتفاع به ، وذلك نظير من جلس في موضع مهاج فان له الانتفاع به مادام جالسا فيه ، فاذا ماقام عنه وأعرض عنه بطل حقه ولم يكن له منح غيره من الجلوس فيه والانتفاع به ، وكن اصطاد صيدا ثم تركسسه ولم يكن له منح غيره من اصطياده .

الرأى الراجــــــ :

من استعراض أدلة الفريقين السابقة ومناقشتها يترجح مذهب المالكيـــة بِدُنْهُ الله الله الله الله الله الله وذلك لما في أن الموات ألمكه اذا تركه صاحبه وأهمله حتى عاد الى حاله الأول وذلك لما يأتـــى :

"أولا" إن استدلال القاظين بعدم سقوط ملكية الموات بتركه عتى يمسود
الى حاله الأول ، بقوله صلى الله طيه وسلم "من أعمر أرضا ليست لأحد
فهى له " ، طى أن اللام فى قوله (له) تفيد الملكية ، متنازع فيسه

⁽١) الفروق للقرافي ١٨/٤، ١٩، الفرق الثالث مشر والمائتان بين قاصدة الأملاك الناشئة عن غير الاحساء، الأملاك الناشئة عن غير الاحساء، مراجع سابقة .

⁽٣) انظر: التاج والاكليل لمختصر خليل ٣/٦ ، المنتقى للباجى ٣١/٦ ، مراجعها بقية ،

⁽ ٣) تهذيب الفروق والقواعد السنية ١١/٤ ، مرجع سابق

فكل من الطرفين مع تسليمه بأنه يفيد الطك الا أن أحدهما حطه طلب الوصف المقترن وهو الاحياء ، والثاني حطه طي الطك المطلق . وكما أشرنا من قبل فيما نظناه عن القرافي أن جعل الوصف طة للحكسم هو القاعدة في الأحكام المقترنة بأوصاف مناسبة ، لذلك ترجح دوران الحكم مع طته وهي الاحياء وجود ا وعدما .

"ثانيا" قوة استدلال المالكية بالقياس في اثبات دوران الحكم مع العلسسة فيما يتعلق بتبلك المهاجات بالإضافة الى قوة استشهادهم بالفسرق الواضح بين التصرفات القطية ، والتصرفات الفعلية في افادة الأولى طكية أقدى من الثانيسة .

"ثالثا" بتضن القول بدوران الطكية مع الاحيا" ، تحقيق المصلحة السبتى قصدها الشارع من وضع الطكية نتيجة للاحيا" ، لأن قصد الشبارع من ذلك هو الحتّ على احيا" أكبر جز" مكن من الأرضلانا في ذلبك من صلاح للبلاد والمباد نتيجة لزيادة المحاصيل الزراعية ، وتوفير للمسكن وفير ذلك معايتضمنه الاحيا" من مصالح اقتصادية ، ولسبم يكن غرض الشارع من جعل الطكية نتيجة للاحيا" مجرد تحقيق المصلحة الفردية للمحيى ، حتى لو ترتب على ذلك تعطيلها عن الانتسباج ، ومنع من يتشرفون الى احيا" الأرض عمافيه صلاح العباد والبلاد ،

فإن قيل: إن التغريق بين ما ملك بالاحيا وما ملك بسبب قولس كالبيح وغيره ، في سقوط ملك الأول بالترك ، وعدم سقوط الثانسسي بالترك ، ليس له أثر في الواقع العملي ، اذ أنه من السهولة بمكان لمؤ المحيى الى نقل ملكية الأرض الى غيره بسبب قولى ، ومن شها استماد تها منه ، كأن بيهمها بيما صوريا ثم يستميدها بشسرا منه ، كأن بيهمها بيما صوريا ثم يستميدها بشسرا

صوری ، حتی بضمن عدم زوال طکه عنها ان عادت مواتا ، ومن شهم بری من احبیائها ،

والجواب عن ذلك أن هذه حيلة محرمة تخالف قصد الشارع لا نها تؤدى الى تعطيل الأرض ، وقصد الشارع هو عمارتها وزيادة الانتاج ، وفاعل ذلك يؤ اخذ به ، وهو نظير من يقتطع حق أخيه ، أيمان كاذبه .

وسايؤيد كون قصد الشارع هو عمارة الأرض والحرص على عسسدم تعطيلها ، قوله صلى الله عليه وسلم : "من كانت له أرض فليزرعها (١) أو ليمنحها أخاه ، فإن أبى فليسك أرضه " ، حيث حضّ صلى الله عليه وسلم من ملك أرضا بسبب من الأسباب أن يعمل على عمارتها ، طو بمنحها للآخرين بدون مقابل .

والأخذ بالقول بسقوط الطكية بصودة الأرض مواتا يحقق المصلحة في هذا الزمان أكثر من غيره ، وذلك لضعف الوازع الديني ، فقد يتخذ الاحيا وربعة لتعطيل الأرض ، وحجز من يقدر طبي احيائها عنها ، حيث أن القول بعدم سقوط الطكية بعد عودة الأرض مواتد يؤدي الي استفلال من ضعفت نصبم من ذوى اليسار لهذا الأسر في مدون الي احيا مساحات كبيرة من الأراضي حتى اذا ما اطمأنوا الى دخولها في طكيتهم تركوها مصطلبة عن الانتاج ، انتظاراً لا رتفاع سعرها لتحقيق الربح منها ، وهذا من أوجه انحراف استثمار الأموال في المشاريع غير الانتاجية ، وهو انحراف شائع في معظله مطلبة عن معظله معالية في معظله معالية في معظله عن الانتاج ، انتظار المنتمار الأموال في المشاريع غير الانتاجية ، وهو انحراف شائع في معظله معالية في المشاريع غير الانتاجية ، وهو انحراف شائع في معظله معالية في معظله ما المنازية في المنازية غير الانتاجية ، وهو انحراف شائع في معظله معلية في المنازية غير الانتاجية ، وهو انحراف شائع في معظله من المنازية غير الانتاجية ، وهو انحراف شائع في معظله من المنازية غير الانتاجية ، وهو انحراف شائع في معظله المنازية غير الانتاجية ، وهو انحراف شائع في معظله المنازية غير الانتاجية ، وهو انحراف شائع في معظله المنازية غير الانتاجية ، وهو انحراف شائع في معظله المنازية غير الانتاجية ، وهو انحراف شائع في معظله المنازية غير الانتاجية ، وهو انحراف شائع في المنازية غير الانتاجية ، وهو انحراف شائع في معظله المنازية غير الانتاجية ، وهو انحراف شائع في المنازية المنازية في المناز

⁽۱) صحیح البخاری ۷۳/۳ ، صحیح سلم ۱۹/۰ ، سنن ابن ماجه ۸۲۰/۲ مراجعے سابقیة ۰

البلدان النامية (ومعظم البلدان الاسلامية منها) ، حيث تميسل الفئات ذات الدخول المرتفعة الى استثمار أموالها فيما ذكرناه عنسد غياب الوازع الدينى ، بينما تُحَجِمُ الفئات نفسها من كثير من الأنشطة الانتاجية ، التى ترتفع فيها درجة المخاطرة ،

بعد اتضاح معنى الأراضى الموات ، ومعنى الاحيا ، والتحجسير ، والحقوق المكتسبة منهما ، وشروطهما منغالج في هذا المحث الأحكسما الفقهية المتعلقة بهذا الموضوع ، والتي كانت محل اختلاف بين الفقها مسع الاشارة الى السلبيات ، والايجابيات الاقتصادية لتلك الآرا ،

وقبل ذلك نتحدث من الأحكام المتفق طيها وماتحققه من مصالح اقتصادية على النحسو الآتسس :

اتفق الفقها على أن الأرض الموات هي مآخلت عن الملك ، والاختصاصات وهذا بيبن من الناحية الاقتصادية أن مقصود الفقها "بالموات هو ماكسسان معطلا عن الانتاج من الأراض غالبا ، واتفقوا أيضا على أن من أحيا أرضا فقد ملكها على خلاف بينهم هل يمك رقبة الأرض أم يمك استغلالها .

وطى القولين فان جمل المك نتيجة للاحيا "يعتبر تشجيما وحثا علسسى عمارة الأرض وزيادة الانتاج ، وقد إستخدم الشلاع الطكية في ذلك كسساداة حافزة على تحقيق الأهداف المقصودة من الاحيا " •

واتضح أيضا من تحليلنا لمعيار الاحيا عند الفقها وأنه كل عمل يُذخِلُسه المحيى على الأرض بشرط أن يحول هذا العمل طبيعة الأرض من أرض معطلسة غير منتجنة الى صالحة للانتاج الم

كما اتضح ممنا أن الفقها وقد راعوا مقدار ماببذله المروم من عمل فسسس الأرض ، فجعلوا بعض الأعمال التى تحتاج الى مجهود كبير يرفع من قيمة الأرض الا قتصادية ، يأخذ حكم الاحياء مع أنه لم يصل بالأرض الى مرحلة الصلاحيسة التامة للانتاج وذلك كقولهم في الأرض ذات الأشجار الكثيرة غير النافعة الستى

تُعرقل الزراعة إذا قطع مافيها من شجر وأزل عروقه كان ذلك احيا" لسلار وكقولهم في الأرض المغمورة اذا نَنَ مافيها من ما" فقد أحياها ، وقولهم فسب الأرض كثيرة الأحجار الفير ستوية السطح اذا أزال أحجارها وسوّاها فقسب أحياها ، وهذا يدل على أن المعيار الاقتمادى للاحيا" عند الفقها" هسبو تغير طبيعة الأرض من أرض غير منتجة الى أرض صالحة للانتاج ، لذلك نجدهم في الأرض الصالحة للزراعة بطبيعتها يشترطون الزراعة الفعلية ، والأرض التي لا تصلح للزراعة بطبيعتها يشترطون تحويلها الى أرض صالحة للزراعة وان لم

وأتضح أيضا من بحثنا السابق وتحليلنا لمقصود الفقها" من التحجير أنسه عمل غير منتج في ذاته ۽ وائما هو بد اية لعمل منتج وهو الاحيا" لذلك لـــم يترتب طيه حكم الاحيا" وائما ترتب طيه اكتساب فاطه لحيق الأولوية في احيسا ماحجّره من الأرض ۽ وهذا يؤدي الي تنظيم عملية الاحيا" ومنح المخاصمات بين الرافيين في الاحيا" .

أما الأمور المُختلف فيها بين الفقها وفي أحكام احيا الأرض فهي الأمسور الآتيـــة بــ

- ١ اشتراط البعد عن العمران في اعتبار الأرض مواتا يُطك بالاحياء .
 - ٢ .. اشتراط اذن السلطان أو من ينوب عنه في احياء الأرض ٠
 - ٣ _ مقد أر المهلة التي تعطى للمعتجر لاحيا الأرض ٠
 - ٤ قوة الملكية المستفادة بالاحياء .

واذا نظرنا الى الأمور السابقة المُختلف فيها بين الفقها * وجدنـــا الأمرين الأول والثاني ، وهما اشتراط البعد عن العامر ، واذن السلطــان أو من ينوب عنه ، يتعلقان بالناحية التنظيمية لعطية الاحيا * ، ولا يشكــلان عائقا للعطية الانتاجية المترتبة على الاحيا * .

وقد سبق أن رجمنا وجوب اشتراط هذين الشرطين للأسباب المذكسيوة عند بحث آراً الفقها فيهما ، ونذكر من هذه الأسباب مايتعلق بالناحيسة الاقتصادية في هذا المقام ، وهو أن النشاط الانتاجي الكلي أصبح يخضع لخطط حسبقة مبنية على دراسات فنية من جانب الدولة وكذلك أصبحت معظم الدول تتدخل في النشاط الاقتصادي بدرجة أو أخرى ففي المديد من الدول التي تأخذ بنظام السوق تتوارالحكومة القيام بالدراسات الفنية لمعرفة كسل مايساعد على رفع مستوى الانتاج من معلومات وتقوم بتزويد المستثمرين بها ، بل ان بعض الدول تتعدى ذلك الى بذل المساعدات المالية والفنيسسة للمستثمرين .

كما أن الاتساع الهائل في نمو معظم المدن وارتفاع نسبة عدد السكان بها ، والتالى زيادة الساحات اللازمة من الأرض لتلبية الحاجات السكنية جعبسل من الضرورى تدخل الدولة للمحافظة على المصالح المامة للجماعة ، وأصبحت عناك جهات حكومية ستولة عن تخطيط المدن بحيث تحكم اتجاه نمو المسران ومايستتبعمه من أنشطة انتاجية زراعية وصناعية ، فتتولى تخصيص أماكن محينسة لمارسة النشاط الصناعي وأخرى لمارسية النشاط الورائقي ، وأخرى تخطيط لبنا الساكن ،

وتجدر الاشارة إلى أن عطية التخطيط السبق لكل ذلك تفيد الستشرين والراغبين في الاحيا عيث تزودهم الجهات المختصة بالمعلومات الفنيسسة اللازمة لمشاريعهم ، فين أراد احيا أرض باقامة مصنع للآجر الطبقي يتجسسه للجهات المختصة والتي عندها علم مسبق بطبيعة الأراض بعد المسح الجيولجي لها ، فتبين له الأماكن التي تتوفر فيها الخامة الأولية لتلك الصناعة ، والستي لا تتعارض مع المخططات العامة لتوجيه نمو المدن ، وكذلك من أراد اقاسسة مشروع زراى تُعلِمهُ عن أماكن وجود الأراضي الصالحة للزراعة على تلك الصفة ،

وفى ظل هذه الظروف نجد أن اشتراط اذن السلطان فى الاحياء أمر ضرورى لتفادى الفوضى فى عطية النمو الزراعى والصناعى والسكانى وذلك يتفق مسسح المصالح العامه ، كما يلاحظ أن اشتراط البعد عن الممران يُكَمِّلُ الشسسسرط السابق ، فقد يقيم أحدهم مصنعا فى منطقة قريبة من مناطق التوسع السكانس أو من المتوقع أن تكون معلا لهدى المرافق العامة الضرورية للتجمعات السكانية ،

مامض يتض أن الرأى القائل بوجوب استئذان السلطان أو من ينسبوب عنه في احياء الأرض واشتراط بعد الأرض عن العمران بما تحدده الجهسسات المشرفة على تخطيط المدن ، يحقق المصلحة الاقتصادية المتمثلة في توجيسه النشاطات الاقتصادية لما يحقق زيادة الانتاج ، ويمنع الاضرار بالصالح المام ،

واذا نظرنا الى الأمر الثالث الذى اختلف فيه الفقها وهو مقدار المهلسة التى تمطى للمُحتجر لاحيا الأرض ، فقد مرّ ممنا أن الحنفية ، والحنابلسة ذهبوا الى تحديد تلك المدة بثلا تسنوات ، وأن الشافعية حدد وهسسل بالمدة الكافية للاحيا عُرفا ، وأن المالكية ذهبوا الى امهاله أياما يسسيره اذا صادف مشاكل تعوقه عن ممارسة النشاط الانتاجي كارتفاع أُجُور الأيسدى المالمة ، وطبيعية الأرض غير الانتاجية كصلابتها وكثرة الأحجار فيها .

وقد استحسنا ماذهب اليه الشافهية لأن تهديد عبر بن الخطاب رضي الله عنه للمحتجر بثلاث سنوات انما كان طي اعتبار المرف الذي كان سائليل سائليل سنائل المواصلات كانت بطيئة والوسائل التي كانت ستعملة في الانتاج بدائية ، وسرعة الاحياء تمتمد على سرعة الوسائل الستخدمة في الانتاج ، ولذلك تدرت المدة في ذلك الزمان بثلاث سنوات ، أما اليوم فيمكن اعداد المستخدمة في زمن دون ذلك بكثير لذلك كان العرف هو المُحدد للصدة اللازمة لاحياء الأرض .

أما المصالح الاقتصادية المترتبة على تحديد حق الاحتجار بما يكسسس عرفا لاحيا الأرض ، فتتمثل في عدم تعطيل الأرض عن الانتاج بدموى الاحتجار معايؤدى الى اتاحة الفرصة لمن يستطيع احيا الأرض لمعارسة النشاط الانتاجي عليها والتالي رفع الناتج الكلي للمجتمع ومعايؤك حرص الشارع طي عسسدم تعطيل الأرض بدعوى الاحتجار ، ماذهب اليه بعض الفقها كما سبق أن بينا أرضا مواتا مُتَحَجِّزة فقد طكها ، وان كان ذلك خلاف المارج حناه .

أما الأمر الثالث المختلف طيه بين الفقها ونهو نوع الملكية المكتسبية بالاحيا ومدى قوتها وهل هي في درجة قوة الملكية المكتسبة بالأسبياب القولية كالبيع ونحوه وفلات فلات فلا الأرض وتعطيلها أم لا وقد ترجيح معنا في هذا الأمر ماذهب اليه الامام مالك رحمه الله من أن الاحيسا وعتبر هذة وسببا للملك و فيتمتع المحيي بملكية الأرض مادام محافظا طيهسا وعاملا بها وأما اذا تركها وأهملها حتى عادت مواتا وسقط ملكه عنهسسا وجاز لفيره أن يجيبها ويتملّكها و

ويُعتبر العمل بهذا الرأى من أنجع الوسائل في إصار الأرض ، وصحدم تعطيلها مايؤدى الى زيادة الناتج الكلى للمجتمع ، وهو قصد الشارع مسن جعل الملكة نتيجة للاحياء .

ولو ذهبنا الى القول بأن كل احيا اللارض يفيد تطكها دائما ، وإن عطلها صاحبها ، لأدى ذلك الى تعطيل بعض المساحات من الأرض مع المسلسان استفلالها في النشاط الانتاجي هالتالي تأثّر الناتج الكلي بذلك ، وهسسومخالف لقصد الشارع من جعل الطكية أداة حافزة على الانتاج ،

وفى ختام هذا المبحث يتضح أن نظام تطك الأرض بالاحياء فى الشريمسة الاسلامية ، نظام حافز على النشاط الانتاجى بجميع صوره ، وأنه يعمل علسس منع تعطيل الأرض كمورد طبيمى .

كما يتضح أن الفقها عد وضعوا لنا أسس هذا النظام بالبحث ، والاجتهاد وأخرجوا لنا آرا قيمة يمكن أن تُعيننا في مجال التخطيط الاقتصادى السلميم في الانتاج والبنا ، فما أحوجنا الى ترتيب أحكام طكية الأرض بالاحيا في الاسلام ، وفق الراجح من آرا الفقها ، ومايحقق المصالح الاقتصادية .

وقد جا عصد الله نظام توزيع الأراض البور في الملكة المربية السمودية ، واللائحة التنفيذية له ، محققا لهذا المطلب ، وسنعرض في المبحث القسادم هذا النظام ، وما تضمنه من مصالح اقتصادية ، واجتماعية ، والأخذ بأرجست الآراء الفقهيسسة .

(الفرع الثالث) طكية الأرض الموات في المطكة العربية السعودية

تمتدُّ المملكة العربية السعودية طي مساحة واسعة من الأرض اذ أنهـــــا تمتد على معظم أجزا الجزيرة العربية ماعدا بمض أطرافها الشرقيـــــة ، والجنوبية ، ومعظم هذه الأرض الواسمة يمتبر مواتا في المرف الا فتصـــادي والفقهيس .

ولما كان الأمر كذلك فقد كلفت الدولة الجهات المختصة بوضع نظهها لتوزيع الأراض البور أو الموات حسب ماتقضى به الشريعة الاسلامية الفراء • وقد صدر نظام توزيع الأراض البور بقرار مجلس الوزرا وقد (١٠٠٥) عام · - 1 T A A

والنظام المذكور وان جاء محددا لكيفية توزيع الأراض وتمليكها للقياا بالمشاريع الزراعية ، والحيوانية ، الا أنه قد تضمن في مواده ، ولا تحتسم التنفيذية ، وماورد من أوامر سامية وتعاميم ادارية ملحقة به ، الكثير مسن أحكام الاحيام التي عالجناها في الماحث السابقة •

والمتأمل في ذلك النظام يجد أنه قد بُني طي الراجح من الآراء الفقهية في الأمور المختلف فيها ولم يلتزم بمذهب ممين ، ومايحقق المصالح الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا معايدل على ضخامة الجهد المبذول في اعداده ، وسمعة اطلاع من قام بسيسه ، وحرص الدولة حفظها الله وولاة أمرها على التسسسك بالشرع الاسلاس القويم وعدم الانجراف ورا التيارات المذهبية الوضمية ، التي لاتزال موضع التجربة والخطأء ولايزال متبموها يتخبطون في تجاربهـــم ء

⁽١) في ٣/٢/٨/٢/١هـ ، وتمت المصادقة طيه بالمرسوم الملكي رقم (١٦٦٠) ، في ٢٨٨/٢/٦هـ ، كما صدرت اللائمية التنفيذية له بالقرات نفسهسسا وفي التاريخ نفســه . (۲ ۸ ۸)

والملاحظ أنهم كل ماوصلوا الى تشريع نافع بعد طول التجارب والسنين وجدوا أن الاسلام قد سبقهم اليه منذ أمد بعيد •

ولقد اتجه النظام المذكور الى تشجيع النشاط الزراس والحيواني ، وهسو مع ذلك ليس قانونا للاصلاح الزراس ، بل هو نظام أُستُيدُت مواده مسسن الفقه الاسلام الأصيل .

وقد حدد هذا النظام المقصود بالأراض البور في المادة الأولى منسبه على النحسو الاتسبى:

(يقصد بالأراض البورف أحكام هذا النظام كل أرض تتوفر فيها الشروط (١) الاتيادة :-

- ١ _ أن تكون منفكة عن حقوق الملكية أو الاختصاص ٠
- y ... أن تثبت الجدوى الاقتصادية من استفلالها للانتاج الزراعى أو الحيواني ·
 - ٣ ـ أن تكون خارجة عن حدود العمران ومايتملق بمصالحه في المدن والقرى ،
 ويتحدد ذلك بالا تفاق بين وزارة الداخلية ووزارة الزراعـة) .

ويلاحظ أن الفقرة الأولى من المادة الأولى قد جائت متفقة مع الراجسيح من أقوال الفقها في تمريف الموات ، كما أن الفقرة الثالثة من المادة نفسها مع الراجح من أقوال الفقها في اشتراط بعد الموات عن المعران وماتتعلسسق (٢) به مصالحة ، وقد جا في اللائحة التنفيذية لهذا النظام تحديد القوامسسك الأولية لتميين الأراضي القابلة للتوزيجهانصه :-

⁽١) ادارة استثمار الأراض بوزارة الزراعة بالملكة العربية السعودية ، النظيم واللوائح الصادرة بشأن الأراض الزراعية في الملكة (الرياض مطابسح

الحرمين) م ان ٢٠٠٠

⁽٢) المصدرنفسه ص ١١٠

(لتحديد الأراض البور القابلة للتوزيع وفق النظام ، تتحقق ادارة استثمار الأراض كخطوة أولى وقبل اجراء عمليات المسح من توفّر الأسس التالية وذلك على الوجه الموضح بالنسبة لكل منها :

أ ـ أن الأرض من الأراض غير السلوكة للأفراد أو الشركات أو الجمعيات ، وغير موقوفة ويتم ذلك باتصال ادارة الاستثمار بوزارة الزراعة والمينساه بمديرية أملاك الدولة بوزارة المالية والاقتصاد الوطنى في المناطق السبتي لها أراض بها ، الى جانب الاتصال بالسلطات المعلّية وأهل الخسبرة في كل منطقة .

ب. أن الأرض ليست محلا للمنازعة وأن تتوفّر برا " تها من المقوق الفرديسة والجماعية سوا " في ذلك حقوق الملكية أم المقوق الأدنى منها كحسسق الا غتصاص بالأرض أو الأفضلية طيها ، ويدخل تحت مدلول الحقسسوق الجماعية هنا : الرياض وأماكن البعل وبقية المرافق الجماعية التي يشترك في الاستفادة منها واستفلالها على الشيوع مجموعات من الأفراد .

ويُستثنى من ذلك بموافقة وزارة الزراعة والمياه .. في كل حال .. بمسش الرياض وأماكن البعل ومنها الفياض اذا استوجبت ضرورة المصلحة العامسة ذلك استنادا على مبررات معددة منها على سبيل المثال توفّر تلك الأماكن بمساحات أو أعداد كيرة في المنطقة الواحدة أو عدم توفّر أراض صالحة للزراعة بمساحات كافية في تلك المنطقة .

⁽۱) المراد بأماكن البعل الأرض التى تزرع طى الأمطار زراعة موسمية ولا تعتمد طى غير المطرف سقيها ، انظر ؛ لسان العرب ٢٠/١٣ ، مختـــار الصحاح ص ٨٥ ، مراجع سابقة ،

ويتم التحقيق من مكونات هذا الأساس باستقصا الدارة الستثمار الأراضييي (١) بوزارة الزراعة والمياه ويتشاورها مع اللجان المحلية الوارد تشكيلها ومهامها بالتفصيل في (رابعا) أدناه وسؤال الادارات الحكومية المحلية .

ج. أن تكون الأرض خارجة عن حدود العمران ومايتعلق بمصالحه في المسدن والقرى ويتم ذلك بالا تصال بين ادارة استثمار الأراضي بسيوزارة الزراعة ، ومكتب تخطيط المدن بوزارة الداخلية أولا بأول ، وبالنسبة لكسل منطقة يُزمع اجرا ً السح فيها وقبل البد ً فيه ، وبهذا يتم الا تفاق مسبقا على اتجاه السح والتوزيع بما لا يتعارض مع تخطيط المناطق السكنية والمرافق المامة المرتبطية بها وما لا يضيع الوقت والجهد في عمليات سح لا يتسلام مع امتداد العمران " .

⁽١) جا ً في القسم الخامس من اللائحة التنفيذية "خطوات التوزيح " ، الفقرة (١) جا أ) ، تتكون اللجنة المحلية في كل منطقة يُزمع التوزيع فيهــــا

١ مند وبعن وزارة الزراعــة والمياه •

٢ ـ مندوب هن وزارة الداخليــة ٠

٣ - مند وب من وزارة المالية والا قيصاد الوطنى •

٤ ـ منه وبعن وزارة العدل يُسميه وزير العدل .

ه ... عضوين من أهل الخبرة .

وصهمة هذه اللجنة النظر في طلبات استثمار الأراض الزراعية بشكل عنام ، وتوقّر شروط النظام فيها ، انظر : النظم واللوائح الصادرة بشأن الأراض الزراعيسة في الملكة ص ٢٨ ، ٢٨ ،

⁽٢) المصدر نفسه ص ١٢ ه ١٣٠٠

كما صدرت بعض الأوامر الملكية الكريمة ، والفتاوى والبيانات والقسرارات القضائية النُمتَنتُ أنه عدم اكتساب ملكية الأرض الموات بغير الاحيا ، أوالمنسست من ولى الأمر (جلالة الملك أو الحكومة) ، والتى تفيد أن كل ملكية قامست على الاعتبارات الآتية تعتبر ملكية باطلة :

١ ـ وضع اليد : وذلك استناداطي الأمر السامي الكريم رقم ٢١٦٧٦ فـــيي
 ١ ١ ٢ ١ ٢ ١ ٣ ٨ ٧ / ١١ ١ ٢ ١ ١ ١ كل من يدعي وضع اليد لا يُلتفتُ لدمـــواه
 من الآن فصاعدا .

والأمر الساس رقم ٦٥٣٣ في ٦٨٨/٤/١٣ هـ ويتصطب أن وضيع اليد قد صدر أمر بمدم اجازته .

والأعران السامیان رقم ۲/۲۹۹۸ فی ۲/۲/۲۱۷ (هـ ، ورقـــــم
۲۹۶ فی ۲(۲/۲/۱۶ (هـ ویتضمنان عدم قبول أی دعوی تقام طـــــی
۱۱)

٢ - أوراق المبايمة التي لاتستند طي طكية : وذلك استناداً طي ماجا على الأمر السامي رقم ٢٨٣٦٤ في ٢٨٣١/١١/٢١ ، وكذلك الأمر السامي رقم ٤٨٤ في ٢٨٣١/١/٢١هـ المتضمنان عدم إخراج حجة استحكيمام طي أرض بيضا على الستناد على شتريات سابقة ـلا تقوم طي أصاس طكية ـ ومنع بيع مثل هذه الأراض .

وبيان الديوان الطكى الصادر بخطاب معالى رئيس ديوان مجلس الوزرا ورقم ١٨٤ ٨/١١٨ في ٣٩٧/٦/١٩ هـ المنتضمن عدم الالتفات السبي أوراق (٣٩) (٣) المبايمات التي تتم من غير مالك ممترف بطكيته شرعسا .

⁽١) النظم واللوائح الصادره بشأن الأراضي الزراعية في المملكة ص ٣٠٠

⁽٢) المصدرنفسية ١٠٠٠ و

٣ ـ صكوك الصلح أو القسمة أو اثبات شهادة الشهود :.

كل تلك الأمور لا تُفيد التطيك وتمتبر حجة على الموضوع الصادرة مسن أجله فقط وذلك استنادا على فتوى سماحة الشيخ محمد بن ابراهيم رقسم المها ولا المرافي البيضا الاتطلك المجرد دعوى أو تَسْتَقُ طيما ولو كان بيد مدعيها صكوك بل هي باقيسسة مواتا على الأصل .

والأمر الساس رقم ٢٠٩٨٠ في ٣/١١/١٨ هـ المتضمن مناقشـــة قاضي محكمة بقما كيف يصدر صكوكا بتطيك الأراضي بنا على اتفاق جــرى بين المتخاصيين .

وقرار الهيئة القضائية العليا رقم ٦٦ في ٣٩٥/٢/٥٥ هـ المتضمدن أن الصلح المبنى على النزاع لا يقوم مقام حجة الاستحكام ولا يفيد ثهــوت (١)

ي الوثائق الصادرة أو المصدقة من أفراد أو جهات الله المق المنح أو غيير مستندة الى طكية أو تفويض من ولى الأمر ، وذلك استنادا على الأسلسل الساس رقم ١٧٢٨١ في ١٩٨١ هـ الصادر بشأن وثيقة صادرة مسن قاض البديع تتضمن شهادة شاهدين بأن الأرض طكا للقابنة ، ويقسس الأمر الساس بأن كل أمر لم يصدر من عندنا فهو مرفوض ولا نقله .

وبيان الديوان الملكل رقم ١٨ (١/ ٨ في ١٩ / ٢ / ٢ هـ المتضمسن: أنه لا يجوز لأى شخص مهما كانت صفته التصديق طي أوراق مهايعسسات الأراضي بصفته الشخصية صدون استكمال الاجرائات المقررة نظاما ، ومسن (٢)

⁽١) المصدر نفسه ص٤٠

⁽٢) المصدرنفسه ص ٤٠٥٠

ومعظم الاعتبارات السابقة انما لم تثبت بها طكية الأرض ، لأنها مسن صور التحايل التي قد يلجأ اليها البعض لتطك الأرض ، ولأنها لا تعتمد طسي احيا محيح .

كما صدر عدد من الأوامر السامية ، والقرارات والتماميم بخصوص التأكيّبي من شروط احيا الموات وأهمها بُمّدُهُ عن المامر وعدم تعلق المصالح المامية به ، وأخذ اذن الدولة بالاحيا ومنع التحايل في الحصول على ملكية الأرض ، وأهم علك الأوامر السامية ، والقرارات والتماميم مايأتيس :

١ تعميم رئاسة القضاة رقم ٢٥٢/٣ نق ٣٨٢/٣/١هـ القاضى بضرورة تطبيق المادتين ٨٦ ، ٨٦ من تنظيم الأعمال الادارية في الدوائسسر الشرعية ، وتنص المادتان المذكورتان طبي مايلي :

نتن المادة ٨٥ : على المحكمة اذا طُلِبَ منها عمل استحكام للمقسار أن المادة ٨٥ الله المحكمة اذا طُلِبَ منها عمل استحكام للمقسال تكتب الى كل من البلدية والأوقاف والمالية للاستفسار عمّا اذا كان هنساك مانع لديهم من اجرا و ذلك م فاذا لم يكن ثمّة مانع أُجرى الاستحكام بمسد إعلانه في الجرائد الرسمية لمدة شهر .

وهذا يتضمن وجوب إذن الجهات المذكورة في الاحيا عن وهو مذهب أبي حنيفة عن وهو ماترجح معنا عند بحث اشتراط اذن السلطان في الاحيا عن المادة ٨٦ على المحكمة اذا طُلِبَ منها عمل استمكام للأرض الفضا على المادة ٨٦ على المحكمة اذا طُلِبَ منها عمل استمكام للأرض الفضا النوم الأمر المراجع المالية لأخذ رأيها في ذلك علاوة على الاجرا التصليم المدرجة في المادة (٥٨) واذا كانت على الأرض الفضا النقاض فلابد مسن التحقق لمن الانقاض وعلى أي أساس وضمت ولابد من وقوف القاض أو نائبه على تلك الانقاض ليتصور حقيقة الطلب .

وهذا يتضمن إذن السلطة الى جانب التحقق من خلو الأرض مسسسن الطك والاختصاص ۽ وهما شرطان معتبران لصحة الاحيا عمل بينا

٦ ـ الأمر الساس الكريم رقم ٢٧ م ١ في ٢ / ١ / ١ / ١ / ١ / ١ الموجه لــــوزارة العدل بعدم اخراج حجج استحكام طي الأراضي الزراعية الواقمة خيارج حد ود القرى والمدن الا بعد أخذ رأى وزارة الزراعة ، وقد فُيم هــــذا الأمر طي المحاكم بتعميم وزارة العدل رقم ٢ / ٢ في ٢ / ٥ / ١ / ١ / ١ / ١ وطي فروع وزارة الزراعة والمياه برقم ٥ / ١ / ١ / ١ في ٢ / ٥ / ١ / ١ هـ وطي فروع وزارة الزراعة والمياه برقم ٥ / ١ / ١ / ١ في ٢ / ٥ / ١ / ١ هـ ٠

وهذا يتضمن تنظيم عطية الاحيا فيما بَعْدَ عن العمران ، واشتراط الاذن فيمه ، وهو ماترجح معنا من مذاهب الفقها ، لما يحقق مسمن

- " الأمر السامى رقم ٢١٦٧٦ فى ١/ ٢١٣٨٧ هـ والأمر السامى رقيم ٢٥٥٢ في ٢٥٥٢ في ٢٥٥٦ في ٢٥٥٢ في ٢٥٥٢ في ٢٥٥٢ في ٢٥٥٢ في ٢٥٥٤ في ٢٥٤٤ هـ وكذلك الأمر السامى رقم ٢٥٥٤ في ٢٠٤٤ م ١٠٠٤ في ١٣٤٤ م المراض البيضا أمر من جلالة الملك أو نائبه ، والمعمنة على المحاكم مالم يكن صادرا طيها أمر من جلالة الملك أو نائبه ، والمعمنة على المحاكم بتعميم وزارة العدل رقم ٢٠١١ في ٢٠١٦ م ١٣٤٥ هـ ٠
- ١٤ مر الساس رقم ٧٤٧٨ في ١٣٨٩/٩/٤ هـ والذي ينصطن ضـــرورة التأكد من طكية الواهب للبهة قبل اثباتها ، والمصم على المحاكم برقـم (٣)
 ١٣٨٩/١١/١ في ١٣/١٢/١١ هـ ٠

وعدًا الأمريفيد في منع التحايل في تملك رقبة الأرض حيث يحيى الأرض أحدهم ثم يهيها لابنه حتى اذا عادت مواتا لم يكن لأحد غيره أن يحيها لأنها قد ملكت بغير الاحيا ً فتمك رقبتها .

⁽۱) المصدرنفسه ص۲،۰

⁽٢) المصدرنفسه ص٢٦٠٠

⁽٣) المصدر نفسه ص ٢٦٠٠

كما أنه يمنع التحايل في تطك الموات ، فقد يلجأ البعض الى هبسة مالم يحيه من الأرض ، لا ثبات طكية الموهوب له .

ه .. الأمر السامل رقم ٤ /س / ١٤٩٣ فل ١ (/ ٣٩٧/١ هـ بشأن الأراضي التي يدعى أصحابها أنها زراعية ويريدون اخراج صكوك شرعية عليهــــا والمتضمن وجوب الرفح عنها للمقام السامل من قبل وزارة الزراعة •

- ٦ الأمر الساس رقم ٤٠٨٤ في ٢٣٢٩٢/٢١ هـ القاض بالرفع للمقسام الساس عن كل معاطة من طلبات حجج الاستحكام طي الأراض الزراعيـة على عدّه مع الأوراق والمثبتات الخاصة بالاحيا والتطك مزودة بمرئيسات (٢)
- ٧ ـ الأمر الساس رقم ١٧٢٠٤ في ٣٩٩/٢/٢٤هـ المتضمن التأكيسيد (٣) على الأمر السامي المشار اليه سابقا برقم ١٨٤٤ ٠
- ٨ ـ الأمر الساس رقم ٢٠٠١ في ٢٠٠١/٣/ هـ المتضمن عدم اصحصصد ار حجج استحكام على الأراض في أي منطقة يوجد بها قياد التعسكريسسة الا بعد الرجوع الى أقرب قيادة عسكرية بالمنطقة ومن ثم انتظار اجابتها (٤)
 طي ذلك خلال المدة المنصوص عليها في النظام ٠

 ⁽۱) المصدر نفسه ص ۲۱ •

⁽٣) المصدرنفسة ﴿ ٢) •

⁽٣) المص*د*رنفسة ص ٢٤٠

⁽٤) المصدرنفسه ٧٤٠٠

ويتض سامض من أوامر سامية ، وقرارات ، وتعاميم ، وبيانات عكوميسة ، بالاضافة الى ماجا في نظام تملك الأراض البوررةم (١٠٠٥) في ٣٨٨/٢/٣ (ه. ، أن نظام ملكية الأراض الموات في المملكة المربية السمودية قد أخذ بما ترتبت عند الفقها من وجوب اشتراط بُعد الأرض عن المامر ، وعدم تَعليّها بمالحه ، وكل المصالح العامة ، فإن لم تكن الأرض كذلك فإنها الا تعتبر مواتا ، وكذلك وجوب اشتراط إذن السلطان أو نائبه في الاحيا .

ساس ويتضعُ/أن الإذن في المملكة يكون عن طريق وزارة الزراعة والمياه باعتبارها مفوضة بالنظر في هذا الأمر من قبل السلطان ، وطبي ذلك يكسون كل احيا او تحجير لم يأخذ فيه اذن الدولة بمد صدور نظام توزيسي الأراض البور المشار اليه سابقا لا يُفيد صاحبه لمكا ولا اختصاصاً .

وماكان من تحجير أو احيا قبل صدور ذلك النظام أى قبل على ١٣٨٨ اهم فانه يفيد صاحبه حق الاختصاص أو الطك حسب ماباشره من عمل طبى الأرض وقد جا في محضر اللجنة المركزية لتوزيع الأراضي البور أعام ١٣٩٤ هـ ما نصه : "التحجير الذي تم قبل الأوامر الناصة على ضرورة الحصول على اذن لولى الأمر في الاحياء يجمل صاحبه أحق بالأرض المحجرة لقول النبي صلىل

"من سبق الى مالم يسبق اليه سلم فهو أحق به "ولذا يُسْمَحُ لا صحــاب (١)
الأراض المتحجرة باحيائها في حدود المدة التي نصطيها النظام وتطبيــق (٢)
بقية الاحكام الواردة به ولا تحته التنفيذيـة " •

⁽١) المصدرنفسة ص ٤٨ ء ٤٨٠٠

 ⁽٢) سيأتى بيان المدة المحددة في النظام لاحيا الأرض انظر صـ ٣٠١ ...

وجا " في مرئيات فضيلة الستشار الشرى بوزارة الزراعة المعم بالتعميم رقم وجا " في مرئيات فضيلة الستشار الشرى بوربعد صدور نظام توزيح الأراضي (١١) (١) البور عام ٣٨٨ (هـ غير معتبر لأنه يعد مخالفا لأوامر الدولة " •

وصدر الأمر السامى الكريم رقم ٢٤٤٨ في ٢/٣/٥ اله بالموافقة طلب ما أرتأته اللجنة المكونة من مند رهين من وزارة الد اخلية ووزارة العدل ووزارة الداخلية المنظمن : "أن أى مواطن سبق وأن وضع يده طى أرض موات وأحياها الاحياء الشرى بزراعتها بعلا أو احاطتها بجدار أو هيأها لما تصلح للله قبل صدور نظام توزيع الأراضى البور (أى قبل عام ٢٨٨٨ه) فانه أحق بها ويرجع في تملكها الى العرف والعادة في كل منطقة ، والمعروف أن البعسل ويرجع في المنطقة الجنوبية فقط " .

واذا كانت وزارة الزراعة هي الجهة المكلفة بتوزيع الأراض الموات لفسر في الشاريع الزراعية والحيوانية فعاهي الكيفية التي تُوزَّعُ بها تلك الأراض الموات ومن هم المستحقون لتلك الأرض ، ومامقد ار المساحة التي تعطيها السوزارة للأ فراد والمؤسسات والشركات ٢ .

وهل كل من أعطت له وزارة الزرامة قطعة من الأرض يتطّكها بغير قيسسد أو شرط ، واذا كانت هناك شروط فما مدى تأثيرها طي انتاجية الأرض ٢٦٠٠

لقد جا عظام توزيع الأراض البور لعام ١٣٨٨ هـ ولا عمته التنفيذي مجيبا طل التساؤلات السابقة ، فالنظام في مادته الأولى قد حدد معسنى الأرض الموات أو البوريما سلم عن الطك والاختصاص ، والبعد عن العسران ، وما تتعلق به مصالحه كما سبق أن ذكرنا ، واضافة الى ذلك تنص الفقسرة

⁽١) النظم واللوائح الصادرة بشأن الأراض الزراعية في المطكة ص ٤٦٠٠

⁽٢) المصدرنفسه ص ٢٦٠

الثانية من المادة الأولى على وجوب ثبوت الجدوى الاقتصادية من استفسلل (١) (١) تلك الأرض •

وقد حددت اللائحة التنفيذية للنظام في المادة الثانية منها الخطسوات التي تُتخذ لمحرفة الجدوى الاقتصادية من استفلال الأرض ، وذلك بحسستوفر عالمي صلاحية التربة ووفرة المياه ، وتقوم وزارة الزراعة بتكليف من الدولة بهذه الخدمات لمساعدة المستثمرين فنيا بما يؤدى الى زيادة الانتسساخ الزراعي .

وحدد النظام في حادثه الثانية مساحة الأرض التي تُوزعها وزارة الزراعية على الأفراد والمؤسسات على أن لا تقلّ الساحة الموزعة عن خسة (٥) هكتارات في كل حالة ولا تتجاوز عشرة (١٠) هكتارات في حالة التوزيع على الأفلساوز أو أربعمائة (٤٠٠) هكتار في حالة التوزيع على الشركات ، ويجوز التجلوز (٣)

وحدد النظام في مادته الثالثة الشروط التي ينهفي توفرها فيمن تسووع طيهم الأرض لمارسة النشاط الزراعي طيها بما يأتي :-

ر _ أن يكون شخصا سعوديا ويجوز التجاوز عن هذا الشرط بقرار من مجلسس الوزرا • •

⁽١) المصدرنفسه س٧٠

⁽٣) المصدرنفسة ١٣٠-١٦٠

⁽٣) المصدر نفسه ١٠٧٠

()

٢ _ أن يكون مشتما بأهلية الأداء .

وجاً في اللائحة التنفيذية لهذا النظام في المادة الثانية في الفقرة الأولى أن اشتراط كونه سعوديا يعنى الجنسية الأصلية أو المكتسبة وسواء كسان (٣)

وجا عن المادة الرابعة من النظام معددة لكيفية المفاضلة بين المتقد مسين لطلب الأرض طي الترتيب التنازلي الاتسب

١ مالك الأرض المجاورة للأراض البور محل التوزيع - وهذا أهذ بحق الشفعة - وهذا أهذ بحق الشفعة - ٢ مالك المنطقة .

- ٣ ـ الأقدرطي الاستثمار
 - ٤ ـ محترف الزراعــة
 ١٤)
 - ه ... من لايمك أرضًا .

⁽۱) المقصود بالأهلية في اصطلاح الفقها و صلاحية الفرد للالزام والالتزام وتنقسم الى أهلية أدا و وأهلية وجوب وأهلية الأدا أن يكون الفسرد صالحا لثبوت الحقوق المشروعة له وأهلا للالتزام بالحقوق التي يأشر أسبابها القولية والفملية و واذا لم يكن أهلا لانشا أسباب الحقسوق الفملية والقولية مع كونه أهلا لثبوت الحقوق له دون مهاشرة أسباب الحقسوة سميت أهليته أهلية وجوب و انظر و الطكية ونظرية المقد لأبي زهسرة من ٢٠٨ و الطكية ونظرية المدخسل

⁽٢) النظم واللوائح الصادرة بشأن الأراض الزراعية بالسلكة ص ٧٠

⁽٣) المصدرنفسه ص ١٦ ٠

⁽٤) المصدر نفسه ٧٠٠

وفي تفضيل الأقدر على الاستثمار ، ومحترف الزراعة على من لا يملك أرضا دليلا على أن الفرض الفعلي من التوزيع هو زيادة الانتاج الزراعي .

وتوزيع الأرض في هذا النظام لا يعتبر تطبكا لها ، وانما يُكُيبُ من وزعست طبه الأرض حقاً طبها كالحق الذي يكتسبه المحتجر بالاحتجار ، بمعنى أنسب يصبح أولى من غيره باحيا " تلك الأرض بمارسة النشاط الزراعي والحيوانسسي أو أحدهما طبها ،

وهذا الاختصاصله مدة محددة ، وهو مشروط بجدّية العمل في الاستثمار الذي تتولى وزارعة الزراعة مراقبته فاذا ثبتت عدم جدية المستثمر في استثمار الأرض سقط حقه في الاختصاص بتلك الأرض ، وهذا يتضح من نين المواد السابحة والثامنة من هذا النظام وهي كالاتسبى بـ

المادة السابعة : تترتبطى صدور هذا القرار _يعنى قر ار توزيع الأرس طلب

(۱) ٣ ــ يجبطى من صدر لصالحه القرار استثمار الأرض خلال المُدَّة المحسددة فيه وتعتبر الأرض ستثمرة زراعيا برى جزء منها لايقل عن ٢٥٪ مسسن مساحتها بما من شأنه الانتاج الفعلى ، وتعتبر مستثمرة حيوانيا اذا ثبتت جدية الانتاج الحيواني خلال المُدَّة المحددة للاستثمار .

وجائن الفقرة الثانية من المادة السادسة من اللائمة التنفيذيــــة لهذا النظام: " تثبت جدية الفرد في الاستثمار الزراس اذا قام خسلال المدّة المحددة برى مالايقل عن ٢٥٪ من ساحة الأرض التي وزعت طيــه بما من شأنه الانتاج الزراس الفعلل •

⁽۱) جا في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من اللائحة التنفيذية لهـــذا النظام: أن مدة الاستثمار تحدد بين سنتين وخمس سنوات كمد أقص ، وطلى ادارة استثمار الأراض بوزارة الزراعة والمياه أن تقرر الفترة طـــى وجه التحديد (سنتين أو خمس) بالنسبة لكل قطعة أرض وفقا لمايحيك بكل حالة من عوامل خاصة واعتمادا طلى الأسس المامة التالية :-

أ .. نوع التهة ورتبتها ، ومدى توفر المياه بها ٠

ب درجة وعورة قطمة الأرض واحكانية استصلاحها •

جـ ي طبيعة ونوع الزراعة التي يمكن قيامها طيها .

د موقعها (قربها من مراكز التسويق ومدى توفر التسهيلات والمرافق المساعدة في المنطقة المحيطة بها) ، انظر : المصدر نفسه ص ٢٦ ، وهذا يتفق تماما مع الراجح من أقوال الفقها " في مدة التحجير من أنها تمود الى العرف وطهيمة الأرض كما بينا في محث التحجير والحقوق المكتبهة منبه .

كماتثبت جدية الفرد في الانتاج الحيواني اذا قام خلال المدة المحسددة للاستثمار بتهيئة واعداد مالايقل عن ٢٥٪ من المساحة الموزعة عليسسه ، بما من شأنه انتاج الحيوان أو منتجاته ، أو بما من شأنه انتاج المحاصيسسل والمواد اللازمة للاستهلاك الحيواني ،

وجاً في الفقرة الثالثة من المادة السادسة من اللائحة نفسها مايأتـــى :
" تثبت جدية الشركة في الاستثمار الزراس والحيواني اذا قامت خلال المحدة المحددة بتهيئة واعداد مالايقل عن ٣٥٪ من المحاحة الموزعة طيها ، بمحامن شأنه الانتاج الفعلي لمحاصيل ومنتجات الاستهلاك الانساني والحيواني " •

ويتضح صاسبق أن اشتراط اعداد نسبة ممينة من الأرض ، لثبوت جديسة الاستثمار ، ومن ثم تطك من صدر قرار توزيع الأرض لصالحه للأرض الموزعـــة عليه ، يتشى مع ممنى الاحيا في اصطلاح الفقها ، ويختلف عنه في مقــدار النسبة المحياه ، حيث هي عند الفقها كل الأرض ، أما في النظام المذكـور فتتراق النسبة بين ٢٥٪ ، الى ٣٥٪ بحسب نوع الستثمر فردا كان أو شركحة طعل انخفاض نسبة الأرض المحياة المشترطة لثبوت جدية الاستثمار ، ومن شم تطك الفرد للأرض استثمار اليها ، في النظام المذكور سببها الرغبة في تشجيع الافراد على الاستثمار الزراعي ، وكبر مساحات الأراض البور المتوفرة في المملكة ،

⁽١) المصدرنفسه ص ٣١٠

⁽٢) المصدرنفسة ص ٣٢٠

كما يلاحظ صفر نسبة الأرض المشترط احياؤها من قبل الأفراد ، اذا مسا قورنت بالنسبة المفروض احياؤها من قبل الشركات وهذا تفريق حسن ، اذ أنه مبنى طى اختلاف امكانيات وقد رأت الطرفين على الاحيا ، ومن جهة أخسري يقابل الفرق بينهما في مقد ار المساحة المسموح بتوزيمها طيهما ، اذ أنهسا أكبر في حالة التوزيع على الشركات عنها في التوزيع على الأفراد .

٣ ـ يكون لمن صدر لصالحه قرار التوزيع حق تملك الأرض وفق قواعد هــــنا

المادة الثامنة : ألوزارة الزراعة أن تشرف من الناحية الفنية على الأراضـــــى الموزعة وأن تراقب جدية صاحب الاختصاص في استشارهـــا ، ويجوز بقرار من وزير الزراعة والمياه الفائ اختصاص مــــــن يثبت عجبزه عن استثمار الأرش أو عدم جديته في خلال المدة المحددة بعد انذاره بشهرين وتخصيصها لشخص آخر يقوم باستثمارها بعد دفع ماصرف سلفه فعلا لاستثمار الأرش طبي أنه عند اعادة توزيح الأرش يلتزم من أعطيت له بتمويض سلفه بقدر مازاد في قيمة الأرش بسبب عمل سلفه فيها ألى وهذا يتفق مع ماذهب اليه الفقها عن انتزاع طبي الأرش المحجرة من يد المتحجر اذا عجز عن عمارتها بعــــد

المادة التاسمة : أذا قام من صدر لصالحه قرار التوزيح باستثمار الأرض وانتهت المدة المحددة للاستثمار تُطلَّك الأرض الموزعة لمن صللت المدة المحددة للاستثمار تُطلَّك الأرض الموزعة لمن صللت المالحة قرار التوزيح ، وذلك بقرار من وزير الزراعة طلب أن مدا القرار لا يمتبر نافذا الا بعد أن تتم المصادقة طيب

انقضاء المدة.

(١) من جلالة الطك أو من يفوضه .

وهكذا يتضع ساسبق أن تطك الأرض الموات في المملكة المربية السعودية يخضع لما تَرَجَعَ عند الفقها عن أحكام شرعية متعلقة بسدائل الاحيا مسدن صفة الأرض الموات ، وكيفية الاحيا .

ويمتبر نظام توزيع الأراض البور المشار اليه سابقا نموذ جا حسنا طلسس تملك الأرض بالاحياء بفرض معارسة النشاط الزراس والحيوان له دلالتسسسه ونتائجمه ،

أما الدلالة فهى أن هذا النظام يدل أولا على أمكانية تقنين الأحكسام (٢) الشرعية في شكل مواد يسهل تناطباعلى جميع المستويات العلمية ٠

كما يدل هذا النظام على تسك الدولة السمودية الرشيدة بتعالىيم الشرع الاسلاس المنيف ، هذل الجهد في تفهم وتقصّ أحكامه صالتاليين تطبيقها بشكل منظم ومحدد وسهل •

كما يدل هذا النظام على حرى الدولة الرشيدة على تنبية الموارد الطبيعية للبلاد ، وتوفير الماجات الأساسية للمواطنين ، وصداقا لهذا القول للسات تكتفى الدولة الرشيدة بتوزيع الأراض على المواطنين ، وتقديم المدسسات الفنية اللازمة لزيادة الانتاج الميواني والزراي مجانا ، بل تَعدّتُ ذلك الى المساعدات المالية المتمثلة في القروض الزراعية ، والاعانات التي تتراوع نسبتها من مجموع تكلفية المشاريع الزراعية من ٦٠٪ الى ١٠٠٪ ، هذلك تكون الدولية قد مت الأرض والمال للمواطنين لحشّهم على سارسة النشاط الزراس .

⁽١) النظم واللوائح الصادرة بشأن الأراض الزراعية بالمطكة ١٠٠٠ و١٠١٠

⁽٣) قال د • محمد عبد الجواد في كتابه بحوث في الشريعة الاسلامية والقانون ص ١٩٤ • "أما نظام توزيع الأراض البور في الملكة العربية السعود يستة فقد جا "شاملا ومفصلا تفصيلا دقيقا لجميع الأحكام الخاصة باحيا "الأرض للموات أو البور ، وهو يمثل في نظرنا ، الا نموذج الملمي لتقنين أحكام الفقه الاسلامي في هذا الموضوع • ونرجو أن يكون (هذا النظام وأمثاله ح

والى جانب ذلك تقدم الدولة اعانات على الآلات المخصصة للانتاج الزراى والمعبواني تتراق مابين ٣٠٪ الى ٥٠٪ من قيمتها ، بالاضافة الى الاعانسات التى تصرف لتشجيع انتاج بعض المعاصيل الزراعية كالتمور والحبوب وخاصسة القم

أما نتائج تطبيق نظام توزيح الأراض البور فى الملكة بالاضافة السب أثر القروض والاعانات المشار اليها سابقا و فتتمثل فى زيادة الرقمة الزراعيسة وارتفاع كمية المحاصيل الزراعية وومن أمثلة ذلك ارتفاع كمية المحصول من القمح الذى يمتبر هاد الغذا من بضمت آلاف الى مئات الآلاف من الأطنسان وعيث بلفت كمية المحصول منه لمام ٢٠٠ وهذا بلاشك له تأثير حسن من ناحية توفير الاسن الفذائى فى الملكة وهذا

وفى ختام هذا المبحث بقول ان نظام توزيع الأراض البور لفرض الاستثمار الزراس والحيواني ماهو الا نموذجا طي قطبيق ماجاً في الشرع الحكيم سلسن أحكام في مجال احياً الأرض الموات ، وقد استخدم هذا النظام الملكية كحافيز طي الانتاج وعدم تعطيل الأرض .

ونجد أن النظام بما تضمنه من مواد قد حَالٌ دون التحايل في الحصيول على ملكية الأرض دون الدخال على ملكية الأرض دون الدخال عمل عليها يصل بنها الى مستوى الانتاج القملي .

وليس هذا هو التنظيم الوحيد في المعلكة لتملك الأرض بالاحياء ببلهناك أنظمة أخرى تحكم طكية الأراض الموات ، وهي موضوعة على نفس المنوال المتفق مع ماجات به الشريعية الفراء .

_ من النظم أو القوانين المنقولة عن الفقه الاسلامي ، مايطمئن الخائفين من تقنين الفقه الاسلامي * .

فهناك نظام لتطك الأرص الموات بغرض الاستثمار الصناع ، الى جانسب قائمة من القروض والاعانات التى تُسرع بنمو النشاط الصناع ، وهناك أنظمسة تتولى العمل بها وزارة الاسكان والشئون البلدية والقروية ، بغرض توزيسي الأرض الموات طى المواطنين لانشا مساكنهم أو القيام بالمشاريع الاسكانيسة التى توفر عاجة المواطنين الى السكن الى جانب الاعانات ، والقروض طولسة الأجل والتى تساهم الدولة بنسبة ٣٠٪ من قيمتها في شكل افغا عنسسك التسديد .

وكل تلك الأنظمة تنفضع لمجموعة الأوامر السامية ، والقرارات ، والبيانات والتعاميم الحكومية التى تحكم عطيات احيا الموات في الملكة ، والتي سلمة أن أشرنا اليها ، وكلها أيضا تصلح كمواضيع للدراسة والتمثّن لمعرفة ماتحققه من زيادة الكفاءة الانتاجية طي حستوى النشاط الزراعي ، والحيواني ، والصناعي والعمراني ، والاجتماعي .

وقد اكتفينا بدراسة المتعلق منها بتنمية النشاط الزراس والحيواني كشال على ذلك نظرا لما لهذين النشاطين من أهمية بالفة في توفير الأمن الفذائي للمواطنين •

⁽۱) ولقد فضّنا تناول نظام واحد لدراسته بتوسع ، عن دراسة كل الأنظمة بشكل مختصر قد يخفى بعض معالمها ، ونشير الى أهمية دراسة الأنظمة الأخرى ، وحبد الوقاست بذلك الجهات الاكاديمية المعنية بدراسسة المسائل الاقتصادية من وجهة النظر الاسلامية ،

(الفرع الرابح) ملكية الأرض بالاحياء في التقنينات العربيسة

عرفنا فيما مضى كيفية تمك الأراض الموات في المملكة المربية السموديسة ونتناول في هذا البحث كيفية تمك الموات في التقنينات المربية بصفتها ونتناول في هذا البحث كيفية تمك الموات في التقنينات المربية مع التركيز على القانون المصرى المدنى باعتباره رائد الفي مجال التقنينات المربية ، وقد كانت المادة (٨٧٤) من ذلك القانسيون تنص طي مايأتسى :

- إ سالاً راض المزروعة التى لا مالك لها تكون ملكا للدولسة .
- ٢ ولا يجوز تملك هذه الأراض أووضع اليد طيها الا بترخيص من الدولـــة
 وفق اللوائح •
- ٣ ـ الا أنه اذا زرع مصرى أرضا غير مزروعة ـ وهي الموات في عرف الفقها " ـ أو غرسها أو بني طبيها ، تَمُلُّكَ في الحال الجز المزروع أو المغروس أو المبنى طو بغير ترخيص من الدولة ، ولكنه يفتد ملكيته بعدم الاستعمال مسدة (١)

ثم صدر بعد ذلك القانون رقم (١٠٠) لسنة ١٦٦ (م بتنظيم تأجيير المقارات السلوكة طكية خاصة والتصرف فيها ، فنص في المادة (٨٦) منه طلى أن : تُلْفَى الفقرة الثالثة من المادة (٨٧٤) المشار اليها سابقيا فلا يبقى منها قائما الا الفقرتين الأولى والثانيية .

⁽۱) الوسيط للسنهورى ۲/۲۹، ۱۸ به معاضرات في القانون المدني / الملكية في القوانين المربية لعبد المندم فرج الصدّة ٣٥ / ٢١ ، ٢٥ ، مراجع سابقة ٠ (٢) الوسيط ٢٨/١ ، ولم يذكر الصدّة هذا القانون ذلك لأنه ألف كتابه عسام (٢) الوسيط ٢٨/١ ، ولم يذكر الصدّة هذا القانون ذلك لأنه ألف كتابه عسام (٢) الرسيط ١٩٨١ ، ولم يذكر الصدّة هذا القانون ذلك لأنه ألف كتابه عسام

وقد جا القانون رقم (١٠٠) لمام ١٢٤ قاضيا بأن تكون الأراضيي الصحراوية كلها ملكا خاصا للدولة ، ولا يجوز لأحد تملكها بالاستيلا ، وانسا يتملكها الأفراد بطريق الشرا لاستصلاحها في المناطق التي يكون محققا امكان الانتفاع بها بريها بالمياه الجوفية أوغيرها من موارد المياه .

وقد حددت المادة (٢٣) من ذلك القانون أن بيع تلك الأرض مسسسن صلاحيات وزير الاصلاح الزراعي كما حددت مساحة الأرض بالنسبة الى الأفسراد بعشرين فدانا في الأراض البور ، وخسين فدانا في الأراض الصحراوسسة كما اشترطت في ذلك شروطا أهمها :

"أن يتمهد المشترى باستصلاح الأراض المبيعة وزراعتها خلال سبسع سنوات بالنسبة للأراض البور ، وخلال عشر سنوات بالنسبة للأراض المحراوية وذلك من تاريخ تسليم الأرض اليه ، وتُحدد اللائحة التنفيذية قواعد البيسسع بالممارسة ، وتقدير الثمن ، وشروط أدائه ، ومدته وفوائده ، وسائر أحكسام ()

ويُقصدُ بالأراض البور في هذا التقنين الأراض الواقعة واخل الزسام الى سافة كيلو مترين ، أما الأراض الصعرارية فهى الأراض الواقعية خساج (٢) الزمام بعد سافة الكيلو مترين الشار اليهما ، حتى لوكانت مبنية أو مزروعة ،

صاسبق يتضح أن الأرض الموات في القانون المصرى تعتبر ملكا للدوليسة ملكية خاصة ، والدولة تبيعه على الراغيين في الاحيا "بطريقة البيع بالمارسة ،

٠ (١) الوسيط ٩٨/٩ ، مرجع سابق ٠

⁽٢) المصدر نفسه ٨/ ١٧١ ، ١٧٢ ، مرجع سابق ٠

والبيع بالمارسة يعنى البيع المشروط باستثمار الأرضى مدة معينة ، فاذا تم استثمار الأرض اكتسب المشترى حق التصرف في الأرض ، وهو تصرف مسروط حيث قضت المادة ٢٣ من القانون رقم (١٠٠) لعام ٤٦٤ (م على أن يكرون التصرف فيه الى صفار الزراع الذين تكون حرفتهم الزراعة أو الرعى أو الصيد باعتبارها مورد رزقهم الرئيسي ، وشرط ألا يزيد مجموع الأرض المنتصرف فيها لكل واحد منهم ومايطكه هو وزوجته وأولاده القصر على عشرة أفدنة من الأراضي الزراعية والبور والصحرارية المستصلحية .

وهذا يدل على أن المشترى لتلك الأرض بطريق الممارسة لا يكتسب مكيـــة (٢) كالمة طيبها بعد استصلاحها ، وانعا هي ملكية مقيدة بالقيود سابقة الذكر ،

⁽١) الوسيط ١/٩٥ ، مرجع سابق ٠

⁽٣) وتجدر الاشارة هنا أن القانون رقم (٠٠) المشار اليه سابقا ، والسمى قانون الاصلاح الزراعي لا يسرى الاطي الأراض الزراعية ، فلا يسرى طي أراض البنا وهي الأراض الداخلة في كردون البنادر الخاضمة لأحكام القانون رقم ٥ لسنة ٩٤٠ (م بشروط معينة ، والأراض المقام طيها بنا غير تابع لأرض زراعية أولا زم لخدمتها ، والأراض الفضا التابسية لبنا غير تابع لأرض زراعية أولا زم لخدمتها ، والأراض الفضا التابسية لبنا غير تابع لأرض زراعية أولا زم لخدمتها ، كما جا في التفسير التشريص رقم (١) عام ١٦٣ (م٠

انظر: الوسيط ٨/ ١٥١ ، مرجع سابق ٠

أما التقنين المدنى المراق رقم (٠٠) لمام (٥٥)م فقد نصت المسادة (١) (١)٨٦) منه طبي مايأتسس:

السيور لكل عراق أن يستولى باذن الحكومة دون مقابل على الأرض السوات في المناطق السيوح فيها قانونا ، فيثبت له طيها حق التصرف اذا قسام بإحيائها ، ويُعطى له سند بحقه بعد تسجيله بالطابو (دائرة التسجيل المقارى) الا أنه اذا ترك الأرض دون حرث أو زراعة ثلاث سنوات متواليسة بغير عذر انتزعت منه وفوضت الى غيره .

۲ ـ اذا استولى طيها بغير اذن الحكومة فلاتغوارك الا بعد دفع بدل المثل
 وقت الاستيلام .

ثم صدر قانون الاصلاح الزراعي رقم (١١٧) لسنة ٩٧٠ (م ، ونسيص في المادة (١١٣/ف،) على مايأتي :

" تعتبر جميع الأراض المتروكة للنفع العام والأراض فير المطوكسسة أو غير المفوضة للطابو أو غير الموقوضة أميرية صرفسة " •

وموجب هذا النص تعتبر الأرض الموات طكا للدولة لا نها مرحطة مسسن لا مالك له ، وهي بالرغم من طكيتها للدولة الا أنه يمكن اكتساب حسسة طيها بالاحيا "بشروط معينة ستفادة من نص الفقرة الأولى من المسسادة الحادية عشر من ذلك النظام التي تنص طي ماياتي :-

1 _ كل من أدعى التصرف في أرض أميرية وثبت تصرفه فيها وفق التعامل الزراعي المحلى مدة السنوات الخمس السابقة لنفاذ هذا القانون تُسجل باسمسه

⁽۱) محمد مهدى السامرائى ، "ملكية الأرض الزراعية في الفقه الاسلامي مقارنة بالقانون العراقي "، رسالة دكتوراه ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية الحقوق ، ١٣٩٥هـ) ص ٣٥١٠

الساحة التى كانت تحت تصرفه مفوضة بالطابوطى أن لا تتجاوز (٣٠٠) ثلاثمائة دونم فى الأرض التى تُسقى سيحا أو (٥٠١) مائة وخمسون دونما فى الأراض التى تُزرع حنطة أو شعيرا أو حاصلات شتوية أخرى وتُسقىيس (٣) سيحا ، أو بالواسطة أو (٥٠٠) خمسون دونما فى الأرض التى تُزرع شليما أو تبغا أو حاصلات صيفيمة أخرى ، وفند الجمع بين نوعين أو أكثر يُمادل (٣)

ومن النص السابق يتضح أن الأحق الذى يكتسبه الشخص فى الأرض هو أن تسجل تلك الأرض باسمه طى أنها مفوضة بالطابو (أى دائرة التسجيل المقارى) ، وهذا يعنى عدم تمتمله بطكية رقبة الأرض ، ولا يستطيلل أن يتصرف فيها تصرفا من شأنه نقل طكيتها كالبيع والهبة ، كما يؤ خلل من النص السابق أنه لا يشترط أخذ اذن الدولة فى الاحيا * خلافا للقانون السابق .

أما ملك الأرض الموات في التقنين المدنى السورى فان المادة (م ٨٣٢) من القانون منه تطابق الفقرتين الأولى ، والثانية من المادة رقم (٨٧٤) من القانون المصرى المعدل بالقانون رقم (٠٠٠ () عام ١٩٦٤م ، ويقابل الفقسسسرة الثالثة من القانون المعدل سابق الذكر مضمون المواد (٣٣٨ ـ ٨٣٥) (٤) من القانون المدنى السورى .

⁽١) سيحا: أي التي تسقى بالمطردون مؤنة ٠

⁽٢) شلبا: هو نوع من أنواع التمور المعروفية ٠

⁽٣) طلكية الأراض الزراعية في الاسلام مقارنة بالقانون العراق لمحمد مهدى السامرائي ص ٢٥٤ ، مرجع سابق .

⁽٤) الوسيط ٩/٩٤ ، مرجع سابق ٠

وهذا يعلَىٰ الأرض الموات في القانون المدورى تعتبر ملكا للدولة ، ولا يجوز التصرف فيها الا باذنها ، فير أنه اذا أحيا مواطن سورى شيئا من تلك الأرض فانه يملكمه ، ولكنه يفقد ملكيته لها بعدم الاستعمال لها مدة خمس سلوات متالية غلال الخصة عشر سنة التالية للتمليك .

أما التقنين المدنى الليبى فقد جائت المادة (٨٧٨) ، مطابقة للفقرتين الأولى والثانية من المادة (٨٧٨) من القانون المدنى المصرى المعدل بالقانون (١) (١) رقم (١٠٠١) الصادر عام ٦٢٤ (م ، وهذا يمنى أن الأرض الموات حسب ليت القانون الليبى تعتبر ملكا للدولة لا يجوز التصرف فيها الا باذن من الدولة ،

أما القانون اللبنائي السُمى قانون الملكية المقارية فقد نصت المسادة (٢٣٤) منه طي الآتسين :

"ان الاشفال يُحَوِّل المُشْفِلَ الأول ، بموجب رخصة قانونية من الدولية " • الحق في أن يكون خفلاً على سواه لا كتساب حق التصرف بالمقارات الخالية " • ونصت المادة (٢٣٥) من ذلك القانون على مايأتى :

"ان صاحب عق الأفضلية الذى يثبت ، بعد انقضا اللاث سنوات ، أنسه قلح الأرض ، أوشيد أبنية ، أوغرس فيها أفراسا ، أوقام باصلاحها ، وذلك ضمن الشروط المبينة في الأنظمة الخاصة المتعلقية بأموال الدولة ، يكتسبب مجانا حق تسجيل التصرف في القسم الذى فلحب أوغرسه أو أصلحه ، بيسب أنه يخسر حق التصرف اذا امتنع بعد التسجيل وفي أثنا العشر سنين التالية عن استعمال حقه مدة ثلاث سنوات متتالية " ،

⁽١) المصدر السنابق ٩/٩٤ ، مرجع سابق ٠

ونصت المادة (٢٣٦) من ذلك القانون على الآتـــى:

" لا يخول الاشغال اكساب اى حق على عقار سجل فى السجل العقارى اوموجود (١)
"حت ادارة املاك الدولة ، ولا على الغابات والعقارات المرفقة او المحمية " • وتدل النصوص السابقة على ان التصرف فى الموات لا يكون معتبرا الا باذن الدولة (رخصة قانونية) ، وانه يخول صاحبه بعد الاذن حق تسجيل التصرف فى السجل العقارى ، ولم يتضح من النصوص المذكورة طبيعة حق التسجيل عل هو حق ملكية او حق اختصاص بالانتفاع بالجزا المسجل •

وبعد استعراض ما جائت به القوانين السابقة في ملكية الموات يتضح ما ياتى:
"اولا" ان القوانين السابقة قد اعطت المستثمر للا رض حقوقا عليها بصورة او باخرى
وان هذة الحقوق تتراوح بين حق الملكية التاعة كما في القانون السورى ،او
ملكية مقيدة لتصرف المالك في الارض كما في القانون المصرى ، والقانون العراقي
حيث قيد القانونان المذكوران تصرف المحيى في الارض ببعض القيود كما بينا •

"ثانيا" ان القوانين السابقة قد اتجهت الى وجوب اشتراط إذن الدولة فى الاحياء كما اعتبرت الموات من املاك الدولة ، وان الحصول على الاذن يكون مجانا فى معظم القوانين ، وأن القانون المصرى قد اشترط مقد ارا من المال ثمنا للارض •

"ثالثا" ان القانونين المصرى والعراقى قد وضعا حداً لا يمكن تجاوزه لمساحة الارغي يجوز احياو ها •

"رابعا" ان التقنينات السابقة قد اشترطت دوام ومواصلة عمارة الارغر للا حتفاظ بالحق عليها عجيث انها اسقطت حق المحيي على الارغر اذا ترك الصعل فيها مدة معينة من الزمان بعد اكتساب الحق عليها عوتختلف هذه المدة من تقنين لآخر ويلاحظ ان قانون توزيع الاراضى البور في المطكة العربية السعودية لم يشترط ذلك عماعتباره أدّعًى للمصلحة الاقتصادية والاجتماعية علائنه يَحُول دون تعطيل الارض عومو متفق مع مذ هب المالكية في سقوط الملكية المكتسبة بالاحياء بالترك حتى تعود الارض مواتا

وسنوازن في المبحث الآتي بين بعض جوانب احكام الاحياء في القوانين العربية وفي الفقه الاسلامي ، من حيث تأثير تلك الجوانب على الانتاج •

⁽١) الوسيط ٤٩/٨ ، مرجع سابق

نناقش في هذا المبحث ماجاً في التنظمات والتقنينات المربية من أحكسام متملقة بملكية الموات وأثرها طي كفاق الانتاج ، وستكون مناقشتنا في اطسار موضوعين معددين هما :

> أ _ مدى قوة الحق المكتسبطي الأرض بعد احيائها · ب _ مقد ار المساحة التي يحق للفرد أن بياشر احيا ما ·

وقبل ذلك يستحسن أن نشير الى أن الفقها "بالرغم من اختلافهم فسسى مدى قوة الملكية المكتسبة بالاحيا "هل تسقط بترك الأرض حتى تعود مواتسا أم لا تسقط بالترك ، الا أنهم متفقون على أنه يجوز لمن أحيا أرضا أن يبيعها لمن شا" ، وأن يتصرف ببيعها بدون أى قيسد ،

واذا نظرنا الى أثر هذا الحكم طى كها ق الا نتاج وجدناه إيجابيا ، فالأرض لم تكتسب قيتها الاقتصادية الا بما بذله المحيى من عمل وماأد خله طيها من رأس مال ، حيث أنها كانت فيما مضى مواتا ، وكلما ازدادت قيمة الجهود التى بذلت لاحيا الأرض ، كلما ازدادت قيمتها السوقية ، ولا شك أن ارتفاع القيسة السوقية للأرض في حد ذاته يعتبر حافزا قها لا تمام عطية الاحيا ، وفسسسح الكها ق الانتاجية للأرض بصفة مستمرة ، ويشتى الوسائل ،

وقد يقال ان هذا الأمر قد يؤدى الى اتمام عطية الاحيا ، وتحسسين الانتاج حقا ، ولكن الهدف الأساسى للقائمين بهذه العطية قد يكون البيسع، وتحقيق الأرباح ، وفي ظلّ هذه الظروف قد تقوم طبقة من الناس يحترف والاحيا ، ثم البيع صايعرض أثر التحسينات المدخلة طي الأرض للضياع بعسب

وجواب ذلك أن قيام مثل هذه الطبقة لا مانع منه طالما أنه يحقق زيسادة الانتاج التي فيها صلاح البلاد والمباد .

أما دعوى ضياع التحسينات التى يدخلها السعيبي على الأرض بعد بيمها فمردودة ، لأن الشترى حريص بدافع المصلحة الشخصية على المحافظة على الأرض لا سيما وقد دفع ثمنها ، وإن وقع شيّ من الإ همال للأرض من بحسست المشترين فهو نادر لأنه يخالف الطبيعية الانسانية ، والنادر لا حكم له .

أما ماذهبت اليه بعض التقنينات من تقيد لتصرف النّحيي في الأرخ بعسلت تمام الاحيا على الله بعض الناس عكمفار المزارعين تمام الاحيا على الفالب من ذوى الدخول المنخفضة عانه يؤدى الى فيق السوق أمام النّحيي اذا لجأ للبيخ اختيارا أو اضطرارا عوهذا ما يجعسل النّحيي يلجأ الى التقليل من نفقاته طي الأرض في حدود السمر المتوقسي للبيغ عوه وسمر منخفض على السوق عوانخفاض مقد ار السعر الذي يستطيع صفار المزارعين دفعه لا نخفاض دخولهم عوتخفيض النّحيي لا نفاقه طسسس الأرض في حدود السمر الذي يستطيع الأرض في حدود السمر المتوقع يؤدى الى انخفاض الانتاج غالبا عاد أن حقد ار الانتاج عالبا عاد أن حقد ار الانتاج عالما ورأس مال ورأس من تحسينات ورأس مال ورأس ماله ورأس م

ولنناقش الآن سألة تعديد ساعة الأرض التي يجوز للفرد ما سسسرة العيائها ، وقبل ذلك نشير الى أن الأحاديث النبوية الشريفة قد جماعت بترتيب الملك على الاحياء دون قيد بعساعة معينة من الأرض ، كما نشير أيضا الى ماسبق أن أشونا اليه من أن عربن الخطاب رضى الله عنه قد حدد لنسا مقد ار مايحق للفرد أن يتحجره من الأرض ، بما يستطيع أن يُحيه منها ، ويضح ذلك من استمادته ليمض الأراضى التي عجز بلال بن الحارث عن احيائه سسا قائلا له : " انظر ماقويت طيه منها فأسكه ، ومالم تطق ومالم تقوطيه فأدفعه

الينا نقسه بين السلمين " ، ويتضح لنا من هذا النص أن سبب استرجساع الأرض هو عجز بلال عن عمارتها ، ووجود غيره من أفراد المجتمع المسلم مسسن يستطيع عمارة الأرض اذا أعطيت له ، ممايدل على رغبة عمر رضى الله عنه فسس اتاحة فرص متكافئة للأفراد في عمارة الموات ،

واذا رجعنا الى ماجا فى التنظيمات العربية بشأن تعديد ساحسسة الأرض وجدناها قد جعلت معيار التحديد هو الساحة طيس مقدرة الفسرد طي الاحيا ، وهذا المعيار يحقق فرصا متكافئة للأفراد في الاحيا اذا كانت ساحات الأراض الموات محدودة ، ولا تفي بحاجة جميع الراغبين في الاحيا ،

أما الأخذ بتحديد صاحة الأرض التي يحق للفرد بباشرة احيائها فيللد ان التي تتمتع بوفرة في حساحات الأرض الموات ، الى جانب توفيل وغية الأفراد في الاحيا كما هي حال كثير من الدول الاسلامية كالمطكل الفير والسود ان وفيرهما ، فان الأخذ بهذا التحديد دون النظر الى مقدرة الفسرد طي الاحيا ، قد يشكل عائقا تنموا ، فقد تتوفر لبعض الأفراد المقدرة طي الحيا مساحات أكبر من القدر الذي حدده النظام ، لاسيما بعد تطبور أساليب الزراعة الكبير الذي نشهده في هذا العصر ، ولنا على ذلك شواهد في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية يقوم الأفراد بزراعة مساحسات شاسعة من الأراض مستمينين بالالات الحديثة في البذر والري والحصاد شاسعة من الأراض مستمينين بالالات الحديثة في البذر والري والحصاد الراعيدة المهمة في توفير الا من الفذائي كالقمع مثل .

قَلِمَ تُحددُ المساحة التي يجوز للفرد احياؤها مع وضرة الأراض المسوات ع ووجود أفراد تفوق قدراتهم الحد الذي تفحه بعض النظم طالما ان ذلسك يؤدي الى احيا أجزا أكبر من الأرض وبالتالي زيادة في الناتج الكلي • ان تحديد ساعة الأرض التي يجوز للفرد أن يحيبا ويتطكبا ، أسسر دخيل على المجتمع الاسلاس ، أخذه من التجارب التي لفظتها الأوضاع المنحرفة عند الشموب غير الاسلامية ، والتي تتمامل وفق التنظيمات الوضعية التي لا تزال تتخبط في تجاربها ، أو من النتائج التي ترتبت على الانحراف في تطبيق شرع الله في بعض المجتمعات الاسلامية ،

وان تحديد المساحة التى يجوز للفرد تملكها بالاحيا"، في بمسكن الأنظمة الوضعية ، يمتبر انحرافا في حد ذاته التيخذ لملاج شكلة اختسلال توزيع الثروة ، الناتج عن عدم تطبيق شرع الله ، ومثالنا طي ذلك ماحست في أوبها في القرون الوسطى من انحطاط في الكفاءة الانتاجية للزراعسة ، بسبب الانحراف في شكل طكية الأراض الزراعية حيث كانت قلة من الناس تستحوذ طي الأرض بمن فيها بأمر من الا مبراطور أو الطك ، لا يستند الى شرع مسسن الله ، ومن ثم يكون المستحوذ طي الأرض هو السيد المالك الذي يتحكم فسي الأرض ومن فيها بغير هدى ولا كتاب مين ، بل بما تطية مصالحة الشخصية ،

وكان هذا الانحراف من ضمن الأسهاب التى أدت الى انحطاط انتاجيسة الأرض ، فلما تغيرت أوضاع الحكم فى الهلاد وجاء قوم آخرون حاطوا اصلح انحطاط الانتاج الزراس ، وفكروا وقدروا فقالوا أن سبب الانحطاط هسسو كبر الملكيات الزراعية الناتجة من نظام الاقطاع ، وظنوا أن العلاج هو تفتيست هذه الملكيات الكبيرة ووضعوا سياسات تؤدى الى ذلك ، مثل الفاء قانسون الموقوفة المواثة فى انجلترا الذى كان يتضى بتفرير الابن الأكبر بميراث والده ، ولا يسمح لسبه بالتصرف فى التركسة تصرفا ناقيسلا للمك ما يوء د ى يسمح لسبه بالتصرف فى التركسة تصرفا ناقيسلا للمك ما يوء د ى الى كبر حجم الملكية الفردية ومن ضمنها لمكية الأراض الزراعية ، فانتمشست الحالة الانتاجية قليلا ، ثم مالبتئت أن انحطت مرة أخرى ، وجاء قسبوم الحالة الانتاجية قليلا ، ثم مالبتئت أن انحطت مرة أخرى ، وجاء قسبوم الحالة الانتاجية قليلا ، ثم مالبتئت أن انحطت مرة أخرى ، وجاء قسبوم

الزراس هو صفر المكيات الزراعية ، وطلاجه هو تحويل الملكيات الصغيرة المس ملكيات كييرة ، فوضعوا من السياسات ما يحقق ذلك ، فلجأت انجلترا مسلل الى تطبيق ما يسمى بحركة الأسيجة ، وهكذا يستمر الحال ولن يقر له قسسوار الا بالرجوع الى شوع الكبير المتعال ،

أن المشكلة الحقيقية ليست كبرأو صفر الملكيات الزراعية ، بقدر ماهسسس مشكلة استحواذ البعض على ساحات كبيرة من الأرض وتعطيلها من الانتساج بدعوى الطكية ، مع وجود الأفراد القادرين على الاحياء وعمارة الأرض وزيسادة الانتاج ، واذا بحثنا عن حلّ هذه المشكلة في التشريع الاسلاس وجدنسساه متمثلا فيما ذهب إليه فقهاء المالكية من سقوط ملكية المالك بتعطيل الأرض عن الانتاج حتى تعود مواتا ، أما إذا استطاع المالك أن يرعى الأرض ويواصسسل الحفاظ طيها في حالة منتجمة فلا سبيل لا حد للتعدى على ملكه مهما بلفست مساحة الأرض التي أحياها طالما أن ملكيته قد قامت على أساس مشروع .

أما الطكيات التى تقوم على أساس غير شروع نتيجة لا نحراف بعض المجتمعات الاسلامية من المنهج الاسلامي بشكل عام ، وفي كسب الطكية بشكل خسساس فانها طكية غير معتبرة شرعا ولا يعتد بها .

أما اذا اختلطت الملكيات الصحيحة بالملكيات الفاسدة ، ولم يمكن تميزها كما هو الحال في بعض المجتمعات الاسلامية ، ما أدى الى خلل ظاهــــر وحجمه في توزيع الثروة ، فلا بأس تحت داعى الضرورة من وضع حد أدنـــى للملكية الزراعية ، تلافيا لهذا الاختلال ، وعد دفع تعويض عادل عن الملكيات المنتزعة بفرض اعادة التوزيع ، وهذا يعتبر علاً مؤقتا لأن ستنده الضـــرورة والضرورة تقدر بقدرها وهذا عادهب اليه كبار المفكرين الاسلاميين ،

⁽۱) انظر: ملكية الأرضى الاسلام لأبي الأعلى المودودى ص ۹۲ ممركة الاسلام والرأسمالية لسيد قطب ص ٣٤ م الاسلام المفترى عليه لمحسسد الفزالي ص ٣١٩ م مراجع سابقة .

وليس هذا أغذا بمذهب اقتصادى معين ، أو معاكاة لتجربة شرقيسسة ويربية ، وانعا هو حلَّ مؤقت دعت اليه الضرورة فاذا عالستقرت الأوضاع وزال الاختلال في توزيع الثروة ، عادت الملكية الى وضعها الاسلابي الصحيح كبيرة كانت أو صفيرة لاحدٌ لها طالما أنها لا تُؤيي الى تعطيل الأرش عسسن الانتاج ، وتتقيد بما أوجبه الشرع طيها .

(المسحيث المثانى) ملكسيسة الارض بسيالا قبطيع

ويشتمل على الفروع الاتيسة :

طُلَغرع الأول * الاقطاع في المتشريع الاسلامي شروطه واحكامه واهدافه ·

المفرع الثانيان : المصالح الاقتصادية من الاقطاع في المستشريع الاسلامي .

الفرع الشالث: موازنة بين الاقطاع الاسلامي والاقطاع الذي ساد أورسا في القرون الموسطى •

للفرع الرابع: الاقطاع في المطكة للعربية السعودية •

تمهيد :

يعتبر الاقطاع اداة متميزة من ادوات توزيع الموارد الطبيعية في
نظام الاسلام الاقتصادى • وقد استخدم التشريع الاسلامي هذه
الاداة بطريقة رائدة لم يسبق لها مثيل ، ولم يصل اليها تفكير في
د فع علجلة الانتاج ، ورفع الكفائة الانتاجية للموارد الطبيعية •
وستتناول في هذا الفصل بيان مفهوم الاقطاع في الاسلام ، والسبل
التي استخدمها الاسلام للوصول الى تشفيل الموارد عن طريق
الاقطاع •

كما سنتناول بيان المصالح الاقتصادية المتحققة من الاجتهادات المفقهية في مجال تطبيق الاحكام الشرعية المتعلقة بالاقطاع • كما سنشير الى الاقطاع الاوربي الذي كان سائدا في القرون الوسطى مع بيان اهم الفروق بينه وبين النظام الاسلامي من حيث اسباب نشأ تالنظامين ، واساليب تطبيقهما ، وآثارهما الاقتصادية ولاجتماعية •

كم سنشير في نهاية هذا الفصل الى وضع الاقطاع واحكامه في المملكة الحربية السعودية ·

الاقتطاع لنفية:

الاقطاع لغة مشتق من القطع ، والقطع ابانة الجزاء الجرم

من بعض فصلا " ، يقال : قَطَّعَهُ يَقَطْعَهُ قَطْعا اً وقَطِعيةً وقَطُّوعاً •

والقَطَرُّ معدر قَطَّعَتُ يقال: قطعتُ الحبل قطعاً فأنَّقَطع ، والمِقْطَعُ بكســر ألفيْ ما يُقطع به الشيء ، وتشدد الطاء فيه دليلا على كثرة الاتيان به يقال: قطعه واقتطعه فانقطع وتقطع .

واقطعه الشي *: اى اذن له فى قطعه ، يقال : اقطعته قضها من الكرم اى اذنت له فى قطعها .

والقطيع الغصن تقطعه من الشجرة ، والجمع اقطعة ، وقُطَّع ، وقَطَّعات ، واقاطيح كحديث واحاديث ، واقتطع طائفة من الشيء اخذه ، واستقطعه اياها سأله من الثي أن يُقطعه اياها والله على الله المناطقة ا

وكذلك يختلف الاقطاع عن الاخذ ،حيث ان الاخذ لغة يعنى المناولة ايضا يقال : اخذت النبي* أى تناولته ،ومنه سُميت الارض التي ياخذ ها السرجل فيحوزها لنفسه ويدييها (الاخاذة) •

⁽١) لسان العرب ١٠ / ١٤٩ ــ ١٥٣ ،مختار الصحاح صـ ٥٤٣ •

⁽۲) لسان العرب ۱۹ / ۳۰۰ ۰

۳) المصدرنفسه ۵ / ۲ •

مط سبق يتضح ان في الاقطاع معنى زائدا عن الاعطاء والاخذ ،اذ انه يشترك معهما في كونه تحصيلا لشي و ما ، الا انه يتضمن قيام المقطع له بعمل ما يفوق العمل الذي يبذله في تحصيل الشي مناولة ويتميز الاقطاع الى جانب ما سبق عن الاعطاء والاخذ ، بانه سبب لتحصيل شي قد تميز مالكه او المسيطر عليه ، وانه عملية تتم برضا الطرفين في نقبل هذا الشي من الطرف الاول الى الطرف الثانى ، وهو يخالف الاقتطاع الذي قد تيردُ مراداً به اخذ الشي من غير رضا صاحبه .

(الفرع الأول)

اقطاع الارض في التشريع الاسلامي الواعد وشروطه واحكامه وأهد افه الاقطاع هو تسويغ الامام من مال الله

شيئا لمن يراه اهلا لذلك ، واكثر ما يُستعمل في الارض ، وهو ان يعطى سيئا لمن يراه اها تمليكا ، واما ان يجعل له غلبتها مدة معينة ،

ومن دراسة الاحكام الفقهية للاقطاع عند الفقها على يمكننا وصفه بانه:

سلطة يمنحها الشارع لولى الامراو من يقوم مقامه ، باعتباره مسولا عسين مصالح الامة ، تخوله منح بعش الافراد المتصفين بصفات معينة ، جزاء امن الارض الموات لاحيائها ، او تطيكه شيئا من اراضى بيت المال جزاء على قيامه بعمل يعود على الامة بالنفع والمصلحة .

والاقطاع يكون في الارض الموات لتحقيق هد ف اقتصادى هو استغلال الموارد الطبيعية ،وعدم تعطيلها ما يوئدى الى الارتفاع بالناتج الكلسى ويكون الاقطاع في الاراضى العامرة لتحقيق اهداف ومصالح دينية وحربية واجتماعية سنة تى على بيانها فيما ياتى من مباحث ونشير الى أي سلطة الامام او ولى الامر في الاقطاع ليستعلى اطلاقها وانما هى سلطة محددة مقيدة ، حيث حدد الشارع مجال تطبيق هذه وانما هى سلطة محددة مقيدة ، حيث حدد الشارع مجال تطبيق هذه السلطة على اراضى معينة فقط ،كما رسم الشارع الاهداف التى يجسبعلى ولى الامر ان يسمى الى تحقيقها من خلال الاقطاع ، والتى تتمثل في الممالح الاقتصادية ، والاجتماعية ، والدوبية والسياسية ، (٢)

⁽١) يروى هذا القول في تعريف الاقطاع عن القاضي عياض انظــــر:

فتح البارى ٥ / ٣٦ ، نيل الاوطار ٥ / ٣٥٠ . •
(٢) المقصود بالمصالح السياسية في هذا المقام ،احداث عدد من التاثيرات في الداخل والخارج تمهيدا لتحقيق النصر على الاعداء ،وذلك كرفع الروح المعنية عند المسلمين ،وخفضها عند الاعداء ،بسبب اقطاع ارغر الاعداء قبل فتحها ،وهو نوع من السياسة الحربية الدعائية •

اقسام الاقسطساع :

ينقسم الاقطاع الى قسمين عما:

(أ) اقطاع تطيك : وهو الاقطاع الذي يمنح فيه ولى الامر احد افراد الرعية قطعة من الارز ليحيها ومن ثم يتطكها اوهذا ما يسمى اقطاع الموات وقد يُمارس اقطاع التطيك على اراضى عامرة الاقطاع ولى الامر احد المسن رعيته بعض الاراضى العامرة في بلاف الاعداء قبل فتحها ااو ارضا عامرة من الاراضى المعلوكة لبيت المال •

وهذا النوع من الاقطاع هو محور بحثنا ، خاصة اقطاع الموات لا تنهـــا تمثل مورد اطبيعيا خاليا من قيود الملكية ، ولم يغير فيها عمل الانســان شيئا يخرجها عن وضعها الطبيعي ،

اما اقطاع الارض المعامرة ، فيخرج عن دائرة بحثنا لد خول عمل الانسسان عليها ، الا اننا سنتناول بيان بعض المصالح الاقتصادية من ورا اقطاعها ، (ب) اقطاع استغلال تو والمقصود به اعطاء ولى الامر احد الافراد خراج

ارغر معينة او جزاً من خراجها كأجر على ما يقوم به من عمل •

والاقطاع بنوعيه تعليكا واستخلالا ، كان معروفا عند الفراعنة فيما بيسن عامي (١٠٩١ - ١٦٣ ق م) ،كما عرفته الدولة البابلية ،وجاء ذكسره في شريحة حمورايي ، كما عرفت اوربا نوعي الاقطاع في القرون الوسطسي وسناتي على بيان اهم السمات التي تميز الاقطاع في الاسلام عنه في اوربا

⁽۱) انظر: تاريخ القوانين والنظم الاجتماعية / صوفى ابوطالب ص ۱۵۷، ۲۳۱

في للقرون الوسطى •

وقد محرف اقطاع التطيك في الاسلام في عهد النبي صلى اللعمليه وسلم حيث ود عدد من الاخباريدل على ممارسته صلى الله عليه وسلم لاقطاع التمليك كما سياتي •

اما اقطاع الاستخلال ظم يُمارس في الاسلام الا بعد اتساع الدولة فـــــ عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه ،حيث تظافرت عدة عوامل دعــــت اليه اهمهــــــا:

ا ـ اتساع رقعة الدولة الاسلامية ، بعد اضافة مساحات كبيرة اليها من الاراضى المفتوحة عنوة او صلحا ، وقد اشرنا الى ان مساحة ارفر السواد المفتوحة عنوة تقدر بحوالى (١٣٨٢٠٨) كيلو مترا مربعا ، كما تتسدر مساحة الاراضى الزراعية فقط فى ارغر مصر المفتوحة عنوة بحسوالسى (٢٩١٧٧،٤٩٧) كيلو مترا مربعا ، فاذا اضفنا الى ذلك مساحة الاراضى غير الزراعية ، والاراضى الاخرى المفتوحة عنوة او صلحا تبيسن لنا مدى اتساع رقعة الدولة الاسلامية ذلك الوقت ،

٢- استتبع اتساع رقعة الدولة الاسلامية ونشاط حركة الفتوح ازدياد
 عدد العاملين في الدولة سواء العاملين في النشاط الحربي اوغيره
 من الانشطة الاخرى المستقلة عنه او المسائدة له •

ونذ كر على سبيل المثال ان عدد الذين شاركوا في معركة القادسية كان ستون الفا ،كما سبق ان ذكرنا في مبحث ملكية الارغر المُفتتحسسة عنوة ،وهذا يعتبر مواشرا على ازدياد العاملين في الدولة خاصسة اذا ما وضعنا في اعتبارنا تعداد المشاركين في الفتوح الاخرى التي

تمت في الفترة نفسها ، بالانبافة الى العاملين في القطاعـــات الاخرى من الدولة •

- ٣ ــ الانخفاض النسبى فى الاموال السائلة الواردة الى بيت المال حيث من المواج الموضوع على الاراضى المفتوحة عنوة تُجبــــى
 عينا ، والباقى نقدا ، مما يشكل عائقا فى د فح كل الاجور بشكــــــل
 نقود لكل العاملين فى الدولة .
 - ع الشغال الدولة بحركة الفتوح ، مع اتساع مساحتها ، وبط وسائل المواصلات التي كانت تعجز عن ايصال اجور الحاطين في الدولية الى المكن عطيهم بشكل دورى منتظم ، لم يكن ليساعد على انشال حيهاز ادارى مالى يتولى هذه المهمة من ناحية ، ومن الناحيسة الاخرى صعوبة ايصال الاجور الى العاطين في الماكن متفرقة مسلم الساع الدولة وبط وسائل المواصلات كما ذكرنا .

لذلك اتبعث الدولة الاسلامية نظام اقطاع الاستغلال ، كبديل عميلي عن دفع اجور العاملين فيها بشكل نقود سائلة منتظمة التسليم •

وايناعُ نظام اقطاع الاستغلال على النحو السابق يحتبر اجراء موقتا دعت اليه الاسباب السابقة الذكر ، والمفروض ان ينتهى هذا النظام بزوال الاسباب الداعية اليه ،وذلك بعد انتهاء الدولة من الانشغال بامور الفتوح والحروب ، وبعد استقرار الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتمكن الدولة من تنظيم موارد بيت المال وتحويل الاعيان منها الى نقود سائلة بعد تسويقها ،وتوفر فرصة انشاء ادارة معنية بصرف استحقال العاملين في الدولة ،خاصة بعد تدوين الدواوين في عهد ابسين

الخطاب رضى الله عنه

الا ان انشغال الخلفا الراشدين بعده بتدعيم اركان الدولة ،مـــع قصر مدة خلافتهم حال دون ذلك •

واستمر هذا النظام معمولا به حتى في العبهود التي كان متاحا فيهـــا استبد اله بنظام آخر في د فع الاجور ، بلوانحرف تطبيقه في ظل بعـــخر الحكومات المتاخرة ، وخرج عن الاطار الشرعي المتسم بالعد الة فــــي تطبيقه وعدم الاجحاف بالعاطين في الارض ، وصار بعد انحرافه يتمـف ببعض الصفات التي حذت ببعثر فير المتفهمين لتاريخ قيام هذا النظام بعض السلام الى تشبيهه بالنظام الذي كان سائدا في اوربـــا في القرون الوسطى .

ولسنا بصدد بسط وبيان الانحرافات التي طرأت على اقطاع الاستخلال (١)
في التاريخ الاسلامي ، لا أن هذا النظام لاعلاقة له بملكية الارفر لا أنه انما يمارس على الطل المفروض على الارفر الخراجية ، وقد تناولنا فيما مشى بيان ملكية هذه الارض في مبحث ملكية الارفر المفتتحة عنوة ٠

⁽۱) وهو بحث جدير بالإهتمام ، وحبذا لو تولت الجهات المعنية بدراسة ما يتصل بالنواحي الطلية في الاسلام ببحثه واخراجه .

مشروعية اقطاع الارض:

يكتسب اقطاع الارض صفته الشرعية ءمن مجموعة

النصوص الدالة على ممارسة النبي صلى الله عليه وسلم له ، وممارسة بعض الخلفاء الراشدين له ٠

ونورد فيما ياتى بعض هذه النصوص ، وسنرقمها ترقيما متسلسلا حتــــى يسهل الرجوع اليها ،حيث سنكتفى فيما بعد بالاشارة الى رقم الحديث عند اعادة الاستدلال به على الاحكام الاخرى المتعلقة بالاقطاع ، تجنبا للتكرار .

(۱) اقطاع النبي صلى الله عليه وسلم للإض وتدل عليه الاحاديث الاتية:

۱ ـ ماروى ابن عمر رضى الله عنهما ،ان النبي صلى الله عليه وسلم
اقطع الزبير حُضَرَ فرسه ـ اى قدر ما تَعُد وعد وة واحدة ـــــ
فاجرى فرسه حتى قام ،ثم رمى بسوطه فقال النبي صلى الله عليه
وسلم: " اعطوه من حيث بلغ السوط " •

⁽۱) سنن ابی داود ۳/۷۷ ، واخرجه یحی بن آدم مختصرا فی الخراج ص ۲۷، وروی ابوعبید عن اسما "بنت ابی بکر الصدیق رضی الله عنهم النبی صلی الله علیه وسلم اقطع الزبیر ارض ذات شجر ونشل و الاموال ص ۴۶۸ ، وروی البخاری فی حدیث طویل عن اسما "رضی الله عنها وفیه قولها: "وکنت انقل النوی من ارخر الزبیر التی اقطعه رسول الله علیه وسلم " و صحیح البخاری ۲۱/۱۱ ، وهذا یدل علی ا ن الارض التی اقطعت للزبیر لم تکن مواتا بل کانت عامرة بالزراعة انظر کذلك: الخراج لابی یوسف ص ۱۱ ، التلخیص الحبیر لابست حجر ۳ / ۱۴ ،

- ٢ ماروى يحى بن آد معن حسن بن صالح قال : سمعت جعفر بن محمد
 يقول: اعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليا ــ ابن ابى طالب ــ
 (١)
 بئر قيس والشجرة ٠
- ٣ ــ ماروى طاوسعن رجل من اهل المدينة: ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقطع رجلا ارضا فلما كان عمر ــ ابن الخطاب : ترك فــى
 (٢)
 يديه منها مايعمره ، واقطع بقيتها غيره ٠
- ع ماروى ابن سيرين قال: اقطع رسول الله صلى الله عليه وسلسم رجلا من الانصار ــ يقال له سليط وكان يذكر من فضله ــ ارضا وقال: فكان يخرج الى ارضه تلك ، فيقيم بها الايام ، ثم يرجع فيقال له: لقد نزل بعدك من القران كذا وكذا ، وقضى رسول الله صلسى الله عليه وسلم في كذا وكذا ، قال: فا نطلق الى رسول الله صلسى الله عليه وسلم فقال: يارسول الله ، ان هذه الارض التى اقطعتنيها قد شفلتني عنك ، فاقبلها منى فلا حاجة لى في شيء يشغلني عنك ، فاقبلها النبي صلى الله عليه وسلم منه ، فقال الزبير: يارسول الله المحلة في الله عليه وسلم منه ، فقال الزبير: يارسول الله والقطعنيها النبي صلى الله عليه وسلم منه ، فقال الزبير: يارسول الله والقطعنيها ، فاقطعها له ،
- ماروى عن بــلال الحارث المزنى : ان النبي صلى الله عليه وسلم
 (٤)
 اقطعه العقيق اجمع •

⁽۱) الخراج ليحى بن آدم صد ٧٨٠

⁽٢) المصدر نفسه صـ ٧٨ ، ولعل الرجل بلال بن الحارث المزنى ٠

⁽٣) الاموال لابي عبيد صـ ٣٤٧٠

⁽٤) المصدر نفسيه صـ ٣٤٨ ٠

- آ ـ ماروى كثير بن عبد الله بن ـ عمرو بن م عوف المزنى عن ابيه عن جده ان النبى صلى الله عليه وسلم اقطع بلال بن الحارث المزنى معاد ن القبلية جلسيما وفوريها ، وقال غيره : جلسها وفورها ، وحيث يصلح (٣)
 الزع من قد س ، ولم يعظه حق مسلم ، وكتب له النبى صلى الله عليـــه وسلم " بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا مأعطى محمد رسول اللـــه بلال بن الحرث المزنى ، أعطاه معاد ن القبلية جلسيما وفوريها" .
 وقال غيره : " جلسها وفورها " " وحيث يصلح الزيع من قد س ، ولم يعطه حق مسلم " .
- ٧ ــ ا روى ابويسو سفعن بعض اشياخه من اهل المدينة قال: اقطـــع رسول الله صلى الله عليه وسلم بلال بن الحارث المزنى هابين الــبحــر والصخر ، فأها كان زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال له: انـــك لاتستطيع أن تعمل هذا ، فطيب له ان يقطعها ها خلا المعاد ن فانه استثناهـــا .

المزنى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستقطعه ارضا فاقطعها لله عليه وسلم فاستقطعه ارضا فاقطعها لله عمر لله طويلة عريضة ، فلما ولى اقال له : يابلال انك استقطعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ارضا طويلة عريضة فقطعها لك ، وان رسول صلى الله عليه وسلم ارضا طويلة عريضة فقطعها لك ، وان رسول صلى الله عليه وسلم لم ين يمنع شيئا يُسأًله ، وانت لا تطيق ما في يدك • فقال : انظر ما قوت عليه منها فامسكه ، ومالم تطق ومالم تقوعليه اجل ، فقال : انظر ما قوت عليه منها فامسكه ، ومالم تطق ومالم تقوعليه

⁽۱) سنن ایی داود ۱۷٤/۶ ۰

⁽۲) الخراج لایی یوسف ص ۲۲۰۰

⁽٣)الجلس: ما ارتفع من الارض، والغور ما انخفض منها ، و (قد س)
بضم القاف وسكون الدال: قيل هو الموضع المرتفع الذي يصلح للزرع
وروى (قريس) بفتح القاف وكسر الرائ ، قيل: قريس وقرس جبلان قرب
المدينة ، أنظر: ابن الاثير معجد الدين ابي السحاد ات المبارك محمد
الجزري (٢٠١هـ) ، النهاية في غريب الحديث والاثر ، تحقيق: احمد
الزاوي ، ومحمود الطناحي (بيروت: دار احيا التراث العربي) =

ظد فعه الينا نقسمه بين المسلمين ، فقال لا أفعل والله شيئا ، اقطعنيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال عـمر : والله لتفعلن ،) ، فاخذ منه ما عجز عن عمارته ، فقسمه بين المسلمين ،

- ٩ ــ ماروى مالك عن غير واحد : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقطع
 بلال بن الحارث المزنى معاد ن القبلية وهى من ناحية الغرع
 ، فتلك المعاد ن لايو خذ منها الى اليوم الا الزكاة •
- ١- ماروى عدى بن حاتم: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اقطع (٣) فرات بن حيان العجلى ارضا باليمامة •
- الى بارض كذا وكذا ــارض هى يومئذ بايدى الروم ــقال : فكأنــه المي بارض كذا وكذا ــارض هى يومئذ بايدى الروم ــقال : فكأنــه اعجبه الذى قال ، فقال : الاتسمعون مايقول ؟ قال : والذى بعثك بالحق لتُفتحن عليك ، قال : فكتب له بها ،
- ۱۲ ــ ماروى عكرمة قال: لما اسلم تعيم الدارى قال: يار سول الله ان الله و الله ان الله مظهرك على الارض كلها فهبلى قريتى من بيت لحم ،قال: "هى لك " وكتبله بها فلما أُستخلف عمر وظهر على الشام ، جا " تعيسم الدارى بكتاب النبى صلى الله عليه وسلم ، فقال عمر: انا شاهد ذلك

⁼ ۱۱/۲۱، ۳۹۳/۳، ۲۸۱/۱۰ . (۱) الخراج لیحیی بن آدم ص ۹۳، الاموال لایی عبید صد ۳۱۸ ، و فاً

الوفا باخباريد ار المصطفى ١٩٠/٢ ٠

⁽٢) الموطأ ٢٤٩/١ ، سنن ابي داود ٢٤٩/١٠

⁽٣) الاموال لابي عبيد صـ ٣٤٨٠

⁽٤) المصدرنفسه صد ٣٤٩٠

فاعطاه ایاها • ، وفی روایة اخری : ان عمر رضی الله عنه امضی ذ لك وقال (۱)
لتمیم : "لیس لك ان تبیع" • ، قال : فهی الی الیوم فی ید اهل بیته • "۱ - ماروی ابیض بن حمال : انه استقطع رسول الله صلی الله علیه وسلم الطح الذی بمارب ، فقطعه له ، قال : فلما ولّی قیل : اتدری ما اقطعته ؟ انما اقطعته المح" العدّ • قال : فرجّعة منه •

الد ماروت قيلة بنت مخرمة ، قالت: قد منا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قالت: فتقد م صاحبي - تعنى حريث بن حسان ، وافد بكر بسن وائل - فبايعه على الاسلام عليه وعلى قومه ، ثم قال: يارسول اللسمه اكتب بيننا وبين بني تميم بالد هناء ان - لايجاوزها الينا منهم احد الا مسافر او مجاور ، فقال: "اكتب له ياغلام بالد هناء " · فلمّا رايت قد أمر له بها شخص بي وهي وطني وداري ، فقلت: يارسول الله ، انه لم يسألك السوية من الارض اذ سألك ، انها هي حدده - الد هناء عند ك مقيد الجمل ، ومرعي الهنم ، ونساء - بني - تميم وابناوه ها وراء ذلك ، فقال: "امسك ياغلام صدقت المسلم يسعمها فقال: "امسك ياغلام صدقت المسكينة ، المسلم اخو المسلم يسعمها الماء والشجر ، ويتعاونان على القتان " .

⁽۱) الاموال لابي عبيد صه ٥٠ ، مرجع سابق

⁽٢) سنن ابى داود ١٢٥/٣ ،الام للشافعى ١٢٥/٤، وفى رواية ابن ماجة ان القائل تاتدرى ما اقطعته ، هو الاقرع بن حابس ،انظر سنن ابن ماجة ٨٢٧/٣ ،واخرج الحديث ايضا الترمذى فى صحيحه / ١٤٩ ، وقال عنه حديث غريب ، والعمل عند اهل العلم به ، وقال ابن حجر فى تلخيص الحبير ٢٤/٣ عحمه ابن حبان ، وضعفه ابن القطان .

⁽ه) سنن ایی دارد ۱۷۷/۳ ،مرجع سابق

⁽۱) القتان: يطلق ويراد منه الشيطان ، ويراد منه ايضا قلّة اللحم ، يقال: رجل قتان ، وامرأة قتان ، والانسب حمل المعنى على القلة والشدة ، انظر: النهاية في غريب الحديث والاثر لابن الاثير ١٥/٤ ، لسان العرب ١١/ ٢٠٧ ، نيل الاوطار للشوكاني ٥/٣٥٣ ، مراجع سابقة ٠

- ۱۰ ماروی الربیع الجهنی عرابیه ،عن جده ،ان النبی صلی الله علیسه وسلم نزل فی موضع المسجد تحت دومة ،فاقام ثلاثا ،ثم خرج السی تبوك ،وانجهینة لحقوه بالرحیة ،فقال : "مَنْ أَهل ذی المروءة " ؟ فقالوا : بنو رفاعة من جهینة ،فقال : " قد اقطعتها لبنی رفاعـة" ، فاقتسموها ،فمنهم من باع ومنهم من امسك ،ثم سألت عبد العسزیزعـن فاقتسموها ،فمنهم من باع ومنهم من امسك ،ثم سألت عبد العسزیزعـن هذا الحدیث فحد ثنی عن بعضه ولم یحد ثنی به کله ،
 - ۱۱ ماروى علقمة بن وائل عن ابيه ، ان النبى صلى الله عليه وسلم اقطعه الله عليه وسلم اقطعه الرضا بحضرموت .
 - ١٧ ماروى عمرو بن حريث ، قال : خطّ لى رسول الله صلى الله عليه وسلم دارا بالمدينة بقوس وقال : " أُزِيدُ كَ أُزِيدُ كَ " .
 - ۱۸ ماروی عمرو بن شعیب عن ابیه ان رسول الله صلی علیه وسلم اقطع لاناسها مزینة او جهینة ارضا ظمیعمروها فجاء قوم فعمروه الله عنه فخاصمهم الجهنیون او العزنیون الی عمر بن الخطاب رضی الله عنه فخاصمهم الجهنیون او العزنیون الی عمر بن الخطاب رضی الله عنه فقال : " لو کانت منی او من ابی بکر لرد د تها ولکنها قطیعة مست رسول الله صلی الله علیه وسلم " ثم قال : " من کانت له ارض شم ترکها ثلا ثسنین ظمیعمرها فعمرها قوم آخرون فهم احق بها " •

⁽۱) سنن ایی دارد ۱۷۱/۳ ۰

⁽٢) المصدر نفسه ١٧٣/٣ ، قال ابن حجر في تلخيص الحبير ١٤/٣ : اخرجه احمد والبيهقي والترمذي وصححه •

⁽٣) سنن ابى داود ١٧٣/٣ ، قال ابن حجر فى تلخيص الحبير : اسناده حسن •

⁽٤) الخراج لابي يوسف صـ ٦١ ، واخرج نحوه ابوعبيد في الاموال صـ ٣٦٦ ٠

- ۱۹ ــ ماروى عمرو بن دينار قال : لما قدم النبي صلى الله عليه وسلمهم ١٩ ــ المدينة اقطع ابابكر واقطع عمر رضى الله عنهما ٠
 - (ب) أقطاع الخليفة الأول ابوي بكر الصديق رضى الله عنه:
- ۱۱ روی عمر بن یحبی الزرقی قال: اقطع ابو بکر طلحة بن عبید الله ارضا ، وکتب له بها کتابا ، واشهد له ناسا فیهم عمر ، قال: فاتی طلحة عمر بالکتاب ، فقال اختم علی هذا ، فقال: لااختم ، اهذا کله لك د ون الناس ؟ قال: فرجع طلحة مغضبا الی ابی بكسر فقال: والله ما ادری ، انت الخلیفة ام عمر!! فقال: بل عمر ولکنه ابی ،
 - (ج) اقطاع عمر بن الخطاب رضى الله عنه:
- ۲۲ ــروى هشام بن عروة عن ابيه ان عمر بن الخطاب رسى الله عنه اقطع العقيق اجمع للناسحتى جازت قطيعة ارض عروة بن الزبير فقال: اين المستقطعون منذ اليوم فان يكن فيهم خير فتحت قد مى قال خوات بن جبير: اقطعنيه فاقطعه اياه •

وهذا الحديث لاينافي حديث بلال بن الخارث الذي جاء فيه ان النبي

⁽١) الخراج لابي يوسف صـ ٦٦ •

⁽۲) الخراج ليحيى بن آدم صد ۷۷ •

⁽٣) الاموال لابي عبيد صر ١٥٦٠

⁽٤) الخراج لابي يوسف صـ ٦١ ، واخرجه الشافعي في الام ١/٤ ،

صلى الله عليه وسلم اقطعه العقيق اجمع لا عن ما قسمه عمر رضى الله عنيه من العقيق هو الجزء الذي استرده منه عند ما عجز عن عمارته •

۲۳ - روى عبد الله بن الحسن ان عليا رضى الله عنه سأل عمر بن الخطاب (۱) (۱) رضى الله عنه فاقطعه ينبع •

۲۴ – روى موسى بن طلحة قال : اقطع عمر رضى الله عنه خمسة من اصحا ب النبى صلى الله عليه وسلم : سعد بن ابى وقاص ، وعبد الله بن مسعود واساعة بن زيد ، وخباب * قال : واراه قال : والزبير ، قال : فاعا (٢)

۲ - روى محمد بن عبد الله الثقفى قال: خرج رجل من اهل البصرة ،من هقيف ،يقال له ابو نافع عبد الله ، وكان اول من افتلا الفلا ، فقال لعمر أبن الخطاب: ان قِبَلْنا أرضا بالبصرة ليست من ارض الخراج ، ولا تضر باحد من المسلمين ، فان رايت ان تقطعنيها اتخذ فيها قضبا لخيلى ، فافعل • قال : فكتب عمر الى ابى موسى الاشعرى ، ان كانت كما يقول فاقطعها اياه •

⁽۱) الخراج ليحيى بن آدم صد ۷۸ •

⁽۲) المصدر نفسه صد ۷۸ ، واخرج نحوه ابوعبید عن موسی بن طلحة ،غیسر انه ذکر ان المقطع عثمان بن عفان جد لا عن عمر بن الخطابرشی الله عنهما ،انظر الاموال صد ۵۳ ، واخرج ابویوسف فی الخراج صد ۱۲:

عن موسی بن طلحة ایضا قال: اقطع عثمان بن عفان لعبد الله بسن مسعود رضی الله عنهما فی النهرین ، ولعمار بن یاسر استینا ، واقطع خباب صنعا ، واقطع سعد بن مالك قریة هرمزان ،

⁽٣) الاموال لابي عبيد صـ ٣٥٣ ، واخرج يحيى بن آد م نحوه في الخراج صـ ٧٨ •

⁽٤) يكفى بعض الادلة السابقة لاثبات شروعية الاقطاع ، وانما تعمدنا جمع هذا العدد من الادلة في مكان واحد ، حتى يسهل النظر فيها ، وموازنتها لفهم بعض مواضع الخلاف ، واسبابها ،

صفة الارض التي يجوز اقطاعها:

سبق أن ذكرنا أن الاقطاع سلطة يمنحها

الشارع لولى الامر باعتباره معثولا عن مصالح الدولة والاعة ، وتخوله هذه السلطة التصرف في الارغر لمن يقوم بعمارتها ،واحيائها تحقيقا للمصلحة الاقتصادية التي تعود على الامة من احياء اكبر قدر ممكن من الارغر الموات ،كما تخوله هذه السلطة تطيك جزء من الارغر لمن يقوم بعمل جليل يعود على المجتمع بالنفع العام .

والسلطة التي منحها الشارع لولى الامر ليست مطلقة بل مقيدة بمجوعسة قيود تكفل تحقيق المصلحة من معارستها ، ومن هذه القيود تحديد نوع الارغى التي يجوز لولى الامر معارسة نوعى الاقطاع عليها ،

وقد سلك الماوردى من الشافعية رحمه الله مسلكا حسنا في بيان انواع الارض (۱) التي يجوز لولى الامر اقطاعها ، وسَنتَبِعُ المسلك نفسه الذي يقسم التسبي يُمارسعليها الاقطاع الى قسمين هما:

- (۱) الاراضي المنوات •
- (ب) الاراضي العامرة ٠

وسنتناول فيما ياتي بيان احكام اقطاع كل قسم منهما بشي " من التفصيل:

(أ) الاراضى المسوات:

سبق ان أن تناولنا في المبحث ملكية الارض

الموات بالاحياء ،بيان طيعتبر مواتا من الارض عند الفقها ،وما لا يعتبر كذلك ، وسنتناول في هذا المبحث الاحياء بوصفه تكليف من الشارع لوليي الامر بالعمل على استغلال الموارد الطبيعية في صورة الارض الموات •

⁽۱) انظر الاحكام السلطانية للماوردى صد ١٩٠ وما بعد ها ،وقد نحسا نحوه ابويعلى الفرا من الحنابلة ،انظر الاحكام السلطانية ص ٢٧٧ •

فاقطاع المواتلمن يحيها ليسالهد ف منه تحقيق المصلحة الفرديــة لمن يقوم بهذا العمل ،وانما هو تحقيق مصلحة الجماعة بطريق غير مباشسر وعلى ولى الامر عند اقطاعه الموات تلمن يحيها ان يراعى الشروط المتعلقة بالاحياء ،واهمها اشتراط بُعد الموات عن العامر وما تتعلق به مصالحــه على ما رجحنا من مذا شب العلماء في مبحث تملك الارغر بالاحياء .

كما عليه ان يراعى بقية الاحكام كمقد ار المدة التي تمنح للمحتجر لاحياً الارض ، وقوة الطكية المستفادة بالاحياء على طبيناه في مبحث طكيسة الارض بالاحياء ، والذي تنطبق احكامه على الموات المقطع .

وعلى ذلك والامران يقطع من الموات ماكان مطوكا لاحد ، وفي هذا يقول الما وردى: " واقطاع الامام مختص بما جاز فيه تصرفه ونفذت فيه اوامره ، ولا يصح فيما تعين مالكه وتميز مستحقه " •

ويدل على ذلك ما جامى الحديث السادس حيث جاتى حديث اقطاع بلل بن الحارث قوله: "ولم يقطعهُ حق مسلم " •

⁽١) الاحكام السلطانية للماوردي ص ١٩٠٠

وعلى ما مصى فليسلولى الامران يقطع من الموات الاما توفرت فيه الصفة الشرعية للموات كما بينها الفقهاء .

وهكذا تعتبر الصفة الشرعية للارش الموات مُحَدِدَةً للموات الذي يجوز اقطاعه في في المرات بالاحياء •

(ب) الأراضي البعامرة:

تنقسم الاراضى العامرة الى قسمين هما:

- (۱) اراضي عامرة قد تعين مالكها ٠
- (٢) اراضي عامرة لم يتعين طلكها
 افطل٤

ونتناول فيما ياتي بيا فركل قسم منها بش من التفصيل على النحوالاتي:

" اولا " ما تعین مالکه من الاراضی العامرة وینقسم الی قسمین هما:

= ۱ = ما تعین مالکه فی بلا د المسلمین ، وهذا القسم لیس لولی
الامر اقطاعـه کما قد منا ۰

۲ = ما تعین مالکه فی دار الحرب التی لم تثبت للمسلمیسن
 ید علیها • ویجوز لولی الامر ان یقطع هذا النوع مسسن

⁽۱) ومن ذلك قول ابن حجر في تحفة المحتاج ۱/ ۲۲٤: "ويمنسح اقطاع وتحجر ارغر لاحد نحو حطبها او صيد ها او بركة لا خد سمكها ، وفي الانوار: ومن السمشترك بين الناس الممتنع على الامام اقطاعه الايكة وثمارها اى وهي الاشجار النابتة في الارغر التي لامالك لها وصيد البر والبحر وجوا هره ، قال غيره: ومنه ما يلقيه البحر من عنبسر لاحق لولى الامر فيه خلافا لما يتوهمه جهلة الولاة " . وقول ابن حجر السابق وان لم يكن نما في اقطاع الارض الاان يعطينا مثلا على تقيد صلاحيات الولاة في الاقطاع وعد م اطلاقها .

الاراضى العامرة ، فيطكها من اقطعت له بعد الظفر بها وفتحها ، ويدل على ذلك الحديث الحادى عشر حيث اقطع النبى صلى الله عليه وسلم ابا ثعلبة الحشنى ارضا على هذه الصفة ، كما يدل عليه الحديث الثانى عشر حيث اقطع النبى صلى الله عليه وسلم تميما الدارى قريته من بيت لحم قبل فتحها ،

ويدل عليه ايضا ماروى عامر الشيبى: ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان اول من وجه جرير بن عبد الله البجلى الى الكوفة بعدمقتل ابى عبيد ، فقال له: هل لك فى الكوفة وأنقلك الثلث بعد الخمس ؟ قال: نعم ، فبعثه واذ! تاملنا الدافع الى هذا النوع من الاقطاع ، وجد ناه دافعا سياسيا حيث يورد ي ذلك الى تشجيع المجاهدين على مواصلة الجهاد ، واستمرار حركة الفتوح والدعوة ، كما يوردى الى رفع الروح المعنوية عند المقاتليان وخفضها عند الاعدائ لائن التصرف فى ملكية الارض قبل فتحها ، يشعر بان نصر المسلمين امر محتم يجعلهم يتصرفون فى الغنائم قبل المحركة وكأنها فنصر المسلمين امر محتم يجعلهم يتصرفون فى الغنائم قبل المحركة وكأنها تحد انتقلت اليهم وصارت فى ملكهم .

- (١) الاراضى المطوكة لبيت المال
 - (٢) الاراضى الخراجية ٠
 - (٣) اراً شي من مات ولا وارث له ٠

[&]quot; ثانيا " الاراضى العامرة التي لم يتعين طلكها ، ونقسم هذا النصوع الى ثلاثة أقسام هي :

⁽۱) الاموال لا بي عبيد صر ۸۹ ، فتوح البلدان للبلا ذرى صر ۲۵۳ ، الاستخراج لاحكام الخراج لابن رجب صر ۲۸ .

ونتناول فيما ياتى بيان الاحكام المتعلقة بكل قسم من الاقسام السابقـة بشيء من التفصيل على النحو الاتى :

(١) الاراضى المطوكة لبيت المال: ويدخل في هذا النوع خُمُّسُ الاراضي

المفتوحة عنوة عند اختيار الأمام لقسمة الارض عند من يرى تغيير الاسام في ارض العنوة بين القسمة بين الفاتحيين أو وقفها على عموم المسلمين وكذلك عند من يرى وجوب قسمة الارض بين الفاتحين كما تقسم الاموال المنقولة على النحو الذي بيناه في مذاهب الفقها في حكم الارض المفتتحة عنوة في الفعل الأمول م

كذلك يدخل في هذا النوع بعض الأراضى التي يرى الامام ادخالها في بيت الطل من الاراضى المفتتحة عنوة ، وتسمى (الصفايا) وقد ادخل عمر بن الخطأب رضى الله عنه بعض الارض المفتتحة عنوة في ملكية بيت المال •

روی عبد الله بن این حرّة قال: اصفی عمر بن الخطاب رضی الله عنه من اهل السواد عشرة اصناف: ارض من قتل فی الحرب ، وار خر من هرب ، وكل ارض كانت لاحد من اهله وكل مغیض ها ، وكل دیریزید و قال: ونسیت اربع خصال كانت للاكاسرة •

⁽۱) وقد اخطاء البحر في تسمية هذا النوع من الاراضى (السفايا) بالسين بدل الصاد ، وذلك عند ترجمته لكتاب "الاقتصاد الاسلامي بين النظرية والتطبيق "الذي الفه م المان منان ،

⁽۲) الخراج لابي يوسف ص ۷۰ ، انظر ايضا : الأحكام السلطانيـــة للما وردى ص ۱۹۲ ، الاستخراج لاحكام الخراج ص ۱۰۶ ،

وفى رواية اخرى لعبد الله بن حرة ايضا : "وكل الآجام " وفى روايــة (٢) ثالثة : "وكل صافية اصفاها كسرى " •

وبد خول الاراضى السابقة فى بيت المال تصبح ملكا له وتُصرفُ عوائد هــا فى مصارفه ، وقد اختلف الفقها ، فى جواز اقطاع ما كان لبيت المال مـــن اراضى على النحو الاتــى :

ذهب ابو يوسف من الحنفية الى ان الامام له التصرف فى الاراضى التابعة لبيت المال كما يتصرف فى الاموال المنقولة التابعة لبيت المال بما يحق المصلحة العامة ، وبناء على ذلك يجوز له اقطاع تلك الاراضى تعليكا اذا راى فى ذلك تحقيق مصالح المسلمين ، قال ابو يوسف:

" والارض عندى بمنزلة المال فللامام ان يجيز من بيت المال من كان له غياً في الاسلام ومن يقوى به على العدو ويعمل في ذلك بالذي يرى انه خير للمسلمين واصلح لامرهم ، وكذلك الارضون يقطع الامام منها من احب مين الاصناف التي سميت ، ولا ارى ان يترك ارضا لاملك لاحد فيها ولا عمارة حتى يقطعها الامام فان ذلك اعمر للبلاد واكثر للخراج "." •

⁽١) فتوح البلدان للبلاذري صـ ٢٧٢٠

⁽٢) المصدر نفسه صـ ٢٧٢ ، الخراج ليحيى بنآدم صـ ٦٤ •

⁽٣) الخراج لابى يوسف صد ١٠٠ ، وروى يحيى بن آدم فى الخراج صد ٢٢ عن الحسن بن على بن عثمان الكوفى ما يوافق قول ابى يوسف حيث قال : " ومن قُتل منهم فى الحرب ، ومن هرب وترك ارضه ، وكسل ارض لم يكن فيها احد يمسح عليه ولم يوضع عليه الخراج فذلك للمسلمين وهو الى الامام ان شاء ٥٠٠٠ وان شاء اقطعها رجل ممن له غناء عن المسلميس " •

قال ابن عابدين معلقا على قول ابي يوسف السابق الذكر: " فهــــذا يدل على ان للامام!ن يعطى الارض من بيت المال على وجه التمليـــك لرقبتها كما يعطى المال " •

والمشهور عند الحنفية خلاف ماذهباليه ابويوسف رحمه الله ،قال ابن عابدين معلقا على مذهب ابي يوسف ايضا: "ولم ار من صرح بهذا وانما (٢) . المشهور في الكتب ان الاقطاع تطيك الخراج مع بقا "الرقبة لبيت المال " وعلى ما مضى فالمشهور عند الحنفية هو جواز اقطاع اراضى بيت المال اقطاع استغلال لا اقطاع تطيك .

اما المالكية فمذ هبهم في ارض العنوة أنها تكون وقفا بمجرد الاستيلاء عليها كما مرِّ معنا في مبحث ملكية ارض العنوة .

اما مذهبهم في اقطاع ارض السنوة بشكل عام ومنها ما كان لبيست المال انه لا يجوز اقطاع ما كان عامرا منها اقطاع تمليك ، والحقوا بالعامر ما يصلح لزراعة الحب من ارض ارض العنوة فيعتبر عند هم مسسن الموات الذي يجوز للامام اقطاعه اقطاع تمليك .

وعلى ما مضى فمذ هبا لمالكية موالتفريق بين الارض العامرة والموات في جواز اقطاعه ، فاجازوا اقطاع الموات تطيكا ،اما العامر فيقطع عند هـــم اقطاع استخلال فقط ، فلايملكه المقطع ولا يورث عنه ، وتحود الارض السي بيت المال بمجرد موته ،اذا كان الاقطاع لشخص بعينه ، ويجوز عند هم اقطاع الارض لاحد الافراد وذريته وعقبه فيورث عنه ،

⁽١) حاشية رد المحتار ١٩٤/٤ ٠

⁽٢) المصدّر نفسه ٤/١٩٤٠

⁽٣) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٦٢/٤ ، فتح العلى المالك في الفتوى على مذهب الامام طالك ٢٤٥/٢ .

اما مذهب الشافعية والحنابلة في اقطاع اراضي بيت المال العلم مسرة فهوعدم جواز اقطاعه الائنة المسلمين فهوعدم جواز اقطاعه الائنة المسلمين (١) يجرى عليه حكم الوقوف الموريدة ٠

ولما كانت الاراضى العامرة لبيت المال لا يحوز اقطاعها على ماذهب اليه الفقها على ماذهب اليه الفقها على ماذهب الراضى الفقها علا فا لابى يوسف كما بينا سابقا ، فان امر استغلال هذه الاراضى موكول الى ولى الامر باعتباره نائبا عن الجماعة في ادارة هذه الاموال واستثمارها بما يحقق اكبر عائد ممكن من ذلك ، قال الما وردى :

" والسلطان فيه بالخيار على وجه النظر في الاصلح بين ان يتخله لبيت المال كما فعل عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وبين ان يتخير له مسن ذوى المُكنّة والحمل من يقوم بعمارة رقبته بخراج يوضع عليه مقد ر بوفور الاستخلال ونقصه كما فعل عثمان رضى الله عنه ويكون الخراج اجرة تصرف في وجوه المصالح الا ان يكون ما خوذا بالخص فيصرف في اهل الخصى ، فان كان ما وضعم من الا ان يكون ما خوذا بالخص فيصرف في اهل المخصى ، فان كان ما وضعم من المنزاج مقاسمة على الشطر من الثمار والزروع جاز في النخل كما ساقمي المنبي صلى الله وسلم اهل خيبر على النصف من ثمار النخل ، وجوازها فسى الزرع معتبر باختلاف الفقها في جوازاله خابرة ، فمن اجازها اجاز الخراج بها ، ولهن منع منها منع الخراج بها ، وقيل بل يجوز الخراج بها ، ولهن منع من المخابرة لما يتعلق بها من عموم المصالح التي يتسع حكمها عن احكام من العقود الخاصة " .

⁽۱) انظر الاحكام السلطانية للما وردى صد ١٩٣ ، حاشية الشرواني على على عد ٢٣١ تحفة المحتاج ٢٣١٦ ، الاحكام السلطانية لابي يعلى عد ٢٣١

⁽٢) الاحكام السلطانية للماوردى ص ١٩٣ ، انظر كذلك : الاستخراج لاحكام الخراج ص ٤٩، ٤٨ ، وقد اختلف الفقها على جواز المزارعة =

مما مضى يتضح ان على ولى الامران يعمل على استخلال اراضي بيستالهال بافضل اسلوب متاح بحيث يحقق اكبر عائد ممكن لبيت المال من هسسندا الاستخلال ، وهذا بطبيعة الحال يتضمن افضل استغلال للا رض باعتبارها موردا طبيعيا مما يتطلب رفع كفايتها الانتاجية •

وقد لجأ عمر بن الخطاب رضى الله عنه الى استغلال اراضي بيت الما ل مباشرة ، ولم يقطعها ، وقد بلغ مقد ار خراجها فى زمنه تسعة الاف السف درهم ، وعَيد عثمان بن عفان رضى الله عنه الى استغلالها عن طريق اعطائها لمن يعمل فيها من ذوى المُكنّة والعمل بخراج مقد ر بوفرة الانتاج ونقصانه وقد بلغ خراجها فى عهد ه خمسين الف الفدر رشم ،

ولعل سبب انخفاذ رخراج الارض في عهد عمر رضى الله عنه عن مقدار الخراج المتحقق في عهد عثمان يرجع الى عدم استقرار الحياة الاجتماعية والساسية

⁼ بجزّ من الخارج من الارش ، فذ هب ابو يوسف ومحمد بن الحسن من الحنفية الى جوازها ، وذ هب احسم الى جوازها ، وذ هب احسم الى جوازها اذا كان البذر من رب الارض .

وقد تصلك المانعون من ذلك بالاحاديث الواردة في النهى المخابرة والمزارعة والمحاقلة ، وحطوا معاملة النبي صلى الله عليه وسلم لاهل خيبر على الخصوصية وتمسك المجيزون بمعاطته صلى الله عليه وسلم لاعل خيبر ، وحملوا النهى عن المزارعة على التنزيه لا الوجوب ، انظر: نيل الاوطاره /٣٠٦_٣٠١ ٠٣١

⁽۱) انظر : الاحكام السلطانية للماوردى صـ ۱۹۳ ، وروى ابويوسف في الخراج صـ ۷۷ ، والبلاذرى في فتوح البلدان صـ ۲۷۲ انغلـــة الصوافي بلغت في عهد عمر رضى الله عنه سيعة الاف الـــف ، ولابي يوسف رواية اخرى ذكر فيها انها بلغت اربحة آلاف الف .

والاقتصادية بسبب حركة الفتوح وحالة الحرب التي كانت شبه مستمرة فسي عهد عمر رضى الله عنه •

ويلعب اختلاف اسلوبي الاستغلال دورا مهما في الفرق بين الخسراج في العهدين ، الا ان تاثير الظروف المذكروة سابقا لايمكن تجاهله كسبب مهم أيضا من اسباب هذا الاختلاف •

(٢) الأراضي الخراجيــة العامـرة:

وتمثل القسم الثاني من الاراضي

العامرة التى لم يتعين طلكوها ، ويقصد بها الاراضي فرالد أخلـــة

في الحورة الاسلامية بالفتوح ،عند عدم قسمتها بين الخانمين ٠

وقد تناولنا في مبحث طكية الاراضي المفتتحة عنوة بيان مذاهب الفقهاء في طكية هذا النوع من الاراضى ، ونشير في هذا المقام الى ان مذهب المالكية والشافعية والحنابلة هوان هذه الاراضي تعتبر طكا لعموم المسلمين في حالة عدم قسمتها بين المسلمين الفاتحيث ، وانها تبقى بيد اعجابها السابقين مع فرض الخراج الدائم عليها .

اما الحنفية فمذ هبهم انها تكون ملكا لا صحابها السابقين في حالة عدم قسمتها ، وعلى ذلك فان مالك هذه الارض قد تعين عند الحنفية في هذه الحالة ، ولم يتعين عند الجمهور •

وقد أختلف الفقها على معنى الحراج الموضوع على هذه الاراضي الى اربعة (١) القوال نذكرها على النحو الاتى :

" ثانيا " ذ عب المالكية ، ومعظم الشافعية ، وهو المشهور عند الحنا بلـة

⁽۱) سبق أن أشرنا إلى أحتلا ف الفقها على معنى الخراج في مبحث ملكية. الأرض المفتتحة عنوة عوفي هذا المقام نبسط أدلتهم على مذاهبهم •

، كما هو مذهب ابى عبيد ، ويحى بن آدم القرشى ، الى ان الخراج الذى وضع على ارض العنوة يعتبر اجرة ، واستدلوا على ذلك بان عمر رضى الله عنه مسح على اهل السواد كل عامر وغامر تمكن زراعته ، سواء زرعه صاحبه ام لم يزرعة ، فان الخراج يلزمه •

والقول السابق معارض بعد م صحة الاجارة لعد م تحديد المدة ،وقسد

ا ــ أن المعاملة بين المسلمين والمشركين او ماكان في حكم املاك المشركين يُفتفر فيها من الجهالة ما لا يغتفر في العقود بين المسلمين ، واستدلوا على ذلك بمعاملة النبي صلى الله عليه وسلم اهل خيبر مع عدم تقدير المدة .

٢ -- كما اجابوبان عقد الاجارة على كل سنة بكذا من غير تقدير المسدة
 يصح عند بعض الفقها * •

٣ - كما اجابوا بأن عموم المصلحة يقضى بعد م تحديد ها

"ثالثا" ذهب بعض الحنابلة الى ان الحراج الموضوع على ارض العنسوة ليس الجرة حقيقية ، وإنما هو في معنى الاجرة • وقالوا : لــذلـــك زاد عمر رضى الله عنه في الخراج بعد وضعه ، ولا يملك الموجـــر الزيادة في الاجرة بغير رضا المستاجر ، فدل ذلك على ان الخراج ليس باجرة وإن شابهها •

"رابعا" ذهب ابو العباس ابن تيمية رحمه الله الى ان وضع الخراج على على على الارض معاملة قائمة بنفسها ذات شبه بالبيع والاجارة ، ولو كان اجائرة معنقة لدخلت المساكن فيه ، ولكان دفع الارض مساقاة ومزارعة انفسسع

للمسلمين من تا جيرها ، ولكان يعتبر في الخراج اجرة المثل ، ولكسسن الخراج اقل من اجرة المثل ، فدل ذلك على ان الخراج ليسباجرة ، ولو كان الخراج ثمنا لبيع الارض من اصحابها لد حلت المساكن في الثمسن ولكان الثمن مو قتا وليس مو بدا كما هو في الخراج ، فدل ذلك علسى ان الخراج ليس ثمنا للارض ، لذلك وجب المصير الى اعتبار الخراج اصل ثابت بنفسه لا يقاس على غيره ،

اما حكم اقطاع الاراضى الحراجية فقد ذهب الفقها الى عدم جواز اقطاعها تمليكا لا انها مطوكة لاصحابها عند الجمهور او مطوكة لاصحابها عند الحنفية ٠

اما اقطاعها اقطاع استفلال اى اقطاع خراجها او جزئ منه فجائز ، وهذا (٢) بالنسبة للاراضى العامرة بالزراعة ٠

⁽۱) انظر آرا الفقها في التكييف الشرعي للحراج : الاستحراج لاحكمام الخراج لابن رجب ص ۲۰۲۹ ، فتح القدير ۲۰۲۴ ، الاحكسام السلطانية للما وردي ص ۱۷٤ ، تحفة المحتاج ۲۱۲۹ ، المبسوط للسرحسي ۱۱۲۱ ، الاموال لابي عبيد ص ۹۲ ، الاحكام السلطانية لابي (۲) انظر الاحكام السلطانية للما وردي ص ۱۹۳ ، الاحكام السلطانية لابي يعلى ص ۲۳۱ ،

⁽٣) انظر: الشرح الكبير للدرير ١٦٨/٢ ، تحفة المحتاج ٢٦٢/٩ ، كشاف القناع ٩٨/٣ ، وذكر ابن رجب في الاستخراج لاحكام الخراج صـ ٤٤ وجها آخر للشافعية ، وهو ان المساكن تأخذ حكم الاراضي المزروعــة وعليه يو حذ منها الخراج ويجوز اقطاعها استخلالا .

واستخلال الاراضى الزراعية الخراجية يتولاه ولى الامر ، وهو مُطالب باتباع افضل الاساليب المتاحة له للحصول على اكبر عائد ممكن من استغلال هذه الاراضى ، شأنه فى ذلك شأن استغلاله لاراضى بيت المال ، وقد ذكرنا أحيما مضى منهج عمر وعثمان رضى الله عنهما فى استغلال ارض الصفايا . اما استغلال ارض الحراج فقد روى ان عمر رضى الله عنه اتبع فى استغلالها نظام الخراج الموضوع على المساحة .

وفى هذا النظام تُحدد مساحة الوحد التالمنتجة من الارض وانواع ما يسسزرع فيها عثم يفرض مقد ار من المال على كل وحدة منتجة محددة المساحة بحسب نوع الحاصلات المزروعة فيها عالى جانب فرض جزء يسير مما اخرجت الارض عجيث فرض عمر رضى الله عنه على كل جريب درمما وقفيزاً ، وفي رواية اخرى انه وضع على كل جريب من الكرم عشرة دراهم على كل جريب من النخل ثمانية دراهم

⁽۱) انظر: الاحكام السلطانية للماورد ى ص ۱۷۵ ، وتقد ر مساحة الجريب بحوالى (۱۳۱۱،۰٤۱۱) مترا مربعا ، وتقد ر مساحة القفيز العراقى عند فتح المعراق بحوالى (۳۳،۰۵۳) لترا من الما المقطر في د رجة حرارة م ، ماو (۲۱۱۱۲) غراما من القمح ، اما الد راهم فقد كان منها انواع : الد رهم البغلى ويقد ر وزنه بحوالى (۲۲۷۱) غراما ، والد رهم الخوارزي ويقد روزنه بحوالى (۳۲،۲۲) غراما ، والد رهم المصرى ويقد ر وزنه بحوالى (۳۲،۲۲) غراما ، والد رهم المصرى ويقد ر وزنه بحوالى (۳۲،۲۲) غراما ، واند رهم المصرى ويقد ر وزنه بحوالى (۳۲،۲۲) غراما ، واند رهم المصرى ويقد ر وزنه بحوالى (۳۲،۲۲) غراما ،

اما الدرهم الشرعى بوزن النقد الفضة فيقدر وزنه بحوالى (٩٧٥) عراط و (انظر: الايضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان لابسن الرفعة ، تحقيق محمد احمد الخاروف صـ ٨٦ ــ ٨٩) ، وقد رالريسس مساحة الجريب بحوالى (١٣١٦، ١٦٦٠) مترا مربعا اى نفس المساحة السابقة و (انظر الخراج والنظم المالية للريس صـ ٢٩١) .

وعلى كل جريب منقصب السكر ستة دراهم ، وعلى كك جريب من الرطبية خمسة دراهم ، وعلى كل جريب من البر اربعة دراهم ، وعلى كل جريب مين الشعير درهمين ٠

وقد استمر العمل بنظام الخراج على المساحة الى عهد الخليفة المنصور زمن ألد ولة العباسية ،حيث استبدله بنظام المقاسمة ،الذى يعنى استغلال الارض عن طريق المزارعة او المشاركة بين طلك الارض ومن يزرعها ،حيست يقتسمان الناتج من محصولاتها بنسبة متفق عليها بينهما . ومط لاشك فيه ان استغلال الاراضى الخراجية عند ما يتم حسب السقواعد الشرعية ، القاضية بوجوب حرص ولى الامر على ما استخلف فيه من امسوال السلمين ، واستغلالها بما يحقق الغبطة والمصلحة لعمومهم ،وذلسك باختيار افضل سبل الاستغلال المتاحة ، واكبرها على المشاريع التى تساهم فسسى مصلحة الامة ،حيث تُصرف هذه العوائد على المشاريع التى تساهم فسسى تحقيق رفاههم .

وقد كان الخراج يمثل اعلى نسبة من ايراد ات الدولة في العهود الاسلامية الاولى ، وكانت عوائد الاراضى الخراجية تتذبذ ارتفاعا وانخفاضا تبعيل لاساليب الاستفلال المشبعة ، والظروف الاخرى الموثرة في النشاط الاقتصادى ويروى الماوردى ان خراج السواد بلغ في عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه مائة الف الف وعشرين الف الف درهم اى (١٢٠) مليونا ، وجباه عبيد الله بن زياد مائة الف الف وخمسة وثلاين الف الف درهم اى (١٢٠) مليونا وجباه الحجاج مائة الف الف وثمانية عشر الف الف درهم اى (١١٨) مليونا

⁽۱) الاحكام السلطانية للماوردي صـ ١٧٥٠

وجباه عمر بن عبد العزيز رحمه الله مائة الفالف وعشرين الفائف (١٢٠) مليونا ، وهو مساوي لما جباه عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وكان ابن هبيرة يجبيه مائة الفائفاى (١٠٠) مليونا ، سوى طعام المجند وارزاق المقاتلة ، وكان يوسف بن عمر يحصل منه فى كل سنة من ستين السى سبعين الفائف ، ويحتسب بعطا ، من قبله من اهل الشام ستة عشر السف الف ، وفى نفقة البريد اربعة آلاف الفدرهم ، وفى الطوارق الفائف ، ويبقى فى بيوت الاحداث والعوائق عشرة آلاف الفدرهم ، وبيق الطوارق الفائف وأذا أضفنا الى المقادير السابقة خراج بقية الاقاليم المفتوحة عنوة كمصر وغيرها تبين لنا مقدار ضخامة واردات الدولة من الخراج ، ونشير فى هذا المقام الى نتائج الدراسة التى قام بها الريس فى كتابسيه ونشير فى هذا المقام الى نتائج الدراسة التى قام بها الريس فى كتابسيه "الخراج والنظم المائية للدولة الاسلامية "حول قوائم الخراج التى اورد ها ابسسن بعض المورخين ، حيث توصل من دراسته لقائمتى الخراج التى اورد ها ابسسن خلد ون فى مقد مته ، والجهشيارى فى كتابه الوزراء والكتاب الى مقد ار خراج خلد ون فى مقد مته ، والجهشيارى فى كتابه الوزراء والكتاب الى مقد ار خراج

⁽١) المصدر نفسه صـ ١٧٦٠ ١٧٠٠ •

⁽٢) قال ابن خلد ون في مقد مته ص ١٦٠ : " وَجِدَّ بخط احمد بن محمد بن عبد الحميد عمل بما يحمل الى بيت المال ببغد اد ايام المامون من جميع النواحى ، نَقَلْتُهُ من جِراب الدولة ٠٠ " ثم ذَكْرُ قَائِمَتُهُ ٠

⁽٣) الجهشيارى: هو ابوعبدالله محمد بن عبد وش الكاتب الاخبارى البغدادى المتوفى سنة (٣٦١هـ) له كتاب الوزراء والكتاب مطبوع انظر: هدية العارفين ٣١/٦ ، دائرة المعارف الاسلامية ١١/ ٤٤٦

لقاليم الدولة في عهد الخليفة هنرون الرشيد ، حيث قدر بحوالـــــى خسمائة مليون درهم ،كما توصل من دراسته لقا غمة الخراج التى ذكرها قد امة بن جعفر في كتابه الخراج ،الي ﴿خراج الاقاليم في عصر المامــون والمعتصم تقدر بحوالي ثاثما ئة وثلاثة وتسعون مليوناومائيان وواحد وثلاثون الفا وثلا ثما ئة وخصون درهما (٣٥٠ ٢٣١ ٣٩٣) ،

الفا وثلا ثما ئة وخصون درهما (٣٥٠ ٢٣١ ٣٩٣) ،

كما توصل من دراسته لقائمة الخراج التى اورد ها ابن خرد اذبة في كتابه المسالك والممالك الى ان خراج الاقاليم في عسهد الخليفة الواثق تقدر بحوالي ثلا ثمائة واربح وثلاثين مليونا ،وثمائاة وخمسة وخصين الفا وثمانائة وليعين درهما (٨٤٠ ٨٥١ ٣٣١) ،

وكما ذكرنا سابقا يعتبر الاختلاف في مقد ار الخراج بين زمن وآخر ،مو شرا على مدى نشاط حركة الزراء ـــة على سلامة الاستخلال ،كما يعتبر مو شرا على مدى نشاط حركة الزراء ـــة وغير ذلك من الظروف المو ورة على النشاط الزراعي كالا وضاع الاقتصاد يـــــة وفير ذلك من الظروف المو ورة على النشاط الزراعي كالا وضاع الاقتصاد يـــــة

⁽۱) قدامة بن جعفر: هو الفرج قداعة بن جعفر بن قدامة البغدادى الكاتب.

كان نصرانيا ثم اسلم على يد المكتفى بالله العباسى ،له عدة مصنفات منها

الخراج ، وكتاب السياسة ، وترياق الفكر ، وزهر الربيع ، وسر البلاغـــة

وصابون الفم فى المنطق ، وغيرها من المصنفات ،

توفى سنة (۲۱۰ هـ) انظر : عدية العارفيسن ٥ / ٨٣٥ ،

⁽٢) ابن خرد اذبة : هو ابو القاسم عبد الله بن عبيد الله بن خرد اذبــــة الخراسانى ، وقد ذكر فى كتابه المسالك والمطالك عدد ا من الا المكـــن والمسافلت التى بينها ، كما ذكر مقد ار الخراج فى الـعراق وغيرها مـــن البلد ان ، وهناك سبعة كتب تحمل نفس العنوان " المسالك والمطالـــك" عدد ها حاجى خليفة فى كتابه كشف الظنون ٢/ ١٦١٥٠٠٠

(٣) ما ماتعنه اربايه من غير وارث من الاراضى العامرة : ويقصد بهسذا النوع كل ارض عامرة طتعنها اصحابها ولم يستحقها بعد هسم وارث بغرض او تعميب عيمثل هذا النوع من الاراضى القسم الثالث مسسن الاراضى العامرة التي لم يتعين طلكها .

وحكم هذه الاراضى انها تنتقل الى بيت طل المسلين عوتكوي ميرائسا لجميع المسلمين على ماذ هب اليه الشافعية ، او فيئا على ماذ هب اليه (١) الحنا بلة والحنفية •

ويلحق بهذا النوع في حكمه ما زاد عن نصيب اصحاب الغروش اذا لـم يوجد عاصب يرث معهم ،وذلك عند المالكية خلافا للحنفية والشافعية (٢) والحنابلة وذلك عند عدم انتظام بيت المال ، ولاخلاف في انتقاله اليه

والعاصب: مشتق من العصبة وهى الشدة والقوة ، ويطلق على قرابة الرجل لابيه لا نهم يحيطون به عند الشدائد ، والعصبة فى الاصطلاح كل وارث ليسله سهم صريح مقدر فى الكتاب والسنة ، ويأخذ طزاد عن نصيب اصحاب الفروض ، وتنقسم العصبة الى عدة اقسام مفصلة فى كتب الفقه ، (انظر : ردّ المحتار ١ / ٧٧٣ وما بعسد عسا) ،

⁽۱) انظر: الاحكام السلطانية للماوردى صد ۱۹۳، الاحكام السلطانيـة لابي يعلى صد ۲۳۱، رد المحتار ۲۱۱/۱۰

⁽۲) اختلف الفقها و في ما زاد عن نصيب اصحاب الفروش اذا لم يكن شناك عصبة يرث مصهم ، فذهب المالكية الى انه ينتقل الي بيت المال وان لم ينتظم ، وذهب الحنفية والشافعية والحنا بلة الى انه يُردُّ على اصحاب الفروش اذا لم يكن هناك بيت مال للمسلمين منتظم ، اما اذا انتظم بيت المال فانه ينتقل اليه • (انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبيسر المال فانه ينتقل اليه • (انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبيسر 11/1 ، حاشية ردَّ المحتار ٢١٦١٦ ، تحفة المحتاج بشرح المنهاج بشرح منتهي الارادات ٢١ / ٩٩٥) •

اذا انتخلم ،

اما جواز اقطاع هذا النوع من الاراضى فينبنى على مصير ما دخل في بيت المال من رقاب الاموال ، هل يكون وقفا بمجرد الانتقال اليه ؟ ١٠م لايصير وقفا الا بتلفظ ولى الامربو قفيته ٠

وعلى القول بانه يصير وقفا بمجرد دخوله بيت المال وان لم يقفه ولى الامسر لا يجوز اقطاعها ولا بيعها ، وعلى القول انها لا تصير وقفا حتى يقفها ولسي الامر ، فانه يجوز له بيعها ويكون ثمنها مصروفا في عموم مصالح المسلميسين اما اقطاعها على هذا القول فذهب البعمرالي جوازه قياسا على جواز بيعه لها فيجوز له اقطاعها تعليكا كتعليك ثمنها ، وذهب البعمرالي منع اقطاعها وفرق بين البيع ولا قطاع بأن البيع يقابله ثمن والاقطاع صلة لاثمن محه ، ومن الناحية الاقتصادية يمكن ان يحقق ولى الامر باقطاعها من المصالسح ما يمكن تحقيقه من البيع ، فقد يكون إقطاعها لمن يعمل فيها من المشاريح ، الي التي ينتفع بها الناسمن حيث توفير فرص لهم للعمل في تلك المشاريع ، الي جانب ما تساهم به هذه المشاريع من زيادة في الناتج القومي تنعكس آثار ، الحسنة على عموم طبقات المجتمع ، وعلى ذلك يكون إقطاعها احيانا افضـــل من بيعها وصرف ثمنها ، ويعمود الاختيار بين البيع والاقطاع الي ولى الام بعد الفحص والتمعيم والدراسة لاختيار ما يحقق اكبر منفعة ممكنة منهما ، وحمل الله إلى عدم جواز اقطاع الارض المام ة تعليسكا وحمل الاحاديث الدالة على اقطاع الى عدم جواز اقطاع الارض المام ة تعليسكا وحمل الاحاديث الدالة على اقطاع الى عدم جواز اقطاع الارض المامة على غير ظاهرهــــــا

⁽۱) انظر: الاحكام السلطنية للماوردي صـ ۱۹۶، عاشية الشرواني على تحفة المحتاج ٢٣٢ ، الاحكام السلطانية للماوردي صـ ٢٣٢ ،

واورد رویات اخری استدل بها علی ان تلك الاراضی كانت مواتا ، او منقلة من الفنیمة ، او من الاراضی التی اصفاها عمر رضی الله عنه لبیت المسال من اراضی السواد ونورد فیما یاتی ما ذكره فی ذلك علی سبیل الاختصار ، قال رحمه الله بعد ان اورد عدد! كبیرا من الاحادیث المتعلقة بالاقطاع:

" ولمهذة الاحادیث التی جائت فی الاقطاع وجوه مختلفة الا ان حدیست النبی صلی الله علیه وسلم الذی ذكرناه فی عادی الارض ، وهو مفسر لما یصلح فی الاقطاع من الارضین ، ولما لایصلح ، والعادی كل ارض كان لها ساكسن فی آباد الد هر فانقرضوا فلم یبق منهم انیس ، فصار حكمها الی الاما م وكذلك كل ارض موات لم یحیها احد ۰۰۰ " ،

وقد حمل رحمه الله الارض التى اقطعها النبى صلى الله عليه وسلم للزبيدر وهى ذات نخل وشجر ، كما ورد فى الحديث الاول ،على انها إما أن تكون الارض التى احياها الانصارى كما ورد فى الحديث الرابع ، وقد تركه الانصارى بعد احيائها بطيب نفسهنه للزبير رضى الله عنه ،او هى مصلاً اصفى رسول الله صلى الله عليه وسلم من خيبر فقد كانتطك يمينه صلى الله عليه وسلم من خيبر فقد كانتطك يمينه صلى الله عليه وسلم عن خيبر فقد كانتطك يمينه صلى الله عليه وسلم من خيبر فقد كانتطك يمينه صلى الله عليه وسلم عليه وسلم يعطيها من شاءً عامرة وغير عامرة ،

واما اقطاع النبى صلى الله عليه وسلم بعض الاراضى العامرة لتميم ، وابسى اعطبة الخشنى ، كما ورد في الحديثين الحادي عشر والثاني عشر ، فقد

⁽۱) ونص الحديث: "عادى الارض لله ورسوله ثم هى لكم منى " قال (الراوى) قلت: وما يعنى قبيد مسلطال : "تقطعونها الناس" انظر: الاموال لابى عبيد صـ ٣٤٧ ، وروى ابن حجر فى تلخيص الحبير نحوه عن الشافعى والبيهقى ،وليس فيه قوله: "تقطعونها الناس" انظر تلخيص الحبير ٣١/٣ ٠ الدبير ٣/٢٨ ٠

⁽۱) الاموال صـ ۱۹۲

⁽٣) المصدرنفسة صـ ٣٥٥٠

ذهب ابوعبید رحمه الله الی انها کانت علی وجه النقل ، وهو جائز فیما کان (۱) علم ا من ارض الحد و قبل فتحها •

وذهب كذلك الى ان ما اقطع النبى صلى الله عليه وسلم ابيض بن حمسال (٢) من ملح طرب انما كان عند ارض موات يُحيها ابيض ويعمرها •

وذ شبالی ان ما اقطعه عثمان رضی الله عنه بعض صحابة رسول الله صلی علیه وسلم ، كما ورد فی الحدیث الرابع والعشرون ، انما كان ما اصفاه عمر رضی الله عنه لبیست المال من ارض السواد ، واستشهد علی ذلك بمسارُوی من تسمیة ما اقطع عثمان بعض الصحابة باسما توافق اسما بعسض الاماكن فی ارض السواد وهی (صعنبا بدلا من صنعا موالنهریسن ، وقریة هرمز)

وقال ابوعبيد في اقطاع الاراضي السابقة: "فهذه كلها ارضون قد جلا عنها اهلها ، فلم يبق بها ساكن ولا لها عامر فكان حكمها الى الامام كما ذكرنا في عادى الارض ، فلما قام عثمان رأى ان عمارتها اردّ على المسلمين

⁽١) الاموال صدهه ٣٠

⁽۲) المصدرد نفسه صـ ۸ه ۲۰

⁽٣) المصدر نفسه صـ ٦٢ ، وصعنب كط في رواية ابي عبيد وفي روايـــة أبي يوسف في الخراج صـ ٦٢ جائت بلفظ (صنعاء) ، وفي روايــة

ابن رجب في الاستخراج لاحكام الخراج ص ١٠ ا بلفظ (صعما) ، وقد يكون هذا الاختلاف بسبب اختلاف الرواة اوغلطهم ، اويكون تصحيفا في النقل المخطوطة ، ولعب تحديد الاسم في هذا المقام دورا مهما ،حيث ان كون الارض من السواد او من غيرها مبنى على ذلك وسيأن على ذلك وسيأن .

واوفر لخراجهم من تعطيلها ، فأعطاها من راى إعطائه على ان يعمسرها كما يعمرها غيره ، ويودى منها ما يجب للمسلمين ، فاما ان يكون وجسمه (١) . • هذا على ما يحمله عليه ناس من الناس فلا " •

ويشير ابوعبيد رحمه الله بقوله: "على ما يحمله ناس من الناس" الى مسن حمل اقطاع اراضى السواد على انها عامرة أقطعت لبعض الصحابة المذكورين بغرض التمليك •

والحقيقة ان اكثر النصوص التى وردت فى الاقطاع انما وردت فى اقطاع الموات ما عدا اقطاع بعض الاراضى العامرة التى كانت بيد الاعدا وقبل فتحسبها وليس فى جواز اقطاعها خلاف بين ابى عبيد وغيره من الفقها والما محل الخلاف الحقيقى والله اعلم هو ما ورد فى الحديث الاول مسسن اقطاعه صلى الله عليه وسلم الزبير ارضا ذات نخل وشجر و

وما ذهباليه ابوعبيد وما استدل به على مذهبه من ادلــــة يمكننا مناقشته من خلال وجهين هما:

" اولا" ان الحديث الذي اتخذه اساسا بنى عليه رأيه في عدم جواز اقضطاع الارض العامرة ، وهو الحديث الذي ذكره عن عادى الارض مع الزيادة التي تَفَرِّدُ بنقلها ،وهي قول الراوى: "قال قلت: وما يعنى ؟ • قال: تقطعونها الناس" •

وهذه الزيادة هي التي اتخذها كاساس في حصر الاقطاع في عادى الارض د ون غيرها ،الا ان هذه الزيادة ، كما قرر ابن حجر رحمسه الله ،ليست من قول النبي صلى الله عليه وسلم ، وانما هي تفسير من معمر راوي الحديث لمعنى قوله صلى الله عليه وسلم : " ثم هــى

⁽١) الاموال لابي عبيد ص ٣٦٠٠

الكم " ، ، جوابا على استفسار طاووسعنها ،

ويو كد ذلك ان الاستفسار جا عن الغائب (وما يعنى) ،ولوكـــان المسئول النبي صلى الله عليه وسلم لقال السائل (وما تعنى)،اولفظ آخريدل على استفهام الحاضر •

وعلى ذلك ظفط (تقطعونها الناس) مدرج في الحديث ، ويوكد ذلك (١) الناس على الناس الناس (١) الناسافعي ، والبيهقي من هذه الزيادة •

وحدیث ایی عبید الذی رواه مرسل ، یقابله روایة البیهقی المرفوعــة حیث ان روایة البیهقی عند طا ووس فی سند ها ، وروایة البیهقی حیث ان روایة البیهقی مرفوعة عن ابت عباس رضی الله عنه ، ولیس فیها هذه الزیادة •

ومع التسليم بصحة نسبة هذه الزيادة الى النبى صلى الله عليه وسلسلم فان الحديث لايتضمن عدم جواز اقطاع العامر ، اذ انه جاء في بيسان حكم عادي الارض وهي نوع مما يجوز اقطاعه ولم يقم دليل على تخصيسس الاقطاع به ، مع ورود الادلة على جواز اقطاع العامسر •

" ثأنيا " يمتبر الحديث الاول الوارد في اقطاع النبي صلى الله عليه وسلم الزبير ارضا ذات نخل وشجر من اقوى ما يُتمسك به من الادلة على جواز اقطاع الارض العامرة •

وحمله على تنازل الانصارى عن ارضه المحياة للزبير ، كما ورد في الحديث الرابح وكما ذكر ابوعبيد امر مستبعد لامور منها:

١ ــ أن الرويات في اقطاع الزبير قد تعددت ، وإن سلمنا بأن هذه

⁽١) تلخيصالحبير ٦٢/٣ ٠

⁽٢)المصدرنفسة ٦٢/٣ •

الارض كانت يطيب نفس من الانصارى ، ولم تكن اقطاعا من النبى صل الله عليه وسلم ، فكيف نفسر قول الزبير في الحديث نفسه : " يارسول الله الطعنيها " ، وقول راوى الحديث : " فا قطعها اياه " ،

ان قول الانصارى للنبي صلى الله عليه وسلم: "ان هذه الارض التسبى اقطعتنيها قد شغلتنى عنك ، فاقبلها منى "وقبوله على الله عليه وسلم منه يحنى ان امرها قد صار إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنها قد خرجت من يد الانصارى ، وأقطاعها للزبير انما تم بعد ان اصبحت تحست تصرفه صلى الله عليه وسلم ، لذلك كان الاولى حمل تحولها الى الزبيسر باقطاع النبي صلى الله عليه وسلم ، وليس بتنازل الانصارى عنها للزبيسسر رضى الله عنهما ، ولوكان الامركذلك لسألها الزبير من الانصارى .

كما يمكن حمل هذه الارض على غير ارض الانصارى لتعدد الروايات الواردة في اقطاع الزبير •

اما ماذهب اليه ابوعبيد منحمل حديث اقطاع الزبير ارضا ذات نخصل وشجر ،على انها من اراضى خيبر ، فمستبعد لائنه قد ورد فى روايسة البخارى عن اسما ً رضى الله عنها قولها : " وكنت انقل النوى منى ارض الزبير التى اقطعه رسول الله صلى الله عليه وسلم على رأسى ، وهى مني الزبير التى اقطعه رسول الله على الله عليه وسلم على رأسى ، وهى مني على ثلثى فرسن " •

فأذا عاصمنا ان طول الفرسخ يقدر بحوالى خصمة آلاف وخمسمائة واربعون (٢) (٢) (٥٤٠) مترا ،اى اقل من ستة كيلومترات ، جزمنا بان تلك الارض لم تكسن

⁽۱) صحيح البخاري ۱۵۱/۱ •

⁽٣) الايضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان صـ ٧٧ •

من اراضى خيبر ، وذلك لائن المسافة بين المدينة وخيبر ابعد من ذلك بكثير . بكثير .

وعلى ما مضى تتضح سلا مة الاستدلال على جواز اقطاع الارض العامرة من غسير الاراضى التى ببلاد الاعداء قبل فتحها ، كاراضى بيت المال ، والقول بجواز اقطاع العامر ، يضع تحت تصرف ولى الامر مزيدا من القوة المادية التى تساعدة على توجيه النمو الاقتصادي والسكاني وحفزه ،

فباستطاعة ولى الامران يساهم فى توجيه النمو السكانى وتوجيهه الوجهـــة الجغرافية المناسبة ،عن طريق تهيئة المرافق الحامة فى بعض الاراضى ، وتاسيس بعض الابنية فيها ،ومن ثم تطيكها لافراد المجتمع من ذوى الدحول المنخفضـة او المتوسطة ،مجانا او باسعار رمزية مصحوبة بتسيهلات فى الدفح •

كم ان بامكانه تاسيس بعض السناعات ، او اعداد بعض الاراضي للزراعة ، ومن ثم نقل ملكيتها الى الافراد او الموسسات اقطاعا ، او باسعار رمزية مصحوبة بتسهيلات في الدفع .

ويمتبر تطيك المساكن او المشاريع الانتاجية بسعر رمزى من باب اقطاع العامر لائن ما يد فعه المستفيد منه من افراد المبتمع يقل عن تكلفته الحقيقية ، أما ضمان عدم انحراف توزيع اقطاع العامر ، فيمكن تحقيقه بتشكيل لجان من الخوراء العدول يقومون بعملية التوزيع بموجب قواعد وانظمة تكفل اقطاع المساكن للطبقات الققيرة ، واقطاع المشاريع الانتاجية للاقدر على ادارتها وتشمغيلها ، والمحافظة على دوامها منتجة ،

صفة من تقطع له الارض:

نتناول في هذا المبحث بيان الصفات

اللازم توفرها فيمن تقطع لهم الاراضي

وتختلف صفات المقطع لهم باختلاف الغرض من اقطاعهم ، حيث ان الخرض من اقطاعهم ، حيث ان الخرض من الاقطاع قد يكون اقتصاديا او دينيا او سياسيا او حربيا ، وفي الغالب يكون الاقطاع لتحقيق اغراض اقتصادية في الاراضي الموات بغرض احيا ئها بالزراعة او العمارة ،

كما يمارس الاقتطاع على الاراضي العامرة غالبا لتحقيق اغراض دينيسية او سياسية او حربية •

ونبين فيما ياتى صفات من تقطع لهم الارض لتحقيق الاغراض المشارا ليها من خلال التمييز بين هدفيان رئيسيين للاقطاع هما الاحياء ونقصد به اقطاع الارض لتحقيق غرض اقتصادى من خلال احيائها بالزراعة •

اما الهدف الثاني فنقصد به الاقطاع لتحقيق اغراض اخرى غير الإحيا ، بالزراعة ،وهي مجموعة الاغراض الاخرى من الاقطاع ،

" اولا " صفات من تقطع لهم الارض لفير غرض الاحياء : من دراسة النصوص

المتعلقة باقطاع النبى صلى الله عليه وسلم واصحابه رضى الله عنهم ، يتضبح انهم قد مارسوا الاقطاع لاغراض اخرى غير محما رسة النشياط الزراعى على الارض ، ومن علك الاغراض تأ لعيف علوب ذوى المكانة الاجتماعية في قومهم للاسلام ، بغرض حشهم على التمسك بالدين الجديد ، ولما لهم مسن تاثير على قومهم مما يساعد على نشر الدعوة الى الاسلام .

ويدل على ماذكرنا ما ورد فى الحديث الرابع عشر حيث اقطع النبى صلى الله عليه وسلم اشراف اليمامة ارضا يتألّفهم للاسلام ، ومن ذلك ايضا ما جاء في الحديث العاشر حيث اقطع النبى صلى الله عليه وسلم فرات بن حيان العجلى ارضا باليمامة ، والحديث السادس عشر حيث اقطع النبى صلى الله عليه وسلم

أبوعلقمة بن وائل ارضا بحضرموت ، ويدل على ذلك قول احدهم فيما روى الامام احمد في مسندة : " مع لوالسّلم يومئذ ثم اسأله الحسيرة (١)

واذا نظرنا في صفات من أقطعت لهم الارفر لغرض التألف للاسلام لوجد ناهم في الغالب اشراف قومهم وذوى المكانة فيهم ،حيث ان تألفهم يسرى اثـره على من يتّبِحُهم من اقوامهم معا يساعد على نشر الدين الجديد ويُستخد م الاقطاع لتحقيق اغراض سياسية وحربية بطريقة توادى الى شحد همم المقاتلين وفع روحهم المعنوية ، ومنذلك ما ورد من احاديث تدل علـى اقطاع بعض الاراضى الكائنة في بلاد الاعداء قبل فتحها كما جاء في الحديث الحادى عشر والثاني عشر من اقطاع النبي صلى الله عليه وسلم بعض ارض الروم الحاديث عشر والثاني عشر من اقطاع النبي ملى الله عليه وسلم بعض ارض الروم الدادى عشر والثاني ، واقطاع تعيم الدارى قريته من بيت لحم قبل فتحها ، ومن ذلك ايضا قول عمر رضى الله عنه لجرير بنعبد الله البجلي : هل لك في الكوفة

ومُمارسة الاقطاع على هذا النحولها اثر قوى فى احداث حالة نفسية ذات
اثر حسن على المسلمين لشحورهم بالثقة من النصر المستوحى من التصرف
فى الارض قبل فتحها وكأن النصر قد تم والارض قد حيزت على الاعداء و
كما ان لهذا العمل اثر نفسى سى فى نفوس الاعداء يو دى الى احبساط
عزائمهم ، عند ما يشيح الخبر وينتشر بأن المسلمين قد تصرفوا فى ديارهـم
تصرف الواثق من النصر •

وانفَّك الثلث بعد الخمس؟ فاجابه الى ذلك •

ومن الاقطاع بخرض تحقيق آثار حربية وسيا سية واجتماعية ، ما قام به النبي صلى الله عليه وسلم ، والخلفاء الراشد ون ، من اقطاع كبار الصحابة رضى الله عنهم ممن لهم اثر محمود في الحرب ، والسلم ، كما ورد في الحديث الثاني

⁽۱) أبن حنيل كالنعام الحديم <u>المسند</u> (مصر : الطبعة الميثبيد) ٦٨/٤ والتا عُل هو ذو الجو نشن النطبا بي .

الدال على اقطاع النبى صلى الله عليه وسلم بئر قيس والشجرة لعلى بن ابي طالب رضى الله عنه ، ويدل على ذلك ايضا ما جا ً في الحديثين الخامس والسادس من اقطاع النبى صلى الله عليه وسلم بعض الارض لابي بكر وبلال بن الحارث رضى الله عنهما .

وقد مارس ابو بكر الصديق رضى الله عنه الاقطاع للغرض نفسه ، كما يدل على ذلك الحديث العشرون حيث اقطع بعض الارض للزبير رضى الله عنه •

ومارسه للغرض نفسه عمر رضى الله عنه ،حيث اقطع على بن ابى طالب ارضا بينبع كما ورد فى الحديث الرابع كما ورد فى الحديث الرابع والعشرون ، ومن ذلك ايضا ما ورد فى الحديث الرابع والعشرون من انه رضى الله عنه اقطع عدد ا من الصحابة منهم سعد بن ابى وقاص وعبد الله بن مسعود ، وضباب ، واسامة بن زيد ،

واذا نظرنا في صفات من أقطعت لهم الارغر في الاخبار السابقة الموجد ناهم مسن اصحاب البلا في الاسلام اوممن لهم ثقل في الحروب اونكاية في الاعدا اللي جانب كونهم من المهاجرين الذين خلّفوا اموالهم في مكة المهم يكن لهم كبير ملل بعد الهجرة الما يدلّ على ان اقطاعهم قد تضمن شيئا من تحقيق التوازن في توزيح الثروة بين اغراد المجتمع المحتمع المحتمد المحتم

ويوايد تضمن الاقطاع لتحقيق التوازن في توزيع الثروة ، ما ورد في الحديث السابع عشر ، حيث ارضا يتخذ ها دارا الله عليه وسلم عمرو بن حريث ارضا يتخذ ها دارا الله عليه الله عليه وسلم عمرو بن حريث ارضا يتخذ ها دارا الله عليه وسلم عمرو بن حريث ارضا يتخذ ها دارا الله عليه وسلم عمرو بن حريث ارضا يتخذ ها دارا الله عليه وسلم عمرو بن حريث ارضا يتخذ ها دارا الله عليه وسلم عمرو بن حريث ارضا يتخذ ها دارا الله عليه وسلم عمرو بن حريث ارضا يتخذ ها دارا الله عليه وسلم عمرو بن حريث ارضا يتخذ ها دارا الله عليه وسلم عمرو بن حريث ارضا يتخذ ها دارا الله عليه وسلم عمرو بن حريث ارضا يتخذ ها دارا الله عليه وسلم عمرو بن حريث ارضا يتخذ ها دارا الله عليه وسلم عمرو بن حريث ارضا يتخذ ها دارا الله عليه وسلم عمرو بن حريث ارضا يتخذ ها دارا الله عليه وسلم عمرو بن حريث ارضا يتخذ ها دارا الله عليه وسلم عمرو بن حريث ارضا يتخذ ها دارا الله عليه وسلم عمرو بن حريث ارضا يتخذ ها دارا الله عليه وسلم عمرو بن حريث ارضا يتخذ ها دارا الله عليه وسلم عمرو بن حريث ارضا يتخذ ها دارا الله عليه وسلم عمرو بن حريث ارضا يتخذ ها دارا الله عليه وسلم عمرو بن حريث ارضا يتخذ ها دارا الله عليه و دارا الله دارا الله عليه و دارا الله دارا الل

كما يدل على ذلك اينبا ماروى ابن مسمود رضى الله عنه قال ؛ لما قد م رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة اقطع الدور ، واقطع ابن مسعود فيمن اقطع فصله المدينة المستحصا به :

يا رسول الله نَكِّبَهُ عنا ٠ قال : " فلم بعثنى الله اذا ؟ ان الله لايقد س (١) امة لا يعطون النبعيف منهم حقبه " ٠

ويدل ذلك على ان من واجبات ولى الامر العمل على تأمين حاجة الرعية للسكن ، وخاصة الفقراء ، ولا يحابي في ذلك كما يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم :: " فلم بعثنى الله ؟ ان الله لايقد سامة لا يعطون الضعيف منهم حقه " .

وفى قوله صلى الله عليه وسلم: " فلم بسعثنى الله " اشارة الى ان تكليف ولى الامر بهذا الامر واجب ديني يتعين القيام به •

واذا نظرنا الى صفة من أقطعت لهم الارض لغرض السكن ، وجدنا هـــم من المهاجرين الذين لاسكن لهم خا صبهم في دار الهجرة ،حيث خلفوا مساكنهم في مكة ، وقامة بهم حاجة السكن ، وكذلك كل محتاج الــــه •

"ثانيا" اقطاع الارغى لغرض الاحيائ: وكما سبق ان اشرنا من قبل نقصد

بالاحياً في هذا المقام ممارسة النشاط الزراعي وما في حكمه من الانشطـة الاقتصادية الاخرى ، وقد عمدنا الى جعل هذا الفرض مستقلا عن الاغـراخر. الاخرى المستهد فة من الاقطاع ، لا أن له د لالة خاصة على جواز الاقطـاع لفرض ممارسة المشاريع الاقتصادية المشابهة له والموادية الى رفح الناتــج الكلى للمجتمع ، وبالتالى مساهمتها في تحقيق الرفاه له .

وقد كان النشاط الزراعي هو الغالب على استثمار الارض، في ذلك الزمسين الى جانب النشاط الرعوى الذي سنشير الى عمل النظام الاسلامي على تنميته في المبحث المتعلق بالحمى ، وسنشير في هذا المبحث الى طرف منه •

⁽۱) الام ۱/۱۵ ، قال ابن حجر في تلخيص الحبير ۳ / ۱۳: اخرجه البيهقي والطبراني في الكبير ، واسناده قوى عند الطبراني •

ويدل على جواز لمقطاع الأرض لخرض مله رسة النشاط الزراعي عليها عسد د من الاحلايث منها للحديث الرابع الدال على ان ما اقطعه المنبي صلى الله عليه وسلم من ارض لسليط الانصاري كان بخرض احيائها بالزراعية كما يدل على ذلك الحديث الخامس والحديث السادس ، الداليسسن على ان ما اقطعه النبي صلى الله عليه وسلم لبلال بن الحارث من ارض تصلح لمطرسة الزراعة عليها أن الفرض منه هو احياؤها بذلك العمل وجساء في الحديث الثالث تَضَمَّنُ كتاب الاقطاع عبارة "وحيث يصلح الزرع" وينبغي حمل كل موات أقطع في ذلك الزمن على هذا الغرض لاء نه لم يكن هناك نشاط اقتصادي آخريً عتد "به غير الزراعة بحيث يُمارس على الاراضي الموات .

ويستدل من جوازاقطاع الموات لفرض معارسة النشاط الزراعى عليها على جواز معارسته في بقية النشاطات الاقتصادية الاخرى ، ويشهد لذليه المحديث الخامس والعشرون ، حيث اقطع عمر بن الخطاب رضى الله عنه رجلا من اهل البصرة ارضا يتخذها مر عي لخيله ، وهود ليل عليه عنه رجلا من اهل البصرة ارضا يتخذها مر عي لخيله ، وهود ليل عليه جواز اقطاع الارض لمعارسة النشاط الحيواني عليها ،كما يدل على ان اقطاع الموات لمعارسة المشاريع المنتجة عليها لا يُنظر فيه الى نشاط معين عليي وجه الخصوص ، وانما ينظر اليه من زاوية ما يعود به هذا المشروع من مسلحة للمجتمع بطريق غير مباشر .

تحديد مساحة الارض المقطعة:

تبين لنا مما مضى ان الاقطاع يمارس لتحقيق اغراض مختلفة ، فما هو مقد ار الارض التى يصح اقطاعها لتحقيق كل من الاغراض السابقة ؟ •

واذا نظرنا في مقدار مساحات الاراضي ألتى اقطعت في عهد النبسي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين رضى الله عنهم، لتحقيق اغراض دينية او حربية او سياسية ، وجدنا ها مختلفة المساحات ، مما يسسدل النا على مساحة الارض المقطعة لتحقيق مثل هذه الاغراض تتحدد بالقد رالذي يراه ولى الامر محققا لهذا الغرض

ويدل على ماذكرنا ما ورد فى الحديث الحادى عشر من اقطاع النبى صلى الله عليه وسلم بعض لراضى الروم لابى ثعلية الخُشَنى ، وما ورد فى الحديث الثانى عشر من اقطاعه صلى الله عليه وسلم لتميم قريته من بيت لحم ، ومساورد فى الحديث الرابع عشر حيث كان صلى الله عليه وسلم سيكتب لحريث بسن حسان واقد بكربن وائل بالدهنا ،

ومن ذلك ايضا اقطاع ابى بكر رضى الله عنه مابين الجرف الى قناة لعلمين . بن ابى طالب رضى الله عنمه كما ورد فى الحديث العشرون .

واذا نظرنا الى مساحات الاراضى المقطعة فى الروايات السابقة وجدنا بعضها يُعتبر كبيرانسبيا حيث يصل الى اقطاع قريسسسسة، وبعضهاد ون ذلك مما يو كد ما ذكرناه ، كما يدل على ان تقدير مساحة الارض المقطعة لتحقيق هذه الاغراض يحود الى تقدير ولى الامر ،ما ورد فى الحديست الحادى والعشرين ، من امتناع عمر رضى الله عنه عن ختم كتاب قطيسعسة الى بكر لطلحة بن عبيد الله وقوله: "لااختم ،اهذا كله لك د ون الناس؟ "

⁽۱) الخراج لابى يوسف صد ٦٢ ، أَا كُر ياقوت ان (استينيا) قرية بالكوفة ، وروى عن المدائنى ان الناسر كا روايقد مون على عثمان بن عفان رضى الله عنه فيسألونه ان يعوضهم مكان ما خلفوا من ارضهم بالحجاز وتهامة و يقطعهم عوضه بالكوفية والبصرة ، فاقطع خباب بن الارت استينيا قرية بالكوفة ، اما صنعاء أو صعنبى فصعنبى ، كما في رواية ابن رجب ، في الاستخراج ، قرية في السواد ، واما صنعاء

ویتخمن الحدیث المذکور اشارة الی ان ولی الامر علیه ان یستشیر ذوی الرای ولمشورة فی الاقطاع ،وذلك ما خوذ من رجوع ابی بكر عن تلك القطیعة عملا برای عمر رضی الله عنهما ، كما یمكننا حمل اشهاد ابی بكر بعض الناس علی ذلك الكتاب ،علی مشاورتهم فی ذلك ، یو كد ذلك اخذه برای عمر رضی الله عنهما ،

واما اقطاع ولى الامر الارض للناس بغرض اتخاذها لبناء المساكن ، فيراعى فى ذلك التوسيع على المسلمين بما يكفل توفير السكن المريح لهم ، وعدم التغييق عليهم ، يدل على ذلك قول النبى صلى الله عليه وسلم لعمرو بن حريث عند ما خط أده دارا : "أزيد كأزيد ك؟ " • كما ورد فى الحديث السابع عشر • وحد حل فى التوسعة على المسلمين احسان تخطيط الاراضى المعدة للسكن وتزويدها بما تحتاجه من مرافق وخدمات فى عصرنا •

اما مقدار الاراذبي التي يقطعها ولى الامر لخرض احيائها بممارسة النشاطات الاقتصادية عليها ، فلم يجعل له الشارع حدا سوى امكانات وقد رات المُقطع له الكفيلة باحيا ولك الجزا المقطع من الارض ، وهذا يعنى تناسب مساحة الارض المُقطعة مع قدرة المقطع له على استخلالها طردا وعكسا ،

ويدل على ماذكرنا الحديث السابع ، والثامن ، الد الإن على استرجاع عمر رضى الله عنه للاراضى التى عجز بلال بن الحارث عن عمارتها بعست ما اقطعت له ، كما يدل على ذلك قول عمر رضى الله عنه فى الحديست الثامن عشر : " من كانت له ارض ثم تركها ثلاث سنين فلم يعمرها فعمرها قوم آخرون فهم أحق بها " •

كما يدل قول عمر رضى الله عنه لطلحة بن عبيد الله: "اهذا كله لك دون الناس؟ " • كما جا و في الحديث الحادى والعشرين ، على وجوب مراعاة العدل عند معارسة الاقطاع معا يحقق حسن توزيج الثروة بينهم •

مرمزان فهو اسم اعجمى وقد ذكر ياقوت بعض الاسماء المضافة اليه كهرمز جرد ، وشرمز غند وعلى اسماء لبعض بلاد فارس ، انظر: الحموى ، ياقوت معجم البلد ان ، الطبعة الاولى (مصر: مطبعة السعادة ، ١٣٢٤هـ)

ويعتبر تحديد مساحة الارض الموات المقطعة لمعارسة الانشطة الاقتصادية (١)

بقدرة المقطع وامكاناته ، دليلا واضحا على حرص الشارع على عدم تعطيل الارض وحرصه على اتاحة الفرصة لمن يجد ون في انفسهم الكفاءة لاستغلال الارض وضع المتحايلين من استقطاع اراضي لاتتناسب مع مقدرتهم على الاحياء • ومن الناحية التطبيقية يمكن لاولياء الامور ان يعهد وا الى لجان مختصة مسن اعل الخبرة للقيام بدراسة طلبات الاقطاع ، والمفاصلة بينها ، بالنظر فسي امكانات المستقطعين الفنية والمالية ، وانواع الانشطة التي ستمارس على الارش ومدى ملائمتها للحاجات الاجتماعية سواء كانت زراعية ام ميناعية •

كما يمكن لولى الامر تعيين من يقوم بمراقبة تلك النشاطات ، والتاكد من جدّ ية السن اقطعت لهم الارش في الاستخلال حتى تمام الاحياء •

وقد اشرنا في مبحث الاحياء الى نظام توزيع الاراضى البور في المطكة العربية السعودية ، وهو نظام نموذجي من حيث مطابقة احكامه للراجح من اقوال الفقهاء وهو يصلح للتطبيق في اقطاع الموات بحذ افيره •

اما ما يتعلق بتحديد الاقطاع بقدرة المقطع من مصالح اقتصادية ، فهى المصالح الاقتصادية المرز للاحياء نفسها ونشير بالرجوع الى مبحث الاحياء والتحجير للاطلاع عليها ، تجنبا للتكرار •

⁽۱) انظر نصوص الفقها على تحديد الاقطاع بقدرة المقطع على الاحيا فيما ياتى : تحفق المحتاج ٢١٥/٦ المهذب للشيرازي ٢١٢٦ / ٤٢١ الام للشافعي ٤٧/٤ كشاف القناع ٤/٥/١ المفنى لابن قدامة ٥/٤١ ، مراجع سبق ذكرها •

قوة الملكية والحقوق المكتسبة باقطاع الارش:

تختلف الحقوق المكتسبة مسسن

اقطاع الارض بحسب نوع الاقطاع ، والارض المقطعة ، والفرض من الاقطاع • الى الى وسمين اقطاع تمليك ، واقطاع استغلال وقد اشرنا فيما مضي أن الاقطاع ينقسم الى قسمين اقطاع تمليك ، واقطاع استغلال كما ذكرنا ان الاراضى المقطعة تنقسم الى اراضى عامرة واراضى موات ، وان الغرض من اقطاع الموات هو في الغالب احياو و لتحقيق المصالح المترتبة على ذلك ، وان اقطاع الاستغلال اقطاع الاراضى العامرة اما ان يكون اقطاع استغلال او تطيك ، وان اقطاع الاستغلال المصول على خراج ارض معينة المهدف منه صرف اجور الماطين في الدولة ، في شكل الحصول على خراج ارض معينة من الاراضى الخراجية ، او جزء منه •

وان اقطاع العامر تطيكا انها يكون لتحقيق اهد اف حربية ،او احد اث نوع من التوازن في توزيع الثروة بين افراد المجتمع •

وسنتناول دراسة الحقوق المكتسبة بالاقطاع في الاحوال السابقة في اطار تَوْعتي

" اولا " الحقوق المكتسبة باقطاع الاراضى العامرة :

كما ذكرنا من قبل ان اقطاع

الاراضى العامرة يرد على نوعين: اقطاع استغلال ، واقطاع تطيك وقد ذهب الفقها الى ان اقطاع التطيك يفيد الفقطع تملك الارض المقطعة ، ظه التصرف فيها تصرف الملاك في اراضيهم دون قيد او شرط ، ولا يجوز اخراج تلك الارض التي اقطعت لهم من ايديهم او تبديلها ، لا أن طكيتهم لها مستندة الى سبب شرعى ، وفي هذا يقول ابو يوسف ـ رحمه الله ـ : " وكل من اقطعة الولاة المهديون ارضا من السواد او ارض العرب والجبال من الاصناف التي ذكرنا ان للامام

ان يقطعنها فلا يحلُّ لمن يأتى بعده من الخلفا ان يردُّ ذلك ، ولا يخرجه من يدى من هو في يده وأرثا او مشتريا ، فأما اخذ الوالى من واحد ارضا ، وا قطاعها آخر فهذه بمنزلة الغصيب ، غصب واحدا واعطى آخر ، فلا يحسل للا مام ولا يسعه ان يقطع احدا من الناس حق مسلم ولا معاهد ، ولا يخرج من يده شيئا الا بحق يجب له عليه ، فياً خذه بذلك الذي وجب عليه فيقطعه من احبُّ من الناس فذلك جائزله " ، احبُّ من الناس فذلك جائزله " ،

اما اقطاع العامر استغلالا ، فيعطى من اقطعت له الارض الحق في تطلك ما تقرر له من خراجها ، فيملكه كما يملك اجره عما يقوم به من عمل ،اما رقبة الارض فلا يملك التصرف فيها لانها مطوكة لعموم المسلمين عند الجمهور او لاصحابها عند الحنفية ،كما تقدم ،

ولذلك يكون للامام استردادها منه او تغيرها ، وفي ذلك يقول يقول الخصّاف؟ في بيان جواز تصرف المقطعة بالوقف ، والفرق في ذلك بيه في بيان جواز تصرف المقطعة بالوقف ، والفرق في ذلك بيه اقطاع الاستغلال واقطاع التطيك من وجهة نظر الحنفية . "ان اقطه السلطان ارضا مواتا جازلمن أقطع ذلك ان يوقفها ، وكذلك الارض اذا ملكها السلطان فاقطعها انسانا او ملّكها او أملكه اياها فوقفها الذي أقطعها ، فالوقف جائز فيها ، واذا اقطع السلطان انسانا شيئا من حق بيت المال لم يجه وقفه لذلك ، قلت : وكيف يقطع شيئا من حق بيت المال ؟ ، قال : هذه الارض وقفه لذلك ، قلت : وكيف يقطع شيئا من حق بيت المال ؟ ، قال : هذه الارض وقفه لذلك ، قلت : وكيف يقطع شيئا من حق بيت المال ؟ ، قال : هذه الارض وقفه لذلك ، قلت المرض ملك لاربابها ، فالسلطان يأخذ منهم النصف مما يخرجه

⁽۱) الخراج لابى يوسف ص ۱۰ ، ابن نجيم ، زين العابدين ابراهيم (۱۹۹۰) ،

رسالة في بيان الاقطاعات ومحلها ومن يستحقها ، (مطبوعة ضمن مجموعة رسائل ابن نجيم) تحقيق : خليل الميس ، الطبعة الأولى (بيروت : دار الكتب العلمية ، ۱۱۸۰ م) ، ص ۱۱۰۰ ،

الله تعالى من الارض ، فما اقطع السلطان من هذا النصف الذي يأخذه لبيت المال بعضه فيقول لمن يقطعه قد اقطعتك من هذا النصف اربعة اخماسه وجعلت عليك خمسه لبيت المال وهو العشر من جميع ما تخرجه الارض وأن في في الله والمنطق في في الله والمنطق في في الله والمنطق في المنطق في

ويقول ابن نجيم في بيان الفرق بين اقطاع التطيك واقطاع الاستخلال: " فقد تحرر ليا من هذا كله ان ما قطعه السلطان من املاكه او من موات بشروطها ، يصير ملكا للمقطع يصح وسائر التصرفات الثابتة بلا ملاك ، وتورث عنه وليس لاحد اخراجها عنه الى غيره ، ويجب على المقطع فيها وظيفتها من خراج اوعشر ا و ما يراه الامام ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، اما ما قطعه من اراضى بيت المال فانه لايمليسك العين ، فلا يصح وقفها ، ولا التصرف بما يخرجها عن ملكه ولا تورث عنه ، وانما ملك الانتفاع بها ، ، ، ، ، ، . " ،

وقال ابن نجيم ايضا: "وفيها افتى به العلامة قاسم التصريح بان للاطام ان يُخرج الاقطاع عن المقطع متى شاء ، وهو محمول على اذا ما اقطعه ارضا عامرة من بيت المال ، اما اذا اقطعه مواتا من بيت المال فاحياها ، فليس له (٣)

⁽۱) رسالة في الاقطاعات لابن نجيم صد ١٤٦،١٤٥ موقوله (بلا ملاك) ربطكان تصحيف سيسوابه في الاملاك • (٢) المصدر نفسه صد ١٤٧٠ • (٢)

⁽٣) الاشباه والنظائر لابن نجيم صـ ٥٤ ، مصدر سابق

وقد ورد تابعض فقها المالكية والشافعية والحنابلة ، بعض النصوص التى تغيد جواز استرداد الأنقطاع او تبديله ، وهى نصوص عامه جا فيها ذكر الاقطاعا مطلقا غير معيز على هو اقطاع التطيك ام اقطاع الاستغلال ، وينبغى حمسل هذه النصوص على اقطاع الاستغلال لا اقطاع التطيك ، وفيما ياتى بعض هده النصوص :

جاً فى تهذيب الفروق والقواعد السنية ما نصه: " • • الاقطاع يجوز بغير سبب يوجب استحقاقه وتمليكه ، فله فى التمليك حالة متوسطة وهى الاعانـة على احوال تقع فى مستقبل الزمان لاتمليك حقيقى ، فلذلك كان للامام نزعـــه فى أى وقت شا وله تبديله بغيره " •

ونقل العبّادى فى حاشيته على تحفة المحتاج ، فتوى السيوطى ، عند ما سُئل مسن شخص اشترى ارضا ثم مات ، ثم وضع آخريد ه عليها بأمر سلطانى ، هل للورثة منازعته ؟ • فاجاب : " ان كانت وصلت الى البائع الاول بطريق شرعى ، بأن اقطعه اياها وهى ارض موات فهى لورثته ، ولا يجوز لاحد وضع اليد عليها الله المرسلطانى ولا غيره •

وان كان السلطان اقطعه اياها وهى غير موات كما هو الغالب الآن فان المقطع لايملكها ،بل ينتفع بها بحسب ما يقرها السلطان فى يده ،وللسلطان انتزاعها متى شاء ،ولا يجوز للمقطع بيعها ،فان باعها ففاسد ،واذا اعطاها السلطان لاحد نفذ ولا يطالب " ،

⁽١) تهذيب الفروق والقواعد السنية ،الفرق الساد سعشر بعد المائة ١٨/٤ .

⁽٢) العبّادى ، احمد بن قاسم ، حاشية على تحفة المحتاج لابن حجر (مطبوع مع تحفة المحتاج) ، (بيروت: دار الفكر) ، ٢٠٥/١، ٠

ومن ذلك قول البهوس : "وللا هام اقطاع غير الموات تمليكا وانتفاعا للمصلحة لما تقدم ، ويجوز الاقطاع من مال الجزية المعروف في مصر بالجوالي كما فلسسة الاقطاع من مال الخراج ، والظاهر أن مراد هم أي الاصحاب بالمصلحسة التي يجوز الاقطاع لا عجلها ، ابتدا و وواما ، فلو كان ابتدا و ماى الاقطاع لمصلحة ثم في اثنا الحال فقد تالمصلحة فللامام استرجاعها اي الارض المقطعة لا ن الحكم يد ور مع علته . .

مما مضى يتضح ان الحقوق المكتسبة باقطاع الاراضى العامرة تختلف بحسب نوع الاقطاع فان كان تمليكا ملك المُقطّع المقارقية الارض وجاز تصرفه فيها ،وان كان استغلا لا ،وهو الاقطاع الوارد على الاراضى الخراجية ،فان حق المقطع يتعلق بخراج الارض ،وليس له تعلق برقبتها وليس له التصرف فيها .

⁽١) كشاف القناع ١٩٥/٤ ، مرجع سابق

"ثانيا" الحقوق للمترتبة على اقطاع الموات: ذ هب الحنفية والشافعية والحنايلة

الى ان التاع الاراضي الموات لا يعتبر تطيكا مجرد الرقبتها يخول من اقطعت له التصرف فيها قبل احيائها ،وانما يكتسب من اقطعت له الموات حق التحجير عليها ،من حيث الزامه بالاحياء في المدة الكافية لاحياء مثلها ،على الخلف المذكور في مقد ار المدة التي تعطى للمحتجر لاحياء ما احتجره من الارض على ما مضى في مبحث التحجير والحقوق المكتسبة منه .

واذا عجز من اقطعتله الارض عن احيائها في المدة المقررة ، كان لولى الامر انتزاعها منه واقطاعها لغيره •

اما المالكية فقد اختلفت الرواية عند هم ، ففي العتبية عن ابن القاسم ان الاقطاع فيما كان بقرب العامر يعتبر تطيكا مجردا يخول المقطع التصرف في الارض ، وهذا يعنى ان اقطاع البعيد عن العامر ليس كذلك ، وان تطكه يتوقف على الاحياء وذهب مطرف وابن الماجشون الى الني اقطعه الامام ارضا ظم يقوعلى عما رتها فان له بيعها والتصدق بثمنها مالم ينظر الامام في عجزه فيقطها غيره ، وهذا يعنى ان اقطاع المواتعند هما انما هو اذن في الاحياء على نحو مذهب الجمهور وان اقطاع المواتعند هما انما هو اذن في الاحياء على نحو مذهب الجمهور و

⁽۱) انظر: بدائع الصنائع ۲۸۰۳۸۱۷م ۱۷/۱۱۲۱۲۰۱۷ حکام السلطاني....ة للماوردی ص ۱۹۰، تحقة المحتاج ۲۱۱۲۱۱۱مهذب ۲۱۱۱۱شر ح منتهی الارادات ۲۳۲۲ ۲۰کشاف القناع ۱۹۳/۱ ،المحرر فی الفقه الحنبلی ۱/۲۲ ۱۸۲۳ المغنی لابن قدامة ۲۰/۱

⁽۲) المنتقى للباجى ۲۰/۱ ، وروى المواق قولا آخر لابن القاسم مفاده عدم التفريق بين القريب والبعيد وانظر: التاج والاكليل لمختصر خليل ۳/۱۰ واطلق الدردير القول في اعتبار اقطاع الموات تطيكا مطلقا ولم يحدده بقريب او بحيد انظر الشرح الكبير ۱۱/٤، وروى الدسوقى عن ابن شاس عدم التفريق حيث اطلق اعتباره تطيكا مجردا وانظر حاشية الدسوقى 11/٤ و

⁽٣) انظر: المنتقى ليلباجي ٢٠/١٠

مع سبق يتضح ان جمهور الفقها "يعتبرون اقطاع الموات ، اذنا من الامام في احيائه ، يترتب عليه اولوية المقطع باحيا * ذلك الجز * من الارض ، ولا يُفيد ملكا في ذاته ، وانما يطك المقطع الارض بعد احيائها ، وذلك خلا فا لابن القاسم من الدالكية ، الذي يعتبر اقطاع الموات تمليكا مجردا ، لا يحتاج الى الاحيال في اكماب المقطع ملكية الارض .

والذي تعيل اليه النفس ، هو ما ذهب اليه الجمهور لاعتضاده بالدليل ، فقد ورد في الحديث الثالث ، والثامن ، ارتجاع عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، البعض ارض بلال بن الحارث المزنى ، عند عجزه عن احيائها ، كما ورد في الحديست الشان عشر تصريح عمر رضى الله عنه ، عن عزمه على ارتجاع بعض الاراضى التي عجز اصحابها من عمارتها ، وتركوها معطلة ، وانما لم يفعل ذلك لاء نها كانست قطيعة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما يدل قوله : " لو كانت قطيعة من ومن اليه عليه وسلم " . وقد ذهب الفقه! الى عدم أسترداد ما اقطعه النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد فهب الفقه! الى عدم أسترداد ما اقطعه النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد الفتى السبكي من الشافعية بتكفير معارضي اولاد تميم رضى الله عنه ، فيما اقطعه النبي صلى الله عليه وسلم ، وأحد النبي صلى الله عليه وسلم ، وأمني الله عليه وسلم ، وأحد النبي صلى الله عليه وسلم ، وأحد النبي صلى الله عليه وسلم ، وأحد النبي صلى الله عليه وسلم ، وأحد وقد ولناظر ان هناك تعارضا بين قول عمر رضى الله : " لوكانت قطيعة منسي وقد يبد و للناظر ان هناك تعارضا بين قول عمر رضى الله : " لوكانت قطيعة منسي .

⁽١) تحفة المحتاج بشرح المنهاج لابن حجر ٢٠٢/٦ ، مرجع سابق •

أو من أبى بكر لود د تبه عولكنها قطيعة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم" ، كما في المحديث الثامن عشر ، وما ذكره ابن حجر من عدم جواز اسسترد اد ما اقطعه صلى الله عليه وسلم ، والاجماع على ذلك في الجملة ، وبين ما نُقِلَ عـن عمر رضى الله عنه من استرد اده لبعض ما اقطع النبي صلى الله عليه وسلم لبلا لهن الحارث من اراضي لعجزه عن احيائها .

ووجهه الجمع بين ذلك والله اعلم ، اختلاف الحال في كل ذلك ، فما احتنه عمر عن ارتجاعه واسترد اده ، كان ارضا محد ودة المساحة بمقد ور اصحابها العمل على احيائها ، ولم تكن فوق طاقتهم على العمل ، وما استرده عمر رضى الله عنه من بلال بن الحارث ، كان فوق مقد رته واستطاعته ، لذلك استرده منه مسح كونه قطيعة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يسترد الارغر الاخرى لائن في مقد ور من اقطعت لهم العمل على احيائها ، وكان في تركها لهم ، اعطائهم فرصة للعمل بها وعدم تركها معطلة ،

اما ما ذكره ابن حجر عن اقطاع تميم ، فالشالب انه في الارض العامرة ، وان اقطاع النبي صلى الله عليه وسلم له انما كان تمليكا لها ، فلا يجوز معارضتهم فيها ، يُويد ما ذكرنا ، ما جاء في الحديث الثاني عشر ، من ان تميما استقطع النبي صليبي الله عليه وسلم قريته من بيت لحم ، والقرية ارض عامرة .

وعلى ما مضى فالراجع ان اقطاع الموات ، لا يعتبر تمليكا مجرد الرقبة الارض بل هو اذن باحيائها ، فاذا عجز المقطع عن احيائها فان للامام استرد ادها منه ، واقطاعها لغيره ممن يستطيع احياً ها وعما رتها .

(الفرءالثاني)

المسالم الاقتصادية من الاقطاع الأسلامي المسالم المسالم

اذا نظرنا الى الاقطاع وموقعه

في النظام الاقتصادي الاسلامي ، لوجدناه واحدا من المنافذ التي تطرس الدولة من خلا لها دورها في توجيه النشاط الاقتصادي ، والتاثير في الاوضاع الاجتماعية وتنمية الموارد الطبيعية واستغلالها ، الي جانب اعتباره حافزا على مواصلة الجهاد ونشر راية الاسلام ، والدعوة اليه ، ووسيلة دعائية ذات اثر فعال في نفسية المسلمين واعدائهم سلبا وايجابا .

وكما قد منا ينقسم الاقطاع الى قسمين اقطاع عامر واقطاع موات ، واذا نظرنا فى اقطاع المعامر والاهداف التى يمارس لتحقيقها وجدنا ان النبى صلى الله عليه وسلم قسسد استخدمه كقوة مادية فى استقطاب وتقريب زعماء القبائل الى الاسلام و بالتالى استقطاب من يتبعهم من افراد قبائلهم ، وهذا فى حد ذاته غرغر دينى ، وهو يوسى كى الى احداث آثار اقتضادية حسنة على المجتمع المسلم ، متمثلة فى زيادة تعداد المسلمين وبالتالى زيادة فى القوة البشرية ، التى كانت محدودة فى اول الاسلام ، وهذة وزيادة تعداد المسلمين وزيادة تعداد القوة البشرية يوسى الى مزيد من القوة الانتاجية فى الدولة ، وهذة القوة تنعكس آثارها الحسنة فى ميادين الاعمال المنتجة اذا احسن توجيهها ، كما ان ذلك يؤلدى الى زيادة عدد المحاربين القاد رين على القتال ، لاسيمسا فى ذلك الوقت الذى لم يزل فيه الدين الجديد محدود الانتشار ، كما انه محساط فى ذلك الوقت الذى لم يزل فيه الدين الجديد محدود الانتشار ، كما انه محساط بالكثير من الاعداء الذين يحملون على القضاء عليه فى مهده كالمشركين فى مكسسة

كما نجد اقطاع العامر في عهد النبي صلى الله عليه وسلم قد استخدم كـــوسيلة

واليهود والمنافقين في المدينة •

دعائيـة حربية ذات اثر فعال في رفع الروح المعنوية لمقاتلي المسلمين ، وخففها عند الاعداء ، وذلك ما يتحقق عند اقطاع الاراضي العامرة من بلـد الاعداء قبل فتحها ، مما يجعل تصور الامر في نفوس المقاتلين والاعـــد الما المحتوما لامفر منه ، لاسيما وقد صدر من الصادق الامين فيما يخبر ويعد ، ومن ذلك ايضا ما فعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه عند ما اقطع جرير بـــن عبد الله البجلي وقومه ربح السواد قبل فتحها ،استحثاثا لهم على الاقدام على الجهاد ، وما كان لذلك من الاثر الحسن في اقد امهم على ذلك ، وسواء قلنا بأن ماجعله عمر رضى الله عنه لجرير وقومه اقطا عا او نفلا ، فعلـي القولين ، يعتبر فعله ذلك نوعا من التحكم في ملكية الارض بفرض احداث اثر

والى جانب استخدام اقطاع العامر فى ماذكرنا ، فانه تترتب عليه آثار اقتصادية حسنة ، وهى متمثلة فيما يعقب النصر من فوز بالغنائم المنقولة وغير المنقولة ممسا يمثل زيادة فى ثروة الامة •

اجتماعی وحربی حسن •

كما ان اقطاع الارض العامرة قد يكون لاحداث التوازن بين افراد المجتمع في توزيع الثروة ، وعلى ذلك يحمل اقطاع النبي صلى الله عليه وسلم الزبير (في الله عنه بعض الاراضي العامرة كما ورد في الحديث: " ان النبي صلى الله عليه وسلم (١) اقطع الزبير ارضا ذات شجر ونخل " ، وكان الزبير من المهاجرين الذيسن

⁽۱) الاموال لابی عبید صه ۳٤۸ ، ویوایده ما رواه البخاری مطولا عن اسما بنت ابی بکر الصدیق رضی الله عنها ، وفیه : " وکنت انقل النوی من ارض الزبیر التی اقطعه رسول الله صلی الله علیه وسلم " ۱۰ انظر : صحیح البخاری ۱ / التی اقطعه رسول الله علیه علیه وسلم " ۱ انظر : صحیح البخاری ۱ / ۱ الخراج لابی یوشف صد ۱۱ ، تلخیص الحبیر ۱۵/۳ ، مراجع سابقة ۰

لامال لهم ولا أرض ، كما يدل على ذلك قول أسط رضى الله عنها: " تزوجينى (١) النهير وماله في الايض من مال ولا مطوك ولاشي عير ناضح وغير فرسه ، فكنت الزبير وماله في الايض من مال ولا مطوك ولاشي عير ناضح وغير فرسه ، فكنت الناسط والمرز غربه واعجن ٢٠٠ .

اما اقطاع المموات فيحتبر من اوسع الابواب التي جعلها الشارع للدولة لتمارس دورها في استغلال الارض كمورد طبيعي ، والعمل على احيا اكبر قدر ممكن الحي استغلال الارض كمورد طبيعي ، والعمل على احيا اكبر قدر ممكن من الاراضي الموات ، مما يو دي أرفع الناتج الكلي للامة ، ويساهم في توفيد الرفاه لافراد المجتمع .

ودور الدولة في اقطاع الاراضي المسوات ، يكمل دورها في منح الاذن لمن يرغب في احيا شي ثمنه ، على النحو المذكور في مبحث ملكية الموات بالاحيا ولا تشابه كبير بين اقطاع الموات ، والاذن في احيائه ، حيث يتشابه الامران في كونهما ترخيص من الدولة باحيا وجز معين من الارض ، ومع ذلك يختلف الاسران من الناحية الاقتصادية ، كما يختلفان في النواحي الحقوقية على النحو الاتي :

۱ ــ الدافع الى طلب الاذن باحيا الارض هو مصلحة طالب الاذن الشخصية
 لذلك نجد ان الارض محل طلب الاذن غالبا ما تتحدد باخيار طالب
 الاذن ، وكذلك نوع المشروع الذى سيقام على الارض .

بينما الدافع الى اقطاع الارغر الموات هو تحقيق المصلحة الجماعية التى أن تتحقق باحيا ً اكبر جز ً ممكن من الارغر ، الذلك نجد الدولة في الغالب هي التي تحدد الاراضي المرغوب في اقطاعها ، ومن ثم تستحث ذوى الكفاءة

⁽۱) الناضح واحد الابل التي يسقى عليها وجمعه نواضح ، النهاية في غريب الحديث ١٩/٥ ٠

⁽٢) الغرب: بسكون الرا الدلو العظيمة تتخذ من جلد الثور ، انظر: النهاية في غريب الحديث ٢٤٩/٣ ، مرجع سابق •

⁽٣) صحيح البخاري ٦/١٥٦ ، مرجع سابق •

على قبول الاقطاع ، والعمل على احيائه ، يتجلى ذلك من قول عمر رضى الله عنه كما في الحديث الثاني والعشرين : " اين المستقطعون منذ اليوم فا ن يكن فيهم خير فتحت قد مى " ٠٠ وقوله رضى الله عنه ذلك يعتبر نوعا مـــن انواع التحدى المحمود لغرض الحث على قبول الاقطاع والعمل فيه وقد تُحدد الدولة نوع النشاط الذي تسمح به على الارض المقطعة بما يحقسق المصلحة ، وقد تمنع انواعا من النشاط الذي لاترى فيه تحقيقا للمصلحة ، حسب اختلاف متطلبات التنمية ، ومن ذلك ماروى عطية بن قيس: ان ناسا سألوا عمر بن الخطاب رضى الله عنه من ارض أنذر كيسان بد مشق ، لمربط خيله ـــم (۱) • فأعطاههم طائفة منها ، فزرعوفها ، فانتزعها منهم واغرمهم لما زرعوا فيها ١- اما الفرق بين اقطاع الموات ، وطلب الاذن باحيائه من النواحي الحقوقية فرس أن الارش المقطعة إذا تركها من أحياها حتى عادت مواتا فأنها تظل على ملكه ، ولا يجوز لغيره احياو عا واكتساب الملكية عليها ، وهذا خلاف تملك الارغرباذن الاحياء فانها تعود مواتا بتركها يجوز لغيره احياوها وتملكها وهذا على قول المالكية وهو مارجحناه في جواز احياء الارغر، المتروكة عتى تعود

ومن ناحية احرى يحتاج صاحب اذن الاحيا الى القيام بتحجير الارض لا علام الاحرين بوضع يده عليها ، وان لم يقم بذلك العمل ظغيره عمل ذلك عند من لا يشترط اذن الامام للاحيا ، اما اقطاع الموات فمستنده امر الامام وهو غيسر محتاج الى التحجير عند الجميح ،

⁽١) الاموال لابي عبيد صـ ٣٦٠ .

⁽٢) انظر: تهذيب الفروق والقواعد السنية ،الفرق الثالث عشر بين قاعدة الاملاك الناشئة عن الاحياء والاملاك الناشئة عن غير الاحياء ، ١/٤، ووجه الفرق عند هم مبنى على ان الاحياء مبنى على سبب فعلى ، والاحياء بعد الاقطاع مبنى عليه وعلى حكم من احكام الأئمة التى تصان عن النقض .

ولعل اقوى الفروق بين اقطاع الموات واعطاء الاذن لمن يطلب احيا وهدو ما ذكرناه سابقا من كون الباعث على الاقطاع في الفالب هو المصلحة العامة بينما الباعث على طلب اذن الاحياء المصلحة الخاصة بطالب الاذن وفي بينما الباعث على طلب اذن الاحياء المصلحة الخاصة بطالب الاذن وفي كل من الحالين لم يَحُلُّ النظام الاسلامي دون احياء الموات ولم ينسب العراقيل في سبيله ،بل حرص على عدم تعطيل الارض سواء كانت مواتا مقطما أو مأذونا في احيائه ، حيث عمل على منع اقطاع او تحجير اكثر مما يستطيح الفرد العمل فيه وعمارته ، كما انه لا يعطيه ملكية الارض الا بعد احيائه الفرد العمل فيه وعمارته ، كما انه لا يعطيه ملكية الارض الا بعد احيائه وعمارته ، كما الله لا يعطيه كما فزعلى استغلال الارض ،

نستعرض فيما ياتى اهم صفات الاقطاع الذى كان سائدا فى اوربا فى القرون الوسطى ، بالقدر المذى يساعدنا على ادراك اهم الفروق بينه وبين نظا م الاقطاع فى الاسلام ، والباعث على بحث هذا الموضوع وتناوله ، وان لسم يكن الفرق بين النظامين مجهولا عند الكثيرين ، هو اختلاط الامسر عند بعض قليلى الاطلاع بينهما ، والذى قد يكون احد اسبابه تشابه الاسمين الى جانب بعض الانحرافات التى طرأت على تطبيق الاقطاع الاسلامى فى بعض العصور المتاخرة من التاريخ الاسلامى .

وقد اختلف المورخون في تحديد الفترة الزمنية التي نشأ فيها الاقطاع بشكل عام على المستوى المالدي ، فيرى البعض انه نشأ في مصر في المرحلة الثانية من مراحل الحكم الفرعوني ، وفي ظل حكم الاسرة الفرعونيية (١)

ويرى البعض، أن بداية ظهوره كانت في الصين ، في القرن الثالث الميلادي (٢) ثم انتقل الى بقية اجزا العالم فيما بعد •

⁽۱) انظر: ابوطالب ، صوفى التاريخ النظم القانونية والاجتماعية (مصر: دار النهضة العربية ، ۱۹۷۷م) ص ۱۵۷ .

⁽۲) انظر: محادمرات في الاشتراكية / مصطفى السعيد وآخرون صـ ۷۱ مرجح سبق ذكره ،الاقتصاد السياسي / احمدا لسطان صـ ۲۹، متولى ،محمود ، المذاهب الاجتماعية والاقتصادية (مصر: الدار القوصية للطباعة والنشر) صـ ۷۷ ، شقير،محمد لبيب ،تاريخ الفكر الاقتصادي (مصر: دار النهضة المصرية) صـ ۷۷ ،

اما قيام هذا النظام في اوربا ، فتعود جذوره الفكرية الى العهد الذي نشأت فيه الفلسفة اليونانية ،حيث نجد افلاطون في كتابه "الجمهورية " يقسم المجتمع الى طبقات ثلاث هي : طبقة الحكام ، وطبقة المحاربين ، وطبقة الصناع والمزارعين ، والتجار .

كما ذهب افلاطون في كتابه المذكور الى انه يتوجب على الطبقة السفلسي (١) الطبقة التالثة اعالمة الطبقتين العلمويتين •

كما يمكننا ان نرى النظرة الطبقية الاقطاعية من تقسيم كارون (١١٦ – ١٧ ق٠م) ، لاد وات الزراعة الى ثلاثة انواع هى : النوع المتكلم ويتألف من الارقاء ، والنوع الصامت ويتألف من الارقاء ، والنوع الصامت ويتألف من العربات ، ثم يَنْصَحُ باستعمال الأُحيراء في الاراضي الموبوءة لاء ن من العربات ، ثم يَنْصَحُ باستعمال الأُحيراء في الاراضي الموبوءة لاء ن موتهم أقل خسارة على المستثمر من موت رقيق الارض " .

اما التطبيق الفعلى لنظام الاقطاع فقد كان في اواخر عهد نظام الرق وقد ساعد على قيام هذا النظام عدة عوامل اهمها شعف الملوك في اواخر عهد الدولة الرومانية ،والغزو الخارجي ،والحروب المحلية بيسن سكان المناطق المختلفة ، مما أدى الى تفتت الامبراطورية الرومانية الى دويلات صغيرة يحكم كل منها ملك ،

وقد أدى قيام الحروب المستمرة بين الدويلات الصغيرة ، الى احتياج ملوكها الى الأموال لتمويلها ، وكذلك الى الرجال المحاربين ، ولتحقيق ذلسك

⁽۱) المذاهب الاقتصادية والاجتماعية / محمود متولى صد ۲۰ ، تاريخ الفكر الاقتصادي / محمد لبيب شقير ص ۷۱ ،

⁽٢) الاقتصاد السياسي / احمد السمان ص ٣٣٠

قام ملوك الدويلات بتسيير دويلاتهم وفق نظام اقطاعي هرى ،حيث يقوم الملك باقطاع تابعية من الامراء اجزاء كبيرة من دولته نظير التزامهم قبلت بالتزامات حربية ،ومادية ،ومن ثم يقوم الامراء باقطاع مساحات من اراضيهم لا تباعهم من النبلاء نظير التزامات حربية ومادية ،ومن ثم يقطع النبلاء اجزاء صغيرة من النبلاء نظير التزامات حربية ومادية ،ومن ثم يقطع النبلاء اجزاء صغيرة من اراضيهم للرقيق بعد تحريرهم لقاء التزامات مالية عينية ونقدية متعددة ،

وقد ادى اتساع الحروب بين الممالك بل والاقطاعيات بعضها مع البعسض الى اتساع ما بحوزة السادة الاقطاعيين من اراضى ، حيث لجاً صغار الملاك الى تسليم اراضيهم للاقطاعيين طلبا للحماية من شرور هذه الحروب ، وبالتالى انخفضت درجة حريتهم واستقلالهم ،حيث اصبحوا يزرعون ارضهم مقابل مجموعة من الالتزامات تجاه السيد الاقطاعى .

وقد ساعد ت الكنيسة على قيام هذا النظام ،ودعمته لتطلعها الى تحرير الرقيق ظنا منها ان هذا النظام يحقق ذلك ، ولكنها اوقعتهم فيما هـو شر من ذلك ، اذ أن باعث الاقطاعيين على تحرير الرقيق هو محاولــة الحصول منهم على مقدار اكبر من الانتاج وليس ورا اذلك شي على مسن النظرة الانسانية او الدينية ،

وقد كان للكنيسة مساحات كبيرة من الاراضى تستثمرها وفق النظام الاقطاعى (١) , وقد تُدر مجموع ممتلكات الكنيسة مـــن وفق تسلسل عرمى على رأسه البابا ،وقد قدر مجموع ممتلكات الكنيسة مـــن

⁽١) محاضرات في الاشتراكية / مصطفى كامل السعيد وآخرون صر ٧٦٠

ر ۱)
الاراضى فى فرنسا وحدها بحوالى خسرالاراضى الفرنسية • ولم يكن رجال الكنيسة فى ذلك العصر يختلفون عن السادة الاقطاعييسن فى السلطان ومستوى المعيشة ، وكان بعضهم يجمع بين الوظيفة الدينية والوظيفة الاقطاعية •

ومن اسواً ما تميز به النظام الاورى في الاقطاع ، هو العلاقة بين السيد الاقطاعي ورقيق الارض او ما يسمى بالعلاقة الاقطاعية ، ولم تكن هذه العلاقة مستمرة على نمط واحد منذ نشأة هذا النظام الى اواخر عهده بل كانت تختلف بين الحين واللاخر حسب الظروف ، وكانت في احسن الاحوال مجحفة بالرقيق .

وفى بداية هذا العهد كانت هذه العلاقة قائمة على اساس تعاقدى شفهى وفى اواخر العهد كان يُكتب هذا العقد فى صورة وثيقة ، وتعتبر "الوثيقة العظمى "التى وُجدت مكتوبة بين السيد الاكبر الملك جون ، والتابعين له من امراء الاقطاع او البارونات من اقد م الوثائق التى وجدت مد ونة فى التاريخ الانجلينى .

وتتلخص حقوق رقيق الارض تبعا لهذا النظام في حق الانتفاع بما أقطع لهم من اراضي ، وقد يكون ما أقطع لاحدهم شيئا غير الارض كقلعة معينة او مباني معينة ، وقد يكون ذلك سلطة معينة كحق الفصل في المنازعات ، او جباية الضرائب اوغير ذلك ، بحيث يكون للسيد نسبة معينة فيما تدرّه هذة الانشطة

⁽۱) سليم، حسين كامل ، تاريخ اوربا الاقتصادى في القرن التاسع عشر (مصر: مطبعة جامعة فواد الاول ، ١٩٤٨م) صر ۲۱۰۰

(۱) من د خل ۰

ومن حقوق الرقيق ايضا حق الانتفاع بالخد مات الاقتصادية والاجتماعيـــة المتوفرة في النبيعة بعد د فع الرسوم المقررة عليها •

وقد تتسع حقوق رقيق الارض عند اشتداد حاجة السيد اليهم لتصل الى التزامه بعدم طرد هم من اراضيهم ، وغالبا ما يُنقَنْ هذا الاتفاق عند زوال حاجته اليهم .

ولا تعتبر العلاقة بين السيد والرقيق قائمة على اساس عثلا في الصحف موقف الرقيق التعاقدي الم قوة السيد في ذلك ، ويعتبر السيد ما يقد مه لارة و التعاقدي الم قوة السيد في ذلك ، ويعتبر السيد ما يقد مه للرقيق بموجب هذه الاتفاقات نوعا من التنازل ، وليس حقوقا واجبة ، الم الحقوق المترتبة على الرقيق تجاه سيده الاقطاعي ، فقد كانت مسن الكثرة بحيث يصعب حصرها ، وقد قدرها البعض بنحو ثلاثمائة حسسق

١ ــحق السيد في الحصول على جزئ من حاصلات ارض تابعه الزراعية •

ونورد فيما ياتي بعضا منها بالقدر الذي يقفنا على مقدار اجحافها بالرقيق:

٢-حق السيد في الانتفاع مجانا بعمل الرقيق بضعة ايام من الاسبوع وهذا ما يسمى بحق (السخرة) ،حيث يعمد السيد الى تشغيل الرقيق مجانا في زراعة الارض الخاصة بالسيد ،او في عمليات التشييد والباء او أعمال الري والصرف ،اوغير ذلك من الاعمال التي تتطلبها مصلحة الضيعة الوعلدة السيد الخاصة ،

⁽١) محاضرات في الاشتراكية / مطفى كامل السعيد وآخرون صـ ٨٦٠

⁽٢) المصدر نفسه صر ٨٧٠

⁽٣) المصدر نفسه ص ٨٧٠

⁽٤) عجمية عمصه عهد المعزيز عالمتولوز الاقتصادى في اوريا والوطن العربي (٤) عجمية عمصه عهد العربية ١٩٨٠٤م) ص ١٧٠٠

ومط تجدر الاشارة اليه في هذا المقام ،ان ثلثى سكان بروسيا والنمــساكانوا مسخرين لخد مة سادة الاقطاع ، ومحرومين قانونا من حريتهم الشخصيــة وكانت اعطال السخرة لا تعرف حدا ، كما كان الرقيق يتعرضون لا شد انواع العقوبات البدنية في سبيل اختماعهم لاراد ق سادة الاقطاع .

٣ حق السيد في منع الرقيق من القيام ببعض التصرفات الا باذن مسن السيد وبعد د فعرسوم معينة ، ومن هذه التصرفات عقد الزواج ، والخروج من الضيعة ، وتقديم بعض الخدمات لغير السيد ، ٠٠٠٠٠

- المحق السيد في الاستيلاء على مايراه من ممتلكات ، ومنتجات الرقيق في في بعض المفروف كحالة الحرب ، وذلك بثمن موجل يحدده السيمدد وفالبا ما يتأجل سداده الى مالانهاية •
- محق السيد في تجنيد الرقيق لاستعماله في الحروب ، وعادة مايكليف
 الرقيق بالنفقات المالية اللامة لذلك ، ويمنحه السيد مدة من الزميان
 تقدر في الغالب باربعين يوما ، يعمل خلالها لجمع المال اللام لذلك ،
 ٢حق السيد في فرض رسوم معينة في بعض المناسبات والاحوال ، كالولادة
 ومرور سلع وحيوانات الرقيق عبر اراضي الاقطاعية ،
 - ٧-حق السيد في طلب الاستضافة له ولاسرته ، وحاشيته ،عند زيارتهم للرقيق الارض •
 - المستحق السيد في فرض رسوم للحفر والحراسة ، والقضاء بين المقيمين في في اقطاعيته ٠

⁽۱) تاریخ اوربا الاقتصادی فی القرن التاسع عشر / حسین کامل سلیم ص ۵۶ ۰

۱-حق فرض رسوم نقد یة اوعینیة نظیر استخدام الرقیق لطاحونة السید
 او معصرته ،او مخبزه ،او ورشة الحدادة او النجارة التابعة له ، ۰۰۰
 الی آخر الانشطة ولخد مات التی یحتاجها الرقیق .

والى جانبكل ماسبق فقد كان الرقيق يرزح تحتسيل من الضرائب فـــى هذا النظام لاتبقى ولا تذر ، وعلى سبيل المثال قُدَّرَ ما يد فعه مزارعوا فرنسا فى ظل هذا النظام بحيثان كل مائة فرنك يحصل عليها احد هــم يذ هب منها اربعة عشر فرنكا للسيد ، ومثلها للكنيسة ،وثلاة وخمسون فرنكا للحكومة ، ولا يتبقى له بعد ذلك سوى تسعة عشر فرنكا فقط . واذا نظرنا الى وضع سادة الاقطاع ازاء وضع الرقيق ، وجد ناهم يتمتعون بعدد من الامتيازات الاجتماعية والقنائية والضريبية المجحفة فى حق الرقيق .

فبجانب تصع السادة بملكية مساحات كبيرة من الارض ، وكل ما يقتط عونه من مال وعرق الرقيق ، الا انهم لا يكلفوا بد فع شيء من الضرائب للد ولـــة (٣) بل يلقون بثقلها على كاعل الرقيق •

ومن الامتيازات الاجتماعية والقنمائية التي كانوا يتمتعون بها ، حق الصيد في اراضي الرقيق وصفار الملاك ، مع عدم تعويضهم عما يحدثه ذلك مسن اضرار بهذه الاراضي ، ومنها ايضا حق السيد في الفصل بين الخصومات

⁽١) محاضرات في الاشتراكية / مصطفى كامل السعيد وآخرون صـ ١٨٨٠٨٠

⁽٢) تاريخ اوربا الاقتصادى في القرن التاسع عشر / حسين كامل سليم صد ٢٤ ٠

⁽٣)المصدرنفسه صـ ٢٤٠

المتى تنشأ بين المقيمين فى ضيعته ، وتوقيع العقوبة عليهم ، وكان السيد فى الواقع يمثل السلطة التشريعية ، والقضائية ، والتنفيذية فى الاقطاعية ومن الصعب جدا على احد تابعيه الوقوف معه موقف الخصم امام القضاء وقد استمر العمل بهذا النظام فى اوربا زهاء الفعام ، ولم يكن حـــال الانسانية والعد الة فيه بافغل من سابقه (نظام الرق) ، فقد اتسم كـل منهما بإضهان كرامة الانسان واستخدامة استخداما مشيئا كآلة للانتــاج ولاغرابة فى ذلك ،حيث ان مفهوم الانسانية والحرية كان محل نقاش بيـن مفكرى ذلك العهد فى الغرب ، يدل على ذلك ما نقل عن (عهوه الإنسانية موحبه للشعب الالمانى ،حيث ذهب جوستاس ما وزر الذى اشتهر بسعة علمه وحبه للشعب الالمانى ،حيث ذهب الى الدفاع عن نظام العبودية والرق ، وذهب يقيم الادلة على ان الافسرا د الذين لا يملكون شيئا لا يحق لهم ان ينعموا بحماية القانون ، او الحقوق الذين لا يملكون شيئا لا يحق لهم ان ينعموا بحماية القانون ، او الحقوق الاجتماعية التى ينعم بها غيرهم .

الريف في كما يويد ذلك ماسبق أن ذكرناه من أن ثلثى سكان أبروسيا والنصا كانوا بموجب القانون محرومين من حريتهم الشخصية •

ويتشابه النظام الاقطاعي الاوربي المذكور في اجتحسافه للمزارعين وظلمهم مع النظام الذي كانت تستخد مه الدولة الغارسية الساسانية ، والدولة الرومانية في معاملة شعوب الاراضي التي تدخلها قسرا تحت لوائها ، وقد سبق بيبان اسلوب الدولتين الاخيرتين في استفلال الشعوب واستعباد ها ، كماسبسق

⁽١) تاريخ أوربا الاقتصادى في القرن التاسع عشر / حسين كامل سليم صـ ١٠٢١

⁽۲) المصدرنفسة صده ٥٠

ان ذكرنا ان اهل تك الاراضى قد فرحوا واستبشروا بالفتح الاسلامـــى (١) لِما علموا من سماحة ورحمة الاسلام ٠

وما سبق استعراضه من حقائق عن النظام الاقطاعي الذي ساد اوربا في القرون الوسطى يقفنا على الفروق الاتية بينه وبين النظام الاسلامي في الاقطاع:
" أولا " الفرق في اساس بناء النظامين:

يتضح من دراستنا للنظام الاسلامي

اما اقطاع العامر بغرض التمليك ، فقد ذكرنا واستدللنا على ان اساسه والغرض منه هو تحقيق انواع من المصالح الاجتماعية والدينية والحربية بالاضافة الى ما يتحقق منه من مصالح اقتصادية بشكل غير مباشسر •

⁽۱) يدل على ذلك ، مارواه يحيى بن آد معن اسماعيل قال : حدثا الحسن قال حدثنا يحيى • قال : حدثنى طلحة بن مصرّف اليامى عن محصد ابن المساور عن شيخ من قريش عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه : انه اتاه روئسا السواد ، وفيهم ابن الرّفيل • فقالوا : ياامير الموا منين ، انا قوم من اهل السواد ، وكان أهل فارس قد ظهروا علينا ، واضرّوا بنا ، ففعلوا وفعلوا حتى ذكروا النسا ع ، فلما سمعنا بكم فصرحانا بكسم واعدبنا ذلك ، فلم نهر كفكم عن شي ، وحتى اخرجتموهم عنا ، فبلغنا انكم تريد ون ان تسترقّونا • فقال عمر رضى الله عنه : فالآن ان شئتسم فالاسلام ، وان شئتم فالجزية • فاختاروا الجزيسة • ، انظر : الخراج ليحيى بن آد م ص • ٥ ، احكام القرآن للجماص ٢ / ٤٣٣ ، الا موال لابي عبيد ص ١٨٣ •

الما الاقطاع الذي ساد اوربا في القرون الوسطى ، فاساسه وقاعدة بنائسه انما هي الصلحة الشخصية للملك وامراء الاقطاع ، حيث ان النظام المذكور قائم لغرض تزويد الملك باكبر قدر ممكن من الاموال والسلاح ، لمواجهسة الطامعين في ملكه من ملوك الدويلات الاخرى التي نشأت عقب انحسلال الامبراطورية الرومانية ، وكذلك الحال بالنسبة لامراء الاقطاع حيث يعمل كل منهم على حماية اقطاعيته او ضيعته من اطماع غيره من الامراء . لذلك يتضح لنا فرق آخر وهو ان الملكية الناتجة عن الاقطاع فسي الاسلام سببها الحمل في صورة احياء الموات ، او متابعة تحقيق المصالح الاخرى بالنسبة لاقطاع العام ، بينما نجد سبب الملكية الناشئة عن الاقطاع العام ، بينما نجد سبب الملكية الناشئة عن الاقطاع المربي هو السلطان المعتصد على القوقوا لقهر ، او الجاء المتمثل في القرب من المَلِك ، وليس العمل الاقتصادي المحقق لمصلحة

ولذلك ايضا نجد ان سبب دوام الملكية واستمرارها في النظام الاوربي هود وام الاحتفاظ باسبابها من قوة وقهر وسلطان وجاه ،بينط سبب دوام واستمرار الملكية المترتبة على الاقطاع في الاسلام ،هود وام ومواصلة العمل المنتج في صورة الاحياء ،او الاستمرار في تحقيق المصلحة المامة التي كانت هد فا من اقطاع الارض العامرة ، لذلك كان لولى الامر انتزاع الارض المقطعة اذا عجز صاحبها عن عمارتها وتحقيق الهدف من اقطاعها لمن يقوم بتحقيق تلك الاهداف .

الفرق في استخلال الارغربين النظامين:

واهم مظاهره الفرق في اسلوب . ر

تقرير واختيار النشاط الاقتصادي الذي يُمارس على الارض.

ففى النظام الاسلامى للا قطاع غالبا طيجود اختيار ذلك النشاط لمن أقيلقت له الارغى شريطة ان يكون ذلك النشاط من الانشطة المباحة غير المحرمة ولما كان محور الاقطاع الاسلامى هو المصلحة الجماعية فان لولى الامران يقوم بتحديد بعض الانشطة التى يحتاجها المجمتمع ،اذا لم يكفي ما هو قائم منها لسد حاجة المجتمع المسلم ،اذ يكون القيام به من فروغر الاعيان فى هذه الحالة والى جانب حرية المُقطع فى الاحوال العادية فى اختيار النشاط الذى يمارسه على الارض ، فان لولى الامران يفاصل بين طلبات الاقطاع حسب النشاط الذى يمارس على الارض ، فيحتار انفع الانشطة للمجتمع ، ومنع ما يوادى الى الاضرار بالمجتمع منها ،

اما اختيار النشاط الذي يمارس على الارض في طلّ النظام الاوربي فانه يعود الى سيد الاقطاع ،حيث يوجهه بالشكل الذي يمكّنه من تسديد التزامات من تجاه الملك او من هو اكبر منه من سادة الاقطاع ،بصرف النظر عن مصلحة المجتمع ،او حتى سكان الاقطاعية ،

واذا علمنا ان نظام الاقطاع الاوربي يقوم على اساس الاقتصاد المفلق بالنسبة للضيعة ، بمعنى انها تهتم بانتاج ما تستهلكه ، ولا تلجأ الى التبادل الا في اضيق الحدود ، اتضح لنا عدم استفادة مجموع الامة من نشاطها الانتاجسي

The state of the s

ولا ينطبق هذا على الاقطاع الاسلامى اذالهدف منه صالح مجموع الامة وليسفردا منها او جماعة معينة عوديث يتمتع من أقطيعت له الارض بالحرية في اختيار النشاط الذي يمارسه عكما ان له تسويق منتجاته متمتما بالحرية نفسها على المردع الضرورة ومصلحة المجتمع الى تدخل ولى الامر في ذلك •

" ثالثا " الغرق في احترام الانسانية والحرية : للانسان في ظل نظـــام

واذا نظرنا الى اوضاع الناسفى ظل نظام الاقطاع الاوربى وجدناهما أنى حكم الارقائ ،اذ ان الانسان فى ذلك النظام اما رقيقا من رقيق الارض وهو بالتالى مسلوب الارادة امام سيده الاقطاعى ، واما نصف رقيق ان صح التحبير وهم صغار الملاك الذين اضطروا الى تسليم اراضيهم الى سا دة الاقطاع طلبا للحماية من غارات السادة الاقطاعيين ، وبالتالى يفقد و ن جزءا كبيرا من حريتهم بما يفرضه عليهم سادة الاقطاع من قيود فى التصرفات والتزامات مختلفة تقارب ما هو مفروض على رقيق الارض من قيود فى التصرفات

الى مايتصحبه سادة الاقطاع من امتيازات اجتماعية وقضائة ، الى جانب ما يتعرض له الرقيق من ظلم واجحاف وتقيد لحريته بالزامه بمزاولة النشاط الذى يرغبه السيد ، ومنعهم من مفادرة الارض ، واجبارهم على اعما ل السخرة التي لم تكن تعرف التحديد .

"رابعا "الفرق في مقدار ما يُوضع من مال على المزارعين:

سبق أن ذكرنا

ان المزارع وهو رقيق الارض في النظام الاوربي لا يتبقى له من ثمار عمله بعد د فع ما يجب عليه من ضرائب ، سوى تسعة عشر في الملئة من صافى الارباح بينما يذ شب المتبقى من المائة في من ألب ، عدا ما يُفرض عليه من ضرائب عينية ، والنسبية المذكورة وان كانت على ما قد ره البعض لبيان حال الفلاحين في فرنسا الا انها تَقِفْنا على حال الضرائب في ذلك الوقت بشكل عام .

اما في حل نظام الاقطاع الاسلامي فلا يتكلف من اقطعت له الارض لاحيائها شيئا سوى مايجب عليه بموجب الشرع ، فان كان اقطاعه في ارغر عشر فانسه لايو خذ منه سوى العشر ان سقى ارضه من غير موانة ، او نصف العشر ان سقى ارضه بموانة ، وان كان استثماره واستغلاله للارغر في غير النشاط الزراعي من الانشطة الاقتصادية المنتجة آخذ مقد ار ما يَفْرَضُ عليه من مال الحكسم الشرعي المناسب له حسب قواعد الزكاة الشرعية ، حاله في ذلك حال سائس المنسب له حسب قواعد الزكاة الشرعية ، حاله في ذلك حال سائس المنسب له حسب قواعد الزكاة الشرعية ، وامير او مزارع صغير ،

وهذا حَلاف ما عُرف عن نظام الاقطاع الاوربى الذي كان يُلُقِي بكل عب الضرائب على كاهل رقيق الارض وصفار المُلاك ، ويعفى منها سادة الاقطاع ،

(القرع الرابع)

الإقطاع في المطكة العربية السعودية

صدرت مجموعة من الأوامر الملكيسة

السلمية في تنظيم عملية الاقطاع في المملكة العربية السعودية ،وذلك قبل صدور الامر السامي الملكي رقم: ٢/٤٩١٨ في ١٤٠٠/٧/١٧هـ القاضي بايقاف الاقطاع ،على النحو الذي سنذكره فيما بعد •

ومن الاوامر الملكية السامية القانسية بنظيم الاقطاع فيما مضى الاوامر الاتية: "اولا" الامر الملكي السامي رقم: ١٤٠٠ في ٨٩/١/١١هـ ،القاضي بعد م (١) جواز اقطاع الامارات •

"ثانيا" الامرالسامي رقم: ٢٤٧٢٦ في ١٣٧٩/١٢/١هـ ،القاضيي بعدم قبول أي اقطاع الا ماكان من جلالة الملك أو المحكومة ، وأتن (٢) اقطاع الامارات ممنوع منعا باتا ٠

مط مضى يتضح ان طحاء فى الامرين الطكيين السابقين متمشيا مع رأى الفقها فى اناطة سلطة الاقطاع بولى الامرد ون غيره ، باهتباره مسئولا عن مصالح الامة ، ولائن الاقطاع وخاصة اقطاع التطيك لا يجوز الا بشروط معينة متعلقة بصفة الارغر وصفة من تقطع له ، الى جانب وجوب التحقق من رجوع ذلك الاقطاع بالصلحة المستهد فة منه على ما سبق ان ذكرنان ، ومن الاوامر المنظمة للاقطاع فى المطكة ، ماصدر من اوامر ملكية سامية بشأن

⁽۱) المملكة العربية السعودية ، وزارة الزراعة والمياه ، ادارة استثمار الاراضى ، النظم واللوائح الصادرة بشأن الاراضى الزراعية في المملكة (الرياض ، عطابع الحرمين ، ۱٤۰۲هـ) ص ٣٧ .

⁽٢) المصدرنفسه صـ ٣٧ -

(1)

ا قطاع الهجر عوتحديد نوعه ، ومن هذه الاوامر عايلتي :

"اولا" الامر الطكي الكريم رقم: ٨/٢٤٣٩ في ١٣٩٧/١١/١٠ هـ

المتضمن ان الهجر ليست اقطاعا خاصا تُعطى لفرد دون آخـــر يتصرف فيها ، وانما هى لكافة افراد القبيلة لاقامتهم ، ولا يجوز التصرف بها لابيع ولا بغيره .

" ثانيا " الامر الملكي الكريم رقم: ١١٥٧١ في ١٤٠١/٥/١٩ هد

القاضى بأن الاقطاعات القديمة للهجر لايتقصد بها التطيك ،وانها يقصد بها السماح لهم بالسكن والاستيطان ،ومنح نزول قبيلة على (٣) الخرى ٠

"ثالثا" الامرالسامي الكريم رقم ٥٦ في ١٤٠٢/١/١هـ ، التأكيدي على ما تضمنه الامران الساميان رقم : ١١٥ ١١٠ ، المشار اليه سابقـــا

(٤) ورقم : ۱۰۱۱ ،آلاتی ذکره ۰

رابعا " الامر السامى الكريم رقم: ١٠١١ في ٨٦/٣/١٣ هـ ،المتنبمن الراضى الهجر التي لم يسبق احياو عنا تبقى ضمن الاراضي

⁽۱) المهجر: بكسر الها عمع واحده هجرة ،قال الازهرى: واصل المهاجرة عند العرب خروج البدو من باديتهم الى المدن •

وكل من فارق بلده من بدوى او حضرى وسكن بلدا آخر فهو مُهاجِر والاسم منه الهجرة (انظر: لسان الحرب ١١١/٧) ، والمقصود بالهجر هنا الاماكن التى اعدتها الدولة لتوطين البدو الرحل وحثهم على ترك حياة الترحال .

⁽٢) اللوائح والنظم الصادرة بشأن الاراضي الزراعية في المملكة ص ٤١٠٠

⁽٣) المصدر نفسه صد ٤١ .

⁽٤)المصدرنفسة صـ ٤١ •

يتضح مما سبق ان اقطاع الهجر في المملكة انما هو اقطاع انتفاع واستخلال الهد ف منه هو حفز القبائل البدرية التي اعتادت الترحال وعدم الاستقرار على الاستيطان والاقامة في حياة مدنية حيث تتمكن الدولة من توفير سبل التعليم لهم واعداد هم لمارسة الانشطة الاقتصادية المثمرة كالصناء عسة والزراعة ونحوهما

وحتبر ذلك مو شرا واضحا على اهتمام الدولة بتنمية الثروة البشرية ،الى جانب حسن استغلال الموارد الطبيعة •

وللخشية من تصرف البد و فيما تحت ايديهم من اراضى مقطعة بالبيسع ونحوه ورجوعهم الى ما اعتاد واعليه من حياة الترحال ، وبالتالى عدم تحقيق الهدف من اقطاعهم اراضى الهجر ، فقد جعلت الدولة هذا الاقطاع للاستغلال والانتفاع لا للتطيك الذي يجيز تصرفهم في رقاب الارغر، •

وبعد صدور نظام توزيع الاراضى البور المُوافِق عليه بالمرسوم الملكى الكريم رقم: م/٢٦ في ٢٦/١هـ ،اصبح امر الاراضى البور مناطا بوزارة الزراعة لتتولى توزيعها وفق قواعد هذا النظام على النحو الذى ذكرناه في مبحث ملكية الارض الموات بالاحيا في المملكة ،واصبح تمليك هذه الاراضى يخضع لقواعد اقتصادية تكفل سلامة وحدوى استخلالها .

⁽١) المصدر نفسه صـ ٢٧ •

وفى عام ١٤٠٠ هـ صدر الامر السامى الكريم رقم ٢/٤٩٩٨ فى ٢/١٧ س - ١٤٠٠ هـ القاضى بايقاف الاقطاع اعتبارا من تأريخ صدوره ماعدا الذين لم يسبق ان أقطعوا شيئا من قبل ابدأ فهولاء يعاملون حسبما يقضى به النظام •

ويعتبر الامر المذكور سابقا صريح في عدم جواز تكرار الاقطاع لمن سبق لهم ان أقطعوا من قبل ، اما الذين لم يقطعوا شيئا من قبل فقد حددت الدولة قواعد اقطاعهم بموجب نظام توزيع الاراضى البور الذي بني على اسس مدروسة بعناية تامة من الناحية الشرعية والاقتضادية على نحو ماذكرنا في مبحث ملكية الارض الموات في المسلكة في الفصل السابق .



(المبحث الثالث)

الحمى في الاسلام شروطه واحسكامه والمصالح الاقتصادية منسه

(المبحث الثالث) حس الأرش في الاسلام والمصالح الاقتصادية

يعتبر الحس من وجهة النظر الفقهية سلطة تُعارسها الدولة على أراضي مخصوصة لتنمية الموارد الحيوانية لتحقيق أفراض دفاعية وحربية ، وأغيران القتصادية ،

أما الأغراض الحربية فتتمثل في تنمية خيل الجهاد التي كانت مدّة الحسرب في الأزمنة الخابرة والتها الرئيسية .

وأما الأغراض الاقتصادية المتحققة من الحس فمتعددة وسنأت طلسسي

ويعتبر الحس أداة اسلامية متميزة من أدوات تنمية واستفلال المسهوارد الطبيعية ، حيث أنه يمارسطى الأراض الخالية عن قيود الطكية وقبل دخسول عمل الانسان عليها أى وهي في صورة مورد طبيعين .

و وللوقوف على الجوانب الاقتصادية للحس لابد لنا من تقرير معناه لفينة وفي اصطلاح الفقها ، ومن ثم معرفة الأحكام الشرعية المتعلقة به ، والنسبتي سنناقش الجوانب الاقتصادية ألموئها ، ولذلك ستكون دراستنا من خلال المواضيح الاتيناء :

- " أولا " المعنى اللموى والاصطلاحي للحس .
 - "ثانيا" مشروعية الحمس ٠
 - "ثالثا" الأحكام والشروط المتعلقة بالحس .
- "رابعا" الحس والمصالح الاقتصادية المتحققة منه.

الحس لغة:

حَسَى الشيء حَسِماً وحماية وحَسَية منحه ودفع عنه ، ويقال أحَسِتُ المكسان فهو محس إذا جعلته حِسَ ، وهذا شيء حس : أي معظور لا يُقْرِب ، وحميتة (٣) عماية اذا دَفَعت عنه ومنحَت منه من بقربه ، واليمية واليمي ماحين من شيئ بعد ويقصر .

ومن الحس سُسَّ المريش المسنوع من الطعام والشراب: حَيِيُ ، ومنسسه يقال: حَسَّ المريش مايضره حسية أي منه إياه ، ومنه سُسَّ الرجل يَحسِس أصحابه في الحرب، والجماعة يحمون أنفسهم: حامية .

وفي حس الأرضيقال: أحس المكان أي جمله حس لايقرب، قــــال الأصمعي : حس فلان الأرض يحسيها حس لايقرب، والحس موضع فيه كــلا (٤) (٤) يُحس من ألناس أن يُرعى ، والحس بمعنى المحمى فهو مصدر بمعنى المفعول.

قال الشافعي رحمه الله مقررا وضع الحمى في الجاهلية: "كان الرجيل العنيز من العرب إذا إنتجع بلدا مُخْصِباً أو في بكلب على جبل إن كان بيه أو نشز (مكان مرتفع) إن لم يكن جبل ثم إستعواه ووقف له من يسمع منتهيي صوته بالعوا فحيث بلغ صوته حماه من كل ناحية فيرعى مع العامة فيما سيمواه ويمنع هذا من فيره لضعفا ساعمته ، وماأراد قرنه ممها فيرعى معها ".

⁽١) لسان المرب ١٥١٨ ، مختار الصحاح ص١٥٨ ، مراجع سابقة ،

⁽٢) النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ١/١٤٤ ع مرجع سابق .

⁽٣) لسان العرب ١١٦/١٨ ، مرجع سابق ،

⁽٤) الشرح الكبير للدردير ٤/ ٦٣ ، مواهب الجليل ٦/١ ، مراجح سابقة .

⁽ه) الأم ٤٨/٤ ، انظر كذلك : الشرح الكبير للدردير ٢٢/٤ ، لسان العرب ٢١٧/١٨ ، المضنى لابن قدامة ٢٢٤/٥ ، مواهب الجليسل شن مختصر خليل ٢/١ ، فثن البارى شرح صحيح البخارى ٣٤/٥ ، مراجع سابقة .

وروى الماوردى أن كليب بن وائل كان من يفعل ذلك في الجاهلية ، (١) وكان ذلك سببافي قتله وفيه يقول العياس بن مرد اس:

كما كان يبغيها كليب بظلمه من العزحتى طاح وهو قبلها

طى وائل إذ يترك الكلب نابحا وإذ يمنع الاقنا عنها طولم الم

الحمى في اصطلاح الفقها":

الحس فى اصطلاح الفقها عو أن يقوم الإمام أو نائبه أو ولاة الأقاليسيم طى الخلاف الذى سنذكره ، بمنع الرى فى أرض مخصوصة بشروط معينسة ، ويجملها مخصوصة برى بهائم معينة ، ونورد فيما يأتى بعض تعاريف الفقها اللحس :-

- (عرض الماوردى حس الموات بأنه : " المنع من إحيائه إملاكا ليكون مستبقى
 (٢)
 الإباحة لنبت الكلا ورس المواشى " .
- ٢ ـ عرف ابن حجر العسقلان الحس بأنه : "منع الرس في أرض مخصوصية
 ٢)
 من المباحات فيجملها الإمام مخصوصة برس بهائم المدقة مثلا ".
 - ٣ وعرَّفه الدردير بقوله : "أن يحمى الإمام مكانا خاصا لحاجة غيره " .
- ومرّفه الزرقان بأنه: "موضع بُعينه الإمام لنعو نعم الصدقة منوها سين
 (٥)
 الفير " .

^{(()} الأحكام السلطانية للماوردي ١٨٦ ، مرجع سابق .

⁽٢) المصدر نفسه ص ١٨٥ ، وعرفه بالتمريف نفسه أبويعلى الفرا في الأحكام السلطانية ص ٢٢٣ ، مرجع سابق .

⁽٣) فتح البارى بشرح صحيح البخارى ٥/ ٣٤ ، مرجع سابق ٠

⁽٤) الشرح الكبير للدردير ٤/١٤ ، مرجع سابق ٠

⁽٥) شرح الزرقاني طي الموطأ ٥٠٨/٥ ، مرجع سابق .

- ه _ ونقل الباجي والحطاب تعريف ابن عرفة للحس بقوله: "أن يحس الامام موضعا لا يقع به التضييق طي الناس للحاجة العامة إلى ذلك أما للخيسل التي يحمل طيها الناس للغزو أولماشية الصدقة " .
- ٣ ... وعرَّفه ابن قد امة بقوله: " ومعناه أن يحمى أرضا من الموات يمنع الناس رعى مافيما من الكلاً ليختص بها دونهم " .

وبالنظر في التعريفات السابقة نجد التعريف الأول قد عمم الإنتفساع بالأرض ، ولم يتضح منه قصر الإنتفاع بها على فئة معينة مع أن ذلك أهم سمات الحس ، كمانجد التعريف الثالث قد عمم الانتفاع وقيده بالحاجسة ونجد التمريفات الثالث والخامس والسادس قد عرَّفت الحس بأنه حمسس الإمام ، وهذا يلزم منه الدور حيث أن لفظ حس بحتاج إلى توضيح . كُمَا يُلاحظ على التمريف السادس (تمريف ابن قدامة) إنما جساء

في تمريف الحمي الجاهلي ولم يُقصد به بيان الحمي في الاسلام .

وبنا على مامض دختار تعريف ابن حجر (التمريف الثاني) للحسس لأنه قد أظهر معنى الحس بشكل جلن .

⁽١) مواهب الجليل ٦/٦ ، المنتق للباجي ٣٧/٦ ، مراجع سابقة ٠

⁽٢) المفنى لابن قدامة ٥/ ٤٢ ، مرجع سابق ٠

مشروعية الحس:

تستفاد مشروعية الحس من الأدلة الآتية ، والتي سنرقمها ترقيما متسلسلا حتى يسهل الرجوع اليها في مواضع الاستدلال تجنبا للتكرار .

(۱) صحیح البخاری ۲۸/۳ ، سنن أبی داود ۱۸۰/۳ ، شرح معائسی

(٢) قال ابن حجر فى فتح البارى ٥/٤٣: "قطه بلغنا أن النبى صلى الله طيه وسلم حمى النقيع • كذا لجميع الرواة الا لأبى ذر ، والقائل هو ابن شهاب وهو موصول بالاسناد المذكور اليه ، وهو مرسل أو معضل ، وهكذا أخرجه أبود أود من طريق ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب فذكر الموصول والمرسل جميعا ، ووقع عند أبى ذر وقال عبد الله بلغنا السبى الموصول والمرسل جميعا ، ووقع عند أبى ذر وقال عبد الله بلغنا السبى آخره ، فظن بعض الشراح أنه من كلام البخارى المصنف طيس كذلك " .

(٣) النقيع: قال ابن عجر في الفتح ٥/ ٣: "بالنون المفتوعة وعكيبي الخطابي أن بعضهم صحفة فقال بالموعدة ، وهو على عشرين فرسخا من المدينة ، وقدره عبل في ثمانية أسال ذكر ذلك ابن وهب في موطيب وأصل النقيع كل موضع يستنقع فيه الما وفي الحديث ذكر نقيع الخضمات ، وهو الموضع الذي جمع فيه أسعد بن زراة في المدينة والمشهور أنيب غير النقيع الذي فيه الحس ، وحكى ابن الجوزي أنهما واحد والأول أصح " . وذهب بعضهم الى أنه البقيع بالبا قبل القاف لا بعدهما ، وأنه بقيب الفرغد ، انظر ؛ مواهب الجليل ٢/٦ ، تخريج الدلالات السمعيسة المفرغد ، انظر ؛ مواهب الجليل ٢/٦ ، تخريج الدلالات السمعيسة للتلمان ص ٢٥٦ ، مراجع سابقة ،

(٤) الشرف: بالمعجمة ، موضع قرب المدينة ، وقيل هو ما البنى أسد ، _ انظر: النهاية في غريب المديث ٢/٣/١ ، وأما سرف بالمهملة ولا تدخله الألف واللام ، موضع قرب مكة على ستة أو سبعة أو تسعة أو اثنا عشر ميللا طبى خلاف في الأقوال قاله الزركشي ، انظر: مواهب الجليل ٢/٦٠

أما الربذة بفت الرا والموحدة بعدها ذال معجمة ، فموضع معسروف بين مكة والمدينة ، وقال البكرى : حمل عنها عمر بريدا في بريد ، ثم تزييدت الولاة في الحمل أضعافا ، ثم أبيحت الأحمية في أيام المهدى فلم يحمها أحد ، انظر : مواهب الجليل ٢/٨ ، معجم مااستعجم للبكرى ٢/٣٣/ ، فت البارى ٥/٥٣ ، النهاية في غريب الحديث ٢/٣٨ ، مراجع سابقة .

- (٢) ماروى الصعب بن جثامة أن النبي صلى الله طيه وسلم حس النقيسيج ، وقال : "لا عمن الالله عزّ وجلُّ " •
- (٣) ماروى زيد بن أسلم عن أبيه : أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه استعمل مولى له يدعى هنيا على الحس فقال ياهني أضم جناحك عن المسلمسين واتَّق دعوة المظلوم فإن دعوة المظلوم مستجابة ، وأدخل ربُّ الصريمــة ، ورب الفنيمة ، وإياى ونعم ابن عوف ونعم ابن عقان فإنهما إن تهملك ماشيتهما يرجمان إلى نخل ورع وإن ربُّ الصريمة وربُّ الفنيمة إن تهلك ماشيتهما يأتيني ببنية فيقول ياأمير المؤمنين افتاركهم أنا لا أبسسالك فالما والكلا أيسر على من الذهب والورق ، وأيم الله إنهم لورون أنسس قد ظلمتهم إنها لبلادهم فقاتلوا طيها في الجاهلية ، وأسلموا طيها في الاسلام والذي نفسي بيده لولا المال الذي أحمل طبه في سمسميل الله ماحميت عليهم من بلادهم شبرا " .

⁽١) دئن أب داود ١٨١/٣ . (٢) الصريمة : تصفير الصرمة ، وهي القطعة من الابل والفنم ، قيل من المشرين الى الثلاثين والأرسمين كأنها اذا بلغت هذا القدر تستقسل بنفسها فيقطعها صاحبها عن معظم أبله وفنمه ، والفنيمة مصفر وهسس مايين الأربعين الى المئتين ، والمراد أرباب الابل والفنم الطيلة ، انظر النهاية في غريب الحديث ٢٧/٣ ، فتح الباري ١٢٢/٦ ، مواهــــب الجليل 7/ ٤ ، مراجع سابقة .

⁽٣) قال ابن عجر في الفتح ٦/ ٢٣ (: " وقوله قد ظلمتهم : قال ابسسن التين : يريد أنهاب المواشي الكثيرة ، والذي يظهر لي أنه أراد أنهاب المواشى الظيلة لأنهم المعظم والأكثر ، وهم أهل تلك البلاد من بسوادى المدينة ويدل على ذلك قول عمر: انها لبلادهم ، وانما ساغ لممسير ذلك لأنها كانت مواتا فحماه لابل الصدقة لمصلحة فموم المسلمين " 🕝 🕟

⁽ع) صحيح البخارى ٢٣/٤ ، موطأ مالك ١٠٠٣/١ ، قال الدارة السنى عديث غريب صحيح انظر: شرح الزرقاني على الموطأ ١١٠/٥ ، مراجعة سابقـة ٠

- إلى ماروى أسلم أن رجلا من يغى ثعلية قال لعبر رضى الله عنه : ياأمسير المؤمنين ، حيت بلادنا ، قاتلنا طيبا في الجاهلية وأسلمنا طيبا في الجاهلية وأسلمنا طيبا في الاسلام ، يرددها طيه مرارا ، وعمر واضع رأسه ، ثم انه رفسيع رأسه فقال : البلاد بلاد الله وتُحس لنهم مال الله ، يُحمل طيبها في سبيل الله " .
- المروى عامر ابن عبد الله بن النهير قال: أتى أعرابى عمر ، فقسال: ياأمير المؤمنين ، بلادنا ، قاتلنا طيها فى الجاهلية ، وأسلمنسط طيها فى الاسلام ، علام تحصيها ؟ قال ، فأطرق عمر ، وجعل ينفيخ ويفتل شاربه و وفق في فلما رأى الأعرابسي ويفتل شاربه ، وكان إذا كربه أمر قتل شاربه ونفخ في فلما رأى الأعرابسي مابه ، جعل يردد ذلك عليه ، فقال عمر : المال مال الله والعبساد عباد الله ، والله لولا ماأحمل عليه فى صبيل الله ماحصت مسن الأرض شيرا فى شيرا فى شير " ،
- ع/ج) وأخرج ابن سعد في الطبقات عن عامر بن عبد الله بن النهر عن أبيك نحو الحديث السابق الا أنه ذكر أن جواب عمر رضي الله عنه للأمرابسي (٣)
- (ه) ماروى أبو سعيد مولى أبى أسيد الأنصارى قال : سمع عثمان بن فسان رضى الله عنه أن وفد أهل مصر قد أقبلوا ، فأستقبلهم ، فلما سمعوا به أقبلوا نحوه قال وكره أن يقدموا طيه المدينة قال فأتوه فقالوا لنسبه أدع بالمصحف وافتتح السابعة ، وكانوا يسمون سورة يونس السابعة فقرأهـــا

^{(()} الأموال لأبن عبيد ص ٣٧٧ ، مرجع سابق .

⁽٢) الأحوال لأبن عبيد ص ٣٧٧ مرجع سابق .

⁽٣) أخرجه ابن حجر في فتح البارى ١٢٣/٦ ، والزرقاني في شرح الموطياً ، ٥٠٩/٥ عن ابن سعد في الطبقات ،

حتى أتى طبى هذه الآية : "قل أرأيتم ماأنزل الله لكم من رزق فجملتم منسه حراما وحلالا الله اذن لكم أم على الله تفترون " •

فقالوا له : قف أرأيت ماحميت من الحمل آلله اذن لك أم طل الله التناف أم طل الله الفترى فقال : أمضه نزلت في كذا وكذا فأما الحمل فان عمر حمل الحمل قبلي لا بل الصدقة فزدت الحمل لما زاد في المدقة .
(١)
قال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجه .

واستنادا للأحاديث السابقة ذهب الفقها وإلى أنه يجوز للإمام أن يحسس من الأرض لمصلحة المسلمين كرص مايحمل طيه في سبيل الله ، ورعى ماشيسة الفقرا على ماستبينه فيما بعد .

وقد رأى الشافعي رحمه الله أن معنى قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الأول " ، "لا حس الا لله ولرسوله " ،

يحتمل معنيين أولمهما ؛ أن لا يكون لأحد أن يحمي للمسلمين فسير ماحماه رسول الله صلى الله طيه وسلم ، وطى ذلك ليس لأحد أن يحمسي للمسلمين الا ماحماه النبى صلى الله طيه وسلم ، والمعنى الآخر ليس لأحسسد أن يحمي إلا طى مثل ما حمي رسول الله صلى الله ظيه وسلم .

⁽۱) المستدرك للحاكم ۳۳۹/۲ ، ولم يعلق طيه الذهبي في طخيصـــه للمستدرك بشيء ٠

⁽۲) انظر: عاشية الدسوق على الشرح الكبير ٢/٢ به المنتق للباجي ٢/٦ بشرح الزرقاني طي الموطأ ٥/٢٠٥ به مواهب الجليل ٢/٥ به الموطأ ٢/٣٠ بشرح النوطأ ٢/٣٠ بتحقية الموطأ ٢/٥٠ به ما الموطأ ٢/٥٠ به تحقيق المحتاج وعواشيها ٦/٥١ بشرح منتهي الارادات ٢/٥٢٤ به المحرر في الفقه الحنبلي ٤/٨٢٣ به المقتم ٢/ ٢٠١ به كشاف القناع ٤/٢٠١ به المختى لابن قد أمة ٥/٨٢٤ به الأموال لأبي عبيد ص ٢٧٣ به الأحكام السلطانية لأبي يملي ص ٢٢ به السلطانية لأبي يملي ص ٢٢ به مراجع سابقية .

⁽٣) الأم ١٨/٣ ، فتح البارى ٥/ ٣٤ ، مراجع سابقة •

وأخذ أصحاب الشافعي من هذا أن له في الحين قولين ، وقد رجموا (١) الثاني لِما ورد من حين عبر رضي الله عنه كما في الحديث الأول ، وسيسلك الشافعي في الأم يدل على ترجيحه له لاسيما وقد بسط أحكامه على ذليل وماذكره عن المصنى الثاني على سبيل الحكاية عثن يرى ذلك .

أحكام وشروط الحس:

طمنا ممامض أن الحس فى الاسلام عبارة عن سلطة يمنحها الشماع للدولة بشكل عام تخطبها منع الرعى فيهما للدولة بشكل عام تخطبها منع الرعى فيهما لمواشى معينة مخصوصة .

وسنتناول في هذا المحث الحديث عن طك السلطة ، وعن الأراضي التي يجعل الشارع للدولة مارسة طك السلطة طيها ، وعن المواشي التي تمنييج

من له سُلطة الحمى:

إتفق الجمهور من الفقها على أن سلطة الحيى مخطة للإمام ، لمساورد من الأدلة على أن النبى صلى الله عليه وسلم قد حيى ، وأن خلفا ه قد حسوا بعده كما في الأحاديث الأول والثالث والخامس ، واخطف الفقها "بعد ذليك في هذه السلطة هل محصورة في شخص الامام فقط بحيث لا يمارسها أحد سواه سوا اكان نائبه أو ولاة الأقاليم ، فذهب الحنابلة إلى أن هذه السلطيسية محصورة في شخص الامام فقط ، لأن الإمام قائم مقام المسلمين فيما هو مسنن مصالحهم دون غيره ، هذا الذي يفهم من عبارة الحنابلة في قولهم : "للإمام لا لفيره أن يحس " ، لأ نهم لم يُفضّلوا الأمر بالنسبة لنائب الامام وولاة الأقاليم

⁽١) الأم ٨/٣٤ ، فتح البارى ٥/ ٣٤ ، مراجع سابقة .

⁽٣) كشاف القناع ٤/ (، شرح منتهى الارادات ٢/ ٣٦٤ ، مراجع سابقة ٠

وقد يكون قولهم: للإمام دون غيره أن يحس ، يعنى أنه ليس لأحد بصفته الفردية أن يحس كما كان شائما في الجاهلية ، وطي ذلك يعود أمر حمسي نائب الامام وولاة الأقاليم إلى أحكام الولاية ، فيكون لهم أن يحموا اذا كانبت ولايتهم تفيد جواز ذلك منهم .

أما الشافعية ، فقد ذكر ابن حجر الهيثس في التحفة أن للإمام طنائيه ، (١) طولاة الأقاليم أن يحموا الأرض .

وقال ابن حجر المسقلاني في الفتح : "والأرجح علد الشافعية أن الحسي يختص بالخليفة ، ومديم من ألحق به ولاة الأقاليم ، ومحل الجواز مطلقــــا (٢)

أما المالكية فقد ذكر الدردير في الشرح الكبير أن الحس يكون من سلطة (٣) الإمام ، ونائبه وإن لم يأذن له الامام في خصوص الحس ، وقال الحطّاب فسس مواهب الجليل : " ٠٠٠٠ ولكن مقتضى كلام أهل المذهب أن ذلك بحسب عموم الولاية وخصوصها فإذا عمّ الولاية طي بلد لأمير جاز له أن يحس وأحرى (٢)

^{(()} تحفة المحتاج ٦ / ٢١٥ ، مرجع سابق ٠

⁽٢) فتح البارى بشرح صحيح البخارى ٥/ ٣٤ ، مرجع سابق ٠

⁽٣) الشرح الكبير للدردير ٢٢/٤ ، مرجع سابق ٠

⁽٤) مواهب الجليل ٦/٦ ، مرجع سابق ٠

والذي تميل اليه النفس هو ماذكره الحطّاب من أن جواز حس نسسائب الإمام أو ولاة الأقاليم يمتمد على نوع الولاية ، وإذن الإمام لهم في ذليف، حيث أن سلطة الحس كما جائت في النصوص إنما تولاها الإمام نفسه ، ولسم يرد أنه أذن لفيره في ممارسة هذه السلطة لا النبي صلى الله عليه وسلسم ولا أحد من الخلفاء بعده .

ولما كان الإمام هو المسؤل عن مصالح الأمة في الحس جاز لـــه أن يأذن في مارسته لمن يراه أهلا لتقدير هذه المصلحة من نائب أو وال ، ولا يكون ذلك لهم إلا بإذنه لعظم المسؤلية في ذلك .

لينزوم الحس :

إذا ثبت أن للإمام أن يحس الأرض فهل لإمام لاحق أن ينقى حس إسام سابق إذا رأى أن المصلحة تدعو الى ذلك ؟

ذهب جمهور الفقها الى أن حس النبى صلى الله عليه وسلم لا زم لا يجدوز نقضه سوا دعت الحاجة الى ذلك أولم تدع اليه ، لأن ماحماه صلى الله عليه (١) (٣) (٣) المعالمة أن في المسألة وجهين إذا زالت الحاجدة يمن لا ينقض ، ونقل ابن قد أمة أن في المسألة وجهين إذا زالت الحاجدوز إليه ، أما ماحماه غيره صلى الله عليه وسلم من الأئمة ، فغير لا زم ويجدوز أن ينقضه الحاس نفسه أو إمام غيره إذا رأى المصلحة في ذلك .

⁽۱) انظر عنفة المحتاج ۲۱٦/۲ ، مواهب الجليل ۲/۰۱ ، شرح منتهى الارادات ۲/۲۶ ، كشاف القناع ٤/ ٢٠١ ، المقنع ۲/ ۲۹۱ ، ويبدل طيه ماذهب اليه الشافعي في الأم من منع الاحيا فيما حس صلى اللببه عليه وسلم ، وجوازه فيما حس فيره بإذن الامام ، انظر الأم ٤/٠٥ ، مالمهذب ٤٢٧/١ ، مراجع سابقة .

⁽٢) المفنى لابن قدامة ٥١/٠ ، مرجع سابق .

⁽٣) المصادر السابقة ، الأجزا والصفحات نفسها ٠

ونقل ابن قدامة فى المقتم أن نقش حس امام من إمام آخر للحاجة فيسه (١)
وجهان ، وماذهب إليه الجمهور أرجح لأن علة الحس الأول هى المصلحة (٢)
فيزيل بزوالها ، ولأن حس الإمام إجتهاد فى حماه فى تلك المدة دون غيرها ، عقيمة المحمدى على الحس :

وإذا كان الحس سلطة يُمنْحُها الإمام تُخَوِّله منع الرس في أماكن مصينسة إلا لمواشى معينة فماهي عقوبة من خالف هذا المنع ورس مواشيه في تلك الأرض؟ .

قال الشافعي رحمه الله : "وماأحدث من حمى فرعاه أحد لم يكن طيبسه (٢) في رعيه شي أكثر من أن يمنع رعيه ، فأما غرم أو عقومة فلا أعلمه طيه " .

وقال ابن حجر البيش في التحفة: " طورى الحي فير أهلسسه فلا غزم طيه ، قال أبو حامد ولا تعزير ". وقال الشرواني في حاشيته طلسسي التحفة: " وإن رعاه قوى منح عنه ولا يتفرّم ولا يتمزّر أيضا - قال ابن الرفعسة : ولمعله فيمن جهل التعريم والإ فلا ريب في التعزيز انتهى ، ولعلهم سامحسوا في ذلك أي التعزيز كسامحتهم في الفرم ". ، وقد سبق أن ذكرنا ماقالسسه الشافعي رحمه الله .

⁽¹⁾ العقع ٢٩١٣/٢ م مرجع سابق .

⁽٢) كشاف القناع ٢٠٢/٤ ، مرجع سابق .

⁽٣) الأم ٤/٠٥، انظر كذلك مواهب الجليل ٦/٦، مراجع سابقة ٠

⁽٤) في النسخة المستعملة (الا أنه) ، وأظنه خطأ مطبعي صوابه (لأنه) ٠

⁽٥) كشاف القناع ٢٠٢/٤ ، مرجع سابق •

⁽٦) تحفة المحتاج ٢١٦/٦ ، مرجع سابق ٠

وقال الحطّاب؛ "قولهم لا تمزيز طبه فيه نظر ، والظاهر أن من بلغيب النهي ، وتعدى بعد ذلك ورعى في الحس فللامام أن يمزره بالزجيب (١) أو التهديد فان تكررت المخالفة فيعزره بالضرب "،

والذى تميل إليه النفس هو ماذكره الحطّاب ، والحنابلة من جواز تعزيسر من تعدى على الحس بالرعى وهو من غير أهله إذا علم بالمنع لأنه خالف مسن تجب طاعته في طاعة وهي الحس ، وذلك معصية لاحَدّ فيها ولا كفارة فيجسب فيها التعزير على الامام ، ولأن ذلك أدعى إلى حفظ الحس من الاستهاصية وماذكره الشافعي رحمه الله يُحَمَّلُ على ماإذا لم يعلم الراعى بالمنع من الرعبي في ذلك الموضع ، كما قال ابن الرفعة ،

(٢) مواهب الجليل ٨/٦ ، مرجح سابق ٠

and the same of the same

صفة الأرض التي يحميها الامام:

بعد أن عرفنا أن الحس عبارة عن سلطة يمارسها الإمام بتخويل من الشرع يملع بها الرعى في أماكن مخصوصة ويقصر رعبها على مواشي مخصوصة ، ويماقب من خالفه في ذلك ، نتحدث في هذا المجمعة عن صفة الأرغى التي يجرون للإمام أن يمارس على السلطة طيها ، إذ أنه إنما إكتسب على السلطة مرب النصوص الشارع ، وطبه الإلتزام بأحكامه في تطبيقها ، وقد أخذ الفقها عن النصوص الساردة في الحس الصفات التي يجب توفرها في الأرض المحمية نذكرهــــا

قال الشافعي رحمه الله بعد أن بين صفة المواشي التي يُسمى لها بالرعي في الحس : "فكان ماحمي عن خاصتهم أعظم منفعة لعامتهم سبب أهل دينهم وقوة على من خالف دين الله من عدوهم وحمي الظيل السذي حمي عن عامة المسلمين وخواص قراباتهم الذين فرش الله لهم الحق فسبب أموالهم ، ولم يحم عنهم شيئا ملكوه بحال ".

⁽¹⁾ انظر اشتراكية الاسلام / مصطفى السباعي ص ١٦٠ ، مرجع سابق ٠

⁽٢) الأم ٤/٤٤، مرجع سابق.

وقال ابن حجر المستلاني في الفتح: " ٠٠٠٠ وإنما حين عبر يمسسك (١) الموات ممافيه نبات من غير معالجة أحد " ٠

وقال الجورى من الشافعية في بيان الفرق بين الحبي والإحيا": "وإنسا تُعدُّ أُرض الحبي مواتا لكونها لم يتقدم فيها طك لأحد لكنها تشبه الماسسر (٢)

وقال سحنون من المالكية: "الا حسة إنما تكون في بلاد الأعراب المفسا التي لاعمارة فيها بفرس ولابنا "،، وقال الباجي: "،، لاحس الالله ولرسوله يريد والله أعلم أنه لا يمنع الناس منها إلا ماكان لله تبارك وتعالى كإبل الصدقة فلا يكون ذلك الا فيما ذكرناه من فيافي الأرض التي هي لجماعـــــة (١) المسلمين أو من حقوق قوم من المرب "،

ويجب ألا يفهم من قوله: "أو من حقوق قوم من العرب "أنها مطوك لهم بل يمنى ذلك إختصاصهم بها إختصاص مرافق لقربها منهم كمرعاه مسم ومحتطبهم، ومعلوم أنهم لا يطكون ذلك بل هم أطبى بالاستفادة منه من غيرهم ويُقدّ مُ عليهم ما حمن الا مام الأجله لعموم مصلحته .

وقال الزرقاني : "وإنما ساغلمس ذلك (الحس) ألنه كان مواتا فحساه (ه) (ه) لنمم الصدقة ولمصلحة عموم المسلمين " •

ومذ هب الفقها " كليم في الحمى أنه إنما يكون في الموات ، وكل أحكسام

⁽۱) فتح البارى ۱۲۳/۱ ، مرجع سابق ٠

⁽٣) المصدرنفسه ٥/٤٣ ، مرجع سابق ٠

⁽٣) مواهب الجليل ٦/١ ، مرجع سابق ٠

⁽٤) المنتق للباجي ٣٧/٦ ، مرجح سابق ٠

⁽٥) شرح الزرقاني على الموطأ ٥٠٤٥ ، مرجح سابق ٠

الحمى التى ذكروها في كتبهم إنها هي عن حس الموات ، ومعلوم أن الموات في عرف كل الفقها * هو ما غلا عن الطك كما سبق أن ذكرتا في طكيه الموات ، ولمعل من ظن أن الحس يعتبر بليلا على جواز التأميم لا يعليه الموات الذي لا طك لأحد فيه ، ولمعله التبسطيهم قليه في سبيل عبر رضى الله عنه في الحديث الثلاث "لولا المال الذي أحمل عليه في سبيل الله ماحميت طيهم من بلادهم شبرا " ، وكذلك قوله في الحديث الرابيليسيس (ب) : "والله لولا ما أحمل عليه في سبيل الله ماحميت من الأرش شبرا في المديث الثالث : " وأيم الله انهم ليرون أني قييد فل المديث الثالث : " وأيم الله انهم ليرون أني قييد وقول وقول الرجل من بني ثعلبة لعمر في الجاهلية وأسلمنا عليها في الاسلام " ، وقول منين الحديث الرابع (أ) : "يا أمير المؤمنين ، بلادنا قاتلنا عليها في الإسلام ، علام تحميها " ، ، وقول وفيد في الجاهلية ، وأسلمنا عليها في الاسلام ، علام تحميها " ، ، وقول وفيد أمل مصر لمثمان رضي الله ونه في الحديث الخامس : "أرأيت ماحميت مسين الحديث الذن لك في ذلك أم على الله تغتري " ،

كانت علك النصوى هي مثار الوهم الذي وقع فيه من ظنّ أن الحيى يعتبر دليلا على جواز التأميم ، وليس الأمر كذلك فإنّ ماخاصم فيه أهل البلد ، وسا قاله عمر رضى الله عنه ليس مثاره نزع الخلفا وضى الله عنهم لمايطكون مسسن

⁽۱) تحفة المحتاج 7/077 ، المهذب ٢٢٧/١ ، شرح منتهى الارادات 7/075 ، المحرر في الفقه الحنبلي ٢/٨/١ ، المفنى لابن قدامة ٥/٨/١ ، كماف القناع ٤/ ٢٠١ ، المقنع ٣/ ٢٦١ ، الأحكسسام السلطانية للماوردى ص ١٨٧ ، الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٣٦ ، مراجع سابقسة ٠

الأراض ، وإنما الباعث على ذلك هو أن من خاصم فى الأرض إنما خاصـــــم فى إغتباره أولى بالرعى فيها من فيره لإختصاصه إختصاص انتفاع بها لأنهــــا قريبة من مكان إقامته كإختصاص أهل القرية بما جاورها من مرعى ومحتطـب، فخاصموا على هذا الأساس لاعلى أن الأرض مطوكة لهم .

وماجا" في النصوص السابقة عن عمر رضى الله عنه من قوله: "لولا ماأحسل عليه في سبيل الله ماحميت طيهم ٠٠٠٠"، وقوله: "انها لبلادهم قاتلسوا طيها"، لم يقصد منه أنهم مالكون لها، وإنما يقصد أنهم أولى بالانتفساع بها لما ذكرناه سابقا، وقوله رضى الله عنه "ماحميت عليهم ٠٠٠٠"لم يقسسه به أنه نزع بالحمى طكهم بل منعهم من الرعى في الأرض المهاحة لهم طلسسين ماذكرناه سابقا، وهولم يقل ذلك إلا تورعا لاندما طي فعل محظور بسينزع ملكهم.

ويدل طى ماذكرنا قوله رض الله عنه فى الحديث الرابع (ب): "المال مال الله والعباد صاد الله "، وقوله فى الحديث الرابع (ج): "المسسال مال الله والعباد عباد الله ماأنا بفاعل "، وقوله: "المال مال الله "يسدل على عدم إمثلاكهم للأرض، لأنها لوكانت مطوكة لهم لم يسخ له قول ذلك فسسى موقف المخاصمة .

يتضح مامضى أنه لا حجة فى الاستدلال بالحمى طى جواز التأمسيم لأن الحمى والتأميم الله المحمد والتأميم يفترقان فى المحل فمحل الحمى الأراضي الموات ، ومحسل التأميم الذى برد طيه هو أموال ملوكة ملكية تامة لمعينين فافترقا ، ولا قيساس مع الفارق .

فالتأميم يقصد به الفا الطكية الفردية لهمش هياكل الصناعات الأساسية وشروعات النقل والمواصلات وقطاميات

(1)

الاستيراد والتصدير ، وتأميم تلك الشروعات يعنى إنتزاعها من أيسيدى أصحابها تمويفسيا أصحابها تمويفسيا الدولة ، مع تمويض أصحابها تمويفسيا قد لا يتفق مع قيمتها الحقيقية ، وطريقة دفع محجفة دون مبرر .

وقد امتطى أنصار التأميم عددا من الأدلة التى ذكوها بعض الفضلا على جواز تحديد الملكية كعلاج للانحراف في توزيع الثروة بسبب الملكيات القائمية للي (٣) على أسس باطلة ، وقد تصدى للرد عليهم عدد من الفضلا وفند و أدلته (٤)

⁽٢) وهي مايسس في عرف شراح القانون بملكية الدولة لأ موال المشروع ... انظر: الوسيط ١٥٤/٨ ، مرجع سابق .

⁽٣) النظر تلك الأدلة في المؤلفات الآتية : سألة طكية الأرض لأبي الأطبيق المودودي ص ٩٧ ، معركة الاسلام والرأسمالية لسيد قطب ص ، ٤ ، العدالة الاجتماعية في الاسلام لسيد قطب ص ، ١ (ومابعدها ، المبادئ الاقتصادية في الاسلام لعلى عبد الرسول ص ٩١ ، الاسلام والمناهية الاشتراكية لمحمد الفزالي ص ٥٤ (، الانسان بين المادية والاسيلام لمحمد قطب ص ١٦٦ ، المجتمع الانساني في ظل الاسلام لمحمد أبيين زهرة من بحوث مؤتمر البحوث الاسلامية (التوجيه الاجتماعي في الاسلام) ٢ / ٣٥ ، الملكية الفردية وتحديدها في الاسلام لعلى الخفيف ، ميين بحوث المؤتمر الأول لمجمع البحوث الاسلامية ص ٩١ ومابعدها ، مراجيع بحوث المؤتمر الأول لمجمع البحوث الاسلامية ص ٩١ ومابعدها ، مراجيع سابقة ،

⁽³⁾ انظر في الرد على أنصار الاشتراكية: نظرات في كتاب الاشتراكية لمحمد الحامد ، الملكية الفردية في الاسلام لعبد الله كنون ، من بحوث المؤتمر الأول لمجمع البحوث الاسلامية في ١٨٥ وما يعدها ، الاسلام ومعضلات الأول لمجمع البحوث الاسلامية في ١٨٥ وما يعدها ، الاسلام ومعضلات الاقتصاد لابي الأعلى المودودي في ٣٦ ، مسألة لمكية الأرض لابي الأعلى المودودي في ٣٦ ، مسألة لمكية الأرض لابي الأعلى المودودي في ٣٦ ، مراجع سابقة ، ...

شروط الحس والمواشي التي ترعاه :

بعد أن تحدثنا عن صفة الأرض التي يجوز للامام أن يباشر عليها سلطية الحس ، نتحدث فيما يأتي عن صفة المواشي التي يُسم لأربابها بالرعييين في الحس ، ونحن إذ نتحييدث في الحس ، ونحن إذ نتحييدث عن صفتها إنما نعنى صفة أربابها الذين يسم لهم بالرعي أو يمنصوا عنه .

وقد جا قول عمر رض الله عنه فى الحديث الثالث لهنى عاطه على الحس وقد جا قول عمر رض الله عنه فى المنيمة و والمحاب عوف وأدخل رب الصريمة ورب الفنيمة و وأياى فرونهم ابن عفان فإنهمسا إن تهلك ماشيتها يرجعان إلى نخل وزرع و وإنّ ربّ الصريمة وربّ الفنيمسسة إن تهلك ماشيتهما بأتينى بينيه و فيقول باأمير المؤمنين افتاركهم أنا مينا لأ نواع المواشى التى يجوز رعيها ويجوز منعها عن الرعى فى العمسس فالحيى طى ذلك يُسمى بالرعى فيه للمواشى التى يُحمل عليها السلطان فسس سبيل الله و وكذلك ماشية الفقرا والضعفا الذين لا يستطيعون الا بتعساد بعواشيهم لرعيها و وفي قوله و "ربّ الصريمة و وربّ الفنيمة "دليل علسس فقرهم وقلة مواشيهم حيث أن لفظ صريمة وفنيمة يعنى عددا قليلا من الماشيسة

ومن استدل بالحس طى جواز التأميم البهى الخولى فى كتابه الثروة فسى ظل الاسلام من ٢٠٨، ووهبة الزحيلى فى كتابه الفقه الاسلام فى أسلمه الجديد من ٢٠٦، وطن عبد الواحد وافى ، فى كتابه حقوق الانسان فسى الاسلام من ٢٠٥٠

⁽۱) هنى : بضم الها وفتح النون وتشديد اليا بقال ابن حجر: "هنيا بالنون مصفرا من غير همز وقد يهمز ، ولم أرمن ذكره من الصحابية ، ووجدت في كتاب مكة لعمر بن شبة أن آل هنى ينتسبون في هميدان ، وهم موالي آل عمر ، ولولم يكن من الفضلا النسها الموثوق يهم لمسلسا استعطه على الحس "، انظر فتح الهارى ٢/٢٢١، مواهب الجليسلل

وفى توله: "وإياى ونعم ابن عوف ونعم ابن عفان "إعتصاص الحس بماشسية الفترا" ، التى يعتمد ون طيها في سنّ حاجاتهم الأساسية ، ومنع ماشيسسة الأغنيا" من الرعى لأن لهم من الموارد مايسلاً حاجاتهم غير الماشية ، وحسف واضح من توله : "يأتيني ببنية ، . . . ، افتاركهم أنا "، وقوله ، في حسست ابن عوف وابن عفان : "إن تهلك ماشيتهما يرجعان إلى نخل وزوع " ، وقوله رضى الله عنه في حق الفترا" : "أفتاركهم أنا لا أبالغد . . " دليل طي إلستزام الدولة بتوفير الحاجات الأساسية للرعية وقد كان الحيي أحد الوسائل المتبعة في الاسلام لتحقيق ذلك ، وقد صرح الفقها " بجواز ربي ماشية الفترا" فسس أنه الحي إلى جانب ربي الماشية التي يحمل طيها في الجهاد ، كمانصوا طسي أنه ليس للإمام أن يحيى لنفسه ، وأنه صلى الله طبه وسلم كان له ذلك ، ولكنه لم يفعله ، وأن طي الإمام أن يُميّن عاملاً طي الحي يقوم بمراقبته وسمسسي للماشية التي عصص لها الحي ويمنوا كذلك طي أنه يتمين طي الماشية التي عصص لها الحي ويمنوا كذلك طي أنه يتمين طي الماشية التي عصص لها الحي ويمنوا كذلك طي أنه يتمين طي الماشية التي عصص لها الحي ويمنوا كذلك طي أن لا يحيي إلا ساحة صفيرة لا تضيق طي الناس ، وأن لا يتوسّع فسسس الحي إلا طي تدر الحاجة ، وأن يختار مضع الحي في جوانب الطريسسيق الدي وسطها حتى لا يُضيق طي الناس ، وأن لا يتوسّع فسسس ولا يجعله في وسطها حتى لا يُضيق طي الناس ،

⁽۱) انظر نصوص الفقها في شروط الحس : المنتقى للباجي ٣٧/٦ ، مواهب الجليل ٨/٦ ، الأم للشافعي ٤/٨٤ ، فتح الباري ١٣٣/١ ، شعفة المحتاج ١٥٥٦ ، المهذب ١٢٣/١ ، الأحكام السلطانية للمساوردي ص ٨٦١ ، الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٦١ ، المفنى لابن قدامة ص ٣٠١ ، الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٣١ ، المفنى لابن قدامة مراجح سابقة ،

المصالح الاقتصادية من الحمل:

يمكنا الوقوف على بعض النواحى الاقتصادية من خلال النظر في مجمسوع أحكام الحس ومن خلال وصايا عبر بن الخطاب رض الله عنه لهنى عاطه علسى الحس ، والتي تعتبر نصوصا دستورية حافلة ببيان إلتزامات الدولة تجاه الرعية إلى جانب إشتمالها لبيان عدد من المصالح الاقتصادية المترتبة على الحسس الاسلامي ،

ونستمرش فيما يأتن أهم هذه المصالح:

" أولا" المصالح المتملقة باحسان معاطة الرعية :

تتضمن وصابا عمر رض الله عنه لهنى عامله على الحس ، الأسسر بإحسان مماطة المسلمين ، والنهى عن الترقع طيهم بسبب العراكسيز القيادية التي يشفلها عمال الدولة ،

وصاطة المواطنين باللين والحسني قيمايتعلق بشئون المال سن معاملات ، وغاصة القيود التي قد تغرضها الدولة في مجال تنعية المال واستثماره ، والتي قد تحد أمن حرياتهم في التصرفات المالية ، لسب تأثير حسن في إستجابتهم لذلك وإلتزامهم بالتوجيهات التي تصدرها الدولة ، أن ذلك يشكل مناخا صحيا مناسيا لمهاشرة النشاط الاقتصادي في مختلف جوانهه من قبل سائر أفراد المجتمع .

أما إثباع الإجرائات التعسفية في تطبيق الأنظمة الاقتصادية ، وإلقا التوجيهات الاقتصادية في صيغ الأوامر الصارمة مع إهمال الجسوانسب الإنسانية في ذلك ، فإنه لا يؤدى إلى الإستجابة الصادقة النابعسسة عن إقتناع ، وقد يُبدّى المجتمع والأفراد قبطهم والتزامهم بالتوجيهسات

وتطبيق الأنظمة تحت قهر الإرهاب مع عدم إقتناعهم بها ، وسيؤدى ذلك إلى عدم قيامهم بسئولياتهم الاقتصادية _ تصميما وتنفيذا ومتابعة _ كمايجب وستكون نتيجة ذلك إخفاق الدولة في تحقيق ماترس إليه من تلك التوجيهات والنظم .

ومثال ذلك إخفاق الدولة الاشتراكية النسبى في تحقيق أهدافهـــــا الاقتصادية والاجتماعية ، لتمسفها في الاجرائ التي إتخذتها مع المجتمعية والأفراد في تطبيق نظامها الاقتصادى ، والتي كان لها أثر قوى في سلبيــة المجتمع في الالتزام بذلك النظام وتوجيهاته ، الى جانب تأثير الموامــــل الأخرى التي يعود أظبها الى خطأ الهادئ التي قام طيها النظام نفسه .

أما المنهج الاسلاس فقد لخص صررض الله عنه أهم دعائمه بقوله لهسنى عاطه على الحس : "أُضم جناحك عن المؤمنين واتّق دعوة المطلوم فإن دعوة المطلوم فان دعوة المطلوم ستجابة " .

وإذا أممنا النظر في القول السابق وجدناه قد تضمن جانبين مهمسين في معالمة المواطنين بشكل عام هما:

إ_ الجانب التطبيق : أى سلوك الموظف مع المواطنين أثنا " معارسته للمصل وقد وجه عمر رضى الله عنه عامله على الحس في هذا الجانب بقطـــه : " أضم جناحك عن المؤمنين " ، وهي لفة رفيعة في التعبير تدل على أعلـــن درجات حسن المعاملة ، وهي كاية عن الرحمة والشفقة ، قال ابــــن عرفة قال أبوعمر : " قوله أضم جناحك للناس يقول لا تستطل على أحـــد لمكانك منى " .

⁽١) انظر و مواهب الجليل ١/١) ، مرجع سابق ٠

٢ ـ الجأنب الرقابى : ونقصد به مراقبة سلوك عمال الدولة مع المواطنييين
 أثنا مزاولتهم لعملهم ، وقد تناول عمر رض الله عنه هذا الجانب بقوله
 لعالمه طي الحس : "واتق دعوة المظلوم فإن دعوة المظلوم مُستجابة " .

فهذه العبارة على قصرها قد تضمنت التخويف من ظلم الرعبة أنساء مزاطة العمال لعطهم ، كما تضمنت الجانب الرقابي في تطبيق النظلما من جانب عمال الدولة ، فعمر رض الله عنه لم يُشكّل جهازا رقابيسسا ، ولا لجاناً للتغتيث ليكفل حُسْن معاطة عماليه للمسلمين ، وإنما إعتبد طبيق الرقابة الذائية المنبعثة من أعماق نفس العالم أو الموظف وهي رقابسسة لا يمكن الافلات منها بعيد ا عن الأعين ، ومع ذلك لم يكن ذلك هسسسر الجهاز الرقابي الوحيد فقد نقل لنا الرواة عدداً من الأخبار عن عسسسر رض الله عنه تدل على إهتمامه بكشف أحوال عماله وإختيارهم ومراقبتهم ، وحاسبتهم ،

ولاشك في أهمية المتابعة والتقويم والرقابة لأى عمل إقتصادى ، وذلك ضمانا لحسن الأداء وكفاءة التنفيذ ، وسلامة المراج الخاصة بهذا الجهد في المستقبل ، وتتجلى هذه الأيماد ، وضوح فيما قال عمر رض اللسسه

("ثانيا" المصالح المتعلقة بإستفلال الموارد وتنظيم الانتفاع بها : تتضح أغراض الحس من قول عمر رض الله عنه : "لولا المسال الذي أحمل طيه في سبيل الله ما حميت طيهم من بلادهم شبرا". •

⁽۱) ومن ذلك ماروى من تحسسه رض الله عنه لأحوال رعيته ، ومتابعتسسه لأعمال عماله ، ومحاسبتهم على ظلم الرعية كمحاسبته لعمرو بن العساص وآلى مصر عند ما مااستطال ابنه طي أحد الأقباط ، وكمقاسمته بعسسف ولا ته شطرا أموالهم عند ما أشتم رائحة التهمة من ازديادها ، وفسسير ذلك ،

ومن قوله رضى الله عنه : " . . . وأدخل ربّ الصريمة وربّ الفنيمة وإيـــاى ونمم ابن عوف وابن عفان " .

والنظر في القول السابق يتبين أن الحس له غرض مزد وج الفرض الأول والأساسي هو تنبية هيل وإبل الجهاد ، وتنبية إبل الصدقة التي تعتبر سن مستطية الدولة قبل توزيمها على مستحقيها ،

أما البدف الآخر من الحمى فيؤخذ من قول عمر رض الله عنه ؛ "وادخل ربّ الصريمة وربّ الغنيمة ، وإياى ونعم ابن عوف وابن عفان " ، ويستفاد مسن هذا القول أن من أغراض الحمى تونير المرص لفقرا المسلمين الذين لسبيس لهم حرفة سوى الرعى ، ولا يستطيمون الإبتعاد عن منازلهم طلبا للمراعى هر

كما يؤخذ من قول عمر رضى الله عنه ب " وإياى ونعم ابن عوف وابن عضان فانهما إن تبلك ماشيتهما يرجعان الى نخل وزرع ٠٠٠٠ ، عدم إعطا "مست يَجِدُ حرفة أُخرى غير الرض الحق في الإستفادة من الحمى به ولمّا كانسست المراص من الموارد الطبيعية به فإنه يمكنا القول بعبارة إقتصادية أن عسسر رضى الله عنه قد قَصَرَ الإنتفاع بمورد طبيعي على فئة معينة من الناس دون فيرها وهذا أمر مهم في توزيم الثروة الطبيعية بين أفراد المجتمع بشكل عادل ومتوازن فعاهي شروط صحة هذا العمل ؟

يمكننا من خلال النصوص والأخبار السابقة أن نتبين أهم هذه الشروط طلس النحو الآتى :

التأكد من سلامة هذا المورد من الملكية ، فمعر رضى الله عنه عند مساحس المرق الأرض إنما حسى أرضا مواتا ولم يحم أرضا مطوكة لأحد كما بينًا سابقا ، و التأكد من حاجة الفقرا لهذا المورد وإعتمادهم طيه في كسب عيشهسم بحيث يؤدى منعهم من الإستفادة منه الى وقوع الضرر بهم ، وهذا مستفاد من قول عمر رضى الله عنه : "وان ربّ الصريعة وربّ الفنيعة أن تهسسلك

ماشيهما يأتيني ببنية فيقول ياأمير المؤمنين ".، أى أن حرمانهم وسنن ألا نطفاع برق الأرض قد أذى إلى عدم إستطاعتهم الإنفاق على أبنائهم وسيس ... التأكد من وجود مورد رزق بديل للفئات الصفوعة من الإنتفاع بالمسورد الطبيعي ، وهذا يشجل من قول عمر رض الله عنه : " وإياى ونمسسم ابن عوف وابن عفان فإنهما أن ثهلك ماشيتهما يرجعان إلى نفل وزرع " ووفق الشروط المستفادة من قول عمر رضى الله عنه يُمكنا أن نلتمسس قاعدة عامة في تنظيم الانتفاع بالموارد الطبيعية وإستفلالها وهي تقديم من لا يجدون مورد ا آخر للرزق سوى إستفلال مورد مدين على من يجسد مجالات أخرى للرزق وذلك عند عدم إتساع المورد لنشاط الطرفين و

وقد يمترض معترض طبي هذه القاعدة بقوله ؛ إن قَضَرَ المورد طبي فئسة معينة بصرف النظر عن كفائة إستفلالها له ليس من المصلحة الاقتصاديسة اذ قد يتمكن بعض من يُنعَ من استفلال المورد من استفلاله بكفائة أطبي من تُعِيرَ طيهم الانتفاع بذلك المورد ، هالتالي تفقد الأمة جزا مسسن المصالح التي تعود باستفلال المورد بكفائة عالية ،

والجواب عن هذا الاعتراض يتلخص فى القول ؛ أن قصر الانتفسساع بالمورد على فئات معينة إنما يكون عند عجز المورد عن إستيماب كسست الانشطة المرفوب سارستها عليه ، لجميع الراغيين فى الاستفلال بحسيث لا يكنى إلا عددا معددا من الانشطة ، وقصر الإنتفاع فى هذه المالسة على من لا يجدون موردا بديلا للرزق لا يمنى ترك المورد معطلا أو حستى جزا منه بل أن الفئة المقصور طيها الانتفاع تستفل كل مايمكن استغلاله من خاماته ، أما سلامة الاستفلال فإن بإمكان طي الأمر أن يتدخسك على المنتفعين بالمورد بإنهاع ما يعتقها ، كأن يَجْمَعَ صفار الصياد يسسن

فى نقابة واحدة أو فى مشروع كبير ونحو ذلك ، وإذا ما تحقق ذلك في الله منع من يجد مجالا آخر للرزق من مشاركتهم يساعد طى تطوير استفسلال الموارد الأخرى حيث يتوجه من منع استفلال ذلك المورد الى إستفسلال الموارد البديلة التى يجدها .

كما يؤخذ من ذلك أن من أغراض الحين توفير مجال للانتاج والمسل للصغار المنتجين في استفسسلال الصغار المنتجين في استفسسلال الموارد عندما تضيق عن الإتساعلهما ، وهذا يمثل سمة أساسية مسن الممات السوق الاسلامية في زارية الانتاج ، والتي تقوم طي أساس المنافسة التعاونية ، التي تستلزم أن يكون هناك دور للمنتج الصغير في النشاط الاقتصادي ، انطلاقا من مسئولية الدولة في توفير فرص العمل للرعية الاقتصادي ، انطلاقا من مسئولية الدولة في توفير فرص العمل للرعية الاقتصادي ، انطلاقا من مسئولية الدولة في توفير فرص العمل للرعية الدولة أن يكون هناك دور المنتج الصغير في النشاط

"ثالثا" المصالح المتعلقة بحقوق المنتغمين بالموارد:

ويتجلى هذا من قول عمر رضى الله عنه : " . . . وان ربّ الصريمة وربّ الغنيمة إن تهلك ماشيتهما يأتينى ببنيه فيقول ياأبير المؤمنين افتاركهم أنا لا أبالك . " وبدل القول المذكور طلى إلتزام الدولسة بتسبيل إنتفاع المواطنين بالموارد الطبيعية واستغلالها لكسسب عيشهم ، وأن طلى الدولة إذا تسببت فى الحيلولة دون انتفسساغ المواطنين من بعنى الموارد التى يمتمدون في عيشهم طبهسا ، أن تعوضهم عن الأضوار التى تصبيهم ينقى عاجاتهم الأساسية لانقطاعهم عن الموار التى تصبيهم ينقى عاجاتهم الأساسية لانقطاعهم أغرى ليملموا فيها ، كأن تحس الدولة جزا من الشواطن السبتى يممل فيها صفار الصيادين الذين ليس لهم معدر للرزق سسسوى يممل فيها صفار الصيادين الذين ليس لهم معدر للرزق سسسوى الاصطياد فيها ، فإن طي الدولة أن تحوضهم عن الأضرار الستى تصيبهم يذلك المنع أو أن تُوجد لهم مجالات أخرى للعمل لكسسب

عيشهم

وفي قول عمر رضى الله عنه : " • • • فالما والكلا أيسر على سن الذهب والورق " ، دليل على حُسني إدراكه رضى الله عنه للمصالح المترتبة على حُسني إستفلال الموارد الطبيعية (الما والكسلا) المؤدى الى توفير ثمام الكفاية للمواطنين وإن لم يكن فحد الكفايسة وهذا بلاشك أفضل من تعميق إستفلال الموارد بالمشاريع الانتاجية وبالتالى عدم توفّر فرص الممل للمواطنين ومجزهم عن تعصيل مايسسد حاجاتهم الأساسية ، وبالتالى تتكف الدولة بالانفاق طيهم وتوفسير الماجات الأساسية لهم ، مايضطر الدولة إلى الاستدانة عندمسا

لذلك كان التخطيط الاقتصادى السليم يقضى بعمل الدولسية طى استغلال الموارد الطبيعية عموساعدة المواطنين طى استغلالها الاستغلال الأمثل عبيدل المعونات المالية والفنية وكل مامن شأنه حفز وتشجيع الأنشطة القائمة طى استغلال الموارد الطبيعية •

الموارد الطبيعية سيؤدى الى إيجاد فرص العمل للرعية وبالتالي الموارد الطبيعية سيؤدى الى إيجاد فرص العمل للرعية وبالتالي توفّر حراً كبير من الأموال التى تقتطعها من ميزانيتها للانفسساق على الماطلين عن العمل عندما تعجزعن توفير فرص العمل لمسم على الماطلين عن العمل عندما تعجزعن توفير فرص العمل لمسم وهذا مضمون قول عمر رضى الله عنه: "الما والكلا أيسرطى مسن الذهب والورق " الها والكلا أيسرطى مسن

"رابعا" المصالح المتعلقة بالقياسطى الحس فى تخصيص الموارد: إذا نظرنا إلى الحس وجدناه تدخل من الدولة فى استخطال الأرض كمورد طبيعى ، بحيث تَقْصِرُ الانتفاع به طي فئة دون أخسسرى وإذا نظرنا إلى سبب أشراك بعض الغنات في الإنتفاع بالحين دون غيرهـــا وجدناه عدم وجود بدائل للرزق لهذة الفئة ، وقد يتبادر الى الذهن سؤ ال مغاده ، إذا كان الحين قَصْرُ الانتفاع بري الأرضطي فئة معينة من النساس دون أخرى ، فهل لولى الأبر أن يتوسع في هذا الأبر فيحين بعض المساورد ويُخصى إستغلالها بفئة معينة من الناس دون غيرهم ، كأن يحين بعسسين السواحل ويقصر الاصطياد فيها على صفار الصيادين مثلا ، أو يحين بعسسار الأراض الموات ومنع استغلالها واحيا ها الا لفئة معينة من الناس كصفيل

وإذا نظرنا الى قول عمر رض الله عنه : "والذى نفسى بيده لولا المسال الذى أحمل طيه في سبيل الله ماحميت طيهم من بلادهم شبرا " ، لتبسادر الى الذهن أن السبب الرئيسي للحس هو المال الذى يحمل طيه في سسبيل الله ، ولا يص الحس إلا لتحقيق هذا الهدف .

وإذا نظرنا إلى ادخاله مواشى الفقرا فى الحس ومنعه مواشى الأغليا وجدناه قد ميزبين الفريقين فى الإنتفاع بأرض الحس ، وكأنه قد أسقط حصة الأخنيا فى الأرض فى مقابل رعى خيل الجهاد ، ولم يسقط حقوق الفقرا فسل الأرض ، وحمنى آخر لم يسقط حقوق الأغنيا فى مقابل حقوق الفقرا بسل مقابل متود على المجتمع بالخير من زيادة خيل الجهاد وتنميتها وهسسى حاجة لا زمة للمجتمع .

وهنا يطرأ سؤال آخر وهو إذا جازلول الأمر إسقاط حقوق الأفنيسسا التلبية الحاجة الدفاعية والحربية ، فهل يجوزله أيضا قياسا طى ذلك أن يسقط حقوقهم إذا طرأت حاجة لا زمة غير حربية ، كالحاجة الماسة الى تنظيم وتخطيط النشاط الاقتصادى إذا كان سدادها يقتضى تخصيص إستفلال الموارد بفئات من الناس دون أخرى ؟ ،

والذى تبيل أليه النفس والله أطم جواز ذلك قياسا على الحسسسسى بالشروط التى سبق أن ذكرناها وهى التأكد من عدم ملكية المورد لمعين المعدم اتساع المورد للجميع ، ومن وجود بدائل لمن يُمْنَعُ من الإنتفاع بهسسدا المورد كى لا يؤدى ذلك الى الإضرار به ،

وتجدر الاشارة هنا الى الفرق بين ماذكرناه هين التأميم ، فماذكرنساه هو قصر الانتفاع بمورد مباح طى فئة معينة لتحقيق حاجة لازمة ، والتأسسيم غير ذلك إذ أنه انما يرد على الأملاك لاعلى المهاجات ،

(الباب الثانــــــ)

ملكيـــة الموارد المحدنيــــــة

ويشتمل طي المباحث الآتيسة:

- "المبحث الأول " تعريف الممادن لفة وفي اصطلاح الفقها" .
- - " المحث الثالث " حكم لمكية معادن الأراض المطوكة •
 - " الميحث الرابع " حكم ملكية معادن الأراض غير المطوكسة •
- " المحث الخامس" المصالح الاقتصادية المترتبة طي أحكام ملكية المسسوارد المصدنيسة •
 - " السحث السادس " ملكية المعادن في القوانين والنظم الوضعية ،
- "الصحث السابع" ملكية المعادن واستغلالها في المملكة العربية السعودية •

(المنحث الأول)

المعادن لغة وفي اصطلاح الفقهاء

المعدن لمسسة:

قال ابن منظور: "المعدن بكسر الدال وهو المكان الذى يثبت في الناس لأن أهله يقيمون فيه ، ولا يتحطون عنه شتا ولا صيفا .

ومعدن كل شي من ذلك أومعدن الذهب والفضة سمى معدنا لإنبات الله فيه جوهرهما وإثباته إياه في الأرض حتى عَدَنَ أي ثَبَتَ فيها .

وقال الليث المعدن مكان كل شئ يكون فيه أصله ومبدؤه نحو معسدن الذهب والفضة والأشياء مدم قال والمُعتّدِنُ الذي يُضِعُ من المَعّسدِنِ (١) الصَّخَّرَ ثم يكسرها يبتفى فيها الذهب " ٠٠٠

وماذكره ابن منظور عن معنى المعدن لفة ، من الوضى بحيث لا يحتساج
الى شى من الشرح ، غير اننا نشير الى أن التمثيل بالذهب والفضة ، هسو
تمثيل طى كل المعادن التى وجدت فى الطبيعة بفعل الخالق عز وجسسل
ويشمل كذلك المعادن التى أودعها الله عز وجل فى مكان ثم انتظت بفعسل
الموامل الطبيعية الى المكتبن أخرى ، كأجزا المعادن الدقيقة التى تحملها
الأنهار من أماكتها الأصلية وتُحولها الى ترسيات فى أماكن آخرى فهى تسمى
معدن كذلك لدوام بقائها فى أماكتها الجديدة ، وحتى أثنا "تحركها طسس

المعدن في اصطلاح الفقها ؛

يتفق المعنى الاصطلاحي للمعدن عند الفقها عم معناه لفة ، حسيت عرض الفقها المعدن بأنه ما وجد في الأرض وعَدّنَ بها مأى أقام بها من الجواهر المعروفة ، وساقوا عددا من أسما المعادن التي عُرِفت في زمانهم للتمثيل طيه ،

⁽۱) لسان المرب ۱۵۰/۱۷ ، انظر كذلك ؛ النهاية في غريب المديست ١٩٢/٣ ، مراجع سابقته ٠ (٣١)

الا أنه مع اتفاقهم طبي تسمية مايوجد في الأرض معادن ، اختلفوا فسي تسمية ماوجد فيها بفعل الانسان ،

فذهب الحنفية الى تسمية المعادن الموجودة فى الأرض عموما سسسوا والمخلوق (ركازا) •

وفرق المالكية والشافعية والحنابلة بين ماوجد في الأرض بفعل اللسسمة تعالى ، وماوجد فيها بفعل الانسان ،

حيث أطلقوا على الأول اسم (معدن) وسموا الثاني (ركازا) .

وهذا التغريق يظهر أثره في اختلاف المذاهب فيما يجب من زكساة أو خمس في المعادن التي توجد في الأرض بفعل الخالق أو المخلوق ، وسنسور أفيما يأتي بعض النصوص الفقهية في بيان معنى المعدن عند الفقها وضيحسا لماذكرناه :

"أولا" الممدن عند الحنفية:

قال ابن البهام: "الممدن من العصدن وهو الإقامة ، ومنه يقسال مدن بالمكان إذا قام به ومنه جنات عدن ، ومركز كل شيّ معدنيي عند أهل اللفة فأصل الممدن المكان بقيد الإستقرار فيه ، شير أشتهر في نفس الأجزاء المستقرة والتي رَكّبَهَا الله تعالى في الأرشيوم خلق الأرض حتى صار إلا نتقال من اللفظ إليه إبتداء بلا قرينة والكينز للمثبت فيها من الأموال بفعل الانسان ، والركاز يعمهما (أي يعسم ماكان بقمل الله تمالي به أوبغمل الانسان) لأنه من الركز ميراد الممالي به المركوز أعم من كون راكزه الخالق أو المخلوق فكان حقيقة فيهمسا مشتركا معنويا وليس خاصا بالدفين ، ولو د ار الأمر بين كونه مجازا فيسه أو متواطئا اذ لاشك في صحة اطلاقه على الممدن كان التواطوء متعينا " .

⁽١) فتح القدير ٣٧/١ه ، انظر كذلك ؛ حاشية الشلبي على تبيين الحقائق ٣٨٧/١ ، مراجع سابقه ٠

وقال ابن عابدين: "قال في النهر؛ وطي هذا فيكون متواطئا وهــذا هو الملائم لترجمة المصنف، ولا يجوز أن يكون حقيقة في المحدن مجازا فــي الكنز لا متناع الجمع بينهما بلفظ وأحد والباب معقود لهما (باب الركار مــين (١)

وقال الكاساني : " المستخرج من الأرض نوعان : أحدهما : يسمـــــي

والثاني: يسمى معدنا وهو المال الذي خلقه الله تمالى في الأرضي و خلق الأرض ، والركاز اسم يقع طي كل واحد منهما الا أنه حقيقة للمعسسدن (٢)

ماضى يتضح أن أظب الحنفية يطلقون لفظ "ركاز" على ماوجد فى الأرص من معدن بفعل النفالق أو المخلوق ، وأن لفظ ركاز شترك معنوى حقيقيل من معدن بفعل المعدن الذى خلقه يطلق على الكنز وهو سادُفِنَ فى الأرض من معدن ، وعلى المعدن الذى خلقه الله فى الأرض ، وعند الكاسانى هو حقيقة للمعدن مجازا للكنز .

"ثانيا" المعدن مند الجمهور:

قال الباجي في بيان الفرق بين المعدن والركاز : "أما المعدن فلا يسمى ركازاهه قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة المعدن يسمسي ركازا والدليل على ماظنا ماروي عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (العجما عبار والبئر جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس) فوجه الدليل منه أنه قال : المعدن جبار وفي الركاز

⁽١) حاشية ردّ المحتار على الدّر المختار ٣١٨/٢ ، مرجع سبق ذكره .

⁽٢) بدائع الصنائع ٢/ ١٥١ ، مرجع سبق ذكره .

وتجدر الاشارة هنا الى أن المالكية يُفرِّقُون بين ماوُجِدَ فى الأرض مسن معادن فى شكل خامات تحتاج الى عمل وبذل جهد فى تنقيتها واخراجها ، وين ماوُجِدَ منها فى شكل صاف صالح للاستخدام من غير حاجة الى تصفيته وتنقيته من الشوائب ، ويطلقون على النوع الثاني من المعادن لفظ النسسدرة (٢)

وعرف الماوردى وأبويعلى المعادن بأنها: "البقاع التى أودعها اللسه (٣) عمالى جواهر الأرض " ٠

⁽۱) المنتقى للباجى ۱۰۲/۳ وانظر كذلك فى بيان الفرق بين المصدن والركازشرح الزرقاني طى الموطأ ۳۳۰/۳ ، مواهب الجليل ۳۳۹/۳ الأموال لأبى عبيد ص ٤٣٦ ، وقد ذكر أدلة الجمهور والحنفية طلبين ماذهبوا اليه فى معنى المعدن والركاز ، مراجع سابقه ،

⁽٣) انظر: حاشية الدسوق على الشرح الكبير (٨/١) ، المدونسسة الكبرى (٢٤٧) ، مراجع سابقه ٠

⁽٣) الأحكام السلطانية للماوردى س١٩٧، الأحكام السلطانية لأبى يعملى ص٣١) و ٣٠٥، مراجع سابقه ٠

⁽٤) تحفة المحتاج ٦/٤/٦ ، مرجع سأبسق •

وعرَّفَ الحنابلة المعدن بأنه : "كل متولد في الأرخىمن غير جنسها ليسس (١) نياتًا ".

وقولهم من غير جنسها يُقصد به إخراج الترابعن المعادن حيث أنسسه (٢) من جنسها •

وقال ابن قدامة في تعريف المُعُدن : "هو كل ماخرج من الأرض ، مسلل (٣) أَنْ يَعْلَقَ فِيهَا مِن غَيْرِهَا ، ماله قيمة " •

وقوله: "مايخلق فيها من غيرها "يقصد به إخراج التراب بدليل قولسه ما له قيمة ، لا حقيقة كونه غير مخلوق منها ، فمن المعلوم أن المعادن هسى بعض أجزا مكونات الأرض ، وقوله: "ماله قيمة "إشارة الى أهمية القيمسسة الا قتصادية للمعادن ، والتى تعتمد غالبا طي إرتفاع الطلب طيها ، وسهولسة الحصول طيها من حيث الوفرة والندرة .

ماسبق يتضع أن المالكية والشافعية والمنابلة قد اصطلحوا على تسمية ماوجد في الأرض يخلق الله تعالى (معدنا) ، وماوجد فيها بفعل الانسان (ركازا) .

والراجح هو ماذهب اليه الجمهور لاستناده الى قوله على الله طيسه وسلم: "العجما عبرهما جبار ، والبئر جبار ، والمعدن جبار ، وفي الركباز (٤)

⁽١) كشاف القناع ٢/٢٢، شرح منتهى الارادات ٣٩٧/١، مراجع سابقه ٠

⁽٢) شرح منتهى الارادات ٣٩٧/١ ، مرجع سابق ٠

⁽٣) المفنى لابن قدامة ٣/٣ه ، مرجع سابق ٠

⁽٤) أخرجه البخارى وسلم انظر: اللؤلؤ والمرجان ١٩١/٢ م وابن ماجسه في سننه ١٩١/٣ م ومالك في الموطأ ٨٦٩/٢ م وأبود اود في سيستنه ١٩٦/٤ م مراجع سابقه ٠

حيث دل هذا الحديث طي وجود الاختلاف بين المعدن والركاز كماذ كر الباجي فيما نظناه عنه سأبقا •

والوقوف على اصطلاح الفقها وأيما يُمتبر معدنا أو ركازا يظهر أسسوارد فيما يجب فيها من زكاة أو خمس ، وهذا لا يتعلق ببحثنا في طكية المسسوارد الطبيعية ، انما الذي يهمناهن معرفة هذا الاختلاف في الاصطلاح : هسو التفريق بين المعادن التي توجد في الطبيعية بخلق الله تعالى ، وهي التي تعتبر موردا طبيعيا في عُرف الاقتصاديين أما المعادن التي توجد في الأرض بفعل الانسان فلا يتعلق بها بحثنا ، وعلى ذلك فأحكام الركاز في اصطلاح المنفية لا تدخل فسسي المالكية والشافعية والحنابلة ، أو الكنز في اصطلاح المنفية لا تدخل فسسي

كما نشير أيضا الى أن الفقها في تشلهم للمعادن قد اقتصروا طسسى ضرب أعثلة لمعادن الأرضيمعنى الجز اليابس منها ولم يذكروا في أعثلتهم السابقة عاجمله الله في الأجزا المفمورة من الأرض من بحار وأنهار مسسن معادن و وهذا لا يعنى إهمالهم لتلك المعادن وعدم بسط أحكامها وانما ذلك يعود الى تأخر درجة استغلال المعادن في زمانهم و بهالتالى معدودية عدد المعادن التي كانت معروفة ذلك الزمان وخاصة ماأودعه الله البحسسار والأنهار منها ولذلك نجدهم قد تناطوا بعض أنواع المعادن سبمعنى عام التي كانت تستخرج من البحار والأنهار ذلك الزمان كالؤلؤ والمنبر بأبحسات التي كانت تستخرج من البحار والأنهار ذلك الزمان كالؤلؤ والمنبر بأبحسات التي عقدوها في بيان أحكام المعادن والأنبار على نحسو المعادن والكن إستخراج المعادن في يان أحكام المعادن البحرية والنهريسسة المعادن التي تُستخرج من الأرض و غان أحكام المعادن البحرية والنهريسسة تنفق مسنط حكام مع مثيلاتها التي تُستخرج من الأرض و عاعدا المعادن الستي

تنفرد البحار والأنهار باحتوائها دون الأرض كاللؤلؤ والمنبر فانها تأخسسة الأحكام التي نصطيها الفقها من ناحية الملكية ، ومايجب فيها من زكسساة (١)

أتسام الممادن عند الفقهاء :

قسّم الفقها والمعادن الى عدة أقدام بالنظر إلى اعتبارات مغتلفة النحو تذكرها طن الاتس :

(١) أقدام المعادن حسب سمولة تناولها:

(7)

- قسم بعض الفقها * المعادن بالنظر إلى سهولة تناولها ألى قسمين هما :
- أ معادن ظاهرة : وهى المعادن التى تظهر من الأرض بشكل طبيعت المعادن التى تظهر من الأرض بشكل طبيعت ولا تحتاج الى جهد كبير فى تحصيلها أو إستغراجها ، وان إحتاجت الى جهد فى معالجتها للاستفادة منها ، وقد مثل لها الفقها بأعلت الى جهد فى معالجتها للاستفادة منها ، وقد مثل لها الفقها بأعلت المائى والجبلس
 - انالم يحتج إلى جهد في تحصيله .
- ب معادن باطنه : وهي المعادن المستترة في الأرض ، والتي تحتاج الي جهد لاستغراجها وتحصيلها كالذهب والفضة ، وسائر المعادن الستي تحتاج الي بذل جهود لا غراجها .

(٢) أقسام الممادن حسب درجة نقارتها من الشوائب : . وقسم بمن الفقها الممادن

⁽١) انظر طى سبيل المثال حكم المعادن البحرية والنهرية : مواهب الجليل ٢ / ٢ ، مرجع سابق ،

⁽٢) الأحكام السلطانية للماوردى ص ١٩٢١ ، الأحكام السلطانية لأبن يعلس ص ٢٣٥ ، تحقة المحتاج ٢٢٤/٦ ، مراجع سابقه •

⁽٣) انظر: المدونه ٢(٢/١، عاشية الدسوق ٨/١) ، مواهب الجليل ٣٣٤/١ ، شرح الموطأ للبناجي ١٠٢/٢ ، مراجع سابق،

بالنظر الى درجة نقاوتها الطبيعية الى معادن مختلطة بنسبة من الشوائب تحتاج الى عمل لتصفيتها ، ومعادن غير مختلطة بشوائب ، ولا تحتاج الى عمل لتصفيتها وأطلقوا عليها اسم "الندرة "طعل هذه التسمية مأخوذة سن ندرة وجود المعادن على تلك الصفية من النقاوة في الطبيعة ، والنسسدرة غالبا ما تطلق على القطعة من الذهب أو الفضة الصافيه طبيعيا .

(٢) أقسام المعادن حسب درجة صلابتها :.

قسم بعض الفقها * المعادن بالنظر الى قوة صلابتها وقابليتها للطسوق والسعب ، والذوبان الى ثلاثة أقسام :

- 1 _ معادن جامدة قابلة للذيان والطرق والسحب كالذهب والفضة ، ونحوهما .
 - ٢ معادن جامدة فير قابلة للسحب والطرق وشطوا لها بالجس والنسسورة والزنيخ وسائر الأحجار كالياقوت والطح .
 ١ (١)
 - ٣ _ معادن سائلة كالما والقير والنفط •
 - (٤) أقسام المعادن بالنظر الل طكية الأراضي التي توجد فيها :-

تنقسم المعادن بالنظر الى المواضع التى توجد فيها الى أربعة أقسام : الموجودة في الاراضي المعادن التى تظهر في دار رجل أو أرضه ٠ ١ ـ المعادن التى تظهر في دار رجل أو أرضه ٠

- ٢ المعادن الموجودة في أرض فير سلوكة لأحد كالصحارى ، والموات ،
- ٣ ـ المعادن الموجودة في الأراضي الغير سلوكة لمعين (وان كانت سلوكة
 لجماعة) كأرض العنوة •

؟ _ المعادن الموجودة في الأراضي التي صالح أهلها المسلمون طي صلح معين •

⁽۱) فتح القدير ۲/۲۱، ، انظر كذلك : حاشية ردالمحتار ۳۱۸/۲ • كشاف القناع ۲/۳/۲ ، بدائع الصنائع ۲/۵۵۲ ، مراجع سابقه •

⁽٣) انظر حاشية الدسوق على الشرح الكبير ٤٢/١) ، وذكر ابن عابد يسنت تقسيم الأرض الى أربعة أتسام هي : ماحة وسلوكة لجسيح السلمين ، وسلوكة لممين ، ووقف أنظر : حاشية رد المحتار ٤/١ (٣) ، مراجع سابقه ،

وقد سبق أن ذكرنا في الفصل الأول أن طكية أرض الصلح تتحسيد بموجب عقد الصلح المعقود ، فاذا مُقِدَ الصلح عن أن الأرض للمسلميين كانت لهم ، واذا مُقِدَ الصلح على أن الأرض تكون لأهلها كانت طكا لهسيم كما سبق بيان أحكام طكية الأرض المفتتصة عنوة ، وكذلك أحكام طكية الأراضي الموات .

(المبحث الثاني^ع) تطور استغلال المعاد ن وانواعها وخصائصها الاعتمادية

تطورت معرفة الانسان بالمعادن وطرق استفلالها تطورا كبيرا منسند نزول الانسان الى الأرض حتى عصرنا الحاضر ، وقعد كُشفت دراسة الاتسسار الموجودة في طبقات القشرة الأرضية أن الانسان تمكن من استخدام الصخيو في صناعة الأسلحة كروؤس الحراب منذ المصر الحجرى الأول أي قبل حوالسي خسمائة ألف (.) عام قبل الميلاد ، وأنه تمكن منذ حوالي مائسة ألف (.) عام قبل الميلاد من تحويل الصخور الى طبقات رقيقسة متلا ألب أسلحة حادة وأدوات ، وتمكن الانسان إحوالي ثلاثين ألسسف وشكل الى أسلحة حادة وأدوات ، وتمكن الانسان إحوالي ثلاثين ألسسف وتشكيلها الى أسلحة عادة وأدوات ، وتمكن الانسان إحوالي ثلاثين ألسسف وتشكيلها وتشبيد الانفاق والخنادق .

والرفم من هذا التطور الاأن الانسان لم يكن للما في ذلك الوقت بالمهادئ الاقتصادية البسيطة في إستفلال المعادن إلا أنه تمكّن باستفدامها مسن تشييد عضارات كبرى كمافي مصر ، والمكسبك ومعنى الأماكن الأخرى .

وفي المصر البروننزي أي قبل حوالي ستة الآف (٦٠٠٠) عام قبـل الميلاد إكتشف الانسان النحاس ومعنى المصادن الأخرى كالغضة والقصدير ، وتمكّن سببن

^(*) من المفروض ان يبدأ المبحث بصفحة جديدة ، وقد وقع عدم ابتدائه بصفحة جديدة على سبيل الخطأ المطبعي ، ولم يتبين الا في وقت متاخر ، واصلاحه يقتضى تغيير عدد كبير من الصفحات ، فاعرضنا عنه ، ونأسف لذلك •

صهر تلك المعادن وخلطها وكون منها بعض السبائك ، وقد استخدم الانسان (۱) في ذلك العصر البرونز كوسيلة للمادلة لندرته ،

وتمكن الانسان قبل ألف وخسمائة (٥٠٠) أقبل الميلاد أو في مايسمى وتمكن الانسان قبل ألف وخسمائة (٥٠٠) أقبل الميلاد أو في مايسمى بالعصر الحديدي من صهر الحديد واستخدامه في صنع الأسلحة ، وعسم الأدوات .

وقد شهد عام ألف وثلاثمائة (١٣٠٠) بعد الميلاد و عدثاً ها ساساً في أسلوب إستفلال المعادن حيث تمكن الانسان اختراع أفران صهر المعادن وذلك دخل الانسان في بداية عصر الطب و وداية التوسع في استفالل المعادن حيث كانت شاريع صناعة الحديد والصلب هي المدخل لمعرفة أنسواع جديدة من المعادن التي لم تكن معروفة في الماض واشر الانسان انتاجها واستفلالها .

وقد مرت صناعة التعدين بعدة تطورات مثلا عقة منذ القرن السابح عشر الميلادي حتى الآن ساأدى الى تطور الانتاج فعلى سبيل المثال أنشأت أول معطة لتوليد الكهربا عام ١٨٨٢م ، وقد ساهمت الكهربا في تطوير صناعت الحديد والصلب بفعالية .

وفى عام ١٨٨٦م أكتشفت طريقة صناعة الألمنيوم من مادة البوكسيت بإستخدام الكهرباء ، وفي عام ١٩٠٥م أصبح من الممكن إستخدام واستغلا هذه العطيسية استغلالا اقتصاديا ،

⁽۱) قبد أخذت المعلومات المذكورة في هذا المحدث من كتاب الموارد الاقتصادية / محمد عبد العزيز عجمية ، بتصرف ، انظر : ١٠٥٠ - ٣١٢ ، مرجمسيع سابق .

وفى مام ١١٠ م بدأ الانتاج الرخيم للحديد والصلب ، وشهد المسام نفسه التوسع فى انتاج المعادن الخفيفة مثل الألمنيوم والقصدير والمنسيوم •

وشهد عام ١٠٥٠ م نشأت صناعة البلاستيك ، وتوالت التطورات في الملوم بشكل عام لاسيما في تقنيات التصنيح ، مماساعد طي التوسع في استفسلل المصادن ، ويُقدُّرُ بعض العلما أن أكثر من نصف مجموع كل المصادن السستي استخرجها الانسان منذ أن عرف المعادن حتى الآن قد استخرج بعد عسام (١)

يبين الجدول الآتى تطور الانتاج لهمفى المعادن الأساسية بسليين (٢) (٢) الأطنان منذ عام ١٨٨٠م الى عام ١٩٧٤م أى طبى مدار أربع وتسمين سنة :

الفترة الثالثة		الفترة الثانية		الفترة الأولى		
متوسط الانتاج	متوسط الانتاج عام	-	الفترة السابية للحرب الثانية	عــام ۱۹۳۹	ļ.	الممدن
عام ۲۰/۶		عام ۱/۶۹ه		:		
FY3	ም ኒን	۲۱۱۱۰۲	٦٣٦٦	11.	ەر •	الحديد
11.	r Y 3	۱۸۲۸۱	3ر771	17.	_	الملب
۹ر۲	٥	۳ ر۲	1)9	17	۳ر •	النحاس
3c#	۲۰ر۴	ז כו	۱۳۰ ۱	۲	"ار ٠	الرصاص

⁽٢) نقلا عن الموارد الا قتصادية / محمد عبد المزيز عجمية ١١٣٠ ، مرجع سابق ،

وُلِلْ حَظَ أَن سبب التذبذب في زيادة الانتاج يرجع الى فترات الكسياد المالمية ، وظروف الحرب ، وغيرها وانما أوردنا هذا الجدول كمثال طيسي زيادة استفلال الانسان للمعادن ،

ويُبين الجدول الآتى زيادة استفلال بعض المعادن فيما بين عامــــــى () () و (٩٢٨ (م) على مستوى الانتاج العالمي ،

مقدار الزيادة	انتاج عـام	انتاج عام ۲۶٪ (م	العمدن
بملايين الأطنان	. P) 7 YA	بطلايين الأطنسان	
۱ ۹٫۰۰۰ ۱۹	۴ ۳,۰۰۰,۰۳ ۲	* ************************************	النفط
٠٠٠٠ (٨)٠٠٠	۰۰۰۰۰۹۶٥	** "יייניייני"	الفاز الطبيص
۱۰۸۰۰،۰۰۰	۰۰۰ر۰۰۸ر۳	۲,۰۰۰,۰۰۰	الفتم الحجرئ
۲٫۰۰۰	۰۰ ەرى	٠٠٥ر٢	النحاس
۱۰۰ره	۰۰۰ر۲	۱۶۰۰ر۱	الزنك
۲۰۱۰	٠٠٠٠	٠٠٤ر (ألرصاص
۱۰۰۱ر۸۸	3.,	۲۶۰۰	البوكسيت
ه٠٠٠٠	۱۱۰ر	۲۰۰۰	الفضة
۷٦٠٫٠٠٠	۰۰ ۰ و ۱ ۲	۲۰۰۰	الحديد الخام
۲۰۸۰۰	۰۰ره۲	۲۰۶۰۶	المنجنيز
۰۰۰۰۰	۰۵۲۰۰	۰۵ (ر۰	النيكل

^{*} يقدر انتاج النفط في الجدول السابق بملايين البراميل .

^{* *} يقدر انتاج الماز الطبيعي بطيارات الأقدام المكعبة .

⁽۱) مستمدة معلومات هذا الجدول عن كتاب التسابق على الموارد / مايك ل تاتزر ، ترجمة : حسنى زينى (بيروت : مؤسسة الأبحاث المربية) الطبعة الأولى ، ۱۹۸۱ م ٠

أقسام الممادن :

تغضع الممادن في تقسيمها لأنواع التقسيم التي تُقسَّم على أساسهـــا الموارد الطبيعية كاذكرناها في الباب التمهيدي من هذه الرسالة ، والـــي جانب ذلك تُصنف الممادن في اطار مجموعتها عند طما الجفرافية الاقتصادية الذين يهتمون بدراسة الموارد الطبيعية من حيث توزيمها على سطح الأرض ، وطما الجيولوجيا بالنظر الى ثلاثة اعتبارات ، نذكرها كالآتي :

(١) أضام المعادن بالنظر الل طبيعة تكوينها :

تنقسم الممادن بالنظر الى هذا الاعتبار الى مجموعتين : مجموعــــــة الممادن الفلزية ، ومجموعة الممادن اللافلزية ، وتضم كل مجموعة أقسامـــــا مختلفة من الممادن على النحوالاتي :

- (٩) مجموعة الممادن الفلزية وتنقسم الن :
- ۱ ممادن مديدية ، ويُقصد بها المامات التي يُصنع منها المديد كالهيمانيت
 والمامنيت ، والبيريت والليمونيت ،
 - السبائك الصلبية المديدية ، صُقصد بها الخامات التي يُصنع منها أنسواع خاصة من الصلب كالصلب المقاوم للحرارة ، والصلب القاطع ، والصلب حوالقاس ، وتشمل علك الخامات ؛ النيكل والكروم والمنجنيز والتيتانيسوم والكوبالت وغيرها .
 - ٣ ... المعادن غير الحديدية ، وتشمل الألومنيوم والنحاس والقصدير وغيرها •

⁽۱) المعلومات في هذا التقسيم مأخوذة بتصرف من كتاب الموارد الاقتصاديسة / محمد صفى الدين وآخرون ص ۹۱ ، ۹۲ ، الانسان والثروات المعدنيسسة محمد فتحى عوض الله ص ١٨٤ - ٢٥٦ ، مراجع سابقيه .

٢ الممادن الشيئة وتشمل الممادن التي تتميز بندرة نسبية عالية مسسح
 زيادة الطلب طيما كالذهب والفضة والبلاتين •

وتتميز مجموعة المعادن الفلزية بأنها ذات بريق خاص وأنها قابلة للطسوق والسعب فالها وأنه يُمكن مزجها في شكل سبائك ، ويقابل هذا النوع فسسست ألا الفقها ماعَبَرَ عنه العنفية بقولهم ؛ المعادن المنطبعة أو القابلة للطبسم ألا الطرق والسحب .

(ب) مجموعة الممادن اللافلنيسة:

بها ويقصد المادن ذات الأساس العضوى في تركيبها وتنقسم الى أربعسسة القسام كمايأتي :

- ١ معادن الوقود وهي المعادن التي يمكن استعمالها في توليد الطاقسة
 المعركة للآلات ، كالفحم والبترول والغازات والمياه .
- ٢ ممادن المُخصبات وهي الخامات المستعملة في صناعة الأسمسسسدة
 كالفوسفات والبوتاس •
- س الأحجار الكريمة كالماس والزمرد والياقسوت ، وغيرها ، ولا يزال إستخدام هذه الأحجار ظيلا في الصناعة ، ماعدا الماس الذي يَدُخُلُ جزا مسسسه في صناعة الآلات القاطعة في بعض الصناعات ،
- الخامات الأرضيق تشمل الجبس والطح ، والكبريت ، والميكا والتحسس والرطل وأنواع كثيرة من الأحجار ، كالحجر الجيرى والحجر الرطن ، وأظب هذه المواد يدخل في النشاط الصناعي وستخدم كمواد للبنا* .

(٢) وتنقم المعادن بالنظر الى مجال استفلالها واستعمالها الى :

^{(()} انظر هذا التقسيم في الموارد الاقتصادية / محمد عبد المنيز عجسية عني الموارد الاقتصادية / محمد عبد المنيز عجسية علي الموارد الاقتصادية المحمد عبد المنيز عجسية الموارد الاقتصادية المحمد عبد المنيز عجسية علي الموارد الاقتصادية المحمد عبد المنيز عجسية الموارد الاقتصادية المنيز عجسية الموارد الاقتصادية الموارد الموار

- ر _ ممادن انشائية : وهى الممادن التى تدخل فى صناعة وانشا الآلات والمهائى ووسائل المواصلات كالحديد والنحاس وغير ذلك •
- ٢ ممادن تدخل في الصناعات الكيمائية كالفوسفات والكبريت والبوتاسيدوم
 ونحوها •
- ٣ _ ممادن تستخدم في تطيد الطاقة مثل الفحم والبترول والفاز الطبيمس •
- (٣) كمايُقتم بمش الباحثين الممادن بحسب نوع الصغور التي توجد فيهــــا (١) الى ثلاثة أقسام هن :
- إ ... المعادن الموجودة في الصغور النارية وتقسم الى قسمين : صفي المعادن الموجودة في الصغور النارية وتقسم الى قسمين : صفي قامدي واعدية وصغبور حامضية ، وتحتوى الأولى على نسبة عالية من الكوارتز والفلسيار
 - ٣ المعادن الموجودة في الصغور المتحولة •
- - ١ مجموعة الأحجار الرطيبة ٠
 - ٢ .. مجموعة الأحجار الطينية والطفليسة
 - ٣ _ مجموعة الأحجار الجيرية .

والتقسيم السابق يأخذ به الجيطوجيون لدراسة اعتمال وجود مصلكان معينة في صغور معينة .

وفرضنا من سرد هذه التصنيفات المختلفة للمعادن التأكيد على أهميتها وطي اهتمام العلما والمنبؤ الجيرلوجي ، والتنبؤ الجيرلوجي ، وزلك الاهتمام معشمة خطورة الدور الذي تلميه المعادن في الحياة الاقتصادية المعاصرة ،

⁽١) انظر المصدر نفسه ص ٣٣٠ ، الانسان والثروات المعدنية / محمد فتحسى عوض الله ص ٤٨ ، مراجع سابقسة ،

كما يساعدنا الالمام بهذه التقسيمات طي معرفة الخصائص الاقتصاديــة للمعادن ، وادراك ابعاد الحكمة من بعض الأحكام الشرعية المتعلقة بطكيتها ، الخصائص الاقتصادية للموارد المعدنية :

يتميز الانتاج التمديني بمدة صفات تجمله يختلف عن الانتاج الحيوانس ،
(۱)
والزراس ، والصناس ، ونذكر فيما يأتي أهم هذه الصفيات :

ر _ تعتبر الممادن ذات الأهمية الاقتصادية قابلة للنفاذ ، والتوسيع فسن انتاجها قيد يؤدى الى أهطار مستقبلية بالنسبة للصناعات التى تمتسب طيها .

وصفة قابلية الممادن للنفاذ أوعدم قابليتها للتجدد مع اعتماد بمستى المناعات طيها ، تعتبر أهم الدوافع التى دعت معظم الدول السسسى تطبيق سياسات تؤدى الى المحافظة على رصيدها من تلك المعادن سن النفاذ .

تتوزع الموارد المعدنية طن جهات المالم في باطن الأرض أو طن سطمها
 بطريقة غير متوازنة ، فتختص مناطبق معينة من المالم بوجود بعض المعادن
 فيها دون بقية جهات المالم ، وهذا يزيد من قابلية تلك المعادن للاحتكار .

⁽۱) انظر فى الخصائص الاقتصادية لصناعة التعدين ؛ الموارد الاقتصادية / محمد عبد المزيز عجمية ص ٣٣٤ ومابعدها ، الموارد الاقتصادية / محمد صفى الدين وآخرون ص ٣٣ ومابعدها ، الانسان وعمران الأرض ، فيليسب رفلة وأحمد سابى مصطفى ص ٢٠٦ ومابعدها ، الموارد الاقتصاديسة / زكى محمود شبائة وآخرون ص ٢٣٦ ومابعدها ، الجغرافيا الاقتصاديسة / فيليب رفلة ص ٢٧٨ ومابعدها ، مراجع سابقة .

غير أن الأمور اختلفت في الوقت الحاضر بعد دخول معطيسسات التكنولوجيا الحديثة مجال البحث والتنقيب عن المعادن ، حيث أصبحت احتمالات العثور على الخامات المعدنية أقرب الى الواقعية المحسوسسة (1)

- ي تتزايد نفقات انتاج المعادن بمرور الوقت نتيجة لنفاذ الخامات الجيدة ،
 وزيادة الممق الذي تجرى فيه المطيات التعدينية ،
- ه .. يتميز التعدين بكبر حجم الانتاج ، وبالتالى يتطلب كبر حجم النفقنى الثابت المشروع ، علاوة على ارتفاع حجم رأس المال الاجتماعي السيدى يتطلبه الانتاج المعدني ، والذي يتمثل في تشيد الطرق ، واقسامية

⁽۱) انظر: الأبحاث الملبية وأهبيتها لصناعة النفط / د ۱۰ مسورسب س مس مس مسمد مقدم لمؤتمر البترول العربي الثاني م جامعية السدول العربية (بيروت ١٠٥٠م) م ١٠/ م الانسان والثروات المعدنيية / محمد عوض الله ص ١٣١ ـ ١٤٠ م ١٧٥ مراجع سابقه ٠

المنشآت ، والمستعمرات السكنية ، وغيرها ، وتزد اد هذه المتطلبسات كلفة في حالة وجود المعدن في منطقة نائية أو صعبة التضاريس .

٦ تشكل ضفامة حجم (رسم و في المشاريع التعدينية عقبة تعسسترض
 المنتج عندما يحاول التحكم في عرض المعدن في الأسواق •

طذلك يلجأ المنتجون عادة الى عقد اتفاقات فيما بينهم لتحسب يسد المعروض من المعادن في الأسواق للاحتفاظ بسعر مناسب •

الا أن اختلاف المنتجين تحت ظروف مغتلفة بعض الأحيان يـــــو دى الى خرق هذا الاتفاق ، والتالى يتمرض السعر العالمي للمعدن الـــــي (١) الاختلال .

وهذه الصفة للانتاج المعدنى لاتتمارض مع ماذكرناه من قابلية بعسيف المعادن للاحتكار في الصفة الثانية ، لأن المالة المذكورة هنا هي حالسة تعدد المنتجين ، والصفة الثانية هي في حالة إنفراد منتج واحد بكسسل أو معظم الانتاج العالى .

⁽۱) ومثال ذلك غرق بعض الدول لاتفاقيات منظمة الدول المصدرة للبـــترول (أويك) ، حيث لجأت الى خرق سقف الانتاج المقرر لها بموجـــب هذه الاتفاقيات ، وخفض سعر بترولها في الأسواق العالمية ، بدعـــوى مواجهة بعض الظروف السياسية الخاصة ، وقد أدى ذلك الى انخفــاض نسبى في أسعار البترول العالمية ، وضيق السوق أمام الدول الــــتى تحاول التسك باتفاقيات تحديد الانتاج والأسعار .

γ _ يمكن غزن الممادن بمد اعدادها للاستبلاك لمدة طويل ون أن تتمرض للتلف ، وهن بهذه الصفة تمتاز عن المنتجات الزراعية الستى لايمكن خزنها الالمدة قصيرة نسبيا دون تمرضها للتلف ،

كماتمتاز الممادن بانخفاض تأثير التقدم والتطور على قيمتها الاقتصادية بمرور الزمن ، وهي بذلك تمتازعلى المنتجات الصناعية ، لأن الأخسيرة وان أمكن تخزينها لمدة طويلة دون أن تتمرض للتلف الا أنها غالبسسا ماتتمرض لا نخفاض قيمتها الاقتصادية عند تخزينها لمدة طويلسسة ، نتيجة لدخول منتجات صناعية تؤدى دورها بشكل أكثر تطورا ، وبمسابسمر أقل في حالة انخفاض تكاليف السلمة الجديدة عن القديمة .

ومع ذلك نشير الى أن هذا القول ليسطى اطلاقه ، اذ أن إمكان غزن الممادن لمدة طويلة دون تمرضها للتلف لا يجعلها بمأمن مسن خطر دخول بدائل تؤدى دورها الى الأسواق ، هالتالى انخفاض أهميتها الاقتصادية ، ومثال ذلك علول البلاستيك محل الحديد والألمنيسوم في كثير من الصناعات ، ومحاولات إحلال الطاقة الذرية ، والشمسية محل البترول كمدر للطاقة ، هذا الى جانب النفقات اللازمة لخسن الممادن في حالة اختيار خزنها ، مع الاشارة الى أن بمض المسادن ثب حالة اختيار خزنها ، مع الاشارة الى أن بمض المسادن ثب حالة اختيار خزنها ، مع الاشارة الى أن بمض المسادن

لذلك كله كان لزاما على من أراد الحدّ من انتاج الممادن أو خزنها بعد انتاجها الا يُشْفِيلٌ هذه الأمور عند اتخاذ القرار .

(المبحثالثالث) * حكم لمكية المعادن عند الفقها* *

غتاول في هذا البحث عكم ملكة المعادن عند الفقها ، وقد ذكرنا في المهاحث السابقة أن الفقها وقد المعادن عدة تقسيمات بالنظر السب إعتبارات متمثّدة ، واهتمام الفقها وبتقسيم المعادن نابع من اهتمامه ببيان مايتعلق بها من أحكام ، خصوصا مايتعلق منها بتحديد الحسسة الشرعية في المعادن اذ أن نوع المعدن فالها مايلمب دورا مهما في تعسين مايجب فيه من حصة شرعية ،

والنظر في نوع المعدن لا يؤثر تأثيرا كبيرا في تعديد طكية ذلك المعدن بقدر مايؤثر نوع الأرض التي وجد فيها ذلك المعدن من حيث كونها مطوكسة أو غير مطوكة ، لذلك سنبحث حكم طكية المعادن عند الفقها في اطار تقسيم المعادن الى قسمين هما :

- (أولا) معادن الأراضي السلوكية •
- (ثانيا) معادن الأراضي غير السلوكة •

ونقصد بالأراض السلوكة في القسم الأول ، الأراض الماضعة للطكيسة المناصة سوا كانت عامرة بالبنا أو فير عامرة ، وسوا كانت مطوكة لفسرد مسين أو جماعة معينة .

ونقصد بالأراض غير الملوكة في القدم الثاني الأراض التي لا ملك لأحسد معين عليها كالصحارى والجهال وغير ذلك من الأراض المهاحة •

كما سناً عند بعين الاعتبار النواحي الأغرى المؤثرة في طكية المعادن ، - ككون المعادن باطنة أو ظاهرة ، وغير ذلك ،

وعد الفراغ من بيان حكم ملكية المعادن عند الفقها و سنتناول بيسان بعض المصالح الا قتصادية المترتبة على أحكام ملكية المعادن في الشريعسسة الاسلامية و كماسنتناول بيان ملكية المعادن في القوانين الوضعية و والنظسم الا قتصادية و وفي ختام هذا المحد سنتناول ملكية المعادن في المملكسسة المعربية السعودية و واستفلالها و

طكية ماوجد في الأراض المطوكة من معادن:

اختلف الفقها على طكية مانى الأراضى المطوكة من معادن الى ثلاثــــة مذاهب على النحو الآتى : مذاهب على النحو الآتى : (٣)

(١) ذهب الحُنفية والحنابلة في رواية ، وكذلك المالكية في رواية السب أن المعادن تتبع ملكية الأرض فمن طك أرضا ملك مافيها من معادن سبوا كانت علك المعادن ظاهرة أوباطنة .

(٢) وذهب الشافعية والمنابلة في رواية أكثرهم الى أن المعادن الباطنسة

⁽۱) الهداية ۱۰۸/۱ ، فتح القدير (/۰)ه ، تبيين الحقائق (/۲۸۹ ، بدائع الصنائع ۲/۲ه ، رد الصحتار ۲/۱۳۳ ، مراجع سابقة ·

⁽٢) المفغى لابن قدامة ٣/٦٥ ، مرجع سابق ٠

⁽٣) وهي رواية يحيى عن ابن القاسم في المتبية ، انظر: المقدمات لابن الرسد رشد ٢٤٢/١ ، مواهب الجليل ٢/ ٣٣٥ ، المنتقى شرح الموطللل المراجع سأبقله .

⁽٤) انظر: الأم ٢/٤٤، ٥٥، المنهاج ٢/٤٢، الأحكام السلطانيسة للماوردي ص ١٩٧، مراجع سابقية •

⁽ه) كشاف القناع ٢/ ٢٣٢ ، شرح منتهى الارادات ٣٩٩/١ ، المفنى لابن قدامة ٣/٣ه ، المقنع ص ٥٦ ، مراجع سابقة ٠

تتبع الأرض في لمكيتها فمن لمك أرضا ثم ظهر فيها معدنا باطنــــــا كان ذلك المحدن لمكاله •

أما المعادن الظاهرة (سهلة التناول وعبروا عنها بقولهم الظاهرة طهور الما والكلاً) لا يطكها من وُجِدَت في أرضه ، وهي مهاحست للناس يأخذوا منها كل بقدر حاجته ، وذهب ابن حجر الهيتس سن الشافعية الى أن المعدن الظاهر يطك بالا حيا وذلك اذا أحيسا شخص أرضا لا يعلم أن فيها معدنا ظاهرا ، أما اذا أحياها مسسع طمه بوجود المعدن فلا يطكه ،

(٣) نهب المالكية في الرواية الأخرى الى أن ما وُجِدَ في الأراضي المطوكة من معادن باطنة أو ظاهرة لا يطكه صاحب الأرض بل أمر ذلك الممسدن الى الا مام يُقطِعُه لمن يعمل فيه بوجه الاجتهاد حياة المُقطَّلَ المراري (٣) ولا يطك المُقطَّعُ أصل ذلك المعدن بالا قطاع .

من استعراض مذاهب الفقها "في طكة معادن الأرض المطوكسية يمكنا أن نحصر الخلاف بينهم نسبيا في مجموعتين الأولى وهم الحنفيسة والشافعية والحنابلة ، وقد فرهبوا الى أن المعدن الباطن يتبسيع الأرض في طكيتها فيطك صاحب الأرض مافيها من معادن باطنه ، وأختلفت

⁽١) تحقة المحتاج ٢/٤/٦ ، مرجع سابق ٠

⁽٣) وهن رواية ابن القاسم عن مالك فن المدونة ، انظر المدونية (٢) ؟ ؟ ، انظر : كذلك : المنتقين للباجن ٢/٣/١ ، مواهب الجليسل ٢٤٥ ، المقد سيات ٢/٥٣ ، حاشية الدسوق طن الشرح الكبير ٢/١٤١ ، المقد سيات الممهد التلابن رشد ٢/٣/١ ، مراجع سابقة ،

هذه المجموعة في ملك المعادن الظاهرة فجعلها المنفية تابعة لـــلأرض في ملكيتها ، وذهب الشافعية والمنابلة الى اعطائها حكم الاباعة لما تتصــــف به من صفات خاصة ،

وفى مقابل المجموعة السابقة نجد المذهب المالك فى احدى روايتيه يذهب الى اخراج المعادن عن نطاق الملكية ويجعل النظر فيها الى الاساء، ونستعرض فيما يأتى أدلة كل مذهب من المذاهب الثلاثة .

"أولا" استدل أصحاب المذهب الأول ، وهم القائلون بأن المعادن تطبك لصاحب الأرض بطكه للأرض سوا "كانت ظاهرة أم باطنة بقولم سسسم :

ان طكية الأرض تقتض طكية سائر أجزائها ، والمعادن جز مسن (۱)
أجزا الأرض فتطك بطكية الأرض .

"ثانيا" استدل أصحاب المذهب الثانى وهم القائليون بالتفريس بين المعادن الطاهرة والمعادن الباطنة على أن معادن الأرض المطوكة الباطنية تكون طكا لصاحب الأرض بما أستدل به أصحاب المذهب الأول طلبيي مذهبهم من أن المعادن جز" من الأرض تمك بطكها .

واستدلوا على أن المعادن الظاهرة لا تمك يملك الأرض بقبوليه (٢) (٢) . "الناس شركا" في ثلاث الما" والكلا والنار". ووجه الدلالة فيه أنهم قاسوا المعادن الظاهرة على الما" والكسلا والنارف عدم جواز ملكتها ملكية خاصة بجامع الانتفاع في كل منها وكونه لا يحتاج الى عمل وجهد في تحصيله .

⁽١) انظر تبين المقائق (/ ٢٨٩ ، بدائع الصنائع ٩٥٧/٢ ، حاشية رد _ المعتار ٣/ ٣٢١ ، مراجع سابقة .

⁽٣) سنن أبي داود ٣٧٨/٣ ، سنن ابن ماجه ٨٨٦/٣ ، وأخرجه ابــــن حجر في تلخيص الحبير ٣/ ٦٥ عن أحمد في مسنده ، والطبراني في الصفير بألفاظ متقليمة المعنى ، مراجع سابقة ،

واستدلوا كذلك بما روى أبيض بن حمال المنزنى : "أنه استقطع رسيول الله صلى الله عليه وسلم الطح الذى بمارب ، فقطعه له ، قال : فلما وللله عليه وسلم الطح الذى بمارب ، فقطعته الما العد ، قيال : يارسول الله ، أتدري ما أقطعته ؟ انما أقطعته الما العد ، قيال : () فرجعه منه " ،

ووجه الدلالة فيه استراجعه صلى الله عليه وسلم للطح الذى أقطعه لـــه بمد أن علم كونه ظاهرا سهل التناول لا يحتاج الى عمل فى تحصيله ، وهــذا يدل على أن كل معدن ظاهر على ذلك النحو لا يجوز تملكه ملكية فرد يـــــة (٢) لعموم الا نتفاع به وسهولة تناوله قياسا على ذلك الملح ، ولأن فى تملكهــــا (٣) اضرار بالناس وتغييق عليهم .

⁽۱) أخرجه الترمذى في صحيحه ٢/٦) ، وقال : "حديث أبيث غريسبب والعمل عند أهل العلم به " ، وقال ابن حجر في تلخيص الحبير ٣/٦٦ ، "صححه أبن حبان وضعفه ابن القطان " ، كما أخرجه أبسو د اود في سننه ٣/٥٧١ ، وابن عاجه في سننه ٢/٢٨ ، والشافعي فسي الأم ٤/٣٤ ، وفيرهم ، مراجع سابقه .

⁻ وفي سنن ابن ماجه ٨٢٢/٢ ذكر أن القائل : "أتدرى ما أقطعته ؟ " هو الاً قرع بن حابس .

⁽٢) وقد أفاض الشافعي رحمه الله في الأم ٢/٣٤ ، في بيان عدم جسبواز دخول المعادن الظاهرة في الملكية الخاصة استنادا طي هذه الأدلة ، انظر كذلك في هذا الاستدلال : الأحوال لأبي عبيد ص ٣٥٨ ، الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٩٧ ، تحفة المحتاج ٢/٢٢ ، كشاف القناع السلطانية للماوردي ص ١٩٧ ، تحفة المحتاج ٢/٢٢ ، كشاف القناع ٢/٢٢/٢ ، المفنى لابن قدامة ٣/٢٥ ، مراجع سابقة ،

⁽٣) انظر : بدائع الصنائع ٨/ (٥٨٣ ، الأم ٤/٣٤ ، المفنى لابن قداسة ٥ / ٣ ، مراجع سابقه ٠

"ثالثا" استدل أصحاب المذهب الثالث وهم المالكية في الرواية الثانيسسة على قطبم: ان المعادن التي تكون في الأرض المطوكة أمرها السي الامام بقولهم: ان وجود المعادن في جوف الأرض أقدم من طللة المالكين للأرض فلا تطك المعادن بطك سطح الأرض لأن الانتفلساع بالأرض فالبا مايرد على سطحها لذلك يكون هو محل التطيك لأنسه ظاهر قوله تعالى: (ان الأرض لله يورثها من يشاء من عباده) ولسو أراد ما في باطنها لقال: أن الأرض وما فيها لله يورثها من يشاء من عباده) والماد ماده من يكون بهذا الظاهر ونحوه ما في الأرض من معادن فياً لجميع المسلمين بمنزلة ما لم يوجف عليه بخيل ولاركاب و

وقالوا أيضا ؛ ان المعادن قد يجدها شرار الناس فلولسم (١) (٥) يكن أمرها الى الامام لأدى ذلك الى الفِتَنِ والمِن َ

^{(()} سورة الاعراف آية (١٩٨) •

⁽۲) ونحو ذلك من الآيات قوله تعالى فى سورة الاعراف آية (۱۳۲):

(وأورثنا القوم الذين كانوا يستضعفون في شارق الأرض ومفاريها)
وقوله تعالى فى السورة نفسها آية (۲۲): (وبوأكم في الأرض تتخفون من سهولها قصورا وتنحتون من الجبال بيوتا) وقوله تعالى فى السورة نفسها آية (۱۰۰): (أولم يهد للذين يرثون الأرض من بمد أهلها)

ع وقوله تعالى فى سورة الاسرا آية (۱۰۰): (وقلنا من بمده ليسنى اسرائيل أسكوا الأرض) .

⁽٣) انظر: المقدمات الممهدات لابن رشد ٢٤٣/١ ، التاج والاكليل لمختصر خليل ٢٤٣/١ ، مراجع سابقه •

⁽٤) انظر : حاشية الدسوق على الشرح الكبير (٧/١) ، مرجع سابق .

⁽ه) الهرج : يطلق على ممانى منها القتال ، والاختلاط ، انظر : النهايسة في غريب المديث ٢٥٢/٥ ، مختار الصحاح ص ٢٩٤ ، مراجع سابقة •

ويمكن أن نستدل طى هذا المذهب بأدلة أخرى منها: قوله تمالىلى (١)
(له مافى السموات ومافى الأرض ومابينهما وماتحت الثرى) حيث دل طللات مفايرة ماتحت الثرى ومنه المعادن عن سطح الأرض هما يدل على أن المسراد بالأرض عند الاطلاق سطحها فقط .

ومنها ماروى عكرمة مولى بلال بن الحارث المزنى مقال بدأ قطع رسمول الله صلى الله طبه وسلم بلالا أرض كذا من مكان كذا الى كذا وماكمان فيها من جبل أو معدن و قال و فهاع بنو بلال من عمر بن عبد العزيز فخمسرج فيها معدنان و فقالوا و انما بعناك أرض عرث ولم نبعك المعدن و وجاء وا بكتاب القطيعة التى قطعها رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بيهم في جريمسدة قال و فجعل عمر يصحها على عينيه و وقال لقيمه و أنظر مااستخرجت منهسا وما أنفقت عليها و فقاضهم بالنفقة و ورد عليهم الفضل " و

ووجه الدلالة منه طن عدم ملك المعادن بملك الأرض قطهم: "انما يعنساك أرض عرث يرطم نبعك المعدن فس ملكية سطح الأرض ، ولوكان كذلك لما وافقهم عبر عليه .

فان قيل: لم ملكما بنوبلال أذا ؟ قيل: انما ملكوها بإقطاع النبي صلبي الله عليه وسلم لابسبب آخر من أسباب الملك •

طكية ماوجد من معادن في الأراضي غير المطوكة :

اختلف الفقها وفي طكية معادن الأراضي غير المطوكة الى مذهبيين هما :

⁽١) سورة طه آية (١) ٠

⁽۲) أخرجه أبو عبيد في الأموال ص ٤٢٣ م والبلاذرى في فتوح البلد ان ص ٢٢٠ م سراجع سابقــة .

(١) ذهب الحنفية والشافعية ، والحنابلة الى أن المعادن الباطنة فـــــى الأراض غير المطوكة يطكها من وجد ها .

ونص الحنابلة والشافعية على أنه اذا أحيا انسان معدنا بالعصل فيه فيه فانه يكون أطى به ، وأنه اذا تركه كان لفيره أن يعمل فيه ، وهلذا يعنى أن مناجم المعادن الباطنة في الأراضي غير المطوكة لا تُطك ، وانعا يُعلِي من عمل فيها الجز الذي يُخرجه من مناجمها ، أما المعادن الظاهرة فلا تُطك بل تبقى مباحة يأخذ كل فرد حاجته منها ،

(٣) وذهب المالكية الى أن معادن الأراضي غير المطوكة يكون أمرها السبب الامام يليها ويُقطِعُها من يعطل فيها مدة معينة ولا يطكها المُقطَعُ ، رواية (٣)

وقد استدل الحنفية والشافعية والحنابلة على أن المعادن الباطنية في الأراضي غير الملوكة تكون طكا لواجدها ، وأنه أولى بالانتفاع بهسسا مازال عاملا فيها فاذا تركها ثم جا ٢ تضر فله أن يعمل فيها بمايأتي :

⁽۱) انظر: الهداية (۱۰۸/ ، تبيين المقائق (۲۸۹/ ، رد المحتسسار ۲/ ۲۲۳ ، الأم ۲/ ۳۲۱ ، ۵۶ ، تعفة المحتاج ۲/ ۲۲۲ ، ۲۲۵ ، كشاف القتاع ۲/ ۲۲۲ ، شرح منتهى الارادات (/ ۴۹۳ ، المفنى لابن قد اسسة ۲/ ۲۲ ، مراجع سابقية ،

⁽٢) مذهب الحنفية في عدم تملك المعادن الظاهرة في الأراض الفير مطوكسة يدل طيه قولهم: ولا يجوز للامام أن يقطع مالا غنى بالمسلمين عنه كأرض النفط والملح والقار ونحوها • انظر: الدر المختار ٢/٤٣٤ ، المهد ايسسة ٤/٠٠٠ يد المع الصنائع ٨/ ١٥٨٣ ، حجة الله البالغة للدهلوى ص ١٠٤ ، مراجسح سابقة .

⁽٣) ليس في هذا الحكم روايتأن عند المالكية على مامض في معادن الأرض المطوكة انظر: المقدمات المسهدات لا ين رشد ٢/٢١١ ، مواهب الجليل ٢/٥٣١، المنتقى للياس ٢/١٠١، مراجع سابقية ٠

(۱) قوله صلى الله طبيه وسلم: " من سبق الى مالم يسبق اليه مسلم فهسمو (۱) أولى به " .

حيث أثبت الحديث الأولوية للسابق الى الماحات ، والمعادن منها فمن سبق اليها كان أولى بها من غيره •

(٣) استدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم: "من أحيا مواتا فهو أحق به " . والممدن موات واحياؤه بالعمل فيه واستخراج جواهره ، وهـــو يفارق أحيا الأرض لأن أحيا ها متوقف على عمارتها فتملك به ، أســا الممدن فاحياؤه متوقف على حفرة واستخراج جواهره ، وهو نوع ســن التخريب ، لذلك أنما يملك ماأخرج منه ، أما منجمه فيظل فير مطوك وهـو لمن أعاد العمل فيه حتى يتركه ، لذلك فهو متجدد الاحيا " .

واستدل المنفية والشافعية والمنابلة طي عدم جواز تملك الممادن الظاهرة في الأرض فير الملوكة بالأدلة التي استدلوا بها سابقا طلسي

واستدل المالكية طى عدم جواز طكية المعادن الظاهرة والباطنسسة في الأرض غير السطوكة بالأدلة نفسها التي استدلوا بها طى عدم جسواز طكيتها في الأرض المطوكة اذ الحكم عندهم واحد في المعادن سواء كانت في أرض مطوكة أو غير مطوكة .

⁽۱) سنن أبي داود ۱۲۲۳ مقال ابن حجر في تلفيدي الحبير ۱۳/۳ : صححه الضيا في المفتار ، مرجع سابق ،

⁽٣) سنن أبى داود ١٧٩/٣ ، الخراج ليحيى بن آدم ص ٩١ ، وأكسسشر الروايات بلفظ : "من أحيا أرضا مواتا "وقد سبق ذكر الأحاديث المتعلقة بالاحياء في الباب الأول من هذه الرسالة انظراص ١٢٢٨.

⁽٣) انظر: الأم ٤/٤٤، تحفة المحتاج ٢٢٦/٦، مراجع سابقة ٠

الرأى الراجــح :

من استعراض مذاهب الفقها وأدلتهم في طكية المعادن بشكل عسسام سوا كانت في الأرض المطوكة أو غير المطوكة يترجح ماذهب اليه المالكية في عسدم جواز تطك المعادن الباطنة طكية فردية وأن أمرها الى الامام يقتلعها من يسرى فيه الكفاية لاستخراجها نظير أجرة معلومة أو حصة معلومة عينا أو نقد اأو مجانا أو يهاشر الامام استفلالها لصالح السلمين ، ويعمل بالأصلح للمسلمين جبايسة واقطاعا ،

أما المعادن الظاهرة فالراجح في حكمها ماذهب اليه الجمهور من بقائها مباحة للناس كل يأخذ منها بقدر عاجته ، ولا يجوز تمك مصادرها ملكية فردية واذا تزاحموا طيها كان طي الامام تنظيم انتفاعهم بها .

ومارجحناه من مذاهب الفقها "طى النحو السابق انما كان للأسباب الآتية :

"أولا " لم يرد ينص صريح بخصوص المعادن يدل على جواز تملكها لمكيـــة

فردية بسبب غير الاقطاع ، وماروى من اقطاع النبى صلى الله عليه وسلـــم

(٣)

بلال بن الحارث معادن القلية يدل على عدم ملك المعادن بطـــك

الأراضي التي هي فيها .

⁽۱) نصب المالكية الى جواز اجارة المعادن ، وتكون أجرتها نظير اسقساط الاستحقاق لا اجارة مايخرج منها لجهالته ، واختلفوا في جواز المعاطسة عليها فذهب أكثر أصحاب مالك الى عدم جوازه ، وذهب ابن القاسم السب جوازه قياسا على الساقاة والقراض انظر ؛ مقدمات ابن رشد (/٣٤٣ ، ماشية الدسوقي (/٨٤) ، مواهب الجليل ٣٣٨/٢ ، مراجع سابقة ،

⁽٢) انظر: مواهب الجليل ٢/ ٣٣٦ ، مرجع سأبق ٠

⁽٣) أخرجه طالك في الموطأ (/٩) ، وأبود اود في سننه ٣/٣/١ ، مراجع سابقة .

يدل على ذلك مارُوى من أن بنى بلال بن المارث باءوا عمر بــــن المنزيز أرضا فظهر فيها معدنان ، فقالوا له : " انما بعناك أرض حرث ولــم (١) نبعك المعدن "فردها عليهم ولو كانت المعادن تمك بملك الأرض لما كـــان لهم الحق بالمطالبة بها ولما وافقهم وردّها اليهم .

"ثانيا" لأن قياس احيا" المعادن بالعمل فيها على احيا" الأرض بعمارتها، لا يستقيم لا ختلاف العلة اذ علة ملك الأرض بالاحيا" هو العمارة والنما"، أما المعدن فالعمل فيه نوع من التغريب، ونقصان له وهذا ماأدى الى اختلاف الحكم عند من قاسوا المعادن على الأرض بجامع الاحيالات المناسب لكل اذ قالوا حكم الأرض بالاحيا" انها تملك، والمعلدن لا تملك الا باستمرار العمل فيها، وصحة القياس تقتضى اتحاد الحكم في الأصل والفرع بعده.

ويستقيم القياس اذا ماقسنا الممادن الباطنة طى الفي الذي لهم يُوجه عليه بخيل ولاركاب لا تعادهما في العلة وهي كونهما مسلسال يحاز بغير جهد وعمل يكافئ قيمته .

ولا يقال أن المعادن تفارق الفي أن أنها تحتاج الى تصفيه وتنقية ، لأن ذلك العمل لا يُذْكَرُ أمام قيمتها ، وهو يقاسطى ما يُمْدِ شه تَجَمَّعُ الجيش المُؤدِي الى فزع الأعدا عتى يتركوا أموالهم بفير قتال ،

أما القول: بأن المعدن من أجزاء الأرضيطك بملكها فسيردود بعديث أبنا عبلال ابن العارث عومر بن العزيز ، وبكون الأرض إنما تمك للانتفاع بسطحها عادة .

⁽۱) أخرجه أبوعيد في الأحوال ص ٣٣) ، والبلاذري في فتص البلدان ص ٣٧ ، والبلاذري في فتص البلدان ص ٣٧ ، واجمع وأخرجه ابن قد ليقيف المنفي عن أبي صيد انظر المفنى ٣/٣ ، مراجمع سابقمة .

"ثالثا " يتحقق بمدم طكية المعادن الباطنة قطع باب المنازعة والتشاح بسين النساس الناس لما لها من قيمة كبيرة غالبا ماتؤدى الى التنازع بين النساس طيها مايسبب المداوة والبفضاء .

كما يتحقق بذلك التسوية بين الناسفى طكية الأموال التى لا يكافى الجهد المهذول فيها قيمتها وهو من مقاصد الشارع حيث طل الله تمالى عدم قسمة الفي وهو على تلك الصفة بقوله تعالى : (كى لا يكون (1)

والعداً نفسه هو الذي دي عمر رض الله عنه الى عدم قسمة السواد بعد فتحه بين الفائمين لما رأى أن الأرض المفنوعة أكبر من أن يختص بها الفائحون ، وأنها تسع الناس جميعا فقال لجرير بن عبد اللــــه البجلي يسترد منه ماأعطاه : "لولا اني قاسم مسئول لكتم على ماجُعل لكم ، وأرى الناس قد كثروا فأرى أن تردّه عليهم " · وقال أيضـــا لكم ، وأرى الناس مافتحت قرية الا قسمتها كما قسم رسول الله صلـــي الله عليه وسلم خيير " ·

⁽١) سورة الحشر آية (Y) ·

⁽۲) سنن البيهق ۱۳۵/۶ ، الأموال لأبي عبيد ص ۲۸ ، الخراج ليحيي بسن الدم ص ۶۵ ، فتوح البلدان للبلاذري ص ۶۵ ، مراجع سابقة .

⁽٣) صحیح البخاری ٥٠/٥ ، سنن أبی داود ١٦٣/٣ ، الخراج لیحیی بسین Tدم ص ٧٣ ، شرح معانی الآثار ٣٤٦/٣ ، مراجع سابقة ٠

ويدل ذلك على أن الأرضيا تتمتع به من قيمة عالية أُستُثنيت من الفنائم في القسمة وقيت ملكا لمعوم المسلمين •

وهذا هو مذهب المعنفية والصنابلة اذا اهتار الامام عدم قسمتها لما يسرى في ذلك من مصلحة ، والمعادن أولى بهذا الحكم من الأرض ، وطيه يترجست مذهب المالكية في عدم ملكية المعادن الهاطنة ملكية خاصة ، وأن أمرها السبق الامام يتصرف فيها بما يرى أنه يُحقق مصالح المسلمين من اقطاع وأجرة ومعاطة .

أما المعادن الظاهرة فرجعنا كونها مهاحة للمسلمين كل يأخذ بقدر حاجته لأسباب هي :

- "أولا" لورود النصبعدم جواز اقطاعها ، وهو حديث إسترجاع النبى صلى الله عليه وسلم ملح مارب من أبيض من حمال بعد اقطاعه له عند طمه بأنسب كالما العد .
- "ثانيا" لأن ظهور المعدن وسهولة تناوله يؤدى الى انخفاض قيمته ، وبالتالى مدم التشاح والتنازعطيه ، كما أنه لهذه الميزة لا بُسِب خليلو في سبب عليه عن الناس اذا ما أتيح للجميع .

أما تملكه ملكية فردية فانه يؤدى الى عكس الاثارة السابقة لاسسيسا اذا كان معدنا ضروريا في حياة الناس كالملح والنفط والقار ونحو ذلك مما لاغنى للناس عنه •

واذا قضت الضرورة بتدخل الدولة فيه فإن ذلك لا يتعدى تنظيم الانتفاع به ، أو فرض رقابة صحية على مصادره ونحو ذلك من الأعمسال التي تُحقيق مصلحة المسلمين ،

حكم اقطاع المعادن:

إثنى مامض اختلاف الفقها في حكم طكية المعادن ، وفيما يأتى نوضح مذاهبهم في حكم اقطاع المعادن ، الذى يُعتبر إحداد الإختلافهم في طكية المعادن ،

وقد إختلف الفقها عنى حكم إقطاع الممادن إلى ثلاثة مذاهب طي النحو الآتي :

الهما الى عدم جواز إقطاع المعسادن ولا " نهب الشافعية والحنابلة في قول لهما الى عدم جواز إقطاع المعسادن (١) في المدرة واطنة لا اقطاع انتفاع ولا تطيك .

"ثانيا" نهب المالكية الى جواز اقطاع المعادن انتفاعا لاتطبكا • مانيا" نهب المالكية الى جواز اقطاع المعادن انتفاعا لاتطبيكا

"ثالثا" ذهب المنفية والشافعية والمنابلة / الله التفريق بين الممادن الظاهرة والباطنة فأجازوا إقطاع المعادن الباطنة تطيكا وانتفاعا ، ومنموا إقطاع (٣)

وأحثى أصحاب المذهب الأول على عدم اقطاع المعادن عموما بقياس ملكها بالا قطاع طلى ملكها بالاحياء ، فقالوا لا يصح اقطاعها كمالا يصلبن الحياؤها ، وهذا الاستدلال مردود من وجهين :

" الأول " أن الا قطاع يختلف من الاحيا" لأن الاقطاع قلد يكون للانتفاع والاستخلال

⁽۱) الأحكام السلطانية للماوردى ص ۱۹۷، الأحكام السلطانية لأبى يعلسي

⁽٢) حاشية الدسوق (٦/١) ، مواهب الجليل ٢/٣٦/ ، المنتق للباجس ٢ ما ١٠١ ، الأحكام السلطانية للماور دى ص ١٩٨ ، مراجع سابقة ٠

⁽٣) الدر المختار ٢/٤٣٤ ، الهداية ٤/٠٠ (، بدائع الصنائع ٨/ ١٥٨٥ ، الأم ٤/٤٣ ، تحفية المحتاج ٢/٤٢٦ ، الأحكام السلطانية للماوردى ص ١٤٨٠ المهذب ٢٢٢١ ، المفنى لابن قدامة ٥/٣٢٤ ، الأحكام السلطانيــــة لأبن يملن ص ٢٣٥٠ ، مراجع سابقة ٠

⁽٤) انظر: المفنى لابن قدامة ٥/٣٣) ، المهذب للشيرازى ١/٦٦١ ، مراجع سابقة .

وصدره تصرف الامام ، أما الاحياء فيترتب عليه الطن ، واذا أردنا القياس طي الاحياء بالمنع من الاقطاع فانما يكون في منح اقط المساع التطيف لا الاستخلال ،

الوث الثاني ، في ردّ هذا الاستدلال ؛ هو أن هذا الاستدلال طي منسسح الاقطاع مطلقا يتعارض مع النصوص الدالة على اقطاع النبي صلى اللبه عليه وسلم بلال بن الحارث معادن القلية ،

وعد ردّ المذهب الأول ينحصر الخلاف بين الجمهور والمالكيسة في جواز اقتلاع المعادن الخلهرة ، وماذهب اليه الجمهور مسسن منع اقتلاعها هو الراجح لما ورد من أن النبي صلى الله عليه وسلسم أقطع أبيض بن حمال الملح الذي بمارب فلما ولى قيل للنبي صلى الله عليه وسلم أتدرى ماأقطعته ؟ انما أقطعته الما المدّ فأرتجمه منه ،

ويعد ذلك يتبقى خلاف الجمهور مع المالكية في نوع اقطاع المعادن الباطنة حيث اتفيق الفريقان على جواز اقطاعها استخلالا وانتفاعها واختلفا في جواز اقطاعها حيث ذهب الجمهور الى جهواز ذلك ونهب المالكية الى منعه ، وعجة الجمهور على مذهبهم حديست الطح الذي أقطعه النبي صلى الله عليه وسلم أبيش بسبن

⁽۱) أغرجه أبوداود في سننه ۱۲۵/۳ ، وابن ماجه في سننه ۸۲۷/۳ ، وابن ماجه في سننه ۸۲۷/۳ ، وأخرجه وذكر ابن حجر في طخيص الحبير ۲/۶۳ ؛ أن ابن حبان صححه ، وأخرجه الشافمي في الأم ٤/٣٤ ، وقسال ؛ مديث غريب والعمل عند أهل العلم به ، مراجع سابقة ،

⁽٢) ونقصد بذلك مذهب الحنفية ، والقول الآخر للحنابلة والشافعية •

منه أن سبب الارتجاع هو ظهور المعدن فلولم يكن ذلك المعدن ظاهــــرا لما ارتجمه منه ، وهذا يدل طي جواز اقطاع المعدن الباطئ تطيكا ، ويمكن أن نناقص هذا الاستدلال بما يأتي :

- ر .. أن اقطاع أبيض بن حيّال لم يكن اقطاع معدن ، وانما كان اقطاع أرضي ، قال أبوعبيد : " وأما اقطاعه (صلى الله طيه وسلم) أبيض بن حمّال المارين الملح الذي بمارب ، ثم إرتجاعه منه ، فإنما أقطعه وهو عنسد (١)
- ٣ ـ ونناقش الاستدلال بحديث أبيش بن حمال بوجه آخر وهو أن نقسول: يحتمل أن المراد من إقطاعه اقطاع ارتفاق واستغلال لا اقطاع تطييك لأن هذا النوع من المعادن تتعلق به مصالح الناس ولا غنى لهم عن الملح ، وقد أقطعه ذلك المعدن مع طمه أنه معالا غنى للناس عنه لظنه أنه انما يحتساح الى عمل فى تحصيله ، وماكان كذلك من المعادن التى لا غنى للناس عنها اذا كان تحصيلها بحتاج الى عمل فان اقطاعها استغلالا هو المناسب ولا يتناسب مع ذلك اقطاعها تمليكا ، وهو مذ هبكم فى عدم جواز إقطاعها المعدن الظاهر .

واستدل الجمهور گذلك على جواز اقطاع المعادن الباطنة اقطــــاع تطيك بمارُوى أن النبى صلى الله طبه وسلم: أقطع بلال بن الحارث معادن (٢) القبلية ، ومارُوى من أن أبنا "بلال بن الحارث باعوا عمر بن عبد العزيــــز أرضا منها فظهر فيها معدنان فقالوا له: "إنما بعناك أرض حرث ولـــم أرضا منها المعدن "فردها عمر عليهم ، ووجه استدلالهم من هــذا أن ســـا

^({) الأموال لأبن عبيد ص ٨٥٨ ، مرجع سابق ٠

⁽٢) أخرجه مالك في الموطأ ٢٤٩/١ ، وأبود اود في سننه ١٧٣/٣ ، مراجع سابقة .

⁽٣) أخرجه أبوعيد في الأموال ص ٢٣٤ ، والبلاذرى في فتوح البلدان ص ٢٧، مراجع سابقة ،

أقطعه النبي صلى الله عليه وسلم بلال من المعادن كان إقطاع تطيك بدليــــل ارث أولاده لطك المعادن ، ويعهم لها ·

ويمكن أن نناقش هذا الاستدلال بمايأتى : أن حديث اقطاع بلال تلسك
المعادن لم يرد فيه تحديد نوع الا قطاع ، وحمله على التمليك انما جا فسسى
غبر بيع الأرض ، ولمنا أن نستدل بهذا الحديث على عدم جواز اقطاع المعادن
تمليكا ، ذلك أن قول بنى بلال بن الحارث لعمر بن عبد المنيز : "انما بمناك
أرض عرث ولم نبعك المعدن " ، لا يدل على اكثر من تسكيم بحقهم فسس
استغلال علك المعادن ، وقولهم ذلك يدل على عدم جواز بيع المعادن ، وهو مقبوم قولهم : بعناك أرض حرث ولم نبعك المعدن ، ولو كانت المعسادن
تملك بالا قطاع لما فرقوا في قولهم ذلك بين الأرض والمعدن ، ولم اللهوا بشسن
المعدن ، ولدخل المعدن في ملك عربن عبد العزيز بدخول الأرض في ملك ،
ولمسقطت مطالبتهم بالاسترداد ، وهذا يخالف مذهب الجمهور في أن المعادن

ماسبق يترجح ماذهب اليه المالكية من عدم جواز اقطاع الممادن الهاطنية القطاع تطيك ، ومذهب الحنفية والشافعية والحنابلة في عدم جواز اقطـــاع المعادن الظاهرة مطلقا ،

(المحثالرابع)

المصالح الاقتصادية مسن أحكام لملكية المصادن في الشريمة

يمكننا القا الضو على بعض المصالح الاقتصادية المتحققة من أحكيام ملكية المعادن في الشريعة الاسلامية في ظل الحقائق المتعلقة بخصائيين الموارد المعدنية وأهمها مايأتينين:

"أولا" أهمية المعادن في حياة الانسان بشكل عام والتي تتراوح بين الحاجة المُعِيِّة كاحتياج الانسان ليعض المعادن وعدم استغنائه النسبي عنها كالأملاح وبعض المعادن الأخرى كالنفط والقار".

ومن نعم الله على الانسان جعله تعالى هذه المعادن في أغلب الأحيان سهلة التناول لا تحتاج الى عمل كبير في تحصيلها ، حيث يوجد الملح الصخرى في صورة ترسبات لا تحتاج الا لعمل يسير للحصول على الملح منها ، وكذلك النفط والفار يظهران على وجه الأرض في سمى الأحيان ممايجعلهما سهلي التناول ،

ويحتاج الانسان الى بعض المعادن لتلبية بعض الحاجات الكالية ويحتاج الانسان الى بعض المعادن لتلبية بعض الحاجة لتصبح شبه ضرورية كاحتياج الانسان لبعض المعادن لصناعة بعض الآلات التى تساعد على تحقيق منافع ضرورية كالالات الطبية والزراعية والصناعيسية وهمش هذه الأنواع من المعادن يحتاج في تحصيله الى عطيات انتاجية واسمة ومعقدة تحتاج الى خبرات خاصة ، والبعض الآخر يحتاج في تحصيله الى عطيات انتاجية أقل تعقيدا من السابقة ، وشكل عيام تخطيف المعادن في انتاجها وتحصيلها من حيث احتياجها الى مقادير مختلفة من الاحكانات المادية والفنية .

- "ثانيا" تعتبر المشاريع الكبيرة في استفلال المعادن أكثر جدوى مسن الناحية الاقتصادية ، وتحتاج هذه المشاريع الى امكانيات ماليسة وطمية ، وتنظيمية عالية ، ومثل هذه الامكانيات لا تتوفر للأفسراد غاليا ، والحكومات أقدر على توفير هذه الامكانات ،
- "ثالثا" غالبا مايكون المردود من استفلال بعض المعادن عاليا اذا ماقورن بنفقات انتاجه ، خاصة بعد استغدام معطيات التكولوجيا الحديثة في مجال البحث والتنقيب عن المعادن ، وطرق استخراج بسسا وسويقها ، وقد أصبح المائد من انتاج المعادن واستفلالها أيشكُّلُ جز مهما من موارد بعض الدول ، خاصة بعد ارتفاع القيمسة الاقتصادية لبعض المعادن بعد اكتشاف مجالات متعددة لاستخدامها في تلبية الحاجات المتعددة للانسان ،
 - "رابعا" يمتبر المغزون من أكثر المعادن ذات القيمة الاقتصادية ، محدود نسبيا ، وقد يؤدى التوسع في انتاجها الى اخطار ستقليسة بالصناعات القائمة طيها ، ولذلك لابد من اخضاع انتاجهالله

لسياسات تكتل عدم وقوع عده الاخطار ، وإخراج المعاد نعن نطاق الطكية الفردية يُمكّنُ الدولة من تحقيق ذلك بكفاء أعلى . " خامسا " قيد تكون عطية أنتاج بعض المعاد ن المهمة في حياة المجتمع ، لا تحقق عائد المجنيا لا رتفاع كلفة انتاجها أولا سياب أخرى معايجعل الأفراد يحمون عن تولى عطية استفلالها ، وبالتالي يتأثر المجتمع بافتقاده ذلك المعدن ، وإناطة أمر المعادن بمسئولية الدولة يساهم في هذه الحالة على توفير ذلك المعدن للمجتمع ، لأن توفير الحاجسسات الضرورية للمجتمع منوطة بالدولة ، وبالتالي لا تستطيع الدولة الإحجام عن توفير ذلك المعدن للناس وإن كان إستفلاله لا يُحقيق أنها عساسا

"سادسا" تتتع بمن المعادن بندرة نسبية شديدة ، كالمعادن النفيسية ، من فرهب وفضة وغيرهما ، وهي بالتالي تتمتع بأسمار عاليسية ، وفتح الباب أمام الأفراد لاستفلال مثل تلك المعادن يؤدى السي خلل في توزيع الثروة الطبيعية ، وهذا له أثر سلبي على النشاط الا قتصادى لما يُحدث من مشاكل اجتماعية .

واذا ماوازنا بين الآرا الفقهية في ضو الحقائق السابق وجدنا أن مذهب الشافعية ، والحنابلة المتمثل في عدم جسواز طكية المعادن الظاهرة التي لاغني للناسعنها سوا كانت تلك المعادن في أراضي مطوكة أوغير مطوكة ، ومذهب الحنفية موافسة لهم في عدم طكها في الأرضغير المطوكة ، يحقق المعلحة الاجتماعية في توزيع تلك الثروة الطبيعية بين الناس بالمساواة ، ويمنع احتكارها ، كما يشير الى المهدأ الاسلامي في تحقيق التوازن بين الجهسد المهذول في الانتاج ومايقابله من عائد ، حيث أن طبيعة تلك المعادن من حيث ظهورها وسهولة تناولها تمنع تطك مصادرها لأنه لا يتناسب مع سهولة تناولها عن أهمية ،

وبالرغم من جعل الشارع مصادر تلك المعادن خارجة عن نطياق الملكية الخاصة الا أنه أجاز للدولة التدخل في تنظيم الانتفاع بهيا عند النشاح في تحصيلها ، كما أجازله ممارسة كل مايحقق مصلحية المسلمين منها كفرض الرقابة الصحية ، ونحو ذلك ،

أما جعل أمر تلك المعادن إلى الامام طن الاطلاق كما ذهب المالكية فيجب حمله طن النواحي المذكورة سابقا من حيث تنظيم إلا نتفاع بها .

وأما ماذهب اليه الحنفية من جمل الممادن الظاهرة مطوكة بطك الأرض لصاحبها ، فيتمارض مع المصالح الاجتماعية السابق ذكرها حيث يجعل سسن تلك المعادن ظاهرة من ظواهر اختلال توزيع الثروة الطبيعية ، ممالا يتفسق مع مقصد الشارع في العد الة في توزيمها ، ويجمل منها مواريا احتكاريسسة غير مستندة الى أسباب منطقيسة .

واذا ماوازنا بين آراء الفقهاء في ملكية المعادن الباطنة في ظل الخصائدي الاقتصادية للمعادن ، وجدنا أن مذهب المالكية القائل بعدم جواز تملكهسا ملكية فردية ، سواء وجدت في أراض مطوكة أو غير مطوكة ، متشيا مع المصالح الاقتصادية من حيث كفاية الانتاج ، وتحقيق المدالة في توزيع عائسد تلك الثروة الطبيعيسة .

وذلك لأن هذا المذهب قد استفاد من الخصائص الاقتصادية للمصادن ، من حيث أهميتها النسبية في تلبية حاجات الانسان المتعددة ، مع ماتلعبت من دور كبير في الصناعة وغيرها صايجعل العوائد من استغلالها كبيرة بحيث يؤدى تطكها تطكا فرديا الى الاخلال بمبدأ العد الة في توزيع الثروة الطبيعية الذي يعتبر من مقاصد التشريع الاسلامي لما له من أهمية في النشاط الاقتصادي .

كما استفاد المذهب المذكور ملتقض به خاصة المعادن من حيث كسون المشاريع الكبيرة في استفلال أظبها يحقق جدوى اقتصادية تفوق الجدوى سن استفلاله بواسطة المشاريع الصفيرة .

والدولة أكبر مقدرة على معارسة الشارين الكبيرة في انتاج المعادن من الأفراد ويزداد ادراكا لهذه الحقيقة اذا ما أخذنا بعين الاعتبار ماتمتازبه مشاريسي استغلال المعادن من احتياجها الى روؤس أموال ضخمة لوجود المعادن فسس الفالب في أماكن نائية أو صعبة التضاريس ، ونادرا ماتتوفر روؤس أموال كافيسسة لتمويل تلك المشاريع عند الأفراد .

يعمّن هذا لذهب معلى المجمّع في حالمة ارتباع كلفة التاج بعن المعادث المعروبية ومعلى المعدن الباطن الى الدولة يجعلها تقدم على استغلال المعدن بما يحقق معلحة الجماعة بصرف النظر عنزيا دة كلفة الانتاج عندما يبلغ المنجم مرحلة الخلة المتناقصة •

اما الافراد فيما أن دافعهم الى الانتاج هو الربح ، فنادرا ما يهتمون بالحاجة الفعلية للموتمع لبعض السمعادن أذاما بلغت مناجمها •

اما ماذ هب اليه الحنفية والشافعية والحنابلة من جواز ملكية المعاد ن الباطنة ملكية فردية ، فيتعارض مع كل المصالح المذكورة سابقا •

(المحث الخامس)

ملكية المعادان في النظم والقوانسيان الوضعية

تختلف طكية المعادن في القوانين الرضعية من بلد الى آخر تبعا للنساسة الاقتصادي الذي يستبعه كل بلد ، وتبعا للا همية الاقتصادية النسبيسة لمعادن ذلك البلد ، وتتغير احكام طكية المعادن في النظم الوضعية مسسن زمن لا خر تبعا للسياسات الاقتصادية التي تعارس فيها ، وتبعسا للاشمية النسبية للمعادن في البلدان التي تطبق على النظم مسن زمن الى آخسير ،

ومن الشواهد على ماذكرنا اختلاف نظام الملكية المعدنية في عهد الدولة الرومانية ، وفي عهد الاقطاع في القرون الوسطى • حيث كانت ملكية المعاد ن تتحدد بالقوة المواهلة للاستيلاء عيها ثم اخذ تتتغير •

فقد كانت طكية المعادن في عهد الرومان طكيمة فرديمة ،بينما نجدها في معظم دول أوربا في الفترة التي تم فيسها الانتقال من عهد الدولة الرومانية

⁽١) الوسيط للسنهوري ٨/ ٤٨٢) مرجع سابق •

وفي المصور الوسطى حيث ساد الاقطاع كانت لمكية المعادن تخف لمعادن لل لمن في يده الأرض من السادة الاقطاعيين في أنحا أوربا ، وكانت لمكية المعادن في الاتحا السوفيتي في تلك الفترة نفسها تخضع لملكية الدولة ، وكانت تمنيج المهيئات والأفراد حقوق استفلالها .

ويظهور الأفكار الاقتصادية وانتشارها ، أخذت الطكية بشكل عام ومنها طكية المعادن التى بدأت تكسب أهميتها الاقتصادية بعد اتساع استخدامها في التصنيع ، تتغير في شكلها ، ففي عهد التجارين كانت المعادن تحت طكية الدولة تشرف طي انتاجها ، ومع بداية مهادئ الاقتصاد الحرّبدأت القوانين تعدل طكية المعادن في اتجاه الطكية الفردية .

وفى العصر الحديث تتبع ملكية المعادن النظم الاقتصادية التى يتبعب البلد ، ويقسم العالم نظامات اقتصاديات النظام الرأسمال والنظام الاشتراكى ، وهذ ان النظامان وان كانت جذورهما تمتد عبر الزمن الى آرا اقتصادية قديمة ، الا أنهما قد تبلورا في هذا الزمن ، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية نموذ جا للنظام الأول ، والا تحاد السوفيتي نموذ جا للنظام الثانى .

وطكية المعادن على عكس صورتها في كل من النظامين فحين نجد ملكيسسة المعادن في الولايات المتحدة تخضع لنظام التملك الفردى ، وتشجع الدولسسة

⁽١) انظر الموارد الاقتصادية / محمد عبد العزيز عجمية ص ٣٢٥ ، مرجع سابق .

⁽٢) انظر: سول ، جورج ، المذاهب الاقتصادية الكبرى ، تمريب: راشيد البرواى ، الطبعة الرابعة ، ٥٦٥ م ، ص ٢٩ ، ٣٠ ،

مواطينها على مزاطة النشاط التمديني في الأراض التابعة للدطة ، نجسد الاتحاد السوفيتي انطلاقا من جداً ملكية وسائل الانتاج ملكية جماعية مشتركسة (١)

أما موقف الدول الأخرى فهو أحد أمرين اما دولة حديثة عهد بالاستمسار لا تزال تطبق قانون الدولة التي كانت تستمسرها ، واما دولة ظفية لم تستقسسر طي رأى في حكم ملكية المعادن ، ومن أمثال النوع الأول بعنى السسسدول الا فريقية ، ومن أمثلة النوع الثاني المكسيك وهي من دول أمريكا اللاتينية حيث عمدت فيما مضى الى اخراج المعادن الى الملكية الفردية ، حيث أجسسازت للهيئات والأفراد تملك ماينتجون من معادن خاصة الفحم والبترول ، ثم مالبثت ان عادت الى منع تملك المعادن ملكية فردية وقصر ملكيتها على الدولة ،

ومن الملاحظ أن ادراك الدور الذي تقوم به المعادن في التنمية الاقتصادية كان دافعا لمعظم الدول طي الا تجاه بملكية المعادن تحوسلطة الدولة وقصرها طيبها ، ويعتبر هذا مؤشر نضج في تفكير علك الدول بسبب مامرت به من تجارب في مجال تحديد ملكية المعادن ،

أما التشريع الاسلاس فلكونه يستمد أحكامه من الوحى الالهى فانه قد سبق إلى الفصل في أمر ملكية المعادن وجعل أمرها الى الدولة ، قبل نضج تجهارب أصحاب النظم الوضعية بقرون •

⁽۱) انظر: المهدى و محمد الصادق و الملكية في النظام الاشتراكي دراسية مقارنة و رسالة دكتوراه (القاهرة : جامعة القاهرة و كلية المعقوق و ٢٩٥٠ ١٠٠٠ من ١٧٧ و و ١٩٥٠ من ١٩٠٠ و ١٩٥٠ من ١٩٠٠ و ١٩٠٠ من ١٩٧٠ و و ١٩٠٠ من ١٩٠٠ و و ١٩٠ و و ١٩٠٠ و و ١٩٠٠ و و ١٩٠ و و و ١٩٠ و و ١٩٠ و و و ١٩٠ و

⁽٢) الموارد الاقتصادية / محمد عبد المزيز عجمية ص ٣٢٧ ، مرجع سابق •

⁽٣) المصدرنفسه ص ٣٢٦٠

طكية الممادن في التقنينات العربية :

بإجاء مدد التقنين المدنى المصرى انتفاع مالك الأرض بها /في الفقرة الثانيية من المادة (٨٠٣) التي تنصطبي ما يأتي :

" وملكية الأرض تشمل مافوقها وماتحتها الى الحد المفيد في التمتع بهـــا طوا وصقا " .

ويطابق هذا النص الفقرة الثانية من المادة (٧٦٩) من التقنين المدنى الميسبى ، السورى ، والفقرة الثانية من المادة (٨١٢) من التقنين المدنى الليسبى ، (١) من الفائدة : "على ألا يُحُلِّ ذلك بأحكام القانون الخاص بالمحاجر والمناجم " ،

كما تفيد نفس الممنى الفقرة الثانية من المادة (١٠٤٩) من التقنيين المدنى المراقي .

والقاعدة السابقة في انتفاع المالك بأرضه ليست على اطلاقها بل يسيرد عليها الاستثناء بالتنظيمات التي تتعلق بالمناجم والمحاجر ، والتي تختلسيف تفاصيلها من بلد الى آخر ،

ونورد فيما يأتى بعض مايتملق بأحكام طكية الممادن في القانون المصيري طلى النحو الآتى :

صدر في عام ٢٥٦ (م القانون رقم (٨٦) الخاص بالمناجم والمعاجر ، وفي المادة رقم (٣) قَصَرَ ذلك القانون طكية المعادن طي الدولة حيث نصيب طك المادة طي مايأتي :

⁽۱) محاضرات في القانون المدنى: الطكية في قوانين البلاد العربيسية / ۸۰/۸ عبد المنعم فرج الصدة (۱/۱) ، انظر: كذلك الوسيط / للسنمورى ۸۰/۸ ، مراجع سابقة ،

"يعتبر من أموال الدولة مايوجد في المناجم من مواد معدنية فسسسس الأراض المصرية والمياه الا ظيمية وتعتبر كذلك من هذه الأموال خامات المعاجر عدا مواد البنا " ــ الأحجار الرملية والجيرية والرمال ــ التي توجد في المعاجسر التي تثبت لمكيتها للغير " .

ويتضح من نص هذه المادة استثنا عواد البنا التى توجد فى محاجر الأفراد أما المواد الممدنية التى تعتبر من أموال الدولة فقد جا بيانها فى المسادة الأولى من ذلك القانون التى تنصطى مايأتى :

" المعادن وخاماتها والعناصر الكيماوية والأحجار الكريمة ومانى حكمهـــا والصخور والطبقات والرواسب المعدنية التى توجد على سطح الأرض أو فــــى باطنها ، وكذلك المياه المعدنية الخارجة من باطن الأرض اذا كان استفلالها بقصد استخراج مواد معدنية منها ولا تدخل فى ذلك الأجلاح التبخرية الـــتى (١)

كما حددت المادة نفسها خامات المحاجر بأنها : "مواد البنا" والرصيف والاحجار الزخرفية والدولوسيست ورمال الزجاج ومايما ثلها " .

وبما أن الممادن بموجب هذا القانون تعتبر من أموال الدولة سوا كانست في أرض مطوكة للدولة أو في الأراض العطوكة ملكية فردية ، فقد راعي هسسذا القانون حقوق مالك سطح الأرض حيث جملت المواد (١٥١، ٣٢) الأوليسسة لصاحب الأرض في البحث والاستفلال متى طلب ذلك ، وأعنله من الايجار الواجب اذا قام بالبحث والاستفلال بنفسه .

⁽١) محاضرات في القانون المدنى : الطكية في قوانين البلاد العربيـــــة / عبد المنعم فرج الصدة (٩/١) ، مرجع سابق ،

وفى حالة قيام الغير باستغلال المعاد ن الموجودة فى الاراضي المطوكة للافرا د ظصاحب الارض الحق فى الحصول على نصف الايجاز من مصلحة المناجم والمحاجر • كما اجازت المادة (٣٢) من قانون عام ٥٩١م رقم (٨٦) السابق الذكر للمالك أن يستخرج مواد البناء من ارضه بقصد الاستعمال الحاص لا الاستغلال مع اعفائه من الاتاوة المفروضة على استغلال المحاجر •

كما اثبتت المادة نفسها لمالك الارض الحق في الحصول على تصويض عن الاضرار (١) التي قد يسببها استخلال غيره باذن من الدولة لما يطكه من اراضي •

 ⁽۱) العمدرنفسه ۱/۱۱ -

(المحتثالسادس)

ملكية الموارد المعدنية في المملكة العربية السعودية واستغلا لها

لقد من الله تعالى على الاراضي السعودية بقدر عظيم من الثروة المعدنية وتعتبر المطكة العربية السعودية من بين قلة من دول العالم التي تتمتع برصيد بترولي كبير .

ويُقدَّرُ الاحتياطي الثابتوالمحتمل للبترول في المملكة بحوالي مائة واربعين بليون برميل ، ويقدر مجموع احتياطي الغاز الطبيعي الثابتوالمحتمل بحوالي ()) مائة واربعين تريليون من الاقدام المكعبة •

واذا ما علمنا ان احتياطي المطكة العربية السعودية الموكد من البترول قد تُقدِّرًا حتياطي عد تُقدِّرًا حتياطي

⁽۱) المطكة العربية السعودية ،الموسسة العامة للبترول والمعاد ن (بترومين)

مرجمع بترومين (اصداد: ادارة العلاقات العامة ،الموسسة العامة

للبترول والمعاد ن ،الرياذر) صد ٢٠٠٠ •

المالم أجمع في نفس المام بحوالي (٢٥٢ه ه) بليون برميل ، طمنا أن احتياطي خمس خمس الملكة المؤكد من البترول يقدر بأكثر من أب مجموع احتياطي المالم المؤكد من البترول يقدر بأكثر من أب مجموع احتياطي المالم المؤكد من الكويت حسب الاحصائية نفسها ، واذا طمنا أن ثاني دولة بعد الملكة وهي الكويت تملك احتياطيا مؤكد ا يُقدّر بحوالي (٢٠٠٧) بليون برميل ، اتضح لنا أعظَ م ماتحويه أرض المملكة من هذا المعدن الذي يعتبر عصب الصناعة ، والاقتصاد ،

وسنتناول دراسة المعادن في العلكة من ناحيتين ؛ الأولى من ناحيه المكيتها ، والثانية من حيث استغلالها وسوف تنال الناحية الأولى معظهه الاهتمام ، على اعتبار أن الملكية هي معور بحثنا ، أما مايتعلق باستغسلال المعادن في الملكة فسنذكره على سبيل الاختصار ، كماسنتناول الأحكها المتعلقة بالبترول بشكل سنتقل عن أحكام المعادن الأخرى ، وذلك لما يتستع به البترول من أهمية اقتصادية عالمية تُعيزه عن سائر المعادن .

⁽١) الموارد الاقتصادية / محمد عبد العنيز عجمية ص ٣٨٨ ، مرجع سابسة ،
(نقلا عن منظمة الأقطار المصدرة للبترول ، بدائل الطاقة ، ٩٧٦ (م ، ص

⁽٢) المصدر السابق ص ١٨٠٣٠ ــ ١٨٠٠

طكية الممادن غير البترطية في المطكة :

تخضع ملكية الممادن واستغلالها في المملكة المربية السمودية ، لنظام المعدين المحدين الم

والنظام المذكور قد عنى ببيان كثير من النواحي المتعلقة بملكية المصادن الى جانب كونه نظاما لاستفلال المعادن غير البترونية عن طريق منح الامتيازات ، وسنبين فيما يأتي الجوانب المتعلقة بالملكية في ذلك النظام ، وفيما بعسب نتناول جانب طرق الاستفلال في جحث مستقل .

وقد وضعت اللجنة المذكورة محضرا ضمنته التعديلات المقترحة طلى النظام السابق ، وكان من شار ذلك المحضر النظام الحالى للتعديلات المأوافق طيه بقرار مجلس الوزرا" رقم (٣٩٦) ، انظر : الملكة العربيسة السعودية ، وزارة البترول والتروة المعدنية ، نظام التعدين في الملكة العربية السعودية (المعدل في ٢٠٠ جماد الأولى عام ٣٩٦ (ه) ، العربية السعودية (المعدل في ٢٠٠ جماد الأولى عام ٣٩٦ (ه) ، (جدة : طبعة معادة ، ٢٠٥٠ (ه) س

⁽١) بتاريخ ٢٠ جماد الأولى لمام ١٣٩٢هـ ٠

⁽۲) قرار مجلس الوزرا وقم (۳۱٦) في ۱ / ۱ / ۳۹۲ (ه. ، وقد عُسبةً لَ النظام السابق للتعدين بهذا النظام بنا على التقرير المرفوع من محافظ مؤسسة النقد العربي عن السياسة المالية السمودية ، وقد أوصلي التقرير المذكور بتمديل نظام التعدين السابق كي يتمشى مع التطلبور الا قتصادي الذي تشهده المملكة ، وقد صدر الأمر الساس بنا عليل التقرير المذكور ، بتشكيل لجنة برئاسة سمو وزير المالية والا قتصاد الوطني وقد عهدت اللجنة المذكورة الى لجنة أخرى مكونة من : معالى رئيسيس البيئة المركزية للتخطيط رئيسا ، وعضوية معالى نائب وزير المالية والا قتصاد الوطني ، ووكيل الوزارة للشئون المعدنية ،

طكية الدولة للممادن:

نصت المادة رقم (۱) من نظام التمدين في المطكة على مايأتي :

(تُمَّتَبَرُ ملكا للدولة وحدها جميع الرواسب الطبيعية للمعادن وخاسات المحاجر أيا كان شكلها وتركيبها سوا كانت في التهة أو تحتها ، ويشمسل ذلك أظيم الدولة البرى والبحرى الذي يمتد اليه اختصاص الدوله ، وملكيسة الدولة للمعادن وخامات المعاجر فيما عدا مانص عليه هذا النظام دلايمكسن (۱)

نظيها أو إبطالها أو سقوطها بالتقادم) ،

ويستفاد من هذا النص أن طكية المعادن تكون للدولة وحدها في جميسيج الأراضي (المذكورة في النص) ، سوا كانت تلك المعادن في أراضي فسسمر مطوكة لأحد ، أو في الأراضي المطوكة طكية فردية ،

وهذا الشكل في طكية المعادن يوافق رأى المالكية ، وهو الراجح مسن أقوال الفقها عما سبق أن ذكرنا للأسباب الشار إليها في صحت طكية الممادن عند الفقها • •

وفى ظلَّ هذا الشكل من أشكال الطكية من الضرورى إتخاذ كافة الاجراءات التى تكفل عدم قيام الأفراد بممارسة نشاط تعدينى فير مسموح به من الدولسة ، وقد نصت المادة رقم (٩٥) على مايحقق هذا الهدف بمايأتى :

(يُماقب بالفرامة التى لا تقلٌ عن خسمائة ريال ولا تتجاوز عشرة آلاف ريال و يُماقب بالفرامة التى لا تقلٌ عن خسمائة ريال ولا تتجاوز ستة أشهر _ أو بإحدى المقبوتين _ كل من قام بنشاط تمديني يخضع لا حكام هذا النظام دون أن يتبع الأحكام السبتى ينصطيبا هذا النظام أو أن يحصل على الصكوك التى يتطلبها هذا النظام أو أن يحصل على الصكوك التى يتطلبها هذا النظام أو أن يحصل على الصكوك التى يتطلبها هذا النشاط في المارسة عثل هذا النشاط في النشاط في المارسة عثل هذا النشاط في التي النشاط في الن

⁽١) نظام التمدين الممدل في ٢٠ جماد الأولى عام ١٣٦٢هـ، ص اكمرجسج سابق .

وتُصادَرُ لحساب الدولة الآلات المستخدمة في هذا النشاط والمستحد المستحصلة عنه ، وذلك مالم يثبت لشخص ماحق شروع بيتفق مع أحكام (1) النظام في الحصول على تلك الآلات والمواد) ،

الحقوق الأخرى التي تضمنها النظام:

أما الحقوق الأخرى المتعلقة بالمعادن فمنها مايرجع الى مراعاة مصلحة مالك الأرض التى وجد فيها المعدن في حالة وجوده في أرض تخضع للملكيسة الفردية ، ومنها مايتعلق بمراعاة مصلحة المواطنين القاطنين في منطقة الاستثمار ومنها مايتعلق بمصلحة الموظفين والأشخاص الذين لهم حق الدخول في منطقة الاستثمار ، ومنها مايتعلق بمصلحة المستثمر للمعادن ، وسنبين تلك الحقسوق على النحو الآتى :

(١) حقوق مُلاكِ الأراضي:

تنقسم الحقوق التى يتمتع بها مالك الأرض ملكية خاصة فى ظل نظهام التعدين فى الملكة الى قسمين: الأول حقوق يشترك فيها جميع الملاك وهى متعلقة بالأولوية فى الاستثمار ، والثانى حقوق تثبت لمالك الأرض فهسس حالة استثمار الفير للمعادن الموعودة فى أرضه ، ونبين كلر من الحقوة السابقة على النحو الاتى :

" أولا " حقوق المالك في استثمار الأرض:

تتمثل الحقوق التي يتمتع بها المالك في استثمار معادن أرضه فيما يأتي : أ ـ اعطا الأطوية في استعدار التياز من الدولة باستثمار تلك المعادن اذا توفرت فيه الشروط اللازمة كما تنص المادة رقم (٢٩): (٢٠٠٠ واذا كانت هذه الرواسب موجودة في أرض مطوكة للأفراد فان لمسالك

⁽١) المصدرنفسة ص١٤٠

الأرض هق الأولوية في استصدار المتياز باستثمارها إذا توفرت فيه الشمسووط اللازمة نظاما ويشرط أن يتقدم بطلبه خلال ثلاثين يوما من اشعار المدورارة له برغمتها في اصدار المتيان (للغير على أرضه) .

(ب) اعطائه الحق في استخراج مواد البناء من محاجر أرضه سواء كان ذليك لفرض الاستعمال الشخصي أو لفرض البيع بعد إشعار وزارة البلللترول والثروة المعدنية بالشروط المذكورة في المادة رقم (٣٠) التي تنصطب الاتي :

(استثناء من أحكام المادة (٢٩) يكون لمالك الأرض الحق في استخراج مواد البناء من المحاجر الموجودة في أرضه دون مقابل سواء كان ذليك لاستعماله الشخصي أو للبيع ، بشرط أن يُشْعِرَ الوزارة مقدما وكتابيد برغبته في ذلك وأن يوافي الوزارة بتقارير عن العطيات بالشكل السيدى تتطلبه الوزارة ، واذا رغب شخص آخر عير المالك عني إستخراج مسواد البناء من أرض مطوكة للأفراد فان طيه أن يتفق طي ذلك مع مالك الأرض مربح بذلك من الوزارة) .

ويتضح من النس السابق أن النظام قد أعطى المالك حقوقا طـــــى مواد البنا التى في محاجر أرضه تكاد تكون حقوق طكية لها • حيث أجاز له التصرف فيها انتفاعا واستفلالا • أما إشعار الوزارة بمارسة النشــاط طيها فيرجع غالبا إلى النواحي التنظيمية في استفلال الموارد •

وقد حددت المادة (٣٠) السابقة الذكر ماهية مواد البنا السالفسسة الذكر حيث نصت على مايأتى: (ويُقصد بمواد البنا في أحكام هسسنه المادة الصخور العادية والحجارة والحص والرمال والمواد المشابهة) •

ويلاحظ أن نظام التعدين السعودى قد توسع في منح الحقوق للمُسللاكِ في مقابل القانون المصرى رقم (٨٦) الصادر عام ١٩٥٦م حيث أجاز القانسون المصرى للمالك الانتفاع بمواد البنا التي في أرضه ولم يسمح له باستفلالها عن طريق البيع أو إجارة المنجم طي الفير ، وهذه الحقوق قد كلها النظامات

"ثانيا" حقوق المالك في حالة إستفلال الفير لأرضه:

أما الحقوق التي يتمتع بها المالك في حالة استفلال الفير لمعسادن أرضه بموجب تصريح من الدولة فتتلخص فيما يأتي :

أ ـ الحق في الايجار السطحي للأرض فقد نصت المادة رقم (٢٦) على مايأتي :

(واذا يُنِحَ الامتياز لشفص آغر غير مالك الأرض فإن الأجسسور (٢) (٢) السطحية وحدها تكون من حق مالك الأرض) •

صمقارنة ماجاً في القانون المصرى رقم (٨٦) لعام ١٥٥٦م نجد أن القانون المصرى لم يمط الحق للمالك الا في نصف الا يجسسار

⁽١) الملكية في قوانين البلاد المربية / عبد المندم فرج الصدة ١٩١١ . مرجع سابق .

⁽٣) نصت المادة رقم (٣٣) من النظام المذكور على مايأتى: (يدفسيح حامل الامتهاز أيجارا سطحيا يُحدد صك الامتياز فئته عن كل كيلو متر مربع على أن لايقل عن ألف ريال ولايتجاوز عشرة الاف ريال للكيلو متر الواحسد المربع عن السنة أو الجزّ من السنة ، وحق للوزارة أن تُغَمَّن امتياز التمدين جدولا ذا فئات تنازلية لمقادير الايجار السطحى وتطبق خلال فترات متتالية خلال السنوات الأولى من الامتهاز).

(۱) السطحى للأرض ، بينما أعطى النظام السعودى المالك الحق في كاسسسل ذلك الايجار .

(ب) حق المالك في التعويض عن الأضرار التي يُحْدِثُها إستفلال الفسير ، وقد كفل النظام هذا الحق للمالك حيث نصت المادة رقم (٤٠) طسس مايأتي :

(اذا كانت الأراضي المشمولة بصك من الصكوك الواردة في هذا النظام مطوكة ملكية خاصة ، ثابته بسند شرعي أو كان لأحد الأشخاص حسست انتفاع فيها ثابت شرعا فان على حامل الصك أن يُعوض مالك الأرض أو المنتفع تمويضا عادلا عما كان سيعود به استعمال الأرض من نفع ، وهن الأضرار التي قد تتسبب للأرض نتيجة عمليات الاستطلاع والاستكشاف والاستفلال ، على أن يُؤخذ بعين الاعتبار عند تقدير التعويني كون الأرض قد سسبق عن الاعتبار عند تقدير التعويني كون الأرض قد سسبق تخصيصها لاستعمال اقتصادي أولم يسبق تخصيصها لمثل ذلك .

واذا لم يتوصل صاحب الأرض أو المنتفع وحامل الصك الى اتفاق حول قيمة التمويض المادل تُشكِل الوزارة لجنة لتقدير ذلك التمويض ويكسسون قرارها نهائيا) .

ويلاحظ من نص المادة السابقة عدم اقتصارها في إثبات حق التصويسين للمالك المرطمن بثبت له حق انتفاع شروع ، كحقوق الارتفاق بالطسسرة والمراص ، والمحتطبات وغير ذلك من حقوق الانتفاع التي تثبت طسي الأرض دون تُطلّك رقبتها كما أنها جملت ميزان هذا الحق هو المعدل ، وتكفلست الوزارة بتشكيل لجنة في حالة عدم توصل الأطراف المعينة الى اتفاق بشأن مقد ار التصويف كما أخذت بالاعتبارات ماقد يغير من مقد ار التصويف ارتفاعا وانخفاضا وهو دخول العمل الاقتصادى طي الأرض سابقا بحيث يرفع مسسن مقد ار التمويض عنه في حالة عدم دخول العمل طيها .

⁽١) الملكية في قوانين البلاد السربية / عبد المندم فرج الصدة (١٩) ، مرجع سابد

كما اثبتت المادة رقم (١٨) للمالك الحق في التعويض عن الاضرار الناتجة عن الاستغلال الباطني لسطح الارض التي يملكها ،وان لم يمارس على سطحها نشاط تعديني بموجب التصريح الذي يحمله المُعدّ ، حيث نصت المادة المذكورة على ماياتي :

(ويضفى امتياز المتعدين حقوقا سطحية وحقوقا باطنية و فإذا كانت هناك حقوق سطحية قائمة ولم يستطع حامل المتياز التعدين ان يحصل عليها عن طريق التفاهم الخاص فيجوز ان يقتصر امتياز التعدين على منح حسقوق باطنية فحسب اسغل الجزوم من المنطقة الذي تقوم عليه فعلا حقوق سطحيسة وعلى حامل المنك ان يعوض مالك الحقوق السطحية عن اى خسارة او ضرر ينجم عن العطيات الباطنية ووقال ووقال والعطيات الباطنية ووقال ووق

(٢) الجوانب المتعلقة بمسلحة المواطنين في النظام:

يمكن تلخيص الجوانب المتعلقة بمراعاة مصلحة المواطنين التى تضمنها النظام في الالتزام بإعلان بعض الامور المتعلقة بضح الامتيازات ، والاحذ بعين الاهتبار لنسبة المساهمين من المواطنين في رأس مال المشروع المدفوع ،عند قيام الوزارة بالتفاوض مع حامل الامتياز لتحديد نسبة ما تحصل عليه الدولة من صافى الارباح. وعدم حرمان المواطنين من الانتفاع بالمرافق الضرورية بسبب الاستثمارات المعدنية ونبين فيما ياتي الجوانب السابقة بشيء من التفصيل .

أ ـ مراعاة مصلحة المواطنين في النواحي الإعلامية :
نصت المادة رقم (٥) على ماياتي : (تقوم الوزارة بنشر النص الكامل لما ياتي
في الجريدة الرسمية :

- (أ) اللوائدي ٠
- (ب) التوجيهات ذات الطابع المام اى تلك التى لاينحصر مفعولها فـــــى صك لاحد فقط •

- (ج) الصكوك المانحة للحقوق ، وذلك بعد ابرامها مهاشرة .
 - (د) نقل وتحويل الحقوق بمد موافقة الوزارة .
 - (ه) انها الحقوق المنوحة بمقتضى هذا النظام) .

والمعلومات الواجب نشرها بموجب هذه المادة ان كان معظمها متعلقسا بأصحاب الا متيازات الا أن نشرها في الجريدة الرسمية ينتفع به المواطنون سن عدة نواحي منها الوقوف على جز مهم من المعلومات المتعلقة بالا نشطسسة الا قتصادية في البلاد .

ومنها انها والمطالبة بالمقوق التى قد يلتزم بها صاحب الامتياز لهمم أو يلتزمون بها تجاهه وذلك فى حالة الاعلان عن انها والمقوق المسوحممة بموجب النظام .

ومنها اتاحة الفرصة لأصحاب الأراض المنوحة طيها امتيازات للآخريدن بعمل الترتبيات اللازمة لضمان حقوقهم ، وذلك في حالة الاعلان من الصكيدوك المانحة للحقوق ، ونحو ذلك من الأحور التي ينتفع بها المواطنون.

(ب)مراعاة نسالمواطنين في تقدير حصة الدولة من الأرباح:

نصت الفقرة (ب) من المادة (٢) من نظام التعدين السعودى ـ على مايأتى : (عند قيام الوزارة بالتفاوض مع حامل الامتياز من أجسسل تحديد نسبة صافى الأرباح الواجب دفعها للدولة يجوز للوزارة أن تعطى وزنا لنسبة صاهمة المواطنين السعوديين في رأس المال المدفوع للشروع .

ويفيد نص المادة السابقة الذكر أن روؤس الأحوال السعوديسية الموظفية في الاستثمار التعديني تعظى بعراعاة غاصة في تعيين نسبية الأرباح الصافية المخصصة للدولة ، وهذا بلاشك يشجع المواطنييين طي الاستثمارات التعدينية ، ويخفف من وطأة منافسة روؤس الأمسوال الفير سعودية في مجال استثمار الموارد المعدنية ،

(ج) مسلحة المواطنين في عدم أدخال الضرر طبيهم من أصحاب الامتيازات :

لقد راعى النظام التعديني حقوق المواطنين في الانتفاع بالخدسات المامة ، كماراي حقوق المالك في عدم الأضرار بملكه في حالة منسسة غيره حقوقا تعدنية على أرضه ، وتشير المادة رقم (()) الى حسست المواطنين في عدم اضرار صاحب الاستيازيهم في مجال المرافق العاسسة فقد نصت المادة المذكورة على مايأتي :

والنصان ورد في خصوص الما الا أنه ينهفى أن يُقاسطيه سائسسر المرافق الضرورية كالكهربا والتليفون والمجارى والطرق وسائر المرافسيق الحيوية الأخرى .

(٣) سلامة العمال المشتغلين بالنشاط التعديني :

ونقصد بهم الموظفين والعمال الماطين عند الحاطين لصكوك استثمار الموارد المعدنية ، وقد أثبت النظام الجوانب المتعلقة بضمان سلامتهم أثنا مزاولة العمل في تلك المشاريع ، وقد نصت المادة رقم (٣٩) مسن نظام التعدين السعودي على أهمية الاجرا "ات الصحية وتدابير السلامسة

مما يأتسس ۽

(طن كل حامل صك أن يتخذ جميع الاحتياطات الممقولة في بنيا وصيانة منشآته وعند القيام بكافة المعليات ألتى لها طلاقة بأغراض الصيك وذلك بقصد المحافظة طي سلامة وصحة موظفيه وجميع الأشخاص الآخريسن الذين لهم حق الدخول نظاما ألى المنطقة المشمولة بالصك ، وان كان استخدام الحرس ضروريا فان الدولة تتولى تقديمهم اذا ماطلب حاسبل الصك ذلك وطيه أن يتحمل نفقاتهم طي حسابه) .

كما اعتبر عدا النظام عدم قيام صاحب الصك باتخاذ أسباب الصحة والسلامة سببا من أسباب انها عكم الصك فقد نصت الفقرة (و) مسن المادة ((٥) على مايأتي :

(مع عدم الاخلال بالأحكام الأخرى الواردة في هذا النظام لا يجسبوز انها * الصكوك المانحة للحقوق التعدنيية الا بنا * طي سبب أو أكسستر من الأسباب الآتيـة) .

(تخلف حد عامل الصك جدمد إستلام إشعار كتابي من الوزارة عسين المهادرة فورا ، الى تنفيذ أمر الوزارة بتصحيح أجرا ميُمرِّضُ صحة وسلامة الموظفين للخطير) .

(٤) الموازئة بين الحاجة الضرورية لصاحب الصك وحقوق الآخرين:

 الأنابيب والسكك الحديدية وأجبرة المواصلات غير أن هذا الحق لا يُمنسب والا يعد سماع الأطراف المعينية وبعد دفع تموين عادل ، ولا يُعلج حسست الطريق اذا كان يتدخل تدخلا جوهريا في عليات صك آخر سبق منصه ، أو اذا كانت هناك وسائل أخرى للمرور تحقق نفس الأغراض بشكل ممقول) .

ويعتبر هذا النصبالاضافة الى الجزّ المتعلق بمنع حامل الصك مسسسن حرمان المدن من المياه مثالا طى تعارض مصالح الآخرين مع مصالح حامسل الصك ، ففى الحالة الأولى تعارضت مصالحة مع مصلحة عامة ، فقد من حالة الطريق تعارضت مصلحته مع مصلحة خاصة غير ضووريسسسة فقد مت مصلحته مع مصلحة ما محاحته مع تكليفه ببذل التعويض المادل .

وهذا يتفق مع القاعدة الشرعية المامة المستفادة من قوله صلى الله عليسه (1) وسلم: "لاضرر ولاضرار" •

وتجدر الاشارة في الختام الى أن هذا النظام قد أرسى الأساس التنظيس لمطيات إستفلال الموارد المعدنية •

ولم يكن الفرض الرئيسي من النظام بيان المشاكل الحقوقية التي قد تنشأ من تطبيقه ، وإن تضمن أساليب حلّ معظم ماقد يَحْدُث من مشاكل عنسسد التطبيق ، والمشاكل غير المنصوص طبيبا يُرجعُ فيها الى أحكام الشريعة الاسلامية أيا كانت الجهة التي تتولى الفصل فيها ، وذلك كما هو حال الدولة في حسل كل المشاكل الحقوقية ، ولله الحسسد ،

⁽١) الموطأ ٢/٥٤٧ ،سنن ابن ماجه ٧٨٤/٢

استفلال المعادن في المطكة العربية السعودية :

تتمد المسروعات التي تقوم باستفلال الممادن بشكل عام عدة أشكسسال أهمها مايأتي :

(1) الميئات الحكومية:

وهى المشاريع التى تقوم فيها الدولة باستغلال المعادن ماشسرة وتتحمل وحدها معاطر الانتاج ، وقد تندمج ميزانية تلك الشروعات مسع ميزانية الدولة ، أو تكون لها ميزانية ستقلة ، وُعَيَّتُمُ هذا الشكل مسسن المشاريع في عدد من دول العالم في استغلال العمادن النفسسسة كالذهب والغضة ، وتتجه سياسة كثير من الدول النامية نحو إثباع هسسنا

(ب) الشركات الوطنية:

وهى الشركات ذات رأس المال الوطنى ، والتى يكون مركزها داخل الوطن نفسه ، وقيام مثل هذا الشكل من المشروعات في الدول الناميسة أمر مرضوب فيه اقتصاديا .

ولكن هذه الشركات تمتاج عادة الى تبهل ضغم نسبيا والى زمسن كافي لتذليل الصعبها •

(ج.) المشاريع التي تخضع لا برارة هيئات أجنبية ؛

وعادة مايته هذا الشكل من المشروعات ، عندما يتوفر رأس السسال الكافى للمشروع فى الدولة ، ولا تتوفي الا مكانات الفنية والاد ارسسة ، لذلك تلجأ الدولة الى الاستعانة بالخبرات الأجنبية فى هذا المجسال فى شكل شركات أو هيئات للقيام بادارة المشروع لفترة محددة من الزمسن بحيث تُوكِلِ الأعمال الفنية والتنظيمية تدريجيا الى المواطنين ، ومسسن ثم تستفنى عن خدمات تلك الهيئات الأجنبية .

(د) شركات وطنية وأجنبية مشتركة :

وفى هذا الشكل من المشروعات يشترك رأس المال الوطنى مسسم (١) رأس المال الأجنبى في تكوين شركة لاستفلال الموارد المعدنية ، وعلاة مايُتَبَعُ هذا الشكل من المشروعات للتفلي على المشاكل المالية أو المشاكل الفنية التي تواجه عملية الاستفلال .

(ھ) شركات أجنبيــة ۽

وفي هذا الشكل من المشروعات تقوم شركات ذات رأس مال أجسسني باستغلال المعادن في الدولة بموجب عقد بين الدولة والشركسسة ، تتعدد فيه الشروط المتعلقة بكيفية الاستغلال ونوعه ، وتحديسسه عصة الطرفين في الناتج ، وغالبا مايتحدد نصيب كل من الدولسسة والشركة بموجب الظروف الاقتصادية والسياسية العالمية السائدة وقسست ابرام العقد ، ومهاشرة الشركات الأجنبية لاستغلال المعادن أصبست يخضع لرقابة محكمة ومتزايدة من جانب الدول المنتجة .

تطور استفلال الممادن في الملكة:

بدأ الاهتمام بالمعادن واستفلالها في المطكة يأخذ الطابسسسع الجدّى منذ عام (١٣٤٩هـ ١٣٠٠ (م) حيث تعاقرت الدولة مسسسع الشركة السعودية للتعدين في ذلك العام ، ومن آثار هذا العقسسد أعيد فتح منجم "مهد الذهب" هاشرت الشركة استفلاله عتى عسسام (١٣٧٤هـ ١٩٥١م) وقد قدّرت خامات الذهب المستخرجة ذلسسك الوقت بحوالي (١٦٥م) طيون دولا ، وكان مكتب التعدين والشركسات التابع لوزارة المالية آنذ الله هو السخيل عن العطيات التعدينيسة .

وفى عام (١٣٧٤هـ ٥٥٠ م) أُنْشِأت مديرية شؤن الزيت والمعادن وهى تابعة لوزارة المالية أيضا ، ثم تحولت الى مديرية عامة للثروة المعدنية فى الفترة (١) (١) التى أُنشِأت فيها وزارة البترول والثروة المعدنية ٠

وفي عام (١٩٨٤هـ ١٩٦٤م) تماقدت المديرية المامة للثروة الممدنية معدد من الخبرا والفنين الأجانب لدراسة المناطق التي يُحتمل وجود الممادن فيها وفيرها ، ويمثل الخبرا التعاقد ممهم بعثة نكتب الأبحاث الجيولوجيسة والتمدينية الفرنسية ، وعمثة مطحة المساحة الجيولوجية الأمريكية ، ومشسة المساحة الجيولوجية الأمريكية ، ومشسة المساحة الجيولوجية الأمريكية ، ومشسة

وقد أسفر عل هذه البعثات عن كثنف أماكن عدد من المعادن كالذهسب والفضة والنحاس والزنك والرصاص وغيرها •

وفى عام (١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م) أُنشِأت المؤسسة المامة للبترول والمعادن بموجب المرسوم الملكى الكريم رقم (٣٥) بتاريخ (١٣٨٢/٦/٣٥هـ - ٢٢/١١/١١م ١٩٦٢م وقد أطلق طيها اصطلاح (بترومين) اختصارا لكلمتى : (٢٩inera(s)

و (Petroleum) كوتمنى النفط والممادن .

وقد عددت المادة رقم (٣) المهدف من إنشا * هذه المؤسسة عيث نصبت طي مايأتي :

(غرض هذه المؤسسة هو المساهمة في مختلف أوجه النشاط التجسساري والصناعي المتعلق بالبترول والمعادن والمنتجات البترولية والمعدنية وستحضراتها والصناعات ذات العلاقة بها ٠٠٠) •

⁽١) انظر: مرجع بترومين (١٣٨٢هـ - ١٣٩٧هـ) ، ١٨٥ ، ومايمدها .

وقد جا تحديد السبل التي تحقق بترومين بها هذا الهدف في السادة نفسها ومنها الفقرات التالية :

الفقرة (أ) نصت على مايأتن :

(تنفيذ وادارة المشروعات العامة البترولية والمعدنية في المطكة) •

ونصت الفقرة (ج) من المادة نفسها على الآثن :

(القيام بنفسها أو بواسطة الغير بالدراسات والأبحاث النظرية والعطيـــــة المتعلقة بشئون البترول والمعادن) •

ونصت الفقرة (د) من المادة نفسها على الآتى :

(القيام بنفسها أو بواسطة الفير بما تعهد به الدولة اليها من عطيات البحث والتوزيع والتسويق كل ذلك سوام في داخل المطكة أو في خارجها) •

ونصت الفقرة (هـ) على الآتى :

(التماون مع الشركات والهيئات الماصة التي تمارس نشاطا بترطيا أو معدنيا بقصد تسهيل عطيات الاستطلاع والاستكثناف والاستفلال بما في ذلك التوزيع والتسريق) .

ونصت الفقرة (و) على الآثن ؛

(إنشاء شركات أو مشروعات تساهم في رأس مالها وذلك في داخل المطكة أو في خارجها ، بفية الاشتفال في صناعة البترول والممادن ومشتقاتها وستحضراتها في جميع عوامل هذه الصناعة والإ تُجاربها ، ونظها ، ويدمها ، وتوزيمها وتسويقها .

ويجوز للمؤسسة أن تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأى وجه من الوجوه مسع الشركات أو النهيئات التى تُزاول أصالا شابهة لأعمالها أو التى قد تماونها طلس تحقيق أغراضها سواء فى داخل المملكة أو في خارجها ، ولها أن تشترى هلسنة

الشركات والهيئات أو أن تُلحقها بها أو أن تُلمجها فيها في حدود الأنظمة (١) المعمول بها) .

وفى اطار التحديد السابق لمهمة بترومين فى مجال العمادن غير البترطية قامت المؤسسة المذكورة بنشاط كبير منذ تأسيسها فى مجال استغلال الستروة المعدنية حيث أبرمت عددا من عقود الشاركة مع شركات أجنبية للقيام بمطيبات البحث عن المعادن على أن تقوم بترومين بمشاركتها فى المستقل فى مراحل الاستغلال عون على المقود مايأتى :

التماقد مع شركة أربيبان شيلد د قلو بمنت الأمريكية لاستغلال المعسادن
 الأساسية في وادى قطن والمصانع ، ومنحت الشركة المذكورة رخصة الكشف في منطقتي وادى قطن والمصانع لمدة سنتين بتاريخ :

· (61 471 /2/17 - - 1741 /4/17)

٢ ـ التعاقد مع شركتى يو ٠ اس ٠ ستيل الأمريكية ، وسيريم الفرنسية لاستفلال (٣)
خامات النحاس والمعادن في جبل صايد ، وقد تم توقيع العقد بين الشركتين المذكورتين بتاريخ (٣١/٤/٤/٤ (هـ م ١/٥/٤/٤/١٥) ٠

س التعاقد مع شركة ، جولد فيلد زمهد الذهب الانجليزية لاستفسسلال (٤) الذهب والمعادن الأساسية في منطقة مهد الذهب ، وقد نالت الشركمة

⁽۱) انظر فیما یتملق بنظام (بترومین) ۰ مرجع بترومین (۱۳۸۲ هـ ۳۹۷ هـ) درج سابق ۰

⁽٢) يقع وادى قطن والمصانع جنوب الملكة انظر: المصدر نفسه ص ٧٨٠

⁽٣) يقع جبل صايد على بعد (١٥٠) كيلو متر جنوب شرقى المدينة المنسورة ، المصدر نفسه ، ص ٨٠ ه

⁽٤) يقع منجم مهد الذهب شمال شرق مدينة جدة طن يعد (٠٦٠) كيلـــو مترا ، المصدر نفسه ص ٨٠٠

بموجب هذا المقد المبرم في (٣٩٦/٦/١ (هـ - (/ ١٩٢٦/١م) ، رخصة استكشاف للمعادن مدتها خمس سنوات ، ويعتبر هذا العقد معاولة لاعسادة استفلال منجم مهد الذهب الذي أُغْلِقَ مام (٣٧١ (هـ - ١٥٥ (م) بعسسد إرتفاع تكاليف إستفلاله ، (وقد أُطِنَ في عام ١٠٥ (ه ، قرار إُعادة تشفيسل المنجم المذكور ، بنا طي الجدوى الاقتصادية التي أثبتتها الدراسات) .

- التعاقد مع شركة ، نورند ا اكسبلو ريشن الكندية لاستغلال النحسساس (۱)
 والمعادن الأساسية في منطقة قطام ، وقد منحت الشركة المذكورة رخصة إستكشاف بتاريخ (۱۹۲۲/۹/۱ هـ ۱۹۲۲/۹/۱ م) .
- ه .. التعاقد مع شركة ، جرانجس انترنا شونال مينينج السويدية لاستفــــلال (۲) (۲) الفوسفات وتركيزه في منطقة الثنيات ، وقد نالت الشركة المذكورة بالتضامين مع مؤسسة بترومين رخصة استكشاف بتاريخ (۲۲/۱/۱۸ هـ (۲۲/۱۸) (۲) مع مؤسسة بترومين رخصة استكشاف بتاريخ (۲۲/۱/۱۸ هـ (۲۲/۱۸) (۲)

وقد إشترطت بترومين على الشركات السابقة في المقود المهرمة عسدة شروط تكفل تحقيق المصالح الاقتصادية وتنمية الموارد البشرية السموديسة ومن تلك الشروط:

أ _ إشترطت بترومين على الشركات المذكورة أن تقوم تلك الشركات بممليات البحث والاستكشاف في حدود ميزانية يتفق عليها مسبقيا

⁽١) تقع منطقة قطام جنوب المطكة في منطقة نجران قرب الحدود اليمنيـــــة السعودية ، المصدر نفسه ع ٨١ م

بين الطرفين ، وطي أن تتحمل الشركة وحدها تكاليف هذه العمليات .

وطنزم الشركة في حالة ثبوت الجدوى الاقتصادية من استفلال الممسادن بتزويد بترويين بنتائج البحث ، ويحق لبترويين بعد اطمئنانها على سلامسة الاستثمار أن تقرر المشاركة في الاستثمار في خلال ستة أشهر ، وفي حالسسة موافقتها على ذلك تقوم بترويين بتسديد حصاتها من نفقات البحث والاستكشاف بنسبة مشاركتها في المشروع ،

- (ب) تقوم الشركة بالالتزام بتسويق المنتجات المخصصة للتصدير الى الخارج بعد سدّ حاجة الصناعة المحلية ومتطلبات المكومة السعودية .
- (ج) تلتزم الشركة بتدريب الموظفين والفنين السعوديين من جميع المستويات ، وهذا الشرط يعتبر ذا أهمية بالفة في مستقل الأنشطة التي تقوم طيبي التمدين في الملكة .
 - (د) تلتزم الشركة باعطا^ه الأولوية في استخدام الخامات والمهمات المتوفسيرة (١) (١) في المطكة بدلا من الاستيراد .

ويتضح من الاشتراطات التى تُضَقّنُها بترومين عقود الشاركة طلب النحو السابق ، ومانصت عليه الفقرة (ب) من المادة الثانية من نظلم بترومين : (٠٠٠ ويجوز للمؤسسة أن تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأى وجه من الوجوه مع الشركات والهيئات التى تزاول أعمالا مشابهة لأعمالها أو التى قد تماونها على تحقيق أغراضها سوا في داخل الملكة أو فلم خارجها ، ولها أن تشترى هذه الشركات والهيئات أو أن تلحقها بها وأن تدمجها فيها في حدود الأنظمة المعمول بها) .

⁽١) المصدرنفسه ص٠٨٠

⁽۲) مرجع بترومین (۱۲۸۲هـ ۱۳۹۷هـ) ص۱۲۲۰

أن الدولة قد خوّلت المؤسسة المذكورة حق إختيار شكل الشرومسسات التى تشترطها التى تمارسها في استثمار الثروة المعدنية ، وتدل الاشتراطات التى تشترطها المؤسسة على الشركات ، على مهارة وخبرة المؤسسة في ابرام المقود بالشكيل الذي تحصل به على أكبر منفعة تعاقدية مكنة ،

وقد إكتسبت هذه الخبرة التعاقدية من مجموع التجارب التعاقدية الماضية وطي رأسها المقد الذي أُبرِمَ بين الدولة وشركة ستنادرد أويل أف كاليفورنيا عام (١٣٥٣هـ - ١٣٣٣م) ، ، وغيرها من التجارب التي تلتها ،

وإلى جانب إبرام الإتفاقيات السابقة ، قامت المؤسسة ولا تزال تقوم باجرا الله الموات ، وإلى جانب إبراء المفاوضات ، مع شركات أخرى لاستثمار الثروة المعدنية ،

وفن مجال الصناعات التعدينية ، قامت مؤسسة البترول والمعاد ن بوضع المخططات الأولية لإنشاء بعض الصناعات التى تعتمد على الخامات المعدنية كصناعة الأسمدة الفوسفاتية ، وصناعة الطوب المفنسيوس (المصنوع من خليسط يدخل فيه المفنسيوم) ، وإستخلاص طح الطعام من بعض المحاجر ، والملاحات الساحلية ، وغير ذلك ، كما أنشأت المؤسسة المذكورة مصنما لصنع القضبسان الفولا ذية بجدة وقد بدأ المصنع انتاجه عام ٣٨٧ (ه. ، وبدأت في انشاء مصنسع للحديد والصلب بالجبيل عام ٥٣٥ (ه. .

وفي عام ١٣٩٥ (هـ صدر مرسوم طلكي برقم (١٦١٤) في ١١/ ١١/ ١٣٩٥هـ م

⁽۱) حسب المعلومات المتوفرة من مرجع بترومين لمام ۱۳۹۷هـ ، ولابد أن تكون المؤسسة قد قامت بابرام المزيد من العقود الاستثمارية في خلال السبسسم سنوات الماضية ، كما قامت فعلا بانشاء عدد من المناعات المذكورة رغيرها فيما بعد ،

الى تلك الوزارة ، وبالتالى قامت بترومين بتسليم الوزارة الجديدة كسسل

وماذكرناه سابقا عن نشاط الدولة في استغلال المعادن يعتبر أحسب شطرى شكل الاستغلال الذي تتبعه الملكة في استغلال المعادن في اطبار مؤسسة البترول والمعادن (بترويين) .

أما الشق الآخر من أسلوب المملكة في استثمار المعادن غير البترطيسة فيتمثل في سماح الدولة للأفراد والمؤسسات التي لها شخصية اعتباريسساز بالقيام بنشاطات تعدينية على مختلف أنواع المعادن غير البترول والفسسان الطبيعي ، واللآلي والمرجان والمواد المشابهة ، والسماح للأفراد والمؤسسات يخضع لأحكام نظام خاص وضعته الدولة للتعدين ، وقد عُدِّلَ النظام المدكسور بتاريخ (٢٠ جماد الثانية ٢٩٦ه) والمتبع الآن هو النظام المُعدَّل ، وقد سبق أن أشرنا الى أسباب تعديل هذا النظام عند الحديث عن ملكية المعادن للدولة ، كما أشرنا الى الجوانب المعقوقية التي تضمنها هذا النظام ، ونختصر القول فيما يأتي عن بقية أحكامه :

- (۱) تضمنت المادة رقم (۲) إخراج البترول والفاز الطبيعى من أحكام هذا النظام ، وكذلك اللالق والمرجان والمواد المشابهة ، فهذه المعدادن فير مشمولة بأحكام النظام والتالى لاتسمح الدولة بموجب هذا النظام باستفلال تلك المعادن المستثناة من قبل الأفراد والهيئات الاعتبارية ،
- (٣) تضمنت المادة (٣) إخراج الأراضي المقدسة ، والمدن الأخسسسرى والأراضي التي تقوم طيها المرافق العامة ، والأراض المحجوزة للاحتياطي التعديني والأراضي التي يُقرر مجلس الوزرا واستثنا ها من هذا النظام .

- (٣) نصت المادة رقم (٤) على إعتبار وزارة البترول والثروة المعدنيــــــة الجهة المشرفة على تطبيق هذا النظام والاشراف على تنفيذه ، واصدار الصكوك المانحة للحقوق التعدينية للأفراد والهيئات الاعتبارية بحســــد دراسة طلباتهم ، والمفاضلة بينها إذا كان هناك أكثر من طلب صـــك تعديني لمنطقة واعدة ، كماتضمنت المادة المذكورة تكليف الوزارة بعدد من الواجهات بهذا الصدد .
- (٤) حددت المادة رقم (٦) أنواع الصكوك التى تقوم الوزارة بإعطائها
 لطالبى الاستثمار في المشاريع التعدينية وهي كما يأتي :
- أ ـ تصريح إستطلاع ، وهو تصريح يُمَوَّلُ حامله حقاً غير منفرد في فحصى المنطقة السنوحة بالتصريح من أجل تقرير ما إذا كان يَرغَبُ فــــى التقدم للحصول على رخصة كشف أو إسياز تعديني أو غير ذلك ســـن الصكوك ، وقد تضمنت المادة رقم (٦) بيان الحقوق المترتبة طــــى فدا التصريح ، سنتين فدا التصريح ، مناهادة رقم (١٠) مدة التصريح ، سنتين بمدئيا قابلة للتجديد حسب تقدير الوزارة ،
- ب رخصة الكشف ، وتضمنت المادة رقم (۱۱) بيان ماهيتها ، بأنها تُحُوِّلُ حامل الرخصة إستعمال الوسائل العلمية والتجارب طلب على المنطقة المحددة ، وتضمنت المادة رقم (۱۲،۱۳) بيان إمكان تحويل رخص الكشف إلى إمتياز تعديني وشروط ذلك والإجرائات الواجب إتهاعها ،

كما تضمنت المواد رقم () () ٧ ميان مدة رخصة الكشسف والمساحة التى ينهفى لحاسل الرخصة دفعها للدولة ، وإلتزام حامل الرخصة بالمتابرة علسسس العمل ، وإعفائه من تحصيل الرسوم السطحية مدة الكشف وتكيفسه

بتقديم تقارير نصف سنوية على تقدّم سير العمل ، وتقريرا نبها ئيا عند إنتها مدة رخصة الكشف ، وحق الدولة في طكية التقارير والسجلات الفنية والعينسات المُتحصّلة من الحفر ، ويُعتبر هذا الشرط مهما من ناحية تكوين أكبر قـــدر مكن من المعلومات من تِبَلِ الوزارة عن مناطق وجود المعادن ، وقد لا حظنا ماسبق أن بترويين قد طبقت هذا البيدا في تعاقدها مع الشركات الأجنبية ، (ج) إمتيازات التعدين للمناجم ، ويعتبر هذا الصك أهم الصكوك بالنسبة لموضوعنا ، وقد نصت المادة رقم (١ ٨) على مايأتى :

وتضمنت المادة رقم (٢٠) تعديد مساحة الاعتباز بما لايزيد عسن خمسين كيلومترا مربعا متجاورة بشكل ممقول ، مع الأخذ بعين الاعتبار النواحي الغنية والاقتصادية للمشروع ، كما حددت المادة نفسها مسدة الامتياز مدنيا بما لايتجاوز ثلاثين عاما قابلة للتجديد اذا لم يُخسل حامل الامتياز بالتزاماته .

كما تضمنت المواد (٢١ ، ٢٢ ، ٢٦ ، ٢٦ ، ٢١ ،) بيان مجموعة من الإشتراطات والإلتزامات المالية والفنية التي يلتزم بمها عامل الاستياز منها :

- (۱) حق الوزارة في المطالبة بمبلغ نقدى أجمالي مُقدَّم عند العصول على إمتياز تعديني لاسيما إذا كانت قد تكلفت الدولة بمسسس النفقات على الجزا المراد منح الامتياز عليه •
- (٣) يُكلُّفُ صاحب الإحتياز بدفع إيجار سطحى يُحدده صلى الاحتيارة بحيث لا يقل عن ألف ريال للكيلو متر المربع ولا يزيد عن عشمسرة الاف ريال عن السنة أو الجزء منها .
- (٣) أن يكون للدولة الحق في شراء كمية أقصاها مشرة بالمئة (١٠٪) من انتاج حامل الصك السنوى بسعر المثل •
- (٤) أن يلتزم حامل الصك ببيح انتاجه المصدر بعملات مقبطة لــــدى الدولة السمودية ، ويحق للوزارة أن تطالبه بايداع نصيبهـــا من صافى الأرباح في بنك تُميَّنُهُ ، وماشابه ذلك من شروط تتعلق بالناحية المصرفية ،

ومن دراسة المقود البترطية ، والتعدينية يتضح أن الشروط السابقة تمتبر أساسية في كل عقد ،

(د) تراخيص المناجم الصفيره ، ويُمتبرُ المنجم صفيراً إذا كانست ساحته لا تزيد عن مائة هكتار وكان حجم رواسبه المعدني ومعتوياته ونسبة الا نتاج يبرر اعتباره كذلك كما نصت المادة رقسم (٢٨) وتضمنت هذه المادة أيضا تحديد مدة الإمتياز في هذه المناجم مبدئيا بعشرين عاما قابلة للتجديد أو التحديد كماقصرت هذه المادة حق الحصول على تراخيص المناجم الصفيرة طلسب

- (ه) إذن إمتيازات المحاجر ، وتنقسم مواد المحاجر الى قسمين هما :
- المواد الخام اللازمة للممامل الصناعية وقد نصت المادة رقم (٢٦)
 على تحديد علك المواد بأنها المعادن اللافلزية والصخور والأحجار
 التى تُستخدم كسواد خام فقط في معامل التصنيع ، ونصت المسادة
 على
 نفسها مخضوع إذن إمتياز المواد الخام المذكورة لأحكام امتيسازات ـ
 التعدين للمناجم ، وللأحكام العامة المتعلقة بالنظام ، وبحسسق
 للوزارة أن تُمَدُّل في الأجور السطحية لهذا الاذن لتهي عسلاوة
 للأحجار المستخرجة ذات القيمة المنخفضة ، وتُحَدِدُ اللوائسسيح
 - ٢ ـ مواد البنا ، وقد سبق بيان عق مالك الأرض في إستفلالهــــا عند الصديث عن الحقوق المتعلقة بملكية الدولة للمعادن ، وقـــد تضمنت المادة رقم (٣٠) أنه في حالة وجود علك الموارد فــــن أراض غير مملوكة للأفراد فإن إستفلالها يحتاج إلى إذن مـــن الوزارة تُحَدِدُ فيه مدَّةَ الإستغلال والمالم الواجب دفعها للــوزارة وفير ذلك من الهنود التي ترى الوزارة إدراجها في الإذن .
 - (و) امتيازات معامل التصنيع ، وامتيازات النقل ، وقد تضمنت المادة رقسم (٣١) أن هذه الامتيازات تُمنَحُ مستظة عن إمتياز التعدين ، وأنهسا تخضع ألا حكام إمتيازات التعدين ،

(ز) إذن المواد ، فيقصد به الإذن بجمع صخور أو معادن أو الحصيصول طيبا ، إذا كانت الصكوك الأخرى فير مناسبة لمنح هذه الحقيديي والى متعارضة معها) ، أو بسبب طبيعة المكان أو لاعتبارات أخسرى ونصت المادة رقم (٣٣) على أن إعطاء مثل هذا الإذن جائز للوزيسسر إستثناء حسب تقديره ، وأن مدة هذا الإذن لا تتجاوز سنتين قابلسة للتجديد على ألا يزيد مجموع المدة عن عشر سنوات ، أما مايترتب علسس هذا الاذن من رسوم ومتطلبات لا زمة لمنحه فتحددها اللوائح ،

ويُمكن أن نوضّ أنواع الصكوك التي يُخَوِّلُ نظام التعدين الوزارة منحها لإستغلال المعادن بالجدول الآتي :

(جدول بيين أنواع صكوك استفلال الممادن في المملكة والحقوق المترتبة طيها) .

السموح لهم		الحد الأقص للمدة بالسنوات	الحد الأقصى للساحة بالكيلو	نوع الصـــك	
	أجيور سطحية		متر المربع		
سعوديون وغيرهم	لاشئ"	٣	00	تصريح استطلاع	1
سعوديون وغيرهم	لاشرى ^ء	ð	لاشي ا	رخصة كشيف	٣
سمو <i>د</i> يون و غير ها	يوجد	۳.	٥٠	امتياز ثمدين	٣
				امتياز انشاء مصانع	٤
يخضــــع لا حكــام امتياز التمديـــــن				ونقسل	
سموديون فقط	يوجد	۲.	الركزيد عن ١	ترخيص منجم صفير	0
سعوديون وغيرهم	حسب	ز التمدين	يخضع لأحكام امتيا	امتياز أو اذن محاجر	7
	قرار			·	
	الوزارة				
سعو د يون وفير هم	تنظمة اللوائح	۲	غير معدد	اذن مواد	Υ

(a) الاحكام العامة لنظام التعدين :

تبين لنا مما مضى أن المقصود من نظام

المتحدين هو تنظيم عطية إستخلال الموارد المعدنية من قبل الاظبساراد أو الموسسات والجهات الإعتبارية ، وأن الجهة المسئولة عن تطبيقه والإشراف على ذلك هي وزارة البترول والثروة المعدنية ، وقد حدد النظام الإطسار العام الذي تعارس فيه هذه الوزارة دورها في هذا المجال ، كما بين هدذا النظام في القسم الثاني منه الاحكام العامة ، والاساليب التي تكفل سلامة الاستثمار وكفائته ، وعدم الإهمال وتبديد هذه الموارد ، وبيان الحقوق المالية لكل من الوزارة وحامل المك ،

ونست مرض مها ياتي أهم هذه الأحكام •

أاللا وملف للتي بيجب توفرها في حامل المك ؛

تطمنت المادة رقم (٣٤)

بيان الصفات اللازم توفرها فيمن يحمل الصكوك المشار اليها سابقا ، وهي:

١- السمعة الطيبة والصفات الحميدة

٢- أَن يُثْبِتَ كَفَايتِهِ الفنية وقد رته المالية اللازمة للإستخلال بشكل فمال •

⁽ ع) نصت المادة رقم (۲۲) من نظام التعدين على الآتى : (يد فع حامل السحك ايجارا سطحيا يُحدد صك الاستياز فئته عن كل كيلو متر مربع • على أن لايقل عن الفريال ولا يتجاوز عشرة آلافريال للكيلو متر الواحد المربع عن السنسة او الجزّ من السنة ، ويحق للوزارة ان تضمّن امتياز التعدين جد ولا ذافئا ت تنازلية لمقادير الإيجار السطحى تُطبقُ خلال فترات متوالية خلال السنوات الاولى من الامتياز) •

- م ي أن يَتَنفِذَ له موطناً في المطكة إن كان فير سعودي .
- إصبار مخالفة الصفات السابقة من أسباب إنها الصك ، فقرة (ج) سادة
 (٥١) ٠

كما تضمنت المادة رقم (٣٥) عدم السماح لأى مسئول أو موظف فـــن الدولة وفروعها أن ينال أى حق بموجب هذا النظام إلا قبل الإلتماق بالدولة أو بعد زوال صفة الموظف الحكوس عنه .

(ب) الأحكام المتعلقة بسلامة الاستغلال وكفائته :

يُمكننا أن نجمع الأحكام المتعلقة بسلامة الإستفلال وكفا "ته طلبسى النحو الآتى :

- 1 ... إشتراط الكفاية الفنية والمالية في حامل الصك كماسبق أن ذكرنا •
- ٢ ـ المغاضلة بين الطلبات المتعددة على أساس الكفاية الفنية والماليسة
 ونسبة مشاركة رأس المال السعودى في المشروع ، وطبيعية ونطياق
 المشروع ، وذلك مضمون المادة رقم (٣٦) ، والفقرة (ب) مسسن
 المادة رقم (٢٦) .
- ٣- إشتراط إثّباً ع حامل الصك للطرق الغنية الحديثة المُتّبَعة في صناعة التعدين ، والتي تُعارس بشكل بحول دون تبذير الموارد الطبيعية مادة (٣٢) ،
- عدم السماح لحامل الصك بإنتاج الممادن المهمة فقط مع إهمـــال
 الأنواع الأخرى ، مادة (٣٧) .
- ه _ إعادة سطح الأرض الى شكل مقبول بعد إنتها عمل حامل الصـــك مادة (٣٧) .
- ٢ خضوع المشروع لإشراف الوزارة للتأكير من وفاء حامل الصك بما طيب
 من التزامات فنية ، مادة (٣٨) .

- ٧ التزام حامل الصك بسرعة تطوير إنتاج الممادن ، وأن يستسسوق ، في الإنتاج بأقصل نسبة ملائمة لحجم الرواسب وظروف السسوق ، مادة (٣٨) .
- لتزام حامل الصك بتقديم التقارير المطلوبة بموجب اللوائح وبنسود الصكوك التي يحملها ، مع إعطا الوزارة الحق في الإستفادة منها في جميع الأحوال في مزاولة نشاطها ، مادة (٣٨) ، واعتبسسار تقديم معلومات كاذبة للوزارة عن علم بقصد الفش من أسباب إنها الصك فقرة (د) مأدة (١٥) .
- (ج) الأحكام المتعلقة بالحقوق العالية لكل من الوزارة وحامل الصك :

 تُبين فيما يأتى الحقوق العالية التي منحها هذا النظام لكل مسين
 الوزارة وحامل الصك كل طي حدة :
 - (١) حقوق الوزارة المالية وتتلخص فيما يأتى :
- 1 عق الوزارة في الإيجار السطّمي للأراضي الفير مطوكة للأفـــراد وهي المعب المقدرة للساعة المشمولـــة مسب نوع المك عمر الأجرة السطمية المقدرة للساعة المشمولـــة بالمك ، والمد فوعات المقدمة كشرط لمنح المك ، المواد (١٥ ، ١٦ ، ١٦ ، ١٦) وهــــي تخضع لبنود المك أو تقدير الوزارة أو نص اللوائح ، وحق الوزارة في أجرا مزايدة على المد فوعات المقدمة مادة (١٥) .
- ٢ إحتفاظ الدولة بحق المشاركة كساهم في شركات كشف أو تعديين
 المعادن ، ويُحدد الصك شروط علك المساهمة ، مادة (٥٠) .
- حق الوزارة الدخول مع حامل الصكوك في اتفاق يُلْزِعُ حامل الصيك
 بدفع نسبة من صافى الأرباح لا تقل عن عشرة بالمئة (() ولا تزيد

عن خسين بالمئة (٥٠٪) وتُعرّفُ الأرباح الصافية بأنها قيمية المعادن وشقاتها في السوق العردة محددة عند نقطة الإستعمال داخل المملكة على أن تكون هذه القيمة متشية مع أسمار السيوق الحرة العالمية بشكل معقول ، مخصوما منها المصاريف العاديسة والضرورية ونسبة إستهلاك المعدات والمعامل بحيث لا تتجياوز قيمتها الأصلية المقررة خلال أية فترة متفق طيها بين الوزارة وحاسل العك على ألا تتجاوز هذه الفترة المتبقية مدة الاحتياز ، ولا تحتسب العرفة فلاوة نفاذ على احتياطيات المعادن ، مادة (٢٠) .

- إلزام حامل الصك بدفع ضرائب الدخل مالم يمامل على أسلماساس
 إقتسام الأرباح مع الوزارة ، مادة (٥٤) ، ومادة (٢٤) الفقرة
 (أ) .
- ه حق الدولة فى تخصيل مايخصها من صافى الأرباح بالطريقة الستى تحددها للدفع مادة ، (٢٧) ، ووجوب دفع المهالغ الأخروس المستحقة بالمملات المقبطة لدى الحكومة فى موعدها المحسد د مادة (٣١) ، واعتبار تخلّف حامل الصك عن دفع المهالغ الستحقة للدولة عن عطيات سنة واحدة من أسباب إنها المقد ، فقررة (أ) مادة (٥١) .
- ٦ تكليف حامل الصك عند إنتها عدته أو إنهائه (الصك) بترك المنجم وجميع المعدات اللازمة للتشفيل المستمر في حالة جيدة وسليمية وحق الدولة في طكية المعدات المذكورة دون تعويض لحامل الاعتياز، وحق الوزارة في شرا كل المخزون من المواد الإستهلاكية ، وقطيع الفيار ، والمون والمواد الموجودة حينذاك في المنطقة المشمولية بالصك ، واللازمة للعطيات إذا كانت مطوكة لحامل الصك ، مادة رقم بالصك ، واللازمة للعطيات إذا كانت مطوكة لحامل الصك ، مادة رقم

- ٢ عدم السماح لحامل الصف يرهن الحقوق التي يمنحها الصف ليه و أن يُحِمل طي الفير الإلتزامات المفروضة طيه إلا بإذن كتابيي من الوزير ، مادة (٢٥) .
- ٨ عدم إعطا عامل الصك الحق في رفع دعوى مسئولية على السيوزارة أو أحد موظفيها المغولين ، عن أية أضرار تُصيه بسبب ممارسية الوزارة أو العوظف المذكور حسن نية للاختصاصات المنصوص طيما في النظام .
 - ي ما أن إعطا عجلس الوزرا عق تفسير هذا النظام يلمسب دورا مهما في الأمور المتعلقة بالنواحي المالية ، مادة رقم (٦٣) .
 - ب ملحقوق المالية لحامل الصك وتتلخص فيما يأتي :
 - ١ عدم الالتزام بدفع أجور سطحية في حالة عطه لرخصة كشف عـــن
 المساحة الشمولة بالرخصة مادة رقم (١٦) .
- ٣ ـ الإعفا من ضربية الدخل للفترة الأولى وتحدد بخمس سنوات ـــن أول بيح للمنتجات ويطبق هذا الإعفا على حاطى صك إمتيـــاز التمدين ، وتراخيص المناجم الصغيرة ، مادة (٢٦) ، إعتبــار مايرفعه حاطل الصك للدولة من نسبة صافى الأرباح في حالة دخولها معه في عقد مشاركة ، مشتيلاً على ضربية الدخل ، مــادة (٥٥) ، والفقرة (١) من المادة (٧٤) .
 - " الإعفاء من رسوم الإستيراد والتصدير واعادة التصدير ، لجميسي المعدات المستورة من أجل تنفيذ أي صلك منوح ، مالم تُبعَد اخل المطكة وإذا يبعت داخل المطكة فإنه يتعين دفع الرسوم الجمركيسة طيها مُقدَّرة بقيمتها ذلك الوقت ، مادة (٨٤) .

- الحق في إستعمال الطرق وخطوط الأنابيب والتليفون والسكيب الحديدية ، وغير ذلك من المرافق اللازمة للمطياعة طي الأراضيي التي تطكها الدولة خارج المنطقة المشمولة بالصك ، وتتبسبت تلك الارتفاقات بمقتضى تصريح من الوزارة بعد الإنتفاق مسسسلح الجبات المختصة ، مأدة (()) .
- ه حق الطريق على الأراضِ المشمولة بصك آخر ، والمطوكة للأفسراد اذا كان ذلك ضروريا لعملية الاستغلال ، كمد الأنابيب وأجهسزة المواصلات ، وذلك بعد دفع التصويض العادل لأصحاب تلسيك الأراضى .
- ٦ يُضاف الى ذلك ع مجموع الحقوق المالية المترتبة على الإستغلال ع
 حسب ماتنص طيه بنسود الصك .

ينتضح من إستعراض المعلومات التاريخية ، والجوانب الحقوقي المعلومات المتعلقة باستخلال المعادن في المعلكة ، عايأتي :

"أولا" أن إستفلال المعادن في الملكة يتسم بطابع خاص ، يختلف عـــن الاسلوب الحُرّ الذي يُعارس في ظل النظام الرأسمالي ، والذي يسمـــخ للأفراد بتمك المعادن واستفلالها دون تدخل من الدولة الا فـــي حدود ضيقية .

كما يختلف هذا الاسلوب عن الأساليب المُتبعة في الدول الاشتراكية والتي تقوم على أساس الإستغلال عن طريق الهيئات العامة أو العكوميسة ويُلاحظ أن العديد من العزايا الموجودة في كل من الأسلوب سين الاشتراكي والرأسمالي ، تتوافر في الأسلوب المُتبح في المطكة ، والسندي يُمكِنُ الإعتماد عليه لتحقيق كفائة الانتاج ، والمصلحة العامة معا .

والميزة الكبرى التى تعيز بها نظام المعلكة فى إستغلال المعسسان وطكيتها أنه قد بنى طى الراجح من أقوال فقها الشريعة الاسلامية ، والذى يَمْتَبرُ أن أمر المعادن موكول إلى الإمام يلى إستغلالها ، سوا كان ذلك ياجارتها ، وتكون أجرتها نظير اسقاط الاستعقاق ، لا إجارة مايخ منها لجهالته ، كما ذهب الى ذلك المالكية ، أو يُعامل المستغلالها من يقوم باستغلالها نظير جز من الخارج منها على ماذهب الله إبن القاسم من المالكية قياسا على المساقاة والقراض .

وَيُمثل دور الامام في الاشراف على عطية استغلال المعادن فيين

- (أ) المؤسسة العامة للبترول والمعادن (بتروبين) ، وتشهد المطلق أسلوب الاستغلال المقيد ، ولا نصغى بالتقييد هذا التقييد المطلق بل نعنى به الإستغلال عن طريق جهة حكومية هى المؤسسة المذكورة حيث تقوم هذه المؤسسة بالشاريع التعدينية الحيوية للنشاط الاقتصادى للبلاد ، والتي لا ترقى إمكانيات الأفهد للنشاط الاقتصادى للبلاد ، والتي لا ترقى إمكانيات الأفهد المؤسسة تشارك في بعض شروعات الاستغلال السليم ، كما أنها قهد تشارك في بعض شروعات الاستغلال كما سيأتي بيانه في المحمد الاتسليم :
- (ب) وزارة البترول والثروة المعدنية ، ويتمثل دورها في الاشــــراف طي عطيات استغلال المعادن ، التي يقوم بها الأفراد والهيئات الاعتبارية في اطار نظام التعدين طي النحو الذي ذكرناه فيمـــا تقدم ،

"ثانيا" يتضح من دراسة نظام التعدين ، والمقود التى قامت بترومسيين بإبرامها مع الشركات الماطة في مجال استغلال الثروة المعدنيسة ، من النواحي الفنية والاقتصادية المتعلقة بسلامة الاستغلال وكها تسه ، والعمل على عدم تبديد الثروة المعدنية ، أن الجهات المذكورة قد اجتهدت في تحقيق أكبر عائد ممكن من هذا الاستغلال ، وهذا يتناسب مع قيام الإمام على الأموال التي ينتقع بها عموم المسلمسيين عيث أن الجهات المذكورة تقوم مقام الإمام في استغلال هذه الموارد التي هي ملك لمجموع الأمة ، وماكان كذلك من الأموال يتصرف فيسه الإمام بما يحقق الفيطة والمصلحة لهم .

كما يتض من دراسة الجوانب الحقوقية في نظام التمديلين فيما يتملق بحقوق حامل الصك وحقوق الآخرين ، ان النظام المذكور قد كفل عدم ادخال الضررعلى المواطنين ، والملاك للأرض ملكيلة فردية ، بل وكذلك العاملين في المشروعات التعدينية ، وذللك بلاشك متشيا مع الأحكام الشرعية التي تُوجبُ عدم الاضرار بالآخريل .

كما يتضع ان كلا من الجهتين المشرفتين على استفلال المعادن في الملكة (بترومين ، ووزارة البترول والمعادن) قد وضعت في اعتبارها عند إجرا الاتفاقيات وإبرام العقود ، تنمية الموارد البشرية ، وذلك من خلال اشتراط تدريب السعوديين في تلك العقود ، وهذا هدف متش مع قيام ولى الأمر باستفلال الموارد الاقتصادية بما يحقق أكبر عائد مكن ،

حيث أن هذا الأمريتحقق عندما يعمل ولى الأمر على استخلال طك الموارد مباشرة دون وسيط أو شريك يقتطع جزاً من الأرباح ، ولما كان استغلال المعادن يحتاج قدراً كبيراً من الدراية والخبيرة الفنية ، وهي لا تتوفر في الوقت الحاضر عند أبنا المملكة بالقسدر اللازم لا ستغلال المعادن استغلالا اقتصاديا بواسطة الدولسة ، فقد عملت المملكة على تدريب الكوادر الفنية اللازمة لذلك مسسن غلال الشروط السابقة ، اضافة الى انشا المعاهد اللازمة لتحقيق هذا المهدف الذي يعتبر من الأهداف الرئيسية للحكومة السعودية في مجال استغلال المعادن والبترول ، والتي لخصها وزير البسترول والثروة المعدنية بقوله : "أما المهدف الأول فهو السيطرة على الشروة البترولية .

وأما الهدف الثانى فهو تنويع مصادر الدخل وايجاد بديل لايبراد (١) البترول ليحل معله عندما يبدأ في النضوب يوما ما ".

⁽۱) من افتتاحیة مرجع بترومین بظم معالی وزیر البترول والثروة المعدنی___ة
(أحمد زكی بمانی) ، انظر : مرجع بترومین (۱۳۸۲هـ - ۱۳۹۲هـ)
، دره ۱ ، مرجع سابق .

ملكية البترول في المملكة العربية السعودية وسهل استخلاله:

يُعتبر البترول من مجموع المعادن المطوكة للدولة بموجب عن المسادة رقم (١) من نظام التعدين المعدل بتاريخ ١١/٥/١٥ هـ .

وقد سبقت الاشارة الى نص المادة المذكورة عند المديث عن طكية المعادن غير البترولية في المطكة ، وقد نصت المادة الثانية من ذلك النظام على مليلتي :

(مع مدم الاخلال بأحكام المادة الأولى (المتضمنة ملكية للدولة لجميسيع أنواع الممادن) يُستثنى من أحكام تطبيق هذا النظام مايأتى :

- (أ) المترول والفاز الطبيعي والمواد المشتقة منه .
 - (ب) اللالع والمرجان والمواد المشابهة .

ومن نص المادة السابقة يتضح أن استفلال البترول والفاز الطبيعسس ومستقلتهما ولا بخضع لنظام التعدين الذي ينظم استفلال الأفراد والجهات المستعمة بالشخصية الاعتبارية للمعادن وهذا يعنى أن استفلال الهسترول ومشتقاته يخضع لشكل استفلال بختلف عن أشكال استغلال المعادن المسار اليها سابقا وذلك لما يتضع به من أهمية كبيرة طي مستوى الاقتصاد العالمي والدل من نصيب وافر في تكوين واردات الدولة .

وتتلخص أهد اف سياسة الدولة السعودية البترطية ، ولا سيما في مجهال استفلال البترول وشتقاته فيما يأتي :

"أولا" الحصول على أكبر عائد مكن من استفلال الموارد البترولية ، وذلك لتحقيق برامج وخطط التنمية ، الرامية الى توفير الرفاه والحياة الكريسة للمواطنين ، "ثانيا" السيطرة الكاملة على موارد الثروة البترطية ، مع مراعاة افتقار الدولية للخبرات الفنية الكأفية في مجال انتاج البترول وتسويقة ، والعمسل على إكساب الكوادر الوطنية الخيرة الكافية في المجالين المذكوريين حتى تتسنى السيطرة الكاملة على الموارد المذكورة ،

ومن أجل تحقيق الهدف الأخير ، إتّذت المطكة كافة السببل الكفيلة لتحقيقه من خلال إلزام الشركات ذات الخبرة المالميسسة المتعاقدة معها على استغلال البترول ، بتدريب السعوديين فس المتعاقدة معها على استغلال البترول ، بتدريب السعوديين فس مجال نشاطها ، ومن خلال إنشاء المعاهد والجامعات المتخصصة ،

⁽۱) كإنشاء جامعة البترول والمعادن في الطهران ، ومركز التدريب الصناعيي التابع لبترومين في جدة .

⁽۲) مرجع بترومین این ۱۵ مرجع سابق ۰

أما تحقيق أكبر عائد مكن من استفلال الثروة البترطية لتحقيق برامية التنبية (الهدف الأول) ، فمن مُمتَّقات تحقيقه عدم توفّر الكفائة الفنييية السمودية الكافية ، المشار اليها سابقا (وهي مشكلة مؤقتة) ، لذلك لاسبيل للدولة بينما يتم إعداد الكوادر الوطنية ، سوى الإستمانة بالخبرات المالمية المؤهلة وذات الخبرة بإنتاج البترول وتسويقه .

ولا يتم ذلك بشكل فحّال إلا عن طريق عقد اتفاقيات أو منح التيازات الاستفلال البترطي .

وهذا النوع من العقود تقتضى طبيعته أن يكون لأجل طويل نسبيا ، وذلك لضخامة رأس المال المستثمر فيه ، وماتمتاز به الصناعة البترولية من خصائسسسي تقتضى ذلك .

كما أن هذا النوع من المقود يخضع لمهارة كل من الطرفين في تحقيها و الكرفين في تحقيها و الكرفين في تحقيها الكبر قدر ممكن من الشروط لمصلحته مستفلا تأثير الظروف الاقتصادية ، والسياسية وفيرها من الموامل التي يمكن أن تؤثر في ترجيح كفة أحد المتعاقدين .

وَيَرِدُ المقد البترطى طى البحث عن البترط وإنتاجه وتسويقه ، أوطين واحد من المواضيع السابقة ، أوطى اثنين منها ، ويختلف التكييف الفقهين للمقد في كل من الأحوال الثلاثة طي النحو الآتي :

- " أولا " أن يرد العقد طن واحد من المواضيع السابقة بقدر معلوم من المسال ويكون العقد في هذه الحالة عقد الجار لأنه عوض مبذول في مقابل منفعة معينة معلومة ،
- "ثانيا" أن يرد المقد على واحد من المواضيع الثلاثة بجز" من الناتج ، ويشابه المقد في هذه المالة عقد الإيجارة لأنه عوض في مقابل منفعسسة

معلومة ، إلا أنه يَرِدُ عليه إحتمال عدم وجود المعدن في حاليب التعاقد على البحث عنه بجزّ منه سايجعله معلقا على عوض في سيحقق الحصول عليه ، وعقد الايجارة عقد لا زم لا يقل التعليق ، وقد ذهب ابن القاسم من المالكية الى جوأز المعالمة على المعدن بجيزً من الخارج منه ، وذهب البعض الى تكيف هذا النوع من المقسود من الخارج منه ، وذهب البعض الى تكيف هذا النوع من المقسود يقوله : "اذا ظهر المعدن ثبت حق الطرف المنفذ في الاستخراج ، وشأ عقد الايجارة بالبد في الاستخراج ، فالمعل هنا يقوم ميفية الاجارة في انشائها طيس في نشوؤ ها ، ستندا الى التعاقد الأول ، ونبوت حق الطرف المنفذ في الاستخراج ، فالمعل هذا النصو طنا في بيع المعاطاة مند وحة في جواز تكيف الوضع على هذا النصو

"ثالثا" أن يرد المقد على المواضيع الثلاثة (البحث والانتاج والتسويدة)
أو على اثنين منهما ، كالتماقد على البحث والانتاج دون التسويدة أو التعاقد على الانتاج والتسوية ، وهذا في حالة العلم بوجدود المعدن ويختلف حكم العقود المذكورة على النحو الآتي :

أ .. في حالة التعاقد على المواضيع الثلاثة بأجر ممين على كل واحد منها أو بأجر مقطوع عليها جميعا في حالة العلم بوجود المعدد ن فهذا يعتبر عقد إجارة لأنه عوش مدفوع مقابل منفعة معينة .

⁽۱) قياسا على المساقاة والقراش ، انظر مقدمات ابن رشد ۳(۳/۱ معاشية الدسوق على الشرح الكبير (/۸۱) ، مواهب الجليل شرح مختصر خليسل ٣٣٨/٣ ، وقد ذهب اكثر أصحاب مالك الى خلاف ذلك وأنه لا يجوز .

⁽٣) المعدن والركازف الشريعة الاسلامية / يوسف عبد الهادى الشال ، رسالة دكتوراه ص ٢٣١ ، مرجع سابق ،

ب) _ في حالة التعاقد على العطيات الثلاث (البحث والانتاج والتسويسة) ، بجزء من النا لخ . بجزء من النا لخ . نجد أن التعاقد قد تم على منفعة ممينة ، الا أن العوض قد يكسون من الغرر فيه شي أمن عيث عدم التَيَقَّن من وجود المعدن وقد يتطوق اليسسسه شي من الجهالة من حيث عدم معرفة العوض من حيث مقد أره .

لذلك لا نستطيح تكييف هذا العقد بأنه إيجاره ، كما لا يمكسسن تمثيله بالمزارعة لأن المزارعة تكون في الشجر والنخل على خسسلاف بين الفقها " ـ كما أنه لا يتدخل بالقراض أو المضاربة لأن رأس المال غسير محدد هنا ، كما لا يتمثل بالجمالة لأن موضوعها رد" فائب مملسوم ، وليس الأمر هنا كذلك .

وقد ذهب البعض الى تكييف المقد في هذه المالة بأنه وكالسة خاصة في البحث والانتاج والتسويق ، مقابل عوض ، وكما تصح الوكالة (١) بلا عوض تصح مصه .

ويَرِدُ على التكيف السابق عدم تحديد العوض في هذا النوع مسن الوكالة ، وإحتمال أن يقوم الوكيل بما عليه من عمل ومع ذلك لا يجسسه ممدنا ، وبالتالي ينمدم العوض .

وقد أشرنا من قبل إلى قول ابن القاسم من المالكية بجواز المعاطبة على المعدن بجزّ من الخارج منه قياسا على المساقاة والقراض ، إلا أن التسليم بهذا القياس فيه نظر بالنسبة للعقود البترولية المبرعة على البحث عن المعدن وانتاجه ، وتسويقه لأن ماذكره ابن القاسم إنما يكون فسى حالة التأكد من وجود المعدن ، مع الجهالة فيما يمكن استخراجسسه

منه •

⁽۱) انظر: المعدن والركاز/ ليوسف عبد الهادى الشال ص ٣٣٤ ، مرجسع سابق ٠

ولنا أن نقول في سالة تكيف هذا النوعين العقود قولا والله الهادى الله الله اللهادى الله اللهادي الله اللهادي الله اللهادي الله اللهادي الله اللهادة في تحقق وجود المعدن ، ومقدار المكن إنتاجه منه في حالة وجود ، وهذا بالتالي يُؤدي إلى عدم التحقيق من وجود العوض الذي تستحقه الشركة نظير عطها كما أنه تدخله الجهالة من حيث تحديد هذا العوض في حالها وجود المعدن لعدم العلم بما يُمكن إستخراجه منه .

وإذا نظرنا في سبب الحاجة إلى هذا ألنوع من المقود ، وجدناه و و مسلم تُمكّنُ الإمام من القيام بإستخلال هذه المعادن بهاشرة بدون وسيط لصالسيح السلمين ، وذلك لمدم وجود الخبرة والأيدى الماطة اللازمة للقيام بهسندا المحل من السلمين ، مع أن فيه صلاح السلمين بلا شك ، ولان ترك المعادن الى أن يتأهل السلمون للقيام بهذا المحل قد يُفوّت طيهم مصلحة الاستفسادة منها ، وذلك في حالة انخفاض قيتها الاقتصادية في الأسواق ، والتالسي انخفاض سعر بيعها ، نتيجة لدخول بدائل جديدة في السوق تعلّ محلها ، وذلك كإحلال الخاقة الشمسية ، والذرية أو النووية محل البترول كموارد للطاقة .

ولمو نظرنا الى العمل بمثل هذا النوع من المقود الآتية طي خلاف الأصل م في التاريخ الاسلاس ، وجدنا مافعله عمر بن الخطاب رض الله عنه بسأرض السواد ، من فرض الخراج طيبها بأسلوب يشابه عقد الإيجارة وعقد البيع في بمن النواحي ، ويخالفهما في بعضها ، وهذا ماجعل الفقها وحميم الله يختلفون (١)

⁽١) انظر: الباب الأول من هذه الرسالة ، الفصل الثاني ملكية الأرض بالا قطاع (١) واقطاع الأرض الخراجية) من ص ٣٤٧٠

(١) • يبية ؛ أن الخراج معالمة قائمة بنفسها

واذا ماحاطنا الوقوف على أوجه الشبه بين معاطة عمر رض الله عنسسه أهل السواد بالخراج ، وجد ناهمسسا المرات البترطية ، وجد ناهمسسا يتشاببهان في يعض الأوجه منها ؛ أن الدافع لنخالفة أصول المقود فيهمسسا هو الحرص على جلب المصلحة للسلمين ، ودفع الضرر المحتمل عنهم ، يتمطيل الأرض ، أو يإهمال المعدن ،

ومن أوجه الشبه أيضا أن المعاطة فى فرض الخراض كانت بين المسلمسيين وفيرهم ، ومعاطة الشركات المنتجة للبترول قد تشبه معاطة فير المسلمسين ، وذلك فى حالة التعامل مع الشركات فير الاسلامية ، من ذلك يتبين أن الشب كبير بين الحالتين .

ولما كانت المقود موضوعة لحفظ الحقوق التى هى محلها ، ولم تُعنّع أنسواع مقصودة من المقود لذاتها بل لما قد يترتب عليها من ضياع لهذه المقسسوق الواجب حفظها ، فلا عناص من مُخالفة أصول المقود فيما دَفَتُ الحاجة إليسبه تحقيقا للمطحة الملحقة بالضروبية فيما يتعلق بحفظ المال ، طالما أن هسدا الممل لا يُخالف نصا أو مصلحة أرجح منه ، ذلك أن الفرر فيها قد يؤدى إلى تفويت مصلحة الشركة ، في مقابل تحقيق مصلحة الجماعة كما أنه لا يؤدّ فالمتفويت

شئ من مقاصد الشارع في حفظ الدين ۽ والنفس ۽ والنسل ۽ والحقل وان ترتب عليه تفويت بعض الاموال ، في مقابل تحصيل واستثمار مال اکثر منه •

وطى مامض فإن عدم التمكن من تكييف هذه العقود التكييف الفقهى الكامل ، لا يقدح في جواز التعامل بنها ، ونكرر القول ، بأن مُخالفة أحكام العقد فسنن

⁽١) انظر: الاستخراج ألا حكام الخراج ٥٠٠ ، مرجع سابق ٠

هذه المالة ينهفى الرجوع عنها إذا انعد عنالاً سباب الداعية إليها وهسس عدم تمكن الإمام من إستغلال المعادن مهاشرة وبدون وسيط ، أو إذا أمكست استغلال هذه المعادن بواسطة الغير ، والسلوب يتفق مع الأصول الشرعيسة للمقود ، كالايجارة على الانتاج ، والتسويق ، والبحث ، بقدر محدد مسسن المال على كل عمل منها وطريقة تنفى الغرر والجهالة ، لأن الضرورة تقسدر بقدرها ، وقد دَعَتُ الماجة إلى هذا النوع من المقود ، وهي حاجة تسمنزل منزلة الضرورة فإذا زال الداعى إليها زال حكمها ، واللسه أطسم .

⁽۱) انظر في الأخذ بالمصلحة ، وتحقيق مناط الحكم الشرعي : حسان ، حسين حامد ، نظرية المصلحة في الفقه الاسلامي (القاهرة : دار النهضـــــة العربية ، ۱۹۷۱) ، ص ۳۷ – ۲۲، مرجع سابق ،

اتفاقيات استفلال البترول في الملكة ؛

من مراجعة اتفاقيات منح الشركات الأجنبية لمتيلز استفلال الموارد البترولية في المطكة ابتدا من اتفاقية منح شركة (ستانورد أويل أوف كاليفورنيا) امتياز التنقيب عن البترول في المنطقة الشرقية عام (٢٥٢ (هـ - ١٩٣٣ (م)) .

ومن ثم مُنيَّتُ الشركة نفسها إمثياز إستفلال بموجب الاتفاقية السابقسسة واتفاقية عام (١٥٣٦ هـ ١٩٣٦م) •

وحتى آخر اتفاقية قبل عام ١٣٩٧هـ أى اتفاقية طهران التى اشتركت فيها المطكة ضمن مجموعة الدول المصدرة للبترول (أوك) للتفاوض مع شركاب (١) البترول بيانا عنهما في ٤ فبراير عام (١٧) المبترول بيانا عنهما في ٤ فبراير عام (١٧) ام ٠

إلى جانب النظر فى المفاوضات التى قامت بها الدولة لتمديل الاتفاقيات القديمة وطن رأسها اتفاقية عام (١٣٥٢هـ ٩٣٣ م) ، والنتائج التى تسم تحقيقها بهذا الصدد .

يتضح أن الدولة قد قطعت شوطا كبيرا فى تحقيق سيطرتها طى المساوارد البترولية ، مع الإستفادة من الخبرات العالمية فى مجال إنتاج النفط وتسويقسه وتصنيعسه .

وفيما يلى نستمرض أهم نتائج المفاوضات التى أَجْرَتْها الدولة بصدد تمديل الفاقية عام (٣٥٢هـ - ٣٣٣ (م) مع موازنة هذه النتائج بما كانت تنسست طبه بنود الاتفاقية المذكورة من شروط لصلحة الطرفين •

⁽۱) انظر فيما يتعلق بالاتفاقيات التي عقد تها المملكة حتى عام ٣٩٧ه. وجوانب تحقيق السيطرة طي الثروة البترطية في تلك الاتفاقيات ، مرجع علية بترومين ص ٥٠٠ ، مرجع سابق ٠

الشروط التي كانت لمصلحة الشركة:

- إعتباراً من سنة (٢٥٣ هـ ٣٥٣ م) إعتباراً من سنة (٣٥٢ هـ ٣٣٣ م)
 وقد نصت المادة الأولى من الاتفاقية طي تحديد مدتها يستين عاما (٦٠)
 ثم مُذَّذَت مرتبن كل مرة ثلاث سنوات ، والمدّة المثبقية من المقد بعد عام
 ٤٠٤ هـ هي أربعة مشر عاما (١٢) .
- ٢ ـ منح الشركة الحق فى البحث والحفر والإستخراج وتكرير وتصدير البـــترول
 ١)
 الخام وشتقاته فى مساحة تقدر بحوالى (٢٧٢٩٠٠) ستمائة واثنــــان
 وسبعون ألفا وتسممائة ميلا مربعا .
- ٣ .. منح الشركة حق إمتلاك الأراضي التى تحتاج إليها أثناء العمل بسعسسر مخفّض إذا كانت ملكا للدولة ، وإذا كانت للأفراد فبشن المثل ، مسادة (٢٥) .
- ٤ منح الشركة الحق في إقامة أجهزة النقل والمواصلات ، واستخدام كسسادة الوسائل والتسهيلات التي تُعْتَبرُ ضروبة لتحقيق أهداف العمل ، مسسادة (٢٢) .
 - ه من الشركة الحق في تأسيس شركات متفرعة عنها لإدارة العمل .
- ٦ إعفا الشركة من الضربية المهاشرة على الأرباح ومن الرسوم الجعركية طلسي
 ٢)
 الصادرات والوارد اتغير السلخ المُفَدِّ ق لإستخدام الموظفين مادة (٢١)

⁽۱) وذلك بعد اضافة المنطقة الواقعة وسط وغرب نجد والتى تُقدر ساحتها بحوالي (۱) ٢٧٠٠٠) مقهوسيعة وسيعون ميلا مربعا ، انظر مرجع يترومين ص٠٥ ، مرجع سابق ،

⁽٢) المصدر نفسه ص ٢٥ ، مرجع سابق .

الشروط التي كانت لمصلحة المملكة في علك الا تفاقية :

- ١ إستخدام المعالة السعودية في مشاريع الشركة إذا توفّرت مادة (٣٣) .
- حق الدولة في الحصول على الخرائط الطبوغرافية ، والتقارير الجيولوجية
 في شكلها الأخير بشرط أن تعامل الدولة هذه الخرائط والتقارير بإعتبارها
 وثائق سرية ، مادة (٢٦) ، ولاشك أن الشرط المذكور قد يَحْدُ من إستفادة
 المملكة بهذه الخرائط والتقارير .
- ٣ تقوم الدولة بتمين مندوين مفوضين عنها للتفتيش ومراقبة أعمال الشركة ومراجعة وتحقيق كميات الانتاج ، وذلك أثنا ماعات العمل الرسمينة ، ولهم الإطلاع على حسابات الشركة ، وتقوم الشركة بتسليم حساباتها الشركة ماعدا النصف سنوية للدولة على أن تُمَامل هذه العسابات مماطة سرية ، ماعدا الأرقام التي ترى الدولة حاجة إلى نشرها ، مادة (١٦) ، ولاشك أن هذا الشرط ينظوى على مصلحة للشركة .
- ع تقوم الشركة بتقديم كميات كافية من البنزين والفازتكف الاحتياصات الحادية
 للحكومة ، وذلك بعد أن تقوم الشركة بإنشا مصنع تكرير لهذا الفرض فسسى
 المكان الذي تحدده ، مادة (۱۹) .
- ه تقوم الشركة عند بد عسريان المقد بإقراض الدولة السعودية مبلغ (٣٠٠٠٠) ثلاثين ألف جنيب ثلاثين ألف جنيب على ال المقد عادة (١٠٠٠) عشرون ألف جنيب طبى أن تُخْتَم من الربع المائد للدولة في حالة إستمرار المقد عمادة (١٠،٥).
 - ٦ ـ طتزم الشركة بدفع أربع (٤) شلنات ذهبية أو مايمادل: واحد وعشرون (٢١)
 سنتا من الدولار الأمريكي للدولة لقاء كل طن تستخرجه من البترول الخسسام
 مادة (١٤) ٠
 - Y ـ تدفع الشركة للدولة مبلغ خمسة آلاف (٥٠٠٠) جنيها انجليزيا ذهبييا الاستويا و سنويا (ايجار سنوى) ، مادة (٥) .

٨ ـ للدولة الحق في البحث عن المواد ، والمنتوجات الأخرى فير المنصوري عليها في الاتفاقية واستحصالها وذلك داخل المنطقة الشمولة بهــــنه الاتفاقية ماعدا الأماكن المشفولة بآبار ومنشآت الشركة ، مادة (٢١) .
 ٩ ـ أن تتخلى الشركة للدولة من آن لآخر خلال مدة الاتفاقية عن البقي الستى تكون قد قررت الشركة أنذاك عدم المضى في إستكشافها أو تنقيبهــــا أو إستعمالها فيما له علاقة بالمشروع ، وتُطلق ألبقع ألمتخلى عنها مـــن قيود هذه آلا تفاقية ، ويكون للشركة فقط إستخدام ثلك البقع في تسهيـــل

النقل والمواصلات ، مادة (٨) .

ويُلا حظ من النظر في الشروط السابقة أنها كانت بصورة عامة في صالح الشركة ، وذلك بالنظر اليها من خلال الظروف الا قتصادية والسياسيية الحالية ، ونجد هيا الحالية ، ولجد هيا غير غربية في ظلّ الطروف السائدة وقت عقد الاتفاقية حيث كان العالم يصير بأزمة إقتصادية ذلك الوقت .

وإلى جانب ذلك كان عرض الشركة المذكورة هو أفضل العروض المقدمية للدولة ففي حين كانت شركة نفط العراق الانجليزية تماطِلٌ في وفي وني سلفة للدولة مقد ارها عشرة آلاف جنيها ذهبيا ، أبدت شركة ستانيدرد أيل أوف كاليفورنيا صاحبة الاتفاقية إستعدادها لدفع ملغ خمسين أليف جنيها ذهبيا المفاطور أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية .

وسعد تَفَيَّرُ الطَّروف الاقتصادية المالمية ، وازدياد أهمية البترول الاقتصادية بالاضافة الى تغير الأوضاع الاجتماعية والسياسية في الدول النامية عموما وفسى المملكة خصوصا ، أصبح لزاما على الدولة أن تسعى ورا تعديل تلك الاتفاقية

بما يتناسب مع الأوضاع الراهنة ، وبدأت معركة حقوقية ، ومفاوضات متسلسلة أنت ثمارها على مراهل منذ عام (١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م) ، وقد أسفرت جمود الدولة في سبيل تحقيق هذا الهدف عن النتائج التالية :

- المنتا للطن من هام (١٣٦٩ ١٩٥٠ م) تمكنت المملكة من الوصول إلى تعديسلل الاتفاقية بحيث تناصف الشركة المذكورة في أرباحها المتعققة عن استفلال البترول ، بدلا من الحصة السابقة التي كانت (٢١) واحد وهسرون سنتا للطن من هام الزيت .
- ٢ إستطاعت الدولة أن تفرض على الشركة ضرائب بنسبة (٥٠٪) خسسين في المائة من صافى الأرباح ، وباضافة هذا القدر الى نصف الأرباح المائد للدولة من التعديل السابق لا يتبقى للشركة المذكورة سوى (٢٥٪) خسسة وعشرين في المائة من صافى الأرباح ، بينما كانت الشركة بموجب الاتفاقيسة معفاة من كل الضرائب .
- " إستطاعت الدولة إلفا " الخصوم الخاصة التي كانت الشركة تمنعها للشركات التابعة لها والبالغة (مر ۱۰ //) عشرة ونصف في المائه ، وأدى ذلك إلى التابعة لها والبالغة من صافي الأرباح وقد تم الاتفاق على ذلك على الله ع
- ع المُشاركة في مجلس الادارة ، والإتفاقية السابقة لم تمط الحق لأى مديسر سعودى في الاشتراك في مجلس ادارة الشركة الذي يقرر سياسة الشركة فيما يتعلق بالانتاج والأسمار والتوظيف والمحاسبة ، وبالتالي تحديد رقم الأرباح ، وبعد مفاوضات تمكت الدولة من الوصول الى تعين ثلاث.... أعضا معموديين في مجلس ادارة الشركة وقد تم ذلك للدولة في عاسسس (١٣٦٩هـ عيث تم تعين عضوين سموديين في التاريسين (١١)

⁽١) وقد اصبح رئيس مجلس الادارة فيما بعد سعوديا ٠

ه ـ تخفيض نفقات التسويق ، وقد كانت الشركة تحتسب نفقات تسويق طــــن كل برهيل مبلغ (٢٨١٤) أربع سنتات ، وثمان وعشرون في المائة مـــن السنت ، وقد إستطاعت الدولة تخفيض هذه النفقات الي (٥٠) نصـــف سنت فقط ، والتالي أدى ذلك الي زيادة حصة الدولة من صافي الأرباح ، التخلي تدريجيا عن مساحات من مناطق الامتياز ، وقد تضمنت الاتفاقية الأصلية في المادة رقم (٨) تخلي الشركة عن البقع التي تُقرِرُ عــــدم إستثمارها ، وتصبح تلك البقع منفكة من قيود الاتفاقية .

وقد تمكّنت الدولة فيما بعد من إلزام الشركة بجدول زمنى للتخلسس عن أجزا من مساحات الاحتياز بحيث لم يبق للشركة في السنين الأخسيرة من مساحة الاحتياز سوى (٣٠) ثلاث في المائة ، أي (٢٠١٨٧) عشرون ألفا ومائة وسبعة وثمانون ميلا مربعا من مجموع المساحة المشمولة بالاحتياز البالفة (٦٧٢٩٠٠) ستمائة واثنان وسبعون ألفا وتسعمائة ميلا مربعا .

وانفكاك أجزا عديدة من قيود الاتفاقية يُتِيحُ للدولة استفلال أكسبر عز ممكن من تلك المساحة في الاستفلال البترولي ، لاسيما وأن المساحات المذكورة تقع على جيوب بترولية تندوى أكبر احتياطي للبترول في العالم .

ولا يُعتبر ماذكرناه هو آخر مراحل مساس الدولة في تحقيق أكبر عسائد من استثمار البترول وتحقيق السيطرة الفعلية على ثرواتها البترولية ، والطريق الحقيق للسيطرة على الثروة البترولية هو تحويل الشركات الأجنبيسسة المستفلة الى شركات وطنية .

وقد قات هذه الفكرة ، ورادها ، جلالة المفقور له الملك فيصل عاهمل المطكة ، حيث بدأ في الممل على تحقيق هذا الهدف بالممل على مساركة الشركات الأجنبية في روؤس أموالها ، وقد خاضت الدولة مصركسية

وقد أسفرت الجهود المستمرة عن تطلُّك المطكة لنسبة (٢٥) خسسس (١) وعشرين في المائة من الشركات الماطة في أراضيها بما فيها شركة (أرامكوا). وحيث تزداد نسبة طكية الدولة في الشركات بنسبة (٥٪) خسدة في المائسة وتكون الزيادة الأخيرة بنسبة (٦٪) ستة في المائة .

وقد بدأت الزيادة المذكورة في عام (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م) ، بحيست تبلغ (١٥٪) واحد وخصون في المئة عام (٢٠١هـ - ١٩٨٦م) .

وقد تم ذلك الاتفاق بين السلكة العربية السعودية ، همض ول الخليج هين الشركات الأجنبية العاطة في أراضيها بتاريخ (١٥١/١١/١٥) .

وطقد أكتسبت المملكة خبرة عالية في مجال المقود البترولية من تجربته المراد) مع شركة أرامكر مما أتاح لها عقد اتفاقيات جديدة مع شركات أخرى ، وشسروط تحقق أهداف الدولة من السياسة البترولية بشكل فعّال .

⁽۱) أرامكو: هو الاسم الجديد لشركة ستاندرد أيهل أوف كاليفورنيا بعيد إنضمام ثلاث شركات أخرى إليها هن : شركة تكساس (تكساكو) ، وتعليك ٢٠٪ من الشركة ، وشركة ستاندرد أيهل أوف نيوجر سب ، وتعلك ٢٠٪ من الشركة ، وشركة موبيل أيهل ، وتعلك ١٠٪ من الشركة ، الى جانب طكيبة شركة ستاندرد أيهل أوف كاليفورنيا التي أصبحت تعلك من الشركة الجديدة شركة ستاندرد أيهل أوف كاليفورنيا التي أصبحت تعلك من الشركة الجديدة مركة ستاندرد أيهل أوف كاليفورنيا التي أصبحت تعلك من الشركة الجديدة وأرامكوا) عام (١٣٦٦هـ ـ ٢٤) ١٥) .

ومن تلك الاتفاقيات إتفاقية منح شركة ، باسفيك وسترن التى تحولت السى شركة (جيتى للزيت) ، وقد وقّعت الاتفاقية المذكورة عام (١٣٦٨ - ١٩٤٩م)، والاتفاقية المذكورة تمنح الشركة إمتياز التنقيب والاستثمار في المنطقة المحايدة السعودية - الكويثية ، وهي تعمل جنبا الى جنب مع شركة الزيت الأمريكيــــة المستظة (أميثويل) صاحبة إمتياز الاستثمار الكويتي في المنطقة نفسها .

واتفاقية شركة الذيت العربية المعدودة اليابان عام (٣٧٦ هـ - ١٩٥٧م) . الخُاصة بملح امتياز للشركة المذكورة للتنقيب والاستثمار في الأراض السعودية والكويتية ، وتشترك الملكة والكويت في عائدات الاستفلال المذكور .

واتفاقية منح المؤسسة الحكومية الفرنسية (أوكسراب) امتياز تنقيب واستفلال البترول في المملكة ، والاتفاقية المذكورة ينطبق طيبا الي حسد بميد نظام التعدين في المملكة الذي سبق بيان أحكامه في بحث ملكيسة المعادن غير البترولية واستفلالها في المملكة .

وأهم بنود هذه الاتفاقية إنتقال امتياز الاستثمار آليا مع كل الحقوق السي شركة سعودية تمتلك الدولة (٠٤٪) أربعين في المائة من أسهمها ، والستزام الشركة بإستخدام ٥٠٪ من العمالة السعودية داخل الملكة ، و٣٠٪ مسن (١)

⁽۱) أنظر: مرجع بترومين ، (۱۳۸۲هـ ۱۳۸۲هـ) ص ٥٠ هـ ٦٥ ، فيمسا يتعلق باتفاقيات المملكة البترطية ، وتطور الجانب المحقوق فيها لصالح الدولة ، مرجع سابق ٠

الباب إلشالييث

ملكية المياه والموارد الحيوانية والنبيات تيسية ويشتمل على فصليان :

- (الفصل الأول) ملكية المياه •
- (الفصل الثاني) ملكية الموارد الحيوانية والنباتية •

(الفصل الأول) طكية المسسياه

ونظرا للأهمية الحيوية للما عإن الشارع الحكيم قد أعطاه شكلا من الطكية يتناسب مع هذه الأهمية ، وفي بحثنا لطكية المياه ، سنتناول بيان أنواعها بحسب مصادرها الطبيعية ، وحسب العمل الانساني الداخل طيها ، شهين مذاهب الفقها في طكية كل نوع منها وأدلتهم على ذلك ثم نتنها وليان حقوق الآخرين المتعلقة بطكية الما .

أنواع المياه:

تتنوع المياه بالنظر الى مصادرها الطبيمية ، ودخول على الانسان طبيها من حيث الحفر والإستنباط والإخراج والحيازة إلى قسمين مياه محسسرته ، ومياه فير محرزة وتنقسم فير المحرزة إلى :

(أ) المصادر الطبيعية التي لم يتسبب عمل الانسان في إخراجها وتشمل :

⁽١) سورة الأنبيا " آية (٣٠) .

- ۱ مصادر المياه الطبيعية الكبيرة ذات الوفرة المالية بحيث لا يتصليبور
 النشاح فيها كالأنهار والبحار •
- ٢ مياه ألا نهار الطبيعية الصفيرة ذات الوفرة المحدودة بحيث تسبؤدى
 إلى النشاح فيها
 - ٣ مياه الميون الطبيمية الوفيرة المياه بحيث لا يتصور التشاح فيها .
 - عياه الميون الطبيعية المحدودة المياه بحيث يتصور التشاح في الانتفاع
 بها .
 - (ب) المصادر الصناعة للمياه (التي لعمل الانسان دور في اخراجها) وتشمل :

 (الآبار المستنبطة وتنقسم بحسب الأرض التي عُفرت فيها الي :

 أ الآبار المحفورة في الأراض المطوكة .
- ب _ الآبار المعفورة في الأراضي الموات ، وتنقسم بحسب قصيد
 - ١ المحفورة بقصد الانتفاع المام .
 - ٢ ـ المحفورة بقصد الارتفاق المؤقت .
 - ٣ ـ المحفورة بقصد التمك •
- ٢ العيون المستخرجة وتنقسم حسب نوع الأرض المستخرجة فيها الى :
 أ العيون المستخرجة فى الأراض المطوكة .
- ب ما المعيون المستخرجة في الأراضي الموات وتنقيم حسب قصيمه الموات وتنقيم حسب قصيمه الله :
 - أ .. الستخرجة بقصد الانتفاع المام •
 - ب ـ المستخرجة بقصد الارتفاق المؤقت ·
 - ج ـ الستخرجة بقصد التملك •

⁽١) انظر التقسيم المذكور: الأحكام السلطانية للماوردى ص ١٨٠ م ومابعدها الأحكام السلطانية لأبن يعلن ص ٢١٤ م ومابعدها مراجع سابقة •

مذاهب الفقها عنى ملكية المياه:

اتفق الفقها على أن الما المحرزيكون محرزه مالكا له ينتفع به ويمنسي الآخرين من التعدى طيه كمائر المباحات أذا أحرزت ، ومن الأدلة علسسي ذال مايأتي :

(۱) ماروى أبو هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله طيه وسلم قال "والذى نفسي بيده لأذودن وجالا عن حوضى كماتذاد الفريبة من الإبل هسن (۲) الحوض ".

ووجه الدليل في الحديث قوله صلى الله عليه وسلم: "كما تسداد الإبل الفريبة المفريبة عن الحوض "، فما أجاز لصاحب الحوض طرد الابل الفريبة عن حوضه الا وهو أحق بسه "،

(٢) ماروى أبو هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: "ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم رجل حلف على سلعة لقيد
أعطى أكثر مما أعطى وهو كاذب ورجل طف على يمين كاذبة بعد العصر
ليقتطع بها مال رجل مسلم ورجل منع فضل ما " فيقول الله اليوم أمنمييا فضلى كما منمت فضل مالم تعمل يداك ".

⁽۱) نقل الاتفاق ابن المنذر انظر: تحفة المحتاج ۲۳۰/۱، الهدايسية 3/۱۷، المذخى لابن قدامة ٤/٦٢، عاشية الدسوقي ٤/٥٠، ي

⁽٢) صحيح البخارى ٧٨/٣ ، مرجع سابق .

⁽٣) فتن البارى بشرح صحيح البخارى ١٣٣/٥ مرجع سابق .

⁽٤) صحيح البخارى ٢٨/٣ ، مرجع سابق ٠

ووجه الاستدلال به أن المماقية على منصه الفضل فدل طى أنسه أحق بالأصل ، ويؤخذ من منهوم قوله تعالى : "مالم تعمل يداك " () () أنه لو عالجه بالإستنباط والحيازة كان أحق به من غيره .

(٣) القياس على جميع المباحات كالحشيش والحطب وفيرها ، وقدورد من النبى صلى الله عليه وسلم قوله : "لان يأخذ أحدكم أحبلا فيأخـــن حزمة من حطب فيبيع فيك الله به وجهه خير من أن يسأل النــــاس (٢) أعطى أم منع " ، فدل على أن ماحيز من الحطب يملكه الحائز وله بيمــه والما عمله لا نهما يشتركان في الاباحة .

أما الأحكام المتعلقة بالمياه غير المحرزة فمنها مايتعلق بطكيتها ومنها مايتعلق بتنظيم ومنها مايتعلق بالحقوق الواردة على تلك الملكية ، ومنها مايتعلق بتنظيم الانتفاع بالمياه الغير مطوكة ألا حد أو المهاحة لذلك سنتناول هــــــنه الأحكام بتجميع أنواع المياه في اطار ماتأخذه من حكم مشترك بالنسسية لطكيتها ثم نحرض بعد ذلك للحقوق المتعلقة بالمياه المطوكة طي النحو الاتسبو، ؛

مصادر المياه النهاحة وتنظيم الانتفاع بها:

ترتبط اباحة الما موجودة في المواضع المهاحة أو بوفرته التي تتيسيح للجميع الانتفاع به دون مشاحة ، وقد عدّ الفقها من أنواع الما المساح

⁽۱) فتح الباری ۰/۳۳ مرجح سابق ۰

⁽٢) صحيح البخارى ٣/ ٧٩ ، مرجع سابق •

⁽٣) انظر المفنى لابن قدامة ٢٢/٤ ، مرجع سابق .

مايأتىس :

- المصادر الطبيعية ذات الوفرة العالية كالأنهار العظيمة والبحار والعيون غزيرة المياه في الأرض المباحة ، وطبيعة هذه الأنواع لا تسمح بالاختصاص (۱)
 بها لذلك ذهب الفقها الى عدم جواز دخولها في الملكية الفرديسة ، بل تظل على الاباحة ينتفع بها من أراد كيف شا شريطة ألا يسسؤدي إنتفاعه إلى الإضرار بالاخرين ، فإن أدى انتفاعه إلى الإضرار بهسسم كان لهم منعمه ممايحد ألله الضرار ، ولا قيد على الانتفاع بهذا النوع سسن المياه غير عدم الاضرار بالاخرين .
- ب أما القسم الثانى من المياه المباحة فيشمل مصادر المياه الطبيعية ذات الوفرة النسبية المحدودة ، والتى تضيق عن انتفاع كل الرافيين فى الانتفاع منها مثل الأنهار الطبيعية الصفيرة والعيون الطبيعية الصفيرة ، وسنأتى على بيان الطريقة التى نظم الشارع انتفاع الناس بها .
- " .. القسم المثالث من المياه المباحة ويشمل المصادر الصناعية للمياه (السبق لعمل الانسان دور في إخراجها إلى حيز الإنتفاع بها) و وكونها مباحة لأن مُستخرجها لم يقمد بإستخراجها الطك ، ويشمل هذا القسم مايأتي : ألان مُستخرجها لم يقمد التي استخرجها الناس من قديم الزمان (الحاديسة)

(٣) يستعمل الفقها الفظ (عادية) في التعبير عن الأشيا القديمة السلى الأيعرف لها مالك نسبة الى قبائل عاد التي عاشت طي الأرض في حقيسة تاريخية موظة في القدم ، انظر تحفة المحتاج ٢/٢٠٢ ، مراجع سابقة .

⁽۱) أنظر: الهدأية ٤/٣٠١، تبين الحقائق ٢/٣٩، رد المحتار ٢/٨٦٤ ومابعدها ، الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٨٠، ومابعدها ، تحفة المحتاج ٢/٧٢٦ ومابعدها ، الأحكام السلطانية لأبن يعلن ص ١١٢ -ومابعدها ، المغنى لابن قدامة ٥/٣٥ ومابعدها ، كشاف القنساع ٣/ ٦١ ومابعدها ، حاشية الدسوق ٤/٦٦ ، التاج والا كليل ٢/٢١ المهذب ٢/٨٦٤ ، الأم ٨/ ٢٣١ ، مراجح سابقة .

- ف الأراض الساحدة .
- ب ـ الآبار والعيون التي يستخرجها الناس في الأرض المهاحة بقصصصد جملها للانتفاع العام طلها للأجر والثواب من الله •
- جـ الآبار والعيون التي يستخرجها الناس في الأرض الماحة بقصيد الانتفاع المؤقت بها ، ثم يتركونها بعد تعصيل حاجتهم منها ،

وهذا القسم من المياه يأخذ حكم المياه المباحة على الوجه المذكسيور سابقا فتظل مباحة كل يأخذ قدر حاجته منها ولا يجوز تملكها باحيا او إقطاع واذا كانت وفرة مياهه محدودة بحيث لا تفى بحاجات كل طالبى الانتفاع بهسا فإن الشرع ينظم الانتفاع بها على ماسيأتي بيانه .

تنظيم الشارع لا نتفاع الناس بالموارد المائية المباحة ذات الوفرة المحدودة:

سبق أن ذكرنا أن حكم المياه الطبيعية المباعة بأقسامها المتعسب دة ، هو جواز انتفاع الجميع بها دون تدخل أحد في ذلك الانتفاع سوا فسسى أسلوبه أو زمنه أو تحديد كبية الما المنتفع بها ، إلا أنّ حاجة الناس قد تكون أكبر من أن تفي بها هذه الموارد بالشكل الذي يُرضى الجميع ، بسل قسسك لا تستطيع تلك الموارد الوفا الا بحاجة عدد محدود من الناس ، لذلسك نظم الشارع انتفاع الناس بها في هذه الحالة .

والأصل في تنظيم الانتفاع بالمياه مارواه عروة بن النهير أن رجلا من الأنصار (١) هاصم الربير في شراج الحرة يستى بها النخل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اسق يازيير فأمره بالمعروف ثم أرسل الى جارك فقال الانصارى آن ــ

⁽۱) شراج : جمع واحدة شرج وهو سيل الما ع والمقصود سيل الملكاء عدم الحرة الى السهل ، انظر : النها في غريب الحديث ٢/٢٥٦ ، مرجع سابق .

وماروى أن النبى صلى الله طبه وسلم: قضى في سبيل مهسور ، _ (٤) (٥) ومذيت أن يسلك حتى بيلغ الكمبين ثم يرسل الأطبى طبى الأسفل .

⁽۱) الجدر: هو السناة ، وهو مارفع حول الزرع كالجدار ، وقيل : هــو لفة الجدار ، وقيل : هو أصل الجدار ، وروى (الجُدر) بالضــم : جمع جدار ، ويروى بالذال (الجذر) واحده جذر بالفتح وبالكســر وهو أصل كل شو، ، انظر : النهاية في غريب الحديث ٢٥٠١ ، ٢٥٦ والمراد حتى يرتفع الما الى الكمبين ،

قال ابن حجر ؛ لما رأوا الجدر يختلف بالطول والقصر ، قاسوا ماوقمت فيه القصة فوجدوه يبلغ الكعبين ، انظر فتح البارى ٥/٥ ، مرجع ...

⁽٢) سورة النسالا آية (٦٥) .

⁽٣) البخارى ٣/ ٢٦ ، مرجع سابق ٠

⁽٤) مهزور: بفتئ أوله وسكون الها وضم الزاى وسكون الواو، ومذينه ببب بذل معجمة ونون بالتصفير، واديان معروفان بالمدينة المنورة، أنظر: فتح البارى بشرح صحيح البخارى ٥/٣٠، مرجع سابق •

⁽ه) ذكر ابن حجر تخريجه عند الدارقطنى فى غرائب مالك ، وعند الحاكسم وصححه ، وأبو داود ، وابن ماجه والطبرى ، واسناد كل منها حسسن وأخرجه عبد الرزاق موصولا عن معمر عن الزهرى ، انظر تلخيص الحسبيين 77/۳ ، فتن البارى ٥/٠٣ ، مرجع سابق .

وقد اجتهد الفقها عن ترتيب الأفضلية في الانتفاع بالما بشكل عام قياسا طي هذا الحديث ، وأخذا بالقواهد الشرعية المامة ونورد فيما يأتي بمين جوانب أحكامهم في هذا الموضوع مرتبة طي النحو الاتبين :

١ - يقدم في استخدام السداء للشرب تنازلها الاتسى ؛

- أ ـ الانسان فالدواب المستعطة في غير الأكل ، فالمواشي المباح أكلها فالزوع ، وهذا الترتيب لأن الحفاظ على ذوات الأرواح المحترمية واجب ، وأولها الانسان ، عليه الدواب لأنها لوهلكت عطشا ليسلم يكن لصاحبها تذكيتها والانتفاع بلحمها ، وأخترت المواشي المسلح أكل لحمها لأن صاحبها يمكنه الانتفاع بلحمها .
- ب في اطار الترتيب السابق ، وفي غير الزوع يقدم من له حق اختصاص طي الما ولا نه أطبي به ثم المسافرون لا حتياجهم الى السرعة ، ولا همية عنصر الوقت عند هم ، ولا نهم فَ أَنَّة شدّة الحاجة إلى الما والمهم عنصر الوقت عند هم ، ولا نهم فَ أَنَّة شدّة الحاجة إلى الما ، ولم يسم على المقيمين عارية الآلات التي تُمكّنهم من الانتفاع بالما ، ثم يليه مم المقيمون ،
- ج . فى الحالات التى يكون البعض فيها أشدُّ عطشا وإجهاد المخشيب من تأخيره وقوع ضرر به يقدم على الآخرين ولا يُلتفت إلى ذلك الترتيب فيقدم في هذه العالة انسان على انسان حسب شدة العطش ، وكذلك حيوان على حيوان على حيوان المضرورة نفسها .
- د يُتبَّعُ الاترتيب السابق في حالة كفاية الما الجميع أما إذا كان المسا الهيكس إلا البحث يُقدّم من يُخشى عليه الهلاك ، وإذا استوى الجميعة في شدّة الحاجة الى الما وخُشِي طيم الخطر بنسبة واحدة فان الما وخُشِي طيم الخطر بنسبة واحدة فان الما يوزع على الجميع بالسوية بحيث بحصل به على مايسد الرمق ، ولا يشترط في هذه الحالة حصوله على الارتوا أو تمام الكفاية ، ورجح البحسية

فى حالة مدم وجود كبية ما الاحكف الالواحد تقديم صاحب الاختصاص (١) طى الما على غيره .

وماذكر سابقا قاعدة عامة يمكن تطبيقها في أحوال متعددة حسب وفسيرة الما وندرته على النحو المذكور سابقا ، وهو أكثر انطباقا طي حالة استخدام الما في شرب الناس والحيوانات ، وهو ترتيب مبغى طي الحاجة وشد شهسسا كأساس للترتيب .

أما استخدام موارد الما الساحة في الرق (سقى الزرع) ، فأسسساس تنظيمه الأحقية في استخدام الساه المعاحة للرق في تنظيم نذكره على النحو الآتي :

- ١ في حالة وجود مجموعة منتفعين بالمياه المباحة لرى مزروعاتهم يحسبتبر
 في قسمة الما بينهم الترتيب الآتي :
- أس يُقدَّم أول الماشر للإنتفاع بالما ونقصد به أولمهم إحيا للموضع السدى اعتمد في زراعته على ذلك الما ، وإذ تساو إفي الاحيا أولم يعلم الأسبق قدم الأعلى عند الحنابلة ، وقال المالكية يُقرع بينهم ،وذلك إذا كانت كمية الما محدودة أما إذا كانت تكفي الجميع فيؤ خمسن بالترتيب الذي وَرَد في الحديث بحيث يستى الأعلى ثم الأسفل عمسن وأريق عبس الما حتى يبلخ الكمبين.

⁽۱) ذكر هذا الترتيب فقها المالكية انظر: حاشية الدسوق ٦٦/٢ . التاج والاكليل ١٦/٦ ، مختصر خليل ص ٢٥٠ ، وذكر الشافعية طرفا منه انظر: تحفة المحتاج ٣٢٢/٦ ، والحنابلة ؛ انظر كشاف القياليان

- ب إذا اشترك جماعة في قسمة ما مباع بينهم ، فإن الما يُونَ طيهم حسب التراض إذا أمكن وذلك مأخوذ من نص الحديث السابق حيث ورد فيه أن النبى صلى الله عليه وسلم أمر النبير بالمعروف ، وتكون قسمة المسا عادة معددة بمدة زمنية كيوم وساعة لكل منهم ونحو ذلك ، أو بقسسة الما بكيات محددة حسب حاجة كل منهم عن طريق آلات توزيع الميساه كالسدود ذات الثقوب أو الآلات الأخرى .
- ج مراس في قسمة الما عينهم مقد أر المساحة المزروعة فيعطى كل منهمم مقد أراد المساحة التي زومها .
- د _ فى الأحوال التى تكون فيها أرض أحدهم فير مستوية تُقسم حصته مسلس الما طيها بالتساوى حتى لاينال من الما نصيبا أكثر سايستحقه وهسلو وصول ارتفاع الما الى الكمبين ، حيث بنحدر الما الى الأرض المنخفضة .
- جد فى ظل الترتيب السابق للحقوق يُمنع كل مشترك فى الما من القيدام بدأ و عمل يؤدى الى اختلال حصة الآخرين منه ويزيد فى حصته كتوسيع المجارى أو نصب بعض الآلات على الما محيث تعوق حركته فيتضرر باقى الشركدا و بذلك العمل ، ولا بأس بالأعمال التى لا تحدث ضررا على النحو المذكور .
 - هـ ألا صحاب الشركة في الما مجتمعين ومنفردين الحق في منع غيرهم مسسن الحيا الشركة في الما الذا كان علمه ذلك يؤدى الى الاضرار بهم .
 - و حقوق الشركا عن الما مقد رة بحسب كفاية الما ووفرته ، واذ كان المسا الله ووفرته ، واذ كان المسا الله لا يزيد عن سد احتياجاتهم فليس لأحدهم أن يتوسع في الأرض المزروسية الوينتفع بذلك الما في احيا الرض أخرى .
 - ر .. الترتيب حسب الأعلى فالأعلى ينطبق على الرى بما " الا تهار والسيول ، اما

مياه الآبار فينهض أن يُرامى فيها السابق بالأحيا في التقديم ، وكسندليك (١) العيون غير الجارية ،

له لئية مصادر المياه في الأراضي المعلوكة :

كثيرا ماتوجد مصادر المياه في الأراضي الملوكة صنعتل وجودها على على الأراضي في عدة صور محددة بالتقسيم الاتسب :

- (أ) مصادر المياه الطبيعية ، وهي كل المصادر التي لا أثر لعمل الانسان في اخراجها من مكتبها الل حيز الاستعمال ، كوجود منابع عيون المسائ في الأرض المطوكة ، ويلحق بهذا النوع الآبار القديمة التي لا يُحصَّرونُ حافرها ، وسوا كان وجود المصادر الطبيعية للما في الأرض المطوكة قبل دخطها في المك إبتدا أو إنتقالا ، أو وجدت بعد استقسسرار الملك طبها ، كين اشترى أو أحيا أرضا ثم تفجّرت بها عين دون أن يكون للمالك يد في تفجيرها .
- (ب) مصادر المياه التي يستخرجها الناسفي الأرض سوا كانت آبارا أو عيونا ، وسوا وجدت هذه المصادر في الأرض المطوكة إبتدا وانتقالا ،أو كانت سببا من أسباب الاحيا المقصود به التطك .

⁽۱) الأحكام السابقة أُخذت من الأقوال المتفق طيها والراجمة عند الفقها انظر: شرح العناية طلى الهداية ١٤٨/٨، منتج القدير ١٤٨/٨، ود المحتار ٢٨/٨، منبين الحقائق ٢/ (١) محاشية الدسوقليل على الشرح الكبير ٢٧٢، مقدمات ابن رشد ٢٧٨/، التاج والاكليل ١٢/٦، السهذب ٢٨/١، تحفة المحتاج ٢٣٠/٦، كشاف القساع ١٢/٢، ومابعد الصفحات المذكورة في المصادر نفسها معاهو متعلق بالموضوع ، مراجع سابقة .

وقد اتفق الفقها على أن من قام باستنباط ما من مكنه في أرضه المطوكة فانه يطك نفس مصدر الما يمنى أنه يمك البئر نفسها أو المين نفسها ، أما الما الذي في قرار البئر (نقع البئر) أو العين فقد اختلفوا في طكيته طب قطين على النحو الآتى :

"أولا" نهب الشافعية في القول الصحيح ، المنصوص عليه ، أن من حفسر بأخراج بثرا أو استنبط عيثا فإنه يملك مأشا في قراره ، وإن لم يحزه بإخراج (٣)

والذى يتضح من نصوص المالكية أن هذا مذهبهم أيضا ، جسله

(٠٠٠ قلت "أرأيت لو أن قوما مسافرين وردوا ما " فمنعهم أهسل الما من الشرب أيجاهد ونهم في قول مالك ? " قال: "ينظر فسي ذلك فإن كان ماؤهم ممايحل لهم بيعمه مثل البئر يحفرها الرجل فسي داره أو أرضه قد وضعها لذلك بيبع ما ها كان لهم أن يعنعوهم الا بنسب (٤)

ومنع فضل الما في البئر المطوكة الالمضطر وجواز بيمه والمعاوضية طيه تدل عليه نصوص مصنفات المالكية مايدل على أن الما مطول في قراره بطك البئر عندهم .

⁽۱) قال ابن عجر بعد تقرير هذا الحكم: (وهو الصحيح) ، انظـر: تحفة المحتاج بشرح المنهاج ٢٣١/٦ ، مرجع سابق ،

⁽٢) قال الشيرازى في المهذب: (وهو المنصوض عليه) ، انظر: المهذب (٢) قال الشيرازى في المهذب (٢)

⁽٣) الأحكام السلطانية لأبن يعلن ص ٢١٦ ، المفنى لابن قدامة ١/٦٦ ، مراجع سابقة •

 ⁽٤) المدونة ٤/٤٢٣ م مرجع سابق .

"ثانيا" ذهب الحنفية ، والحنابلة في الرواية الصحيحة ، الى أن مافسي قرار البئر أو العين الستنبطة في أرض موات ، أو مطوكة لا يسلك صاحبها منها إلا القدر الذي يحوزه بالإخراج منها ، وأن مافيها من ما " لم يحزه بالإخراج يظلّ على إباحته ، وذهب إلى هسدا أبو اسعاق من الشافعية خلافا للمنصوص عليه عند الشافعية وهسو أنه يطكه .

وقد استدل أصحاب المذهب الأول بقولهم : إن مانى البسئر (٤) من ما يُعتبر من نمائه ، وما مُلكت عينه مُلكِ نمائه .

ويصلح للاستدلالهم مارواه البخارى من قول صلى الله عليه وسلم :
"يرحم الله أم اسماعيل لو تركت زمزم ٠٠٠٠" وفيه ، قالت " ولا حـــق
لكم في الما قالوا نعم " ولم ينكر ذلك صلى الله عليه وسلم فكـــان
(٥)
تقريرا منه لملك الما في مصدره قبل الحيازة ،

⁽۱) الهداية ١٠٤/ مشرح المناية على الهداية ١٤٤/ مبرين الحقائق . ١٤٤/٨ مراجع سابقة . ٣٤/٦ مراجع سابقة .

⁽٢) قال ابن قدامة: "وهو الصحيح"، انظر المضنى ٢/٦٦، وذكرر هذا الحكم البهوتي رواية واحدة في كشاف القناع ١٨٩/٤، شربست منتهي الارادات ٢/١٦، وميل أبويطلي ظاهر الي هذه الروايسية انظر: الأحكام السلطانية عي ٨٣، مراجع سابقة .

⁽٣) انظر: المهذب لأبن اسماق الشيرازي ٢٢/١) ، مرجع سابق ٠

⁽٤) انظر: تحقة المحتاج ٦/ ٢٣١ ء المفنى لابن قدامة ٤/ ٦١ ، مرجسح سابق .

⁽٥) انظر : فتح البارى ٥/ ٣٣ ، مرجع سابق ٠

وقوله صلى الله طيه وسلم : "من أحيا مواتا فهوله "وحفر البئر وإستنساط العين يُعتبر إحياءً لها ، وقوله صلى الله طيه وسلم : "فهوله "يُحمل طيس منافع وعين الموات المُحيى ، وما البئر منفعته فتملك بذلك ،

وإن أُعترض على هذا الاستدلال بالشركة في الما عيمكن أن يجاب طيب بأنها محمولة على الما المباح ، وإن اعترض عليه بماورد عن النهى عن بيسع فضل الما ، يُمكن الاجابة عنه بمنح الملازمة إذ لا يقتضى المنح من البيسي عدم الملك بل هو نهى عن البذل بموض فيما زاد عن حاجته كما أنه يسبدل على أن صاحبه أولى بما يحتاجه منه ،

وإذا أُعترض طى ذلك بماورد من النهى عن منع فضل الما الكوابسة عليه من وجهين الأول : المنع من الملازمة إذ النهى عن المنع لا يستلزم عدم الملك ، بل يدل على أنه أولى بفير الفاضل عن حاجته ، والثاني حملسسه (١) على الاتبار التي في البراري والصحاري ، ولا يلزم منه عدم الملك ، ولا التحميم في كل ما الله .

⁽۱) سئل عبد الرحمن ابن القاسم: "أرأيت الحديث الذي جا الايمنسية فضل الما اليمنع به الكلا قال "لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا أحسبه إلا في الصحاري والبراري وأما في القرى والأرضين التي قد عرفهسسا أهلها وأقتسموها وعرف كل انسان حقه فلهذا أن يمنع كلاها عند مالك إذا احتاج اليه "، المدونة ٤/٤٢، وانظر المنتق للباجي ٢/٤٣، ومرجع سابق .

وأستدل أصحاب المذهب الثانى القائلون بعدم تمك صاحب اليسمير لمائها إلا بالحيازة للما " نفسه بعد إخراجه به بقطه صلى الله عليه وسلمم :

" المسلمون شركا " في ثلاث الما " والنار والكلا " ويرد عليه أنه محمول علمسسى الما " الموجود في المصادر المهاجة به لا المملوكة .

كما استدلوا بقوله صلى الله طيه وسلم: "لا يُعنع فضل الما "ليُعنسج بـــه (٢) الكلا" ، ويجاب طيه بما أجيب به على الحديث السابق .

واستدل أصحاب المذهب الثانى طنى عدم طنى الما فى قرار البئر بقولهم إلا يمتبر الما نما للبئر يطنى بطكه ، لأنه إنما يجرى من تحت الأرض وليس سن أجزائها إلى طكه ، فأشبه الما الجارى فيما ليس مطوكا لأحد ، فيظل المسا طنى الاباحة ، كالصيد إذا دخل طكه لا يملكه إلا بالحيازة ، ولأن النسساس لا يستفنون عن الما ووقومه فى الطن يؤدى الى منعه ممايؤدى الى وقسوع الناس فى الحن .

ويتمكن أن يجاب عن الاستدلال السابق من عدة وجوه ، الأول : عـــدم التسليم بالقول ان الما ليس من أجزا الأرض ، بل هو من أجزائها ، وهـــو (٤) مذهبكم في الممادن الياطنة أنها تطك بطك الأرض لأنها من أجزائهـــا ، والما كالممادن في استبطانه الأرض .

⁽⁽⁾ سبق تخريجه عند الكلام على طكية المصادن الظاهرة ، ص ١٠٥٧ ،

⁽٢) متفق عليه ، انظر : تلخيص الحبير ٢٦/٣ ، مرجع سابق ٠

⁽٣) انظر: تبيين الحقائق ٢١/٦، الهداية ١٠٣/٤، فتح القديسير (٣) الطر: تبيين الحقائق ١٠٢/٦، الهذاية ١٠٣/٨ مراجع (٣) ١٠٤/٨ مراجع سابقة ٠

⁽٤) طكية المعادن الباطنة تعود لصاحب الأرض المطوكة عند العنفية والحنابلة ، وقد سبق بيان ذلك انظر صـ ٥٠ من هذا البحث ٠

الثانى: منع القياسطى الصيد لأن الصيد طريق ملكة الحيازة وهى تناسب وطريق حوز الما يناسبها العمل طى استنباطها بالحفر ، وكسا أن من نصب شباكا فوقع فيها الصيد يملكه يمكن أن يقاس طيه الساء اذ أن الآبار تُحفرُ ليجتمع فيها الما كما تُنصبُ الشباك ليقع فيها الما .

الثالث: منع القول أن ملك الما يؤدى إلى منصه ووقوع الناس في الحسيج لعدم إستفنائهم عن الما م لأن الشارع لم يطلق ملك الما بحيث يجيز لمالكه منصه عن اعتاجه لضرورة ، وإنما قيد الشارع ملكيسة الما بما لا يمنع حقوق من احتاج إليه حاجة مُحدة .

والذى تميل اليه النفس هو المذهب الأول القائل بملكية المسام في قرار البئر أو العين لمن ملك البئر أو العين م وذلك لاعتماد هذا المذهب على أدلة المانعين من اعتراضات ،

أما احتمال وقوع الناسفى الحرج بسبب طلقة الما طلقة فرديسة فانه فير متحقق لأن الشارع الحكيم قد وضع طل هذه الطلقة مسسن القيود ، وعلق للآخرين بها حقوقا واجبة بحيث منع وقوع هذا الحرج المحتمل ، ولا ضير في طلك ما يحتاجه الناس إذا رتّب الشارع طسس طلكيته ما يكفل سد حاجتهم .

الحقوق المتعلقة بملكية المياه:

تتعلق بالما عقوق للآخرين سوا طنا بطكيته طكية فردية بالحيسسازة في انا يأوني قراره على ماذهب اليه الشافعية والمالكية يأوبعدم طكيت على مذهب الحنفية والحنابلة يونبين فيما يأتي الدليل على ثبوت هسسنه الحقوق يومطل ثبوتها والما الذي تتعلق به يثم نبين أنواع الحقسوق ومذاهب الفقها فيها .

الأدلة طي ثبوت حقوق الآخرين طي الما :

تدل الأحاديث الآتية على ثبوت نوع من الحقوق على الما والتي سنبنيها فيما بعد :

" الناس شركا" في ثلاث الما والكلا والتلا والتلا والتلا والتلا (٢)

٢ . قوله صلى الله طيه وسلم ؛ " ثلاث لا يُمنعن : الما " ، والكلا ، وألنا ر " ، (٣)

٣ . قوله صلى الله عليه وسلم : "لا يُمنع فضل الما "ليُمنع به الكلا" .

⁽١) سبق تخريجهه انظر ص ٥٦ من هذا البحث ٠

⁽٢) أخرجه ابن ماجه بسند صحيح عن أبي هريرة ، وأخرج أبوداود في سننه من حديث بهيسة عن أبيها أنه قال : يارسول الله ماالش الذي لايحل منصه ٢ قال : "الماء "ثم أعاد ، فقال : "الملح " . وقد أعلن هذه الرواية عبد الحق ، وابن القطان ، وأخرج ابن ماجــــه عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : يارسول الله ماالش الذي لايحل منمه ٢ قال : "الماء والملح والنار "واسناده ضميف ، وروى الطبراني في الصنير "خصلتان لايحل منمهما : الماء والنار " ، قال أبو حاتم في العلل : هذا حديث منكر ، وهناك روايات أخرى في اسنادهــــا مقال ، ولقد اكتفينا بالرواية الصحيحة السند ، انظر : تلخيا الحبير مقال ، ولهد اكتفينا بالرواية الصحيحة السند ، انظر : تلخيا الحبير

⁽٣) متفق عليه انظر: المصدر نفسه ٣/٢٦.

⁽٤) صحيح البخارى ٧٨/٣ ، مرجع سابق .

(١)
 ٥ و قوله صلى الله طبيه وسلم ؛ "لا يُمنع نقع البئر" .
 ٢ و قوله صلى الله طبيه وسلم : "لا يُباع فضل الما "ليباع به الكلا" .
 محل تعلق حقوق الآخرين بالما ؛ ؛

ذهب الفقها الى أن الحقوق الطعلقة بالما إنما تثبت في "فضيل الما" ، والمقصود بفضل الما مازاد عن حاجة صاحبه للإستخدام الشخصيس والإنتفاع بالشرب لنفسه وأهله وماشيته ، وسقى زرمه وأشجاره ، وذهب البعض الى أن فضل الما الايدخل فيه مايستخلفه صاحبه للحاجات الطارئة (مهرسين (٣)) شرب وسقى ، وأظب الفقها طي أن الفضل مازاد عن حاجته الناجزة ، وطيس ذلك لا تثبت حقوق الآخرين على الما اللا إذا كان زائدا عن حاجته .

⁽١) الموطأ ٢/ ٧٤٥ ، سنن ابن ماجه ٨٢٨/٢ ، مراجع سابقة ٠

⁽٢) صحيح سلم ٥/٥٥ ، سنن ابن ماجه ٢٢٨/٢ ، مراجع سابقة ٠

⁽٣) وهو قول الأذرع من الشافعية انظر: تحفة المعتاج ٦/ ٢٣١٠

⁽٤) ذهب الماوردى وابن حجر من الشافعية ، والبهوى من الحنابلسسة الى أن فضل الما مازاد عن حاجته وحاجة عياله ومواشيه وزرعه وأشجساره انظر : الأحكام السلطانية للماوردى ص ١٨٣ ، تحفة المحتاج ٢٣١/٦ شرح منتهى الارادات ٢/١٦٤ ، جامع العلوم والحكم لا بن رجسسب الكشاف مراجع سابقة ، ونقل البهوى في / قول الحارثى : "الفضل الواجب بذله مافضل عن شفّته وشفّة عياله ، وعجينهم ، وطبيخهسم ، وطهارتهم ، وفسل ثيابهم ، ونحو ذلك ، وعن مواشيه ومزارعه وساتينه "، انظر : كشاف القناع ٤/٠٤١ ، مرجع سابق .

أنواع الحقوق المتعلقة بالماء :

تختلف حقوق الآخرين المتملقة بالما" ، فمنها مايتعلق بالشرب ، أي ـ شرب ذوات الأرواح كالانسان والحيوان ، وضها مايتعلق بالسق أى سقسس الزروع ، والأشجار ، ونبين أحكام الحقوق في الما " في كل من الحسب الات السأبقية على الثحو الآثي و

(أ) حق الشرب للانسان والحيوان:

تختلف حقوق الآخرين في شرب المياه المطوكة ، بحسب شيسسكة حاجتهم إلى ذلك المام ، فَيَفْرَقُ في ثبوت هذا الحق بين حالة الضرورة القصوى التي يُخشى طن الانسان فيها الموت عطشا صبن الحسسالات المادية التي لا تبلخ فيها حاجة الآخرين الى الما عدا الملسسيغ ونستمرض فيما يأتي الأحكام المتملقة بهذه الحقوق طي النحو الآتي:

1 - حق المضطرف الما المطوك :

يثبت للمضطرء وهو من يخشى على نفسه الهلاك عطشا الحق فسسى جميع أنواع المياه المطوكة سوا "كانت مطوكة بالحيازة في الأواني ، أو بطك مصادرها ويشترطف ثبوت هذا الحق ألا يكون المالك معتاجا إلى مائسة بقدر حاجة المضطر إليه ، فإذا تساويا في الحاجة إليه فعالك الما وأطسى يمائله ،

وإذا إمتنع مالك الما " من بذله مع عدم إحتياجه إليه بنفس الدرجة ، فللمضطر قتاله على ذلك الما° •

⁽١) انظر: المهداية ١٠٤/٤ ، فتح القدير ١/٥١/ ، رد المحتار ٦/٤٠٠ وقال بعض الحنفية أن كان الما محرزا يقاطه بغير سلاح لأنه ملك لصاحب وأن كان ساحا يقاتله بالسلاح ، وأنظر كذلك نصوص المالكية : المه ونسسة ٤/ ٣٧٤ ، المنتقى للباجي ٣١/٦ ، حاشية الدسوقي ١٥/٥ ، مواهب =

فقد روى أن قوما وردوا على قوم من الاعراب ، فلم يعطوهم دلوا ولارشا ولم يدلّوهم على البئر ، فقال عمرين الخطاب رض الله عنه : "أفلا وضمستم فيهم السلاح" .

وفى رواية ؛ أنهم قالوا لهم ؛ إنَّ أمناهَا وأمناق مطايانا قد كسسادت تنقطع من العطش ، فدلَّونا على البئر ، وأمطونا دلوا نستق به ، فلسسم (١)

وروى أن رجلا أتى أهل ما فاستسقاهم فلم يسقوه حتى مات عطشــــا ، (٢) فألزمهم عمر بن الخطاب رضى الله عنه ديته .

ولا يقتصر حق المضطر الى الما فيما يستنقذ به نفسه من الهلاك ، بسل له أيضا مايستنقذ به دابته التى تحطه إذا كان الخطر على حياته لا يسسنول إلا بسلامتها كسافر في الصحرا ، إذا كان عند المالك فضل ما يكفسس لهما .

(۱) أخرج الرواية الأولى يحيى بن آدم في الخراج ال ۱۱۲ ، وأخسس الثانية أبويرسف في الخراج الا ٢ ، انظر كذلك : حاشية رد المحتسار ١/٢ ؟ ٤ ، مراجع سابقة ٠

والذى يُفهم من نصوص الحنفية والمالكية في تجويز قتال المضطر لمسسالك الما أنهم يرون الأحكام نفسها في الضمان ، وناس المالكية على أن مسسن تسبب في هلاك غيره بمنع فضل الما عنه لزمت عاظته الدية ، انظر ؛ حاشية الدسوق 3/1/ ، مرجع سابق .

⁼ الجليل ١٦/٦ ، ونصطى جواز قتال المضطر للطعام لمانعه الشافعية والحنابلة ، وطله الما ، انظر ؛ تحقة المحتاج ٣٩٤/٩ ، المهسسة ب ١/ ٢٥٠ ، حاشية الشرواني على تحقة المحتاج ١/٢/١ ، المغنى لايسن قدامة ١/٤٢٤ ، مراجع سابقة ٠

⁽٢) الأحكام السلطانية للماوردى ص ١٨٣ ، الأحكام السلطانية لأبين يعلبين ص ١١٥ ، مراجع سابقة . ص ١١٥ ، مراجع سابقة . واذا قاتل الضطر صاحب الما فلا ضمان طيه ، واذا قتله صاحب الما فلا ضمان طيه ، واذا قتله صاحب الما فضمنه ، انظر : تحفة المحتاج ٢١٤٦ ، المغنى لابن قد اسبة ٢١٤٦ فقد نصوا على هذا الحكم في المضطر الى الطعام ، ومثله الما في كونه تسبب في المهلاك بمنصه .

حقوق الآخرين في الما في فير حالة الضرورة:

نظنا في المحت السابق أتفاق الفقها طي ثبوت حق المضطر الى المدام في فضل الما المطوف بالحيازة أو بطف مصدره ، ونتناول في هدذا المجت بيان عقوق الآخرين في الما المطوف بطف مصادره كالبئر والمين المطوك ين في الأحوال العادية ، وقد اختلف الفقها فيما يترتب من حقوق للآخريدن في هذا الما على النحو الآتي :

ذهب المالكية الى أن الآخرين ليس لهم عق فى الآبار المطوكة الا لمضطر الى الشرب بحيث يُخشى طيه الهلاك ، أو لجار صاحب البئر إذا كانت لمست بئر يسقى منها زرعه فانهارت فله أن يأخذ من فضل ما عاره إلى أن يُصلِمت بئره ، وذلك بغير ثمن في قول ، ورجح الدردير وجوب دفع الثمن اذا لم يكن مضطرا للما الاستنقاذ حياته .

ويمتبر المذهب المالك أكثر المذاهب تضيقا لمقوق الآخرين في المساء المسلوك ، لأنهم عطوا الأحاديث الواردة في النهى من منع فضل الما طسس المصادر المائية غير الملوكة كالتي في البراري والصحرا وهي التي يطلقسون طيها في اصطلاحهم "بئر الماشية " .

أما الحنفية والشافعية والحنابلة ، فقد حملوا الأحاديث الواردة في النهى عن منع فضل الما على جميع أنواع الما غير المحرز سوا كان في بئرا وهسسين مطوكة ، وقد اتفقوا على إثبات الحق للآخرين في الإنتفاع بفضل هذا المساء

⁽۱) انظر: المدونة ٤/٤/٣ ، المنتق للباجي ٢/٢ ، ١٤ ، ماشيسة الدسوق ٤/ ٢٥ ، مواهب الجليل ٢/٦ ، والشرح الكبير للدرديسسر ٢٥/٤ ، مراجع سابقسة ٠

()

الانتفاع المادي كالشرب والفسل والوضو"، وستى المواشي •

واخطفوا في اثبات حق سقى الزرع والشجر هل يثبت للغير في هذا الساء أم لا يثبت ؟ •

فذهب الحنفية في الصحيح أن للفير الحق في سقى زروعهم من فضلل الما السلوك عن طريق النقل في الأواني المعدة لذلك كالجرار ، وغالسك (٣) منهم بعث أئمة بلخ فقالوا ليس لهم ذلك •

وذهب الحنابلة في رواية الى أن لهم سقى زرعهُم منه ، وذهبوا فــــــى (؟) الرواية الثانية الى أنه ليس لهم الحق في سقى الزروع ، وانما ينحصر حقهـــم (٥) في شربهم وشرب ماشيتهم وشو مذهب الشافعية واشتراط الشافعية والحنابلـة

ص ۾ ۲۱ ۾ مواجع سابقــة ٠

⁽۱) المهداية ٤/٥، ونتح القدير ٨/٥٥ و منيين الحقائق ٢/٠٤ و رد المحتار ٢٨/٦ ، تحفة المحتاج ٢٣٣/ و المهذب للشيرازي ٢٨/١ ، الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٨٣ ، فتح البساري ٥/٤٢ كشاف القناع ٤/١٨ و شرح منتهى الارادات ٢/ (٢٦ ، جاسسم الملوم والحكم لابن رجب ص ٢٧١ ، الأحكام السلطانية لأبق يعلسو

⁽٢) انظر شرح العناية على الهداية ١٤٥/ ، تبيين العقائسة ٢٠/٠ ، ود المعتار ٢٨/٦ ، مراجع سابقة ٠

⁽٣) كشاف القناع ١٨٩/٤ ، الأحكام السلطانية لأبن يعلن ص ٢١٩٠ .

⁽٤) وقد صحح هذه الرواية أبويعلى في الأحكام السلطانية ص ٢١٦٠ - ودكرها البهوتي رواية واحدة في شرح منتهى الارادات ٢/٢٦١ .

⁽ه) تحفة المحتاج ٢/ ٣٢) ، المهذب للشيرازى ٢ / ٢٨) ، فتن البارى ٥ / ٢٤ ، وخالف من أصحاب الشافعي أبوعبيد بن حرب فذهب السي أنه لا يلزم بذل فضل الما و لزرع أو حيوان انظر ؛ الأحكام السلطانيسة للماوردي عن ١٨٧ ، المهذب ٢٨/١ ، مراجع سابقية ٠

لثبوت حق شرب المواشى من فضل الماء المملوك أربعة شروط هن :

- (() أن يكون الما عن قرار مصدره ، وأن لا يحوزه المالك بالإخراج .
 - (٢) أن لا تجد المواشي مأ ماحا فير الملوك .
- (٢) أن يكون الما متصلا بكلاً فإن لم يقرب من الكلاً لم يلزم المالك بذله (٢) (١) ولم يعتبر بعض العنابلة هذا الشرط .
- (٤) أن لا يؤدى دخول المواشى إلى الما والى الإضرار بالمالك ، فسيان (٢) أدى إلى ذلك لزم أصحابها حمل الما واليها ،

والواقع أن الحنفية يشترطون الشروط السابقة ماعدا الشرط الثالث ، فقد نصوا على إشتراط عدم الإضرار بالمالك ، وكون الما فير محرز ، وعدم وجسود (ح) ما مباح فير الما المطوك ، واشترط أكثر الحنفية أن لا تبأتن المواشي طي كل (ع) الما الكثرتها فلاتبقى منه شيئا .

وسبب تدسك الشافعية بالشرط الثالث وهو أن يكون الما متصلا بكسلاً هو أخذهم بظاهر الحديث "لا يمنح فضل الما اليمنع به فضل الكلا"، وقالسوا: إنما نهى من منح فضل الما لا لذاته ، ولكن حتى لا يُتخذ وسيلة لمنح الكسلا فإذا لم يوجد كلا حول الما الايثبت الحكم ، ولذلك أيضا أثبتواالحق في شوب المواهي ولم يثبتوه في سقى الزرع ، ووافقهم في ذلك الحنابلة في احدى الروايتين ،

⁽۱) انظر: كشاف القاع ١٨٤/٤ ، شرح منتهى الارادات ٢/٢٦٤ ، مراجح سابقة

⁽٢) انظر: الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٨٣، تحفة المحتاج ٢٣٢/٦، كشاف القاع ١٨٤، مشرع منتهى الارادات ٢/ ٢٦، الأحكاما السلطانية لأبن يعلن ص ٢١، ٢، مراجع سابقة .

⁽٣) المهداية ١٠٤/٤ ، رد المحتار ٢/٠٤٦ ، فتن القدير ٨/٥١١ ، مراجع سابقية ٠

⁽٤) شرح العناية على الهداية ١٤٥/٨ ، تبيين الحقائق ٢/٠٦ ، مراجسن سابقسة ٠

مراعاة حقوق صاحب الما عند انتفاع المفير به :

يتضح من المبحث السابق أن الشارع قد جمل للآخرين الحق في الانتفاع بالمياه المطوكة المصادر، وهولم يثبت هذه الحقوق بشكل مطلق بحسيت يؤدى ذلك إلى الإضرار بحقوق ملاك مصادر المياه لذلك شرع من الأحكسام ما يحقق عدم الإضرار بالمالك ومن هذه ألا حكام ما يأتى إ

- " أولا " أثبت الشارع للمالك الأولوية في الانتفاع بما المصادر التي يملكها الما")
 وقصر حقوق الخير فيما يفيش عن سد احتياجات المالك (فضل الما")
 مولذلك يكون للمالك الحق في منع الآخرين من الانتفاع بميسساه
 المصادر التي يملكها إذا لم يكن فيها مايفضل عن حاجته •
- "ثانيا" للمالك منع فضل ما مصادره المائية من الآخرين إذا كان هنسساك مصادر أخرى ماحة للما ، وهذا يخفف من إحتمال الأضسسرار بالمالك باستعمال فيره لمائه .
- "ثالثا" ذكر ابن قدامة وجوب الاستئذان في دخول الأرض المطوكة التي بها مصدر ما اذا كانت محاطة بحائط ، وان لم تحط بحائط فللآخريين (١) الدخول بغير إذن ٠

ودهب العنفية الى أن المالك يُخير بين تمكين الغير من الدخسول الى ملكه لاستيفا عقه من الما ، هين اخراج الما اليه خارج صدود (٢) الملك ، وذهب الشافعية إلى أن إشتراط إذن الدخول لاستفيسا "

⁽١) المفنى لابن قدامة ٥/ ٣٦ ، موجع سأبد ٠

⁽٣) انظر: المهداية ٤/١٠٤، رد المحتار ٢/٠٤٤، فتح القديسسر ٨/١٤٥، وتبيين الحقائق ٦/٠٤، وراجع سابقية ٠

حقوق الما يُتبعُ فيه المرف ، وفي قول لأبي اسحاق يجب الاستئذان فسسى (٢) (٢) دخول طك الغير ،

المصالح الا قتصادية من أحكام ملكية المياه في الاسلام:

بالنظر في أحكام لمكية المياه في التشريع الاسلامي يمكننا أن نتف على بمثل المدالح الاقتصادية المترتبة طيها على النحو الاتي :

"أن "أن الشارع الحكيم لم يطلق لمكية المياه ويجعل للمالك منع الانتفساع بها كما يمنع سائر ممثلكاته ، بل جعل الشارع لهذه الملكية حسدودا معينة شأنها في ذلك شأن سائر الملكيات الواردة على الأشياء الضرورية للحياة كالطعام ، ذلك أن الشارع قد ألزم المالك لهذه الأشساء ببذلها للمضطر الذي يحتاجها للحفاظ على حياته ، بل وجعسل للمضطر الحق في قتال المالك إذا إمتنع من بذلها له .

وعدًا بعد انساني من أبعاد علاقة الانسان بالمال التي يتمسير التشريج الاسلامي بإلزام المالك بها إنطلاقا من قاعدة الأخوة والتمساون بين السلمين (أ)

والحفاظ على الانسان من وجهة النظر الاسلامية أوجب من الحفاظ على علاقة المالك بالمطوك ، وإذا تمتنا في هذا المبدأ وأثره طلل النشاط الاقتصادى لاسيما في الأزمنة الخابرة لوجدناه عاملا مهما فس توفير الأمن النفس اللازم لممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية اللسمى تتطلب الأسفار والترحال والتعرض للأخطار ، لاسيما وأن وسائسلل

⁽١) تحقة المحتاج ٢٣٢/٦ ، مرجع سابق •

⁽٢) المهذب لأبي اسحاق الشيرازي (/٢١) ، مرجع سابق ٠

المواصلات البرية وهى الدواب كانت بطيئة الحركة ، بالاضافة السس عدم تحدد معالم الطرق وطول المسافات الفاصلة بين المراكز التجارية قديما ، ممايجعل المسافرين من تجار وقوافل تجارية عرضة للضياع فسى الفلوات والمفازات ،

وإذا لم يكن للانسان الحق في شرب الما "المطوك لفيره في حالمة الاضطوار ، فإن نسبة الخطر المتوقع على الأرواح سترتفع بشكل يحسد من الإقدام على الأسفار ونقل البضائع بين المراكز التجارية ، ويتأسس تبعا لذلك النشاط التبادلي بين مراكز الانتاج المختلفة ، وسيسل المجتمعات إلى الاقتصاد المفلق ومايترتب عليه من سلبيات اقتصادية ،

وإذا نظرنا الى التشريح الاسلامى وجدناه كما تقدم قد بهط الانتفاع بالماء المحازبالعمل من ناحية ، وبالحاجة من الناحية الأخرى بشكل لا يؤدى إلى التواكل ، حيث جمل طكية الماء لمن يحوزه بالعصل في الظروف العادية وألزم الانسان أن يحتاط لنفسه بحمل مايلزسسه من الماء ، وجمل لمحرز الماء الدفاع عن هذه الملكية ضد أطمساع المتكاملين عن العمل في تحصيل الماء ، وجمائب ذلك أثبت للمفطسر الحق فيما ينقذ به حياته من هذا الماء ، والمضطر هو من لم يتصسر في الا عتياط لنفسه طم يتكاسل عن بذل العمل اللازم للحصول طسس

للمضطر أثره على الناحية الانتاجيدة المنطر أثره على الناحية الانتاجيدة من ناحية أخرى ، ذلك أن الانسان يعتبر أهم عناصر الانتاج فهدو مدر العمل الذي يُحوّل المصادر الطبيعية إلى سلح وخدمات ، وفقد ان الما والطعام ببذله للمضطر أقل خسارة على المجتمع من فقد عنصدر

منتج به لاسيما وأن الشارع قد أثبت للمالك الحق في ثمن ما أخسسيده المضطر من ما .

"ثانيا" ومن المصالح الاقتصادية في ملكية المياه في التشريع الاسسلامي مايترتب على وجوب بذل فضل الما للزرع والماشية من تشجيع وحفسز للنشاط الزراعي والحيواني بشكل لايؤدي الى التواكل في ممارستهما والاعتماد على المياه المطوكة للفير لا ونظنا فيما تقدم آرا الفقهسا في اشتراط بعض الشروط التي تَحُول دون ذلك .

وفى جعل الشارع الأحقية لصاحب البئر أو المصدر المائى فسس الما اللازم لنشاطه تقدير للعمل الذى قام به في إستخراج دلسك الما .

"ثالثا "(أومن المصالح الاقتصادية المترتبة على أحكام المياه في الشريعيية على أخالنا وماية المصادر المائية من التلوث المقد ذكرنا فيما تقدم أن للجميية الانتفاع بالمصادر المائية المباحة مالم يؤد ذلك الى الاضييرار بالآخرين أو فعدم إدخال الضرر على المنتفعين بالما المباح شير لجواز الانتفاع به ، كما نظنا فيما تقدم إشتراط الفقها عدم قيسيام أحد الشركا الماتصوف في المصادر المائية المشتركة تصوفا يضير بالشركا .

(والاضافة الى ماسيق نجد قبل النبى صلى الله طيه وسلمسم : (()) لا يبولن أحدكم في الما و الراكد الله يدلّ على حرص الشارع "

⁽۱) صحیح الیخاری ۱/۱۵ ، صحیح مسلم ۱۲۲/۱ ، سنن أبی داود ۱۸/۱ سنن ابن ماجه ۱۲۶/۱ ، سنن الدارس ۱۸۲/۱ ، مراجع سابقة ۰

طى سلامة المصادر المائية من التلوث ، وقد نص الفقها عليس أن للمنتفعين بالما منع كل من يقوم بعمل يؤدى الى الاضرار بهم .

وهكذا نجد أن الاسلام قد أرسا، قاعدة المعافظة طبي المستوارد الطبيعية من التلوث ، وإذا كان ذلك في الما فليس مايمنع مستن تعدية حكمه اللي سائر المباحات التي يشترك الناس في الانتفساع بهسا الله

وطى الدولة انطلاقا من مسئوليتها فى تيسير انتفاع الرهيهها المهاوارد الطبيعية ، وقياما بواجبها فى منع التشاجر بين المنتفعين بها ، أن تعمل طى حماية البيئة الطبيعية من التلوث الناتهها من تصريف مخلفات المصانع من سحوم ضارة فى شكل الدخان المنبعث من المصانع ، أو فى شكل المخلفات الكيميائية التى تلقيها بحسمة المصانح فى أو فى شكل المخلفات الكيميائية التى تلقيها بحسمة ويؤدى الى الإضرار بالآخرين فى الانتفاع بها ، واذا كان مسمن حق الأفراد منع من يقوم بعمل يضر بانتفاع بها ، واذا كان مسمن كما نظنا من الفقها ، فان الدولة أجدر بالقيام بذلك لاسيما فس هذا المصر الذى نمايش فيه ازدهار الصناعات المختلفة ، والسندى تخضع فيه الصناعات المختلفة ، والسندى للأفراد قد يؤدى الى المنازعات .

واذا كان دور الدولة تسهيل انتفاع الناس بالموارد الطبيعيسة عموما والمالية خصوصا و فإن تنقية المياه للشرب و وتنظيم عطيسسة توزيعها في شبكات المياه على النحو الذي تمايشه و بالاضافة السي تصريف مياه المجاري والسيول و والعمل على تلافي كل الأضرار الستي

قد تنشأ عن سو استخدام مصادر المياه ، كل ذلك يدخل فسس الدور المذكور للدولة ، سوا قامت بذلك مباشرة أو أوكلت القيسام به لجهات أخرى ، لأن مثل هذه الأعمال غدت من السعة والتعقيد والكلفة بالشكل الذى يستحيل معه قيام الأفراد يبها ، ولا بأس مسن أن توزع الدولة كلفة هذه المشاريع طى المنتفعين يبها من الرعية إذا ضاقت مواردها عن بذلها مجافا ، أو إذا كان ذلك أد عسسال إلى ترشيد الاستبلاك ، كما أن للدولة إلزام الأفراد باستعمسال هذه المرافق إذا كان عدم إستخد امهم لها يُشَكِّلُ خطورة طيهسم

"رابما إذا تظرنا في إيجاب الشارع بذل فضل الما النزع والبها فسيساء وإثباته الحق للمضطر في الما المحرز ، ووضعه لقواعد الإنتفساع بالمياه المباحة والمشتركة ، لوجدناه قد عمل على إستفلال المسوارد المائية بالشكل الذي يحقق إنتفاع أكبر قدر صكن من الناس منهسا ، وهذا دليل على إهتمام الشارع بتنمية الموارد الأخرى التي تعتسد على المياه بالشكل الذي جمله يحد من قوة ملكية المياه ، بسمل إن الشارع قد أعطى المنتفعين بالمياه حق إمراره في الأراض المجساورة وإن كانت مملوكة للفير مالم يضر ذلك بالمالك ، يدل على ذلك مارواه يحيى المازن من أبيه أن الضماك بن خليفة ساق خليجا له سسس المريش ، فأراد أن يمرّ به في أرض محمد بن مسلمة ، فأبي محمسل فقال له الضحاك ؛ لم تشمني ؟ وهولك منفعة ، تشرب بسه أولا ... واخرا ، ولا يضرك ، فأبي محمد ، فكم فيه الضحاك عمر بن الخطاب فدعا عمر بن الخطاب محمد بن مسلمة ، فأمره أن يُخلي سبيله ، فقال فدعا عمر بن الخطاب محمد بن مسلمة ، فأمره أن يُخلي سبيله ، فقال

محمد : لا م فقال عمر ؛ لم تمنع أخاك ماينفه ؟ وهولك نافسه ، تسقى به أولا وآخرا ، وهو لا يضرك ، فقال محمد : لا واللسسه ، فقال عمر : والله ليمرّن به ولوطن بطنك ، فأمره عمر أن يمرّ بسسه فقال على (1)

ومن ذلك أيضا ماروى يحيى المازئى ، عن أبيه ، أنه قسال ؛ كان فى حائط جدة ربيح لعبد الرحمن بن عوف ، فأراد عبد الرحمسن بن عوف أن يحوّله الى ناحية من الحائط هى أقرب الى أرضه ، فمنحه صاحب الحائط ، فكمّ عبد الرحمن بن عوف عبر بن الخطاب فى ذلك (٣)

ومعا لا شك فيه أن إثبات هذا الحق للمنتفعين بالمياه ، يزيسه

وإن كان الشارع قد أثبت للمنتفعين بالمياه الحق فى إستعصال فضل الما المطوك مصدره للفير فى رقّ الزرع وسقى المواشسس ، واستعمال الأراضي المطوكة للفير بشق القنوات فيها مالم يضسسر ذلك بمالكها ، فإنه يمكنا أن نقيس طى هذه الحقوق بعض الصحو الحادثة فى زماننا كاستعمال فضل الما المطوك المصدر فى بعسش المشروعات الانتاجية الصناعية قياسا طى الزرع والماشية ، كمايمكنسا أن نقيس مد مواسير المياه فى الأراضي المطوكة طى شق الأنهار فسس الأراضي المطوكة على شق الأنهار فسس الأراضي المطوكة ، وتَحِكينه من الإنتفاع بالما الما الما الما الما قالما أن في أرضه والله أطهرا

⁽١) الموطأ ٢٤٦/٢ ، مرجع سابق ٠

⁽٢) الربيع النهر الصغير أو الساقية لسق الزرع انظر: النهاية في غريسبب المديث ١٨٨/٢ ، مرجع سابق •

⁽٣) المرجع السابق ٢/٦/٢٠

(الفصل الثانس) طكية الموارد الحيوانية والنباتيـــــة

للموارد الحيوانية والنباتية أهمية كبيرة في حياة الانسان ، فقد كـــان الانسان في المصور البدائية يمتمد على النبات والحيوان في صورته الطبيعية لتأمين عاجته الى الفذا والطبس والمسكن ، حيث كان يصطاد الحيـــوان ولمتقط ثمار الأشجار ، ولا تزال بعض القبائل في جنوب السود ان ، وفــــى أمريكا تمارس مهنة العيد والالتقاط لتأمين حاجتها الى الفذا والطبس .

وتطور انتفاع الانسان بالحيوان عبر العصور ، حيث استطاع الانسسسان استئناس بعض الحيوانات واستفاد منها كمصدر للغذا والطبس ، ووسسيلة للانتقال ، وحمل الأثقال الى جانب استخدامها كقوة محركة لهمس الآلات ... كالمحاريث والسواني والطواحين ،

وجعد اختراع الآلة خفّ اعتماد الانسان على الحيوان كوسيلة للحسسل والانتقال وطاقة لتحريك الآلات ، ولايزال الحيوان يستخدم لتلك الأغسسران في بعض جهات العالم .

أما استخدام الحيوان كمصدر للطعام ، فقد استطاع الانسان تطويسسر الأساليب التي تحقق الانتفاع بالحيوان لهذا الفرض بصورة أفضل مماكسانت طيه في الماضي ، وذلك باختيار السلالات الجيدة ، والأكثر مردودا بالنسبسة للفرض المقصود منها ، كأنواع الأبقار الحلابة أو اللاحمة ، والدواجن البياضة أو اللاحمة ، والدواجن البياضة أو اللاحمة ، والدواجن البياضة

كما طور الانسان أساليب صيد الأسماك ، بإختراع الآلات المختلف الستمطة في الكشف من تجمعات الأسماك ، وصيدها ، كما طور الانسلان وسائل حفظ اللحوم الحيوانية بشكل عام حتى يمكن نظبها والاستفادة منها فس شكل جاهز في أماكن وأزمان مختلفة بعيدا عن أماكن تربيتها وذبحه أو صيدها ، الى جانب تطوير الصناعات التي تقوم على المنتجات الحيواني ، أو التي تدخل فيها تلك المنتجات كتبيض السكر ، وصناعة الفرا ، والجلس ، والطبوسات وغير ذلك ،

وكذلك تطور إستخدام الانسان للنبات حيث كان النبات بعد إكتشساف الانسان للنار وكيفية اشمالها ، المصدر الوحيد للوقود في شكل الحطب ، ثم اهتدى الانسان الى طريقة صنع الفحم الطبيعي من الحطب ، وهسسست اكتشاف الانسان للفحم الحجرى الذي يمتبر صورة متحولة من النبات خسسف إعتماده على النبات كمصدر طبيعي للوقود ، وهمد اكتشاف النفط الذي يعتبر صورة متحولة عن الحيوان خفّ اعتماد الانسان على الفحم الحجرى والطبيعيسي والحطب كمادر للطاقية ،

أما استخدام النبات كمصدر للفذا فقد تطور كثيرا وطن مراحل منسسد مرحلة الالتقاط الى مرحلة الاستنبات المقصود الذي تطورت أساليه طسسسى النحو الذي نمايشسه .

ولا يزال الانسان يمتمد على النبات في حصوله على حاجته من الخشسب، ولا تزال الفابات الطبيمية المصدر الأول للأخشاب، الى جانب اعتمساد الانسان على المراعى الطبيمية لتنبية الموارد الحيوانية ،

ونتناول في هذا المحث الأحكام المتعلقة بطكية الحيوان والنبات في سورتهما الطبيعية عصيت لايكون للانسان دور في إنبات النبات أو تنميسة الحيسوان .

ويمتبر الاسلام الحيوان والنبات الطبيعيين من الماحات التي تمسلم بالحيازة عملا بالقاعدة الشرعية في تطك الماحات التي وضعها الاسسلام بقول النبي صلى الله طيه وسلم: "من سبق إلى عالم يسبق إليه مسلم فهسم (١)

وقد أقر الشرع سارسة النشاط الاقتصادى على النبات الطبيعى ، واتخاذه عرفة ومعدرا للرزق ومن ذلك قول النبى صلى الله عليه وسلم : "لأن يأخسذ أحدكم أحبلا فيأخذ حزمة من حطب فيبيع فيكف الله به وجمه خير من أن يسسأل (٣)

حماية الموارد النباتية والحيوانية وتنظيم الانتفاع بها:

بالرغم من الوفرة النسبية للنبات والحيوان الطبيعيين في بعض جهــات العالم ، واعتبارهما من الموارد المتجددة ، الا أنهما معرضين للفنــا أو الانقراض أو طي الأقل الاختلال في توزيعهما الطبيعي على الأرض .

وذلك راجع الى إسراف الانسان فى إستفلالهما أعيانا أو تسببه فى احداث بمثن الخلل فى بيئتها التى تعيش فيها كحرق الفايات ، أو إلقا السميوم الكيمائية فى مياه الانهار والبحار والبحيرات ، أو الاسراف فى اصطياد أنبواع ممينة من الحيوانات ، أو قطع بعض الأنواع من الأشجار ، والمُطلِّع طى تاريب طم الحيوان والنبات يتض له ماذكرناه ،

⁽٢) وقد ألحقنا بالبحث طحقا من الجوانب التنموية للثروة النهاتيــــة والحيوانية في الاسلام انظر صـ ٥٧٥ من هذا البحث •

⁽٣) صحيح البخارى ٣/٩٣ ، مرجع سابق ٠

وإلى جانب الأخطار المترتبة على إسراف الانسان وإهماله على حيسساة الحيوان والنبات ، فإن الخطر قد يتعدى ليصيب الانسان نفسه ، وذلسك أن الحياة النباتية والحيوانية مرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا ، فقد يؤدى القضا على بعض مظاهر الحياة النباتية الى القضا على بعض مظاهر الحياة الحيوانية التى تعتمد في حياتها على تلك النباتات ، والعكس صحيح أيضا ، إذ أن ليعش الحيوانات، ورقى تكاثر وحياة بعض النباتات ،

أما الخطر الذي يتهدد الانسان من جرّا "إسرافه أو إهماله فيتمثل فسين تأثره بنقصان النبات أو الحيوان الذي تسبب في إنقراضه أو هجرته إلى مكسان آخر ، بالاضافة إلى مايسبه الإسراف في قطع الفابات الطبيعية من تفسيسير في المناخ الطبيعي للمنطقة .

يتضح ساتقدم أن الماجة قائمة لتنظيم عملية استفلال الثروة الحيوانيـــة والنباتية ، وقد أضحى هذا الأمر حقيقة سلمة بعد الدراسات التي قام بهسا خبرا النبات والحيوان في العصر الحديث .

واذا نظرنا في الشريعة الاسلامية ، وفي الأحكام المتعلقة بالمسموارد الطبيعية بشكل خاص ، يمكننا أن نظمس مسوفات تدخل الدولة في تنظميم استفلال الموارد الحيوانية والنهاتية من خلال الأحكام الاتية :

"أولا" وجوب إستئذان الإمام في إحيا" الموات ، وذلك على إعتبار الأرض موردا طبيعيا ، وطي إعتبار الإمام مسئولر عن مصلحة الرعية فلايسمح بالإحيا" فيما يحود عليهم بالضرر ، ويُحْمَلُ إستفلال الموارد الحيوانية والنباتية بالقياس على الإحيا" في وجوب الإستئذان في إستفلالهما ، ويكسون بالقياس على الإحيا" في وجوب الإستئذان في إستفلالهما ، ويكسون للإمام أو الجهة التي تنوب عنه الإذن أو الرفض لطالب الإذن حسبما تقنى به مصلحة الجماعة ،

"ثانيا" القياسطى الحس بإعتباره تدخل من الدولة فى تخصيص المراعسى باعتبارها مواردا طبيعية لا نتفاع فئة معينة من الناس ، فيكون للإمسام أو الجهة التى تنوب عنه تخصيص فئة معينة من الناس بإستفسلل بعض الموارد الحيوانية أو النباتية بالشروط المذكورة فى محث الحس وأهمها ألا يؤدى ذلك إلى التضييق على الناس ، وأن يجسسد المسووين من الانتفاع بذلك المورد مورد ا بديلا للارتزاق منه .

"ثالثا" ذَكَرنا في سحث طكية المياه أن الفقها عد اشترطوا في الانتفاع بالما المهاح أن لايؤدي ذلك إلى الإضرار بالاخرين ، وأن له منح من يقوم بعمل يؤدي إلى الإضرار بهم في إنتفاعهم بذلك المسود كماذكرنا اشتراط الفقها عدم إدخال الضرر على الشركا عنسسل إنتفاع أحدهم بالمورد المائي المشترك ، وهذه القاعدة يمكن تميمها في الإنتفاع بكل الموارد الطبيعية ، ومنها الموارد النباتية والحيوانية وعلى ذلك يكون لعموم المنتفعين بها عنم من يقوم بأي عمل يضسر بانتفاعهم بها .

ولما كان أمر حماية الموارد يحتاج إلى دراية فنية خاصة يمسد تطوّر الدراسات الحيوانية والنباتية ، بالاضافة إلى أن ترك هسدا الأمر للأفراد قد يؤدى إلى عدم تحقيق كفاءة مناسبة ، وإلى المنازعة بين الأفراد ، فالأولى أن تقوم الدولة بهذا العمل ، فيكون لولسس الأمر أن يحد أو يمنع من صيد بمض الحيوانات أو قطع بعض الأشجار لمدة معينة ، أو إلا في وقت معين حتى يكفل لها الوقت الكافسس للنمو والتكاثر ، كما أن له أن يمنع قطع بعض الفابات وابقاء هسسا كمتنزهات عامة ، أو كلما فق إحياء المنات ، وذلك إنطلاقا من القياس طس وجوب إستئذ ان الامام في إحياء السوات ، وطلى منع الاحياء فيمسسا تعلق به مصالح أهل القرى والمدن .

كما يمكنه قياساً على الحيى أن يقصر استغلالهما على فئات معينة بالشروط المذكورة في الحيى ، اذا كان ذلك أدى لتحقيق التوازن في توزيخ الثروة ، وتوفير مجالا تلممل لصفار الحرفيين كقاطعسس الأخشاب والصيادين ، ولا أظن أن هناك مايمنع والله أطم مسسن لمأن يعطي حق استغلالها لبعض الشركات أو المؤسسات إذا كسسان ذلك يحقق كفائة أعلى في الانتاج واستغلال المورد ، ويحقق مافيسه المصلحة العامة للأمة ، على أن لا يكون ذلك سببا في الاضرار بصفار الحرفيين ، وإن أدّى ذلك الى الاضرار بهم لزمه تعويضهم ، وإيجاد الحرفيين ، وإن أدّى ذلك الى الاضرار بهم لزمه تعويضهم ، وإيجاد مجالات أخرى لهم ليكسبوا منها عيشهم وذلك مفهوم قول عمر رضسي الله عنه لهني عامله على الحيى : " وإنّ ربّ الفنيمة والصريمة إن تهلك ماشيتها يأتيني ببنية أفتاركهم أنا لا بالك ، فالما والكلاً أيسر طسس

وماذكرناه سابقا ينطبق على جميع أنواع الموارد الطبيصية إذا ماتدخلت الدولة لتنظيم إستفلالها .

خاتمية البحيث

وفى ختام هذا البحث أحمد الله تعالى على امداده لى بأسباب المسون والتوفيق مامكنى من اتمامه ، وأضع بين يدى القارئ الكريم ، أهم نتائجه ، على النحو الآتسى :

من أهم نتائج هذا البحث على سبيل الاختصار مايأتـــى :

(۱) اتضح من دراسة تعريف الملكية والموارد الاقتصادية ، والمسسسوارد الطبيعية ، أن تعريف كل منها لايزال محل اختلاف بين الباحث بين فيما يتعلق بألفاظ التعاريف الموضوعة ازا معانيها ، والى جانب ذليك يمكنا القول بحصول الاتفاق على مفاهيم كل من الملكية والموارد الاقتصادية والطبيعية ، وأقدام كل منها ،

كما اتضع لنا من خلال دراستنا للموارد الطبيعية من خسسلال القرآن الكريم ، أن دائرة الموارد الطبيعية في المفهوم القرآني أوسم منها عند طما الاقتصاد والجفرافيا الاقتصادية ، أو جفرافية المسوارد حيث هي في المفهوم القرآني تشمل كل ماسخره الله تعالى للانسسان في الكون ، بينما هي عند الملما المذكورين محصورة في الموارد المتى في الأرض أو غلافها الجوى ، بل ان الهعش قد قصر مفهوم الموارد طمي ماأستطاع الانسان استفلاله منها فقط ،

(٣) اتضح من خلال دراستنا لموضوع ملكية سطح الأرض بشكل عام أن الاسلام لاحظ جملة من المصالح الاقتصادية عند تقريره لملكية كل نوع من الأراضي فنجده مثلا قد راعى أسلوب استخلال الأراضي الزراعية المفتتعة عنسوة الاستخلال الأرض الدينية والسياسية والحربية

والا جشاعية التي كانت سائدة في علك الفترة .

كما أنه قد جمل الهاب مفتوحا أمام الأئمة بوصفهم مسئولين مسسن مصلحة الأمة لا ختيار شكل آخر لطكية الأراضي المفتتحة عنوة تبما لمسا تطيه مصلحة الأمة وظروفها السياسية والا جتماعية والا قتصادية ، فهسو مخير بين قسمة الأرض أو تركها موقوضة طبي عموم المسلمين بخراج موضوع طيها ، طبي مارجحنا من عذاهب الفقها .

كما نجد أن الاسلام قد حدد ملكية الأراضي المفتتحة صلحا ، بما تطيه المعدالة من العمل بموجب عقد الصلح ، الى جانب مرافأ السلم للجانب الاقتصادى في جواز احياء المسلم في الأرض المفتتحة صلحالاً اذا ماتم الصلح طي أن الأرض تكون لأ هلها .

أما ملكية الأراضي التى جلى عنها أهلها فقد وجدنا معظم الفقها على أنها تكون وقفا طى عموم المسلمين ، ويعد هذا الأمر من الجانب الاقتصادى نوما من أنواع العمل طى تحقيق العد الة فى توزيج المسمروة الطهيمية بين جميع أفراد المجتمع ، وهو مبدأ اسلاس يتجلى من حكم الأراضي الموقوفة بما فيها الأراضي المفتتحة عنوة اذا لم يختر الامسام قسمتها بين الغانمين طى مارجحنا من عذاهب الفقها .

أما الأراضي العامرة التى يسلم أهلها طبها ، فانها تكون طكا لهم وهذا انطلاقا من مبدأ الأخوة الاسلامية ، كما أنه يعتبر دليلا واضحا طبى أن الربح المادى لم يكن مستهدفا لذاته من حركة الفتوح الاسلامية وأن الهدف الأساسي منها هو اخراج الناس من الظلمات الى النور .

كما اتضح من دراسة ملكية الأرض بفير الفتح الاسلامية أى في أحبوال السلم والحياة المادية ، أنها تكون عن طريق الاحيا والاقطاع ، وأن لل الشارع الحكيم قد راس في أحكام كل منها العمل على استغلال الأرض ل

استفلالا منتجا ، ووضع لكل منهما من الشروط والقواعد مايكفل تحقيسة ذلك ، وأنه استطاع استخدام الاحيا والا قطاع كأد اتين حافسزتين على الانتاج واستفلال الأرض ، وعلى عن طريق تحديد صفة الاحيسا وقوة الطكية المكتسبة منه ومن اقطاع الموات ، الى منع التحليل فللمنظ الأرض ، وضمان بقائها منتجة ، يضاف الى ذلك ظهور حرصسه منذ البداية على هذا المبدأ حيث منع احتجار أو اقطاع مايفوق قسدره الفرد على الممل والانتاج .

وأتضى من خلال دراستنا التطبيقية لطكية الموات في المطكسسة المربية السعودية من خلال نظام توزيع الأراضي البور والنظم واللوائل الصادرة بشأن الأراضي ، اتفاق ماهو مطبق فيها من أحكام مسسم الراجى من آراء الفقها عني الموات وشروط احيائه .

واتضح من خلال دراستنا لطكية الموات في التقنينات المربيسة ، بالاضافة لطكيته في المطكة العربية السعودية ، أن يعنى تلف التقنينات تعتاج الى اعادة النظر فيما يتملق بالمساحة التي يجوز للفرد احياؤها وأن ينظر الى هذا الأمر من خلال الامكانات المادية والفنية طي الاحيا مع الأخذ بعين الاعتبار لندرة ووفرة الأراضي القابلة للاحيا ، ومقسدار الطلب عليها خاصة فيما يتملق بالنشاط الزراس .

أما ما توصلنا اليه من دراسة موضوع الحس في الاسلام فيمكن أن نقول عنه أنه من أوسع الأبواب التي جعلها الشارع لتدخل طبي الأمر في مجال تنظيم الانتفاع بالموارد الطبيعية واستفلالها بالشروط التي ذكرنا هــــا في ذلك المحث .

كما اتضى من دراسة الحس خطأ من ذهب الى الاستدلال به طبى جواز التأميم أو تحديد الطكية ذلك أن الحس يَردُ على الأرض السبتى لا مالك لها ، والتأميم يَردُ على الأموال المطوكة ، وقد أوضعنا الفسرق بينهما في ذلك المحث .

(٣) واتضع من خلال دراستنا لموضوع طكية الموارد الممدلية ، أن الاسلام قد حدد الشكل المناسب لطكية هذه الموارد بما يتفق مع خصائصها الاقتصادية ، واحتياج استخلالها الاقتصادية ، واحتياج استخلالها الى خبرات ورو وس أموال ضخمة تخرج عن دائرة مقدرة الأفراد ، فجميل أمرها الى الإمام استغلالا باعتباره وكيلا عن الأمة ، فيصل على استغلالها بما يحقق مصلحتهم ، وهذا على مارجحناه في طكية المعادن الباطنة نات عوائد الاستغلال المرتفعة .

أما المعادن الظاهرة ذات الوفرة النسبية العالية ، والتي يسهل تناطبها والانتفاع بها ، الل جانب احتياج الناس اليها ، فقد رجحنا ابقائها طلى الاباحة لانتفاع الناس بها ، ووجوب قيام الدولة بتيسير ذلك والعمل على حسن وسلامة الانتفاع بها ، ومنع المشاجرات التي قلد تنجم عن الازد حام طيها .

كما اتضع من خلال الدراسة التطبيقية لطكية المعادن في المطكية العمادن العربية السعودية ، وأساليب استغلالها ، أن العمل في طكية المعادن في المطكة قائم على أساس أن أمر المعادن الباطنة الى الإمام ، وهـــو مارجحناه من مذاهب الفقها ، وهذا ماعبر عنه نظام التعدين في المطكة بطكية المعادن للدولة .

أما ما يتعلق بأساليب استغلال الثروة المعدنية في الملّة ، فقسد لا عظنا تدرّج الاستغلال بما يتناسب مع الظروف الاجتماعية والفنيسسة والمالية ، ففي الوقت الذي كانت فيه الملكة تفتقر الى رو وس الا مسوال والخبرة الفنية اللازمة لاستغلال الثروة المعدنية لجأت الدولسة السبق الاستغلال عن طريق الشركات الاجنبية .

وجمد تحسن الأوضاع وتوفر نسبة من الخبرة الفنية الوطنية السيسسي جانب توفر رواوس الأموال تحولت الدولة الى الاستغلال عن طريسيسة مؤسسة بترومين ، كما فتحت المجال أمام الأفراد والهيئات الاعتباريسة لمزاولة استغلال المعادن وفق نظام التعدين ، الذى وضع طى اعتبسار الموارد المعدنية ملكا للدولة تستغلبها لمصالح مجموع الأمة ، وتقسوم وزارة البترول والثروة المعدنية بمنح صكوك امتيازات استغلال المعسادن وفق شروط تكفل انتفاع الأمة بأكبر قدر صكن من هذا الاستغلال ، السي جانب تحقيق سلامة الاستغلال اقتصاديا ، والعمل طي رابديد الموارد .

كما تبين لنا في مجال استفلال البترول على الدولة السموديية ، ونجاحها في تفيير بمض بنود اتفاقيات البترول القديمة بما يحقق أكبر منفعة مكنة للدولة منها ، الى جانب تقدمها شوطا بميدا في مجلسال تحقيق السيطرة على الموارد البترولية من خلال اعداد الكوادر الفنيسة اللازمة لممارسة الانتاج والتسويق ، والمساهمة في طكية الشركات الماطبة في مجال الاستغلال البترولي الماطبة في أراضيها بنسبة عالية .

كما اتضى لنا بشكل جلى ازدوائ شكل استفلال الثروة الممدنيسة في المملكة من خلال مؤسسة بترومين ، وتطبيق نظام التعدين السندي يقض بمساهمة الأفراد والميئات الاعتبارية في استفلال المعادن ، وهذا

الاسلوب في الاستفلال يمتازبأنه قد حوى محاسن النظامين الرأسمالي وألا شتراكي وتلافي سلبياتهما الاقتصادية ، الى جانب ميزته الكسبرى وهو أنه مبنى على أساس اسلاس ،

(٤) أتضح من خلال دراستنا للكية ألمياه في النظام الاسلاس ، أن الاسلام قد ربط الانتفاع بالمياه بالعمل من ناحية ، وبالحاجة من ناحية أخسرى وبالمصلحة الاقتصادية من ناحية ثالثة ،

ويتمثل ربط الاسلام للانتفاع بالمياه بالحاجة في اعطاء المضطرب اليه لاستنقاذ حياته الحق في جميع أنواع المياه سواء كانت ما حسية أم مطوكة أم محازة في الأواني .

أما ربط الانتفاع بالمياه بالعمل في الاسلام فيتمثل في أحقية مالكك بالحيازة أو في قراره باستنباط مصدره ، بالانتفاع به وأطويته في ذلك متى يستوفى حاجته منه ، بل طه حق منصه من المضطر اليللما أستويا في الحاجة اليه بدرجة واحدة ،

وأما ربط الانتفاع بالما "بالمصالح الاقتصادية وخاصة المتعلقة منها بتنبية الموارد النباتية والحيوانية ، فتتمثل في اثبات الحق لأصحاب الزوع والمواشي في فضل المياه المطوكة المصادر ، بالشروط المذكرة في مبحث ملكية المياه ، وهذا بعد اقتصادي اسلامي تنبوي أصيل .

كما اتضح من خلال دراستنا الشروط الفقها في الانتفاع بالمسله المهاحة وأهمها اشتراط عدم الدخال الضررطي المنتفعين بتلك المياه الي جانب مارجعناه من وجوب استئذان الامام في احيا الموات وأن سبب وجوبه التأكد من عدم الاضرار بالجماعة بذلك العمل ، ممايدل عليسس أن الاسلام قد عمل منذ وقت مكرطي الحفاظ على البيئة من التلسيوث ،

وحماية الموارد الطبيمية ، وهذا هو المبدأ الذى أدركت المجتمعات المعتضرة وخاصة الصناعية منها أهميته في العصر الحديث ، ولا تنزال محتارة في كيفينة الزام المجتمعات به .

(°) اتضحت لى أهمية بعض المواضيع التى تحتاج الى دراسة نظرية مسلن غلال هذا البحث ، والتى لم يتسن لى دراستها من خلاله لخروجها نسبيا عن الموضوع •

ومن هذه الموضوعات موضوع الجوانب الاقتصادية المتعلقة بأسلسوب استفلال الأراضي المطوكة لبيت المال ، وان كنت قد تناولت بمست جوانب هذا الموضوع الا أنى أرى أنه لا يزال بحاجة الى دراسة أوسيح وشكل أعسق .

ومن تلك المواضيع أيضا موضوع الانحراف في الاقطاع الاسلامي فسسب المصور المتأخرة فيما بين مهد الخلفاء الراشدين ، والدولة المثمانيسة بالاضافة الى دراسة أسباب اختفاء ظاهرة الاقطاع ، واحجام معظسسم ولاة الأمر عن ممارسته كأداة حافزة طي استغلال الموارد الطبيعية ، طي النحو الذي كان يمارس طيه في صدر الدولة الاسلامية ،

ومن تلك المواضيع أيضا دراسة قوانين الاصلاح الزراعى فى بعض الدول الاسلامية من خلال منظور اسلامى واقتصادى ، مع التركيز طى بعسمات المواد فى هذه القوانين والتى انتظت بحذ افيرها من قوانين أُعدّت لمجتمعات تختلف فى مقوماتها الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية عن المجتمعات المسلمية .

- (٦) أتضح لى من خلال دراسة نظام توزيع الأراضى البور في السلكة المربية الحاجة الى دراسة واعداد نظام مشابه فيما يتعلق بملكية بقية السواع الموارد الطبيعية ، وتنظيم الانتفاع بها ، وفق الراجح من أقيروال الفقهاء .
- (٧) اتضح لى من خلال دراسة طكية الموارد الطبيعية بشكل عام ، وجسود احكام فقهية متمددة فيما يتعلق بسلامة البيئة وحمايتها من التلسوث وهو موضوع يحتاج الى دراسة استقصائية لتلك الأحكام ومن ثم عرضها بشكل بحث موضوى ، والله سبحانه وتمالى أحكم وأعلم ، والحمد لله ربّ المالسيين ،،،

طحسق عسن (تنصة النبات والحيوان في الاسلام)

لقد جا الاسلام بعدد من الأحكام الدالة على حرصه على تنصة المساوارد الحيوانية والنباتية بشكل عام ومن ذلك مايأتي :

"أولا" أبطل الاسلام بعض المعتقدات الجاهلية المؤدية الى تعطييل (١)
الانتفاع بالحيوان ومن ذلك قوله تعالى : (ماجعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام ولكن الذين كفروا يفترون على الله الكينين وأكثرهم لا يعظون) .

^{(()} سورة المائدة آية (١٠٣) .

⁽٢) البحيرة لفة : الناقة مشقوقة الاذن ، ويقال أيضا للناقة غزيرة اللبن بحيرة ، وقيل : هي ابنسية السائبة .

والبحيرة هن التي يُمنع درها للطوافيت ، قال الشافمن : إذا ينتجت الناقة خسة أبطن بُحرت أذنها فعَرِّمت .

وقيل : إذا نتجت همسة أبطن نظروا فإذا كان الخامس ذكرا نحبروه فأكله الرجال والنساء ، وإن كان أنش بحروا أذنها وكان لحمها ولبنها حراما على النساء فإن ما نثبت حلَّ لحمها لهن ،

والسائبة ؛ الناقة إذا تابعت بين عشر إناث ليس بينهن ذكر ، تحرّم فلا يُركب لها ظهر ولا يجزّ لها هر ولم يشرب لبنها إلا لضيف ، فعانتجت بعد ذلك من أنش شُقّتُ أذنها وفيل بها كأمها ، وهي البحيرة إبنية السائبية .

وقيل : السائهة البعيريسيب بنذر على الرجل إن سلّمه الله من مسرض أو بلّن منزلة أن يفعل ذلك ، فلا تُحبس عن مرعى ولا ما ولا يركبها أحد ...

وقوله تمالى: (وقالوا هذه أنمام وحرث حجر لا يطممها الا من نشــا و بزعمهم وأنعام حرمت ظهورها وأنعام لايذكرون اسم الله طيها افترا طيسسه سيجزيهم بما كانوا يفترون وقالوا مافي بطون هذه الأنمام خالصة لذكورني ومحرم على أزواجنا وان يكن ميثة فهم فيه شركا فسيجزيهم وصفهم انه حكسوم سفها طيم قد حسر الذين قتلوا أولاد هم ربغير علم وعزموا ماززقهم الله افتراء علي الله قد ضلوا وماكأنوا مهتدين وهو الذي أنشأ جنات مصروشات وغير مصروشهات والنخل والزرع مختلفا أكله والزيتون والرمان متشابها وغير متشابه كلوا من ثمسره اذا أثمروا توحقة يوم حصاده ولا تسرفوا انه لا يحب المسرفين ومن الأ نعسام حمولة وفرشا كلوا مارزقكم الله ولا تتبموا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين ثمانية أزواج من الضأن اثنين ومن المعز اثنين قل الذكرين عرَّم أم الاثنين أمـــــا اشتطت طيه أرحام الانثيين نبؤني بعلم ان كنتم صادقين ومن الابل اثنين ومن البقر اثنين قل الذكر حرّم أم الانثيين أم ما اشتطت طيه أرحام الانثيين أم كتم شهدا ً أذ وصاكم الله بهذا فمن أظلم من افترى على الله كذبا ليضل النساس بغير طم أن الله لايهدى القوم الطالمين على لا أجد فيما أوعن الى معرمسا طب طاعم يطعمه الاأن يكون ميتة أو دما مسفوحا أولحم خنزير فانه رجـــــس أو فسقا أهل لغير الله به فمن اضطر غير باغ ولاعاد فان ربك غفور رحيم وطلس

الحام الفعل من الابل اذا انقض ضرابه جملوا عليه ريش الطواويسسس وسيبوه ، وقيل اذا نتج من طبه عشرة أبطن قالوا : قد حمل ظهره فلايركب ولا يُمتع من كلاولا ما الله على الل

الوصيلة: الشاة إذا طدت أنثى بعد انثى سيبوها ، وقيل اذا طدت سبعة أبطن نظروا فإن كان السابع ذكرا ذبح وأكل منه الرجال والنساء ، وإن كان ذكرا وانثى قالوا: وصلت أخاها ، وكان لحم طبن الانثى حراما على النساء فان مات حل لحمها لهن ،

وقيل : الوصيلة الشاة اذا نتجت عشرة اناث متتابعات في خصدة بطون ليسسى بينهن ذكر ، انظر : أحكام القرآن للقرطبى ٢/٦/٦ ، أحكام القرآن لابسن العربي ٢/٦/٢ ، تفسير ابن كثير ٢/١٠٤ ، مراجع سابقه ٠

الذين هادوا حرّمنا كل ذى ظفر ومن البقر والفنم حرّمنا عليهم شحومهمسا الا ماحمات ظهورهما أو الحوايا أو ماأختلط بعظم ذلك جزيناهم ببغيهسم (١)

وقد وصفت آیات سورة السائدة عمل أهل الجاهلیة فی تحریم الانتفاع بالحیوان بأنه افتراً طی الله لاینسب الا اللی المقلاء ، وبینت آیات سلیره الانمام أن ماگان یصطه أهل الجاهلیة من تحریم بعض صور الانتفاع بالحیوان انما هو افتراء طی الله وخسارة طی فاطه فی الدنیا بفوات تلک المناف سلی وفی الآخرة لافترائهم طی الله فی تحریم مارزقهم ، ثم بین تعالی أن ماخلقبه للناس من نمم فی شکل ثروات نباتیة انما خلقه لانتفاع الناس به ، ووضع تمالی ممیار الانتفاع بهذه النعم بقطه ؛ (۰۰ ولا تسرفوا انه لایحب المسرفین) ، ثم أُجرَى تمالی الحوار فی صورة تهکیة إستفهامیة مع من کانوا یحرّمون نمسم الله من أهل الجاهلیة .

ثم بين تعالى أن تحريم الانتفاع بما خلق من المهاجات إنما يكون منسسه تمالى وحده ، وأنه إنما يُحرِّم ذلك على المنحرفين عن منهجه القويم كما عسرم طي اليهود كل ذو ظفر وشحوم البقر والفنم الا ماأستنت الآيات .

"ثانيا" وسايدل على حرص الاسلام على تنبية الموارد الحيوانية والنباتيسية ماتبيزبه نظام الزكاة المفروض على كل منهما ، ونشير فيما يأتبي اليي أهم أهكام هذا النظام الدالة على حرص الاسلام على تنبية هسسنه الموارد :

أ _ لم يضح الاسلام الزكاة على النبات والحيوان بصورة مطلقة بـــل راعى الكم فيهما وأتــاح للمالك تنميتهـا حتى تهلــخ النصاب ،

⁽١) سورة الأنمام الآيات (١٣٨ - ١٤١) .

(١) ونصاب النبات خسبة أوسق ، ونصاب الابل خسس ، والبقير ونصاب الابل خسس ، والبقرين . والمفون .

ب. راعى الشارع الحكيم مايبذله الانسان من عمل فى سبيل تنبيسة هذه الموارد حيث جعل نسبة الزكاة فى النبات الذي يقسوم مالكه بسقية نصف مايؤ خذ من النبات الذي يُسقى بما السماء أو العيون ، وماذلك الا من تحقيق العد الة بين الجهسسلل المهذول والمائد من الاستفلال مايشجع طى الاستفسلال وي سالم بن عبد الله عن أبيه رضى الله أمن النبي صلى اللسه طيه وسلم قال ؛ "فيما سقت السما والعيون أو كالتريا المشر وماسقى بالنضج نصف العشر ".

وفى جانب الحيوان أسقط الشارع الزكاة عن الحيوانات اليقوم مالكها بتوفير العلف لها واوجب الزكاة على السائمية التي ترعى الكلا العباح ، وذلك عند الحنفية والشافعيية ، (٣) والحنابلة ، وذهب المالكية الى إيجاب الزكاة على الماشية (٤) المعلوفة ، ويدل المذهب الأول على حتّ الاسلام على تنعيية الموارد الحيوانية ، ومراعاة مائيذل عليها من عمل ومال فييين

⁽۱) لقوله صلى الله عليه وسلم: "ليس فيما دون خسسة أوسق صدقة "، انظر صحيح البخارى ٢/ ١٣٢ ، والوسق لفة الحمل ، ومقداره ستون صاعبا والصاع عند المنفية يعادل (٢٧ ١ (١) لترا وعند المالكية والشافعيبة والحنابلة يعادل (٢٥ ١) لترا من الما المقطر في درجه عرارة (٤ م) انظر: النهاية في غريب العديث ٥/ ١٨٥ ، الايضاح والتبيان معرفة المكيال والميزان تحقيق محمد الخاروف من ٨٧ ، مراجع سابقه .

⁽٢) صحيئ البخارى ١٣٣/٤ ، مرجع سابق .

⁽٣) أنظر: الدر المختار ٢/٥٧٦، تبين الحقائق (/٥٥١، شرح العناية على الهداية (/٤٦١، تحف العناية الهداية (/٤٦٤، تحف المحتاج ٣/٥٣، مشرح منتهى الارادات (/٣٧٤، كتاف القنال المحتاج ٣/٥٣، المقتع (/٣٤، مراجع سابقة .

⁽٤) انظر: الكافي في فقه أهل المدينة ١ / ٣١٣، المنتقى للباجي ٢ / ٣٠٠، =

في طفها فلا تجبطيها الزكاة لذلك ، كما أن الشارع الحكيم قد حصر وجنوب الزكاة في الآبل والبقر والفئم دون فيرها من الحيوانات فلم يفرض طيها الزكاة عنا صليساعد أربابها على تنبيتها .

ج - فرض الشارع زكاة الابل والفنم بنسب متفاوتة تميل الى الانخفاض في حالة الأعداد الكبيرة ، وهذا يعتبر تشجيعا على تنمية ملكيتها وترفيها فيسمى الطكية الكبيرة فيهما ، والأصل في مقد ار الزكاة المفروضة في الابل والفنم هو كتاب أبي بكر الصديق رض الله عنه لأنس لما بمثه الى البحرين ونصه : "بسم الله الرحين الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الل___ صلى الله طيه وسلم على المسلمين والتي أمر الله بمها رسوله فمن سُئلها من المسلمين على وجبها فليعطها ومن سُئل فوقها فلا يعط: في أربيع وعشرين من الابل فما دونها من الفنم من كل خمس شاة اذا بلفت خمسا وصرين الى خص وثلاثين فقيها بنت مخاص انثى ، فاذا بلغت سيتا وثلاثين الى خمس وأربعين ففيها بنت لبون انثى ، فاذا بلفت ستا وأربعين ففيها حقة طروقة الجمل ، فاذا بلغت واحدة وستين الى خمس وسبعسين ففيها جذعة ، فاذا بلغت يعنى ستا وسبعين الى عسمين ففيها بنتالهدون فاذا بلفت احدى وتسعين الى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجمل فاذا زدادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون ، وفي كـــــل خمسين حقة ، ومن لم يكن ممه الا أربع من الابل فليس فيها صد قيية الا أن يشاء رسها فاذا بلفت هسدا من الابل ففيها شاة .

⁼ الشرح الكبير للدردير ٣٩٧/١ ، مواهب الجليل ٢٥٦/٢ ، مراجست سابقة ،

⁽١) صحيح البخارى ٢/ ١٣٤ ، مرجع سابق .

وروى طاوس اليمانى : أن معاذ بن جبل الأنصارى رض الله عنه أخسسند (٢) من ثلاثين بقرة تبيعا ومن أربعين بقرة سُينة".

ويلاحظ من الجدول الآتى أن مقدار المفروض طى الابل والخنم يشجيع طى طكية الاعداد الكبيرة منهما ، ففى الابل نجد أن المفروض فى كل سيت وثلاثين منها بنت لبون بينما نجد المفروض فى كل ست وسبمين بنتالبون بنقص يقدر بحوالى (۱۱۱ر۰) عن الفرش السابق ، بينما نجد الفرق يصل اليسي يقدر بحوالى (۱۱۲ر۰) فى المدد ما نصووا حد وغشرون بزيادة قدرها (۱۰،۲۰۰) شيمود نسبة الزيادة الى معدلها الأول فى حالة زيادة المدد عن ماكة وواحد وغشرون .

وبالنسبة لمقد ار المفروض على كل ستة وأربعين من الابل نجده حقه ، قاذا بلغت واحد وتسعين استفاد المالك انخفاضا في مقد ار المفروض يقد ربحوالي (١٩٧٨ ر ٠) ، فاذا ارتفع العدد الى أكثر من المئة وواحد وعشرين استفاد انخفاضا في مقد ار المفروض يقد ربحوالي (١٨٠ ر ٠) وطي ذلك تكون أدني نسسبة لا نخفاض المفروض في حالة الأعداد التي أكبر من المئة وواحد وعشرين هسسب الا نخفاض المفروض في حالة الأعداد التي أكبر من المئة وواحد وعشرين هسسب عن الابل ، و (١٨٠ ر) في حالة اخراج بنت لبون عن كل أربعين من الابل ، و (١٨٠ ر) في حالة اخراج حقه عن كل خمسين من الابل .

⁽١) ضعيح البيقاري ١٢٤/٢ ، مرجع سابق .

⁽٢) المنتقى للباجي ١٣١/٢ ، مرجع سابق ٠

وقد يقال إن ناحية انخفاض نسبة المقروض طي الابل بازدياد عدد هسسا لم يقصدها الشارع بهدف تشجيح الطكية الكبيرة ، وانما حصلة عرضا عنسسسد الموازنة بين مقد ار المأخوذ وسنه وهذا فير صحيح ، وهدل طي ماذكرنا نسبة المفروض طي الفنم حيث يتضح أن الفرض هو تشجيع الملكية الكبيرة بخفسسف نسبة المأخوذ عليها من زكاة بالنسبة لأعدادها ،

فنجد أن نصاب الغنم الأول أربمون شاة فيها واحدة ، ثم نجد أن الشارع قد فرض على أكثر من عقة وهرين الى مائتين شاتان بمعدل نقص فى نسبسبة المفروض يقدر بحوالى (٥٢٠ر١) ، ومازاد عن طائتين الى تلثمائة بنسبة النقص فى المفروض طبه تقدر بحوالى (٥٢٠ر٢) ، ومازاد عن التلثمائة فى كل ما بنية شاة بنسبة نقص تقدر بحوالى (٥٢٠ر٢) .

ممامضى يتضح أن إنخفاض نسبة المفروض مع الأعداد الكبيرة مقصودة وذليث لإ مكان تلافى قدر كبير من النقص خاصة فى الأعداد الصحيحة فمثلا يفسسسر في فيما زاد عن ما عتين خمسة شياه بدلا من ثلاثة شياه تطبيقا لفرض النصاب الأول من في كل أربعين من الفنم شأة .

ويضاف الى ذلك مايُعُفَى منه المالك من نسبة تقع طى مابين كل عسدد محدد والذى يليه ، وهو إنخفاض تشترك فيه الابل والخنم والبقر التى لا يلاحظ وجود انخفاض فى مقدار المفروض طيها بالنسبة الى طريقة وضع زكاتها .

يبين الجدول الآتى مقدار الانخفاض في فرض الزكاة بالنظر الى مايجب في النصاب:

مقدار الانخفاض	نسبة المفروض الى الواجب	مقد ار الفرض	زكاة الابل
في النسبة	في النصاب	معا از اعراب	العدد
7-0			,
·		. i.	من ــ الق
		شاة	%0
	in the state of th	شاتان	18-1+
· · ·		ثلاثشياه	19-10
**************************************		آربع شياه	78 70
******		ہنت مخاض	70-70
•	F	يئتليون	የ০⊷ፕ٦
•) = {7 + {7	حقه	∜≁ € ኘ
		جانحة	1 ' '
1111	אר אין = ווועץ = אוועץ	1	ና• – Y٦
۸γ۶ر	(آ ÷ ۲) = ۱۲ اثر ا	3	17 31
]	10 191
۳٦١ر ا	۱۲۱ ÷ ۳۱ = ۲۱۳ر۳	لبون	1
111	+3 ÷ 17 = 111رו	· -	في گل ٤٠ صده
۸۱۰ ا	۰۰ ÷ ۱۱ = ۱۸۰ر۱		في كل ٥٠ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
مقدار انخفاض النسبة	نسبة المفروض الى فرض النصاب	مقد ار القرض	زكاة الشنم المدد
۰ ۲۰۲۵ ۱٫۰۲۵ مر۱) = & + & + & + & + & + & + & + & + & + &	۲ :	من _ الى 2 - ١٢٠ 1 ٢ - ٠٠٠ 1 - ٢ - ٠٠٠ فى كل ١٠٠
مقدار انخفاش النسبة	نسبة الفرض الى فرض النصاب	مقدار القرض	زكاة البقر
· •) = ~ ~ ~ ~ ~ .) = {· + {·	تبيح سنة	من ــ الى ٣٩ ــ ٣٠ ١٩ ــ ٤٠

"ثالثا " ماوضعه الشارع من أحكام مختلفة تساعد على تنبية الموارد الحيوانية والنهاتية ، كاباحة الكلاللرس وجعل الناس شركا "فيه ، والنهسسس عن منع رهيه ، والنهب عن منع فضل الما "لشرب المواشي كسادهب اليه الحنفية والشافعية والحنابلة على النحو المذكور سابقا في فصلل طكية المياه ،

ومن ذلك اعتبار مزاطة النشاط الزراع على الأرض سببا لتملكها ماسيسة مايشجع على الإقدام على الزراعة ، ومن ذلك أيضا إدخال ماشيسة الفقرا أن وم الحس كما سبق بيانه في مهمت الحس ، ومن ذلك أيضا جواز اقطاع الإمام شيئا من الأرض لمن يُعارس طيها نشاطللله عنه رجللا حيوانيا زراعيا مشتركا كما أقطع عمر بن الخطاب رضى الله عنه رجللا من أهل البصرة أرضا يتخذ فيها قضها لخيله .

⁽۱) الأموال لأبن عبيد ص ٣٥٢ ، وانظر محث تبلك الأرض بالا قطاع مستن هذه الرسالة ، ص ٣٢١ -

قائمــة المراجـــــع

رتبت المراجع في هذه القائمة الي مجموعات حسب موضوعها على النحو الاتي:
١ ـ كتب التفسير •

٢ ـ كتب السنة المطهزة وشروحها

٣ - كتب الفقه الاسلامي ورتبت على النحو الآتى:

أ مراجع الفقه الحنفى

ب مراجع المذهب المالكي •

جـــمراجع المذهب الشافعي •

د مراجع المذهب الحنبلي •

الكتب العامة في الشريعة والاقتصاد الاسلامي

• - كتب الاقتصاد السياسي ، وجفرافية الموارد الاقتصادية •

١ - كتب التوانين الوضعية

٧ ــكتب التاريخ ٢

٨ ــ الرسائل الجامعية •

٩ ـ الانظمة والموسوعات •

١٠ ــ المعارد اللغوية ٠

١١ ــ معاجم الاماكن والاشخاص والمصطلحات •

وقد رتبتكل مجموعة حسب الترتيب الهجائى لاسما الموالفين ، ورقمت ترقيما متسلسلا ، وقد سقط ذكر بعض السمر الجعسهوا ، فاضفناها تحت ارقام متكررة معيزة بعلامة (_) شرطة مائلة فوق الرقم .

(١) كُتب التفسير

- السطين العربي البويكر محمد ينهله الله ٠
 - احكام القرآن
 - الطبعة الأولى •
 - تحقيق : محمد البجاوى •
- ٢ ـ ابن كثير ، ابو الفدام اسماعيل (٧٧٤)
 - تفسير القرآن •
 - الطبعة الأولى •
 - بيروت: دارالفكر ، ١٤٠٠ ه ٠
- " المفرد الله على المرابع المرابع المفرد الله المفرد الله المفرد الله على المرابع الم
 - مصرة للمطبعة الميسية ١٣٢٤ ه٠
 - ٤ الجماس ١١ بوبكر ١ حسدبن على الرازي (٣٧٠ه) ٠
 - احكام القرآن •
 - الطبعة الأولى •
 - مطبعة الاوقاف الاسلامية ، ١٣٣٥ ش. •
- ٥ الزمخشرى البو القاسم جار الله محمد بن عسكر (٢٦ ٤ ـ ٣٨ هـ) ٠
 - الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التاويل
 - بيروت: دار الفكر ، ١٤٠٠ ه ٠
 - 1 ــ القرطبي ، ابو عبد الله محمد بن احمد الانصاري ·
 - الجامع لاحكام القرآن •
 - القاهرة : دار الكاتب العربي ١٣٨٧، هـ ١٩٦٧م ٠

(٢) كتب السنة المطهرة وشروحها

۷ سابن الاثیر ،مجد الدین ابی السعاد ات المبارك بن محمد بن الجزری ۰ النهایة فی غریب الحدیث والاثر ۰

تحقییق : ظاهر احمد الزاوی ،ومحمود محمد الطناحی • بیروت : دار احیا التراث العربی •

٨ - ابن رجب ، زين الدين عبد الحمن بن الدين •
 جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم •
 الطبعة الثالثة •

مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي •

* ـ ابن ماجة ، ابوعبد الله محمد بزيزيد الغزويني (٢٠٧ ــ ٢٧٥ هـ) • السنن •

تحقیق : محمد فواد عبد الباقی ٠ مصر : مطبعة عیسی البایی الحلبی ، ۱۳۷۲هـ ـ ۱۹۵۲م٠

- ۱۰ ابوداود ، سليمان بن الاشعث السجستانی الازدی (۱۷۴ه) ۰
 السنن ۰
 الناشر : دار احیا ً السنة النبویة ۰
 - ۱۰ ــالالبانی ، محمد ناصرالدین ۰ صحیح الجامع الصغیر للسیوطی ۰ المکتب الاسلامی ۱۹۱۹ م ۰
- ۱۱ ــ الباچى ،ابوالوليد القاضى سليمان بن خلف (۲۰۳ ـ ۲۹۴ هـ) ٠ المنتقى شرح موطأ امام دار الهجرة مالك بن أنس ٠

الطبعة الاولى • مصر 1 مطبعة السعادة ١٢١١ مد •

- ۱۱ برالبخاری ،ابوعید الله محمد بن اسطعیل (۱۹۱ سـ ۲۰۱ ش.) ۰ الجامع الصحیح ۰ طبعة بالاوضعت عن طبعة دار الطباعة العامرة باستانبول ۰ بیروت : دار الفکر للطباعة ۰ بیروت : دار الفکر للطباعة ۰
 - ۱۳ المبيهة المراحد بن الحسين بن على (٤٥٨ هـ) •
 السنن الكبرى •
 الطبعة الاولى •
 حيد راباد : مطبعة دائرة المعارف للعثمانية ١٣٥٤ هـ
 - ۱۱ ــ الترمذى ،ابوعيسى محط بن عيسى بن سورة ٠
 الصحيح ٠
 مسر: المطبحة للمصرية بالازهر ، ١٣٥٠ هـ ٠
- ١٥ سالتلصانى ،ابوالحسن على بن محمد الخزاعى (١٥٨هـ) .
 تخريج الد لالات السمحية على ماكان فى عهد رسول الله على الله عليه وسلم من الحرف والصنائح والحمالات الشرعية .
 تحقيق : احمد محمد ابو سلامة .
 مصر : مطبعة وزارة الأوقاف ، ١٤٠١هـ .
 - ۲۱ ـ التوقادي ، محمد الشريف ابن مصطفى مفتاح الصحيحين (البخاري ومسلم) •

الطبعة الثانية •

مطبعة المشكركة المسحافية العثطنية ١٣١٣ ه. •

۱۷ ــ الحاكم ، ابوعبد اللم محمد بن عبد الله • المستدرك على المحيحين (ويذيله التلخيص للذهبي) • بيروت : دأر الفكر العربي •

۱۸ ــ الدار قطنی ،علی بن عمر (۳۰۱ ـ ۳۸۵ هـ) .
السنن .
بیروت: عالم الکتب .

١٩ ــ الدارمي عابو محمد عبد الله بن عبد الوحمان بن يهرام (١٥٥ هـ) ٠ السنن ٠

الناشر: دار احيا السنة النبوية

• ١- الزرقاني ، ابوعبد الله محمد بن عبد الباقي (٥ ١٠٥ -- ١١٢١هـ) • شرح موطا الامام اللك • الطبعة الاولى • الطبعة الاولى • مصر: مطبعة معبطفي البابي الحلبي ، ١٣٨١ هـ • •

۲۱ ـ الريلعى ، جمال الدين ابي محمد عبد الله بن يوسف (۲۱۲ هـ) • نصب الراية لاحاديث الهداية •

الطبعة الثانية •

الناشر: المكتبة الاسلامية ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م ٠

۲۲ ــ السمهورى على بن عبد الله بن احمد الحسينى • وفاء الوفا باخبار دار المصطفى •

مصر: مطبعة الاداب والمؤيد ١٣٢١، ه ٠

- ٢٣ ــ السيوطى ، جلال الدين عبد الرحمن •
 تنوير الحسوالك شرح موطا مالك •
 مطبعة دار احياء الكتب العربية ، ١٣٤٣ هـ
 - ٢٤ ــ الشوكاني ، محمد بن على •
 نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار •
 الطبعة الاخيرة •
 مصر : مطبعة مصطقى البابى الحلبى •
- ه ٢ ــالطحاوى ، ابو جعفر احمد بن محمد بن سلامة (٢٢٩ ــ ٢٢١ه) شرح معانى الاثار مطبعة الانوار المحمدية ١٣٨٦ هـ
 - ٢٦ ــعبد الباقى ،محمد فواد .
 اللوالوا والمسرجان فيط اتفق عليه الشيخان .
 بيروت: دار احياا التراث العربى .
- ۲۷ __ الحسقلانى ، ابو الفضل شهاب الدين احمد بن على بن محمد بن حجر ، فتح البارى بشرح صحيح البخارى ، الطبعة الاولى ،
 مصر : المطبعة الكبرى الميرية ، ۱۳۰۰ ه ،

- ٢٨ ــ العسقلائي الموالفضل شهاب للدين احمد بن على بن محمد تلخيص للحبير في تخريج احاديث الحرا فعى الكبير ألقاهرة : شركة الطباعة الفنية المتحدة
 - ٢٦ ــ مالك ،امام دار الهجرة ،مالك بن انس الموطــاً
 الموطــاً
 - تعليق : محمد فواد عبد الباقي بيروت : دار احيا الكتب •
 - ٣٠ مسلم ، أبو الحسن طسلم بن الحجاج النيسابورى
 الجامع الصحيح
 مطبعة دار الطباعة العامرة ، ١٣٣٤ هـ
 - ٣١ النسائي ١ ابو عبدالزحمن احمد بن شعيب ٠
 السنن ٠
 - الطبعة الأولى •
 - مصر: المطبعة المصرية بالازهر ١٣٤٨٠ ه.

(٣) كتب الفقه الاسلامي

أ _ كتب المذهب المنفى:

٣٨ - ابن الهمام ،كمال الدين محمد عبد المواحد •
 شرح فتح القدير •

الطبعة الأولى •

مصر ؛ المطبعة الميرية ١٣١١، ه. •

٣٩ سابن عابدين ،محمد امين ٠

حاشية رد المحتار على الدر المختار •

الطبعة الثائية •

مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٨٦، ه. •

٤٠ سابن نجيم ، زين العابدين بن ابراهيم (٩٧٠ هـ) ٠
 الاشباه والنظائر على مذهب ابى حنيفة النعمان ٠
 تحقيق : عبد العزيز محمد الوكيل ٠

مصرة مطابع سجل العرب •

٤١ ــالموالفانفسه ٠

رسائل ابن نجيم ٠

تحقيق: خليل الميس٠

الطبعة الأولى •

بيروت: دارالكتبالعلمية ١٤٠٠٠ هـ ١٩٨٠م٠

ا £ _ ابویوسف ، یعقوب بن ابراهیم (۱۸۲هـ) • الخراج • (بیروت: دار المعرفة ، ۱۹۳۹ هـ - ۱۹۷۹ م) • در المعرفة در ۱۳۹۹ م) • در المعرفة در المعرفة

غرة عيون الأخيار (المعروفة بتكملة حاشية ابن عابدين) • الطبعة الثانية •

صر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٨٦٠ هـ -

٤٣ ــاليابرتي ،محمد بن محمود (١٨٧هـ) ٠

شرح العنَّاية على الهداية (مطبوع على علمش فتح القدير) • الطبعة الأولى •

المطبعة ألميرية ، ١٣١٦ هـ •

٤٤ ــالجماص ، ابو بكر احمد بن على الرازى (٣٧٠هـ) •
 احكام القران •

الطبعة الأولى •

مطبعة الاوقاف الأسلامية ٥٠ ١٣٢ ه. •

٤٥ ــ جلبى ، سعد الله بن عيمى .
 حاشية على العناية شرح الهداية (مطبوع مع فتح القدير) .
 الطبعة الأولى .
 المطبعة الميرية ١٣١١ هـ .

٤٦ ــالحصكفى ،محمد علا الدين ٠
 الدر المختار شرح تنوير الابصار (مطبئ على حاشية رد المختار) ٠
 الطبحة الثانية ٠
 مصر خمطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٨٦ هـ ٠

٤٧ ــ حيدر عملي ٠

درر الحكام بشرح مجلة الاحكام ٠

تعريب: فهمى الحسيني ٠

بيروت ــ بقداد : مكتبة النهضة •

٤٨ ــ الزيلعى عجمال الدين ابن محمد عبد الله بن يوسف (٧٦٢ هـ) •
 تيين الحقائق شرح كنز الدقائق •

الطيعة الأولى •

مصر: المطبعة الكبرى الاميرية ١٣١٥، ه.٠

٤٩ ــالموالف نفسه •

نصب الراية لاحاديث الهداية •

الطبعة الثانية •

الناشر: المكتبة الاسلامية ١٣٩٣، هـ ١٩٧٣ م ٠

٩ كا ـ السرخسي ، شمس الدين ، المبسوط ، الطبعة الثانية (بيروت: دارالمعرفة) ،

• ٥٠ ــالشلبي ، شهاب الدين احمد

حاشية على تبين الحقائق (مطبوع مع تبين الحقائق) •

الطبعة الأوليي •

المطبعة الاميرية ١٣١٥، ه. •

۱۰ سالطحاوی ۱ ابوجعفر احمد بن محمد بن سلامة (۳۲۱هـ) ۰
 شرح معانی الاثار ۰

مطبعة الانوار المحمدية ، ١٣٨٦ ه. •

٢٥ ـقاضى زادة ، شمس الدين احمد (٩٨٨ هـ) ٠

تكملة نتائج الافكار في فك الرموز والاسرار (مطبوع مع فتح القدير) • الطبعة الاولى •

المطبعة ألكبرى الاميرية ١٣١٦، ه. •

٥٢ - مجلة الاحكام العدلية • تنسيق : الحامي مجيب هواويني • الطبعة الخاصة (مطبعة شعاري ١٣٨٨ ه ١٩٠٥) •

الهداية شرح بداية المبتدى •

الطبعة الأخيرة •

مصر: مطبعة مصطفى البايي الحلبي •

ب ـ كتب المذهب المألكي :

- ٥٤ ــ ابن العربى ،ابو بكر محمد بن عبد الله ٠
 احكام القرآن ٠
 - تحقیق : محمد علی البجاوری ٠
 - بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر •
- ٥٥ ــ ابن جزى ، محمد بن احمد •
 قوانين الاحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية •
 بيروت : مطابع دار العلم للملايين •
- ۱ ابن رشد ، ابو الوليد محمد بن احمد (۲۰ هـ) ٠
 المقد ما تلبيان ما اقتصته المدونة من الاحكام ٠
 بيروت: دار الفكر ، ۱۳۹۸ هـ ـ ۱۹۷۸ م ٠
- ٥٧ ــ المولف نفسه •
 بداية المجتهد ونهاية المقتصد •
 مصر: مطبعة مصطفى البابى الحلبى ١٣٣٩، هـ
 - ۱ الباجى ، ابو الوليد القاضى سليمان بن خلف المنتقى شرح موطا عالك الطبعة الاولى الطبعة الاولى المعادة ١٣٣١، هـ المعادة ١٣٣١، هـ المعادة ا
- ٥٩ ــ الحطاب ، ابوعبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي •

- موا هب الجليل لشرح مختصر خليل •
- بيروت: دار الكتاب اللهنائي ، ألناشر مكتبة النجار ليبيا
- 9 خلیل ،خلیل بن اسحاق المالکی بن موسی بنشعیب المعروف بالجندی ۱۳۹۲هـ) ۰ مختصر خلیل ۰ (بیروت: دار الفکر ۱۳۹۲هـ) ۰
 - ۱۰ ـ الدردير، ابو البركات سيدى احمد
 الشرح الكبير (مطبوع على هامش حاشية الدسوة ______)
 بيروت: دار الفكر
 - ۱۱ ــ الدسوقى ، محمد عرفة •
 حاشية على الشرح الكبير للدردير •
 بيروت : دار الفكر •
 - ۱۲ الزرقائي ، ابوعبد الله محمد بن عبد الباقي ٠
 شرح موطا الاهام طلك ٠
 الطبعة الاولى ٠
 - مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٨١هـ ١٩٦١م •
 - ۱۳ القرافی عشها بالدین ابو العباس احمد بن ادریس الصنها جی ۱۳
 الفروق ۰
 - الطبعة الأولى •
 - مصر: مطبعة داراحيا ً الكتب ، ١٣٤٤ هـ ٠
 - ١٤ ــ القرطبي ، ابوعبد الله محمد بن احمد الانصاري .
 الجامع لاحكام القرآل
 القاهرة:: دار الكاتب العربي المطابعة ، ١٩٦٧ هـ ــ ١٩٦٧ م .

١٥ - القرطبي عليوعمريوسف برهبد الله بن عبد للبر النمرى
 الكافي في فقه أهل المدينة المالكي

تحقيق: محمد محمد احيد ولد ماديك المورتاني •

ا لرياض؛ مكتبة الرياض الحديثة ١٩٩٨هـ ١٩٧٨م٠ م

11- والك عمالك بن أنسامام دار الهجرة •

الموطأ

تعليق : محمد فواد عبد الباقي •

بيروت: داراحيا الكتب

17 ــ الموالف نفسه

المدونة الكبرى

بيروت: دارالفكر ١٣٩٨، هـ ١٩٧٨م٠

١٨ ــ مستى الطالكية ؛ محمد على بن حسين •

تهذيب الفروق والقواعد السنيه في الاسرار الفقهية •

الطبعة الاولى (مطبوع على ها مش الفروق للقرافي) •

مصر: مطبعة داراحيا ً الكتب ١٣٤٤ ه. •

٦٩ ــالمواق ، ابوعيد الله محيد بن يوسف العبدري (٨٩٧هـ) •

التاج والاكليل لمختصر خليل (مطبوع على ها مثر، مواهب الجليل) •

بيروت: مطبعة دار الكلمت اللبناني •

ج - كتب المذهب الشافعي:

• ٧ ــ الشافعي ،محمد بن ادريس (٢٠٤ هـ) •

الام ٠

الطبعة الأولى •

بيروت ؛ دار الفكر للطباعة وألنشر ، ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م ٠

٧١ ــ الشرواني عبد الحميد

حاشية على تحفة المحتاج لابن حجر (مطبوع مسع التحفة) • بيروت: دار الفكر •

٧٢ ـ الشيرازى ،ابواسحاق ابراهيم بن على بن يوسف الفيروز ابادى •
 المهذب فى فقه الامام الشافعى •
 مصر: مطبعة عيسى البابى الحليى •

۷۳ ــ العبادى ،احمد بن قاسم .
 حاشية على تحفة المحتاج لابن حجر (مطبوع مع التحفه) .
 بيروت : دار الفكر .

۲ سالما وردى ، ابو الحسن على بن محمد بن حبيب (۴۵۰ ه.) •
 الاحكام السلطانية والولايات الدينية •
 الطبعة الثانية •
 مصر : مطبعة مسطفى البابى الحلبي ١٣٨٦ ه. •

۷۰ ـ الهيتمى ، شهاب الدين احمد بن حجر ٠
 تحفة المحتاج بشرح المنهاج ٠
 بيروت: دار الفكر ٠

د ـ كتبالفقه الحنبلى:

- ۷۱ ابن النجار ، تقى الدين محمد بن احمد الفتوحى منتهى الاردات فى جمح المقنع مع التنقيح وزيادات تحقيق : عبد العزيز عبد الخاليق مصر : مطبعة دار الجيل
 - ۷۷ سأبن بدران ،عبدا لقادر بن احمد بن مصطفى ٠ ألمد خل الى مذهب الامام احمد بن حنبل ٠ مصر : ادارة الطباعة المنيريــة ٠
- ٧٨ سابن تيمية ،ابوالعباس احمد (٧٢٧ ه.) ٠
 السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية ٠
 تحقيق : محمد ابراهيم البنا ،محمد احمد عاشور ٠
 مصر : مطبعة دار الشعب ٠
 - ٧٩ ــالمو لف نفسه •
 الفتاوي •
 الطبعة الاولى •
 الرياض : مطابع الرياض ١٣٨٣٠ •
- ٨ ــ الموالف نفسه ٠
 القواعد النورانية الفقهية ٠
 الطبعة الاولى ٠
 مصر : ٥طبعة السنة المحمدية ١٣٧٠٠ هــ ١٩٥١ م ٠
- ٨١ ــابن تيمية ، مجد الدين ابو البركات عبد السلام بن عبد الله ٠
 المحرر في الفقه على مذهب الامام احمد بن حنبل ٠

مصر: عطيعة السنة المحمدية •

٨٢ - ابن رجب ، ابو الفرج عبد السرحمن (٧٩٥ هـ) •
 جامع العلوم والحكم شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم •
 الطبعة الثالثة •

صر: صليعة مصطفى البابى الحليى • ٨٨ ــ الموالف نفسه ،الاستخراج لاحكام الخراج • (بيروت: دار المعرفة ، ٨٣ ــ الموالف نفسه • ١٩٧٩ م) • ٨٣ ــ الموالف نفسه •

القواعد في الفقه الاسلامي •

تعليق : طه عبد الرون سعد •

تالطبعة الأولى •

مصر: مكتبة الكليات الازهرية ١٣٩١، ه. •

- ٨٤ ــابن قدامة ،ابومحمد عبدالله بن احمد بن محمد بن قدامة ٠
 المغنى على مختصر الخرقي ٠
 - تحقیق: محمود عبد الوهاب فاید ، وعبد القادر احمد عطا الطبعة الاولى •

مطابع سجِل العرب ١٣٨٩٠ شه ٠

٨٠ ــ الموالف نفسه ٠

المقنع في فقه الامام احمد بن حنبل • المطبعة السلفية ١٣٨٢، هـ •

۸۱ ــ ابن قیم الجوزیة ، ابوعبد الله محمد بن ایی بکر ،
 زاد المعاد فی هدی خیر الحباد ،
 مصر : مطبعة مصطفی البایی الحلیی ۱۳۹۰، هـ

٨٧ ــ الموالف نفسه

الطرق الحكمية في السياسة الشرعية • بيروت: مطبعة شركة علاء الدين ١٣٩١٠ هـ •

۸۸ ــابن مظح ، شمس الدين • النكت والفوائد السنية على مشكل المحرر (مطبوع على هامش المحرر) • مصر : مطبعة السنة المحمدية •

۸۹ ــ ابويعلى ، محمد بن الحسن الغراء (۸۵ ه.) • الرملام السلطانية • تعليق : محمد الحامد الفقى • الطبعة الثانية • مصر : مطبعة مصطفى البابى الحلبي ١٣٨٦، هـ •

۹۰ البهوتي ، منسور بن يونس ٠ الروض المربح ٠ الطائف: مكتبة المويد ، ١٣٨٩ هـ ٠

٩١ ــ الموالف نفسه •

شرح منتهى الارادات "المسمى دقائق اولى النهى " • المدينة المنورة: المكتبة السلفية •

٩٢ ــ الموالف نفسه •

كشاف القناع عن متن الاقناع • تعليق هلال مصيلحي • الرياض: مكتبة النصر الحديثة •

٩٣ - البعلى عملاً الدين أبو الحسن على بن احمد بن عباس (٨٠٣) • الاختيارات الفقهية من فتأوى ابن تيمية •

تحقيق : محمد حامد الفقى •

مصر: مكتبة السنة المحمدية •

(٤) الكتب العامة في الشريعة والفقه والاقتصاد الاسلامي

97 - ابن آدم ، یحیی بن آدم القرشی (۱۰۳ه) ۱۰ الخراج ۰ تحقیق : احمد محمد شاکر ۰ بیروت : دار المعرفة ۱۳۹۹ هـ ۱۹۷۹ م ۰

٩٤ سَأَ إِنْ الرقعة عَانِو العباسنجم الدين (٧١٠هـ) •

الايضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان •

تحقيق: محمد احمد اسماعيل الخاروف •

مكة المكرمة : جامعة ام القرى ، مركز البحث العلمي واحيا التراث الاسلامي ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ٠

۹ سائلة البراهيم دسوقى
 الاقتصاد الإسلامى مقوماته ومنهاجه

مصر: مطبوعات الشعب ٠

۹۱ ـ ابن خلد ون عمید الرحمن
 المقدمـ ق

مصر: مطبوعات دارالشعب ٠

٩٦ ـ ابن حزم ، ابو محمد على بن محمد بن سعيد (٥٦ هـ) • المُحلِّى • العَاهرة : دار الاتحاد العربي للطباعة ، ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م •

٩٧ ــ ابوالسعود ، محمد •

خطوط رئسية في الاقتصاد الاسلامي •

بيروت: مطبعة معتوق ١٣٨٥٠ ه. •

۹۸ سابوزهرة ، محمید ۰

" المجتمع الانساني في ظل الاسلام " ، بحوث مؤتم مجمع البحوث الاسلام " ، التوجيه الاجتماعي في الاسلام ، الجزء الثاني (١٣٩١ هـ ١٩٧٢ م) هـ ١٠

٩٩ ــالمولف نفسه ٠

الملكية ونظرية العقد في الشريعة الاسلامية •

دارالفكرالعربيي ٠

٩٩ - ابوعبيد ، ابو القاسم بن سلّام ١ الاموال ١ تحقيق : محمد خليل هراس الطبعة الثانية ١ القاهرة ـ بيروت : دار الفكر ، ١ ١٣٩هـ ـ ١٩٧٥م . ١٠٠ - بدران أبو العينين ٠

الشريعة الاسلامية تاريخها ونظرية الملكية والعقود •

الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ، مطبعة كرموز •

۱۰۱ ـ البرايري ،ابراهيم محمد ٠

الاسلام وتوزيح الثروات عدراسة مقارنة مع الماركسية والراسمالية • دار الشروق •

1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1

نظرات في كتاب اشتراكية الأسلام للسباعي •

د مشق: ۱۹۱۳ م

٢٠١٠ حسان ، حسين حاه • نظرية المصلحة في الفقه الاسلامي . .

القاهرة: دار النهضة العربية ، ١٩٧١ م • ١٠٣ ـ حسين ، احمد فراج •

الملكية ونظرية العقد في الشريعة الاسلامية •

الطبعة الأولى •

مصر: شركة الطباعة الفنية المتحدة •

١٠٤ ـ الخفيسة علسي ٠٠

" الطكية الغردية وتحديد ها في الاسلام " بحث مقد م للمو تمر الاول لمجمع البحوث الاسلامية •

بحوث المواتمر الأول لمجمع البحوث الاسلامية (١٣٨٢ هـ ١٩٦٤ م) ص٩٩٠

١٠٥ ــ الموالف نفسه ١

الملكية في الشريعة الاسلامية مع مقارنتها بالقوانين الوضعية • جامعة الدول العربية ، ١٩٦٩ م •

١٠١ ـ الخولي ،البهي ٠

الشروة في ظل الاسلام •

الطبعة الثالثة •

مصر: دار النصر للطباعة الاسلامية ١٣٩٨، هد ٥٠ ١٩٧٨ م

١٠٧ ــ الريس ،محمد ضياءً الدين ٠

الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية •

الطبعة الرابعة •

مصر: الشركة المصرية للطباعة ١٩٧٧، م٠

۱۰۸ ــ الزحيلي ،وهبة ٠

الفقه الاسلامي في اسلوبه الجديد •

د مشق : مطبحة جامعة د مشق ، ۱۳۸۰ ه ٠

١٠٩ ــ الررقا ،مسطفى احمد ٠

الفقه الاسلامي في ثوبه الجديد •

الطبعة التاسعة •

د مشق : مطابع الف با عالاديب ١٩٦٧ - ١٩٦٨ م ٠

١١٠ ــ السايس ، محمد على "بالاشتراك مح محمود محمد شلتوت " • مقارنة المذاهب في الفقه الاسلامي •

مسر: مطبعة محمد على صبيح ١٣٧٣، هـ ١٩٥٣م ٠

١١١ - السباعي ،مصطفى ٠

اشتراكية الأسلام •

الطبعة الثانية •

دمشق: ۱۹۱۰م •

۱۱۲ سالسنهوری عبد الرزاق ۰

مسادر الحق في الفقه الاسلامى دراسة مقارنة بالفقه المقربي . جامعة الدول الحربية : معهد البحوث والدراسات الاسلامية ،١٩٦٧ م .

١١٢ ــ المدر عمد باقر •

اقتيادنا •

بيروت: دار الكتاب اللبندني - القاهرة دار الكتاب المصرى ١٣٩٨، ٥٠

١١٤ ـ الطحاوي ،ابراهيم •

الاقتياد الاسلامي مذسبا ونطاما

مصر: مجمع البحوث الاسلامية ١٣٩٤، هـ ١٩٧٤م .

١١٥ ــ السَّبَّادي عبد السلام داود ٠

الملكية في الشريعة الاسلامية طبيعتها ووطيفتها وقيود ها •

الطبعة الأولى •

عُمَّان : مطابع وزارة الاوقاف الاسلامية ، ١٣٩٤ د ــ ١٩٧٤م .

١١٦ ـ عبد الرسول على •

المبادئ الاقتصادية في الاسلام •

الطبعة الثانية •

بيروت: دار الفكر العربي ١٩٨٠٠ م

۱۱۷ ـ عبده ،عیسی

الاقتصاد الاسلامي مدخلا ومنهاجا

الطبعة الأولى •

مصر: دارنهضة مصر للطبع والنشر: ١٩٧٤هـ ١٩٧٤م •

١١٨ ـ الموالف نفسه ٠

النظم المالية في الاسبلام •

مصر: شركة الطباعة الفنية المتحدة

١١٩ ـ العوضى ، رفعت ٠

نظرية التوزيع في الاقتصاد الاسلامي •

مصر: الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ١٩٤٤هـ ١٩٧٤م ٠

١٢٠ ـ العوف ، شير

اشتراكيتهم واسلامنا •

الطبعة الاولى ١٩٦٢، م •

١٢١ ــ الغزالي عمحمد •

الاسلام المفترى عليه بين الشيوعية والرأسمالية

مصر: دار الكتب الحديثة •

١٢٢ ـ الموالف تفسه •

الاسلام والمناهج الاسلامية • مصر: دار الكتب الحديثة •

۱۲۶ ــ القرضاوي ، يوسف، ٠

مشكلة الفقر وكيف عالجها الاسلام •

الطبعة الثانية •

مصر: مطبعة حسان ١٣٩٥، هـ ١٩٧٥م ٠

١٢٥ ـ قطب ،سيد

العدالة الاجتماعية في الاسلام •

الطبعة الخاصة •

دارالشروق ۱۳۹۸ هـ ۱۹۷۸ م

١٢٦ نسالميارك ،محمد ٠

نظام الاسبلام الاقتصادي مبادي وقواعد عامة ٠

الطبعة الثانية •

بيروت: دار الفكر ١٣٩٨، عد ١٩٧٨ م

١٢٧ ــ محمد ، محمد عبد الجواد ٠

بحوث في الشريحة الاسلامية والقانون (المجموعة الثانية) •

مصر: مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي ، ١٩٧٧ م٠

١٢٨ ــ الموالف نفسه ٠

ملكية الاراضى في الاسلام •

مصرة منشاة المعارف •

١٢٩ ـ المصرى ،عبد السميع ٠

مقومات الاقتصاد للاسلامي •

الطبعة الأولسي •

مصرة مكتبة وهبه ١٣٩٥٠ هـ - ١٩٧٥ م ٠

۱۳۰ ــالمودودي ،ابوالاعلى ٠

الاسلام ومعضلات الاقتصاد

بيروت: مؤسسة الرسالة ١٣٩٧٠ هـ ١٩٧٧ م •

١٣١ ــ الموالف نفسه ٠

اسس الاقتصاد بين الاسلام والنظم المعاصرة •

١٣٢ ـ المؤلف نفسه ٠

مسالة ملكية الارض في الاسلام •

الطبعة الثانية ، ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م •

۱۳۳ ـ النبهان ، محمد فاروق ٠

الاتجام الجماعي في التشريع الاقتصادي الاسلامي •

بيروت: دارالفكر ، ١٩٧٠ م •

١٣٤ ـ النجار ، احمد ٠

المدخل الى النظرية الا قتصادية في المنهج الاستلامي •

الطبعة الثانية •

دارالفکرالعربی ۱۳۹۴، هـ ـ ۱۹۷۴ م ٠

١٣٥ _ وافي على عبد الواحد •

حقوق الانسان في الاسلام •

الطبعة الخامسة •

مصر: دار النهضة المصرية للطباعة ، ١٣٩٨ هـ ١٩٧٩م٠

١٣٦ _ يوسف ، يوسف ابرا هيم ٠

استراتيجية وتكنيك السنتمية الاقتصادية في الاسلام • الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ، ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م •

(٥) كتب الاقتصاد السياسي ، وجعرافية الموارد الاقتصادية

١٣٧ _ أيو الذهب اصعمد جلال

اصول الاقتصاد •

مصر : مكتبة عين شمس ٩٠ ١٩٧ م

۱۳۸ ــ ايوريان ،محمد على ٠

النظم الاشتراكية معدراسة مقارنة للاشتراكية العربية •

الطبعة الثانية •

ذار المعارف ١٩٦٧ م ٠

۱۳۹ ـ احمد عبد الرحمن يسرى 🕶

دراسات في الشمية الاقتصادية •

جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٣م٠

• ١٤٠ ـ الموالف نفسه (بالاشتراك مع صبحى قريصة) •

مقدمة في علم الاقتصاد •

الاسكندرية : دار الجامعات المصرية ١٩٨٠، م

۱٤٢ ـ بتلهايم ، شارل •

التخطيط والتنمية •

تعریب: اسماعیل صبری عبدالله •

القاهرة ٤ ١٩٦٠ م •

۱٤٣ ـ بيرينز ،آرثر ادوارد (بالاشتراك مع: الفرد نيل ،د • سواطسون) • علم الاقتصاد الحديث •

تعريب: برهان الدجاني ، وعصام عاشور •

بیروت: دار صادر ۱۹۶۰، م

١٤٤ ساتانزر عمايكل ٠

التسابق على الموارد •

تعریب: حسنی زینی ٠

الطبعة الأولى •

بيروت: موسسة الابحاث العربية ١٩٨١٠٠

١٤٥ مطفى) •
 ١٤٥ مع: احمد سامى مصطفى) •

الانسان وعمران الارض

القاهرة: مكتبة الانجلو ، ١٩٦٨ م •

١٤٦ ــ ألمو لف نفسه •

الجفرافيا الاقتصادية •

القاهرة: مكتبة الانجلو ١٩٧٧، م

۱٤٧ ـ زهران ،حمديـة •

مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة •

القاهرة : دار النهضة العربية ١٩٧١، م •

١٤٨ ــ الزوكة ،محمد خميس • المدخل الى الجغرافيا الاقتصادية •

مصر: دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٨م .

١٤٩ ـ سليم ،حسين كامل ٠

تاريخ اوربا الاقتصادى في القرن التاسع عشر · مصر: جامعة فواد الاول ١٩٤٨٠ م ·

۱۵۰ ـ سول ، جورج ۰

المذاهب الاقتصادية الكبرى •

تعريب: راشد البراوي ٠

الطبعة الرابعة ١٩٦٥، م •

۱۵۱ - الشامي عصلاح الدين ٠

الجغرافيا دعامة التخطيط •

الاسكندرية: منشاة دار المعارف •

۱۰۲ ـ شبانة ، زكى محمود (بالاشتراك مع: محمد يوسف السركى ، والعشرى حسيت درويش ، وعبد الرحمن الطوخى) • القاهرة ، ۱۹۷۱ ـ ۱۹۷۷ م •

١٥٢ ـ شقير ، محمد لبيب ٠

القوى التفاوضية النسبية للبلاد العربية والشركات البترولية في تحديد الشروط المالية في امتيازات البترول • جامعة الدول العربية ، مو تمر البترول العربي الثالث ، الاسكندرية

اكتوبر ١٩٦١ م الجز الاول •

٥٤ أسا المؤلف نفسه ٠

تاريخ الفكر الاقتصادى ٠

مصر: دارنهضة مسر ٠

١٥٥ - صفى الدين ، محمد (بالاشتراك مع: محمد صبحى عبد الحكيم ،
 يوسف عبد المجيد فايد ، ومحمد محمد سطيحة) .

الموارد الاقتصادية •

مصر: دارالنهضة العربية ١٩٧٦، م

ه ١٥٠ - عبد الحكيم ، محمد صبحى (بالاشتراك مع: يوسف خليل يوسف، واحد لله السباعي) ٠

الموارد الاقتصادية ٠

مصر: دارالظم ، ١٩٦٦م ٠

٥٦ اسعجمية ،محمد عبد المزيز ٠

التطور الاقتصادي في اوربا والوطن العربي •

بيروت: دار النهضة العربية ١٩٨٠، م

۱۵۷ ـ المولف نفسه (بالاشتراك مع: عبد الرحمن يسرى احمد) • التنمية الاقتصادية •

مصر: دار الجامعات المصرية ١٩٨١، م

٥٨ اسالم لف نفسه ٠

الوارد الاقتصادية •

مصر: دار الجامعات المصرية ١٩٧٨، م

١٠٠ الموالف نفسه (بالاشتراك مع: محمد قاتح عقيل) ٠
 الموارد الاقتصادية ٠

مصر: دار الجامعات المصرية ١٩٦٩، م٠

۱۱۰ اسالعشری عصین درویش۰

الموارد الاقتصادية •

بيروت: دار النهضة العربية ١٩٧٨، م •

١٦١ ــعقيل ،محمد فاتح ٠

جغرافية الموارد والانتاج •

ا لاسكندرية : دار الثقافة ، ١٩١٦ م ٠

١٦٢ ــعمر ، حسين ٠

موسوعة المسطلحات الاقتصادية •

مصر: مكتبة الانجلو المصرية •

١٦٣ ـ عوفرالله ،محمد فتحى •

الانسان والثروات المعدنية ٠

الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ١٤٠٠٠ هـ - ١٩٨٠م ٠

١٦٤ ـ غلب ، محمد السيد ٠

مبادئ الجفرافيا الاقتصادية •

مصر: مكتبة الانجلو المصرية •

١٦٥ _ فهمى ، ابراهيم ٠

مباحث علم الاقتصاد •

الطبعة الأولى ١٩٢٩، م٠

١٦٦ ــ لطفي ،على ٠

التطور الاقتصادى ،دراسة تحليلية لتاريخ اوربا ومصر المعاصر •

مصر: مکتبة عین شمس ، ۱۹۸۱ ــ ۱۹۸۲ م ۰

۱۱۱ ـ متولى ، محمد (بالاشتراك مع محمود ابوالعلا) • مبادئ جغرافية الموارد الاقتصادية • مصرد مكتبة الانجلو المصرية ، ۱۹۱۷ م •

١٦٧ ــ متولني عمحمود ٠

المذاهب الاجتماعية الاقتصادية •

مصر: الدار القومية للطباعة والنشر •

١٦٨ ــ المهدى ،نزية السادق •

" الملكية في النظام الاشتراكي دراسة مقارنة " • رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة القاهرة ، ١٩٧١ م •

١٦٩ ـ مورس ، ١ ٠ ببس ٠ م س٠

الا بحاث العلمية واهميتها لصناعة النفط •

جامعة الدول العربية ، مو تمر البترول العربي الثاني ،بيروت ، ١٩٦٠ م سد ١ • ١٩٦٠ م

۱۷۰ ــ میر ، ج

قضايا رائدةفي التنمية الاقتصادية •

الطبعة الثالثة (باللغة الانجلزية) •

اوكسفورد : جامعة اوكسفورد ١٩٧٦،م •

G. Meiar, Leading Issues in Economic Development (3 edition) Oxford--University Prss 1976. ١٧ ـ نامق عصلاح الدين •
 النظم الاقتصادية المعاصرة •
 مصر : دار النهضة العربية عمطابع سجل العرب •

٧٢ - نصر، السيد نصر ٠
 الموارد الاقتصادية ٠
 طبعت عام ١٩٧١ م ٠

۱۷۳ هـ ها شم ،اسطعیل • مبادی الاقتصاد التحلیلی • الاقتصاد التحلیلی • القاهرة: دارالنهضة الحدیثة ،۱۹۷۸ م •

١٧٤ - هيكل ،عبد الحزيز فهمى •
 موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية •
 بيروت: دار النهضة العربية ،١٩٨٠ م •

۱۷۰ ــ وافی ،علی عبد الواحد ۰ الاقتصاد السیاسی ۰ الطبعة الخاصة ۰ الطبعة الخاصة ۰ دار احیا ٔ الکتب العربیة ،۱۲۷۱ ه ۰ (۱۳۷۱ ه ۰ (۱۳) کتب القوانین الوضعیــــة (۱۳) کتب القوانین الوضعیــــة ۱۷۲ ــ السنه وی ،عبد الرزاق ۰ الوسیط فی شرح القانون الحدنی ۰ مصر : دار النهضة العربیة بج۸ (۱۹۲۷ م) ،ج۹ (۱۹۲۸ م) ۰

۱۷۷ ــ الشرقاوى ،جمال • الحقوق السينية الاصلية • مصر : دار النهضمة الحربية •

١٧٨ ــ الصدة عبد المنعم فرج ٠

ألطكية في قوانين البلاد العربية ٠

مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٩٦١، م

١٧٩ ــ القانون المدنى السميري ٠

الهيئة العامة لمطابع الشوان الاميرية ١٩٧٦، م

ر٧) كتبالتاريسخ

۱۸۰ ابن الاثير ،على بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيبانـــــــــــى •

الكامل في التاريسن •

بیروت: دار صادر ۱۳۸۰ هـ ۱۹۱۰ م ۰ موفی ۰ موفی ۰ موفی ۰

تإربين النظم القانونية والاجتماعية • القاهرة : دار النهضة ، ١٩٧٧م •

١٨١ ـ البلاذري ، ابو الحسن احمد بن يحيى بن جابر بن داود

البغدادي (۲۷۹ هـ) ٠

فتوح البلدان •

بيروت: دار الكتب العلمية ، ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ م .

١٨٢ ـ السمهوري على بن عبد الله بن احمد الحسيني ٠

وفاء الوفا باخبار دار المسطفى •

مصر: مطبعة الاداب والموئيد ١٣٢٦، ه •

۱۸۲ ـ الطبرى ، ابوجعفر محمد بن چرير •

تاريخ الامم والملوك •

الطبعة الاولى •

مصر: المطبعة الحسينية •

١٨٤ المقريري ، تقى الدين أحمد بن على بن عبد القادر بن محمد .
 المواعظ والاعتبارات بذكر الخطط والاثار (المسمى الخطط المقريزية) .
 بيروت : مكتبة احياء علوم الدين .

(٨) الرائل الجامعية

۱۸۰ ـ السامرائی ،محمد مهدی ۰

" ملكية الاراضى الزراعية في الفقه الاسلامي مقارنة بالقانون العراقي) • رسالة د كتوراة كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٣٩٥ هـ • ١٨٠٠ المعد ن والركاز في الشريعة الاسلامية • ١٨٠٠ المعد المال ، يوسف عبد المال ي • المعد ن والركاز في الشريعة الاسلامية •

۱۸۰-التال ، يوسف عبد الهادى · المعدن والركاز في الشريعة الاسلامية · رسالة د كتوراة · كلية الشريعة · جامعة الازشر · ۱۸۱ ــالمهدى ،نزيه محمد الصادق ·

"الملكية في النظام الاشتراكي دراسة مقارنة " • رسالة دكتوراة • كلية الحقوق • جامعة القاهرة ، ١٩٧١ م •

(٩) الانظمة والموسوعات

۱۸۷ ـ المملكة الحربية السحودية ،الموئسسة العامة للبترول والمعاد ن٠ مرجع بتروميت (١٣٨٢ ـ ١٣٩٧ هـ) ٠

أعبداد: ادارة العلاقات العامة • المواسسة العامة للبترول والمعادن • ... السيريباش • ... المواسسة العام العام المواسسة العام المواسسة العام المواسسة العام المواسسة العام الع

۱۸۸ ـ المطكة العربية السعودية • وزارة البترول والمثروة المعدنية • نظام المعدل بتاريخ • ٢ جماد الأولى عام ١٣٩٢ هـ • جدة • طبعة معادة ، ١٤٠٠٠ هـ •

- ۱۸۹ ــ المملكة السربية السعودية ، وزارة الزراعة والمياه ، أد ارة استثمار الاراضى النظم واللوائح الصادرة بشأن الاراضي الزراعية بالمملكة الرياض : مطابع الحرمين ، ۱٤۰۲ هـ
 - ١٩٠ ـ دُاشرة المعارف الاسلامية ٠
 - أعداد : مجموعة من المستشرقين ، "تحست رعاية المجلس الدولى للمجامع العلمية "
- تعریب: ابراهیم زکی خورشید واحمد الشناوی ، وعبد الحمید یونس · مصر: دارالشعب ·
 - ١٩١ موسوعة الفقه الاسلامي (موسوعة جمال عبد الناصر)
 اصدار: المجلس الاعلى للشوئن الاسلامية بمصر
 مطبعة مؤسسة دار التحرير

(١٠) المعاجم اللغويــة

- ۱۹۲ ـ ابطلاثیر ، مجد الدین ابو السعاد ات المبارك محمد الجزری (۱۰۱ هـ) النهایة فی غریب الحدیث والاثر
 - تحقيق: احمد الزاوى ، و محمود محمد الطناحي .
 - بيروت: دار احياء التراث العربي •
 - ۱۹۳ ابن درید ، ابو بکر محمد بن الحسن الاردی البصری (۲۱۱هـ) ۰ جمهرة اللغة ۰
 - الطبعة الأولى •
 - حيد راباد : مطبعة دائرة المعارف العثمانية ١٣٤٥، ه ٠

۱۹۶ ـ ابن منظور ،جمال الدين بن مكرم الانصارى (۷۱۱ هـ) • لسان الحرب •

مصر: طبعة مصورة عن طبعة بولا ق • الناشر: الموسسة المصرية للتاليف والترجمة والنشر •

۱۹۰ ـ الازهرى ،ابوطمور محمد بن احمد (۲۸۲ ـ ۳۷۰ هـ) . تهذّيب اللغة .

تحقيق ؛ أبراهيم الأبياري •

مصر: مطابع سجل العرب ١٩٦٧، م

١٩٥ الاصفهاني ،ابوالقاسم الحسين بن محمد ابي الفضل الراغب الاصفهاني ٠ المفرد ات في غريب القرآن ٠ مصر: المطبعة الميمنية ،١٣٢٤ه ٠ ١٩٦ ساعيل بن حماد ٠ ١٩١ ـ الجرهري اسطعيل بن حماد ٠

الصحاح •

تحقيق أحمد عبد الغفور عطار •

بيروت: دارالعلم للملايين ، ١٣٩٩ ه. ٠

۱۹۷ - الرازی ، محمد بن ابی بکر ۰ مختار الصحاح ۰

بيروت: دارالفكر ١٤٠١، هـ ١٩٨١ م٠٠

١٩٨ ــ رضا ،احمد •

معجم متن اللغة •

بيروت: دار مكتبة الحياة ١٣٨٠، هـ ١٩٦٠ م ٠

۱۹۹ ـ الزبيدي ،محمد مرتضى ٠

تاج العروس من جواهر القاموس •

الطبعة الأولى •

مصر: المطبعة الخيرية ١٣٠٦، ه. •

- ۲۰۰ ــ السجستانی ، ابو حاتم سهل بن محمد بن عثمان ۰
 الاضداد (مطبوع مح کتابی الاضداد للاسمعی وابث السکیت) ۰
 بیروت : المطبعة الکاثولیکیة للآبا الیسوعیین ، ۱۹۱۲ م ۰
 - ۲۰۱ ــ الغيروز اباذى عجد الدين محمد بن يعقوب
 القاموس المحيط
 الموسسة العربية للطباعة والنشر
 - ٢٠٢ ــ مجموعة المصطلحات العلمية والفنية المعربة •
 مجمع اللغة العربية •
 طبعة عام ١٣٧٧ ش •
 - (۱۱) معاجم الاشخاص والا ماكن والمصطلحات ٢٠٣ البغدادى ،اسطعيل باشا ، عدية المارفين اسط الموالفين واتار المسنفين ، استنبول : وكالة المعارف ، ١٩٥١ م ،
 - ۲۰۱ ـ البكرى ، ابوعبيد الله عبد الله بن عبد العزيز (۱۸۵هـ) ٠ معجم ما استعجم من اسماء البلا د والمواضع ٠ مصر : مطبعة لجنة التأليف والترجمة ١٣١١، هـ ٠
 - ۲۰۵ ــ التهانوی ،المولوی محمد اعلی بن علی
 کشاف اصطلاحات الفنون
 الناشر : شرکة خیاط للکتب والنشر
 - ۲۰۱ ـ الجرجاني عملي بن محمد الشريف •
 التعريفات •
- - مصر : مطبعة السعادة ، ١٣٢٤ ه. •

١٠ ١٠ حاجى خليفة ، مصطفى بن عبد الله ٠
 كشف الطنون عن اسامى الكتب والفنون ٠
 استانبول : وكالة الصعارف ، ١٩٥١م ٠

۲۰۸ ــ الزركلي ، خير الدين ٠ الأعلام ٠ بيروت: دار العلم للملايين ، ١٩٧٩ م ٠

٢٠٩ ــ النسفى ،نجم الدين ابو حفص عمر بن محمد (٥٣٧ هـ) .
 طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية على الفاظ كتب الحنفية .
 دار الطباعة العامرة ، ١٣١١ هـ .
